

عَجَى المَبَالِا كَالْقَانِينَ بَنَ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السنة التاسعة والأربعون من أول اكتوبر ١٩٩٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥



الهيئة المصرية العامة للكتاب



عَجَقَ المَبَاذِئَ القَانِفَ بَهُ

التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوكي والتشريع

السنة التاسعة والأربعون من اول اكتوبر ١٩٩٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥



بسم الله الرحمن الرحيم

تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السنة التاسعة والاربعون

من أول أكتوبر سنة ١٩٩٤ ـ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥

السيد الأستاذ المستشاد الثاقب الأول لرئيس حجلس الدولة والمستقد المدومية ال

السيد الأسببتاذ الستشبيار نائب رئيس الجيلس الدولة

عبد المنام عبد الغفار فتح الله رئيس قسم النشريع .

السيد الأستاذ المشتبار نائب دليس مجلس الدولة معرد عمد البدري رئيس اللجنة الأولى -

البيد الاستاذ المنشبار ثائب وليس مجلس الدولة محدود عبد المنم موافى ديس اللجنة الثانية -

السيد الأسيتاد المستنسبار نائب رئيس مجملس الدولة

مالاح عبد الفتاح امين سلامة (دليس اللجنة الثالثة ورئيس ادارة الفتوى أوزارات السالية والانتصاد والتبوير

والنامينات الاجتماعية .

والطيران والقوى الماملة •

السيد الله سناة السنتسمار ثالب رئيس مجلس الدولة رافت محمد السيد يوسف ديس ادارة الفسوى لوزارة

رافت محمد السيد يوسف الدفاع - الدفاع -

نبيل ميرهم مرقص السابد الاسابقة الستشبار تائب رئيس مجلس الدولة

محمد توفيق محمد الريوي عصو قسم التشريع

السيد الاستناد المستشيار ثاثب وثيس مجلس الدولة ...
د المراجيم على حسن المرادة التحسوى لوزاره ...
الإنتقال المامة والموارد المائية ...

السبيد الأسبباذ المستشبار ثائب رئيس مجلس الدولة د، مجمد عبد السلام مخلص عصر تسم التشريخ

السبيد الاستثاد المستشمار ثالب رئيس مجلس الدونه وثيس ادارة الفتوى لوزازات التفانة والإعماد مراسياسة السيد الأسستاذ المستشسار ناثب رئيس مجلس الدولة

جودة عبد القصود احمد فرحات رئيس ادارة الفنسوى لوزارة المستاعة والبترول والكهرباء

السبيد الأسبية المستشبار نائب وئيس مجلس الدولة د. محمود معمد احمد عطية رئيس ادارة الفنسوى لوزارة

التقل البحرى والمسالح العامة بالاسكندرية ·

السبه الأسبتاذ المستشبار نائب رئيس مجلس الدوئة

كهال زكى عبد الرحين اللمعي ونيس ادارة الغنسوى لوزارة الزراعة •

السيد الأسستاذ المستشمار نائب رئيس مجلس الدولة منصور حسن عل غربي رئيس ادارة الفتري لرناسب

الجمه ورية ومجلس الوزراء والتخطيط والادارة المحلية •

السيد الاستناذ المستشيار نائب دئيس مجلس الدولة

عبد الله أبو العز عمران ديس ادارة الفتـوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل ٠

السبيد الأسبتاذ الستشسار نائب رئيس مجلس الدولة احمد شمس الدين عبد الحليم خفاجي رئيس ادارة الفتسوى لوزارة التعليم والحاميات •

السبيد الأسبتاذ المستقسار نائب رئيس مجلس الدولة دئيس ادارة المقسوى لوزارة الإسكان والنمير ٠

السبيد الأسبستاذ المستشبار ثائب رئيس مجلس الدولة على عوض محمد صالح ديس ادارة المتسوى لوزارة النظر والمواصلات •

السيد الاستاذ المنتشبار نائب رئيس مجلس الدولة على فكرى حسن صالح المسعة والاوتاف وشبستون الأزمر -

> السبيد الأستاذ المستشبار ثائب رئيس مجلس الدولة الطلطاوى محيد الطلطاوى

> السيد الأستاذ الستشيار نائب رئيس مجلس الدولة احمد أمين حسان عضر قسم التشريع ·

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٩٤

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشان الطرق العامة ــ قراد وذير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ في شان نظام صرف حصيلة رسوم استعمال مرود السيادات على الطرق السريعة الميزة .

المشرع عين اوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرود السيادات على الطرق السريعة المغيرة ومن بينها تكلفة الجهود غير العادية والحوافز والكافات التي يقرمها مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين اللذين يشرفون على التحصيل وكذلك الذين يساهمون في مسانة الطريق او اي اعمال أخرى ، وبهذه العبارة الأخيرة المحيا المعاولة المحيول عيال الموافق الأخيرة المحيات المحافلات ونك غيرها وانها يجوز لمجلس ادارة الهيئة تقريرها للقائمين باعمال أخرى بالهيئة في هذا المجال هراد الهيئة المعاملة المحيات المحافظة والكبارى متقرير مكافاة المستشارها القانوني لقاء ما يؤديه من أعمال أضافية تغص الادارة النامة للطرق المريعة متقا وصحيح حكم القانون وكذلك الحكم بالنسبة لما ارتاب منافقة العاملة من ماعال المنافقة المسابقة العاملة منافقة العاملة من ماعال المنافقة المسابقة المنافقة العاملة منافقة العاملة من اعمال امنية المنافقة المنافقة المنافقة العاملة من اعمال امنية المنافقة الم

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٩ مكردا
من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة المضافة بالقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « يجوز بالنسبة الى الطرق السريعة
المتميزة التى تحدد بقراد من مجلس الوزراء وتكون لها بدائل تحل محلها
فرض رسم استعمال مرور السيازات بالفئات الآتية : ٠٠٠ وتودع حصيلة
الرسم فى حساب خاص باحد بنوك القطاع المام باسم الهيئة العامة
للطرق والكبسادى ، وتخصص لرفع مستوى الخدمة على تلك الطرق
وصيانتها وتشغيلها ، ويكون لهذا الحساب موازنة خاصة ٠٠٠ ويكون
الصرف طبقا للنظام الذى يضعه وزير النقل بنا، على اقتراح مجلس ادارة
الهيئة العامة للطرق والكبارى ، ٠٠

ونفاذا لذلك صدر قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ في شأن نظام صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المبيزة ، ونص في المادة الأولى منه على أن « تكون أوجه الصرف من حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المبيزة على النحو الآتي : أولا _ مصروفات التشغيل والصيانة والمصروفات الادارية : (١) ٠٠٠ (٢) تكلفة الجهود غير المعادية والحوافز والمكافآت التي يقررها رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون على التحصيل والذين يساهمون نحى صيانة الطريق أو أى أعمال أخرى ،

كما استعرضت الجمعية العمومية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والذي جرى على أن « الخدمات التي تؤدي للوزارات والمصالح والمحافظات ووحدات الادارة المحلية والهيئات الخدمية فيتعين على الجهات الخدمية تاديتها دون تحصيل تكالف تلك الخدمات » ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع عين أوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المبيزة ، ومن بينها تكلفة الجهود غير المادية والحوافز والمكافآت التي يقررها مجس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون على التحصيل وكذلك الذين يساهمون في صيانة الطريق أو أي أعمال آخرى ، وبهذه العبارة الإخيرة أضحى جليا أن صرف هذه المكافآت وتلك الحوافز ليس قاصرا على فئة من العاملين دون غيرها وإنما يجوز لمجلس ادارة الهيئة تقريرها للقائمين بأعمال أخرى بالهيئة في هذا المجال ، ومن ناحية ثانية نقد حظرت اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أي من الجهات الخدمية الذي عددها نص المادة 000 منها أداء مقابل للخدمات التي تؤدى العارت خدمة أخى و

لما كان ذلك وكان المستقر عليه ، وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن للمنتدب الحق في المكافأة الإضافية عن الإعمال التي يؤديها بالجهة المنتدب اليها وكانت الهيئة في الحالة المعروضة وهي الجهة المنتدباليها مستشارها القانوني قد قررت مكافأته اتفاء ما يؤديه من اعمال قانونية اضافية تخص الادارة العامة للطرق السريعة فين ثم يكون قرارها في هذا الشأن صدر متفقا وصحيع حكم القانون بجهاز شرطة مباحث النقل والمواصلات لقاء ما يقومون به من أعمال المنابئ بهنواز شرطة مباحث النقل والمواصلات لقاء ما يقومون به من أعمال المنية المهاني يقدو وشعينا القول بأحقيتهم في صرف ما تقرر لهم من تلك المكافأة ،

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى احقية المستشار القانوني للهيئة في الحالة المعروضة والطباط والجنود بجهاز شرطة النقل والمواصلات والمرور في استثناء مقابل الجهود غير المادية والحوافز والمكافآت المقررة من حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المميزة .

(فتسوی رقم ۱۵۱ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۰/۱۰ ـ جلسسـة ۱۹۹۶/۱۰/۰ ملف رقم ۱۲۹۲/۶/۸۲) ۰

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة _ انتهاء انخدمة _ الماش _ تعديد سن الاحالة الى الماش _ سن الخامسة والستين .

المادة (۹۰) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة العمادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة الثانية والمادة السادسة من مواد اصدار قانون الثامين الاجتماعي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ والمادة ١٦٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه -

ان تحديد سن الاحالة إلى الماض وو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي يخضع له الوظيفة العامة الذي يخضع له الموظف لدى دخوله العندة ومو نظام فاصل للتمديل باعتباد أن علاقة الموظف بجه الادارة تنظيمية — ليس للموظف من سبيل في تعين الاسباب التي تنتهي بها خدمته وس بطلاقة تنظيمية سي الاحالة إلى المعاملين المخاطبين باحكام القانون رقمي ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإنها، ورا أصلا عاما يسرى على العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإنها، العد باحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإنها، العد باحكام القانون الذي تجيز قوانين توظفهم بقاء مه في الخدمة هي تاديخ عامد منا الاحالة المناسبة المسرى على مستخدم الدولة وعمالها الدانين وذلك بمتضى حكم عد ملا الاحالة المنسسوس عليه بالمادة (٢٠) من القسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، فاضحت العربة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمراكز القانونية النابنة في ١٩٦١/٣/١١ ان كان الأمر يتعلق بعامل أو مستخدم أم صمدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مردا ذات العكم فيصل الأصل في انتها، خدمة أنه من هذه السفات في ١/١٩٣١ الربخ العمل باحكامه و المعان في الخاصة بالدينة الموال في انتها، خدمة باي من هذه السفات في ١/١٩٣١ الن كان الأمر باحكامه و العمال الوجودين بالخدمة باي من هذه السفات في ١/١٩٣١ الربخ العمل باحكامه و المعان في ١/١٩٣١ المؤلفين والمستخدين والعمال الوجودين بالخدمة باي من هذه السفات في ١/١٩٣١ التي المناس في المنات في المنات في ١/١٩٣١ المؤلفين والمستخدين والعمال الوجودين

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المادة ٥٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسامة ١٩٧٨ تنص على أن « تنتهى خدمة العامل بالوغه سن الستين وذلك بعراعاة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له و ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة ، وأن المادة الثانية من مواد اصدار قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحل هذا القانون محل التشريعات الآتية : ٠٠٠ (١) القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٣ باصدار وأن المادة السامية والعائمات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ، وأن الماده السادسة من ذات القانون تنص على أن « يعلى كل حكم يخالك المحام من السادسة من ذات القانون المعاملة ، كما تنص الملادة ١٩٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي المعاملين باحكامه ، كما تنص الملادة كرا من قانون التأمين الاجتماعي المسار اليه على أن « استثناء من المادتين

الثانية والسادسة من قانون الاصدار يستمر العمل بالبنود ارقام (١ و ٢ و ٤) من المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشبات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصسادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في حين أن المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ آنف البيان تنص على أن و تنتهى خدمة المنتفعين باحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : (١) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ، كما تبين للجمعية العمومية أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كان قد حل محل القانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين ، وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ _ المعمول به اعتبارا من ٣/١/١٠ _ تنص على أن « تنتهى خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : (١) الموظفون الذين تجيز قرانين توظيفهم استبقائهم في الخدمة بعد السن المذكورة ٠٠٠ ، كما كانت المادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ _ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٠/٥/١ _ تنص أن « تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون ساثر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ٠٠٠ ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه أن تحديد سن الاحالة المامش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي يخضع له الموظف لدى دخوله المخدمة ، وهو نظام قابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموظفين بجهة الادارة علاقة تنظيمية تحكيها القوانين واللوائح وليس للموظف من سبيل في تعيين الإسباب التي تنتهي بها خامته ومن بينها تحديد سن احالته الى الماش ، وإنما تحدد نظم التوطف هذه السن حسبما يوجب الصالح العام الذي قد يقتضي تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الإحالة المامل وهو ما نهجه المصرع في القانونين رقعي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المالمار المهما ، اذ قرر أصلا عاما يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانها خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ثم المستني من الخيمة بعد المعاش في الخدمة بعد بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمراد في الخدمة بعده وحتى بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمراد في الخدمة بعده وحتى بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمراد في الخدمة بعده المحددة لانهاء خدمتهم في القوانين المعاملين بها في ذلك التاريخ ،

كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعالها الدائين وذلك يبقتضي حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ فاضحت العبرة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمراكز القانونية الثابتة في ١/٣٠/١٩١ ان كان الأمر يتعلق بدوظف وفي ١/٣٠/٢١ ان كان الأمر يتعلق بعوظف القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مرددا ذات الحكم فجعل الأصل في انهاء خدمة المخاطبين باحسكامه ببلوغهم سن الستين مع استثناء الموظفين والعمال الموجودين بالمخدمة باى من مده العسفات أي والممال الموجودين بالمخدمة باى من مده العسفات أي من المخامسة والعمال الموجودين بالمخدمة باى من مده العسفات أي سن الخامسة والسين متى كانت لوائع توظفهم تقضي ببقائهم في الخدمة حتى بلوغهم هذه السن و ومن ثم يتولد لن له حق البقاء بالخدمة حتى مركز قانوني ذاتي يستصحبه في ظل العانون رقم ٣٦ و ٧٧ لسنة ١٩٦٠ ومن مركز قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ ومن

لالسك

انتهت الجمعية العبرمية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتها، خدمة السبد/ أحيد أحيد عبد الجبار بباوغه سن السنين .

د فتوى رقم ٦٦٣ في ١٤/١٠/١٧ جلسة ٥/١٠/١٤ ملف رقم ٦٦٢/٢/٨٦ .

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

الجمعية الدومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ اختصاص ـ ما يخرج عن اختصاصها ـ الما يخرج عن اختصاصها ـ المدارضة في تقدير الرسوم (ضرائب ورسوم) •

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المادة ١٦ و ١٧ و ١٨ من القائين رؤم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوليق في المواد المدنية

الأصل هو اختصاص الجمعية الموومية لقسمي القنوى والتشريع بالقصل في المنازعات المنافقة و بين المهيئات العامة أو بين المهيئات العامة أو بين المهامة أو بين المهامة أو بين المهامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المينات العداية أو بين علاد الجهام البعثي المبارعة المنافقة أو المستن طريقا خاصا للطمن في تقدير الرسوم القضائية أذ ناط ذلك بالمحكمة التي اصدر دئيسها أمر التقدير أو أل القاشي حسب الأحوال ومن ثم ينحسر هذا الاختصاص عن الجمعية المهومية إيا كان اطراف الثواع ولا يعوز المجهاج في هذا الشأن بنص المادة ١٠٠ من قانون المرافقات المدنية والتجارية لا تستوى محكمة بالمدني الذي عناه المشرع في المادة ١٠٠ المشسيار البهيا .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسبة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلمة أو من هذه الحهات وبعضها البعض • وبكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، وتنص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب الحكمة ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم » وأن المادة ١٧ من القانون ذاته تنص على أنه « يجوز لذوى الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الأمر المسار اليه في المادة السابقة ٠٠٠ ، وتنص المادة ١٨ على أن تقدم المعارضة الى المحكمة التي أصبيه ورئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال ويصدر النحكم فيها بعد متماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استثناف الحكم في ميعاد

عشرة ايام من يوم صدوره والا سقط الحق فى الطعن ، كما تنص المادة المداود المدنية والتجارية التجارية على المدنية والتجارية على انه د على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال البها الدعوى بنظرها ،

واستظهرت الجمعية في ذلك انه وان كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حول تقدير الرسوم القضائية فاستن طريقا خاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال • ومن ثم فإن اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع • ولا يحوز الحجاج بأن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم الجمعية بنظر النزاع ، ذلك أن الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة استظهار الرأى الملزم طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا أنها لا تستوى محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ سالفة البيان ، والاحالة لا تأتى الا بين محكمتين والحال أن الجمعية العمومية بحكم الأصل جهة للافتاء عين القانون اختصاصها ووسائل اتصال الموضوعات بها وناط بها ابداء الرأى الملزم فيما ينشأ من نزاع بين الجهات العامة ، وبما لا تتجاوز معه في حسمها لهذه المنازعات كونها صاحبة رأى ملزم وليست محكمة تقضى ٠

ومن ثم فان قضاء محكمة الإسكندرية الإبتدائية في الطعن في قائمة الرسوم الصادرة عن الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٤ بعدم اختصاصها بنظره واحالته الى الجمعية المجومية ليس من شانه ان يثبت للجمعية المعومية المعومية اختصاصا غير معقود لها بحكم الأصل .

الدلسك

انتهت الجمعية العصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عصدم اختصاصها بنظر النزاع المائل ·

ر فتوی رقم ۱۹۹۳ بتاریخ ۱۹۹۱/۱۰/۱۷ جلسة ٥/١٠/١٩٩٤ ملف رقم ۲۲/۲/۳۲ ٠٠

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

براخيص _ السلطة المختصة باصدار التراخيص والرقابة على المستفات الفنيـة _ . (محال عامة) (ملاه ليلية) .

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض احكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٠٥٠ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الاشرطة السيتمالية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٥ -

بعمدور القانون الثمار اليه عقد الشرع الاختصاص العام لوزارة الثنافة في اصدار الترخيص والرقابة على المستفات الفنية ، على تحو يتسع لشمول ما يعرض من هذه المستفات بالمحال العامة واللاحى الليلية الخاضسة لإشراف وزارة السياحة . بصدور هذا الثانون الذى قضى فى المادة (٩) بالفاء كل تص يخالف احكامه لم يعد لوزارة السياحة اختصاص في هذا الثنان .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع أصدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات وأشرطة التســجيل الصـوتي ، ونص في المادة (٢) على أنه « لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الارشــاد القومي : أولا : تصــوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال · ثانيا : تسلجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنلوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال · ثالثا : عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الغانوس السحرى أو ما يماثلها في مكان عام ٠ رابعا : تأدية المسرحيات أو الأغاني أو المنلوجات أو ما يماثلها في مكان عمام · خامسها : اذاعه المسرحيسات أو الاغاني أو المنسلوجات أو ما يماثلها ٠٠٠) . وقد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون انه تم اعداد مشروعه أخذا بما جرى عليه العمل من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية ، لما لها من أثر كبير في نفوس المساهدين والمستمعين ولهبوط المستوى الفني لبعض الأغاني والمنلوجات والأفلام السينماثية والاسطوانات والمصنعات الفنية الأخرى • ولقصور الأحكام القانونية التي أوردتها لائحة التياترات الصادرة في ١٩١١/٧/١٢ ، وعدم كفايتها للاحاطة بكل أحكام الرقابة ، وعجزها عن مسايرة التطور • ورغبة في رفع المستوى الفني للمصنفات التي تخصيم للرقابة ، وفي تمكين السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة .

كما تبين للجمعية العمومية انه في النطاق الزمني للعمل باحكام القانون المشار اليه أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٩ بنقل اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القانون رقم 27٠. لسنة ١٩٥٥ الى وزارة السياحة وذلك بالنسبة الى البرامج الترفيهية لاشراف وزارة السياحة ، ونص في المادة (١) منه على أن « تنقل الي وزارة السياحة اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وذلك بالنسبة الى البرامج الترفيهية والترويحية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليلية التي تخضم لاشراف وزارة السياحة ، • وبتاريخ ٢٨/١٩٩٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحنات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسمطوانات وأشرطمة التسجيل الصوتى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، واستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ آنف البيان النص الآتي « لا يجور بغير ترخيص من وزارة الثقافة القيام بأي عمل من الأعمال الآتية ، ويكون متعلقا بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية : أولا : تصــويرها أو تسجيلها أو تسخها أو تحويلها بقصيد الاستغلال • ثانيا : أداؤها أو عرضتها أو اذاعتها فهي مكان عام • وتحدد شروط وأوضاع المكان العام المشار اليه آنفا بقرار من رئيس مجلس الوزراء · ثالثا : توزيعها أو تأجرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيع ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، على ضوء ما تقضى به المادة . (١٤٦) من المستور ، أن استعمال رئيس الجمهورية للسلطة المعقودة . له ، بموجب تلك المادة ، في إنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة ليس طلبقا من كل قيد ، وانما يجد حده الطبيعي فيما تنظمه القوانين من احكام ، بحسبانها تبحتل مرتبة أعل في سلم تدرج القواعد القانونية فما يخرله القانون من مكتة أو اختصاص لوزارة بعينها لا يتاتى قانونا فما منه منعى من ذلك فانه أن كان لقرار رئيس الجمهورية رقم ه ١٨ لسنة وعلى مدى من ذلك فانه أن كان لقرار رئيس الجمهورية رقم ه ١٩٨ لسنة ١٩٣٩ مالف البيان ، فيما تص عليه من استقطاع جانب من الاختصاصات المعقودة قانونا لوزارة الارشاد المقومي واسنادها لوزارة السياحة ، من مند اعتبارا من تاريخ القاء وزارة الارشاد المغرورة ، الا انه بعددور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٢ المشاد اليه وعقده الاختصاص النام لوزارة القانوة في احتداز الترخيص والرقاية على المصنفات القنية ، على لحون الثقافة في احتداز الترخيص والرقاية على المصنفات القنية ، على لحون

يتسع لشمول ما يعرض من هذه المستفات بالمحال العامة والملاهي الليلية الخاصعة لاشراف وزارة السياحة ، يصدور هذا القانون الذي قضى في المادة (٩) بالفاء كل نص يخالف أحكامه ، صار قرار رئيس الجمهورية مسوخا ، وبالتالي لم يعد ثم من سند يحمل القول بأن لوزارة السياحة اختصاص في هذا الشان ، يؤكد ذلك ويحمه أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم أعمال الرقاية على المستفات السمعية والسععية البصرية الصادرة برقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣ في مناسبة تحديد شروط وأوضاع المكان العام ، نفاذا للمادة (٢/ ثانيا) من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٣ في مناسبة تحديد الخاصة عشر على أنه و يعتبر في حكم الأمكنة العامة المقاهي وما يمائله والنوادي الاجتماعية والرياضية والفنادق ووسائل المواصلات العامة ، والنوادي الاجتماعية والرياضية والمنادق ووسائل المواصلات العامة ، وهي تندرج في عداد الجهات التي صارت وزارة الثقافة مختصة باصدار وعي وبالرقابة على المستفات الفنية التي تؤدي بها

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى اختصاص وزارة الثقافة في اصدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية التي تؤدى في المنشآت الفندقية والسياحية •

⁽ فتسوى رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٧ جلســة ١٩٩٤/١٠/١٠ ملك رقم ٢٢/٣٧/٣٧)

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

الاتحاد العام للتعاونيات _ انتخاب رئيس مجلس ادارة الاتحاد _ جواز اعادة انتخابه مرة واحدة فقط _ المادة (١) و المادة (١) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشان انشا، الاتحاد العام للتعاونيات ، أن المشرع جمل اختيار رئيس مجلس ادارة الاتحاد العسام للتعاونيات بطريق الاتحاد المسام للتعاونيات بطريق الاتحاد المسام منطقات من واجاد ققط ، يقع ما يجاوزها على القعاد بالانتخاب لمدة الله سام المسار اليه منطقات من المشرع جمل رئاسة الاتحاد بالانتخاب لمدة ثلاث سنوات _ جملها القانون ادبع سنوات _ جملها القانون المناسفات بالانتخاب القانون المناسفات بالمناسفات القانون المناسفات _ حملها القانون ادبع سنوات _ حملها القانون المناسفات _ حملها القانون مناسفات _ حملها القانون مناسفات _ حملها القانون المناسفات _ حملها القانون المناسفات _ حملها القانون مناسفات _ حملها القانون _ حملها _ حملها القانون _ حملها _ حملها

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من القسانون رقم ٢٨ لسسنة ١٩٨٤ بشسان انشساء الاتحاد العام للتعاونيات تنص على أن « ينشسا ويكتسب الشسخصية الاعتبارية بموجب هذا القانون اتحاد عام للتعاونيات يسمى « الاتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية ، وأن المادة (٦) منه تنص على أن « يكون للاتحاد العام للتعاونيات مجلس ادارة على النحو التالى : (أ) رؤساء الاتحادات التعاونية (الانتاجي والاستهلاكي والاسكاني والزراعي والله وقائلية) · (ب) · · · وينتخب مجلس الادارة رئيسا من بين رؤسساء الاتحادات التعاونية المركزية لمدة أربع سنوات ويجوز اعادة انتخابه مره اخرى ، كما ينتخب من بين اعضائه نائبين للرئيس وسكرتيرا عاما ، ومثل مجلس الادارة الاتحاد لدى الغير وأمام القضاء وينوب عنه في ذلك رئيسه ، ·

واسستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن المشرع جعل اختياد رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام للتعاونيات بطريق الانتخاب لمدة أدبع سنوات ، وإنه ولئن كان قد أجاز اعادة انتخابه الا انه قصر ذلك على مرة اخرى ، يتقيد بها جواز اعادة الانتخاب على مرة واحدة فقط ، يقع ما يجاوزها على نقيض هذا الحكم مخالفا له • يدعم ذلك ما تضمنته المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه من أن مشروع القانون و جعل رئامسسة الاتحاد بالانتخاب لمدة ثلاث سنوات _ جعلها القانون أدبع سنوات _ تحدد مرة واحدة فقط » •

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريح الى أن اعادة انتخاب رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام للتعاونيات ، وفقا للمادة (٦) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشان انشاء الاتحاد العام للتعاونيات ، تكون لمرة واحدة فقط ،

(فتوی رقم ۱۹۹۵/۱۰/۱۷ بتداریخ ۱۹۹۵/۱۰/۱۷ جلسسیة ۱۹۹۵/۱۰/۵ ملف رقسم ۱۹۳۲/۸۶۱) ۰ (۱۹۳۶/۱۰/۵۶

جلسة ه من اكتوبر سنة 1996

شركات قطاع الأعمال العام _ طبيعتها القانونية .

شركات قطاع الأعمال العام ـ مكافآت ومرتبات ممثل هذه الشركات ــ استرداد المبائغ التي صرفت بما يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا .

القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ ــ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ٠

ان شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٦ تعتبر من الطبيعة القانونية داخله في عموم ما عبر عنه الشرع في الدستور بالقطاع العام و المبابغة التي تستحق لمنظ شركات القطاع العام من التي تستحق لمنظ شركات القطاع العام مقابل تعبيلها باية صورة في مجالس ادارة شركات الاستثمار او غيما من الشركات العم شركات القطاع العام في راسمانها ، هذه المبالغ ، تغضع لحكم الايلولة المقلق بالمادة الأولى من القانون ٥٥ لسنة ١٩٨٣ الذي يسرى على كل ما يصدق عليه وصف القطاع العام وصف القطاع العام وصف القطاع العام المناسخ في مجال ادارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك شركات قطاع الاعمال العام في دراسمانها الوردا، فقادًا للقانون في اطار الحد الأقصى الذي يصدر بتعديده قرار من رئيس مجلس الوزدا، فقادًا للقانون في اطار الحد الأقصى الذي يصدر بتعديده قرار من رئيس مجلس الوزدا، فقادًا للقانون متمينا ردها .

استعرضت الجمعية العمومية افتاهما السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ٦ من يولية سنة ١٩٩٤ ملف رقم (٣٩٧/٢/٤٧) والذي انظوى على بيان لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وما تضيئته نص المادة الاولى منه من انه " مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية ، تؤول الى الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام ... بحسب الأحوال ... جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو قيمتها أو السورة التي تؤدى بها بها في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس ادارة البنوك الماملة في المداخل والخارج التي تساهم أو تفسارك تلك الجهات في راسمالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام المجات في رئيس مجلس الادارة التنفيذي أو عضو الو بدل أو مضاريف انتقال أه اقتمار على المعمول بها في الجهة

التي تباشر فيها مهمة التمثيل . ولا يسرى حكم هذه المادة على من يعار أو ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار اليها للعمل بالبنوك المستركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التي تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات ، • وينص القانون ذاته في مادته الثانية على أن « تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفها لمثليها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء • ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة بأية حال من الأحوال ولو تعدد تمثيل الشخص الواحد في أكثر من جهة ٠٠٠ و تنص المادة الثالثة منه على أنه « على المسئولين عن ادارة البنوك المستركة والشركات الاستثمارية وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار اليها في المادة الأولى، وبغض النظر عن الأحكام والنظم التي تخضع لها ، أن يؤول المبالغ التي يستحقها لدمها الممثلون المذكورون أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها الى الجهات التي يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ استحقاقها ويقع عب أدا. هذه المبالغ على ممثلي الجهات المشار اليها في المادة الأولى أذا كان تمثيلهم لها يتم في الخارج ٠٠٠ ،

ومن حيث انه يبين من مطالعة هذه الأحكام ، ان استظهار وجه الرأى في الموضوع المائل منوط بتحديد ما اذا كانت الشركات القابضة والتابعة الخاصمة لإحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ولات ال تعد من شركات القطاع العام بالمفهوم القانوني السائد ولم ينحسر عنها هذا الوصف •

ومن حيث ان الدستور نص في المادة (٢٩) على أن و الملكية ثلاثة انواع: الملكية العامة والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة ، • ثم عرفت المادة (٣٠) الملكية العامة بأنها « ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، • ومفاد ذلك أن الدستور ينظر الى القطاع العام باعتبار المفهوم القانوني والتنظيمي لملكية الشعب المعروفة بكونها الملكية العامة فيعتبر من القطاع العام ما يعبر عن الأشكال القانونية عن الملكية العامة

ومن حيث انه لم تثر شبهة في الحاق وصف القطاع العام غؤ الشركات التى قام بتنظيمها قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصاد: بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ٠ ومن حيث ان قانون قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ وان أبعد في مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٣ ، فقد قضت مادة اصداره الثانية ، بحلول الشركات القابضة التي أنشاعا قانون وقطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الإسبق وبحلول الشركات القانوة والشركات التابعة لها ١٠٠٠ كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاه من حقوق ، ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون اللاحق قد استبدل تشكيلا وتنظيما بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للاموال التي تقوم عليها أوضاع الملكية العامة ولا تستبها الى الشعب ، طبقا للمفهوم الدستورى المشاز البه في المادتين ٩٣ و ٣٠ منه ،

وبموجب هذه الطبيعة العامة للملكية ، نصت المادة (٢) من قانون قطاع الاعمال العام ، أن الشركة القابضة تتولى « في مجال نشاطها ومن خلال الشركات القابضة ما كان لهيئات القطاع العام بموجب المادة (١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من مهام « المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق أمداف خطة التنمية طبقا للسياسة العسامة للدولة وخططها ، ، بملاحظة أن النص الجديد أبقى للشركات القابضة ما كان لهيئة القطاع العام من مشاركة في التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة .

وان قانون قطاع الأعمال العام في المادة (١) منه ، وان كان عدل في بناء الهيئة المتبوعة من وحدات الانتاج ، وعدل من نظام الهيئة العامة الى نظام الشركة المساهمة ، فقد أبقر رأسمالها جميعه مملوكا للعولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، وجعلها تتأسس بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص . بعلا من مسلور قرار التأسيس من رئيس الجمهورية كما كان طبقا لمادة (٢) من قانون هيئات القطاع المام ، ومن ثم استبقى التأسيس في اطار القرارات السيادية دون عدول به عن ذلك ألى الشكل المتعاقدى . وإذا كان قانون قطاع الإعمال العام عدل ما رسمه القانون رقم ٩٧ لستة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية عدل عن ذلك الى تشكيل جمعية عامة لشركة قابضة من رئيس الجمهورية عدل عن ذلك الى تشكيل جمعية عامة لشركة قابضة ومجلس ادارة ، فقد استبقى طابح الارادة المسامة في كل من هذين

التشكيلين ، اذ تتكون الجمعية العامة طبقا للعادة (٩) من قانون قطاع الاعمال العام من « الوزير المختص رئيسا ومن أعضاء ، يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ويحدد هذا القرار فيما يحدد ما يتقاضونه من بدلات الحضور · كما يتشكل مجلس الادارة طبقا للمادة (٣) من القانون دأته ، « بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة أسلات منوات قابلة للتجديد · · · ، ومن ثم يكون تميين أعضا، مجلس الادارة بقرار من الجمعية العامة التي عينت مي ذاتها بقرار من رئيس مجلس الودارة في اطار الوزراء ، وهذه الجمعية العامة تختار أعضاء مجلس الادارة في اطار المعرضه عليها رئيسها المختار بنص القانون بعوجب وصيفة الوزير المختص ، فليس لها صلاحية الترشيح المبتدا لاعضاء مجلس الادارة وليس

وبالنسبة للشركات التابعة ، فقد عرفتها المادة (١٦١) من قانون قطاع الاعمال العام بأنها « ما يكون لاحدى الشركات القابضة ٥٠٪ من رأسمالها على الأقل ، الأمر الذي يماثل تعريف المادة (١٨) من القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ لشركات القطاع العام بحسبانها كل شركة يمتلكها شخص عام بعفرده أو يساهم فيها بسبة لا تقل عن ٥١٪ ٠٠ ، وهى طبقا للمادة (١٧) من قانون قطاع الأعمال العام تتأسس بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة القابضة ، بعا يشابه حكم المادة (١٩) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لشركات المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة فضلا عن عدد معدد تختاره الجمعية العامة للشركة القابضة طبقا للمادتين فضلا عن عدد معدد تختاره الجمعية العامة للشركة القابضة طبقا للمادتين القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة تقانون العام العام ،

والحاصل أن المادتين (٢١) و (٢٢) سالفتى الذكر قد قضتا بأن يدخل في تشكيل مجلس ادارة الشركة التابعة ، سواء كانت ملكيتها خالصة للهيئات العامة (م ٢١) ، أو كان رأسمالها مشتركا مع القطاع الخاص (م ٢٢) ، عدد مماثل للأعضاء المختارين « يتم انتخابهم من الماملين بالشركة طبقا للقانون المنظم لذلك ٠٠٠ ، (فقرة ج من المادة (٢١) و وفي ذلك ما يماثل ما قضت به المادتان (٣٠) و (٣١) من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، الأمر الذي من مفاده أن قانون

تشاع الإعمال العام قد الزم نفسه بها التزم به القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من وجوب و تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ٢٠٠٠ مسبما نصت المادة (٢٦) من العسمتور ، مها يستخلص منه أن واضع قانون قطاع الإعمال العام قد نظر اليه بحسبانه قانونا منظها و لوحدات من القطاع العام » و ويؤكد هذا المعنى أن المادة (٢١) من هذا القانون الاخير نظمت تشكيل مجلس ادارة الشركة و التي يملك راسمالها باكمله شركة قابضة بغورها أو بالإشتراك مع شركات قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام بينما نظمت المادة (٢٦) تشكيل مجلس ادارة الشركة التي يساهم في داس ماله أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص وأن المغارية بن نوعى الشركتين يفيد انه لا يصدق على الشركات النابشة وصف كونها من القطاع الخاص •

والحاصل أيضا أن المادة (٣٦) من قانون قطاع الأعمال العام ناطت تقسيم الشركة القابضة ودمجها بقرار يصدره رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص وتقسيم الشركة التابعة ودمجها يكون بقراد من مجلس ادارة الشركاة القابضة واعتماد الجمعية العامة لها ، كما ان تقدير صافى أصول الشركات يتم باعتماد من الوزير المختص أو الجمعية العامة حسب الأحوال طبقا لنص المادة (٣٧) من القانون ذاته ، وقضت المادة (٣٤) بان لوائع العاملين بالشركة تعتبه « من الوزير المختص ، ولازه بنقام اعضاء الادارة القانوية تصدر « بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المنتص ، وصلطة الوزير المختص فى الاعتماد والعرض ترد في هذه الحالة بموجب وصفه الوزارى لا بوصفه رئيسا للجمعية العامة للشركة القابويية بمجلس الدولة عدد من الاختصاصات بالوزراء • كما نيط بالمحاكم التأديبية بمجلس الدولة عدد من الاختصاصات بأن تاديب العاملين بهذه الشركات طبقا للمادة (٤٤) من القانون

ومن حيث انه يبين من كل ذلك ، أن قانون قطاع الإعمال العام وان كان غاير من أسسلوب ادارة الشركات التي أخضعها لاحكامه ، وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا اكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقعرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها باسسلوب التتابع اذ يناط بكل مسترى تشكيل ما دونه ، لا بأسلوب التوازى الذي يتيح للمستوى الأعلى التدخر المباشر في شئون ما تتابع من مستويات أدنى ، وبعا يكفل تعويض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج وتيسير أمكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا • وأن كان القانون الأخير قد غير أمكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا • وأن كان القانون الأخير قد غير الطبيعه القانونية لشركات الفطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام تتعلق بالملكية العامة الاموالها لا باسلوب أنها من شركات القطاع العام تتعلق بالملكية العامة المعامة من وجوب الدراها وأمكانات نشاطها • وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب الملك للمال وغنى عن البيان أن الجمعية العامة لشركة المساهمة طبقا للقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٩٨ تتكون من الملاك حملة الاسمه أنفسهم بينما الجمعية العامة للشركات المنظمة بالقانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٩١ بينما المبال العام وعضو هذه الجمعية العامة الأخيرة لا يملك بنفسه وانما يمثل المالك وعبر عن ادادته •

ومن حيث أن استعراض أوضاع التشريع المصرى يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيه ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وإن القطاع العام عرف العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشئاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات • وان انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بسأن هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال انعام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور • وترتيبا على ما تقدم فان شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام • ولما كانت المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدى بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثلي شركات القطاع العام مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس ادارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات التي تساهم شركات القطاع العام في رأسمالها ، هذه المبالغ ، تخضع لحكم الأيلولة المقررة بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ، والذي ينبسط على جميع ما يصدق عليه وصف القطاع العام باعتباره معلوكا للدولة بغض النظر عن النظام التانوني الذي يحكمه ، نزولا على عموم نص تلك المادة واطلاقه ، ومن ثما نام يستحق لممثل شركات قطاع الأعمال العام في مجال ادارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك أو تساهم شركات قطاع الأعمال العام في واسعالها ، انها يؤول الى تلك المشركات مد شركات قطاع الأعمال العام على أن تتولى كل منها صرف ما تحدده من مكافاة لممثلها ، والمثان العام بعلى اطار الحد الاقصى الذي يصدر بتحديده قرار من رئيس مجلس انوزراه نفاذا للقانون ، على نحو يقع معمله على مان القانون ، متمينا ردها ، التزاما بما تقضى به المادة (١٨/١٨)) من التقنين المدنى من أن كل من تسلم على صبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق أحكام القانون وقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على ممثلي شركات قطاع الأعمال العام فيما تشارك في رأسماله من البنوك والشركات والهيئات والمنشآت المشار اليه بالمادة (١) من ذلك القانون تأييدا للافتاء السابق للجمعية العمومية في هذا الشأن والى انه يتعين استرداد المبالغ التي صرفت للهؤلاء الممثلين بما يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا .

ر فتسوی رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٧ جلسسة ١٩٩٤/١٠/٥٠ ملف رقـم ٤٠٠/٢/٤٧) .

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

خدمة عسكرية ووطنية _ حالات الاعفاء منها _ عدم شمولها حالة الابن الثاني لابيه الحي اذا كان الشقيق الأكبر له متخلفا عقليا •

المادة (٧) من قانون الخدمة العسدرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة المهمد ١٩٧٠ لسنة المهمد المسلم عن على سبيل العصر بنص صريح في لقظه ، حالات الانفاء الؤلفة من الخدمة العسكرية والوطنية ومن بينها الابن الوحيد لابيه الحمى • أى الذي أم يرزق والده سواه ، لا يعد ابنا وحيدا بالمفهرم المتقم الابن الثاني الخا كان الاول فاقد الاهلية ومن ثم فانه لا يستقل أمام مراحة النص بالاعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية •

ان المادة ٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ تنص فى البند ثانيا منها على أن « يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا : (أ) الابن الوحيد لأبيه الحى · (ب) · · · ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع عين على سبيل الحصر بنص صريح في لفظه ، بين في فحواه حالات الاعفاء المؤقت من الخمصة المسكرية والوطنية ومن بينها الابن الوحيه البيا الحي ، أى الذي لم يرزق والده سواه ، وبالتالى فأنه لابعد ابنا وحيدا ، بالمهوم المتقدم الابن الثاني اذا كان الأول فاقد الأهلية ومن ثم فانه لايستظل أنام صراحة النص بالاعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية وان كان ذلك قد يقضى من المشرع عادة النظر في نص الاعفاء بما يجيز شموله هذه الحالة والى أن يتم ذلك باداة قانونية سليمة لايستباح مخالفة النص بحالته

لما كان ذلك وكان المواطن المعروضة حالته رزق بولدين أحدهما متخلف عقليا والآخر موفور الصبحة والعافية فان هذا الأخير لابعد في مفهوم النص المتقدم في ابنا وحيدا ومن ثم فلا يستظل بالاعقاء المؤقت من أداء الخدمة المسكرية والوطنية .

લ છ

(کتوی رقم ۱۹۹۲ بتاریخ ۱۹۹٤/۱۰/۱۷ جلسة ۱۹۹٤/۱۰/۱۰ ملف رقم ۱۹۹۸/۱/۱۲)

جلسة ه من أكتوبر سنة ١٩٩٤

علملون بالاتحاد التماوني الزراعي المركزي _ اعادة تعيين _ تسوية حالة (علملون مدنيون بالدولة _ اعادة تعيين) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بتعيين الساملين بالاتحاد التعاوني الزراعة وفروعه والانحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي او اي جهة آخري وتسوية اوضاعهم .

ان المشرع في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ اوجب على جهة الادارة تعين العاملين المؤرع في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بغدمة الاتحاد التعاوني الزراعي الركزي وفروعه باذقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة أزراعة والهيئات والوحدات النابعة لها او اي تقديرية في هذا الشأن الا بالنسبة القدير ملى استيقافهم ما يطزم توافره من الشروط تقديرية في هذا الشأن الا بالنسبة القدير ملى استيقافهم و ١٨ علزم توافره من الشروط الماخول ، كما أوجب عليها في أي من القانوني رقمي ٥٨ و ١٨ لسنة ١٩٨٨ بحسب الاحوال ، كما أوجب عليها في ذات الوقت تسوية أوضاعهم وفقا للقواعد المصوص عليها في السنة ١٩٨٥ بشأن التراوات بقواعد الرسوب الوظيفي وقانون تصحيح اوضاع العاملين المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة وقانون تصحيح اوضاع العاملين باحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ صحت العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ صحت العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ من تعيينهم ولا ان توليا المروضة حالته تمنع عن اجراء التسوية لهم بالتطبق لاحكام هذا القانون ، وأن ترك المعروضة حالته شاخلا لوظيفة وقاقة بدعوى عدم استيقاء مستهاء مستوفات التعيين يصم مسلك جهة الادارة بمخالة التأثون ،

تبين للجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع ان المسادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحساد التعساوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحسادات الاقليمية بوزارة الزراعي المركزي وفروعه أخرى وتسوية أوضاعهم نصت على أن « يعين العاملون الموجدون به في تاريخ نفاذ هذا القانون بهخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالاقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحافي بالمتحافية بالاتحادات المذكورة متى كانوا مستوفين الشروط العامة للتوطف المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال فيما عدا شرط اللياقة الصحية ونصت في المادة السابقة وفقا للتواعد الآتية :

ا عين حملة المؤهلات الدراسية في الفئات الماليــة القــررة المعاتبم بالجهات التي يتم تعيينهم فيها وتحدد اقدمياتهم بواقع ي المدة من تاريخ التحاقهم بالاتحادات سالفة الذكر .

٢ _ يعتبر العمال الحرفيون والمهنيون شاغلين للفئات المقــره للحرف والمهن المماثلة التي يعينون فيها ، وتحدد أقدمياتهم بواقع إلا المدة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات سالفـــة الذكـــ .

٠٠٠٠ _ ٣

٤ ـ يرقى من يستوفى من العاملين المشار اليهم فى الفقرات السابقة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ احدى المدد الكلية المتصــوص عليها فى الجداول الملاحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له الى الفئات الأعلى طبقا لهذه الجداول وتعتبر أقدمية العامل فى الفئة المرقى اليها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨ وتتم الترقية فى ذات المجموعة الوظيفية التي يعين فيها .

ويدخل فى حساب المدد الكلية للعاملين المذكورين مالم يحسب فى تحديد أقدمياتهم من مدد العمل السابقة بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وغيره من وحدات البينان التعاونى الزراعى ووحدات البجاز الادارى للدولة والحكم المحلى والقطاع العام وغيرها من البجات المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنية له ، وذلك بشرط الا تقل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ، وذلك بشرط الا تقل مدد الخعمة السابقة عن سنة كاملة متصلة والا يكون سبب انتهائها سوء السلوك وأن يقدم العامل طلبا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون و

كما يرقى الى الفئة التالية كل من استوفى من العاملين المشار اليهم فى المادة السابقة حتى ١٩٧٨/٣/١ المدد المنصوص عليها فى قانـــون الرسوب الوظيفي بالنسبة للدرجة الأخيرة .

ولا يجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاء في الجهة التي يعني بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الاقدمية .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين الحالي الشسار اليه من أنه « استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو فى وظيفة أخرى بدأت أجره أو فى وظيفة أخرى بدأت أجره الأصل الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها فى وظيفته السابغة فى الأقدمية وذلك أذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد تعيينه عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه أن المشرع في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ أوجب على جهة الادارة تعيين العاملين الموجودين في تاريخ نفاذه في ١٩٧٨/١/١ بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالأقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيئسات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة ، ولم يخولها القانون سلطة تقديرية في هذا الشأن الا بالنسمة لتقدير مدى استيفائهم ما يلزم توافره من الشروط العامة للتوظف المنصوص عليها في أي من القانونين رقمي ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما يحسب الأحوال ، كما أوجب عليها _ في ذات الوقت _ تسوية أوضاعهم وفقـــا للقواعد المنصوص عليها في المادة الثانية منها أو التي استعار في الكثير منها _ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشان الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي وقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ومن ناحية أخرى أجاز المشرع في قانون العاملن المدنين بالدولة المسار الله اعادة تعمن العامل في وظلفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى تماثلها سواء أكانت في ذات الوحدة أو في غبرها بذات أجره الأصل الذي كان يتقاضاه ، واحتفظ للعامل في هذه الحالة بالمدة التي قضاها في الوظيفة السابقة في الأقدمية متى توافرت فيه الشروط المتطلبة لشغل الوظيفة المساد تعيينه عليها ، وألا يكون تقرير كفايته عن العام الأخير في الوظيفة السابقة بمرتبسة ضعىف ٠

وخلصت الجمعية العمومية مما تقسدم الى أن التابت بالأوراق أن المعروضة حالته كان يعمل مشرفا زراعيا بالاتحاد التعاوني الزراعي اعتبارا من ١٩٧٣/٩/١١ ، ومع حل هذا الاتحاد عين بصفة مؤقته بمديرية الزراعة بالغربية وجرى صرف مرتبه خصما على وظائف المعارين الى حين صسدور القانون الخاص بالاتحاد التعاوني ، بيسد أنه لم تجر معاملته له لدى صدوره و وفقا لأحكامه بدعوى عدم استيفائه مسوغات التعين .

ولما كان حق العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ في تعمينهم بالجهات الشمار البها وفي تسوية حالتهم مستمدا من حكم هذا القانون بما لايجوز معه لجهة الادارة أن تمتنع عن تعيين المعروضة حالته ولا أن تمتنع عن اجراء التسوية له بالتطبيق لأحكام هذا القانون وان تركه شاغلا لوظيفة مؤقتة بدءوى عدم استيفائه مسوغات التعيين ، يصم مسلك جهة الادارة بمخالفته أحكام القانون ويوجب عليها انزال هذه الأحكام عليه وتسوية حالته بالتطيبق لها ولا يجوز الامتناع عن اجراء التسوية بدعوى انتهاء العمل بأحكام القانونين ١٠ و ١١ لسـنة ١٩٧٥ اعتبــارا مـن ١٩٨٤/٦/٣٠ اعمالا لحكم المادة ١١ مكررا من القانون رقـــم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وما أوجبته هذه المادة من عدم حواز تعديل المركز القانوني للعامل بعد هذا التاريخ استنادا الى هذين التشريعين أو غيرهما مما نصت عليه من تشريعات الا اذا كان ذلك تنفيدا لحكم قضائي نهائي لا يجوز ذلك لأن حق العامل في تسوية حالته في الحالة المعروضة مستمد من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ وليس من القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وهو ما أكدته المادة الحادية عشرة مكررا المشار اليها اذ لم يورد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ ضمن التشريعات التي انتهى العمل بها في ١٩٨٤/٦/٣٠٠

وحيث أنه متى أعملت الادارة ذلك بالنسبة الى المعروضة حالته فان اعادة التعيين طبقا للمادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ·

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اعادة تمين السيد / ٢٠٠٠٠ طبقا للمادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ووجوب تسوية حالته طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه ٠

﴿ فَتُوى رَقِم ٦٨٦ بِتَارِيخَ ٢٣/١٠/٣٣ جِلْسَةَ ١٩٩٤/١٠/٥ مَلْفُ رَقَم ٦٨٦/٣/٨٦)٠

جلسة 19 من اكتوبر سنة 1998

شركات قطاع الأعمال العام _ الشركة النابعة _ بدل العضور والانتقال المقرران من حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة _ مدى احقية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة في تقاضي هذا الدل .

قراد وذير قطاع الاعمال العسام رئيس الجمعية الممومية للشركة القابضة رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٨ القراد الشار اليه جعل عضوية الجمعية المامنة للشركة التابعة م مناظ الاحتجاء في المسلم المراحة الدين يعضرون هذه الاجتماعات لا يحق لهم قانونا تقاضى ملين البدلين لاتفاء المناظ ـ قانون تقاضى ملاين البدلين لاتفاء المناظ ـ قانون تقاطع الإعمال المام رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩١ فقى بعضور دويس واغضاء مجلس ادادة الشركة التابعة اجتماعات الجمعية المامة في الشركة ، المناظ ـ وقد أوجب قانون المناطقة المنافق في الشركة ، وقد أوجب قانون الشركات المسامعة أن يكون هذا الحضور بها لا يتاني عن الشمام المقرد وليس كافحف، في المنافقة حبلس الادادة ومن ثم فأن مجلس الادادة المام الجمعية المامة المناسكة تعديد بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه المضاء مجلس ادادة الشركة على يكون لمن يعضر المجلس الادارة الشركة على يكون لمن يعضر المجمعية المامة المناسكة على يدخل محبلس الادارة الشركة على المناس واعضاء مجلس الادارة الشركة على المناس المناسكة على المناس المناسكة على المنا

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلستها انعقدة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٩٤ ملف رقم (١٨٥/١/٤٧) الذي انطوى على استقراء للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانوي نقطاع الأعمال العام التي تنص على أن د يعمل في شأن قطاع الإعمال العام التي تنص على أن د يعمل في شأن قطاع الإعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضية بالمخاصمة لأحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشئانه نص خاص في مذا القانون وبمالايتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة بالتأنون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وللمادة (٢١) من قانون قطاع الإعمال بالأمام التي تنص على أنه «مع مراعاة أحكام المادة (٢٤) من قانون قطاع الإعمال ادارة الشركة التي يملك وأس مالهي باكمله شركة قابضية بفردها أدارة الشركة التي يملك وأس مالهيا باكمله شركة قابضية بفردها أد بالاشتراك مع شركات قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنوك القطاع المام مجلس ادارة يعين لمدة ٠٠٠ وتحدد الجمعية العامة بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أعضاؤه المنتخبون من مكاناة الذي يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أعضاؤه المنتخبون من مكاناة

تاييدا للافتاء الصادر بجلسة ٣١/٨/٣١ ملف رقم ١٤/١/٥٨١) .

سنوية ٠٠٠ ، ٠٠ كما انطوى على استعراض للمادة (٢٢) من القانون ذاته التى تنص على انه د مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون يتسولى ادارة الشركة التي يساهم في رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص، مجلس ادارة يعين لمدة ١٠٠ وتعدد الجمعة المامة ما يتقاضاه اعضاء المجلس من بدل حضور الجلسات وما يستحقه اعضاء المجلس المنتخبون من المكافأة السنوية ٠٠٠ ، • في حين تنص المادة (٥٠) منه أن د تتكون الجمعية العامة للشركة الني تملك الشركة القابضة رأس مالها بأكمله أو تشترك في ملكيته مع شركات قابضة أخرى أو مع أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام على النحو الإتنى:

 ١ ــ رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه رئيسا

٢ ــ أعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة التي تتبعها الشركة .
 ٣ ــ أعضاء من ذوى الخبرة الايزيد عددهم على أربعة تختارهم .
 الجمعية العامة للشركة القابضة وتحدد ما يتقاضونه من بدل الحضور .

٤ ـ عضوان تختارهما اللجنة النقابية ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات دون أن يكون لهم صيوت معدود ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢٦) على أن « تتكون الجمعية العامة للشركة التي يساهم في رأس مالها مع الشركة القابضة أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١ _ رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه ، رئيسا ٢٠ _ أعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة التي تتبعها الشركة ٠ ٣ _ المساهمون من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص ، ويكون لهم حق حضور الجمعية العامة بالأصالة عن أنفسهم أو بطريق الانابة بشرط أن ٠٠٠ ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات دون أن يكون لهم صوت معدود · · · « وتبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة (٦٠) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ اسنة ١٩٨١ تنص على أن « يجب أن يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العامة بما لايقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك • ولا يجوز التخلف عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول وفي جميع الأحوال لايبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو أحد الإعضاء المنتدبين للادارة ، وذك اذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية ٠٠٠ ، بالإضافة الى أنه تبين للجمعية العمومية أن قرار رئيس الجنس الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام رئيس الجمعية العمومية للشركة القابضة رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ بعد أن حدد تشكيل الجمعيات العامة للشركات التابعة اشتمل على بيان المستحقات المالية من بدل حضور اجتماعات الجمعية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حدد بنص صريح قاطع الدلالة الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعيات العامة للشركات التابعة الخاضعة لإحكام قانون شركات قطاع الإعمال العام المشار اليه ، حسب التعاشف ومن عداهم معن أوجب القانون حضورهم أو أجاز لهم ذلك وعلى عدى من ذلك فائه ولئن كان حضور رئيس وأعضاء ممجلس ادارة الشركة التابعة ، الذين لايشمطهم هذا التعداد ، اجتماع الجمعية العامة الشركة المرا لازما قانونا الا انهم يحضرون بهذه الصفة ، وليسوا كاعضاء في الجمعية العامة المسلمية المامة عنهم تقانونا و واذ كان قرار وزير تقاطع الإعمال العام المشار اليه جعل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة تقطع الإعمال العام المشار اليه جعل عضوية الجمعية العامة الشركة التابعة العامة الشركة التابعة الجمعية العامة الشركة الما المدين يحضرون هذه الاجتماعات لايحق لهم قانونا تقاضي هذين المدين لانتفاء المناط والمبلين لانتفاء المناط والمناط المناط الم

بيد انه لما كان القانون آنف البيان قضى بعضور رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة اجتماعات الجمعية العامة فى الشركة ، وكان قانون شركات المساهمة والترصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة سسالف السان ، الذي يعد الشريعة العامة المنظمة لشركات المساهمة ومنها شركات قطاع الإعمال العام قد أوجب أن يكون هذا الحضور بالايقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلسات مجلس الادارة أي يتوافر النصاب المقرو قانونا لصحة اجتماعه ومن ثم فان مجلس الادارة أنها ينعقد كهيئة ، وليس كاعضاء ، غاية الأمس انه ينعقد أمام الجمعية ، وبالنظر الى أن المشرع عقد للجمعية العامة للشركة التابعة الحديد بدل حضور الجلسات الذي يتقلضاه أعضاء مجلس ادارة المشركة ، وبناه عليه يكون لمن يحضر اجتماع الجمعية العامة للشركة مسن رئيس وبناء عليه يكون لمن يحضر اجتماع الجمعية العامة للشركة مسن رئيس واغضاء مجلس الادارة تقضى هذا البدل .

جلسة ١٩٩٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

هيئة المجتمعات العمرائية الجديدة _ التصرف في الأراضي الصحراوية • القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة -

اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في ١٩٩١/٣/١٤ اصبح معظوره على عنه المتجادة العمل المعرافية الجديدة دارة واستغلال او التعرف في اية اراض صحدورية نقح خارج اطار مناطق الفاهة المجتمعات العرافية ، ويبقى ملازما للهيئة مادام لم يسعد فراد من رئيس الجمهورية بتحديد عده المناطق باعتباد ان الهيئة تستعد ولايتها من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ وذلك دون اخلال بولاية الهيئة في ادارة واستغلال والتعرف. في الاراضي الصحدورية التي سبق ان خصصت لها بقرار من السلطة للفتصة في ظل العمل باحكام القانون ١٤٧٠ لسنة ١٩٩١ او سبق ان تصرفت فيه فعلا خلال فترة العمل بتلك ١٩٤٨ نفاذ علم نا ١٩٩٨ سنة ١٩٩٠ .

تبين للجمعية العمومية لقسمهم الفتوي والتشريع أن المادة (١). من القـــانون المــدني تنص على أنــه « ١ ـ تسرى النصـــوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظهـا أو في فحـواها ٢٠ ـ ٠٠٠٠ ، وتنص المـادة (٢) على انه « لايجوز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، • كما تبين للجمعية أن المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصه بالأراضي الصحر اوية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة . والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو متر ٠ ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلفات وخضعت للضريبة على الأطيان • وبالنسبة الى المحافظ أت الصـــح اوية يعتمر زماما ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٢) منه على أن « تكون ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضاع والاجراءات المبينة فيما يلي : (أ) يصدر وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لايجوز تملكها ويتضمن القرار بيان القواعه الخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها • ولا يجوز في غير الأغراض. المسكرية الا بموافقة وزير الدفاع وبالشروط التي يحددها • (ب) وفيما

عدا الاراضى المنصوص عليها فى البنة (1) يصيد الوزير المختص باستصلاح الاراضى و رازا بتحديد المناطق التى تشملها خطة ومشروعات استصلاح الاراضى ، و تنول الهيئة العسامة لمشروعات البعيد ادارة مذه الاراضى و يكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ راى وزارة الدفاع و بسراعاة ما تقرره فى هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة ١٠٠٠ (ج) الاراضى غير الواقعة فى المناطق المسكرية أو فى مواقع الاستصلاح المشار البهسا فى الفقرتين السابقتين ويتم استغلالها وادارتها والتصرف فيها بمعرفة ميئة المجتمعات العبراتية من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة م وتنص المادة (٢) من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة » و وتنص المدوة (٢) من أتعاون ذاته على أنه و ١٠٠٠ ومع عدم الإخلال بما يخصص لمشروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العبرانية البعيدة دون غيرها بالاستغلال الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العبرانية البعيدة دون غيرها بالاستغلال لحسابها ويعتبر موردا من مواردها » •

وتبين للجمعية العمومية أيضا أنه بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٩١ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة _ المعمول به اعتبارا من ١٤ من مارس سنة ١٩٩١ _ وتنص المادة (١) منه على أن « تسرى أحسكام هذا القانون على أملاك الدولة الحاصة ، • بينما تنص المادة (٢) على أن ، تكون ادارة واستعلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقيم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحر اوية وفقا للأوضياع والاحراءات الآتية : (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمة العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لايجوز تملكها ، ويتضمن القرار سان القواعد الخاصة بهذه المناطق • (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (1) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص مرحسب الأحوال مد قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي أو مناطق أقامة المحتمعات العمر أنية الجديدة ، أو المناطق السياحية ٠٠ وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة واستخلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العشرانية الجديدة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص الأغراض إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة . وتمارس كل هيئة من الهيئات المشار اليها سلطات المالك في كل ما يتعلق بالأملاك التي يعهد

اليها بها ، وتباشر مهامها في شانها بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما ثقرره من شروط وقواعد تتطلبها شنون الدفاع عن الدولة ، • وأخيرا تنص المادة (٨) من ذلك القانون على أن « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في مقام بيانه للجهات المختصة بادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصمحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ونطاق ولاية كل منها ، وضع أصلا عاما حعل بموحيه لهيئة المجتمعات العمرانية الحديدة الولاية العامة في هذا المجال ، وذلك بعد أسستبعاد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع ، والمناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي حسبما يصدر بتحديده قرار من الوزير المختص باستصلاح الأراضي • فكل ما لا يدخل من الأراضي الصحراوية في نطاق هاتين المنطقتين عقد المشرع في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الاختصاص بادارته واستغلاله والتصرف فيه للهيئة المذكورة • واذ أعاد المشرع من جديد بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ تنظيم ذات الموضوع بأحكام مغايرة لما قرره القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في هذا الشأن سلب بموجبه من الهيئة ولايتها آنفة البيان ، وجعلهــــا مقصورة على مناطق اقامة المجتمعات العمر انية الجديدة التي يحرى تحديدها بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم تكون الأحكام التي تضمنها القانون الأسبق صارت منسوخة ، وأصبح بالتالي محظوراً على الهيئة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسسنة ١٩٩١ في ١٩٩١/٣/١٤ ادارة واستغلال أو التصرف في أية أراضي صحراوية تقع خارج اطار مناطق اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ويبقى الخطر ملازما للهيئة مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المناطق ، باعتبار أن الهيئة تستمد ولايتها من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في الحدود الشار اليها • وذلك دون اخسلال بولاية الهيئة في ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصح اوية التي سبق أن خصصت لها بقرار من السلطة المختصة في ظل الممل باحكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، أو سبق أن تصرفت فيه فعلا خلال فترة العمل بتلك الأحكام ، قبل نفاد القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ .

لالشك

انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لم تعد لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ولاية بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في التصرف في الأراضي الصحراوية الا في حدود مناطق اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية .

(أُقتَسَوى رقمُ ٦٨٨ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣٣ جلسَـــة ١٩٩٤/١٠/١٩ ملفُ رقمٍ ٢٣٣/١/٥٤) -

جلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

ضرائب ورسوم جمركية _ مناط الاعفاء .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

وضع الشرع اصلا عاما متضاه خضوع جميع الواردات للفرائب البحركية وغرها من الفرائب الاجمركية وغرها من الفرائب الاضافية الفردة على الواردات بحيث لا يعنى منها الا بنص خاص _ قرد الشرع بعقتمي القانون رقم ٨٦٠ لسنة ١٩٧٤ بعض الاغفات الفريبية للمشروعات المسرية المنشان في اطار خفة التنبية ، اجاز قرئيس الجمهورية اعفاء الآلات والعدات ووسائل الذي اللازمة مجلس الوزداء بالتفويض من رئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته باعفاء العدات والمهمات الواددة تشروع فوسفات الوادة المرائب المتحديد (أبو طرطور) اللازمة أمارسة تشاخه من الفرائب والرسوم الجمركية التمري المتحديد أبو طرطور) اللازمة أمارسة تشاخه من الفرائب والرسوم الجمركية التمري بالبيع في أحد الإناش يجدله ملك الجهرة المسائلة وفتند _ عدم أتمام اجراءات التصرف بالبيع في أحد الإناش يجدله ملك الجهرة المطاقة المجازية المطاقة المجازية المطاقة المجازية المطاقة المجازية المطاقة المجازية المطاقة المحدودة المتحدودة المسائلة المجازة التجازية المطاقة العددية التجازية المسائلة المجازية المسائلة المحدودة المتحدودة المسائلة المحدودة المسائلة المحدودة المسائلة المسائلة المحدودة المحدودة المسائلة المسائلة المحدودة المحدودة المسائلة المحدودة المحدودة المسائلة المحدودة المسائلة المحدودة المحدود

تبنى للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تخضع البضائع التى تنخل أراضى الجمهورية لفرائب الواردات المقررة فى التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الإخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص معتمان الفرائب والرسوم التى تستحق وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والقرارات المنظمة بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ولا يوجوز الافراج عن أية بعضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركيسة وأداء الفرائب والرسوم المستحقة مالم ينص على خلاف ذلك فى القانون به كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض الاعفاءات الفريبية للمشروعات المصرية المنشاة فى اطار خطا التنبية تنص على أنه و يعجوز بقسرار من رئيس الجمهورية اعلقه الآلاح والمهدات ووسائل النقل اللازمة لانشاء المشروعات المقبولة فى نطاق أحكام مذا القانون ، من الفرائب والرسوم الجمركيسة وغيرها من الفرائب والرسوم والرسوم وأن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧٨

وفی هذا الشان _ آیضا _ فتوی رقم ۷۰۷ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۰/۳۰ بذات الجلسة ملف وقم ۲۰۰۹/۲/۳۳ ج •

لسنة ١٩٧٩ الصادر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم 2٨٩ لسنة ١٩٧٨ يتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة يعض اختصاصات رئيس الجمهورية تنص على أن و تعفى من الضرائب الجمهورية تنص على أن و تعفى من الضرائب الجمهورية وغيرها من الضرائب والرسموم المعدات والمهمات ألواردة الشروع فوستقات الوادى الجديد (أبو طرطور) واللازمة لممارسة نشاطه وذلك فيما عدا الاثان وسيارات الرئياء المعام طبقا لهذا القرار لجهة لاتستم بالاعفاء الا بعد سداد الاشرائب والرسوم الجمركية عليها وفقاً لحلة هذه الأشياء وقيمتها وقت سداد هذه الضرائب وطبقا للتعريفة الجمركيسة السمارية في تاريخ المنداد و

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاماً مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من المضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منهيا الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة • بيد أنه ورود البغض عنه الأعلام الخراء على وخروجا على هذا الأصل أجاز المشرع - بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة الملام بعض الاعتادات المصرية المنشئة أن الملازمة لانشاء المشروعات المدرجة بعطة التنمية من الضرائب والرسوم المسركية • وبركيزة من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم المسائة بقراره رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٨ باعثاء المعدات والمهمات الوزراء رقم الخرائب والرسوم المجموعة المناف من المنسئة أمارسة نساطة من الضرائب والرسوم المجموعة المناف من المسرئة المارسة نساطة من المرائب والرسوم المجموعة شريطة الا يتم التصرف فيها لجهة لاتمتع بالاعتاء الا الدورة عليها وفقت الحالي وقيمتها عند التصرف وطبقا للتعريفة الجمركية المسارية وقتئذ • والمارو ووسئة المسرية المسارية وقتئة المسارية وقتئة المسارية وقتئة المسارية وقتئة المسارية وقتئة المسارية وقتئة المسارية وقته المسرورة والمسرورة والمسرورة

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصلى المستاعية والتعدينية شرع في التصرف في الرئس شاسيه رقم ١٠٠٤٠٣ الوارد من الخارج مضمول البيان الجمركي رقم ٢٣٣٦ برسم مشروع فوسلامات الوادى الجديد (أبو طرطور) لشركة فوسفات البحر الأحمر ، ومن ثم طلب الى مصلحة الجمارك ووافاته ببيان الضرائب والرسوم الجمركية المقرة عليه ، بيد أن الشركة نكلت عن اتمام اجراءات المقد ولم يقع البيع ، وما أنفك الوئش سالف البيان على ملك الجهزة متهتما بلاعفاء الجمركي ، فمن ثم تغدو مطالبه مصلحة الجمارك المألة الزام الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ

الصروعات الصناعيّة والتقليّفية بأداء الضرّاقية والرئمتوم البحركية المقورة (*) عليه لأطلّ لها من الواقع ولا شبته لها من القانون سوّية بالرفض **

لالسك

انتهت الجمعية الطبوعية القسمي الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المسروعات الصناعية والتعدينية آداء مبلغ ١٩٨٣٥ جنيها (مائة وثنائية وتسعيف الفا ومائتين وخبسة وثلاثين جنيها) قيمة ضرائب ورسوم جمركية على الونش شاشيه رقم ٩٠٠٤٠٣٦ موتور رقم ٩٠٠٢٠٠١٤

ر فتسوی وقم ۲۰۰ بتاریخ ۱۹۹۵/۱۰/۳۰ جلسسة ۱۹۱۰/۱۰/۱۹ ملف وقسم (۱۹۰۸/۷/۳۲) .

~(*14)

جلسة 19 من اكتوبر سنة 1998

عاملون مغيون بالدولة _ علاوة خاصة _ مناط استحقاقها (تعين- ترقية.) (وطالك: فادية) الاوائن ارفام (۱۰ لسنة ۱۹۸۷، و ۱۹۵۰ لسنة ۱۹۸۸ و ۱۹۳۰ سنة ۱۹۸۸ و ۱۳ لسنة ۱۹۹۱ -رقيم ه لسنة ۱۹۹۱ -

فقى المشرع بعنج علاوة شهرية خاصة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقت العمل بالمحكم القوانين المسار اليها كما منحها أن يبين بعد هذا التاريخ — التميين المقسود في محلا التاريخ — التميين المقسود في مجال التمين كافته تسغل البحدة القيادية وقط لاحكام القانون رقم • فسنة ١٩٩١ يتمين التمرقة بين العمل وقيل الموقع الوظيفي السابق وبين التميين تعفل أو وقيلية لم تكن قائمة من قبل او تعفل به في سياق وظيف جديد منها العسلة بالوضع الوظيفي السابق وبين التميين المتمين أن يقمها في طور جديد المتمنين ترقي الاحكام القوانين بماين الإشارة اليها • عمما يتمين اخراجه من المقصود بالتميين وقفا لاحكام القوانين بمايق الإشارة اليها • عمما يتمين اخراجه من المقصود بالتميين وقفا لاحكام القوانين بمايق الإشارة اليها • عمما النانين لا يتمين الإشارة اليها • عمم الناسات — تمينهم وقفا لاحكام منذ القانون رقم • لسنة ١٩٩١ عنتي يعيدا تفتح به علاقهم الوظيفية المناسة - تمينهم وقفا لاحكام منذ القانون لا يعتبر تمينا بخيدا تفتح به علاقهم الوظيفية المناسة - تمينهم في تعديل توقعة المحافوة المناسف عدينهم الوظيفية المقانية المناسفة المخافم الوظيفية المناسة - تمينهم الوظيفية المناسفة المناسفة المناسفة المخافم الوظيفية المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة الوظيفية المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة الوظيفية المناسفة المناسفة

استعرضت الجمعية العمومية نصوص القوانين الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام حيث تنص المادة، ١ من القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ على أن و يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٧٠٠ من الأبس الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون أو في تاريخ التعيين بالنسبة لن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأبس الأساسي للعامل ١٠٠٠

كما تنص المادة (١) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ على أن د يمنع بجميع الفاملين بالقولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٨٥ من الأجور الأشاش لكل منهم في ١٩٨٨/٦/٣٠ أو فن تاريخ التميين بالنسسية لمن يمن بمد عملة التاريخ ولا تعتبر هذه الفلاوة جوما من الأجمر الأسامي للمامل . •

وتنصن الملدة (١٠٠) من القانون رقم ٢٣٠ لسسنة ١٩٨٩ على أنّ و يمتم الجاملين بالمولة اعلادة خاصة شهرية بنسبة ١٥٠ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٨٩/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين يعد هذا التاريخ ولاتعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل »

ونصت المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ٣٩٠/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد عذا التاريخ ولاتعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل ،

وتنص المادة (١) من القانون رقسم ١٣ لسسنة ١٩٩١ على أن د يمنخ جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩١/٥/٢١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل ٠٠

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسى لكر منهم في ١٩٩٢/٦/٣٠ أو في تاريخ التميين بالنسبة لمن يعين بعد عدادالتاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسى للعامل »

وعلى هذا جرى نص المادة (١) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ وتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة خيث قضت بمنح العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٩٣/٦/٣٠ علاوة خاصة بفئة ١٠٪ من الأجـــر الأســاسي للموجودين بالخدمة في هذا التاريخ أو في تاريخ التميين بالنسبة لمن يمين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل

كما استعرضت الجمعية العموميسة نص المادة. (١) من القانون رقم ه لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف القيادية في الجهاز الاداري للمولة والقطاع العام والتي تنص على أن لا يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التي لها موازنة خاصة وهيئات القطاع العام والمؤسسات العامة وبنوك القطاع العام والإجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة مدا لاتجاوز ثلات سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقا لأحكام هذا القانون وذلك كله مع عسم الاحسلال بأحكام القوانين واللوائع فيما يتعلق بعاقى الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة ويقصبه بهذه فيما يتبلك التي يتوني شاغلوها الادارة القيادية بانشطة الانتساع أو الخدمات أو تصريف شئون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام أو الدرجة المتازة أو الدرجة المالية أو الدرجة المتازة أو الدرجة المتازة أو الدرجة المتازة أو الدرجة المالية أو الدرجة المتازة أو الدرجة أميزة المتازة أو الدرجة أو الدرجة المتازة أو الدرجة أو الدرجة المتازة أو الدرجة المتازة أو الدرجة المتازة أو الدرجة المتازة أو الدرجة المتازة أو الدرجة أو الدرجة أو الدرجة أو الدرجة المتازة أو الدرجة أو الدركة أو الدركة

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن القوانين أرقام ١٠١ السبة ١٩٨٧ و ١٩٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٩ سبة ١٩٩٠ و ١٩٨ سنة ١٩٩٠ مو ١٩٩٠ فيما أورته و ١١ لسنة ١٩٩٠ فيما قررته من علاوة شهرية خاصة ، قضت بمنع علم العلاوة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقت العمل بأحكامها ، كما منحتها لن يعين بعد هذا التاريخ ، والتعيين المقصود في هذا الشائر حسب صريع النص عول التعيين المقصود في هذا الشائر حسب صريع النص عول التعيين المتعين الم

ولاحظت الجمعية العمومية انه في مجال التميين كاداة الشغل الوطائف القيادية وفقا لاحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سابق الاشارة الله يتمين التفرقة بين التميين المبتدأ الذي تنفتح به علاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل ، أو تدخل به في سياق وظيفي جديد منبت الصلة بالوضح الوظيفي السابق ، وبين التميين المتضمن ترقية لأنه يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة فانه وان كان يدفعها في طور جديد ، أو ينشىء لها مركزا قانونيا جديدا فان ذلك كله انما يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتمين اخراجه من المقصدود بالتميين وفقا لأحكام القوانين سابق الإشارة المهساء .

وذلك مصداق ما تجرى به التفرقة فيمن يعين فى احدى الوظائف القضائية أو مجلس الدولة أو هيئة التدريس باحدى الجامعات طبقا للقوانين ٢٦ و ٤٧ و ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، اذ عبر المسرع عن شغل الوظيفة بعبارة « التعيين ، وشرط السغلها شروطا تسع شغل الوظيفة من الوظيفة السابقة مباشرة كما تسع الشغل من خارج السياق الوظيفى كله ، وأن الرأى مستقر على أن الشغل من الوظيفة السابقة يعتبر ترقية وأن كان عبر عنه بلفظ التعيين ، وأن الشغل من خارج السياق الوظيفى هو وحده ما يصدق بشائه مفهوم التعيين المبتدأ الذى تنفتح به العلاقة الوظيفية .

ومن حيث أن العروضة حالتهم كانوا في تاريخ العمل بأحكام القوانين المقررة لهذه العلاوات من المخاطبين بأحكامها ، ومن ثم منحت لهم هذه العلاوات وبالتالي لا يجوز قانونا في مناسبة تعيينهم طبقا لأحكام القانون رقم ه لسنة ١٩٩١ تعديل قيمة هذه العلاوة الخاصة لأن تعيينهم وفقا لاحكام هذا القانون لايعتبر تعيينا جديدا تنفتح به علاقاتهم الوظيفية النائرة فعلا ،

لالسنك

انتهى راى الجنعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المروضة حالتهم في تعديل قيمة العلاوة الخاصة بعد تغييلهم وفقا الحكام القانون رقم ه لسنة ١٩٩١ بشان شغل الوطائف القيادية .

(14)

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

مستولية حارس الأشياء _ تعويض مدنى •

المادة ١٧٨ من القانون المدنى •

مقاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن الشخص الطبيعي أو المدوى الذى له مكنة السيطرة على شيء يلتوم بحراسته حتى لا يسبب غيرا للفير فاذا أخل بهذا الالتوام افترضي الفطا في جانبه والتوم بتعويض القير عما يلجله من ضيره بسبب الشيء المفاضم لحراسته ولا يعقبه من هذا الالتوام الا أن يُبت أن الفيرر وقع بسبب اجتبى دغم ما يذله من عناية في الحراسة المسئولية تتحقق بتول شخص حراسته عناية خاصة في الحراسة الات بكانائيكة ووقوع الفيرر بغمل الشيء ففند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الفيرد ويلتزم من ثم بالتعويض .

تبنى للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع ان المسادة
۱۷۸ من القسانون المسدنى تنص على أن « كل من تسولى حراسسة
أشسياء تتطلب حراسستها عناية خاصسة أو حراسسة آلات ميكانيكية
يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشسياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع
الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه » •

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فاذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المسئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عنماية خاصة أو حراسة الآت ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الضرر ويلتزم من ثم بتعويض •

ومن حيث ان النابت من محضر الشرطة رقم ٢٣١ أحوال لسنة ١٩٨٣ ان السيارة رقم ١١٩٨ خطه ٥٢ النابعة لهيئة النقل اصطلمت بسيارة رئاسة الجمهورية رقم ٤٣٦٢ ملاكي القاهرة (٧٣ رئاسة) وتسبب تابع الهيئة بخطئه في احداث التلفيات التي لحقت بها ، فمن

لذلسك

انتهت التجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام أداء مبلغ ٢٤٦٠ جنيه لرئاسة الجمهورية عوضا عن الأضرار التى لحقت السيارة رقسم ٤٣٦٢٤ ملاكى القاهرة التابعة لرئاسة الجمهورية .

ر فتسوی رقم ۷۷۰ بتاریخ ۱۹۹٤/۱۱/۱۷ جلسسة ۱۹۹٤/۱۱/۹ ،نف رفسم ۱۹۰۲/۲/۳۲) .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

عاملون بالمجارى والصرف الصبحى ومياء الشرب ... بدل ظروف ومخاطر الوظيفة ... مقابل نقدى عن وجبة غذائية ... مناط استحقاقهما

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصحى المصدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ وار دريس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ بقرير بعل ظروف ومخاطر الوظيفة - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٣ بقرير عقابل تقدى من وجبة غلاقية - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨٦ بقرير بعل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل التقدى عن الوجبة الفدائية للعاملين بعياد الشرب .

و أن مناف استحتاق بدل ظروف ومغاطر الوظيفة وكذلك القابل التقدى عن الوجيد الغذاف المتحتاق بدل ظروف الصحى ومياه الشرب الغناضمين الحكام القانون دقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المدند بالقانون دقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ مرمون فقط بصريح نمن المادة (١٠) من هذا القانون بالاشتقال بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب ومن ثم فلا يشترط من هذا القانون بالاشتقال والصرف الصحى المنافلة لاحدى الوظائف المشية في هذا المجال أو كلك القابل أن يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف المشية في هذا المجال عدال الوظائف المشية في المنافل عدال المجال يحقق في المنافل مبلده الأعمال يحقق في اسافل منتحالق دادا البدل وذلك المقابل .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الساملين بالمجارى والصرف الصحى المعدل بالقانون رقم ١٦ لسباة ١٩٨٥ تنص على أنه « تسرى احكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الادارة المحلية المستغلين بالمجارى والصرف الصحى ومهاه الشرب » وتنص المادة (٢) من ذات القانون بدل ظروف عما أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد اقصى ١٠٠٪ من الأجر الأصلى تبعا لظروف العمل والمخاطر التي يتعرض لها الهسامل وذلك وفقا للقواعد وللوظانف وبالنسب التي يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، كما تنص المادة تقلبا طبيعة عماهم التواجد في مواقع العمل وجبة غذائية أو مقابلا تقديا عنها شهريا وفقا للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من رئيس محلس الوزراء »

ونفاذا لذلك صدر: قرار رئيس كمجلس الوزراه رقم ٩٥٥. استة ١٩٨٣ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوطيقة للعاملين بالمجاري والصرف الصحى ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « يمنع العاملون الخاضعون الحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بدل طروف ومخاطر الوظيفة وذلك فى الإحوال وبالنسب المبينة قيما يل منسوبة الى الأجر الأصلى ٠٠٠٠ كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٦٦ لسنة ١٩٨٣ بتقرير مقابل تقدى عن وجبة غذائية لبعض العاملين بالمجارى والصرف الصحى ونص فى المادة الأولى منه على أن « يمنع العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ ٠٠ والذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل مقابلا تقديا عن وجبة غذائية وذلك على الوجه الآتى :

وأخيرا نصت المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ٧١٧ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة ومقابل نفدى عن وجبة غذائية للعاملين بعياه الشرب على أن * يمنح العاملون بعياه الشرب ٢٠٠٠ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبينة قرين كلا منها محسوبة على الأجر الأصلى للعامل ٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية العدومية من مجموع النصوص المتقدمة أن مناط استحقاق بدل طروف ومخاطر الوظيفة وكذلك القابل النقدى عن الوجبة الغذائية للعاملين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب المخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ مرهون فقط بصريح نص المادة (١) من هذا القانون بالاشتفال بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب ومن ثم فلا يشترط لاستحقاق هذا البدل أو ذلك المقابل أن يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف الفنية في هذا المجال ٠

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه ازاء خلو جداول وطائف معافظة المنوفية من وطائف حرفية خاصة بالصرف الصحى ومياه الشرب المحافظة الى تكليف بعض من العاملين بالمجموعة النوعية للخدمات الماونة للأشغال بهذه الأعال ومن ثم يتحقق في شأنهم مناط استحقاق بدل طروف ومخاطر الوظيفة والمقابل التقدى عن الوجبة المغائية ويفدو متعينا تقرير احقيتهم في استئداه هذا البدل وذلك

لالسك

انتهت الجمعية المعبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أحقية المساملين في العالة المعروضية في صرف بدل ظروف ومخاطر الوظيفه والقابل النقدى للوجية الفذائية •

(فتسوی رقم ۷۷۳ بتاریخ ۱۹۹۵/۱۱/۱۷ جلسسسة ۱۹۹۵/۱۱/۱۹ ملف رفسیم ۲-۱۹۷۷/۶/۱۰ -

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

هيئة الشرقة _ تقدير كفاية ضابط الشرقة _ الاكثر المترتب على تقدير الكفاية بعرتية. ضعيف أو العصول على تقريرين متتاليين بتفدير دون المتوسط · (ترقية) (علاوة دورية) (حكم) ·

المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ·

المشرع رتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بعرتبة ضعيف أو حصوله على تقريرين متالين بتقدير دون المتوسط أثرين : أولهها : تأجيل العلاوة الدورية المستحقة له في السنة ، النائيها : عجم جواز ترقيته خلال تلك السنة ، فلاقا قدرت كفاية الفابط في السنة التالية باشرة بجيد منحت له قيمة العلاوة المؤودة المؤجد الرجعي ، أما ذا قدرت باقل من ذلك فانه يجرم _ أيضا _ من العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك القدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة _ متى استحال وضع تقرير كفاية عنه المنظة عن المؤخل فأنه يافظ باخر تقرير كفاية عنه وترتب اثره بالنسبة اليه سواء فيها تعلق منها بالعلاوات الدورية المترزة أو الترقية ال الرتبة التالية وذلك بجرمانه منها جويدا ، وينقر في مدى احتيت للترقية في ضوء بال يستم عنه الترقية في ضوء با يستم عنه الترقية في ضوء با يستم عنه الترقية في شوء ، ياستم عنه الترقية في شوء ، يا يستم عنه الترقية في السنة بالم يستم عنه الترقية للدوقية في منوء .

أن المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقد ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « الضابط الذي قدم عنه تقرير سنوى واحد بتقدير ضعيف أو تقريران متناليان بتقدير دون المتوسط تؤجل العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك القدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة ، فاذا حصل في السنة التالية مباشرة على تقرير بتقدير جيد منجت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أثر رجعي . أما اذا كان التقرير عن هذه السنة التالية مباشرة بتقدير ضعيف أو دون المتوسط حرم أيضا من العلاوة المدورية المستحقة له في السسنة التالية لمباشرة تقديد خلال تلك السائية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا يجوز ترقيته خلال تلك

واستظهرت الجمعية العبومية من النص المتقدم أن المشرع رتبه
على تقدير كعاية ضابط الشرطة بمرتبة ضعيف أو حصوله على تقريرين
متتالين بتقدير دون المتوسط أثرين : أولهما تأجيل العلاوة العورية
المستحقة له في السمنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير • وثانيهما تعدم جواز ترقيته خلال تلك السنة ، فاذا قدرت كفاية الفسايط في

السنة التالية مباشرة بجيد معجت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أثر رجعى ، أما اذا قدرت بأقل من ذلك فانه يحرم _ أيضا _ من العلاوة المورية المستحقة له في السنة التالية التلك المقدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة .

ومن حيث انه ولئن كان الضابط المروضة عالته قد استعصدر لصالحه حكما من محكمة القضاء الادارى يقضى بالناء قرار انهاء خدمته للانقطاع اعتبارا من ١٩٨٨/١٢/٨ وهو ما من شأنه اعادته الى الحالة التي كان عليها قبل صدور القرار الملغى نزولا على حجية الأحكام، فأن النبابت من الاوراق انه كان قد قدم عنه تقرير كفاية بتقدير ضعيف عن عام ١٩٩٨ ، ولم تحرر عنه تقارير للأعوام من ٨٩ حتى ١٩٩١ لانتهاء خدمته للانقطاع ٤

ولما كان افتاء هجلس الهولة وقصاء يجرى على أن الأصسل في التقارير التي توضع عن الموظفين لتقدير كفايتهم خلال مدة معينه انها تستهدف أساسا تقييم أعيالهم في خلال هذه انفترة والحكم عليها وعلى كفاية الموظف من خلالها ، فاذا ثبت أن الموظف لم يؤد عبلا في الفترة التي وضح التقرير خلالها ، فاذا ثبت أن الموظف لم يؤد عبلا في الفترة نلميل أو قرار صحدر بوقفه عن العمل فائه يعتنع على الجهة أن تضع عنه تقرير اخلال هذه الفترة ، اذ ليست هناك أعمال اداها تكون محلا للتقييم، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف فانه يؤخذ باخر تقرير كفاية عن المواعدة بأغر تقرير كفاية عن الإطافة بالمحلف بقريم كفاية أن منه عنه الضاء المحلوات المورية المقررة في أعوام ٩٨ و ٩٠ و ١٩٩١ أو الترقيمة الى الرتبة التالية ، وذلك بحركانه منها بالعلاوات المورية المقررة بحركانه منها جبيعا ، على أن ينظر في مدى احقيته للترقية برباعاة حكم بحركانه منها بولاية المترية بدراعاة حكم بحركانه منها بولاية المترية بدراعاة حكم بحركانه منها بولاية المتراقية المترقية بدراعاة حكم بحركانه منها بولية المتراقية المتراقية المتراقية بدراعاة حكم بحركانه منها بدينة التالية المورية المقردة بالمادة بكال السنة المتالية المورته في ضوء ما يسفر عنه التقرير المقدم ضائه خلال السنة المتالية المورته المورته المقدرة في ضوء ما يسفر عنه التقرير المقدم ضائه خلال السنة المتالية المورته .

لالسك

انتهت الجنتية المصوطنة المقسمى الفتوى والتشريع الى ان النظر في منتج المعروضة خالته الغلاوة والترقية ممنوط بحصوله على تقرير كفاية لا يتمل عن فرجة جيه ابتد هولاله اللخدمة .

(أوسيوى (ولاسيم ١٩٧٥) إنكاويخ ١٩٩٤/٢١/٦٠ المجلس سنة ١٩٨٤/١١/٤ علمه أوكب ١٩٨٧/٢٨٠) •

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

الجمعية العمومية القسمي المُعْتَوى والتشريع ـ ما يغرج عن اختصاصها ـ المنازعات التي تتور حول الفريبة على الدخل • (هرائب ورسوم) (هريبة الدخل) •

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة ٠

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل •

الأصل هو اختصاص الجعمية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في المتازعات التمامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات المامة أو بين المؤسسات المامة أو بين المؤسسات المامة أو بين المؤسسات المامة أو بين المهد الجهان بعشها البغى الا ان المشرع في قانون الشرائب على الدخل أصبح على هذا الأصل فيما يتملق بالمنازعات التي تقود حول الفرية على الدخل استعقاقا ومقدارا فاستن طريقا خاصا للطمن فيها أمام لجبة الطمن والتي يدوي المام المحكمة الابتدائية المختصة وفق الاجراءات والواعيد التي عينها النص ، ولما كان المحكم الخاص يعمل به في خصوصه فان الاختصاص بالفعل في تلك المنازعات يتحسر عن الجمعية المعرمية ويتعقد للجنة الطمن ومن بعدها المحكمة الإبتدائية المختصة و المحكمة الإبتدائية المختصة والمحكمة الإبتدائية المختصة عن الجمعية المحكمة الإبتدائية المثمن ومن بعدها المحكمة الإبتدائية

تمن للجمعية العمومية أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ٠ ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، وأن المادة (١٢٥) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليــه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها وأن تدعوها الي موافاتها كتابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي : ٢٠٠٠ - اذا لم توافق الشركة على التصميح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضربية وفقا لما يستقر عليه رأيها وتكون واحبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وبعناصره وبخطاب موصى عليه بعلم الوصول تحدد لها فيه منعاد ثلاثين يوما لقبوله

او الطعن فيه طبقا لِأحكام المادة ١٥٧ من هذا القيانون ، فاذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد الشسار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا أما اذا لم توافق الشركة على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن 🕝 ٣ ـ اذا لم تقدم الشركة الاقرار والمستندات وفقا المسكام المادتين (١٢١ و ١٢٢) من هذا القانون ، تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصمة وتكون الضريبة واجبة الأداء ويكون للشركة ايداء ملاحظاتها على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها الإخطار • وللشركة أن تطعن في التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون « وتنص المادة ١٥٧ من القيانون آنف البيان المستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة (٦٥) من هذا القانون يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٠٥) والمادة (١٠٦) والفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من هذا القانون أو من تاريخ توقيع الحجز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (١٤٩) من هذا القانون أن يطعن في الربط فاذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائيا ٠ ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة ٠٠ وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن ان ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقرارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر المعول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعرض الخلاف عل لحنة الطعن ٠٠٠ » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٦١) من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه تنص على أن « لكل من مصلحة الضرائب والمول الطمن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار • وترفع المدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل اقامته المتاد أو مقر المنشاة وذلك طبقا الاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المسار المه • •

واستظهرت اللجمعية العيومية مما تقدم أنه وأن كان الأصل عو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريس بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات يعضها وبعض الا أن المشرع في قانون المضرائب على المدخل المساو اليه غرج علي هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حول الضريبة على الدخل استحقاقاً ومقاداراً فإستن طريقاً خاصياً للطين فيها أهام بيجنب الطعن والتي يجرى الطين في قراداتها يهموي أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق الاجراءات والمواعيد ألتي عينها النص

ولا كان البحكم البخاص يعيل به في خمسسوصية فلن الاختصاص بالفصل في تلك المنازعات ومن بينها المنازعة المائلة لل ينجس عن الجمعية العمومية ويتمقد للجهة التي ناطر المشرع بها هذا الاختصاص وهي لبجنة الطمن ومن بعدها المجكمة الابتدائية المختصة .

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(التسوى رقبيم ۷۸۰ بتاريخ ۲۰/۱۱/۱۹۶۰ جلسيســـــــ ۱۹۹۶/۱۱/۹۶ ملف رقسم ۱۳√/۷۷۷) •

(NY)

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة ... مرتبي بر مكافات، بـ مكافاتي الامتحافات والحوافق للمنتدبين ... مدى خضوعها لقانون الضريبة الموحدة (ضرائب ورسوم) (ازهر) .

- القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شان الضريبة الموحدة .

- أن مناط الغضوع لحكم المادة ٢/٥٦ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٩٣ بالنسبة للبيان التي يعصل عليها العاملون في وحدات الجهاز الاداري للدولة والادارة المعلمة والادارة المعلمة علاوة والمهازة العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمار العام والمعاملون بكلدوات خاصة علاوة على درتانهم الأصلحة وماك خضوعها للشريعة الخاصة بها دون خصم المعاريف الجصول التي للارواد أو للأعباء العائلية أن يكون حتال مقايرة بين جهة عمل العامل الأسلية والجهية التي صرفت هذه المبالغ - السيتشفيات التعليمية المنتدب المبها أو منها العاملون بادارة جامة الأزهر تمثل احد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة الارهر ولذلك لا يعد النب من الجامعة ألى المستشفيات ندبا خارج جهة المهمل بلي ندبا داخلياء ، مكانات الابتحانات والحوافق للمنتدبين نعال ضربيا على أساس انها صرفت للعاملين من

تبين للجمعية العمومية أن المادة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « في تطبيق أحكام هذا القانون ٠٠٠ يقصبه ١٠٠ _ بالوحدة أ _ كل وزارة أو مصلحة أو جهاز يكون له موازنة خاصة ٠٠ وتنص المادة ٥٦ من ذات القانون على أن « يجوز بقرار من السلطة المختصة ندب العامل لنقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخسري من درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحلية التي يعمل بها او في وجدة آخري اذا كانت حاجة العمل تسميج بذلك ، • وتنص المادة ٥ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شان الضريبة الموحدة على أنه « تستحق الضريبة في أول يناير من كل سينة ٠٠ وتسرى على مجبوع صافى الدخل الذي حققه المول خلال السنة السابقة من الابرادات التالسة طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الكتاب ٣٠٠٠ _ المرتبات وما في حكمها وتنص المادة (٥٢ / ٢) من ذات القانون على أن « كما تسرى الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات اليجهاز الاداري للدولة والادارة المحلمة والهيئات العامة ووحدات القطاع العيام وقطاع الأعمال العيام والمعاملون بكادراب خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة أو عبينة دامة أو أي جهة الهاربة أو وحبيبة من وجلبات الإهارة المجليبية أو شركات القطاع العام أو قطاع الإعمال العام غير جهات عملهم الاصلى وذلك بغير تخفيض سوا، لمراجهة التكاليف أو الأعباء العائلية ، كما تنص الماله مهم الأرمر والهيئات المالة مهم الأزهر والهيئات التي يشمعها رقم ١٠٣ السنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٥ على أن « تكون المستشفيات التعليمية الجامعية والملحقة بكلية طب الأزهر وحدة مستقلة في النواحي الفنية والادارية والماليسة ،

واستظهرت الجمعية العبومية من ذلك أن مناط الخضوع لحكم المدة (٥٣ / ٢) من قانون الضريبة الموحدة بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الاعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية ومناط خضوعها للشريحة الخاصة بها دون خصم الحاريف الحصول على الايراد أو للأعباء العائلية مو أن تكون جهات صرف هذه المبالغ وزارة أو عينة عامة أو وحدة من وحدات الادارة المحلية أو شركة من شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو قطاع الأعمال العام أي تعلق وحدات الادارة المحلية والمجهة التي صرفت هذه المبالغ وهذه المغايرة ابن تتحتى اما باستقلال الميزانية الخاصة بكلا منها الاصلية عن المهة التصرفة واما باستقلال الميزانية الخاصة بكلا منها الميزانية والمبهة المعارة والما الصدرفة واما باستقلال الميزانية الخاصة بكلا منها المهاد الميزانية الخاصة بكلا منها الميزانية الخاصة بكلا منها الميزانية المخاصة بكلا منها الميزانية المحاصة بكلا منها الميزانية المخاصة بكلا منها الميزانية المخاصة بكلا منها الميزانية المحاصة بكلا منها الميزانية المحاصة بكلا منها الميزانية المحاصة الميزانية الميزانية المحاصة الميزانية المحاصة الميزانية المحاصة الميزانية ال

ومن حيث أن التابت أن المستشفيات التعليمية المنتلب إليها أو منها الماملون المعروضة حالتهم ، وأن كانت تمثل وحدة مستقلة ماليا واداريا وفنيا طبقا لنص المادة ٣٨٠ من اللائمة التنفيذية لقانون اعادة تنظيم الأزهر . بيد أنها في حقيقة الأمر تمثل أحد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة الأزهر ، ولا تستقل عنها استقلالا تما ، الأمر الذي لا يعد معه النعب من الجامعة الى المستشفيات لنبا خارج جهة العمل بل يعد ندبا داخليا وفقا لنص المادة ٥٦ من قانون

ومن حيث انه لم يتحقق بالنسبة للصاملين المنتدبين بين ادارة جامعة الازمر والمستشفيات التعليمية التابعة لكلية طب الازمر ، مناط تطبيق نص المادة (٢ / ٧) من قسانون الضريسة الموصدة حيث انها لا تتمتم بالشخصية الاعتبارية كما أن ميزانيتها تعد حزءا من ميزانية Catherine Control

جامعة الأزهر الأمر الذي يعتبر معه أن المبالغ موضدوع الحالة المعروضة الما صرفت للعاملين من جهات عملهم الأصلية وتعامل ضرائبيا على هذا الأسماس .

الواقع المراكز المراكز

انتهت الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع الى استحقاق الضرية على المبالغ التي تقاضاها المعروضة حالتهم بحسبانها مبالغ صرفت لهم من جهة عملهم الأصلى .

CAA

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

ضريبة ... ضريبة جمركية ... (بنك نلصر) (جمادك) القانون وفم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بنسان الجمادك ... القانون وقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات الجمركية .

وضع الشرع اصلا عاما في قانون الجعارك يقفي بطفوع جميع الواددات للفرائب الجعركية وفيرها من الفرائب الإضافية الاخرى القردة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعقانه ، تحصل هذه الفرائب عند ورود البضاعة – اعلى المشرع استثناء الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنقل الاداف الاجتماعية التي يضطلع بها من الرسوم الجعركية لبنك سن مروحاتها بنص صريح في قانونها – ما تستورده الهيئة في النطاق الرغي للدان بهذا النس لتسيير مشروعاتها يتمتع بالاطاء من تلك الرسوم وملحقاتها بعظر على الهيئة العامة لبيئة سامات المسلم المناقدين التعرف في الأشياء المعاق في غير الأغراض الملقاة من أجلها باي نوع من انواع التعرفات ما لم تسدد عنها الفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب والرسوم من انواع التعرفات ما لم تسدد عنها الفرائب الجعركية القردة في تاريخ السداد ،

تبنن للجمعيـــة العموميـــة لقســــمي الفتـــوي والتشريع أن المسادة (٥) من قانون الجمسارك رقم ٦٦ لسسنة ١٩٦٣ تنصُّ على أن د تخضيع البضائع التي تدخيل أراضي الجمهيورية لصرائب الواردات المقررة في التعرفه الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص · · · « وان المادة (١١) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقم عليها وحدهما عب ادائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشبهر وكذلك الرسوم الجمركيــة وملجقاتها ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : ۰۰۰ ۰۰۰ ۱۷ ـ الآلات والمعدات التي يستوردها بنك ناصر الاجتماعي اللازمة لانشاء المشروعاتالتي يملكها بالكامل ، • وتنص المادة (١١) منه على أن « مع عدم الاخلال بما نص عليه هذا القانون من

 ⁽۱) واجع أيضا قترى الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستيها المتعقدتين في ۱۹۸۱/۱۰/۲۰ و ۱۹۸۷/۵۰/۲۰ وفتواهـا رقم ۷۰۷ في ۱۹۹۶/۱۰/۲۰ جلسـة ۱۹۹۶/۱۰/۱۸ ملف ۲۹۰۹/۲۳۲ .

المكام خاصة تخضع الاعفادات الجعركية للأحكام الآتية : ١ ـ (1) يعطن التصرف في الاشهياء المهفاة في غير الأغراض المبغاة من أجلها بأى توع من الزياع التهريفيات ما لم تسدد عنها دخراب البحد ليه وعيرها من الفراق والرسوم المقررة وفقا لجالتها وقييمتها وطبعا لغنه الضريب المجدركية المقررة في تلايغ المسادة ويعتبر التهرف ببين الجعار مصلحة المجدرك وسداد الفرائب والرسوم المجدركية المقررة فإنونا تهرب جعركيا ... (ب) يعظر التصرف في كافة الآلات والإدوات والمعدات والإجهزة ووسائل النقل المهاة يدوجها هذا القانون قبل مرور خمس سنوات من تاريخ الافراج عنها من الجمارك والاحصات عليها الفرائب الحسوف في مائم المتعادل عليها الفرائب والرسوم الذي رتم الجمول على موافقة التصرف في هذه الأشياء بعد على المتواثب والرسوم الجيركية المستحقة وفقها معامة المجارك وسداد الفرائب والرسوم الجيركية المستحقة وفقها لحالة عذه الأشياء وقيمتها وفق التهريفة الجبركية المستحقة وفقها للعالمة عذه الأشياء وقيمتها وفق التهريفة الجبركية السارية في تاريخ

السباد ٠٠٠ ،

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون ذاته تنص على أن « مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية المقروة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القازن، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعضاءات جيركية وغيرها من الضرائي والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

القانون رقسم ٦٦ لسبنة ١٩٧١ بانساء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي ۽ وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجيهورية بالقانون رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ ياصدار قانون تنظيم الاعضاءات الجبركية على إن «يلغي ما ياتي : ٢٠٠٠٠ - النصوص المقررة لإعفاءات جبركية إينها ويونت في القوانين والقرارات التنظيمية الصيادرة قبيل العيل يهذا القانون ، سواء كان الاعفاء من الشرائب الجبركية كيا أو جزئيا أو أو كان الاعفاء المقروبية المجبركية أو تقسيطها ، أو كان الاعفاء المقروبية العانون معيد أو كان الاعفاء المقروبها لسادة المجرية المجمولية أو لفرض مهيد بينما تنص المادة (٩) من قانون تنظيم الاعفاءات الجموركية الهيادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسمنة ١٩٨٦ على أنه « مع عدم الاخلال بما نص عليه هذا القانون من أجبكام خاصة تغضم الاعفاية في غير الجمركية الاحمام الآتية : (أ) يحظر التصرف في الأثمياء المهاة في غير الجمركية المحمادة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استصالها في

غير الاغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها ما لم تسسد عنها الضرائب المجدركية وفقا لحالتها وقيمتها طبقاً لفئة الضريبة المجركية المقررة في تاريخ السداد • يعتبر التصرف بدون اخطار الجمارك وسداد الضرائب المجدركية المقررة تهربا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في أنون الحمارك •

واستظهرت الجمعية العيومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفاقها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة و واستثناء من ذلك أعفى المشرع الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر الى الأهداف الاجتماعية التي تضطلع بها ، من الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريح في قانونها ، ومن ثم فان ما استوردته الهيئة ، في النظل الرسم وملحقاتها ، وهر ما سبق ان خلص اليه المعمل بهذا النص ، لتسيير مشروعاتها يتمتح بالاعفاء من تلك الرسوم وملحقاتها ، وهر ما سبق ان خلص اليه افتاء الجمعية المعومية بالمستبع المنعةدتين في ١٩٨٧/٥/١٠ و ١٩٨٧/٥/٢٠

كما استظهرت الجمعية العمومية انه ولئن كان الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٦٦ لسينة ١٩٧١ آنف الذكر ، قبل الغائه بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ، جاء مطلقا فلم يقيد أو يحظر التصرف في الأشياء المعفاة خلال أجل معين ، الا انه بصدور القانون الأخير ، اللَّذي أعاد تنظيم الاعفاءات الجمركية مستحدثا حكما جديدا بالبند (أ) من المادة (١/١١) منه قيد بموجبه من نطاق الاعفاءات الجمركية المقررة بوجه عام ، ومن بينها بطبيعة الحال الاعفاءات التي تقررت نفاذا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وبصدور ذلك القانون ، بات نطاق تلك الإعفاءات مقيدا ، وبأت تبعا لذلك محظورا على الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اعتبارا من تاريخ العمل بهذا الحكم التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات ما لم تسبد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفثة الضريبة الجدركية المقررة في تاريخ السيداد ، واذ كان قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصيادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المسار اليه _ الذي حل محل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ﴿ المُلْغَى ﴾ خرص على ترديد الحكم ذاته الذي يقيد من نطاق الاعفاءات الجمركية سالفة البيان • ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لبنك ناضر الاجتماعي تضرفت بالبيغ في السيّارات السّابق تمتعها

بالاعفاء طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وذلك في المجال الزمني للمبل بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، ومن ثم فانه يقسع على عاتقها الالتزام بالوضاء بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المتصرف فيها ، وتحدد تلك القيلة وفقا لحالة تلك السيارات وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ٠

ولإينال مما تقدم الدفع بأن الآلات والمعدات التي تستوردها الهيئة بالكامل معفاة من الضرائب الجميركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ، أعمالا لحكم المادة (١٩٧٣) من القانون رقم ٩١ لسسنة الملحقة بها ، أعمالا لحكم المادة (١٩٧٣) من القانون رقم ٩١ لسسنة في مدى شموله للسيارات ، لا ينبسط على الحالة المعروضية لتحقق مادى شموله للسيارات ، لا ينبسط على الحالة المعروضية لتحقق بالنص المشار اليه ومن المقرو أهرها في تاريخ سابق على العمل الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانها ، أي خلال الفترة من تاريخ المعلى بها المنائها ، والتي يتحدد بها مجالها الزمني فتسرى بائر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي يتحدد بها مجالها الزمني فتسرى بائر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقيم بعد نفاذها ولا تسمح على المافي الا اذا وجد نص صريح يقرر لها أثرا رجعيا .

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى أحقية مصلحة الجمارك في استثداء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيعها للغير في الحالة المعروضة .

(فتسوی رقم ۷۸۰ فی ۱۹۹۶/۱۱/۲۰ ـ جلسســة ۱۹۹۴/۱۱/۹) ملف رقم ۲۲۳/۲/۳۳) ۰

جلسة ٩ مِن نوقمبر سنة ١٩٩٤

تعديد الأسعار _ التسعير الجبري _ مفهوم القرارات السيادية •

القانون وقع ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الفاص بشنون التسمير الجبرى المعدل بالقانون رقم. ١٤٦ لسنة ١٩٥٥ حرص المشرع على تجنب وفع اسماد المنتجات المسناعية المحلية رفعا باعقا استنجات المسناعية المحلية رفعا باعقاد الانتجات المسناعية المحلية ومن بينها الأسحات ، واضفى المشرع على قراد التحديد باهتباده يمثل المضاحا عن الارادة المائرة أو وزير المسناعة بقصد احداث اثر قانوني معن ابتغاء مصلحة عامة اضفى عليه صفة الالازام على نحو يجبّ بهمه ان يسود على الكاف بعا لا سبيل أي المكاف معاقب المائدة معاقب المائدة معاقب المائدة المحلة المستدية حراد دريس فجلس ادارة الشركة القابضة أواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٩ بزيدة اسحار الاسمند لا تتوافي له ذات عناصر التحديد أو التسمير الجبرى على الشعو بزيدة اسحار الاسمند لا تتوافي له ذات عناصر التحديد أو التسمير الجبرى على الشعو لشركات القانون المسادرة أو الجبرية التي يسوغ لشركات القانون سند منها وفق التسموس المقد استثماء فروق الأسعاد الناجمة عن تطبيفها دون الاستئاد الل حكام نظرية القروف الطارئة اذا قامت موجباتها .

استعرضت الجمعية المعومية افتاءها الصادر بجلسه ١٣ من ابريل سنة ١٩٩٤ ، كما تبين لها أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٩٠ بتخويل وزير الصناعة منعه المبدل بالقانون رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٩٩ بتخويل وزير الصناعة منعه تعديد اسعار المنتجات الصناعة المحلية تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد اقصى الأسمار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في تلك المواد وأن المادة (٩) تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين تجيها ولا تزيد على خصمائة جبيه أو باحدى ماتين المقوبتين : ١ – من باع سلعة مسعرة أو ممنة الرئيخ أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر المعرف المبعر المعرف المعرف المعن أو المتع عن بيعها ١٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات الصناعية المحلية رفعا باهظا لا يتناسب مع . تكاليف الانتاج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد اقصى الاسعار للمنتجات الصناعية المحلية ، ومن بينها الاسمنت • وأضفى المشرع على قرار التحديد باعتباره يمثل افصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة : بها له من سلطة بعقتضى المرسوم بقانون المسار اليه يقصد احداث أثر قانونى معين ابتفاء تجعيق مصلحه عامه ، أضغي عليه صفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بها لا سسبيل آلى الفكاك مها درره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ، ومن ثم نعت قواد التحديد أو السيادية »

والحال أن قرار رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة أسعار الاسمنت ، لا تتوافر له ذات عناصر قرار التحديد أو التسمير الجبرى على النحو المشار اليه ، سواء من حيث السلطة المختصة باصداره ، أو سسنه هذا الاصدار وأسبابه وغاياته ، أو خاصة الالزام فيه ، وهو لا يعدو أن يكون تحديد لسعر البيع تجريه البهة البائمة في اطار معطيات السوق وآلياته ، وبالتالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات « السسيادية » أ و« الجبرية ، التي يسوغ لشركات المقاولات بسند منها وقا لنصوص العقد استثماد فروق الأسعار الناجمة عن تطبيقها ، دون اخلال بحقها في الاستثماد فروق الأسمار الظارفة اذا قامت هوجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتعريضها الطروف الطارئة اذا قامت هوجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتعريضها نحو عما يكون قد أصابها من خسارة فادحة تجاوز الخسارة العادية على نحو تختل به اقتصاديات العقد اختلالا جسيما ،

ئذلىك

ان الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريسيع فى العالات الميروضة وحسب صبيغ المقود الطروحة ، قد انتهت الى أن قرار وليس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة أسمار الاسمنت لا يعد من قبيل القرارات الجبرية التى تسوغ بسند منها صرف الزيادة فى الاسعار لشركات المقاولات المتعاقدة مع الجهاز التنفيذي لعسندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية لتنفيذ بعض مشروعاته السكنية •

(فتسوى رقم ۸۰۸ بتاريخ ۱۹۹۵/۱۱/۹۷ جلســة ۱۹۹۶/۱۱/۹۷ ملك رقــم ۱۸۸/۱/۷۷) -

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

جمادك - نظام الافراج الجمركي المرقت عن سيادات الركوب الغاصة .

قانون الجماولا وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ قرار وزير المالية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٢ في شاق الافراج عن مبيادات الركوب الفاصة .

وضع المترع اصلا عاما معتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الضرائب الاجعركية وغيرها من الضرائب الاضافية المترزة على الواردات بجيت لا يعفى «نها الا ينص خاص – اجاز المشرع الانواج مؤقدًا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجعركية اذا ورددت من الفخارج برسم الزوارات أو المصالح المحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبها – قرار وزير المالية وقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣ اجاز الاراج الجعرم المؤلف عن سيادات الركوب المفاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجعركية بشرط اعادة تصدير السيادة المارج عنها مؤقتاً فود انتها، منة الاراج أو المغرض منه أيهما أسبق – ثبوت تصدير السيادة الى الخارج قبل انتها، منذ الاراج المؤلف المتالجة بأداء الفرائب والرسوم الجعركية المستحقة علمها ...

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ٠ ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، • وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العسامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها) • كما تنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة على أنه « يجوز الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضمانات الواردة به ، • وتنص المادة الثانية من القرار ذاته على أن « يقتصر نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية : (ج) يتمين اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة
 الافراج أو الانتهاء منه أى الأمرين أسبق حدوثا

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى هنها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وأن أجاز المشرع الافرائب والرسوم الجمركية اذا المشرع الافرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها وذلك وفقا لشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية و منفاذ الذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦٦٦ نسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروطا لذلك عنها أن يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت عن سيارة ركوب ماركة .M.W. موتور رقم ٢٩٧٧٠١ برسم السيد/إولرك لوند الخبير الأجنبي الذي يعمل بمصنع المساكن سابقة التجهيز الثابع لشركة الجيزة العامة للمقاولات مقابل تمهد وزارة التممير أداء الفرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم اعادة تصحديوها للخارج حتى على الباخرة ادرياتيك الإيطالية من ميناء الاسكندرية بعوجب بوليصة الشحن رقم ٢٩٨٣/٨/١ • فمن ثم يغدو الطلب المائل بالزام وزاره التممير أداء الفرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها لا ظل له من الواقع ولا سند له من القانون حريا بالرفض •

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعمر والمجتمعات العبرائية الجديدة أداء مبلغ (١٤٨٥٩ جنيها) أربصة عشر الفا وثمانمائة وتسع وخمسين جنيها كضرائب ورسوم جمركية على السيارة مشمول البيان الجمركي رقم ٨٢/٣٨٨ .

(فتسوی رقم ۷۸۷ بتاریخ ۲۰/۱۱/۱۲ ، جلسسة ۱۹۹۶/۱۱/۱۱ ملف رقم ۲۳۸7/۲۷۳۲)

السنة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

قانون - قانون التأمين الاجتماعي - طلب الرأي من مجلس الدولة .

المادة ٢/١٥٩ من قانون التأمين الاجتماعي المسادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥-المدل بالقانون رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٨٧ ،

تغتص وزارة التامينات دون غيرها بطلب الراي من مجلس الدولة فيها يتملق بتطبيق. احكام قوانين التامين الاجتماعي فان تجاوز الأدر في جوهره التعرض لقضية من القضايا التي تحكمها او تتنظمها نظم التامين الاجتماعي فقد ارتاع ذلك القيد .

مدى سريان أحكام قرار وزير التامينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التامين عل عمال القاولات في العمليات التي تقوم بتنايذها شركات قطاع الأعمال العام هي مسألة تعديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام وهو أمر لا يتعلق بتطبيق أحسكام. التأمين الاجتماعي – طلب الرأى من مجلس الدولة من غير وزارة التأمينات مقبول قانونا .

تبين للجمعية العمومية من استعراض حكم الفقرة الثانية من المادة. (١٥٩) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٧ التي تقضي بأنه « كما ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩٧ السنة ١٩٨٧ التي تقضي بأنه « كما تختص وزارة التأمينات دون غيرها بطلب الراي من مجلس الدولة منها يتعطيق احكام قوانين التأمين الاجتماعي » ، ان مناط اعمال وتقع في هذا الحكم على نحو يمتنع معه على قسم الرأي بمجلس الدولة ، وتقع في قمته الجمعية المعومية لقسمي الفتوي والتشريع ، قبول طلبات الرأي المقدمة في هذا الشان عن غير طريق وزارة التأمينات ، مناط أعماله ، أن يكون طلب الرأي متعلقا بتطبيق أحكام التأمين الاجتماعي الواردة في القوانين المنظمة له ، فأن تجاوز الأمر في جوهره التعرض لقضية من الفضايا التي تحكمها أو تنتظمها نظم التأمين الاجتماعي فقد ارتفع ذلك القيد والحال أن طلب الرأي في الوضوع المائل ، في اطار مما تنص عليه المائد « لا تسرى أحكام هذا القرار في هنان العمليات الآتية :

1 - العمليات التي تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام بذاتها . الما يدور في حقيقة الأس حول اتعديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام المخاضعة الأحكام قانون قطاع الأعمال العام المصادر بالقانون. رقم ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١، وما إذا كانت الاقزال تعتبر من شركات القطاع العام بالفهوم القانوني المسائدة ولم يتحسن عنها هذا الؤصف ، وذلك كله

أمر لا يتعلق بتطبيق أحكام التأمين الاجتماعي · ومن ثم يغدو طلب الرأى المعروض مقبولا قانونا ·

كما استظهرت الجمعية العمومية سابق افتائها الذي انطوى على استعراض لأحكام الدستور ، وقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وخلصت الى أن هذا القانون وأن أبعد في مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضة التى أنشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الأسبق ، ودل حكم هاتين المادتين على أن القانون اللاحق استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولاصفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ، ولا نسبتها الى الشعب طبقا للمفهوم الدستورى الوارد في المادتين ٣٠و٣٠ منه ٠ وان قانون قطاع الأعمال العام المشار اليه وان غاير من أسلوب ادارة ـ الشركات التي أخضعها لأحكامه وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السسلطات الوصائية وبما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيم قاعدة الملكية مستقبلا ، وإن كان القانون قد غير في كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن معبار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة الأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانات نشاطها ، وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الارادة العامة التي تمثل الشخص المعنوي العام المالك للمال • وانه باستعراض أوضاع التشريع المصرى يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وأن القطاع العام عرف العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات ، وإن انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدســـتور •

وترتيبا على ذلك ولما كان الثابت أن أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المنوه عنه لا تسرى طبقا للمادة ١/١٥ منه على العمليات التي تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام بذاتها ، ومن هذه الاحكام ما تنص عليه المادة (٣/١٣) من القرار من تعليق صرف كل الاجتماعية تفيد سداد الاشتراكات المستحقة عن الدفعة أو المستخلص مستحق الصرف ، وكان الثابت أيضا ، وفقا لما توضع ، أن شركات قطاع الاعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبعال القانونية داخله في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ومن ثم فان تلك الشركات تندرج في عداد شركات القطاع المام المناطبة بعداً ملكن القرار المذكور ، فلا تسرى عليها أحكامه ،

لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شركات قطاع الإعمال العام تعد من شركات القطاع العام فى تطبيق حكم المادة (٥/١٠) من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمحاجر والملاحات •

(فتسوی رقم ۸۰۹ بتاریخ ۱۹۹٤/۱۱/۲۷ جلسسة ۱۹۹۱/۱۱/۱۱ ملف رقم ۱۸۹۱/۱۱/۱۷) ۰

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف _ تعين _ التعين في غير ادني الدرجات _ حسساب مدة الغبرة العملية (ر تسوية) •

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ ـ قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ٠

الشرع استن اصلا عاما من مقتضاه أن يكون التديين في أدني وظائف المجموعة النوعية ، ووضعت وواجاز التديين في غير أدني هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها ، ووضعت ليحة شئون الخدمة المدنية السروط والقواعد لذلك ومنها الا بخل منذ الفيرة المصلية المعرضة من مجموع المدد البينية اللازم فضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة لوعية على حدة وبدا من درجة بداية التديين الوجه المسترع حساب منذ الخبرة المطلوب توافرها لشفل الوظيفة على اساس منذ الخبرة الموافقة التي تزيد على منذ الخبرة المطلوب توافرها لشفل الوظيفة على اساس من السنوات الثالثة وبعد الفسى خمس علاوات التعيين في غير ادني درجات التعيين من المسنوات الثوبية المخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة يوجب حساب منذ الفجرة المصلية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يكون التعيين ابتداء في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة طبقا للقواعد والشروط التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية ٠٠٠ ، في حن تنص المادة ٢٧ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في فقرتها الثانية على أن و تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعن عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر ٢٠٠٠ كما تبين للجمعية العمومية أنه نفاذا للمادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، صدر قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف ونص فى المادة (١) منه على أن و يكون التميين فى غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وفقا للقواعد وبمراعاه توافر الشروط التالية :

٠٠٠٠ _ ١

 ٣ ـ ألا تقل مدة الخبرة الفعلية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الادني من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التميين بها ،

واستظهرت الجمعية العمرمية من النصوص القانونية المتقدمة أن المشرع استن أصلا عاما من مقتضاه أن يكون التعيين في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ، واستثناء من هذا الأصل العام أجاز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجهــا في حــدود ١٠٪ من العدد المطلوب شــغله من وظائف كل درجة ، وناط بلجنة شئون الخدمة المدنية وضع القواعد والشروط التي تتبعها في هذا الشأن حيث صدر قرارها رقم ١ لسنة ١٩٨٠ وكان من بين هذه القواعد ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حده وبدءا من درجة بداية التعيين بها ٠ ومن ناحية أخرى فقد أوجب المشرع حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يضاف الى بداية أجر التعيين علاوة دورية من علاوات الدرجة المعين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة وبحد أقصى خمس علاوات وذلك متى توافر شرطان أولهما أن تتفق مدة الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل ، وثانيهما ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه اذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٤ بتعيني الدكتور مهندس / حافظ محمد ذكى عبد المتجلى رئيسا للادارة المركزية لشئون مكتب الوزير من الدرجة العالية بوزارة الدولة للانتاج الحربى أى في غير أدنى درجات التعين وتقدم سيادته بطلب حسساب مدة الخبرة العملية الزائدة التي قضاما بالقوات المسلحة فين ثم يغدو متعينا القول بأحقيته في حساب هذه المدة متى كانت زائدة عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وطائف الدرجات الأدنى لهذه الوظيفة وما يستتبعه ذلك من اضافة علاوة

دورية الى بداية أجر تعيين هذه الوظيفة عن كل سنة وبحد أقصى خمس علوات ٠

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى أحقية المعروضة حالته فى حساب مدة خبرته العملية ومنحه العلاوات الدورية المترتبة على ذلك فى الحدود وبالضوابط الواردة بالمادة ٢٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة •

(فتسوی رقم ۸۱۰ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۱/۲۷ ، جلسسة ۱۹۹۶/۱۱/۱۲ ملف رقم ۱۳۹۸/٤/۸۲) •

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف ـ معاش ـ زيادة معاش الاجر الاساسي · (حكم) القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات ·

المسرع زاد المعاشات المستحقة في ١٩٨٠/١/٣٠ _ وفقا لأحكام قانون التامين الاجتماعي المسادد بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٨٥ و فقانون التامين الاجتماعي المسادد بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٨٤ في شسان متع معاشات ومكافات استثنائية _ بنسبة ٢٠٠٠ وذلك اعتبارا من ١٩٨٧/٢١ واعتبر المشرع لحمد الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شانها جعيع احكامه _ انتهاء تحفية الموظف قبل /٧/١٩٨٧ يؤدى الى زيادة معاشه عن الأجر الأساسي بقداد ٢٠٠ من المعاشي المستحق عن الأجر المتنيز الى من ١٩٨٧/٢٠ إسند من احكام القانون رقم ١٩٠٧ بسند من احكام القانون وقم ١٩٠٧ بسند من الحكام القانون في معاش الأجر الاساسية ١٩٨٧ خلال في معاش الأجر الاساسية المستحق الموظف وفقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ خلال للحكم وتعليقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ في بنا فرداد الجمع بين الزيادتين نقاذا للحكم وتعليقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ في بنا فرداد الجمع بين الزيادتين نقاذا للحكم وتطبيقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ في الوقاد عيد ١٠٠

تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المائسات تنص على أن « تزاد بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ١٩٨٧ المائسات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن منح معاشات ومكانآت استثنائية ، وذلك لما عدا معاش العجز الجزئي غير المنهى للخدمة • وتعتبر هذه الزيادة فيما عدا معاش المعرز المن المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

 ١ ـ تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو لصاحب المعاش عن الأجر الأساسى والزيادات والاعانات في ١٩٨٧/٦/٣٠ فيما عدا اعانة العجز الكامل واعانة التهجر ٠٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع زاد الممائسات المستحقة في ۱۹۸۷/٦/۳۰ وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ۷۱ لسنة ۱۹۹۶ في شان منح معاشسات ومكافآت استثنائية _ بنسبة ۲۰٪ وذلك اعتبارا من ۸۷/۷/۸ واعتبر المشرع هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شبائها

جميع أحكامه بعراعاة الشروط الأخرى الواردة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ٠

ومن حيث ان السيدين شلقامي عيسي ومحمد عبد المحسن المعروضة حالتهما قد انهيت خدمتهما قبل ١٩٨٧/٧/١ وتحققت في شأنهما شروط استحقاق الزيادة المقررة بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ على نحو لا تجادل فيه الهيئة القومية للتأمين والمعاشسات ، فمن ثم يزاد معاشهما عن الأجر الأساسي بمقدار ٢٠٪ من المعاش المستحق لهما في . ١٩٨٧/٦/٣٠ واذ أصدرت محكمة القضياء الادارى بالقاهرة حكمها بجلستها المنعقدة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ في الدعويين رقمي ٦٧٧٣ لسنة ٤٢ القضائية و ٧٤٢ لسنة ٤٣ القضائية بأحقية المعروضة حالتهما في رفع العاش المستحق لهما عن الأجر المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر أجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ، وذلك بسند من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسـنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكـام قانون التأمن الاجتماعي ٠ وعليه فليس ثمة مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجبه واعمال مقتضاه على نحو كامل غير منقوص ، بما لا يسوغ معه ، وقد حاز قوته التنفيذية فيما فصل فيه من حقوق ، الالتفاف حول تنفيذه بوقف ما يترتب عليه من آثار أو الحد منها وذلك بوقف صرف الزيادة في معاش الأحر الأساسي المستحق للمعروضة حالتهما وفقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ خلال فترة تنفيذ الحكم تربصا بما يسفر عنه الطعن القام عليه من الهيئة • وذلك نزولا على القوة التنفيذية للأحكام وبما مؤداه الجمع في الحالة المعروضة بين الزيادتين نفاذا للحكمين وتطبيقا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ في الوقت عينه ٠

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا: نفاذ الحسكم الصنادر من محكمة القضاء الاداري بالقاهرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ في الدعويين رقمي ٦٧٧٣ لسنة ٢٢ القضائية و ٤٢٧ لسنة ٣٤ القضائية بمنطوقه ٠

كانيا : انطباق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ على المروضة حالتهما منذ العمل به •

ر فتــوی رقم ۲۵۸ بتــاریخ ۱۹۹۱/۱۲/۱ ، جلســـــة ۱۹۱۱/۱۹۹۱ ملف رقم ۲۸/۲/۲۵۲) .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف _ مرتب _ الحد الأعلى للأجور _ وقف صرف مستحقات العامل •

القانون رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشان الحد الأعلى للاجور وما في حكمها ، وقراد رئيس الوزرا، وقي ١٦٠ لسنة ١٩٨١ في شان الحد الأعلى للاجور وما في حسكمها بالمسابق المشان العد الأعلى للاجور وما في حسكمها بالمسابق المشان المسابق المشان المسابق وهوجب المسابق وهوجب المسابق وهوجب المسابق القراد ماللي الذكر حكما يعول بين أداء العمل والأجر المستحق عته بعوجب الى من المقانون أو القراد سالمي الذكر حكما يعول بين أداء العمل والأجر المستحق عته بعوجب الى من الأحكام التشريعية أو المشتيئة حكامهم يتقاضه العامل لدى المتكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببلوغ هذا المجموع ما يتقاضه العامل لدى المتكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببلوغ هذا المجموع المسابق على در سنة كاملة - حساب جملة هذه المبالغ لا يتم إلا على أساس سنة كاملة ومن نها لا يعرف مستحقات العامل اذا

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلسات ٥/١١/١٥ (ملف رقم ٢١/٦/٥٥) و ١٩٩٢/١٢/٢٠ (ملف رقم ۱۲۰۹/٤/۸٦ ورقم ۸٦ /۱۲٦٣/٤) و ۱۹۹۳/۷/۱۸ (مثلف رقسم ١٢٧٠/٤/٨٦) ، ولا حظت أن الحالة المعروضة تجرى في اطار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته . واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات وتنص المادة الثانية منه على أن « يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى ، • كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته والذى صدر استنادا للنص سابق الاشارة اليه حيث تنص المادة الأولى منه على الله « لا يجوز أن يزيد على عشرين الف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحسكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو يأي صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصغة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، ٠ كما تنص المادة ٣ من ذات القرار على أن و يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة ، وتجرى المحاسبة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ويؤول ألى الخزانة العامة المبلغ الذى يزيد على الحد الأعلى ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم مد تأكيدا لافتائها السابق انه بغض النظر عما يثور من جدل حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم المرا لسنة ١٩٨٦ لسناوله أمورا تكفل القانون وحدم بتنظيمها ومساسه باموال هي بحكم مصدوما حق لصساحبها ولا يجوز حرمانه منها ، وإيا ما كان وجه الرأى في مدى التزام هذا القرار بحدود الشرعية وضوابط المشروعية فان أحكامه وأحكام القانون رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وصحت قبودا على المرتبات والمكافآت التي يتقاضاها العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم الحدلي أو الهيئات أو المؤسسات العاملة أو عيئات القطاع العام وشركاته ، المخاطبون كل في نظاقه بأحكام قانون نظام العاملين بالتطاع العام .

وقد لاحظت الجمعية العمومية أن المبالغ المسار اليها في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٦ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ انما تستحق لعاملين بسبب أداء عمل معين وهي تستحق بموجب المصدر التشريعي المقرر لها ـ قانونا كان أو قرارا لائحيا ، ولا يوجد ما يحول بين قيام السبب ـ وهو أداء الممل ـ وتحقق نتائجه وهو استحقاق الأجر تعليقا للحكم التشريعي المقرر للاستحقاق وامتشالا لقاعدة الأجر مقابل

وحيث أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ سالفي الذكر لم يتضمن أي منهما حكما يحول بين أداء العمل والأجر المسستحق عنه بعوجب أي من الأحكام التشريعية أو المقدية ، كما لا يتضمن ما يسوغ أداء عمل بغير أجر يقابله ، أنما يتصل مناط تطبيق أحكامهما بمجموع ما يتقاضاه العامل لدى الحكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببلوغ هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة، على هذا فان حساب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على أساس سنة كاملة وفي نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لصريح نص المادة مم مؤلس وثيس مجلس الوزراء، ومن ثم فائه لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل وأيس مجلس الوزراء، ومن ثم فائه لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل

لالـــك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن بلوغ الحد الاقتصى المحسدد بالقوانين واللوائح لا يحسول دون الاستمرار في صرف ما يستحق خلال السنة عن باقي العام .

(فتسوی رقم ۸۸۳ بتاریخ ۱۹۹٤/۱۲/۱۷ ـ جلسسیة ۱۹۹٤/۱۱/۱۱ ملف رقم ۱۹۲۶/۱۲/۲۲) ۰ (۱۲۲۶/٤/۸۳

جنسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

عَمَالُ مُوْتَتَوْنَ ــ اجازات ــ اجازة اسبوعية ــ اجازة العطلات والأعياد الرسمية • ــ قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

- قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ ٠

ناط المشرع بالوزير المختص بالتنبية الادارية وضع نظام توظيف الغيراء الوطنيين. والاجانب والعاملين المتدرجين ونقاذا المذلك اصدر قراده وهم ٣ السنة ١٩٧٩ يشان توظيف العاملين الذين يقومون باعمال مؤقة ، ثم ينظم هذا القرار الاجازات القررة للمسلماني المؤتين الا نزي يعول دون استدعاء الاحكام التي يرصدها قانون نظام العاملين المدنين بالموقة باعتبارها الشرمة المامة في هذا الصدد واعمالها على العاملين المؤتين بالقدر الذي ينقى مع طبيعة العمل العرض او المؤقت من الاجازات المراس المؤتين الماملين المؤقتين ، الا ثمية اجازات اخرى لا تتنافى مع طبيعة العمل العرض او المؤقت منها الاجسازات الرسمية المشار اليها يتعلق بالمامان العرض او المؤقت وكذا الاجازات الرسمية المشار المها المعمول على راحة اسبوعية وعلى اجازة مدفوعة الأجر عن إيام المسئلات والأعياد الموسية .

تبين للجمعية العبومية أن المادة (٣) من قانون العبل الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنه و ٧ تسرى أحكام هذا القانون على : (أ) العاملين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة فيما عدا الأحكام الواردة بالباب الخامس من هذا القانون (السالمة والصحة المهنية) وما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ٠٠ » في حين تنص المادة (١٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة من قانون نظام أن و يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجاب ولمن يقومون بأعمال مؤقتة عارضة أو موسمية والعاملين المتدرجين وذلك بقراد من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الجدمة المدنية »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن العاملين بالجهاز الادارى بالدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ــ سواء أكانوا في مركز تشليمي او مركز تعاقدى ــ لا يخضعون ــ فيما يتعلق بشئونهم الوظيفية-لاحكام قانون العمل ، المشار اليه ، وانما تسرى عليهم في هذا الشأن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي ناط في المادة (١٤) منه بالوزير المختص بالتنمية الادارية وضع نظام توظيفهم هم والخبراء الوطنيين والأجانب والعاملين المتدرجين

ونفاذا لذلك أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراراته أرقام السنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين و ٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الإجانب و ٣ لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف العاملين الذين يقومون باعمال مؤقتة و ٤ لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف العاملين المدين وتبين للجمعية من استقراء القرار رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالاحاق المعروضة ـ انه بعد أن عين في المادة (٢) منه المقصود بالأعمال المؤقتة ، نص في المادة (٣) على البيانات التي يجب أن يتضمنها العقد ، وأجاز لوحدة أضافة بيانات أخرى خلافها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار أورجب عليها في المادة (٤) من ذات القرار مراعاة الأحكام المالية والادارية الواردة في المواتج الصادرة في هذا الشأن ، وأجاز لها أضافة أحكام تنفق مع طبيعة الأعمال الأوقتة موضوع العقد ، وأخيرا أجاز المسرع للسلطة فسنغ العقد في حالة الاخلال بشروطه .

ومن حيث انه ولئن كان الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ ، المشار اليه ، لم يتضمن الأجازات المقررة للعاملين المؤقتين على غرار قراراته أرقام ١ و ٢ و ٤ لسنة ١٩٧٩ الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الأحكام التي يرصدها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر باعتباره الشريعة العامة في هذا الصدد ، وأعمالها على العاملين المؤقتين بالقدر الذي يتفق مع طبيعة العمل العرضي أو المؤقت من حيث مدته ونوعه ، وقد تبين للجمعية العمومية في هذه الصدد أن الأحكام الخاصة بالاجازات ورد النص عليها في الفصل التاسع من الباب الثاني من هذا القانون ولاحظت أن الغالب الأعم من هذه الأجازات ينأى بطبيعته نصا ومعنا وما شرطه القانون وقيد به من قيود عن أن ينطبق على العاملين المؤقتين ، وينحصر مجال أعمالها في العاملين الدائمين الشاغلين لوظائف دائمة ومن ذلك ما قرره المشرع في المادتين ٦٤ و ٦٥ من القانون المشار اليه من حق العامل في الحصول على أجازة عارضة لمدة سبعة أيام في السنة وأجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل تتدرج تحت مدة الخدمة ، وكذلك ما قرره في المادة ٦٦ من الأحقية في الأجازة المرضية كل ثلاث سنوات ، أو في المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ من الحق في الأجازة لمرافقة الزوج اذا ما رخص لأحدهما بالعمل في الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل . أو أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبديها وتقدرها السلطة المختصة أو أجازة لرعامة الطفل بحد أقصى لمدة عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال الحياة الوظيفية ١٠٠ الغ ١٠ الى آخر تلك الأحكام التي تمنع الأجازة في سياق رماني للعمل الوظيفي لا يصدق الا على علاقة العمل الدائمة التي يكون العجاد مدة حسابها الدورية والى جانب هذا النوع من الأجازات استظهرت العجية المعومية أن ثمة أجازات أخرى لا تتنافى مع طبيعة العمل العرضي أو المؤقت منها الأجازة الإسبوعية مما يتخلل مدد عمل العامل العرضي أو المؤقت ومما هو لازم للعامل لاسترداد طاقته وشحد همته على مدى أيام الماسل الأسبوعي التألية وكذا الأجازات الرسمية المشار اليها في المادة ٢٣ من القانون المشار اليه مما يتعلق بالمناسبات الدينية والوطنية التي يحتفل من القانون المشار اليه مما يتمتسارك فيها الماملون بعوجب كونهم أفرادا في المجتمع ومواطنين في الدولة ، وكل ذلك مما يتشسارك فيه العاملون داخون ومؤقتون بعوجب كونهم محض عاملين تتخلل الأجازات الرسمية تلك المدد والاسبوعية مدد عملهم أو مواطنين تتخلل الأجازات الرسمية تلك المدد

لالسك

يمطًا انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العمال المؤقتين في الحالة المعروضة في الحصول على راحة أسبوعية وعلى أجازة مدفوعة الأجر عن أيام العطلات والأعياد الرسمية .

⁽ فتسوی دقم ۹۲۷ بتـادیخ ۱۹۹۲/۱۲/۳۱ جلسســة ۱۹۹۲/۱۱/۱۱ ملف دقم ۱۹۸۲/۸۶۰) ۰

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

الجهاز المركزي للمتعاسبات ـ دقابة الجهاز على الشركات الاستثمارية •

المواد (۱) و (۲) و (7) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقائن رئم علا المسلم المناف المرافقة الرقابة على اموال المسلم علا المسلم الم

تبين للجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة (١) من قانون الجهساز المركزى للمحاسببات المسادة بالقانون رقسم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس المسعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص المامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا الأشخاص المامة والمنتزى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ٠٠٠ والهيئات العامة والمؤسسات المتعاونية المتابعة للجهات الآتية : ٠٠٠ والهيئات العامة والمؤسسات التابعة لأي منها في الأشطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقا للقوانين التابعة لأي منها في الأشطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقا للقوانين المام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بيك من بنوك القطاع العام أو

أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة ، في حين تنص المادة (٦) من القانون ذاته على أن « لرئيس الجهاز تعيين مراقبي حسابات من بين من يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي لشركات المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٣) من مدا القانون وللجهات التي تنص قوانينها على ذلك، ويبلغ مراقبو الحسابات تقاريرهم لل الجهاز والى تلك الجهات ، وللجهاز أن يعد تقريرا بملاحظاته ويرسله الى الجهاز المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة ، الله الجهاد المعنية العامة ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع ناط بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقابة على أموال الدولة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها ، ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي تساهم فيها شركة من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها . واذ كان افتاء الجمعية العمومية ، في مجال تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام استقر واضطرد على أن قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالفانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وان كان غاير من اسلوب ادارة الشركات التي أخضعها لأحكامه ، واعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، ومما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها باسلوب التتابع اذ يناط بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا باسلوب التوازي الذي يتيح للمستوى الأعلى التدخل المباشر في شيئون ما تتابع من مستويات أدني ؛ وبها يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وإن كان القانون المشار اليه قد غاير في كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضم له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لأموالها لا باسلوب ادارتها وامكانات نشاطها ب وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الادارة العامة التي تمثل الشخص المعنوي العام المالك للمال . وغني عن البيان أن الجمعية العامة لشركة المساهمة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتكون من الملاك حملة الأسهم أنفسهم ، بينما الجمعية العامة للشركات المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتكون من ممثلين للشخص العام المالك للمال العام وعضو هذه الجمعية الأخيرة لا يملك بنفسه وانما يمثل المالك ويعير عن ارادته •

وان استعراض أوضاع التشريع المصرى ، يكشف عن أن القطاع ألما لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم 90 لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وإن القطاع المام عرف العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية منل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات وإن انتقال عدد من الشركات من الخصوع لقانون رقم 90 لسنة ١٩٨٣ بشأن ميئات القطاع العام وشركاته الي الخضوع لقانون قطاع الإعمال العمام ، لا يفيد بذاته انحسار وصف التطاع العام عن هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم 90 لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور

وترتيبا على ذلك فان شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بقانون قطاع الأعمال العام المسار اليه تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه الشرع في الدستور بالقطاع العام • ومن ثم فان ما تساهم فيه تلك الشركات من شركات لا تعتبر من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ، انما ينبسط اليه حكم المادة (٣ / ٣) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة١٩٨٨ ، وبالتالي تخضع لولاية الجهاز باعتباره مراقبا لحساباتها بيدعم ذلك ويؤيده أن للجهاز اختصاصا عاما في الرقابة على أموال جميع الجهات التي ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة ، وهو ما يتحقق كأصل عام في شركات قطاع الأعمال العام باستثناء ما يساهم به القطاع الخاص في بعض الشركات التابعة ، ولا ريب في أن رقابة الجهاز على أموال هذه الجهات لا تؤتي أثرها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات التي تستثمر فيها تلك الجهات أموالها ، وبالتالي فلابد من تتبع أموال الدولة واخضاعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، خاصة أن نصوص القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لا تمنع من ممارسة هذه الرقابة بل وتحض عليها مادامت الأموال المستثمرة قد ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر ٠

لالسك

انهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركات الاستثمارية التى تساهم فيها شركات قطاع الأعبال السام بما لا يقل عن 70٪ من داسمالها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

(فتسوی رقسم ۸۹۳ بتاریخ ۱۹۹۵/۱۳/۱۰ جلسسة ۱۹۹۵/۱۳/۷ ملف رقسم ۲۰۳/۲/۱۷) ۰

(XX)

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

جمارك - الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضريبة الجمركية .

للادة (٥) و (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع الشرع اصلا عاما في قانون الجمارك يقفى بخضوع جميع الواردات للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الانسائية الجمركية وغيرها علم المرائب الانسائية الجمركية واستثناء من ذلك اجاز الشرع الافراج مؤقدا عن البضائة دون تحصيل الفرائب والرسوم المترزة وذلك بالشروط والاوضاع التي يعددها وزير المالية من المهنئة المنافذة المستحدة على والدونها على استحداد قرار باعائله من بافي الشرائب والرسوم الجمركية المستحدة على والدانها عدم صمور قرار الإعانة من بافي الشرائب والرسوم الجمركية المستحدة على والدانها عدم صمور قرار الإعانة من عداء الفرائب والرسوم يؤدي الى الزام الهيئة الملكورة بافدا، بافي المستحدة عليها ،

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمسارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن المختصارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن وتخضع البضائع التي تعمل أراضي الجمهورية لشرائب الواردات المقررة وذلك في المتعريفية المجمورية على الضرائب الأجرى المقررة وذلك الخما بيت المسلمة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقسرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن اية بضاعة قبل اتمام الاجراءات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن اية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجموكية وداء الشرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون و وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائم ووليسم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحدها وزير الخزائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحدها وزير الخزائة لائم خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي تتبعها بالشروط والإجواءات التي يحددها »

واستظهرت الجمعية المهومية من ذلك أن المشرع وضع اصلا عاماً في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجميركية وغيرها من الضرائب الإضافية الالخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستشناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الشرائب والرسوم المقررة عذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزير المالية والرسوم المقررة عذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزير المالية

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت عن اثنين واربعين عربة ترام كاملة وقطع النياد اللازمة لها مشمول البيان الجمركي رقم ٥٩٣٣ الوارد من الخارج برسم الهيئة المامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية تحت نظام الافراج الجمركي مقابل تعهد الهيئة قرس جنيسه

باداء الضرائب والرسوم الجسركية المقررة عليها وقدرها ٢٨٤٧٣٠٨٥٤٩٥ قرض جنيسه

واذا قامت الهيئة المسسار الهسا بأداء مبلغ ٥/٦ر٤/٢٩٥١ بالقسيمة ٢٩١١٦٠٠م/ب في ١٩٨٢/٦/٣٠ وقصات عن الوفاء بباقي الضرائب قوش جنيسه

والرسوم الجمركية المستحقة وارداتها وقدرها ١٩٢٠٧٩١٨ برغم شروعها في استصدار قرار باعفائها وفقا لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ٠

ومن حيث أن الهيئة العامة لنقبل الركاب بمحافظة الإسكندرية ملزمة قانونا باداء الضرائب والرسوم الجمركية ولا تبرأ ذمتها الا بالأداء أو الاعفاء ، وأذ لم يصدر قرار باعفائها من أداء بأقى الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على وأرداتها فين ثم تغدو ملزمة بأدائها وقدرما قرش جنيسه 1947-97

لدليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة قرش جنيسه

الهامة لنقل اركاب بمحافظة الاسكندرية اداء مبلغ ١٩٢٠٧٥٤٨ مليون وتسمعانة وعشرين الفا وسبعمائة واربعة وتسعين جنيها وتعانية وثعانين قرشنا كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيان الجمركي رقم ٥٩٣٥ الم مصلحة الجعارك

ر فتسوی رقم ۱۹۹۷/۱۲/۱۰ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۲/۱۰ جلسسنة ۱۹۹۲/۱۹۱۳ ملف وَقَسَمَ ۱۳۲۲/۲۲۲۲ : ۰ - ۲۲۷۱/۲۲۲۲ : ۱

(YA) ...

حلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة _ مكافآت _ مكافأة نهاية الخدمة .

لائحة النظام الاساسي لمستدوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعساملين بوزارة التعاون الدول الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١

تبين للجمعية الصحية أن المادة (٦) من الاثحة النظام الإساسي لمسندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة التعاون الدولي المصاددة بالقرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١ تنص في فقرتها الثانية على أن د تعرف منة الخسمة بأنها منة الخدمة السابقة المحتسبة قانونا للمنطأء المؤسسين والتي قضيت في وحلات الجهاز الادارى للدولة أو الاقتاع المسام دون الملد المستراة أو الافتراسية وفقا لنظام التأمين الاجتماعية والثقافية والرياضية وتقديم الخدمات والمزايا المتناونية أو في حالتي الوفاة أو العجر الكل المنهي للخدمة ع مكافأت نهاية الخدمة لعضو الصندوق لبلوغ النسن القانونية أو في حالتي الوفاة أو العجز الكل المنهي للخدمة ع ٠٠ كما النحو التالى (١) ما عما أن تصرف مكافأة المناون المناون و٠٠٠ على أن تصرف مكافأة المناون تشرى المناون المناون

ولاحظت الجمعية العمومية من تلك النصوص انه وفقا للائحة النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة المتعاون المدول المعدول بها اعتبارا من ١٩٩٠/١٢/١ يصرف لمضو المسندوق الذي تنتهى خدمته لأسباب منها بلوغه السن القانونية مكافاة

تعادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة قانونا ، شريطة أن تكون هذه الخدمة فضيت في البجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام ، كما استبعات اللائحة من هذا المفهوم المدد الافتراضية والمستراة طبقاً لنظام التامين الاجتماعي .

وخلصت الجمعية العبومية ما تقدم الى أنه ولئن كان التابت من الاوراق أن للمعروضة حالت منة خدمة قضاها بوظيفة مدرس قانون بالكلية الحربية ومعهد دراسات الضباط العظام بالمثلكة العربية السعودية جرى ضمها الى منة خدمت بوزارة التعاون الدولي طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، المشار اليه ، الاأن هذه المدة وقد قضيت في غير الجهاز الادارى للدولة أو القطاع الهام ، فقد بات متعينا عدم حسابها ضمن مدد الخدمة التى تستحق عنها مكافأة نهاية الخدمة طبقا للائحة النظام الأساسي لصندوق الرغاية الصحية للعاملين بوزارة التعاون الدولي المشار اليها وذلك نزولا عند صريع نص المادة (٦) آنفة البيان الذي ينتفى بعوجيه وجه احقية المعروضة حالته في حساب تلك المدة الخذا بعن محالفته بحالته الراهنة .

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حساب. المدة في الحالة المبروضة عند تقدير مكافاة نهاية الخدمة ·

ر فتــوی دِقــم ۸٦۸ فی ۱۹۹۶/۱۳/۱۰ جلسیسة ۱۹۹۶/۱۳/۷ ملف رقسم ۸۹٦/۲/۸۲) •

رسوم ـ رسوم التوثيق ـ الاعظاء منها . (عقد الرهن التجاري الرسمي) (بنســك) (اتفاقية)

ـ اتفاقية تأسيس المعرف الدربي الدولي للتجارة المخارجية التي تمت الموافقة عليها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٧٤

بعوجب الخادة ١١ من الانفاقية الشار اليها تم اعفاء أموال المصرف وارباحه وتوزيعاته وجميع انواع الفرائب وجميع انواع الفرائب والمسلمة والسموم والمدفقات على المسلمة المستثناء من الإصل الذي يقضي بغضوع اموال المسرف وعملياته للفرائب والرسوم وهو استثناء برتبط بانشطة المصرف جعلياته المسرفية ولا يعتد في أوجه النساط التي يتحسر عنها الوصف المصرفي حتى لو كانت بعناسبته ـ الاعتماد ينحسر عن عقد الرهن التجادى الرسمي الذي ابرم بعناسبة فتح اعتماد مستندى لأنه لا الالازم يرف فتح الاعتماد مستندى لأنه لا الالازم بين فتح الاعتماد متنا لمؤلف المناف البنك قد يتخذ صودة الحرى غير فتح الاعتماد وابرام عقد الرهن باعتبار ان ضميان البنك قد يتخذ صودة الحرى غير الرسمي طبقا لطبيعة المال القدم تضمان وحسب ما تنجه اليه ادادة العاقدين -

تبين للجمعية العمومية أن المادة الثانية من أتفاقية تأسيس المصرف المربى العولى للتجادة الخارجية والتي تمت الموافقة عليها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « الفرض من مذا المحصرف مو القيام بجميع الإعمال المصرفية والماليسة الجارية المتطقة بمشروعات التنبية الاقتصادية ١٠٠٠ و تنص المادة الحادية عشرة من المتاطة وعملياته المختلفة سواء في مركزه الرئيسي أو فروعه أو مكاتبة أو توكيلاته التي قد توجد في بلد المضو تعفى من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات التي قد توجد في بلد المضو تعفى من كافة أنواع الضرائب

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه رغبة من الدولة الموقعة على الاتفاقية في تمكين المصرف من أداء الغرض الذي أنشيء من أجله وهو القيام بالعمليات المصرفية والمالية الجارية والتي تخدم مصروعات التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، تم اعفاء أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته وجميع أوجه نشاطه وعملياته المختلفة وما قد تفرضه على عملائه من جميع أنواع الضرائب والرسوم والدمغات .

ومن حيث ان الاعفاءات المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية هي استثناء من الأصل الذي يقفي بخضوع أموال المصرف وعملياته للضرائب والرسوم فان هذا الاستثناء انما يرتبط بانتسطة المصرف وعملياته المصرفية ولا يعتد الى أوجه النشاط التى ينعسر عنها الوصف المصرفى حتى أو كانت بعناسيته

ومن حيث أن العلاقة بن المصرف والسيد / فاروق محمد رشوان المتمثلة في فتع الاعتماد المستندى وأن اعتبرت عملية مصرفية فأن الاعفاء ينحسر عن عقد الرهن الذى أبرم ضمانا لله ، بحسبان أنه لا تلازم بين فتح الاعتماد وأبرام عقد الرهن وباعتبار أن ضمان البنك قد يتخذ صوراً أخرى غير الرهن الرسمي طبقا الطبيعة المال المقادم كضمان وحسب ما تتبجه اليه ارادة الماقدين ، ومن ثم فأن الرسوم المفروضية على عقد الرمن التجارى الرسمي رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٩٢ بنوك بمقتضى نصوص المرد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٠٠ لسنة ١٩٩٢ بشمان وسوم مصلحة الشهر والتي اداها السيد / فاروق محمد رشوان لصالح مصلحة الشهر المقارى بصفته مدينا راهنا لمحل تجارى ينحسر عنها الاعفاء المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية سالفة الذكر الأمر الذي ينتفي معه وجه احقية المعروضة حالته في استرداد الرسوم التي اداها عن توثيق الرهن في الحالة المعروضة .

لذلسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / فاروق محمد رشوان في استرداد الرسوم التي اداها المسلحة الشهر العقارى عن توثيق عقد رهن تجارى رسمي لصالح المصرف العربي الدولى .

(قتسوی دفسم ۸۸۱ بتاریخ ۱۹۹۲/۱۳/۱۷ جلسسة ۱۹۹۲/۱۹۸۲ ملف دفسم ۱۳۸/۱/۲۲) .

حلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

الجمعية المعومية لقسمى اللتوى والتشريع ــ اختصاص ــ منازعات تنفيذ الأحكام ــ عدم اختصاص الجمعية المعومية بنظرها - الأ

المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

متنفى هذه المادة التى تسرى امام محاكم مجلس الدولة أن المشرع ناط يقافى التنفيد
دون سواه امر الفصل فى النازعات الادارية لدى تحويك ولايته واستنهافى اختصاصه
فى شانها معا لا ينانج معه المجال باى حال لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه
عل أى وجه سوتى ذلك أن الجمعية المعومية لقسى المقتوى والتشريع تكون غير مغتصة
بنظر منازعات تنفيذ الإحكام الصادرة من معاكم مجلس الدولة والأمر معقود بوجه عام
للفضى التنفيذ دون غيره - النزاع حول كيفية حساب الموالد القانونية المحكوم بها علي جهاذ
المسعى المام الاستراكي بصفته المبنل القانوني لاحد المخاصين في احدى الدعاوية
المورية بشانه للمحكمة التى اصدادته ويخرج عن اختصاص الجيمية المعومية المحدودة و

تبين للجمعية الصومية أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضــوعية والوقتية أيــا كانت قيمتها ، كمــا يختص باصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ » •

واستظهرت الجيعية الهبومية ما تقدم أن مقتضى هذه المادة التي تسرى أمام محاكم مجلس الدولة أن المشرع ناط يقاضى التنفيذ دون سرواه أمر الفصل في المنازعات الادارية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصمه في شمانها مما لا ينفتح معه المجال بأى حال لسلب هذا الاختصاص منه أو مساركته فيه على أى وجه وعلى هذا فأن الجمعية المعمومية لقسمى الفتوى والتشريع تكون غير مختصة بنظر منازعات تنفيذ الاحكام الصادرة من محاكم مجلس اللولة والأمر معقود بوجه عام لغاضى التنفيذ دون غيره •

ومن حيث النزاع المائسل انها يتحدد في كيفية حساب الفوائد القانونية المحكوم بها على جهاز المدعى العام الاستراكي بصفته المشل القانوني لمرض سيارات النهضة الصالح وزارة الاقتصاد في الدعوى رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٨ القضائية ، حيث يرى الجهاز حسابها من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ قرض الحراسة على المعرض في حيث ترى

الوزارة حسابها من تاريخ المطالبة القضائيسة حتى تاريخ السداد و والنزاع على هذا النحو في كيفية تنفيذ الحكم منا تنبقد الولاية بشانه للمحكمة التي أصدرته ومنا يخرج عن اختصناص الجمعية السومية للسمي الفتوى والتشريع •

لدلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم المتصاصها بنظر البزاع الماثل

(فتسوی رقم ۹۰۱ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۲/۲۰ جلسسة ۱۹۹۶/۱۲/۷ ملف وقسم ۲۲۰۰/۲۷۳۲) ۰

چلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

ضريبة _ الضريبة العامة على المبيعات •

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ شسان الفريبة العامة على الميمات ـ وضع المشرية لتنظيماً شاملا للفريبة ألم المشرية للقريبة للقريبة المستورة والعنمات على بمقضاء السلع والخدمات الفاقشين المتستحق الفريبة بتعلق والعند بيع السسلمة أو أداء الخدمة بمعرفة الكلفين بتحصيلة وتوريدها حافظ استحقاق الفريبة على السلع المستوردة هو توقق الواقفة المشتقد للفريبة المجركية متى كان استرادها بفرض الاتجار فيها أيا كان حجم الممالات حامدات الهيئة القويد المتوردة من الفارج وفقا للمقود المبرمة بشائها ليست واددة بفرض المية أو الاتجار فيها وأنها جرى استرادها لمؤوم المرفق حانيجة ذلك حامدات وقطع الفيار الاتجار فيها وأنها جرى استرادها لمؤوم المرفق لا تغضع للفريبة العامة على المبيات للوات لحرف المتجار فيها من استرادها حقيق المقال (١٠) .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عقود تنفيذ الخط النساني لمترو أنفاق القساهرة الكبرى المعروضية وتبين لها أن العقد رقم (٢٤) مترو البسرم بين الهيئة القسومية للأنفاق واتحاد شركات (كوجفير / أوراسكوم) موضوعه تنفيذ التصميم التفصيلي والتوريد والتركيب واجراء الاختبارات وتجارب التشغيل والصيانة خلال فترة الضمان لخطوط السكة الحديد والقضيب الثالث كجزء متكامل من المرحلة الأولى من الخط الشاني لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ، وتتضمن هذه الأعمال : توريبه مهمات سبكة حديد تشمل القضيب الدولي وفلنسكات خرسانية وأخرى خسبية والقضيب الثالث الخاص بتيار السحب والجر وتركيب سكة جديد مزلطة عادية للخطوط الرئيسية والتفريعات والورش وسكة حديد غبر مزلطة داخل قطاع النفق • وأن العقد رقم (٢٥) مترو مبرم بين الهيئة وشركة ميتسوبيشي اليابانية وموضوعه تنفيذ التصميم التفصيلي والانشاء والتصنيع والتركيب والاختبار والتسليم وبدء التشغيل والوضم في الخدمة والصبانة والضمان وتتضين هذه الأعمال: ١٥ وحدة قطار كل منها ٦ عربات ومعدات اضافية تشمل ٢ جرار بمحركات ديزل و ٢ عربة سطح لنقل القضبان و ٤ عربات قلابة ٠ فضلا عن مخزن قطع غيار لوحدات

 ⁽١) في شان مدى خضوع عقود مقاولة الأعمال للضريبة العامة على المبيعات تراجع فتوى الجمعية المبومية الصادرة بجلسة ١٩٩٥/٨/٣ المنشورة بهذه المجموعة .

القطارات والعربات الاضافية ، وادوات ومعدات خاصة · كما تبين للجمعية العمومية أن العقد رقم (٢٦) مترو مبرم بين الهيئة واتحاد شركات اجنبية وشركة ، المقاولون العرب ، المصرية وموضوعه تنفيذ يعض الأعمال المتكاملة كوحفة كلية تشمل الأعمال المدنية : التصميم النفقسيل والانشاء والتصنيع والتوريد والتركيب والاختبار لأعمال النفق وكافة الإبنية التابعة للمشروع _ مصدر الطاقة والمعدات الكهروميكانيكية ومعدات قطع التذاكر الاتومائيكية وورش شبرا الخيمة _ أعمال الاشارة وانظام التنسفيل والتحكم المركزى _ بالاضافة لقطع الفيار والصيافة والتدريب و مفاد ذلك أن المقود التلائة المصار اليها تشتمل أحكامها على توريد معدات يتم استيرادها من الخارج برسم الهيئة وعلى أعمال على الذري وصيانة تقوم بتنفيذها الشركات المتعاقدة معها .

ومن حيث أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها: ٠٠٠ المكلف: الشخص الطبيعي أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاصعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته • السلعة : كل منتسج صناعي سبواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : كل حدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيم ٠٠٠ المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراداً سلم صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الاتجار » · وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الاما استثنى بنص خاص. وتفرض الضريبة على الخيمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون . . . ، كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيم السلغة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون و. . كما تستحق الضريبة بالنسبة إلى السلغ المستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمسارك بتعقق الواقعة المنفسئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للاجراءات المقررة في شانها ٠٠ وتنص المادة (١٨) على ان و على كل منتج صناعي بلغ او جاوز اجمالي قيمة مبيعاته من السلع

الصناعية المنتجة محليا الخاصمة للضريبة المفاة منها خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٥٤ ألف جنيه ، وكذلك على مورد الخدمة الخاصعة للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون ١٤١ بلسخ أو جاوز المقابل الذي حصل عليه نظير الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا المباخ ، أن يتقدم الى المسلحة بطلب لتستجيل أسهة وبياناته على النموذج العد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير ٠٠٠ ،

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضح تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فاخضع السلع المعلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المبتعق للقريبة بتحقق واتقة بيع المبلعة أو أداء الخدمة بععوفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها مأما بالنسبة للمسلعة المبتوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منوطا بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجبركية وأخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي المشمئة للضريبة متى كان استيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لما بعرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته كما أوجب على كل منتج صناعي بلغ اجمالي مبيعاته من السلع المنتجة كل أوجب على كل منتج صناعي بلغ اجمالي مبيعاته من السلع المنتجة الى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل أسعه وبياناته بغيه حصر السلع والخدمات المبيعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة عليها السلع والخدمات المبيعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة عليها المسلعة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل أسعه وبياناته بغيه حصر وتوريدها و

وعرف السلعة بأنها كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ثم عرف المنتج الصناعي بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع ، سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا وسواء كان المارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت بصقة رئيسية أو تبعية ، وغني عن البيان أن المنتج الصناعي بهذا التعريف الشامل لا يقلت منه أي ممارس لأي عمل أيأ كان ، حتى لو كان عملا منزليا الأمر الذي لا يظهر أن يكون قصد المشرع قد انصرف اليه لتخضع للضريبة عمل الإنسان لنفسه ولخدمته المثالية من صنوف الإنسان المناعي المناعي هنا يجد حده في عبارة المنتج الصناعي الذي عرفت به السلعة في النصاعي ذاته ، والسلعة بمفهرمها الاقتصادي هن من ما ينتج بقصد التداول بحيث

لا يسئول في مفهومها ما ينتجه الشخص لنفسه ولاستهلاكه واستعاله من مصنوعات هي مواد جرى تعويلها الى منتج جديد بتغير في الحجم أو الشكل أو المكونات أو الطبيعة أو النوع حسيما عرف النص ذاته لفظ د التصنيع » ومن ثم ينسجم تعريف د المنتج » بهذا القيد نصا أو أداء للخدمة ، كما ينسجم تعريف د الانتاج » بهذا القيد مع تعريف أو أداء للخدمة ، كما ينسجم تعريف د الانتاج » بهذا القيد مع تعريف الاستيراد الذي قيد د بغرض الانجار » وذلك كله سواء كان التداول أو البيع أو الاتجار متعلقا باعيان أو متعلقا بعنافم خضعت لقانون الضرية على المبيعات .

ومن حيث أن معدات الهيئة القومية للانفاق الواردة لها من الخارج وفقا لأحكام العقود المعروضة ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها ، وأنما جرى استيرادها للزومها للمرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقا لنفع عام ، فمن ثم تضحى هذه المعدات وقطع غيارها محل العقود المعروضة غير خاضعة للضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لفوات غرض الاتجار فيها من استيرادها .

ومن حيث انه عن مدى خضوع ما اشتملت عليه العقود المسار اليها من أعمال مقاولة للضريبة العامة على المبيعات في ضوء قرار رئيس المجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل المجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات آنف الذكر واضافة خدمات التشغيل للغير الى المجدول و فقد تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من القانون تنص على أن و يكون سعر الضريبة على السلع ١٠ ٪ ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون فيكون سعر الماريبة على النحو المحدد قرين كل منها و وبحدد الجدول رقم (٢) المرافق للقانون ويكون سعر المرابة على الخدمات ٢٠٠٠ كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل المجمورية وقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرفقين قرار رئيس المجمورية قرار رئيس المجمورية وقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرفقين وقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (٣) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بغنة ضريبية ١٠٪ و

ومن حيث ان عقد المقاولة _ وفقا لأحكام القانون المدنى _ من العقود المسماة التي ترد على العمل فاذا قدم المقاول مادة الممل كلها

أو بعضها كان العقد مزيجا بين بيع ومقاولة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقاولة على العمل والمميز للعمل في المقاولة انه لا يجرى تحت ادارة صاحب العمل واشرافه • ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفًا عامًا ، وخص مفهوم الخمدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافسق للقانون • بما يعنى أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد ، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسماً تتفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون والذي يماك رئيس الجمهورية مكنة الإضافة اليه وتعديله • بيــد أن هذه المكنة يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون • وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقسم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللبس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتحمل في اطاره ولوجا من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه • ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عن فر الحدول رقم (٢) الم افق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التر تدخل في عموم خدمات التشميل للغير مشل خدمات الفنادق والمطاعم السماحمة وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكنف من المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لاقامة الحفلات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسمنة ١٩٩٢ باضمافة خدمات التليفون والتملغراف المحل وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم أورد عبارة خدمات التشغيل للغير وهي عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة آنفا وبما مفاده انه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة اذ أنها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد المشرع اخضاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة وآية ذلك أيضا أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٢٩٥ أسنة ١٩٩٣ باضافة خلمات أخرى الى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان بقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشغيل للغير لما احتاج الى اصدار القرار الإخير · وبناء عليه لا تخضع اعبال المقاولة التى تضمنتها العقود المعروضة للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتمال أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ عليها ·

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع العقود أرقام ٢٤ و ٢٥ م ٣٦ مترو المبرمة لتنفيذ الخط الشانى لمترو الأنفاق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون وقسم ١١ لسسنة ١٩٩١ •

(فتوی رقم ۹۱۳ فی ۱۹۹۲/۱۲/۳۱ ـ جلسة ۱۹۹٤/۱۲/۷ ملف رقم ۹۹۳/۲/۰۹۱) .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة ... معاش ... تعويض الدفعة الواحدة ... حساب مدة اشترائه العامل في نظام التامن الإجتماعي .

المادة ٢٦ مَن قانون التامن الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والمصل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٤ حالمادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خمعة الماملين المدنين المستبقين في محافظات القادة وسينا، مضاعفة عند تقدير المُعاشي آؤ 1900ء -

ان المعاش او تعويض الدفعة الراحدة الذي يستحق للمعام طبقة لاحكام القانون وقم
٢٧ المنة ١٩٧٥ اذا وزي كاصل عام عا مدة الشتراك الدامل ظبقة في تظام التاميد
٢٧ السنة ١٩٧٥ اذا التقرة قانونا حاسبتان، من هذا الأصل قرر الشرع بالقانون المراجعاتي حالتي قضاها
٢٥ منافقات الثناة وسينا، حاضاعة في المعاش او المكاباة فاعهال هذه الميزة يتبغى ان
يحري في حالة أي من البديدن المعاش او المكاباة واعهال هذه الميزة يتبغى ان
يحري في حالة أي من البديدن المعاش او المكاباة والسي في حالة الجمع بيتهما حاودي
تقدير
تقدير فرضاله الواحدة في يحصل عنهم على مناش ،

تبين للجمعية المعرمية لقسيمي الفتيوى والتشريع أن المسادر بالقيانون ٧٩ السادة ٢٦ من قانون التامين الاجتماعي الصيادر بالقيانون ٧٩ لسنة ١٩٩٤ تنص على آنه « اذا زادت مدة الاستراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب الاستحقاق الحد الاقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيهما أكبر استحق المؤمن عليه تموضا من دفعة واحدة بواقيم ١٨٥٪ من الأجر السنوى عن كل سنة من السنوات الوائدة ٠٠

وعند حسباب المدة المستحق عنها التعويض تسستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المدد الآتية :

١ ــ المدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢ ، ٢ ــ المدد التي حسبت وفقا للهادة ٣٤ ، ٣ ــ المدد التي تقضى القوانين والقرارات باضافتها لمدة الاشتراك في التأمين وذلك ما لم تنص القوانين على استحقاق هذا التعويض عن هذه المدد و وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة 19٧٦ بحساب مدة خدمة الهامين المدنيين المستبقين في محافظات القناة وسيناه مضاعفة. عند تقدير المعاش أو المكافأة على أنه لا تحسب مضاعفة.

فى تقدير المهاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المدنيين المنتفعين باحكام التانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ _ باصدار قانون التأمين الاجتماعي الني تقديما بمحافظات بورسيعيد والاسماعيلية والسيويس وسيناء اعتبارا من ٥ يونيو سنية ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير ، وذلك بشرط أن يكون المامل قد استبقى للعمل فى احدى هذه المحافظات بقرار صدر فى حينه من الحية المختصة » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للعامل طبقا لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/٧٩ انها يؤدى كأصل عام عن مدة اشتراك العامل الفعلية في نظام التأمين الاجتماعي واداء الاشتراكات المقررة قانونا ، وهو ما أكده المشرع في المادة ٢٦ سابق الاشارة اليه حينما قرر استحقاق العامل لتعويض من دفعة واحدة اذا زادت مدة اشتراكه في التأمين على ست وثلاثين سنة مستبعدا منها مدد الاشتراك الحكمية التي لم تقض بالخدمة فعلا _ كما استبعد منها مدد الخدمة التي تحسب مضاعفة ما لم ينص القانون القاضي بحسابها على خلاف ذلك •

ومن حيث أنه استثناء من هذا الأصل العام قرر المسرع بالقانون رقم ٢٨ لسينة ١٩٧٦ حساب مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي ـ التي قضاها في محافظات القناة وسيناء _ مضاعفة في المعاش أو الكافأة ، على نحو يكشف بوضوح عن الصراف ارادت الى استثناء العاملين المخاطبين باحكام هذا القانون عنمد حساب المعاش المستحق لهم أو عند حساب المكافأة التي تعد بديلا عن المعاش • في حالة عدم استحقاقه ، فأعمال هذه الميزة ينبغي أن يجرى في حالة أي مر البديلين المعاش أو الكافأة وليس في حالة الجمع بينهما ، فان تمتع العامل بها في المعاش يكون قد اسستنفذ حقه في هذا الخصوص ولا ينبسط حكمها على الحقوق التأمينية الأخرى كتلك المنصوص عليها في المادة ٢٦ سابق الاشارة اليها اذ لم يرد حكم في القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٩ سابق الاشارة اليه بحسابها على هذا النحو والمدد المقررة بهذا القانون ينحصر حسابها في المعاش أو في تعويض الدفعة الواحدة بالنسبة للعاملين الذين لم تبلغ مدة اشتراكهم في نظام التأمين الاجتماعي الحد الأدنى المقرر للحصول على المعاش ـ وهو ما يقابل المكافأة التي ذكرها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ ـ ولا تستطيل الى غيرها من الحقوق التأمينية الأخرى .

وبناء على ما تقدم فانه لا يجوز حساب مدد الاستبقاء بمحافظة سيناء بالنسبة للمعروضة حالاتهم مضاعفة عند تقدير تعويض الدفية الواحدة لمن يحصل منهم على معاش

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعروضة حالاتهم فى حساب مدد الاستيقاء بمحافظة شمال سيناء مضاعفة عند تقدير تعويض الدفعة الواحدة وفقا لنص المادة ٢٦ من قانون التامين الاجتماعى •

(فتسوی دقیم ۹۱۶ بتاریخ ۱۹۹۴/۱۳/۳۱ جلسسة ۱۹۹۴/۱۳/۷ ملف وقسیم ۲۶۲/۲/۸۱) ۰

(44)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية السمى الفتوى والتشريع _ ما يدخل في اختصاصها المادة ـ 1977 من قانون مجلس الدولة السائر بالقانون رقع ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ـ الأرسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة تباشر شاطها كاصل عام في نطاق أحكام القانون الخاص يترجح فلك : التراع بين مصلحة الجمارك واحد أشخاص القانون الخاص يترجح من اختصاص الجمعية الدومية الصمى الفترى والتشريع _ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من القانون وتم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشسان مجلس الدولة تنص على أن القانون وتم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشسان والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : · · · · · · (د) المناوعات التى تنشأ بين الوزاوات أو بين المسائح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الميئات ويكون رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المناوعات ملزما للجانين ، · ،

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين عنه الهيئات العامة أو بين المهابة أو بين عنه الجهات بعضها البعض و ما كان من المقرر قانونا ، طبقا لما استقر عليه افتياء الجمعية العمومية ، أن الأسسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة تباشر نشاطها ، كاصل عام ، في نطاق أحكام القانون الخاص واذا كان النزاع المائل يقوم بين مصلحة الجمارك وأحد أشخاص القانون المخاص فمن ثم ينحصر اختصاص الجمعية العمومية عن المصل

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

٠ (فتوی رقم ٨٩٦ في ١٩٩٤/١٢/٢ جلسة ١٩٩٤/١٢/١١ ملف رقم ٢٣/٢/٢١) ٠

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۹۶

ضرائب ورسوم جهركية _ الاعقاءات الجهركية _ حفق التصرف في الأشياء المطاة • المادة (٩) من قانون تنظيم الاعقاءات الجهركية المسسادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ •

أنه طلقا يقيت الأشياء المطاة فانونا من القبرائب والرسوم الجعركية على ملك الجهة المتحمة بالاعظه ، تستخدمها في ذات الفرض الذي تقرر الاعظه من اجله ، طلا مجال لاستحماق اية ضرائب او رسوم جعركية عن تلك الأشياء يسوغ المطالبة بها .. الما كانت المعدات المطاة ما انفكت على مدال الهيئة المعامة لمرفق مياء القاهرة الكبرى داخله ضمن اصولها ، لم يلجعها المصرف بنفير ولم يجر تكهينها فمن ثم ينفى مناط استحاق الضرائب والرسوم الجعركية محل المطالبة .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٩) من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « يحظر التصرف في الإشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها باى نوع من انواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الاعفاء من اجلها ما لم تسمد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة المضربية الجمركية المقردة في تاريخ السماد » .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص انه طالما بقيت الأشياء للمفاة قانونا من الضرائب والرسوم الجمركية على ملك الجهة المتمتعة بالاعفاء، تستخدمها في ذات الفرض الذى تقرر الاعفاء من أجله، فلا مجال لاستحقاق أية ضرائب أو رسوم جمركية عن تلك الأشياء، يسوغ المطالبة بهسا .

لا كان الثابت مما تقدم أن الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ولئن كانت قد أفصحت عن نيتها عام ١٩٨٨ في التصرف في بعض المعدات الواردة لها من الخارج معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ، الا أن تلك المعدات ما انفكت على منكها ، داخلة ضمن أصولها ، لم يلحقها التصرف للغير أو يجر تكهينها ، ومن ثم ينتفى مناط استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية محل المطالبة .

كذلسبك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجماوك بالزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى بعبلغ ٢٥٥٩٧٠ جنيه د مائتين وخمسة وخمسين الفا وتسعمائة وسبعين جنيها ، قيمة الضرائب والرسوم الجمركية على المعدات المشار اليها ،

(فتسوی رقم ۹۱۲ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۲/۳۱ جلسسة ۱۹۹۱/۱۳/۲۱ ملف رقسم ۴۳۳۰/۲/۳۲) ۰ .

(40)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

خدمة عسكرية ووطنية .. خدمة عامة .. اعضاء الادارات القانونية .. تحسب هذه المدد في الدميتهم ولا تحسب في مدد القيد بالمعاماه .

المادة ١٢ من فاتون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات الهامة والوحمات التابعة لمها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ـ المادة ٤٤ من قانون المفدمة المسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠ ـ المادة ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٨٩٧ في شان الفنمة العامة للشباب .

ـ ان قانوني الخدمة المسكرية والوطنية والغدمة المامة هما من المموم بها يسمح بابلطباق الحكامها على المحلمين المضاد الادارات القانونية الا ان ذلك مقيد بالقدر الذي يتأفق وطبيعة النظام القانوني للغضاصين له وبما لا يتمارض مع احكامه ومن ثم تحسب مدة الخدمة السكرية والوطنية أو مدة التكليف في الخدية عضو الادارة القانونية حيثما يكون لها الراحساب مفاد يسمح به النظام القانوني لهؤلاء المحامين ولا يتمارض معه أو يكون له الروحيزة فهي لا يتناقض معه مدا النظام والحاصل أن تلك المدد وأن حسبت في القدمية الموظف وخبرته فهي لا تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين ولا تضم إلى المدد المنظمة يقانون المحاماة المحامد ولا تقدم إلى المدد المنظمة يقانون بالمحامة المحامد ولا تقدم إلى المدد المنظمة بقانون المحاماة المحامد به القانون دقم 1/4 لسنة 1/4/4 مؤدى ذلك : أنها لا تحسب في معد القيد المحامد المحامد القانونية -

تبين للجمعية المبومية أن المادة ١٢ من قانون الادارات القانونيسة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في احمدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين باللبولة أو القطاع العام ، حسب الأحوال ، وأن يكون مقيما بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة ، وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللبخة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون « في حين تنص المادة ١٣ من ذات على أنه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية على أن يكون قد مضى على قيمه بجدول المحامين المدة المبيئة قرين كل وطيفة القانونية النظية النعوا ممن الاعمال القانونية النظية النعوط لمعل من الاعمال الفانونية النظية النظيرة طبقا لقانون المحاماه ضمين المدة المشترطة للتعيين في

واستظهرت الجمعية العدومية مما تقدم أن المشرع _ تحقيقا منه لاستعدل اعصاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعه لها وضمانا لحيدتهم في اداء أعبالهم _ افرد تنظيما فانونيا بالمامة الوظيفة الهده الله ، اذ عن هذه الوظائف عنونيا راحصر ، واشترط نيمن يشغلها _ فوق الشروط المقررة للتعيين عانوني العاملين المديني بالمولة والعقاع العام _ أن يحون مفيدا بحبرل المحامين المستعدي طبعا للعواعد المبيئة قرين لل وظيفة الى احرى ، الوصاعد المساد إليها المادة ١٢ والتي تجتلف من وظيفة الى احرى ، وعند عدا الصاد بعدة الاشتفال بعمل من الإعمال العانونية النظرة العانون المحاماء ، وقرر حسابها ضمين المدد المشترطة للتعيين في عدد الوظائف .

كما تبين للجمعية العمومية أن قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالعانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ نص في المادة ٤٤ منه على ان م عتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما ديها مدة المستبعاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العاملة للمجتدين الدين يتم تعيينهم اتناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة و ٠٠٠ كانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب عده المدة في الاقدمية الى الماملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند العادة بن القلاوات المقررة ، كما تحسب كدة خبرة واقدمية بالنسبة المادة بن المادة بن المادة المادة المادة المادة للشباب المنادة ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن المخدمة المامة للشباب الخبرة على أن لا تصاف مدة التكليف الى مدة الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتفاضي عنها العلاوات المقررة ، ٥٠ لسنة ١٩٧٥ في شمن الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتفاضي عنها العلاوات المقررة ، ٠٠ تعيينه المدلوات المقردة ، ٠٠ تعيينه ويتقاضي عنها العلاوات المقررة ، ٠٠ تعيينه ويتقاضي عنها العلاوات المقردة ، ٠٠ تعيينه ويتقاضي عنها العلاوات المقردة ، ٠٠ تعيينه ويتقاضي عنها العلاوات المقردة ، ٠٠ تعينه العلوات المقردة ، ٠٠ تعينه العلاوات المقردة ، ٠٠ تعينه العلاوات المقردة ، ٠٠ تعينه العلوات المقردة ، ٠٠ تعينه العلاوات المقردة المعردة المعردة

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أبان طبيعة وتكييف الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك مدة التكليف بالخدمة العامة، فاعتبر كلا منهما وكانها قضيت بالخدمة المدنية وذلك حينما أوجب حسابها في الإقدمية وأن يستحق عنها العامل العلاوات المقررة و

وغنى عن البيان إن قانوني الخدمة العسكرية والوطنية والخدمة المسار اليهما هما من العموم بما يستسمع بانطباق أحكامهما على المدامين أعضاء الادارات القانونية الا أن ذلك مقيد بالقدر الذي يتفق

وطبيعة النظام الوظيفي الخاضعين له وبعا لا يتعارض مع أحكامه ، ومن ثم تحسب مدة الخدمة العسكرية والوطنية او مدة التكليف في اقدمية غضو الادارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب مفاد يسمع به النظام القانوني لهؤلاء المحامين ولا يتعارض معه ، أو يكون له أثر عمل لا يتناقض معه هذا النظام ، والحاصل أن تلك المدد وأن حسبت في أقدمية الموظف وخبرته ، فهي لا تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين ولا تضم إلى المدد المنظبة بقانون المحاماه الصادر به القانون رقم 14 لسنة 19۸7 ، ومن ثم فهي لا تحسب في مدد القيد بالمحاماء التي تشكل شروطا للتعيين والترقية في وطائف رؤساء الادارات القانونية .

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى تطبيق حكم المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٥ المسار اليهما على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالأوضساع الواردة بالأسباب ٠

(فتوی رقم ۹۲۳ فی ۹۲/۱۲/۳۱ جلسة ۲۲/۱۲/۱۹ ملف رقم ۱۸/۲/۰۲۵) ۰

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة _ معاش _ الاحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القـــانونية القررة _ صرف مكافاة توازى اجر سنة _ مفهوم الأجر

المادة ٩٥ مكروا (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٣ لم يبين المشرع في الملدة ٩٥ مكروا المقسود بالاجر الذي تصرف عل اساسه الكافة المشار اليها بهده المادة - والأصل في الاجر انه يتقاضاه العامل من رب العمل نظر ما يبدله من جهه ومن ثم فإن ما يتقاضاه العامل الذي انتهت خدمته لا يعتبر اجرا يدور مداره واذ نص القانون على حسابه وفغا للقداء الاجر الذي كان يستحقه العامل اثناء الخدمة فان مفهوم الأجر في هده المحالة انها يشكر وحدة قياب نيميل لاداة القياس وضبطا للعامم خدمته من معاش دوري ومادة والمائل عدد انتهاء خدمته من معاش دوري ومائلة عن المحال في المنافق وتسكينا للحكم في سيافة المؤسوعي يغدو متبينا لتحديد الممائلة المنسوع عليها في المازة ٥٠ مكرر (١١) المسار اليها الرجوع الى مفهوم الأجر الوارد بالمادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي المسادر بالقانون رقم ١٧ المسنة ١٩٧٥ والذي أضمي ينصرف الى كل ما يعصل عليه المؤسن من جهة عمله الاصلية لغاء عبله الأصل بالمنصوص عليها بالمادة ١٥ مكرر (١١) تتعدد على اساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون النامي بالمفاهوم الوارد بقانون المنامي الوحيماني م

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٩٥ مكررا (١) من قانون نظام العماين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار باحالة العامل الذى تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناه على طلبه اذا قام بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص للتنمية الادارية ، الى المدة المحسوبة في المعاش ، وتنص المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « في تطبيق أحكام هذا القسانون يقصد : ٧٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه « في تطبيق أحكام هذا القسانون يقصد : نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل : ١ – الأجر المناسي ويقصد به : (٣) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (١) من المادة (٢)

(ب) ۲۰۰۰ - الأجر المتغير ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن علبه
 وعلى الأخص ٠٠٠٠٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز للسلطة المنحصة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه احالة العامل بناء على طلبه الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية القررة لذلك اذا قام بمغرده أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية ، شريطة أن تقل سنه عن خمسة وخمسين عاما ، وعالج المشرع الآثار التأمينية وغيرها المترتبة على اجابة العامل الى طلبه نزولا على رغبته وأبرز هذه الآثار ضم مدة سنتين الى المدة المحسوبة في المعاش بالإضافة الى صرف مكافاة توازى الجو سنة .

ومن حيث أن المشرع في المدة ٩٥ مكروا لم يبين المقصود بالأجر الدى تصرف على أساسه الكافأة المشار اليها بهذه المادة ، وذلك خلافا لما ابعه في غير هذا الحكم من تبيين ، وإن ذلك يقتضى استخلاص مفهوم الأجر المشار اليه في هذه المادة من النظر القانوني العام ومن رد ذلك المفهوم الى النظام القانوني الذي يسحكن وينسحجم في اطاره ، والحاصل أن الأصل في الأجر انه يتقاضاه العامل من رب العمل نظير ما يبذله من جهد تحت اشرافه وادارته ، ومن ثم فان ما يتقاضاه العامل الذي انتهت خدمته لا يعتبر أجرا ولا يدور مداره ، واذا نص القانون على حسابه وفقا لمقدار الأجر الذي كان يستحق لعامل أثناء خدمته ، فان لمعامل عند انتهاء خدمته من مكافأة أو معاش دورى ، ولذلك جاز حساب الإجر في هذه الحالة باعتبار مقدار الأجر الأخير للعامل ، أو باعتبار متوسط أجره الدورى خلال مدة محددة أو بنسبة معينة مما كان يتقاضاه من أنواع الدخول المتعددة التي كان يتكون منها دخله الفسامل أثناء من أنواع الدخول المتعددة التي كان يتكون منها دخله الفسامل أثناء منهده و

وان النظر الى مفهرم الأجر عند انتهاء الخدمة بحسبانه وحدة قياس نمطى أو قاعدة حساب للمكافأة أو المعاش من شأنه أن يجعل مفهوم الأجر الوارد بالمادة ٩٥ مكررا وان ورد فى قانون نظام العاملين المدنيين باللولة الا أنه يعتبر أبعد عن مباحث هذا القانون وأدخل فى مفاهيم نظام التأمين الاجتماعى وأحكامه توحيدا لأداة القياس وضبطا للمفاهيم وتسكينا للحكم فى سياقه الموضوعى، ومن ثم يغدو متعينا لتحديد المكافأة المنصوص عليها فى المادة (٩٥) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، الرجوع الى مفهوم الأجو الوارد بالمادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي أضحي ينصرف الى كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي بعنصريه الأساسي والمتغير في اطار الضوابط المشار اليها والحال اليها بالمادة (٥) سالفة الاشارة ٠

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المكافأة المستحقة للسيد المذكور انما تتحدد على أسساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه •

لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المكافاة المستحقة في الحالة المعروضة انما تتحدد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(فتسوی ۹۲۶ بتساریخ ۱۹۹۶/۱۲/۳۱ جلسسسة ۱۹۹۶/۱۲/۲۱ ملف رقـم ۱۳۰۱/۶/۸۱) ۰

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة _ ترقية _ علاوة الترقية •

المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة العسادر بالقانون رقم ٤٧ ليسنة ١٩٧٨ ، المادة (١) والمادة (٣) من الثانون رقم ٥٣ لدسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة .

أن عبارة و علاوة من علاواتها و الواردة بالمادة ٢٨ الأسار اليها انها تشير صراحة ال علاوة من العلامات الدورية للوظيفة الرقى اليها ، وتفيد استحقاق هذه الدلاوة الدورية استحقاقا معجلا بعوجب الترقية وطبقاً للقائرة اذا كان يزيد بها الإجر عن المداية المقرية للوظيفة المرقى اليها دون أن يغل استحقاقها المجبل بالواعيد الدورية لاستحقاق شدالاتها من معدها مددى ذلك الحقية المرقى الراحالة المدوضة في زدادة أجر كل منهم بمناسبة الرقية بها لا يجاوز نهاية الإجر للوظيفة الرقى اليها مضافا البه الزيادة المتموض عليها في القانون رقم 70 لسنة ١٩٨٨ وشدارها ستون جنيها و

تبين للجمعية العبومية أن المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين ، وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الاجر المقرر للوطيقة المرقي الما أو علاوة من علاواتها أبهما أكمر اعتبارا من هذا التاردة ولا بخال ذلك باستحقاق المعلوة الدورية في موعدها ، « كما تنص المادة (١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن « تزاد مرتبات العاملين بالدولة و ١٠٠٠ بواقع ستين جنيم سنويا ، في حين تنص المادة ٣ من القانون ذاته على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العبل بهذا القانون بالفئات وفي العاعدرات الدورية المستحقة بعد تاريخ العبل بهذا القانون بالفئات وفي المواعد المؤردة المنصوص عليها في مذا القانون بالفئات وفي المواعد المؤردة بالنصوص عليها في هذا القانون و ١٠٠٠ المنصوص عليها في منا القانون و ١٠٠٠ المنصوص عليها في المنصوص عليها في المنصوص عليها في المنصوص عليها في منا القانون و ١٠٠٠ المناخب القرن و ١٠٠٠ المناخب القرن و ١٠٠٠ المناخب القرن و ١٠٠٠ المناخب القرن و ١٠٠٠ المناخب المناخب المناخب المناخب المناخب القرن و ١٠٠٠ المناخب المناخ

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم _ وعلى ما جرى به افتاؤها بجلستى ١٩٩٣/١٠/٧ و ١٩٩٤/٧/٦ أن عبارة « علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالعولة المسار اليه انما تشير صراحة الى علاوة من العلاوات الدورية للوظيفة المرقى اليها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقا معجلا بحوجب الترقية

وطبقا للقانون اذا كان يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوطيفة المرقى اليها • دون أن يخل استحقاقها المعجل بالمواعيد الدورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها ، ومن ثم فأن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه اذ نص في الملاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ المهل به بالفنات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في المادة (١) منه وكانت أمرقي اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في المادة (١) منه وكانت كل منهم بعناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى الممانا اليه الزيادة المنصوص عليها في العالة المروضة في زيادة اجم مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ والتي سبق الحصول على الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ والتي رسمت المادة (٣) منه اضافتها الى نهاية ربط الوظيفة ، عند بيسان رسمت المادة (٣) منه اضافتها الى نهاية ربط الوظيفة ، عند بيسان

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المرقى فى زيادة أجره بعناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ٠

(فتسوی دقم ۹۳۰ بتادیخ ۱۹۹۴/۱۲/۳۱ جلسسة ۱۹۹۴/۱۲/۲۱ ملف رقم (۹۰۷/۲/۸۲) ۰

(44)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

قطاع عام _ هيئات القطاع العام وشركاته _ العاملون بشركات القطاع العام _ توزيح الارباح ،

المادة الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ·

المادة ٢٢ من قانون هيئات القطاع المام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ السنة ١٩٨٣ ألت يشرر اختص المشامية الساهية التي يشرر اختص بما الأرباء بالساهية التي يشرر توزيعها لا يقل عن نسبة ٢٥٪ وضعص هذا التعبيب بالأواض معددة صراحة لا اكالو ما الالتزام بها لدى استخدامه _ وقد القي الشرع على عانق شركات قطاع الأعمال العام التي حلت معل هيئات القطاع العام التي المن يمن التقانون القطاع العام التركات الافيرة التي يمن المنابع بالمنابع المنابع عن وأس شراء المنابع الشركة القانية في وأس شراء المنابعة في وأس مال الشركة القانية المنابعة في وأس مال الشركة القابضة المنابعة في وأس منابعة المنابعة الم

تبين للجمعية المعومية أن المادة (23) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ : تنص على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من نيس مجلس الوزراء ، ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر تربعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة و ومع مراعاة حكم الفقة السابقة بخصص نصيب العساملن للأغراض الآتة:

۱ ـ ۱۰٪ لاغراض التوزيع النقدى على العاملين ويعدد قرار رئيس مجلس الوزراء المســـار اليه في الفقرة السابقة العد الأقصى لما يخص العامل سنويا من هذا التوزيع ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً أو تحقق أرباحاً قليلة . . .

 ٢. ... ١٠ ١/١ تغصص الاسكان العاملين بكل شركة أو مجنوعة من الشركات المتجاورة يؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمو بل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة عن ...

٣ _ ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القــومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القايضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات الساهمة ويسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ٠ ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسِــنة ١٩٨٣ على الشركات الشار اليها » • وتنص المادة الثانية من القانون ذاته على أن « تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقبر ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه كما تحل الشركات التابعة معل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أي اجزاء آخر • وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات. التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاة من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والايجار ، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسأل مسئولية كاملة عنها ، .

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم ، أن المشرع بعوجب قانون هيئات القطاع المام وشركاته المشار اليه ، اختص العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها لا يقل عن نسبة خمسية وعشرين في المائة ، وخصص هذا النصيب لأغراض محمدة الحقدي الافكاك من الالتزام بها لدى استخدامه ، فجعل ١٨٪ لإغراض التوزيع النقدى على العاملين ، و ١٨٪ لإسكان العاملين يؤول ما يفيض عن حابينية ال ١٠٠٠ الباقية فتودع بعسابات بنك الاستثمار القومي لاستخدام في تأدية خدمات اجتماعية للعاملين بتلك الشركات ، ولما كان المشرع قد المام وشركاته التحدل بجميع الترامات الهيئات والشركات الأخرة التي على عاتق شركات قطاع الإعمال العام التي حلت محل هيئات القطاع لم يكن أمامها من سبيل لتغيير أوجه استخدام النصيب آنف البيان خارج نبطاق الأغراض المحددة قانونا ، ولما كانت شركات قطاع الإعمال العام ، بحسبانها مخاطبة بذاتها بأحكام القانون ، ملتزمة قانونا في استخدام النسب المذكورة فيما خصصت له ، طالما ال حكم التخصيص لم ينغاف

قائما ، وبناء عليه فانه لا يسوغ قانونا استخدام حصيلة فانض الحصة النقدية وفائض نسبتى الد ١٠٪ المخصصة لأغراض اسبكان العاملين والد ٥٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية في تمويل شراء أسهم حصة الشركة القابضة المعروضة للبيع في رأس مال الشركة التابعة لحساب العاملين .

ولا ينال من ذلك أن قانون هيئات القطاع العام وشركاته المسار اليه الذي تضمن حكم التخصيص سالف الذكر لم يعد يسرى على شركات قطاع الإعمال العام ، فليس من شأن ذلك أن يخل بما علق بالفائض المسار اليه من وصف يوجب انفاقه على الوجه الذي جنب له .

لالىسك

انتهت الجمعية العمومية لقسيسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استخدام حصيلة الفائض المشار اليه في تمويل شراء أسهم حصة الشركة القابضة المعروضة للبيع في رأس مال الشركة التابعة لحساب العاملين .

(فتوی رقم ۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۱/۷ جلسسة ۱۹۹۰/۱/۵ ملف رقم ۱۷۰/۱/۵۷) ...

(P9)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

شركات قطاع الأعمال العام _ رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة _ العضو المنتدب بالشركة التابعة _ عدم استفادتهم من نظام الحوافز المقرد للعاملين •

المواد (٣) و (٢١) و (٣٢) و (٣٤) من قانون قطاع الأعمال العام العمادر بالنانون ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ حدد الشرع تعديدا جامعا دانعا عناصر البدل الذي يتقاضاه رئيس بالنانون ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ حدد الشرع تعديدا جامعا دانعا عناصر البدل الذي يتقاضاه رئيس منها منها مهام وما يقع على عاتقه من واجبات ، وتتهش علم العناصر في مكافات عضوية مجلس الادارة وبدل حضور الجلسات والراتب القطوع ، بالاضافة ألى الكافاة النيوية التي يعددها النظام الاساس للشركين وهي حصة من الارباح التي تعققها الشركة ، الابتاء المناسر في مكافات النيوية السنة المالية الأسر الذي يعادم مع طريقة الحساب بالنتائج المتبعة معهما - تلك الكافاة أنها تستغرق ما عساء أن يكون مقررا للعاملين بالشركة من حؤلاد العاملين الأمر الذي يعلام مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل البدول بغض النظر عن النتائج المتحصلة انتهاء - وردي ذلك عدم احقية الشمار اليهما في الافادة من نظام العوافز المقرر للعساملين بتلك الكران .

تبين للجمعية العبومية أن المادة « ٣ » من قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يتولى ادارة الشركة القابضة مجلس ادارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، وشكل على الوجه الآخي :

١ ــ رئيس متفرغ للادارة ٠

عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة يختارون من ذوى الخبرة
 فى النواحى الاقتصادية والمالية والفنية والقانونية وادارة الأعمال

٠٠٠٠ _ ٣

و يحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس الأعضاء المتفرغين للادارة وما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة والإعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة ، كما يحدد هذا القرار مكافاة المفسوية وبدل حضرور الجلسات الذي يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس ، ويحدد النظام الأساسي للشركة المكافاة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص المادة « ٣٤ » من

هذا القانون ، وتنص المادة (٢١) على أن « مع مراعاة حكم المادة (٤) من مذا القانون يتولى ادارة الشركة التي يملك رأس مالها باكمله شركة قابضة بمفردها أو بالاشتراك مع شركة قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام مجلس ادارة يعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتكون مجلس الادارة من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بعن فيهم رئيس المجلس على النحو التالى :

(أ) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ٠٠٠

 (ب) أعضاء غير متفرغين يعينهم مجلس ادارة الشركة القابضة من ذوى الخبرة ، يعتلون الجهات المساهمة في الشركة ، ويكون عددهم نصف عدد أعضاء المجلس

(ج) ۰۰۰۰

وتعدد الجيمية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المشار اليهم في البند (أ) و (ب) من الفقرة السابقة من مكافآت العضوية كما يعدد النظام الاسساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بعراعاة نص المادة و ٣٤ ء من هذا القانون و تعدد الجمعية العامة بدل حضور الجلسسات الذي يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أيضاؤه المنتخبون من مكافأة صنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الاساسي و ويختاثر مجلس ادارة الشركة القابضة من بن الإعضاء المينين المنصوص عليهم في راتب مقطوع بالإضافة الى ما يستحقه من مبالغ طبقا للفقرة الرابعة من مبالغ طبقا للفقرة الرابعة من أخ خلو منصبه أو عزله و وللمجلس أن يههد الى رئيسه بأعمال العضوم المنتخب على أن يتفرغ للادارة ، ويحدد المجاس من يحل محل العضو المنتدب في حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله و وللمجلس أن يههد الى رئيسه بأعمال العضور راتب مقطوع بالإضافة الى ما يستحقه من مبالغ وفقا للفقرة الرابعة من المناسة من مبالغ وفقا للفقرة الرابعة من مبالغ وفقا للفورة الموسود المبالغ المؤلفة المبالغ المبالغ المبالغة من مبالغ وفقا للفقرة الرابعة من مبالغ وفقا للفورة المبالغة من مبالغ والمبالغة من مبالغ والمبالغة من مبالغ والمبالغة المبالغة من مبالغ والمبالغة من مبالغ والمبالغة المبالغة ال

كما تبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة « ٢٢ ، من القانون المسار اليه تنص على أن « مع مراعاة أحكام المادة « ٤ ، من هذا القانون يتولى ادارة الشركة التى يساهم فى رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص ، مجلس ادارة ٠٠٠ وذلك على النحو التالى :

(١) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ٠٠٠

(ب) آعضاء غير متفرغين ، من ذوى الخبرة يختارهم مجلس ادارة
 الشركة القابضة يمثلون الجهات المساهمة في الشركة .

(ج) ۲۰۰

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المسار اليهم في البنود أو ب و ج من مكافأة العضوية ، كما يحدد النظام الاساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بمواعاة نص المادة و٣٤٥ من هذا القانون .

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه أعضاء المجلس من بدل حضور الجلسات وما يستحقه أعضاء المجلس المنتخبون من المكافأة السنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الاساسى • ويختار مجلس ادارة الشركة القابضة من بين الأعضاء المنصوص عليهم في البند و ب عضوا منتدبا يتفرغ للادارة ويجدد المجلس من يحل محله في حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله • ويجدد المجلس الادارة أن يعهد الى رئيسه بأعمال العضو المنتدب على أن يتفرغ في هذه الحالة للادارة • وتسرى في شأن مستحقات عضو مجلس الادارة أخلسته أو رئيس مجلس الادارة الذي يتفرغ للادارة أحكسام المساتقة ، • في حين تنص المادة « ٣٤ » من القانون ذاته على أن « يبين النظام الإساسي للشركة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الادارة باكثر من ولا يقرع نقل المرباح بأكثر من رأس ولا الربح القابل للتوزيع بعد تخصيص ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعامين والعامين وعدا أولى » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حدد تحديدا جامعا مانعا عناصر الجعل الذي يتقاضاه رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة ، ويقد مجلس ادارة المشتب بالشركة التابعة لقاء ما يضطلع به كل متهما من مهام ، وما يقع على عاتقه من واجبات - وتتمثل هذه العناصر في مكافأة عضوية مجلس الادارة ، وبدل حضور الجلسات اللذين يصحديد بتحديدهما قرار من الجمعية المامة للشركة وفي الراتب المقطوع الذي ويحدده مجلس ادارة الشركة التابعة في مناسبة الى رئيس مجلس ادارتها ، بالإضحافة الى المكافأة السنوية التي يحددها النظام الإساسي لكل من الشركتين ، والتي تشكل في جوهر الأمر حصة من الأرباح التي تحققها الشركتين ، والتي تشكل في جوهر الأمر حصة من الأرباح التي تحققها الشركتين ، تائبة للمشار اليهما عنا حققه من نتائج في نهاية السنة المالية ، البيان أن تلك المكافأة انما تستعرق ما عساه أن يكون مقررا للعاملين ، بالأمر الذي يتلام مع طريقة الجساب بالتبائج المبعدة معهما ، وغني عن بالأمر الذي يتلام مع طريقة الجساب بالتبائج المبعدة معهما ، وغني عن بالأمر الذي يتلام مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل المبذول ، بغض

25 (46) 1 (15)

النظر عن النتائج المتحصلة انتها، ومن ثم فان أحقية رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة والعضو المنتدب بالشركة التابعة تنحصر في عنساصر الجعل الشار اليه فلا تمتد الى الاستفادة من نظام الحوافز الموضوع للعاملين بالشركة .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية رؤساء مجالس ادارة الشركة القابضة وأعضاء مجالس الادارة المنتدبين بالشركات التابعة في الافادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك الشركات .

(فتوى رقم ١٤ بتاريخ ١/١/٥٩٥ جلسة ١/١/٥٩٥ ملف رقم ١٩٩٠/٢/٤٧) .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

الجهاز المركزي للمحاسبات ـ رقابة الجهاز على الهيئات العامة ـ صندق اسكان افراد (هيئة عامة)

المادة (١) والمادة (٣) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصسادر بالقانون. رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ·

المادة الأول من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بانشا، صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة •

الجهاز الركزى للمحاسبات نشأ كجهاز فنى متضعى ملحق بعجلس الشعب اوكل
ابه المترع طبقا لقانون انشائه اختصاص مراجعة الميزانيات والحسابات لتعقيق وقاء المواقا
على أمواقها وأموال الاشخاص الاعتبارية العامة (ومن بينها الهيئات العامة) وغيرها من
ولا الاشخاص التي قدر المشرع ملامة بسط رقابة الجهاز عليها تناق الميئات المامة بتحقيق تفع عام
او تكون أمواقها أموالا عامة بـ صندوق أسكان الحواد القوات المسلحة هو هيئة عامة وفقا
لنص المادة الأول من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ المسادر بانشائه وتوائرت
له خصائص الهيئات العامة من حيث صدور قرار انشائها استنادا القانون الهيئات العامة
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ كما أن مجلس ادارته يتشكل بقراد من وزير الدفاع يتكون من
اعضاء بحكم مناصبهم فضلا عن تبعية المسندوق لوزير الدفاع بيتكون من
المحان المواد القوات المسلحة لوقاية الجهاز المركزي للمحاسبات يوصله هيئة عامة -

تبين للجمعية الهمومية أن المادة (١) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، ويهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال المولة ، وعلى أموال المولة ، وعلى أموال المائدي وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون ٠٠٠ ، ،

كما تنص المادة (٣) من ذات القسانون على أن « يبساشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

۱ _ ۲۰۰۰ _ الهيئات العامة ۳۰۰۰ _ اى جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للمولة .

واستظهرت الجمعية العموميسة مما تقسدم أن الجهاز المركزى للمحاسبات نشأ كجهاز فني متخصص ملحق بمجلس الشعب أوكل اليه المشرع طبقا لقانون انشائه اختصاص مراجعة الميزانيات والحسايات لتحقيق رقابة العولة على أموالها وأموال الاشسخاص الاعتبارية العامة (ومن بينها الهيئات العامة) وغيرها من الاشخاص التى قدر المشرع ملامة بسط رقابة الجهاز عليها لتعلق أغراضها بتحقيق نفع عام أو تكون أموالها أموالا عامة .

وتلاحظ للجمعية العمومية أن صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة هو هيئة عامة وفقا لصريح نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ الصادر بانشائه وتوافرت له خصائص الهيئات العامة رقم العامة من حيث صدور قرار انشائها استنادا لقانون الهيئات العامة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ كما أن مجلس ادارته يتشكل بقرار من وزير الدفاع ويتكون من أعضا، بحسكم مناصبهم فضلا عن تبعية الصندوق لوزير الدفاع .

وعلى هذا فان صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة قد استوى خاضعا لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بوصفه هيئة عامة يقوم الجهاز بعراقبة تصرفاته المالية بحسبان أن أمواله أموالا عامة يقوم الجهاز بتتبعها ضابطا الأوجه صرفها •

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضروع صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات

ر فتوی رقم ۷۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۶ ملف رقم ۱۹۸/۲/۷) .

. حلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

. ضراف ودسوم جوكية - اتفاقية الترابط بين الجامعات المعربة والامريكية - اتفاقية تيوبي - مناط الاعقاء من الضرائب والرسوم

المادة (٤) والمادة (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

واتفاقية الترابط بين الجامعات الممرية والأمريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم 2 ليسنة 1941 المادة (د) من ملاحق بروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والتقدية الموقع في نبروبي والموابق عليه بالقرار الجمهوري ٢٥٥ لسنة ١٩٨١ وضع المشرع أصلا عاما في قانون الحمارك يقفى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الآخرى المفررة على الواردات ما لم يرد لص خاص باعفائها . وتعصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز الشرع الافراج الوقت عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزائة - الاتفاقية الثمار اليها أعفت أي عملية شراء للسلع تمول من المنعة من اغترائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من انضرائب المفروضة في ظل الفوانين السارية والملحق الشار اليه نص على اعفاء الأدوات والأجهزة العلمية التي يتم استرادها واسطة الدولة الوقعة من الضرائب والرسوم الجوركية المقررة على الواردات شريطة أن تعصم لماهد علمية أو يواهد تعليم . كما شمل البروتوكول بالاعفاء قطع الغيار والكونات والمنعقات المسجعة خصيصا التناسب الادوات والأجهزة الطمية شريطة أن تكون مستوردة في ذات الوقت مع تلك الأدوات أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال علم الها تُعْمَلُهُم لَهَا الله الله الله ما استوردت فيما بعد _ البيانات الجمركية الواردة في اطار الانفاقية او البروتوكول انشار اليهما تتدتع بالاعفاء دن الفرائب والرسوم الجمركية المقررة في هاتين الاتفاقيتين _ مطالبة مصلحة الجمارك تفتقد سندها القابوني •

لمنت ١٩٦٣ تنصن على أن التحقيظ البطائع التي تلاخل الراضي الجمهورية المنافرات القررة في التمريفة الجمهورية الفرائب الواردات المقررة في التمريفة الجموريسة علاوة على الضرائب الواردات المقررة في التمريفة الجموريسة علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الانما الفرائب والرسوم التي تستحق بمناسسة ورود البطاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ولا بجوز البطارة عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات المجموريسة وأداء الشرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » وتنص المنافرة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والإضاع التي يعددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائمة خاصة تنضمين تيسير يعددها وزير الخزانة ويضع وزير المخرات والمسالح الحكوميسة والمرساح العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي

يجددها ، . كبا تبين للجمعية المهومية أن البند ب/ ؛ من ملحق الشروط النبطية الملحق باتفاقية منحة مشروع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات المواضق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ، ٤ لسنة ١٩٨١ ينص على أن ، « (١) تعفى هذه الاستفاقية والمنحة من أي ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في اقليم المنوح ويؤدي الإصل والفائدة معفقين من هذه الفرائب والرسوم ، (ب) لمدرجة انه (١) أي متعاقد شاملا أي هيئة استشارية وأي أفراد تابعين للتعاقد يمولون من المنحة وأي ممتلكات أو عبليات مرتبطة بهذه التعاقدات ، (٢) أي عملية شراء للسلع تمول من المنرائب لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من المشرائب المؤوضة في ظل القوائين السارية في اقليم المقترض ، فسيقوم المقترض كما هو وارد في خطابات تنفيذ المشروع بسلماد أو اعادة سداد نفس

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الاخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراح مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة وأن الاتفاقية الموقعة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحددة الامريكية في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٨ للربط بين الجامعات الموافق عليها بقرار وئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ استهدفت اشراك أساتذة الجامعات روابط علمية بين الجامعات في البلدين بما يحقق حمل مجموعة من روابط علمية بين الجامعات في البلدين بما يحقق حمل مجموعة من المساكل المحددة في التنمية والمساهمة في زفع مقدرة الجامعات المصرية عن القيام بدورها في التنمية والمساهمة في زفع مقدرة الجامعات المصرية عن القيام بدورها في التنمية والمساهمة في زفع مقدرة الجامعات المصرية عن القرائب القونية أو التعريفات والرسوم وغيرها من المضرائب المقروضة في ظل القوانين السارية و

كما تبين للجمعية الصومية أن الملحق (د) من الملاحق المرفقة بين الملاحق المرفقة والثقافية والثقافية والثقافية الموقع عليه بقرار رئيس الموقع عليه بقرار رئيس الموقع عليه بقرار رئيس الموقع عليه بقرار رئيس المهمورية رقم 370 لسينة ١٩٨٨ نفن على المقاء الادوان والاحواة

العلمية التي يتم استيرادها بواسطة الدولة الموقعة من الضرائب والرسوم. الجمركية المقردة على الواردات شريطة أن تخصص لمعاهد علمية أو معاهد تعليم ، على ألا يجرى في البلد المستورد صنع أدوات أو أجهزة ذات قيمة علمية مماثلة - كما شمل البروتركول بالاعفاء قطع الغيار والمكونات. والملحقات المصمة خصيصا لتناسب الأدوات والأجهزة العلمية وشرط ذلك بأن تكون مستوردة في ذات الوقت مع تلك الأدوات أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال على أنها مخصصة لها أذا ما استوردت فيما بعد .

ومن حيث ان البيانات الجمركية موضوع النزاع الماثل الواردة من الخارج برسم المجلس الأعلى للجامعات أرقام ٧٥٢٢ ، ٣٥١ ، ١١٨١ ، ٥٥٠٥ ، ٨٤٣٦ ، ١٠٤٠ ، ٢٣٧٦ وردت في اطار اتفاقية الترابط بن. الجامعات المصرية الأمريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقسم ٤٠ لسنة ١٩٨١ . كما أن البيانات الجمركية أرقام ١٩٨٢ ، ٩٧٥٦ ، 1.371, APP1 , FIF77 , VAIVT , TAI , FF0 , .V.I , PTT7, . 177AA . 14.A7 . 11404 . 74V4 . 20.71 . 74.71 . ١٤٨٧٠ ، ١٥٠٣٠ ، ١٥٠٣٢ ، ١٥١٤٧ ، ١٥٦٥٥ ، ١٨٣٤٠ وردت في اطار برتوكول نيروبي الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ • فمن ثم تتمتع هذه الواردات بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في هاتين الاتفاقيتين ، الأمر الذي يتسنى معه مطالبة مصلحة الجمارك في هذا الشأن مفتقدة الى صحيح سندها قانونا وتغدو متعينة الرفض . أما فيما يتعلق بمشمول البيان الجمركي رقم ٢٣٦٦٥ الوارد من الخارج برسم السيد / كينث روجرز وافرج عنه تحت نظام الافراج الجمركي المؤقت مقابل تعهد المجلس الأعلى للجامعات باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم اعادة تصديره للخارج خلال عام • وإذ انتهت مدة الافراج المؤقت ولم تتم أعادة تصدير مشمول. هذا البيان ، فمن ثم يعدو المجلس الأعلى للجامعات ملتزما بأداء الضرائب-قرش جنيسه

والرسوم الجمركية المقررة وقدرها ٢٤٨٧،١٠ الى مصلحة الجمارك ٠

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى : قرش جنيـــــه

١ _ الزام المجلس الأعلى للجامعات أداء مبلغ ٢٤٨٧/٥٠ (ألفين.

واربعمائة وسبعة وثمانين جنيهما وتسعين قرشا) الى مصلحة الجمسارك كفرائب ورسوم جمركية مستحقة على البيان الجمركى رقم ٢٣٦٦٥ ·

 ٢ _ رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الهجمارك بالزام المجلس قرش جنيـــه

الأعلى للجامعات أداء مبلغ ٥٠(٧-٩٩٥٥ (ثبانهائة وتسمة وتسمين ألفا وخمسيائة وسبعة جنيهات وخمسة عشر قرشما) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية أرقام ٢٥٠٢ ، ٢٥٦١ ، ٢٥١١ ، ٢٢١٨ ، ٢٢١٨ ، ٢٢٥٠ ، ٢٢٠١ ، ٢٢٢٠ ، ٢٢١٨ ، ٢٢١٨ ، ٢٢٢٠ ، ٢٢٢٠ ، ٢٢٢١ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠١ ، ٢٢٠١ ، ٢٠٠١ ،

(فتوی رقم ۵۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۱/۱۷ جلسة ۱/۱/۵۶۱ ملف رقم ۳۲۲۷/۲/۳۲) .

(£Y)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

ثروة سمكية _ الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية _ مقابل الانتفاع بالاراضى المعيطة -البحيات

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ -

المادة (۱) من قرار دئيس الجمهورية دقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية-التي تتولى الهيئة العامة لتنهية النروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيــــد قوانين الصيد بها .

انشا المترع مرفقا قوبها هو الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وعهد اليها العمل. على تنبية الروة السمكية وتنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابي والمزارع السسمكية بالمسطحات المائية وخصها وحدما بالاشراف على استغلال المسطحات المائية وتحصيل مقابل الاستغلال حتى مسافة ٢٠٠ متر من الشاطيء - اعتبادا من ١٨٨٣/١٨٢٦ تاديخ العمل بالقرار الجمهوري ٢٥٠ نسنة ١٩٨٣ للهيئة الملكورة وحدما الأشراف على الأشراف المدينة بالمحيرات حتى مسافة مائتي متر من ضواطئها - مؤدى ذلك ان لها وحدها دون غيرصا اعتبادا من هذا التاريخ استثماد مقابل الانفاع بهذه الأراضي بفض النظر عن توجية استثمال الشروة السمكية أو غيرها - من حق الهيئة المذكورة تقضى مقابل انتفاع عن الأراضي المؤجرة الشركة الحديد والعملب وذلك في نطاق مسافة متني متر من شاطي، بعيرة مربوط .

تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن • تنشأ هيئة عامة اقتصادية باسم الهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن و للهيئة في سبيل تحقيق المدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها على الأخص (١) العمل على تنفية الثروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ١٠٠ (٤) تنظيم استغلال مناطق رزم (١) من هذه المادة ١٠٠ وإذالة التعديات والحائفات الواقعة عليها الوعل من قرار ليس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديد المسطحات المائية التي رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والاشراف عل تنفيذ توانين الهمية التي المديد بها تنص على أن و تعدد المسطحات المائية التي تنوين الهيئة التي الهمية بها تنص على أن و تعدد المسطحات المائية التي تلوني الهيئة

العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها على النجو الآتي : ٠٠٠ ثالثا : الأراضي المحيطة بالمحيرات حتى مسافة مانتي متر من شواطئها : ١٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وتأكيدا لافتائها السابق ال الشرع أنشأ بهوجب قرار رئيس الجمهورية رقام ١٩٠٠ لسنة ١٩٨٣ مرفقا قوميا هو الهيئة العامة لتنمية الشروه السمكية وعهد اليها العمل على تنمية الشروة السمكية وتنظيم اسستغلال مناطق الصديد والمرابي والمزارع السمكية بالمسطحات المائية ، وخصها وحدها بالاشراف على استغلال المسطحات المائية وتحصيل مقابل هذا الاستغلال حتى مسافة مدر من الشاطئ،

وتلاحظ للجمعية الممومية انه اعتبارا من تاريخ العبل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/١١/٢٤ أضحى للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وحدما الاشراف على الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتى متر من شواطئها ، ومن ثم يكون لها دون غيرما اعتبارا من هذا التاريخ الحق في استثلاا مقابل الانتشاع بهذه الاراضى ، بغض النظر عن نوعية استفلال هذه الاراضى سواء كانت في مجال الثروة السيكية أو في غيرها ،

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه يكون من حق الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تقاضى انتفاع عن الاراضى المؤجرة لشركة الحديد والصلب وذلك في نطاق مسافة مائتي متر من شاطيء بخبرة هريوط .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة المامة لتنمية الثروة السمكية في تقاضى مقابل انتفاع غن الأراضى المؤجرة لشركة الحديد والصلب المصرية حتى مسافة مائتي متر من شاطي، بحيرة مربوط .

[﴿] فَتُوى رَقِّم ١٣ بِتَارِيخُ ١٩/١/١٩٥ جِلْسَةً ٤/١/٥٩٥ ملف رقم ٢٣/٢/٢٥٠ ي -

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

(1) عقد _ عقد الوكالة _ تعريف _ الوكالة هي في الأصل من العقود الرضائية التي تتم بعجود ان يتبادل طرفاه التعبير عن ادادتين متطابقتين ما لم يكن التصرف القانوني معلى الوكالة شكليا _ اذا كان معلى الوكالة هو البيع وهو عقد رضائي ، تنعقد بين طريبها فور تلاقي ادادتهما _ لطرفي عقد الوكالة ان يطلبا الى مصلحة الشهر القائري توثيق علما المقد لقاد اداء الرسم القرر _ يجب على مصلحة الشهر القيام بتلك الخدمة بعد التثبت من اصلية المتعاقبين ودضافهم دون البحث ودا الادادة الظاهرة لطراني العقد وصولا ال الادادة العقيقية فهما التي قصما سترها _ تطبيق .

(ب) البات - القرائل - القرينة سوا، كانت دليلا للانبات او طريقا ممينا منه عى التنجه التي يستخفسها القانون أو القاضى من واقعة معجولة - التنجه التي يستخفسها القانون أو القاضى من واقعة معجولة - القرينة نوعان : النوع الأول - قضاية عالم أن : النصر النوية الشمالية عضم أن : النصر الأول : واقعة ثابتة يختارها القاضى وتسمى علامة أو امارة - والعنصر الثاني : عملية استثناء يقو من يها القاضى ليصل من الواقعة التابة في الواقعة المراد الباتها - عنصرا القريئة المنتقب من عمل القاضى ليصل من الواقعة المنان على خلاف الحال في القريئة التقاضي والمعل كله للقانون - تطبيق .

(ج) عقد ... عقد بيع ... عقد وكالة ... (شهر عقارى) •

منشور الشهر العقارى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ – جميع التوكيلات التي تنص عل أن للوكيل عن نفسه وبصلته العق في البيع لنفسه دون الرجوع للموكل ودون أن يكون اللاخير ألفة، أو كانة المتحافية المقسنة المقسن تعتبر عقود بيع عرفية يستلزم تعتبيل الرسوم المقردة عنها - مصلحة التسسهر العقارى بهذا المتسسور تكون قد نصبت من نفسسها - بلا موجب بتيح لها ذلك - فاضيا دليبا على طرفي العقد وجعلت قبض المثن بمنابة قرينة المتوفقة المتوفقة وتبت عليها أثرها وهو ما لا ينتاني ألا بنص في القانون - فرينة فيض الموكل للثنون في عقد الوكالة يقدرها القاضي المتنص وفقا الهروف كل حالة وملابساتها والاعتبارات المتاكهة لها - تطبيق .

تبين للجمعية العدومية بداية من استعراض واقعات الموضوع ، أن طلب الرأى فيه لا يتعلق في جوهره بحالة واقعية بعينها ، صحد فيها افتاء من ادارة الفتوى ، على ضوء من صياغة المخرز القدم للتوثيق الهساحة التحديد المقادى في هذه الحالة على هيئة عقد وكالة ، وذلك بغية الوقوف على صحيح حكم القانون واجب الاتباع في شانها ، وانما يدور طلب الرأى في حقيقته حول مدى جواز تعميم ما خلص اليه الرأى في خصوص تنك الحالة بمنشور يتضمن حكما عاما ، يجرى تطبيقه ، وينسحب الى طروف كل حالة جيم ما فيسلم من محررات لتوثيقها ، دون نظر الى طروف كل حالة

وملابسانها وما يعوطها من اعتبارات حاكمة ، وهو ما لمجأت اليه مصلحة الشهر المقدارى والتوثيق باصدار المنشود رقدم ١٢ لسنة ١٩٨٦، مما يقتضى الوقوف على مدى قانونية ما ورد بذلك المنشود من قاعدة مفادها أن التوكيلات التي تتضمن النص على أن للوكيل عن نفسه وبصفته الدى في المبيع لنفسه ودن الرجوع الى الموكل ، ودون أن يكون للأخير الدى في الفاء الوكالة لأنه تقاضى النمن ، تتضمن عقود بيع عرفية ، مما يستنزم تحصيل الرسوم المقررة عنها .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٩) من التقنين المدنى تنص على أن ديتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين ، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد ، • وتنص المادة (١٠٨) على انه « لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه ، سواء أكان التعاقد لحسابه هو أو لحساب نسَّخص آخر ، ُ دون ترخيص من الأصيل ٠٠٠ ، وتنص المادة (١٤٥) على أن ينصرف أثسر العقد الى المتعاقدين والخلف العمام دون اخملال بالقواعد المتعلقة بالميراث ، ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام ، • وتنص المادة (١٤٧) منه على أن د ١ ـ العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون ، • وتنص المادة (٦٩٩) من التقنين ذاته على أن « الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ، • وتنص المادة (٧٠٠) على أن « يجب أن يتوافر في الوكالة الشمسكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، ما لم يوجد نص يَقضي بغير ذلك ، في حين تنص المادة (٧٠٢) على أن « ١ _ لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الادارة ، وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والاقرار والتعكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء ٠٠

وتبين للجمعية العمومية إيضا أن المادة (١) من القانون رقبم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تنص على أن « ينشا في المديريات والمحافظات مكاتب للشهر العقارى تتولى شهر المحردات التي تقفى القوانين بتسجيلها أو يقيدها ، وتتبع هذه المكاتب وزارة العدل ٠٠٠ وتنبع هذه المكاتب وزارة العدل ٠٠٠ من المحقوق المينية المقارية الإصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الإحكام المهائية المقارية المصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك بجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الذقف والوصية ويترتب على عدم التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الذقف والوصية ويترتب على عدم التسجيل

أن الحقوق المسار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم • ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سموى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، • وتنص المادة (٢٠) من القانون ذاته على أن « تتم اجراءات الشهر في جميع الأحوال بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم ، • وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ على أن « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج واشهارات الطلاق والرجعة و ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٥) منه على أن « يجب على الموثق قبل اجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم ، • وتنص المادة (٦) على أن ﴿ إِذَا اتَّضِمَ للموثق عدم توافر الأهلية أو الرضاء لدى المتعاقدين أو اذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان كان للموثق أن يرفض التوثيق ويعيد المحرر الى ذوى الشأن ٠٠٠ ، و تنص المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن « يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآتية : رسم مقرر ـ رسم حفظ ــ رسم نسبي ، • وتنص المادة (٢) على أن « يفرض رسم مقرر على ما يأتي : (١) توثيق المحررات ٠٠٠ (١٢) طلب الشهر ، ٠ بينما تنص المادة (٣) منه على أن ﴿ يَفْرَضُ عَلَى الْمُحْرِدَاتِ الْمُطْلُوبِ تُوثَيِّقُهَا ﴿ الاشهادات « رسم قدرة ٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن عقد الوكالة هو في الإصل من عقود التراهى التى تتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التمبير عن ارادتين متطابقتين ، ما لم يكن التصرف القانونى محلها هو البيع مثلا ، وهو عقد فالوكالة _ اذا كان التصرف القانونى محلها هو البيع مثلا ، وهو عقد رضائى _ تنعقد بين طرفيها فور تلاقى ارادتيهما على ذلك • كما استظهرت أن المسرع أجاز لطرفى عقد الوكالة ، اذا ما قدرا ذلك وانصرفت ارادتيهما اليه ، أن يطلبا الى مصلحة الشهر العقارى توثيق هذا العقد لقاء أداء الرسم المقرر قانونا : وأرجب على المصلحة القيام بتلك المخدمة ، وذلك المن تحقى للميا ان تقوم بتوثيق المقد ، وذلك فان تحقى للديها ذلك صار لزاما عليها أن تقوم بتوثيق المقد ، ودن أن يكون لها ولاية التعليب على محتوى المقد خارج الإطار المسار اليه ودون أن تبحث المصلحة وراء الارادة الظاهرة لطرفى المقد ، وصولاً الديازة الحقية لها التي قصدا سترها .

ولما كان من المقرر أن القرينة ، سواء كانت دليلا للاثبات أو طريقا معينا منه ، هي النتيجة التي يستخلصها القانون أو القاضي ، من واقعة معيولة ، وهي نوعان : قضائية يستنبطها القاضي من ظروف الدعوى وقاونية يستنبطها المشرع ، ويضمنها نص القانون، من ظروف الدعوى وقاونية يستنبطها المشرع ، ويضمنها نص القانون، القاضي وتسمى علامة أو امارة - وثانيها : عيلية إسستنباط يقوم بها القاضي ليصل من الواقعة الثابتة إلى الواقعة المراد اثباتها - والعنصران القاضي ليصل من الواقعة المثارة المنائن ، على خلاف الحال في القرينة القانونية ، أذ لا عمل فيها للقاضي ، والمعل كله للقانون فهو الذي يحدد ركنيها ، من اختيار للواقعة الثابئة ، ومن جريان عملية ولا التنون و ولا سلطة للقاضي فيها ، والمحقيقة الثانية ، ومن جريان عملية القانون و ولا سلطة للقاضي فيها ، والمحقيقة الثانية ، عنا ، من عمل القانون وحده ، يفرضها على القاضي وعلى الخصوم ، في حين أن الحقيقة القانانية المستمدة من القرينة القضائية من عمل الشائية المستمدة من القرينة القضائية من عمل الشائية والدته وائتقديره .

والحاصل أن مصلحة الشهر العقاري ، بما أوردته بالمنشور رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ المستطلع الرأى في شأنه من أن جميع التوكيلات التي تنص على أن للوكيل عن نفسه وبصفته المحق في البيع لنفسه دون الرجوع للموكل ، ودون أن يكون للأخير الحق في الغاء الوكالة لأنه تقاضى الثمن ، تعتبر متضمنة عقود بيع عرفية ، يستلزم تحصيل الرسوم المقررة عنها ، تكون قد نصبت من نفسها ، بلا موجب يتيح لها ذلك ، قاضيا رقيبا على طرفى العقد ، تتسلل الى عقدهما للكشف عما به من مكنونات ، قصدا سترها ملتفتة بذلك عن العلاقة الظاهرة بينهما التي يجب كأصل عام الاعتداد بها ، وذلك كله دون أن يكون للمصلحة أدوات القاضي ومكناته التي خولها له القانون • كما تكون المصلحة بما أقامت عليه تقديرها للقول بأن مشل التوكيلات التي يود بها النص المذكور متضمنة عقود بيع ، دون الربط بين كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمة لها ، تكون ، قد جعلت قبض الثمن ، بمثابة قرينة قانونية ، ورتبت عليها أثرها ، وهو ما لا يتأتى الا بنص في القانون ، طبقا لما توضع • والحاصل أيضا أن ما ينبي، عنه قبض الثمن في التوكيلات المنوه عنها بالمنشور ، وحدود ذلك ، في غيبة من نص القانون الذي يجمل من واقعة قبض الموكل للثمن في عقد الوكالة قرينة على وقوع البيع ، انما يقدره القاضي المختص في كل حالة على حده ، بما له من سلطة ، وما اتاحه له القانون من أدوات تعينه على تقصى الحقيقة والكشف عنها ، في ضوء من ظروف كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمة لها · وما تسغر عنه الحقيقة القضائية في هذا الشأن هو وحده الذي تنتفى به الارادة الظاهرة لطرفي المقد ، فغي هذه الحالة فقط يجرى التمامل على المحرر « المقد» لا يحسب ظاهره ولكن بحسب مستوره الذي كشفت عنه الحقيقة القضائية · وغنى عن البيان ، اضافة الى ما تقدم، انه ان لم يكن الثمن المقبوض نقودا ، طبقا لصريح المادة (٤١٨) من التقين المدنى ، فقد انتفى ركن جوهرى من أركان عقد البيع .

ولا حجة في القول بأن من شأن عدم اعتبار التوكيلات التي يرد يها النص المشار اليه بالمنشور رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ متضينة عقود بيع عرفية ، ضياع حقوق الخزانة العامة في تحصيل رسوم شهرها ، بحسبان أن رسوم الشهر لا تستحق الا مقابل أداء خدمة شهر المحرد ، وما لم يجر ذلك استجابة لطلب صاحب الشأن ، لا يستحق الرسم ، بالاضافة ألى أن توييق تلك المقود بحسب وصفها الظاهر ليس من الناء البية أن يرتب الأثر المقرر قانونا للشهر فيما يتعلق بعقود البيع المرفية المقارية ، بل سيبقي اثر مثل هذه المقود مقتصرا على أطراف المهينية العقارية ، بل سيبقي اثر مثل هذه المقود مقتصرا على أطراف المقد في حدود الالتزامات الشخصية لاترتب نقلا لملكية تلك الحقوق ، ولا سبيل الى ذلك الا بطلب شهرها في محرد يكشف عنها ، وتبام ذلك الله بسم المقرر قانونا ،

لدلىك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

١ ـ انه لا تقوم قرينة قانونية تفيد أن كل توكيل وردت به عبارة ، أن للوكيل عن نفسه وبصفته الحق في البيع لنفسه دون الرجوع الى الموكل ، ودون أن يكون للأخير الحق في الناء الوكالة لانه تقاضي الثمن ، يعد بيعا - وتقرير ذلك رمين بما تكشف عنه الحقيقة القضائية في كل حالة ، بحسب ظروفها وملابساتها والاعتبارات المحاكمة ثها .

٢ ــ تقدر الرسوم وفقا لظاهر ما يرتضيه طرفا المحرد في كل حالة ،
 وذلك في الجدود المسار اليها •

(فتــوی رقم ۱۳ فی ۱۹۹۰/۱/۱۹ ـ جلســة ٤ من یئــایر ۱۹۹۰ ـ ملف رقم ۱۹۶۸/۱۸۰) ۰

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

رسوم وضرائب ـ الرسم معناه القانوني • المادة ١١٩ من الدستور •

المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بانشاء هيئة ميناء الأسكندرية •

أن الرسم لا يغرض الا بناء على قانون ويمكن أن يكتفي فيه بتقرير هبدا الرسم ويترك شروط دعه وتعديد سعره أل سلطة أخرى حفالرسم بهدناء القانوني هو مبلغ من المال بخيبه احد الاشخاص العامة كرها من القرد نظع خدمة معينة قوديها الدولة أليه من المال يجتبه احد الاشخاص العامة كرها من الخرد نظع خدمة معينة والثانى أنه لا يدفع اختيادا أنها يؤدى كرها بطريق الاترام وتستاديه الدولة من الافراد مما لها عليهم من سلطة الجباية شائة في ذلك شأن الشريبة وقد تقدم علمه الخدمة الملود دون أن يطلبها عليهم من وقد تقدم أنه وولاية القر ويما الأراد من المال القرد بدها الرسم عنها المالية المالة للمالة القرد بدها الرسم مناز المالة للمالة المبترة المبترة المسلطة القانوني مناز المسلطة القانوة على مناز مسلطة القانوة على مناز عبد المرد المناز المبترة المبترة المبترة السلطة القانوة عن من بدن المبتحة القانونية السلطة القانونة عن مناز بدا المبتحة القانونية المبتحة المبتحة المبتحة المبتحة السلطة القانونة عني مناز عبد مناز بعرفة السلطة القانونة عن مناز بعن مناز المبتحة القانونة ومن عبد وجوب تحصيله جبرا بعموقة السلطة القانونة قريره مخالفا لاحكام الدستور لقيامه على عبد مناز منازة في يعتم مناز منازة على مبتد من القانون .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١١٩ منّ اللسمتور تنص على أنه « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو الغائها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من ادائها الا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون ، .

كما تبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بانشاء هيئة ميناء الاسكندرية تنص على أن « تنشأ هيئة عامة لميناء الاسكندرية يكون مركزها مدينة الاسكندرية ويصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصها قرار من رئيس الجمهورية ٠٠٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وتاكيدا لسابق افتائها أن المرسم لا يفرض الا بناء على قانون ويمكن أن يكتفى فيه بتقرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعره الى ساطة أخرى قالرسم بمعتام القانوني هو مبلغ من المال يجبيه احد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، وهو كذلك يتكون من عنصرين أولهما أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة والثاني أنه لا يدفع اختيارا أنما يؤدى كرها بطريق الالزام وتستأديه الدولة من الأفراد مما لها عليهم من سلطة الجباية ، شأنه في ذلك شأن الضريبة وقد تقدم هذه الخدمة لمؤدد دون أن يطلبها وقد تقدم له ولو أظهر رغبته عنها ، ولا يتمثل عنصر الاكراه في التزام الفرد بدفع الرسم مقابل الخدمة المؤداه له ، ولكنه يتمثل في حالة الضرورة القانونية التي تلجى، الفرد ألى المرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من جزاء أو أثر قانوني ضدار .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على مقابل تداول البترول الذي فرضته الهيئة العامة ليناء الاسكندرية يبن أنه يعتبر رسما من حيث الطبيعة القانونية ، ومن حيث وجوب تحصيله جبرا بمعرفة السلطة القائمة على الميناء .

وتلاحظ للجمعية العمومية أن قانون انشاء هيئة ميناء الاسكندرية سالف الذكر لم يتضمن أية اشارة الى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون تقريره مخالفا لأحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون

كما تبين للجمعية العمومية أن مناط اختصاصها بالفصل في المناوعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن تقوم هذه المنازعات بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين المهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات الحامة أو بين المهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، وأما أذا كان المهرمية واثانها على حق ملل بين هيئة عامة وشركة قطاع عام ، فان الجمعية المهومية لا تكون مختصة بنظر المنازعة •

ومن حيث انه تبين من الوقائع أن الرسم الذي فرضمه هيئة ميناه بورسميد تقوم شركات البترول بسداده من ميزانيتها مباشرة وهو الأمر الذي ينتفى معه مناط استنهاض اختصاص الجمعية العبومية وفقا لقانون مجلس الدولة وينحسر عن اختصاص الجمعية العمومية النظر في الطلب المقلم من شركة مصر للبترول .

لذلىسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : عدم التزام الهيئة المصرية العامة للبترول بأداء ما فرضته عليها هيئة ميناء الاسكندرية من رسم في الحالة المعروضة -

ثانيا : عدم اختصاص الجمعية بالنظر فيما قامت فيه المنازعة بين هيئة ميناء بورسعيد وشركة مصر للبترول •

« فتوی رقم ۱۰۷ بتاریخ ۲/۲/۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۶ ملف رقم ۲۰۰۳/۳/۳۲) .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

الجمعية المهومية للسممي الفتوى والتشريع ـ فتواها ـ مدى جواز اعبالها على الحالات المائلة •

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ·

(فتوى الجمعية المعومية يجب ان تصدر في واقعة معددة بداتها مشفوعة باوراقها ،
تتر مشكلة معينة غم فيها الرأى القانوني على جهة الادارة • ذلك الأصل السام ليس
طلبةا من كل قيد ، حيث يسوغ قانونا استصحاب ذات الرأى على حالات اخرى ، ثم يصدر
في ضانها تعديدا بشرط تهائلها في القروف واللابسات وغيما من الاعتبارات والانتقبة
القانونية العاكمة للحالة التي صدر في تخصوصها وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تقوم
للمية جهة الادارة في نطاق مسئوليتها الادارية بما تغرضه من وجوب السمي الذي لا انتقاد
له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة فان غم عليها الأمر
كان لها اللجوء الى الجهة صاحبة الولاية لاستظهاره - الهيئة المامة الاسلاح الزراعي قدرت
في نظاق مسئوليتها الادارية أن ثمة حالات بعينها تتماثل والحالة التي صدرت ليها فتوى
الجمعية المهومية رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١/٢٧ / ١٩٣٧ – مؤدي ذلك ليس ثمة ما يحول قانون

استعرضت الجمعية العمومية فتواها رقم ٦٠٠ في ١٩٩٣/٧/٣١ ، الصادرة بحلستها المنعقدة في ٢٧ من يونية سينة ١٩٩٣ (ملف رقيم ٧/ //٧٧) التي أوردت أن أحكام المحاكم تواترت على أن القرارات الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، ، هي قرارات مسوبة بالبطلان ومعدومة الأثر قانونا ، لانطوائها على مخالفة صارخة بالغة الحسامة ، حيث صدرت فاقدة لسندها ، متضمنة اعتداء على حرمة الملك الخاص التي نص الدستور على صونها وحمايتها مما يجرد هذه القرارات من شرعيتها الدستورية والقانونية ، وهو الأمر الذي ينحدر بها الى مرتبة الفعل المادي المعدوم الأثر قانونا • وعلى هدى من هذا القضاء يتعين النظر الى التحفظ على الأراضي الزراعية المهلوكة لمن فرضت عليه الحراسة بناء على الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ياعتباره مكونا لركن الخطأ الموجب للمسئولية ، وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر لحق بالخاضع للحراسية تمثل في تمليك الأرض المتحفظ عليها لصغار المزارعين وتعذر ردها عينا اليه ، وتوافرت علاقة السيسة من الخطأ والضرر في هذه الحالة ، بما يتحقق معه موجب التعويض الذي مبكن أن يكون عينا ، غير أنه متى كانت الأرض المطلوب التعويض

بشانها تم توزيعها على صغار المزارغين، وكان من المهرد انه لايجوز المساس بالتوزيعات التى تمت على الأرض، لأن ثبة استحالة قانونية تعول دون ذلك ، فانه لاسبيل سوى تنفيذ الالتزام عن طريق التعويض النقدى والتعويض يتعين أن يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب ، متى كان الضرر مباشرا و وتقدر قيمة الضرر ، وفقا لأحكام القانون المدنى وقت صدور حكم به أو الإتفاق على التعويض عنه ، وليس وقت وقوع الخطأ أو بعه تحقير الشروف والأوضاع تنفير قيمة الأضرار ، فيم تغير المشروف والأوضاع تنفير قيمة الأضرار على منه النيادة أو النقوم ، الأمر الذي يلزم مهه أن يتم تقدير التعويض على ضوء على ملته المتقيلات ، ومن ثم فانه يتعين تقسديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للاراض المستولى عليها وقت الاتفساق على التعويض ، وليس وقت الالاستبلاء عليها ،

كما تبين للجمعية العمومية من استعراض المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص المعقود لها بابداء الرأى في المسائل القانونية التي تحال اليها بسدب أهميتها ، باحدى الطرق المقررة قانونا ، انما يقع بحسب الأصل على حالة واقعية بعينها ، بما تنطوي عليمه من ظروف وملابسمات وغرها من الاعتبارات، ووفقا للأنظمة القانونية الحاكمة لها • ومن ثم فان ما يستقر عليه رأى الجمعية العمومية في تلك الحالة يقتصر عليها ، أصلا ، ولا بتعداها الى غيرها من الحالات ، وما ذلك الا تأكيدا لما سبق أن استقر عليه افتا، الجمعية بجلستيها المنعقدتين في ١٩٨٥/٥/١٨ و ١٩٩٠/٥/١١ من أن الفتوى يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها ، تشر مشكلة معينة غم فيها الرأى القانوني على جهة الادارة • بعد أن ذلك الأصل العام ليس طليقا من كل قيد ، حيث يسوغ قانونا استصحاب ذات الرأى على حالات أخرى ، لم يصدر في شأنها تحديدا ، بشرط تماثلها في الظروف والملابسات وغيرها من الاعتبارات ، والأنظمة القانونية الحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها • وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تقوم عليه جهة الادارة في نطاق مسئوليتها الادارية بما تفرضه من وجوب السعى الذي لا انقطاع له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة ، فإن غم عليها الأمر كان لها اللجوء ألى الجهة صاحبة الولاية لاستظهاره •

والحاصل ــ على النحو الثابت من كتاب طلب الرأى ــ ان الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قدرت ، في نطاق مسئوليتها الادارية ، ان ثبة حالات بعينها تتماثل والحالة التي صدرت في شانهـــا فتوي الجمعية السومية رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٠١/٧/٣١ المشار اليها ، وازاء ذلك التقدير ، فليس ثمة ما يحول قانونا دون استصحاب ذات المبدأ الذي استظهرته تلك المنتوى ، على نحو يتعين معه رد ذات الأعيسان التي شملتها الحراسة فان تعدر ذلك يسوغ للجهة التي تسبيت بنطئها في اجدات ضرر بدوي الشان في تلك الحالات أن تموضيهم نقيدا عبا لحق بهم من ضرر يفطيه التعويض قانونا ، في العدود التي رسمتها الجمعية بفتواها آنفة البيان ، ووفقا لما يتفق عليه الطرفان في هذا الخصوص آخذا بعين الاعتبار أن الجمعية العدومية لم تحسب مدى تحقق الضرر في شأن الحالات المنوعية عنها ، والتي جاء ذكرها بكتاب طلب الرأى تحديدا ، وما هو المستحق لكل من أصحاب هذه الحالات من أرض يجب ردها عينا أو يعوض عنها نقدا ، وأن التحويض النقدى الذي يجرى تحديده اتفاقا يمكن أن يتفق الطرفان على أن يؤدي صورة أرض بديلة .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى آنه لايوجه ما يحول قانونا دون اعمال ما خلصهت اليه فتوى الجمعية رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١ على الحالات التي يثبت تباثلها والحالة التي صدرت في خصوصها تلك الفتوى ، مما يسوغ معه للمسئول عن الخطأ تعويض أصحاب تلك الحالات عما لحق بههم من ضرر ، وذلك على التفصيل الحساق ،

ر فتوی رقم ۷۲ بتاریخ ۲۳/۱/۱۹۳ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۰/۱/۷) ·

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥ .

(گنائس)

اصلاح ذراعي - اللجان النضائية - حجية قراراتها المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۸۲ بشان الاصلاح الزراعي .

(أن الشرع ناط باللجان النشائية للاصلاح الزراعي دون غيرها المنصل فيها يعترفي المستيلاد على القدر الإرائد عن العد الاقدى القرر قانونا من منازعات في شان ماكية الارش الستيلاد على القدر الإرائد عن العد الاقدى القرر قانونا من منازعات في شان ماكية الارش المنائدات القضائية بالمنازيات وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب احكام القانون والأحسل المنازعات بعينها على الوجه المنتقم فلا ربيب أن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي أد تعبر اللجان القضائية بذلك جهة فيا أن خد المنازعات من المقرر طبقا للهادة ١٠١ مستقدة في من المنازعات من المقرر طبقا للهادة ١٠١ المنتقدة في من المنازعات من المقرر طبقا للهادة ١٠١ المنتقدة في من المنازعات من المنازعات عن المنازعات المنازعات من المنازعات ال

تبين للجمعية الصومية أن المادة (١٣) مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاصلح الزراعي المعدل بالقوانين ارقام ١٨١ لسنة ١٩٥٦ و ١٤٥٠ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٥٠ تنص على أن ١٠٠٠ وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير المعدل لكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس المدولة ، ومندوب عن اللجنة المعلى للاصلاح الزراعي ، ومندوب عن الشهر العقاري وآخر عن مصلحة المهلي للاصلاح الزراعي ، ومندوب عن الشهر العقاري وآخر عن مصلحة المهارية وفحص ملكية الاراضي المستولي عليها وفحص ملكية الاراضي المستولي عليها وقلك لتعيين ما يعجب أستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجان بالفصل أحكام قانون مجلس الدولة لاجوز الطمن بالالفاء أو وقف تنفيذ قرارات ألاستيلاء الصادرة من اللجنة العليا للاصلاح الزراعي ٢٠٠٠ وفي حين نصت المادة ذاتها بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ ــ المعول به اعتبارا من مستشار من مستشار من عضور بمجلس المحولة الماداكم يختاره وزير العدل وتكون له الرياسة ، ومن عضو بمجلس المحولة الماداكم يختاره وزير العدل وتكون له الرياسة ، ومن عضو بمجلس المحولة المعالية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرياسة ، ومن عضو بمجلس المحولة المعالية الرياسة ، ومن عضو بمجلس المحولة المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرياسة ، ومن عضو بمجلس المحولة المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرياسة ، ومن عضو بمجلس المحولة المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرياسة ، ومن عضو بمجلس المحولة المحاكم المح

يختاره رئيس المجلس وثلاثة أعضاء يمثلون كلا من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومصلحة المساحة • وتختص منه اللجنة دون غيرها — عنه المنازه — بما يأتي : (١) تحقيق الاقرارات والديون العقارية ونحص ملكية الأراضي المستولي عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا الاقرارات المقدمة من الملاك وفقا لأحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها • واستثناء من أحكام قانون السلطة القضائية المشارد اليها في المعرف النظر في المنازعات التي تختص بها اللجان النضايا المنظورة أمام جهات القضاء مادام باب المرافعة لم يقفل فيها الى تمك اللجان • ويجوز لفوى الشان الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بعجلس الدولة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات بعجلس الدولة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات يقدم خلال ستين يوما من ثاريخ صدور القرار وفقا للطمن وقف تنفيذ المناسوص عليها في قانون مجلس الدولة ولا يترتب على الطمن وقف تنفيذ المن دائرة فحص الطمون يذلك • •

كما تبن للجمعية العمومية أن المادة (١٣ مكررا (١)) من المرسوم بِقَانُونَ رَقَمَ ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مَعدلا بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن و فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لاتكون القرارات الصادرة من اللجان المنصــوص عليها في المادة (١٣) والمادة (١٣ مكررا) نهائية الأ بعد التصديق عليها ٠٠٠ و في حين تنص المادة (٦)؛ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون. رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٢ بالاصلاح الزراعي والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها على أنه يجوز لأطراف النزاع الطعن في قرارات اللجان القضائية المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة (١٣ مكررا) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والصادرة قبل العمل بَاحْكَام هذا القانون وذلك بتوافر الشروط الآتية : (١) أن يكون القرار قد صدر في احدى المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المسار البه ، أو القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي (٢) ألا يكون القرار قد صدر في شأنه قرار نهائي من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي (٣) أن يتم الطعن في القرار خلال. سبعين يوما من تاريخ العمل باحكام هذا القانون ، • وتنص المادة (٧) منه

على أن د ينشر هذا القراد في الجريدة اليرسيمية ، وتكون له قوق القانون . ويصل به من تاريخ نشره ٠٠٠ د نثير في ١٩٧١/٩/٣٠ c ١٩٧١

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، على ضوه مما استقر عليه الافتاء والقضاء أن المشرع ناط باللجان القضائية للاصلاح الزراعي ، دون غرها ، الفصل فيما يعترض الاستيلاء على القدر الزائد عن الحد الأقصى المقرر قانونا من منازعات ، في شأن ملكية الأرض المستولي عليها أو التي تدون محلا للاستيلاء ، وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك الخاضمين لقانون الاصلاح الزراعي ، وذلك لتحديد ما يجب الاستبلاء عليه يحسب أحكام المانون • واذ خص المشرع تلك اللجان بالفصل ، دون سواها ، في منازءات بعينها على الوجه المتقدم ، فلا ريب أن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي ، اذ تعتبر اللجان القضائية بذلك جهة قضاء مستقلة في شهان ما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات تتبع لدى الفصل ويها اجراءات قضائية لها كافة سمات اجراءات التقاضي وضماناته ، وتؤدي الى سرعة البت في هذه المنازعات حتى يحسم أمرها ويتحقق بذلك ما تغياه المشرع من اصدار تشريعات الاصلاح الزراعي ، وبالتالي فان القرارات التي تصدرها تلك اللجان تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية • ومن ثم فانها تحوز قوة الأمر القضي ، مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها على الوجه المبين في القانون •

ولما كان من المقرر طبقا لحكم المادة (١٠١) من قانون الاثبات الصادر بالتانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تنفير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها ، ولمسحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ، وكان الثابت في الحالة المعروضة المع من أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر فتح الطريق نظمن على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ٢٠٠ لسنة المعراب بدا أنه لم يجر الطمن على ذلك القرار خلال ستين يوما من تاريخ المعلى بدأ القانون في ٣٠/٩/ ١٩٧١ على الرغم من أنه لم يكن قد جرى التصديق على هذا القرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تقديل العمل بالقانون أن مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تقبل العمل بالقانون المخبر ، ومن ثم فقد بات ذلك القرار حائزا لقوة الأمر المنشائية في الاعتراض المشار الله حصينا ، يتابي على المساس به محبا ، والغاء ، اذ يندمج قرار اللجنة القضائية في قرار الاستيلاء ذاته ، ويؤول

الأمر الى النظر في القوار ذاته ومفاده • واعمالا لذلك فانه لا وجه لمدم. س ط ف

الآحد بقرار الاستيلاء على مسلحة ١٨ ٧ ٤ والحالة عده ، بحسبان أن قرار اللجنة القضائية رتب حقا صار له قوة الحقيقة القضائية لايتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصيلا عن نفسه و لا يرد ذلك في الحالة المعروضة الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة ، ووفقا للنظام القاوني الحاكم لذلك و وانه يتمين احتراما لما يتمتع به قرار اللجنة سالف البيان من حجية طبقا للمادة (١٠١) من قانون الاثبات الناى عن التعرض لذلك القرار أو الاحتجاج في مواجهته باى دفع ، اكبارا لسيادة القانون ونزولا عند مقتضاياته .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا وجه نعدم الأخذ بحجية حكم اللجنة القضائية المشار اليه ، وذلك لأن الحكم قد رتب حقا صارت له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك - التنازل أصيلا عن نفسه ، ولايرد ذلك الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة وفقا للقواعد المقررة •

﴿ قتوى رقم ٨٧ بتاريخ ٢٥/١/٥٠ جلسة ١٩٩٥/١/٥٩٠ ملف رقم ٨٨/١/٧) ٠٠

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ طلب راى ـ لا وجه لنظر الوضوع بعالته الراهنة •

المادة 29 من القانون رقم 2 · 1 لسنة ١٩٩٣ بانشاء الاتحاد المصرى لمقاول التشييد والبرف . كانت المادة الشار اليها تقضى بعل جميع الجمعيات والاتحادات والفرف القائمة المنشخة المقانولات عدا الجمعية التعانية لانشاء والتميع ومواد البناء ثم تمديل تسمها بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ العمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٤/ والذي استثنى وقا له الجمعيات التعانية الانتاجية الانشاء والتعميع والبناء المسجلة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٠ من الخضوع لحكم العل القرد بقوة القانون وفرض عليها توليق اوضاعها خلال فترة عينها ــ المشرع بها اجراء من تعديل لهذه لمادة قد اجاب على السؤال الموضاء وحدها ، الجمعية بها لا يظهر معه وجه لنظر الموضوع بحالته الرامنة وفي اطار المسائة

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجاستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ الذي تبينت فيه أن المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء تنص على أن « تحل بقوة القانون جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة بأنشطة المقاولات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون وذلك اعتبارا من تاريخ العمل به ، • ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ آنف البيان وقضى في المادة الأولى على أن « يستبدل بنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشمييد والبناء النص الآتي : مادة ٤٩ « تحل بقوة القانون جميع الحمصات والاتحادات والغرف القائمة التي تمثل المقاولين المنصوص عليهم في المادة (١) من هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل به وذلك فيها عدا الحمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طيقا الأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التعاون الانتاجي واتحاداتها على المستغلين بالمقاولات وقت العمل بهذا القانون بما فيهم الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمر والبناء توفيق اوضاعهم مع أحكامه خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية ، * وقد عمل بهذا التعديل اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢ . واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أنه وأن كان ثار خلاف في الرأى حول تجديد نطاق سريان حكم الفقرة الأولى من المادة 23 من الفاتون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٦ المشار اليه ، وما أذا كان يشمل الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء • بيد أن المشرع تناول حكم المعاونية الإنتاجية للانشاء والتعمير والبناء • بيد أن المشرع المسنة ١٩٩٣ المستول به اعتبارا من ١٩٧٣ /١٩٧٦ ، واستثنى وفقا له الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ من المخصوع لحكم الحل المقرر بقوة القانون • وفرض عليها توفيق أوضاعها خلال فترة عينها • وبذلك يكون المشرع بما أجراء من تعديل للهادة سالفة الذكر قد أجاب على السؤال المطروح أما الجمعية المعدومية بها لا يظهر معه وجه لنظر الموضوع بحالته الراهنة وفي اطار

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا وجه لنظر الموضوع بعالته بعد تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ ٠٠

' (فتوی رقم ۸۹ بتاریخ ۲۰/۱/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۳۲/۲/۷۸) •

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

لائعة ـ اللائعة المستركة للغرف السياحية ـ تعديلها (دستور)

استعرضت الجمعية العدومية افتاءما السابق الصادر بجلستيها المنعقدتين في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ و ما خلصت اليه من أن المستور كفل الحق في انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي ، واعتبر الحق في الانتخاب والترشيع وإبداء الرأى من الحقوق العامة واعلى من شأنها وأحاطها بسياج من الضمانات وآنزل امباحة و أن المسرع ناط بوزير السياحة بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ بانشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل بالقانون رقم ١٩٨٤ بانشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل بالقانون رقم ١٩٨٤ انشساء غرف للهنشسات السياحية تكون لها الشخصية الاعتبارية وأخضمها للائحة الاساسية المشتركة التي يصدر الشخصية وتحديد عدد أعضائه قرار من وزير السياحة وناط بالجمعية المعومية انتخاب الثلثي وفقا لأحكام اللائحة الاساسية المشتركة ولوزير المياحة تعيين نلثه الباقي من بن معلى المنشآت السياحية المشتركة ولوزير السياحية المشتركة ولوزير السياحية المشتركة ولوزير السياحية المشتركة ولوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحية المشتركة ولوزير السياحية المشتركة المناسية المشتركية ولوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحية المشتركة المتوركة ولمن المشتركة وللوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحية تعيين نلته الباقي من بن معلى المنشآت السياحية المشتركة وللوزير السياحية المشتركة وللوزير السياحة تعيين نلته الباقي من بن معلى المنشات السياحية المشتركة ولوزير السياحة تعيين نلته الباقي من بن معلى المنشات السياحية المشتركة ولوزير السياحة تعيين نلته الباقي من بن معلى المنشركة المساحية المساحية المشتركة ولوزير السياحة تعيين للتوركة والمساحة تعيين للتوركة المساحة المشتركة ولمية المشتركة ولميد المشتركة ولوزير السياحة وللوركة المشتركة ولوزير السياحة تعيين للتوركة ولوزير السياحة ولوزير السياحة وللمساحة وللوركة ولمنائه ولوزير السياحة ولوزير المياحة ولمناؤل المشتركة ولوزير السياحة ولمناؤل المؤرير المياحة ولمؤرير المياحة ولمناؤل المؤرير المياحة ولمؤرير المياحة ولمؤرير المياحة ولمؤرير المياحة ولمؤرير المؤرير المياحة ولمؤرير المياحة ولمؤرير المياحة ولمؤرير المياحة الم

ومن حيث أن المادة (٩) من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية تنص على أن « تكون مدة العضوية في مجلس ادارة الغرفة ثلاث سنوات ولا يجوز الانتخاب أو التعيين لآكثر من دورتين متناليتين ٠٠٠٠ وينص التعديل المقترح للمادة آنفة الذكر على أن « تكون مدة العضوية في مجلس ادارة الغرفة ثلاث سنوات ، على أنه لا يجوز الترشيح لمن شغل منصب دورتين انتخابيتين متناليتن الا بعد انقضاء دورة انتخابية واحدة على الأقل ٠٠٠٠

ومن حيث ان الشرط اصطلاحا هو وصف ظاهر منضبط مكبل لشروطه يستنزم عدمه عدم الحكم ولا يستنزم وجوده وجود الحكم ولا عدمه وينما المانع هو الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من وجوده عدم السبب أو عدم الحكم ولا يلزم من عدمه وجود أحدهما ولا عدمه ومن ثم فالمانع اصطلاحا هو مقلوب الشرط .

واذ تضمنت المادة (٩) من اللائحة الأساسية المستركة للغرف السياحية مانها من الترشيح صار في التعديل المقترح شرطا له وهو في الحالتين قيدا على الحق في الترشيح لا يسوغ بنص في لائحة وانما يكون تنظيمه وتقييده بنص في قانون واذ خلا القانون رقم ٨٥ لسنة 1٩٦٨ المسار اليه من مثل هذا القيد يضحى التيد المنصوص عليه في المادة (٩) أو المشروع المقترح لتعديلها مخالفا للقانون .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عدم مشروعية التعديل المقترح لنص المادة (٩) من اللائحة الأساسية المستركة للغرف السياحية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ .

(فتوی رقم ۹۰ بتاریخ ۲۰/۱/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۹۹۸ ملف رقم ۹۳/۲/۲۸۱) -

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم - ضريبة النمغة النسبية - الاعقاء منها (جمعيات)

المواد (۱) و (۲) و (۷) و (۱۰) من قانون ضريبة الدمقة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ المادة (۹۱) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۷۷ ۰

اخضع المشرع تشرية المعقة النسبية ما تعرفه الجهات العكومية من أمواقها المملوكة لها سواء تم السرف منها مباشرة أو بطريق الآناة ويتحمل بعيب هذه القريبة العهة أو الشيخين الذى يتم العرف له - قرر الشرع بموجب المائة ٢٨ من قانون فريبة المعقة اذا احكامه لا تقل بما ورد التص عليه في قوانين خاصة من حيث الاعقاء من الشريبة على ضريبة الدمغة بالنسبة ال ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحرات والاوراق والخلوقات والديانة والاعلانات والملصقات وغيرها من العقود والمحرات والاوراق والخلوقات لنشريبة المنعقة سواء كانت نوعية أو نسبية والاعقاء يتسمع للمشهل ما يقرض على نشاطة المحربية الدعفة المربية الدعفة المدينية والاعقاء بتسمع للمشهل ما يقرض على نشاطة بالمناقة المعادية والاعلانية والاسائية هذه الاعقاءات مطلقة من كل فيد - مبارزة الجمعية لنطاق نشاطها بالمخالفة للقانون وأن كان يقيم المسئولية الادارية الا أنه لا يهدر حق الجمعية في الاعقاء من شريبة الدعفة المترب بالمنقة المربة والاسائية معميان ان النشاط الدى تقوم به الجديية وليس بها قد يعلق بهذا النشاط، منطقات غر جوهرية .

تبين للجمعية الصومية أن المادة (١) من قانون ضريبة العمضة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن (تفرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون) .

وتنص المادة (٢) منه على أن « ضريبة الدمغة نوعان : (أ) ضريبة دمغة نوعية • (ب) ضريبة دمغة نسبية • • كما تنص المادة (٧٩) من ذات القانون على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرف الجهات العكومية وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية من المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي : • • • وتنص المادة (٨٠) على أنه ، فيها عدا المرتبات والأجور وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات المحكومية من الأموال المهلوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الإنابة علاوة على الضريبة المباينة في المادة المسابقة ضريبة اضافية مقدارها ستة أمثال الضريبة

المشار اليها ، ويقصه بالصرف عن طريق الانابة أن تعهد الجهة الحكومية الى أى شخص بعبلغ معلوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائم وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في القانون · وأبان أن ضريبة الدمغة تتنوع الى نوعين : (ضريبة دمغة نوعية وضريبة دمغة نسبية) وباستقراء أحكام قانون ضريبة الدمغة يبين أن ضريبة الدمغة النسوعية وعاؤها المحررات والمطبوعات وما في حكمها مما ورد النص عليه بهذا القانون ، وحدد المشرع سعرها بمبلغ عينه بنص القانون بحسب نوع المحرر أو المطبوع. أما ضريبة المعنة النسبية « عادية واضافية » فوعاؤها المعاملات والأشياء والوقائع مما ورد النص عليه في القانون ، وحدد المشرع سعرها ينسبة مئوية ومن بين الأوعية التي اخضعها المشرع لضريبة الدمغة النسبية ما ورد النص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة حيث أخضع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المملوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة أو بطريق الانابة ويتحمل بعب هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له • أذ الأصل في فرض ضريبة الدمغة هو الالزام بأدائها فيخضح لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثمر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال المملوكة للجهة الحكومية فيخضع صرفها له لضريبة الممغة النسبية عادية واضافية ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه مدا الإعفاء •

ومن حيث أن المشرع قور بموجب المادة (٢٨) من قانون ضريبة الدمغة المشار اليها أن أحكامه لا تخل بما ورد النص عليه في قوانين خاصة من حيث الاعفاء من الضريبة أو تحديد سعرها أو من يقع عليه عبؤها على خلاف ما هو منصوص عليه في أحكامه .

ومن حيث أن المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الجمعيات التعاونية من ١٠٠٠ (٤) ضريبة اللمغة التي يقع عب أداقها على الجمعية التعاونية بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها

و مفاد ذلك أن المشرع أعفى بيقتضى المادة (٩١٠) من قانون التعاون الاستهلاكي الجيفيات المتعاونية الاستهلاكية من ضريبة اللمقة بالنسبة الى ما يتعلق بنساطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبسوعات والمدفاتر والسجلات والإعلانات والملصقات وغيرها من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة المعمفة صواء كانت نوعية أو نسبية • ذلك أن الإعفاء المقرر بالمادة (٩١) المشار اليها وود مطلقا من غير قييد ما يتسع ليشمل ها يفرض على بشماط المجمعيات المخاضع لضريبة المعمفة المحديثة والاضافية المنصوص عليه في المادتين ٩١ و ٨٠ من قانون ضريبة المعمفة - كيا أن الإعفاء المشار اليه تعلق بنشاط المجمعية مطلقا المح فقيد ، واذ أشار النص بعد ذلك الى العقود والمحررات والأوراق ٠٠٠ الح فقيد أنواع الأنسطة دون قصر له على ما ورد به من مفردات على سسبيل المتعبد المقانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ قد صدر قبل صسدول التون ضريبة المعفة الصدادر بالقانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ قد صدر قبل صدولها ومورا تها عن تصنيفات قانون المهمفة الأخير مطروحة بمفاعيها وضوابطيا وطورا الاستهلاكي من ضريبة المعمفة والمعان التعاون الاستهلاكي من ضريبة المعمفة وعليه المعملة المعملة المعملة المعملة التعاون الاستهلاكي من ضريبة المعمنة المعملة التعاون الاستهلاكي من ضريبة المعملة المعملة المعملة التعاون الاستهلاكي من ضريبة المعملة المعملة

ومن حيث أنه ولئن ناط المشرع بالجمعية العمومية الاستثنائيــة وحدها دون غبرها الاختصاص بتعديل النظام الداخلي للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التعاون الاستهلاكي على ألا ينفذ قرارها بالتعديل الا بعد قيده في السجل المعد لذلك في المركز الرئيسي للجهة الادارية المختصة ونشره في الوقائع المصرية ، واذ صدر قرار الجمعية العمومية السنوية للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة أسيوط متضمنا تعديل نظامها الداخلي بحيث تمتد منطقة نشاطها الى خارج نطاق محافظة أسيوط ، فان قرارها يضحي صادرا ممن لا يملكه قانونا بحسبان أن تعديل النظام من اختصاص الجمعية العمومية الاستثنائية وحدها . بيد أن هذه المجاوزة لنطاق النشاط بالمخالفة للقانون ، وان كانت تقيم المسئولية الادارية سالفة الذكر أمام الجهة الادارية المختصة الا أنها لا تهدر حق الجمعية في الاعفاء من ضريبة السمغة المقرر بموجب المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار اليه • ذلك أن الاعفاء مقرر لنشاط الجمعية منظورا له على أنه يحقق مصلحة أعضائها التعاونية التي هي معمل اعتبار المشرع بما لا تعتبر معه المخالفة جوهرية يترتب على اتيانها حرمان الجمعية التعاونية من الاعفاء ، وان مناط الاعفاء يتعلق بالوصف التعاوني للنشساط الذي تقوم به الجمعية وليس بما قد يعلق بهذا النشساط من مخالفات غير جوهرية .

and the second of the second s

انتهت الجمعية المعرمية لقسيم الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المبالغ المنصرفة من جامعة المنيا الى الجمعية التعاونية الاستهلاكية محافظة أسيوط لضريبة المعفة النسبية و العادية أو الاضافية ، المترزة بالمادين ٧٩ و ٨٠٠ من قانون ضريبة المعفة الصادر بالقانون رقم ١١١٠ .

(فتوی رقم ۱۱٦ بتاریخ ۲/۲/۵۶۷ جلسة ۱/۱۸،۱۹۹۸ ملف رقم ۲۸۲/۲/۳۷) ٠

جلسة ١٩٩٥ من يناير سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم ـ ضريبة الدمقة ـ الاعقاء منها · ﴿ جَمَعِاتَ ﴾ قانون ضريبة الدمقة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ · قانون التماون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٠ ·

(الخضع الشرع لهذه الفريبة ما تصرفه الجهات العكومية من اموالها المهاوكة لها سواء الم المرف له المارة إلى الأنبية الم ويتحول بعب، هذه الفريبة الجهة أو الشيخص الذي يتم الصرف له • أذ الأصل في فرض شريبة السفة هو الازامة برائلها ويتخفص كله الذي يتم الصرف له • أذ الأصل في فرض شريبة السفة هو الازامة بالأنافه ويتخفص كل لا من تعامل مع جهة حكومية وأفر هلا التعامل عن استحقافة بالماغ من الأموال المهاوت الاستحقاف من الأموال المهاوت الاستحقاف المنافقة على المنطقة ولا استختاف من عنا الاصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه هذا الاعقاد ما الشريبة على خلاف ما عوض معليه في احكامه على المنافقة من الجمهات التعاولية الانتجية الاساسية من شريبة منافسية لمنافقة على المنافقة من المنافقة على المنافقة الشريبية الأخرى الخافسة للمريبة الدمنة المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافق

تبين للجيمية الميدومية أن المادة (١) من قانون ضريبة المعفة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على المعردات والمطبوعات والمعاملات والاثنياء والوقائم وغيرها من الأوعية المتصوص عليها في مغذا القانون » وتنص المادة (٢) منه على أن « شريبة المعفة نوعية ، (ب) ضريبة دمغة نصيبة ، * كما تنص المادة (٧٩) من ذات القانون على أن « تستمحن ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات المحكومية وشركات القطاع المام والجمعيات التعاونية من المرتبات والأجور والمكافات وما في حكمها والإجمعيات تعلى الوجه الآنى : * • • • وتنص المادة (٨) على أنه « فيما علد المرتبات والأجور وما في حكمها والاعانات تستحق على أمل مبلغ تصرفه الجهات المحكومية من الأمرال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الشريبة المبينة في المادة السابقة ضربية أضافية مقدارها سنة أمثيال الضريبة المبينة المسافية أضافية مقدارها سنة أمثيال الضريبة المبينة المسافية أضافية أضافية أنسافية المسافية المسافية أنسافية أنسافية المسافية المسافية

بالصرف عن طريق الانابة أن تعهد الجهة الحكومية الى أى شخص بمبلخ. مماوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها •

واستطهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في القانون ، وأبان المشرع أن ضريبة الدمغة تتنوع الى نوعين : ضريبة دمغة نوعية وضريبة دمغة نسبية وباستقراء أحكام قانون ضريبـــة الدمغة يبين أن ضريبة الدمغة النوعية وعاؤها المحررات والمطبوعات وما في حكمها مما ورد النص عليه بهذا القانون ، وحدد المشرع سعرها بمبلغ عينه بنص القانون بحسب نوع المحرر أو المطبوع. أما ضريبة المعمغة النسبية . عادية أو اضافية ، فوعاؤها المعاملات والأشياء والوقائع مها ورد النص عليه في القانون ، وحدد المشرع سعرها بنسبة مثوية ، ومن بين الأوعية التي أخضعها المشرع لضريبة الدمغة لنسبية ما ورد النص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة العمغة حيث أخضع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهسات الحسكومية من أموالهسا الملوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتحمل بعب، هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له • اذا الأصل في فرض ضريبة الدمغة هو الالزام بأدائها فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثمر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال الملوكة للجهة الحكومية ، فيخضع صرفها له لضريبة الدَّمغة النسبية عادية أو اضافية ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه هذا الاعفاء •

ومن حيث أن المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الجمعيات التعاونية الاتتاجية الأساسية من : ١٠٠ (٤) ضريبة الدمغة التي يقع عب أدائها على الجمعية التعاونية بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحرات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسبجلات والإعلانات والملصقات وغيرها »

ومفاد ذلك أن المسرع أعفى بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية من ضريبة المفه بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة السمغة سواء كانت نوعية أو نسبية ٠ ذلك أن الاعفاء المقرر بالمادة (٤٠) المسار اليها ورد مطلقا من غير قيد مما يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضع لضريبة المعنة العادية والاضافية المنصوص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة • كما أن الاعفاء المشار اليه تعلق بنشاط الجمعية مطلقا وغير مقيد ، واذ أشار النص بعد ذلك الى العقود والمحررات والأوراق ٠٠٠ النم فقد أردف ذلك بلفظ « وغيرها ، الذي يؤكد به فهم الحكم على سائر أنواع الأنشطة دون قصر له على ما ورد به من مفردات على سبيل التمثيل · يؤكه هذا المفاد أن قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥قه صدر قبل صدور قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، ولم تكن تصنيفات قانون الهمغة الأخبر مطروحة بمفاهيمها وضوابطها على المشرع عندما أعفى جمعيات التعاون الانتاحي من ضريبة الدمغــة • ومن ثم فـــلا تخضــع المبالغ المنصرفة من الادارة المالية بالهيئة الهندسية بوزارة الدفاع الى الجمعية التعاونية الانتاجية للمقاولات وتوريد مواد البناء والطرق بالسعديين مركز منيا التمم بالشرقية لضريبة الدمغة النسبية « العادية أو الإضافية ، المقررة بالمادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الانفاء المنصوص عليه في المارة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ لضريبة العمضة النسبية الاضافيسة أو الصادية ٠

[‹] فتوى رقم ١١٧ بتاريخ ٢/٣/٥١/١ جلسة ١٩٩٥/١/١٥٩ ملف رقم ٢٧/٢/٣٧) ٠

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

مناجم ومحاجر _ عائد استغلال المعاجر _ عائد استغلال معاجر السجون .

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٠٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ـ قرار نائب رئيس الجمهورية للغندان رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ ـ الالتحة التنظيفية لقانون نظام الادارة المحلية المساخر المسندي للتعانية و ١٩٠٤ لسنة ١٩٧٩ و إلى المستوق المستوق

تبين للجمعية المحومية أن حق مصلحة السجون على محاجرها انها يتاتى عندما يكون المحجر الازما القيام السجن بوظيفته ، أو عندما يكون المحجر داخلا في حرم السجن وفي نطاقه الأمنى اللازم القيامه بهذه الوظيفة ، أو عندما يكون نيط استغلال المحجر بالسجن بالاداة القانونية المناسبة .

وأن النابت من مطالعة الأوراق أنه لم يعد الاستخراج من المحاجر ضين وظيفة السجن المؤداه وذلك منذ استبعد تكسير الأحجار من الأعمال المفروضة على المسجونين سينة ١٩٥٠ استجابة لدواعي الحفاظ على آدميتهم ، ومن جهة ثانية اذا كان بقى لزوم للمحجر كحرم للسسجن مما تماية أوضاع المجاورة أو التداخل البخرافي ، فأن ما يتطلبه ذلك من وجوه الاشراف المادى انها يتحدد بما يكفل للسجن أوضاع التأمين المطلوبة دون أن يعتد الى أحقية السجن في عائد استغلال المحجر ،

ومن جهة ثالثة فانه باستعراض التطور التشريعي لمن له حق استغلال المناجم والمحاجر تبين للجمعية العمومية أن المادة ٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر تنص على أن « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقا الأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها ١٠٠٠ كما تنص المادة الأولى من قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنية ١٩٦٢ على أن «ينقل الى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنية ١٩٥٦ ١ المشار اليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتبارا من أول يوليو سينة ١٩٦٢ ١٠٠ ، وتنص المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ على أن «تتولى المحافظة في مجال الصناعة مباشرة الأمور الآتية ١٠٠٠ مباشرة الأحداث والمبحوث الفنية ١٠٠٠ وأخيرا تنص المادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ بانشاء صندوق للتصنيع والانتاج للسجون الممادل بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٩١ على أن «تتكون موارد الصندوق من ز ١١) ١٠٠٠ (٤) عائد استغلال محاجر السجون ، وقد عيل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٩١/٩١ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

واستظهرت الجمعية المسومية من تتبع النصوص المتقدمة أن تنظيم استغلال المناجم والمحاجر كان معقودا ... في طل العمل بالقانون رقم ٨٦ السنة ١٩٥٦ . لوزارة الصناعة ، ثم انتقل الى المحافظات بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقسم ٨٨ لسنة ١٩٦٦ ، كما أكدته اللائمة التنفيذية لقانون الادارة المحلية ، بيد أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٩١ جاهلا عائد استغلال محاجر السجون من ضمن مراد صندوق التصنيع وذلك اعتبارا من تاريخ الهمل به في ٩/١٩ مراء ومن ثم ، فانه اعتبارا من هذا التاريخ الهمل به في ٩/١٩ ومن ثم ، فانه اعتبارا من هذا التاريخ لم يعد للمحافظات حق في عائد استغلال المحاجر الخاصة بالسجون أما قبل هذا التاريخ قان المائد محكوم بالنظم السارية في ذلك الوقت والتي تعطى هذا الحق للمحافظات دون غيرها .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كان مشروع استغلال المحاجر بمحافظة القليوبية يطالب بالزام صندوق التصنيم والانتساج التابع لمصلحة السجون أداء حصته من عائد استغلال السبس عن الفترة من ١٩٨٩/١/١٦ حتى ١٩٨٩/٨/١١ بواقع ١ جنيه عن كل م ٣ يتم استخراجه بناء على ما قروه بجلسة ١٩٨٩/١/١٦ كانت كمية البازلت المستخرجة في هذه الفترة تبلغ ١٩٨٩/١/ م فقام الصندوق وفاء لذلك

باداء مبلغ عشرين الف جنيه كدفعة مقدمة من جملة المبالغ المستحقة عليه وتوبعتها ١٩٨١٠٤ جنيه وتبقى في ذمته للمشروع مبلغ ٩٨١١٤ جنيه وكان استغلال المناجم والمحاجر في هذه الفترة معقودا للمحافظات ، ومن ثم فانه يغدو متعينا القول بالزام مصلحة السسجون بأداء هذا المبلغ للمشروع .

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة. الداخلية (مصلحة السجون) بأداء مبلغ ٩٨١١٤ جنيه لشروع استغلال. المحاجر بمحافظة القليوبية *

(فتـوی رقم ۱۳۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۵ ملف رقم ۱۳۳۰/۳۲۳) - ۲۲۲۹/۲/۳۲

... (PY)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥ .

عاملون بالجهاز الركزي للمحاسبات _ اعارة _ ترقية • المادة ۲۹ والمادة ۳۱ من لائحة العاملين بالجهاز الثركزي للمحاسبات • ﴿

تتحدد أقسية العامل عند عودته من الاعادة التي تجاوز مدتها ادبع سنوات على اساس أن بوضع اهامه عدد من العلمانين مبائل للمدد الذي كان يسبقه غي تهاية هذه المدة او جميع الشاغلين لهنة الوظيفة عند عودته الجهها أقل به الاثر المترتب على ذلك هو مهرو اعلاء ترتب الاقدية دون أن يستطيل هذا الأمر الى وجوب ترقية جميع العاملين الذين صابوا بينيون الماد او المرخص له باجازة خاصة لكي ما تناح له الترقية أذا أن الامر لا يعدد ان يكون مجرد تفويت فرص الترقى السريع للعائد من الاعادة فور عودته دون أن يكون تغطا وجوبيا في ترقية لاحقة والشرع قصد تجميد وضعه فقط في الحدود المسار اليها دون أن يقصد عقابه لأن الاعادة أو الاجازة الخاصة طالما تمت نافها تكون بناء على موافقة جهة الاداد مؤدى ذلك نص المادة ٢١ المسار اليه لا يعد مانها من الترقية أذا ما توافرت

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٩ من لائحة الساملين بالجهاز المركزى للمحاسبات تنص على أن « لرئيس الجهاز بعد موافقة العامل كتابة ، اعارته للعمل في الداخل أو الخارج وذلك لمدة أقصاها سنتان بالداخل وأربع سنوات في الخارج ، ولرئيس الجهساز تجاوز هذه المدة سواء كانت الاعارة في الداخل أو الخارج اذا دعت الى ذلك اعتبارات المسلحة العامة » كما تبين لها أن المادة ٣١ من ذات اللائحة تنص على أن « تدخل مدة الاعارة في حساب الماش وفي استحقاق العلاوة وفي حساب مدة الترقية مع مراعاة شروط شغل الوظيفة وأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المدللة له ٠٠٠ ليجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أوبع سنوات منفصلة ، وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سمنة ٠

وتحدد أقدمية العامل عند عودت من الاعارة التي تجاوز مدتها أدبع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لفئة الوظيفة عمد عودته أيهما أقل » • وتلاحظ الجمعية العمومية أن الاثر المترتب على ذلك هو مجرد اعادة ترتيب الإقلمية على نحو ما بينته اللائحة دون أن يستطيل هذا الأمر الى وجوب ترقية جميع العاملين الذين صاروا يسبقون المعار أو المرص له بأجازة خاصة لكى ما تتاح له الترقية أذ أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تفويت فرص الترقي السريع للعائد من الاعارة فور عودته دون أن يكون تخطيا وجوبيا في ترقية لاحقة والشرع قصد تجميد وضعه في الجحود المسار اليها دون أن يقصد عقابه لان الاعارة أو الأجازة ما خلصت اليه الجمعية المعومية القسمي الفترى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ في شأن نص مماثل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المصدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فرأت صحة ترقية بعض العاملين بالهيئة العامة للخدمات البيطرية الى الدرجة الناض هم عدم ترقية الساملين بالهيئة العامة للخدمات البيطرية الى المرجة الخاصة بها ، حالة كونهم قد سسبق أن رخص لهم بعدد اعارة وأجازة خاصة بهون مرتب تجاوز الاربع سنوات و

وعلى هذا فان نص المادة ٣١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات لا يعتبر مانعا من موانع الترقية وذلك على التفصيل السابق و بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / احسان أحيد أحمد الشميرى فان ما قيام به الجهاز من تخطيه في قرار الترقيبة الذي تم بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ لا يتفق وصحيح القانون .

لالسك

انتهت الجمعة العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نص المادة ٣١ من الائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات لا يعتبر مانصا من موائم الترقية اذا ما توافرت شروطها •

(فتوی رقم ۱۲۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۹ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۰/۳/۸۸) ۱۰۰

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

بنوك _ بنول اجنبية _ فروعها _ الترخيص بالتعامل بالتملة المحلية .

قانون البنوك والانتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ـ القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام قانون البنوك والانتمان وقانون البنك المركزي المصري ـ القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بتعديل يعض احكام قانون البنوك والانتمان .

(كما صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٣ معدلا لقانون البنوك والاتحان ، اجاز طدا التعديل مبدأ الترخيص لفروع البنوك الاجنبية التي يقتصر تعاملها على العملات التعرة بالتحاضل بالتحافظ المناجة القرائية القرائية القرائية مساهمة مصرية ـ تم تعديل احتمام قانون البنوك والاتحان بالقانون رقم ١٩٩٠ شــــــــة ١٩٩٣ معرف به اعتبارا من ١٩٨٩/١٩٩٣ على نعو اصبح من الجائز الترخيص التلك القروع بالنماط بالحملة المحلية دون استلزام الخاذها شكل شركة المساهمة ـ وبذلك ما الراحية المنابق عاد من جديد الى سابق عهده كها كان في قانون البنوك والاتحان قبل صديد المنافق قبل صديد المنافق قبل صديد المنافق عاد من جديد الى سابق عهده كها كان في قانون البنوك والاتحان قبل صديد القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٣ - وذلك من حيث مكنة انفاذ الفرع الاجتبى شكل شركة سساسقة ٤٠

تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٩) من قانون البنسوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « يحظر على أي فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون أن تباشر بصفة اساسية وعلى وجه الاعتباد أي عمل من أعمال البنوك • ويستثني من ذلك : (١) المؤسسات العامة التي تباشر عملا من هذه الأعمال في حدود القرار الصادر بانشائها ٠ (ب) البيوت المستغلة بتسليف النقود على رهونات ٠ (ج) الشركات العقارية وغيرها من الهيئات التي تقوم بتقسيم الأراضي أو باقامة المباني وبيعها بالأجل ، • وأن المادة (٢٠) تنص على أن « يقدم طلب التسجيل الى البنك المركزي وفقا للشروط والأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية، وبعد تسديد الرسم ألذي تحدده ٠٠٠ ، و وتنص المادة (٢١) من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ على أن د يتم تسبحيل البنوك في سجل خاص يعد لهذا الغرض في البنك المركزي الممرى بعد موافقة مجلس ادارته ، ووفقا للشروط الآتية : ١ - أن يتخذ البنك أحد الأشكال الآتية : (1) شركة مساهمة مصرية جميم اسهمها اسمية ٠ (ب) شخص اعتباري عام يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك • (ج) فرع لبنك أجنبي يتمتع

مركزه الرئيسي بجنسية محددة وينفسي لرقابة سلطة نقدية بالدولة التي يقع فيها المركز الرئيسي ٢٠ - أن يعتمد البنك الركبزي المصرى النظام الأساسي للبنك ويصرى هذا الحديثم على كل تجديد أو تعديل يعهد اليه بادارة البنك ويسرى هذا الحديثم على كل تجديد أو تعديل لعقود الادارة أو الإنظمة الإساسية القائمة وقت العمل بهجذا القانون ٢ - الا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى ، ويجوز سداد رأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى ، ويجوز سداد رأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى ، على أنه بالنسبة الهروع البنيك الأجنبية يجب الا يقل المال المخصص لنشاطها في مصر عن مبلغ خمسة عشر مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالمعلات الحرة و وتلتزي اللبنيك وفروع البنوك الإخبيية المسجلة لدى البنيك المركزي المصرى بالسنيقاء هذه المحدود خلاف فترة لا تجاوز أربع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للبرنامج الزمني الذي يصدده مجلس ادارة البنك

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢١ مكررا) من القانون المسار اليب تنص على أن « يجرز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى مجلس ادارة البنك المركزي المصرى ، وفقسا للشروط والقواعد التي تضعها اللائحة التنفيذية أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي يقتصر تعاملها على العملات الحرة أن تتعامل بالعملة المحلية ، على أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية كما يضع الشروط والقواعد اللازمة للتصريح بالعمل لفروع البذرك الأجنبية التي ترغب في مزاولة نشاطها في مصر بعد تاريخ العمل بهذا القانون · وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المراكز الرئيسية للفروع المذكورة خاضعة لرقابة سلطة نقدية بالدرلة التى تقع فيها هذه المراكز ، • ثم أن هذه المادة ذاتها معدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ ، المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٣/١٩ ، صارت تنص على أن « يجوز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى مجلس ادارة البنك الركزى المصرى وفقا للشروط والقواعد التى تضعها اللائحة التنفيذية ، أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي يقتصر تعاملها على العملات الحرة ، ان تتعامل بالعملة المحلية ، وهي بذلك اسقطت شرط اتخاذ الفرع شكل شركة المساهمة لكي يمكن التصريح لها بالتعامل بالعملة المحلية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حظر ، كاصل عام ، على اى هيئة او منشأة أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتباد أي عمل من الأعمال مالم تكن مسجلة بالسجل المسد لهذا الغيض بالبنك المركزي المصرى • وتطلب المشرع لتمام عملية العسجيل توافر شروط معينة ، منها ، ما يتعلق بالشكل القانوني الذي يتخذه طالب التسجيل ، فأوجب أن تكون له أحد أشكال ثلاثة ، أما شكل شركة مساهمة مصرية ، واما شكل شخص اعتبارى عام ، واما شحكل فرع لمبنك أجنبي ، مما من مقتضاه وجرب التفرد بشكل واحد معين من هذه الأشكال الثلاثة ، دون جمع بينها مثنى ولا ثلاثًا • ومنها ما يتعلق فضلا عن باقى الشروط المقررة قانونا ، بالنصاب المالى اللازم توافره وأنه لما صدر القيانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ معيدلا لقيانون البغوك والائتمان المشار اليه أجاز هذا التعديل مبدا الترخيص لفروع البنوك الأجنبية التي يقتصر تعاملها على العملات الحرة ، وهي أحمد الأشكال الثلاثة المذكورة ، بالتعامل بالعملة المحلية ، اذا ما توافرت شروط وقواعد معينة منها ، أن تتخذ هذه الفروع شكل شركة مساهمة مصرية ، وغنى عن البيان أن ذلك انما كان يجب أن يجرى طبقا للأحكام التي يرصدها قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المستولية المحدودة الصادر بالقادرن رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، باعتباره الشريعة العامة المنظمة لهذا النوع من شركات المساهمة ، فصيرورة فرع البنك الأجنبي شركة مساهمة مصرية هو أحد الشروط الأساسية التي يجدر توافرها توطئة للنظر في اصدار قرار الترخيص ، بمعى أنه لن يتأتى قانونا الترخيص لفرع من تلك الفروع بالتعامل بالعملة المحلية قبل ولادة شخص اعتباري جديد في صورة شركة مساهمة مصرية ، لهسا رأس مال لا يقل عن النصاب المقرر قانونا للبنوك التي تتخذ شكل شركات المساهمة ، ولها ذمتها المالية الخاصة بها ، وتنحصر مستوليتها في اطار القواعد ألقانونية المقررة في هذا الخصيوص وتقدير الاستفادة من ذلك الحكم رهين بتحقق الشرط ٠

كما استظهرت الجمعية العمومية ايضا ، انه رغبة من المشرع في التسيد على فروع البنوك الأجنبية التي يقتصر تعاملها على العملات المحرة في الترخيص لها بالتعامل بالعملة المحلية ، في نظاق السلطة التقديرية المعقودة لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وبعراعاة أن فرع البنك الأجنبي يبقى مستظلاً بعظلة البنك الأجنبي المالية ما بقى فرعا لذلك البنك مع يشمل غصانا للمتعاملين مع الفرع ، رغبة من فرعا لذلك البنك مع يشمل فصانا للمتعاملين مع الفرع ، رغبة من

الشرع في ذلك • تم تعديل أحكام قانون البنوك والانتمان آنف البيسان بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣/٣/١٩ ، المعول به ١٩٣٣/٣/١٩ ، ١٩٩٣ على نحو أصبح معه من الجائز الترخيص لتلك الفروع بالتعامل بالعملة المحلية ، دون استلزام اتخاذها شكل شركة المساهمة • وعلى ذلك صار الترخيص لفرع البنك الاجنبي بالتعامل بالعملة المحلية بصفته فرعا ، أمرا جائزا قانونا ، وهن ما لم يكن ممكنا قانونا قبل العمل باحكام هذا التعديل •

والعاصل أن قانون البنوك والانتمان في أصل صياغته ، كان يضع للبنوك أشكالا ثلاثة _ حسبها سبقت الإشارة _ وهي شركات المساهمة والاشخاص العامة وفروع البنوك الأجنبية ، ولم يكن يقيم نظاما للتحول المخاص من شكل من هذه الاشكال الي الآخر ، الأمر الذي ما كان يجرى عند العزم على اتخاذه من أولى الأمر فيه ، الا بانقضاء الشكل المعدول عنه وانشاء للشكل الجديد المعدول اليه ، والا بترخيص جديد يصدر من الجهة القائمة على ذلك طبقا لقانون البنوك والائتمان .

والحاصل كذلك أنه أذا كان القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ هيما قضت به المادة ٢١ مكررا أجازت الترخيص لفررع البنوك الاجنبية بالتعامل بالعملة المحلية وإنها في صدد بيان هذه الاجازة شرطت أن يتخذ الفرح شكل شركة المساهمة بما أفاد شبهة التحول من فرع بنك أجنبي الى شركة مناك شكل شركة المساهمة بن الأشكال الثلاثة التي رسمها قانون البنوك والانتمان، هذا المفاد تد زايل حكم المادة ٢١ مكررا عندما عدلها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ واسقط شرط اتخاذ المفرع شكل الشركة المساهمة لجواز الترخيص له بالتعامل في العملة الحلية وعاد الوضع من جديد الى سابق عهده كما كان في قانون البنوك والائتمان قبل صدور شكل شكل شركة الساهمة شكل شكل شركة الساهمة في المعادي المناهمة شكل شركة الساهمة في المعادي المناهمية بالمساهمة في المعادي المناهمية بالمناهمية بالمساهمة بالمناهمية بالمساهمة بالمساهمية بالمساهمة بالمناهمية بالمناهمية بالمناهم المساهم المناهمية بالمناهمية بالمناهم المناهمية بالمناهمية بالمناهم بال

ومن حيث أنه من كل ذلك يبين للجمعية المعومية أن قانون البنوك والانتمان لم ينظم طريقا خاصا يتحول به البنك من أحد الاسكال الثلاثة للقررة للبنوك الى غيرها ولم يجعل لفرع أجنبي بعوجب كونه فرعا أجنبيا أن يتحول الى شركة مساهمة ولا أن يتضد لنفسه هذا الشكل أنما الأمر كله مرجعه الى القواعد العامة التى تستلزم انقضاء الشكل الغيم وزواله وأنشاء الشكل التعامة طبقاً للقرائين المنطقة لهذا

الانشاء المبتدا سواء قانون الانتمان والبنوك أو قانون شركات المساهمة رقم ۱۹۹۱ لسنة ۱۹۸۱ أو غيرها ويما يتضمنه ذلك من ترخيص جديد بالمنشأة المصرفية الجديدة وتسجيل جديد ·

وغنى عن البيان ، أن زوال القديم وانشاء الجديد ، انما يجرى فى الهار ما توجبه السياسة المصرفية من مراعاة ضمانات انتقال الحقوق والواجبات من شكل قانونى الى شكل آخر ، وذلك طبقا لما تنتجه القواعد العامة ، سواء فى الالتزامات المدنية والتجارية أو فى القانون المنظم لشركات المساهمة أو فى قانون البنوك والائتمان ، وتحت رقابة البنك المركزى والجهات الادارية المختصة ،

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى أن فرع البنك الأجنبى لكى يتغير الى شركة مساهمة طبقا لقانون البنوك والانتمان ، انما يلزمه انقضاء الفرع وانشاء الشركة انشاء مبتدا ، ويترخيص وتسجيل جديدين ، طبقا لقوانين الشركات والبنوك وبضمانات. النقال المحقوق والالتزامات وفقا للقراعد العامة .

(فتوی رقم ۱۸۱ بتاریخ ۳/۲۰/۳/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۱۸۱/۲/۱۳) ←

جلسـة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى القتوى والتشريع ـ طلّب الرأق ـ عدم جوال التقويض في طلب الرأي منها .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصــادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وآلمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ٠

(جمل الشرع استنهاض ولاية الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاستظهار رايها القانوني وفقا للبتود أ و ب و به من المات ١٦٠ الشاد الها لا ياتاني الا عن طريقين : الاول : ما يرد الهها بناء على تقدير من اجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا ، والثاني عن ما يحال الها من مسائل دولية أو وصنورية أو تشريعية أو غيرها من المسائل القانونية الوزراء اذا ما قدر أيس مجلس الوزراء أو من احد الوزراء اذا ما قدر أي منهم طرحها على الجمعية العمومية ، وفي هذه العائلة فان اعمال السلطة التقديرية قاصر على من حصرهم النص ومن بينهم الوزير بغير امكان التفويض في المسائل القانوني في تعدد نقاقه بها لا يسمى صلاحية الوزير ومسؤليته الدستورية والسياسية وان ميوم المسائلية وتعافل هذه المسئولية الدستورية والسياسية في مسئوليته الادارية والتنفيذية وتعافل هذه المسئولية من قرار ـ مؤدى ذلك عدم جواز تقويض الوزير غيره في طلب الرأي

تبني للجمعية العبومية أن المسادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ المعدمية العمومية القسمى الفترى والتشريع بابداء الراي في المسائل والموضوعات الآتية : (1) المسائل الدولية والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال بسبب المهيتيا من رئيس الجبهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الدولة . () المسائل التي ترى فيها احدى لجان قسم الفترى رأيا يخالف القوى صدرت من لجنة آخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع • (ج) المسائل التي ترى احدى لجان قسم الفترى احالتها اللها للمعيتها • (د) المسائل التي ترى احدى لجان قسم الفترى احالتها

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع جعل استنهاض ولاية الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع لاستظهار رايها القانونى وفقا للبنود أ، ب ، ج من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، المسار

اليه ، لا يتأتي الا عن طريقين : الأول : ما يرد اليها بناء على تقدير من أجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا • والثاني : ما يحال اليها من مسائل دولية أو دستورية أو تشريعية أو غيرها من المسائل القانونية من رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراه او من أحد الوزراء اذا ما قدر أي ملهم طرحها على الجمعية العمومية ، وفي هذه الحالة فإن أعمال السلطة التقديرية قاصر على من حصرهم النص ومن بينهم الوزير بغر امكان التفويض فيه اذ أن التفويض يتحدد نطاقه يها لا يمس صلاحية الوزير ومسئوليته الدستورية والسياسية وأن شيوع المسئولية الدستورية والسياسية في مسئوليته الادارية والتنفيذية وتداخل هذه المسئوليات أمر لا يمكن تقديره وتمييزه الا بواسطة الوزير نفسه وتقديره للآثار المكن ترتبها على ما يتخذه من قرار خاصة ، وأن الوزير في هذه الحالة لا يفوض في قرار يصدره ويدرك ... مسبقا ... آثاره وتبعاته وما يرتبه من مراكز قانونية وانما يفوض في طلب رأى يستحيل فيه الجزم ما عسى أن سبتقر عليه الرأى وما يمكن أن يترتب عليه من آثار وتبعات الأمر الذي من شـــانه أن يجعــل التقدير في هذه الحالة يتأبي علم التفويض.

وخلصت الجمعية العبومية مما تقدم الى أنه لما كان طلب الرأى فى الحالة المورضة ورد من اللواء مدير الادارة العامة للمسئون القانونية بوزارة الداخلية وهو من غير من لهم استطلاع رأى الجمعية طبقا للمادة /٦٦ من قانون مجلس الدولة المسار اليه ، ومن ثم يفدو طلب الرأى ، والحالة هذه ، غير مقبول .

ومن حيث انه لا وجه للمحاجة بها نصت عليه المادة الثالثة من التانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاص من أن و للوزراء ومن في حكمهم أن يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة أو رؤسساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفساق مع الوزير المختص ذلك أن الأمر لا يتعلق بمارسة اختصساص معين معا يجوز التفويض فيه نزولا على حكم هذا النص بقسد ما هو تقسدير مدى ملاحمة أحميسة اللجوء الى الجمعية العمومية لقسمى المفتوى والتشريع ومثل هذا التقدير لا يسوغ أن يكون محلا للتفويض لأنه منوط بالوزير لا بموجب ما يختص به من

سلطة ولكن بعوجب ما يهلك من تقدير قد تتداخل فيه مستولياته السياسية والادارية

لالسك

Bear the t

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الراي

ر فتوی رقم ۱۸۲ بتاریخ ۳۰/۳/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۲۸۹/۲/۳۷ ، ۰

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم جمركية _ استيراد _ الافراج عن السلع مقابل تعويض

المواد (۱) و (٥) و (٥) من القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۰ في شأن الاستتياد والتصدير
ال احكام القانون الشاء اليه لا تخاطب سوى القطاعي العام والخاص ولا تستغيل الى الوزارات
والهيئات المامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج — مؤدى ذلك ان احكام المادة ١٥ من
القانون الشاء وله التي تجيز لوزير التجارة الاراج عن السلم التي تم استياداها بالمخالفة
تحكم المادة (١) من مذا القانون مقابل دفع المخالف تمويضا يعادل أمن البضاعة وفقا لتشمين
مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومسالحها المامة والميئات المامة ولا تسرى
احكامها على ما تستورده تلك الجهات — مطالبة الهيئة المامة للتشبيط السياحي بالتمويض
المقابل اله لا سند كه من القانون حرى بالرفض .

تبين للجمعية العمومية من استعراض عناصره آنفة البيان أن النزاع قرش حسه

الماثل ينخصر ، في حقيقة الأمر ، حسول المطالبة بمبلغ ٢٠٩٦٥٧،٣٠ كشرائب ورسوم جعركية مستحقة على مشعول سبعة بيانات جعركية أوقام ١٩٧/١٤٧٣ ، ٨٩/٩٣٤ ، ٨٩/١٤٧٣ ، ٨٩/١٤٧٨ ، ٢٥/١٤٧٨ ، ١٩٧/١٤٧٨ ، ١٩٥/١٤٧٨ ، ١٩٥/١٤٧٨ عنم مؤقتاً بضمان الهيئة سداد الشرائب والرسوم الجعركية في حالة عدم اعادة التصدير ، بالاضافة الى مبلغ ٢١١٦٤٢ ، ٢١٦٦٤ منسرور لحساب ١٤٥٨ ، ٨٦/١٤٣ ، مستورد لحساب الميئة ، وذلك بعد أن أقرت مصلحة الجعارك بصدور قرار وزير المالية رقام ١٩٤١/ ١٩٩١ ، ١٩٩١ المنات المشار الها ، معا يقتفى حفظ المتازع في شأن قيمة الشرائب والرسوم الجعركية على هذا المشمول .

وحسما للنزاع في تلك الحدود ، تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على الله و تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لفرائب الواردات القررة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الأخرى المقررة وذلك الشرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها من وققا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الافزاج عن أية بضاعة على المستحقة عليها الم ينص على خلاف ذلك في القانون ، في حين تنص المادة (١٠١) من ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، في حين تنص المادة (١٠١) من

القانون ذاته على أنه و يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمسالح الحكومية والمؤجسات العامة والشركات التي تتبها بالشروط والإجراءات التي يحددها » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية القررة على الواردات بعيث لا يعفى منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وأن أجاز المسرع الافراج مؤتتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمسسالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التى تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير اللالية .

والرسوم الجيركية المقررة عليهيا ومقدارها ٧٠ر٧٩٦٥٧، اذ لا يتوافر سند صحيح يتيح لها التحلل من هذا الالتزام

ومن جيب انه عن طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية الماهة المتنسيط السياجي أداء مبلغ ٢١٦٦٢ جنيها قيمة التعويض المقرر لوزاية الاقتصاد والتجارة الخارجية لعدم تقديم الهيئة الموافقة الاستبرادية عن منسحول الاربعة بيانات الجمركية سالفة الذكر ، وفقا للمادة ١٥ من الماتنان رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستبراد والتصدير فقد تبيئ للجمعية العمومية في هذا الشأن أن المادة (١) من القانون ، المسار اليه الموافقة النقدية السارية ، وللأفراد حق استبراد احتياجاتهم للاستعمال المنتخص أو الخاص من مواردهم الخاصة، وذلك مباشرة أو عن طريق اللغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستبراد ، وفي حين تنص المادة (٥) من القانون ذاته على أن « يعاقب

كل من يخالف احكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة ولوزير التجارة أو من يفرضه وقبل رفع المنعوى المجنائية الإفراج عن السلع التى تستودد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفئة لها على أساس دفع المخالف تعويضا يمادل قيهة المسلحة المجارك يعصل لحساب وزارة المتجارة وللوزير أو من يفرضه بناء على طلب يعصل لحساب رفاوة تعويض يمادل ويحصل لحساب وزارة المتجارة بالمبلع على أساس دفع تعويض يمادل بع قيمتها حسب تنمين مصلحة الجمارك ويحصل لحساب وزارة المتجارة الإباراك ويحصل لحساب وزارة المتجارة الإباراك ويحصل لحساب وزارة المتجارة الابتجارة أي اجراء في الجرائم في الجرائم في الجرائم في الجرائم من وزير التجارة أو من يفوضه و المنافرة العرائم ويفوضه و المنافرة أو من يفوضه و المنافرة أو المنافرة أو من يفوضه و المنافرة أو من يفوضه و المنافرة أو من يفوضه و المنافرة أو المنافرة أو من يفوضه و المنافرة أو المنافرة أو من يفوضه و المنافرة أو المنافرة أو المنافرة أو المنافرة أو المنافرة أو من يفوضه و المنافرة أو المنافرة أو

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن أحكام القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٥ ، المشار اليه ، لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تسورد احتياجاتها من الغانون آنف الخارج ، وعلى مقتضى ذلك فان أحكام المادة (١٥) من القانون آنف البيان التي تجيز لوزير التجارة الإفراج عن السلع التي تم استيرادها لبيان التي تم استيرادها يعادل ثمن المضاعة وفقا لتثمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ، ولا تسرى أحكامها تبما على ما تستورده تلك الجهات ، ومن ثم يغدو طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للتنفسيط السياحي اداء مبلغ ٢١١٦٤٢ جنبها تتدويض لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتكولها عن تقديم المواقلة الاستيرادية عن مشسمول البيانات الجمركية محل المنازعة ، مجردا من مسجيح بسنده حرياً بالإلتفات عنه ورفضه .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى أداء مبلغ ٢٠٩٦٥٧٦٠ (مائتين وتسعة الجمائل الله وستمائة سبعة وخمسين جنيها وثلاثين قرشا) الى مصلحة الجمائلا كضريبة ورسوم جمركية ورفض المطالبة بمبلغ ٢١١٦٤٢ جنيها (مائين واحد عشر الفا وستمائة اثنين وأربعين جنيها) لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخسارجية فيما يختص بعدم تقديم الموافقة الاستيرادية عن مصول البيانات الجمركية الأربع المسار اليها

(فتوی رقم ۱۱۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱ ملف رقم ۱۹۲۳/۳/۳۷) .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

ادارة معلية ... وحدات الادارة العلية ... تعويض ... التعويض عن الأضرار الناشئة عن شبكات الانارة .

لمائدة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٩ المصل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ المصل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٩ المسلود ولي المحلية والمحلود ولي المسلود المحلود ولا المحلود ولا المحلود ولي المحلود الم

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة المحالة بالقانون رقم ٥٠ لسنة المحالة بالقانون رقم ٥٠ لسنة المحالة بنص على أن و تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء ادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ١٠٠٠ وتحدد للائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات ابشاءها وادارتها الوحدات الأخرى المحالية ع. و وتنص المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية لقانون المحالية المحلية المحادث برائم المحادث بقول الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها وفي المحافظات : الموافقة على خطط مشروعات توزيع الكهرباء بالمحافظة ، المحافظة المحافظات : الموافقة على خطط مشروعات توزيع الكهرباء بالمحافظة ، اعتماد برنامج انارة القرى ، والاشراف على فروع توزيع الكهرباء بابداء الملحظات واقتراح الحلول في شان الانتاج وحسن الآداء .

الوحدات المحلية الأخرى : الموافقية على خطة توزيع الطاقية الكهربائية الموافقة على خطة انسساء وصيانة منسسات توزيع الطاقة الكهر ما ثبة ، انشاء وصيانة شبكات الانارة العامة والعمل على منها الى مختلف المناطق ، أحكام الرقابة على تحصيل قيمة استهلاك الكهرباء والتفتيش والتأكد من قانونية وسلامة التركيبات و

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقلم ، وعلى ما جرى: به قضاء محكمة النقض ، أنه بصدور قانون الادارة المحلية ولاتحته التنفيذية المسأر اليها ، أضحى منوطا بالادارات المحلية تولى أعمال صيانة شبكات الانارة العامة في منختلف المدن والقرى ، كما أضحت هذه الإدارات في مدلول المادة ١٧٨ من القانون المدنى الحارسة دات الهيمنة والسيطرة على هذه الشبكات بنا أسند اليها قانونا من مهام انشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل باستهلاك الكهرباء •

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى انه ولئن كانت وحدات الادارة المحلية تفدو مسئولة بذلك عما يقضى به عليها من تعويضات عن الأضرار الناشئة عن شبكات الانارة الا أنه اذا ما مارست هذه الوحدات. الحراسة المسندة اليها عن طريق شركات الكهرباء فان العبرة في الرجوع على مده الشركات بالتعريضات يكون بناء على ما يكون مناك من اتفاق سنهما أن وجد سواء كان هذا الاتفاق مكتوبا أو كان مما يستفاد من تبادل الأوراق بشأنه بين الجهتين أو كان مما يمكن استخلاص عادات للتعامل متعلقة به من اتفاقات سابقة جرى بها هذا التعامل والأمر مرجفه الى استخلاص حكم الارادة المشتركة بين أي وحدة محلية وبن الشركة حول ما اذا كانت الشركة تتعمل التبعية عن الوحدة ومدى هذا التحمل مما يبحث في كل حالة على حاة .

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن العبرة في تحمل شركة توزيع الكهرباء بتبعة الحراسة عن الوحدة المحلية هو ما عسى أن يكون جرى من اتفاق بينهما في هذا الشأن .

[﴿] فَتُوى رَقِمُ ١٧١ بِتَارِيخُ ١٩/١/٥٩١ جُلِسَةَ ١/٢/٥٩١ مَلَكُ رَقَمُ ١٨٨/٥٣١ ﴾ .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

الادارات القانونية _ تعيين _ اقدمية اعضياء الادارات القانونية .

المواد ارقام (۱۱) و (۱۲) و (۱۳) و (۲۶) من قانون الادارات القانوئية المساهر بالقانون. رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۳ •

(أن المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة فها وضمانا لعبدتهم هي اداء اععالهم افرد قبط فانونيا خاصا قفهم لعاملة الوظيفية فهاد الفقة و واحال القانون فيها ثم يرد فيه نس ال التشريعات السارية بشأن العاملين المدنين بالمولة والقطاح العام ب بعسب الأحوال باعتبارها الشريعة النظامة المنافقة لبدنين بالمولة من شأنه فوق ما قرره للعامل بن مزية مالية أن مكرا من فانون نظام العاملين المدنين بالمولة من شأنه فوق ما قرره للعامل من مزية مالية أن تحسب فانون التنافق في المتباري في المتباري في المتبارة المنافقة المنافقة الشرفة المنافقة على المنافقة الم

تبين للجيمية المحدومية أن المادة ١١ من تانون الادارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لبسينة ١٩٧٣ تنص على أن « تكون الوطائف الفنية في الادارات القانونية المخاضمة لهذا القانون على الرجه التالى و معام رابع ه و تجدد مرتبات هذه الوطائف وفقا للجودل المرفق بهذا القانون ، في حين تنهي المادة ٢٦ من واتب القانون على أنه « يسترج فيهن يهن في اجلى الوطائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقرد في نظام العاملين المدنين بالمدولة أو بالقطاع إلعام حسب في المادة التالية وأن تتوافر فيه الشروط الاخرى التي تقررها اللجنائ المنافذة المنافذة ١٣ على المنافذة ١٣ على المنافذة من على المادة ١٣ على المنافذة ١٣ على النافذة ١٣ على النافذ منه على وطيفة منها ليكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبيئة قرين كل وطيفة منها المنافرة طبقا القانونية على أن المنافزة طبقا القانون المخاماه ضمن المدة المسترطة المبتمين في الوطائف

الخاصة لهذا النظام ، كما تنص المادة ٢٤ من القانون ذاتة على أن يصل فيها من يصل في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بمنان المساملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع السام على حسب الأحوال وكذلك باللواتم والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الادارات ـ المائونيسية ،

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع - تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في أداء أعبالهم أفرد تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه الماملة الوطيفية لهذه الفئة ، أذ عين هذه الوطائف على سبيل الهحر ، واشترط فيمن يشهها — فوق الشروط القررة للتعيين في قانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — أن يكون مقيدا بجدول المشار اليها في المائين بالدولة والقطاع العام — أن يكون مقيدا بجدول المشار اليها في المائية 17 والتي تختلف من وظيفة الى أخرى ، واعتد في عذا المحاماة وقرر حسابها ضمن المدد المشترطة للتعيين في هذه الوطائف ، عذا العالمين المدنين لني المدولة والقطاع العام - على حسب الأحوال باعتبارها المائين المدنية النظام التوطيفية العالم - بالقعر العامة يتفق وطبيعة النظام الوطيفي الخاضعين له وبعا لا يتعارض مع الخلاق ،

وحيث تبين للجمعية العبومية أن المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ المعدل تميين الهاملين الذين يحصلون أثناء الخاصة على مؤهلات أعلى الازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه اللازمة لشغل هذه اللازمة لمن عروط الإعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف عين ومقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيها آكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعن عليها معرف من قادة الأحكام هذه الملاوة أيها آكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعن عليها مع وتحسب ان يعين وفقا لأحكام هذه المادة من حلواتها أقدمية تخصصية أقدمية تساوى نصف

المدة التى قضاها بالعمل الغنى أو الكتابى قبل التعين بالمؤهل العالى بحد أقصى خمس سنوات وبعا لا يجاوز تاريخ حصوله على المؤهل العالى ٠٠٠ ويطبق حكم الفقرة السابقة على من عين وفقا لأحكام هذه المادة اعتبارا من المهمر المقدم المعتبار المهمرية من ذلك أن التعيين طبقا للنص المتقسم من سأنه - فوق ما قرره للعامل من مزية مالية - أن تحسب قب ايضا أقسية تعادل نصف المدة التى قضاها بالعمل الفنى أو الكتابى قبل التعيين بالحدود والقيود المنصوص عليها فيه ، وهو بهذه المثابة فيا لو أجيز تطبيقه طبقا للمادة ٤٢ آنفة البيان بحسبان أن الإقدمية التى قررها نص المادة ٢٥ مكردا لن تحسب في عدد القيد بجداول نقابة المحامن والتى تشكل شروطا للتعيين والترقية في وظائف رؤساء واغضاء المحامن والتى تشكل شروطا للتعيين والترقية في وظائف رؤساء واغضاء الطباق المادة ٢٥ مكردا من قانون نظام الصاملين المدنين بالدولة على حابرت التميين طبقا لقانون الادارات القانونية ، المشار الله .

أما ما أثير من احتفاظ العامل بمرتبه السابق فانه – وبمراعاة ما تقدم – يجد سنده فيما نصت عليه المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المديين بالدولة في فقرتها الثالثة من أنه « ١٠٠٠ اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للرظيفة المين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة علمته متصلة ، •

لذلسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق المادة ٣٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالعولة عند التعيين في وطائف الادارات القانونية الحاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

ر فتوی رقم ۱۳۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۳ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۸ ملف رقم ۱۹۹۰/۳/۸۲ ·

(OA)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ العلاوات التشجيعية •

المَادة ٥٣ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ·

(اجاز الشرع شروط خاصة عنها متع العامل علاوة تشبيعية تعادل العلاوة الدورية القررة ولو تجاوز بها الاجر القرر لديجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة ــ حصول العامل على العلاوة على الرغم من وصول مرتبه نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها بعد استثناء بجد حده عند الغدر السموح به للتدري بالعلاوة الدورية وهو نهاية ربط الوظيفة الأعل مباشرة بحسبانه الوظيفة التي اجاز الشرع للجهة الادارية متع العامل علاوة تشجيعية ولو اخترق بها بداية ربط عداء الوظيفة الاعلى مباشرة على كذات مثلة الا يجوز ان يتعدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط الدرجة الأعل وقيلفته مباشرة) • [

تبين للجمعية أن المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للأوضاع التي تقررها وبمراعاة ما يأتى : • • • ولا يمنع منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة ألمورية في موعدها • • • •

واستظهرت الجمعية العهومية مها تقسدم أن المشرع أجاز بشروط خاصة عينها منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقردة ، وقضى صراحة بمنح هذه العلاوة للعامل ولو تجاوز بها الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة ، وذلك باعتبار أن جدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين باللدولة المشار اليه عين بداية ونهاية كل وظيفة ، ومن ثم كان طبيعيا أن يواجه المشرع حالة تشجيعية ، نقضى بحصول العامل على العلاوة في هذه الحالة على الرغم من وصول مرتبه الى نهاية دبط الوظيفة التي يشغلها • واذا كان الأهر من وصول مرتبه الى نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها • واذا كان الأهر اللمورية وهو نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها • واذا كان الأهر الدورية وهو نهاية ربط الوظيفة الإعلى مباشرة بحسبانها الوظيفة التي

أجاز المشرع للجهة الادارية منح العامل علاوة تشجيعية ولو اخترق بها يداية ربط هذه الوظيفة الأعلى مباشرة فكان منطقيا أن يجد ذلك حدء عند نهاية ربط هذه الوظيفة الأعلى مباشرة ·

وخلصت الجمعية المعدومية مما تقدم الى انه لما كان المعروض حالته يشغل وظيفة من الدرجة الأولى وجرى تدرج مرتبه بالعداوات الدورية عبد ضم اعانة التهجير حتى بلغ ١٩٩ جنبها ، ومن ثم فانه يتعين لدى منحه العلاوة التسجعية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشاو اليه ألا يتجاوز مرتبه بها ـ أيا كان عدد مرات هذا المنح ـ نهاية مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة .

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز أن يتمدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط الدرجة الأعلى لوظيفته مباشرة *

(فتوى رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٩ جلسة ١٩٩٥/٢/١ ملف رقم ١٩٠٠/٤/٨٦) -

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

جامعات _ رؤساء الجامعات ونوانهم _ مرتب _ حوافز _ حوافز الساعات الكتبية • المادتان ٣٥ و ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ _ المادة ٢٥٠ مكررا من الالحة التنفيذية له المسادرة بالقراد الجمهوري رقم ٢٠٠١/لسنة ١٩٥٥ والمسافة بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ والمسافة بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١

قرار وزير التربية والتعليم والبحث العلمى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ بعوافز الساعات الكتبية -

(الشرع رعاية منه لاعضاء عينات الدريس والمدرسين الساعدين والعيدين وكا يبدلوه من جهدود واعالى يقتسيها التعليم المجامى فقد قرر منحهم حوافز ومكافات مادية بما يكفل تحقيق الإعداد وترشيد الاداء وفقا للقواعد التى يضمها المجلس الأعل للجامعات بها قراد من وذير التعليم ومناط استعقاق هذه العوافز أن يكون المستحق من سوينا عضاء هيئة التدريس الحامدة فى رظيفة دليس الجامعة أو نائبا لرئيس الجامعة لا ينفى عنه عضويته لهيئة التدريس وعلى ذلك يجوز منح رؤساء المجامعات ونوابهم حوافز مادية بوصفهم اعضاء بهيئة التدريس بالجامعة من من المن يشتى فيه أن يكون شاغلا المجامعات وقوابهم حوافز مادية بوصفهم اعضاء بهيئة التدريس المجامعات ونوابهم حوافز مادية بوصفهم اعضاء بهيئة التدريس بالجامعة والمن شاغلا المجامعة بهائة التدريس المجامعة بهيئة التشعيب مؤدى ذلك أن قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٠ السنة ١٩٠١ يكون متفاق وصحيح القانون لهيئا فضعته من تقرير سريان قواند المجامعات ونوابهم وامن المجلس الاعل للجامعات) .

تبين للجمعية المعومية أن المادة ٢٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم المحمورية ٢٠٠٠ ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الإحمورية ٢٠٠٠ ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في احدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون ٢٠٠٠ كما تنص المادة ٢٩ من ذات القانون على أن و يكون لكل جامعة ثلاثة تواب الجامعة ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في احدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون ٢٠٠ كما تبين أن المادة ٢٨٠ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٥ والمفسافة بالقرار رقبم ٣٩ لسنة ١٩٧٠ والمفسافة والمسافة والمساون المساعدون والمهيدون حوافز مادية بها يكفل تجقيق الأهداف وترشيد الآداء وفقا للقواعد التي يضمها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر وترشيد الآداء وفقا للقواعد التي يضمها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع رعاية منه لاعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ولا يبذلوه من جهود وأعمال يقتضيها التعليم الجامعي فقد قرر منحهم حوافز ومكافآت مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الآداء وفقيا للقواعد التي ضعها المجلس الأعلى للجامعيات ويصيدر بها قرار من وزير التعليم ، وتبين للجمعية العموميسة أن مناط اسستحقاق هذه الحوافز أن يتسدرج المستحق تحت أي من الوظائف المبينة في القرار المشار اليه أي أن يكون من ضمن أعضاء هيئة التدريس أو أن يكون مدرسا مساعدا أو معيدا . فتلاحظ للجمعية أن تعيين أحد أساتذة الجامعة في وظيفة رئيس الجامعة أو نائبا لرئيس الجامعة لا ينفي عنه عضويته لهيئة التدريس ، فهذه الصفة لا تزايله بمجرد تعيينه في هذا المنصب بل تظل لصيقة به ، وهو ما يؤكد جدول المرتبات المرفق بهذا القانون حيث قسم العاملان بالجامعات الى قسمين ، الأول وهم أعضاء هيئة التدريس ومنهم رئيس الجامعة ونوابه وعميد الكلية والأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون ، والقسم الآخر خاص بالمدرسين المساعدين والمعيدين ، وعلى هذا فان رئيس الجامعة أو نائبه على حسب الأحوال لا يفقد عضوية هيئة التدريس. بمجرد تعيين في هذا المنصب بل يظل محتفظا بهذه العضوية حتى ولو كان يشغل منصب الأستاذ على سبيل التذكار .

وعلى هذا فانه يجوز منح السادة رؤساء الجامعات ونوابهم حوافز مادية بوصفهم أعضاء لهيئة التدريس بالجامعة وهو ما يسرى أيضا على المين المجلس الأعلى للجامعات الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا لوظيفة استاذ قبل تعيينه في هذا المنصب و ونصت المادة ٢٠ من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر على أن يكون أمين المجلس الأعلى للجامعات في درجة نائب رئيس الجامعة ، فحضوية ميئة التدريس لا تزايله أيضا بمجرد تعيينه فيه وعلى هذا فان قرار وزير التربية والتعليم وقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٩١ يكون متفقا وصحيح القانون فيها تضمنه من تقرير سربان قواعه منح الحوافز عن الساعات المكتبية للسادة رؤساء الجامصات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات ٠

انتهت الجمعية العمومية لقسمى القتوى والتشريع الى صحة قرار وزير التعليم والبحث العلمي رقسم ١٤٠٠ لسنة ١٩٩٦ فيما تضمنه من سريمان أحكامه على رؤسماء الجامهات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للعاممات *

(فتوی رقم ۱۰۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۱ ملف رقم ۱۸۹۱/۱۲۹۰).

جلسة الأول من فيراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ علاوات _ الحضول على مؤهلات أعلى اثناء الخدمة •

المادة ٢٥ مكروا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانونين رقمي ١١٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٤ لسنة ١٩٩٣ .

(قرر الشرع منع العاملين العاصلين على مؤهلات عليا اثناء الغدية من شاغل الدرجتين الأول واثنائية من مجموعة الوطائف الفنية او الكتبية والذين لم يعينوا وفقا لحكم المادة ٢٥ مكرا أقرر منحهم علاولين من علاوات درجة الوظيفة للتي كانوا بشغلونها وقت الحصول على المؤهلات والمواقية المنافيل المحاصلين المحاصلين المحاصلين على مؤهلات عليا قبل ٢/٩٧/٦/ وظلوا بالمجموعة الفنية او الكتابية علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي يضغلونها والتعادل عناط الافادة من هذا العكم هو حصول العامل على مؤهل على قبل والم على قبل مؤهل على قبل 7/٩/٧/ واستمراده بالمجموعة الفنية او الكتابية ايا كانت ودجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل العالى تطبيق و

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيني بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانونين وقمي ١٩٥٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١ ٨) من القانون ، يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشخل الوطائف الحاجلة بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشخل هذه الوطائف وققا لجداول التوصيف فيهم الشروط بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الإعلان والامتحان اللازمين لشخل هذه الوطائف

ويمنح العامل الذي يعين وفقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه •

وتحسب لمن يعين وفقا لأحكام هذه المادة من حملة المؤهلات بعد تعيينه بوظيفة تخصصية أقدمية تساوى نصف المدة التى قضاها بالعمل الفنى أو الكتابي قبل التعيين بالمؤهل العالى بحد أقصى خمس صنوات وبها لا يجاوز تاريخ حصوله على المؤمل العالى ، وذلك بعد العرض على لجنة شغون العاملين المختصة ، يو دي زيان به يان يحيم إدران ساما

ومع عدم الإخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل تاريخ الممل بهذا القانون يطبق حكم الفقرة السابقة على من عين وفقا لأحكام منم المادة اعتبارا من ۱۹۸۳/۸/۱۲

أما بالنسبة للعاملين الشاغلين للدرجتين الأولى والثانية من مجبوعة الوظائف المكتبية أو الفنية الذين يحصلون على مؤهل عال أثناء الخدمة فيمنحون علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية ربط درجة الوظيفة .

ويسرى ذلك على من حصلوا على مؤهل عال قبل العمل بهذا القانون وظلوا بالمجموعات الفنية أو الكتابية ويكون منحهم هذه العلاوة من تاريخ العمل بهذا القانون »

ومفاد ما تقدم أن المشرع أجاز للسلطة المختصة تعين الصاملين الدين يحصلون على مؤهلات أعل أثناء الخدمة لشغل الوطائف الشاغرة بالوحدة ، متى توافرت في شائهم شروط شغلها ، ومع استثنائهم من شرطي الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوطائف ، على أن يمنح المامل أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، ومع حساب أقدمية لمن يعين عنها تخصصية تسساوى نصف المدة التي من حملة المؤلفة تخصصية تسساوى نصف المدة التي تضاما في المسل الفني أو الكتابي قبل التميني بالمؤهل العالى وبحد حصوله على المؤهل العالى وبحد حصوله على المؤهل العالى وبصد المسولة الا ترد أقدميته لى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العالى وبصد المدة ٢٥ مكررا اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٢ تاريخ الصادرة بالترقية قبال

أما بالنسبة للعاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء النخدمة من شاغلى الدرجتين الأولى والثانية من مجموعة الوظائف الفنية أو المكتبية ولم يعينوا وققا لحكم المادة ٢٥ مكررا المسار اليها ، فقد قرر المشرع معيهم علاوتين من علاوات دربة الوظيفة التي كانوا يسمغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية درجة الوظيفة • كما قرر منبع الماملين الحاصلين على مؤهلات عليا قبل ١٩٩٢/٦/٢ وطلوا بالمجموعات الهنية أو الكتابية علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي يشفلونها وذلك اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ • أذ أن مناط الإفادة من حكم هذه الفقرة هو حصول المامل على مؤهل على قبل ١٩٩٢/٦/٢ واستمراره بالمجموعة الفنية أو الكتابية أيا كانت درجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل العالى •

ومن حيث أن المروضة حالتها عينت بمؤهل متوسط بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي ، ثم حصلت على مؤهل عال سنة ١٩٨٤ أبان شغلها لوظيفة مكتبية من العرجة الثالثة ، وما انفكت شاغلة لها حتى أدركها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٦ المشار اليه على هذا الوصف في ١٩٩٢/٦/٣ ، ثم رقيت الى العرجة الثانية المكتبية اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٣٤ ، فمن ثم فانها تستحق علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي تشفلها اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٣٤ نفاذا لحكم الفقرة السادسة من التي تشفلها اعتبارا من قانون نظام العاملين المدين بالدولة آنف الذكر .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى أحقية المعروضة حالتها في علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي كانت تشغلها وقت حصولها على المؤمل العالى وذلك اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢ تاريخ المجل بالقانون رقم ٣٤ لسبة ١٩٩٢

ر فتوی رقم ۱۹۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۲۲ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۱ ملف رقم ۹۰۰/۳/۸۱) ·

جلسة الأول من فيراير سنة ١٩٩٥

قيات عامة لذ الهيئة المامة كلمستشفيات والماهد التعليمية - الأعضاء الملميون لله مرتب - مكافاة ريافة علمية - حوافل السناعات الكتبية • (جامعات)

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية وقع ٢٠٠٧ لسنة ١٩٧٥ بانشاء الهيئة العامة للمستشفيات والماهد التعليمية ـ المادة ٣٥ من لائعتها التنفيذية الصاهرة بالقرار الجمهوري ١٧٧٤ لسنة ١٩٧٦

(1) (أحال الشرع في اللائمة لتنفيذية لقانون الجامعات رقم 29 استة ١٩٧٧ للعمل بها أم يتمين سريان بها أم يرد بشائه نمس في اللائمة التنفيذية لليهيئة الملكورة ومن في يتمين سريان المحلكات والزايا المقررة لافضاء هيئة التدويس بالجامعات على الاعضاء العلميين بالهيئة الملكورة وذلك وفضا المسجماتها الصحيبة وبشرط عدم تعارضها وطبعة المستمالية المستمليات والماهد سناط استحقاق مكافئة الريادة وفقا لتمي المادة ترام مجموعات يكون لكل منها وائد من المناف المناف

... (ب) (انشات الهيئة المدكورة وفا لنص المادة (٣) من قرار انشائها لاتاحة فرصة التعليم والتدريب الغين كاملة لجيل جديد من الإطباء والفتين وتوفيع الامكانات المجبود الطبية وهي اغراض تفق مع امكانية تطبيق حوافز الساعات الكتبية بالنسبة لها ولا تنابي بحسب طبيعتها عنها .. وفوق ذلك جواز ضح الأضاء العلمين بالمستشابات والماهد التعليمية جوافز الساعات الكتبية بشان اضفاء هيئة التدريس)

تبين للجمعية المعومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بانشاء الهيئة العامة للمستشفيات والماصد التحليمية تنص على أنه و تنشئ ميشة عسامة تسمى الهيئة السامة للمستشفيات والمامد التعليمية تتبع وزير الصحة ويكون مقرما مدينة القامرة و وتعتبر من المؤسسات العلمية في تطبيق آحكام القانون رقم ١٩٢٩ في ثبان نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية المحدد التعليمة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات والمعامد التعليمية الصحادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٤ لسنة

١٩٧٦ على انه د فيها لم يرد فيه نص من اللائحة المرفقة تسرى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ ُلسنة ١٩٧٢ على أعضاء الهيئة ٠٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية العبومية منا تقدم أن المشرع احال الى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم 23 لسنة ١٩٧٢ للعمل بها فيما لم يرد بشأنه نص في اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات والمساهد التعليبية ، ومن ثم يتعين سريان الكافآت والمزايا المتررة لأعضاء عيئة الدريس بالجامعات على الأعضاء العلميين بالهيئة المذكورة ، وذلك وفقا السمياتها الصحيحة وبشرط عدم تعارضها وطبيعة العمل بهذه المستشفات والمعاهد .

ولاحظت الجمعية المعومية أن مناط استحقاق مكافأة الريادة وفقا لما بنص المادة ١٩٧٨ من اللائمة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة المهان تنظيم الجامعات هو تقسيم طلاب الفرقة الواحدة الى مجروعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس ، يعاونه مدرس مساعد أو معيد، تكون مهمته الالتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم الملعية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل الماونة في حلها بعرفة ادارة الجامعة وأساتذتها ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للاعضاء العلميين بالمستشفيات والمعاهد التعليمية ، اذ أن متلقى التدريب بهذه المجبوب المهنوب بالمسابق عاصة بالريادة المجلية ومن ثم لا تقوم حاجة لوجود سياسة خاصة بالريادة الملمية، الأمر الذي ينتفى معه المكانية منع الإعضاء العلميين بالمستشفيات والمامد التعليمية ما المعادين بالمستشفيات التعليمية ما المحادية بالمسابق عاصة بالريادة المامد التعليمية عالمامد التعليمية ما المحادث .

كما لاحظت للجمعية العبومية أن مناط استحقاق العوافر عن الساءات المكتبية وفقا لنص المادة ٨٨٥ مكرد من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات سابق الإشارة اليها ، أن تصدر وفقا للقواعد التي يضمها المجلس الإعلى للجامعات ، وذلك بقراد من وزير التربية والتصايم عن ساعات العمل الاصافية التي تؤدى مكتبيا خارج النصاب ، وأن يكون الهدف منها المساهمة في تطوير العملية التعليمية وادارة شئون الأقسام والكليات ولما كانت أهداف انشاء الهيئة الهامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وفقا لما جه بالنص المادة (٣) من قرار انشاما اتاحة فرصة التعليم والتعديم والغين في جميع مجالات الخدمة الطبية ، وكذلك المادي من الإطباء والفنين في جميع مجالات الخدمة الطبية ، وكذلك

توفير الامكانيات للبحوث الطبية مع مسسايرة التطور العلمى فى مجاله المحوث الطبية ، وهى أغراض ثنفتن مع امكانية تطبيق حوافز الساعات المكتبية بالنسبة لها ولا تتأبى يحسب طبيعتها عنها ، شأن الأعضاء العلميين بالمستشفيات فى ذلك شأن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، على ان يصدر بها قرار من وزير الصحة وفقا للمسمى الذي ينفق وطبيعة العمل بهذه المستشفيات والماهد العلمية

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى القتوى والتشريع الى:

اولا : عدم جواز منح مكافاة ريادة للأعضاء العليين بالمستشفيات
والماهد التعليمية

ثانيا: جواز منحهم حوافز عن الساعات المكتبية وذلك بناء على قرار يصدر من وزير الصحة في هذا الشان •

(فتوى رقم ١٦١ بتاريخ ٢٣/ / ١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/١/١٥ ملف رقم ١٦١/٤/٨٦) .

(77)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

مؤسسات صطية ــ رؤساء مجالس ادارات الؤسسات المنطية ــ البقاء في الخدمة بعد سن الستين .

المادة (۲۸) من القانون وقع ۱۹۸ أسنة ۱۹۸۰ بشان سلطة المسحافة ـ المادة الأولى والمادة الثانية من القانون وقع ۲ لسنة ۱۹۹۰ بُتصَيل بعض احكام القانون وقع ۱۹۸ لسنة ۱۹۸۰ -

و (أ) إن الشرع في النطاق الزمني للعمل بحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ جعل سن التقاعد للعاملين بالمؤسسيات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستين سنة واختص عؤلاء العاملين دون غيرهم من رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية واعضاء مجالس ادارتها بعكم استثنائي يجوز وفقا له مد سن هؤلاء العاملين سنة فسئة حتى الخامسة والستين ومن ثم فانه بمجرد بلوغ العامل السبين تبتهي علاقة العمل القائمة بينه وبين المؤسسة المسطية بموجب حكم قانوني آمر يعتبر من النظام العام فلا تستمر العلاقة الا اذا زحزح سن التقاعد من سن الستين الى سن بعده سنة فسنة حتى الخامسة والستين وذلك بقراد يصدره المجلس الأعل للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية وبصدور هذا القرار تبقى علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذي جوت عليه عند بلوغ سن السنين حتى تنتهي ببلوغ نهاية مد سن التقاعد فهن تهد سن تقاعده يستصحب مركزه القانوني الأمر الذي لا يتحقق بمجرد الاستمرار في العمل بعد انتهاء السن القانونية ، أذ الركز القانوني لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه العلاقة في الاطار الامر من الأحكام القانونية بما ضربته من سن معينة للتقاعد لا يتزحزح الا في حدود عمينة وبقراد من سلطة بعينها بعد اجراءات مرسومة ـ المشرع بغية مد نطاق الاستثناء القرر بالفقرة الأولى من المادة (٢٨) سالفة اللكر الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسة الصحفية القومية أصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ قاضيا بالغاء الفقرة الثالثة من المادة ذاتها والتي كانت تتضمن حظر استمرارهم بمناصبهم بعد بلوغ سن الستين ولما كان هذا القانون يسرى باثر مباشر اعتبارا من ١٩٩٥/١/١٣ فانه لا يستظل به الا من ادركه القانون في التاريخ الذكور قبل ان يبلغ سن الستين الن من بلغها قبل تاريخ العمل به تكون علاقته الوظيفية مع المؤسسة الصحفية قد انتهت قانونا وبات منصبه شاغرا ولا يغيد الاستمرار القط في العمل شغلا قانونيا له مؤدى ذلك . انه لا يجوز مد السن لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات المنحفية الذين سبق أن بلغوا سن الستين قبل العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ ولو كانوا استمروا في العمل بعد الستين حتى ادركهم التعديل العاصل بهذا القانون •

(ب) المادة (٣٦) من القانون ١٤٨ أسنة ١٩٨٠ ــ المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية أم الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٥ ،

(مدة عضوية مجلس ادارة المؤسسة المسعفية القوبية اربع سنوات قابلة للتجديد لا يرتب مدا لسن التقاعد لمن ادركه سن الستين خلال مدة المجلس ، اذ تجد مدة الطموية حدها الأقمى قانونا فى هذه السن فالعفوية تنتهى حتما فى هذه الحالة ببلوغ اقرب الأجلين اللهاء منة مجلس الادارة او بلوغ من الستين الذي يفيد تِلوغهُ النَّفَاء واهد من شروطً «العُسُوية ﴾ .

تبين للجمعية المبومية أن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سططة الصيحافة كانت تنصى على أن « يكون سن التقاعد باللسبة للعاملين فني المؤسستات الصيطية القومية من صبحفيني واداريين وغمال ستين عاما

ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة
 المؤمسة مد السن سنة فسنة حتى الخامسة والستين -

على أنه لا يجوز أن يبتى في منصب رئيس مجلس أدارة (المؤسسة الصحفية أو عضويته أو في منصب رؤساء تحرير الصحف القرمية أو عضوية مجالس التحرير بها من بلغت سنه ستين عاماً »

ثم صدر القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۵ بتمديل يعضى أحكام القانون دقم ۱ دقم المددة الأولى منه على أن المدد الأولى منه على أن المنفي المنفية المددة الأولى منه على أن المنفي المدد المد

واستظهرت ألجمعية العموقية من ذلك أن المشرع في النطاق الزمني للعمل بحكم المادة (٢٨) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ ، جعلي سن التقاعد للعاملين قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ ، جعلي سن التقاعد للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية ، من صحفين واداويين وعال ستين سنة، الصحفية وأعضاء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية وأعضاء مجالس ادارة المؤسسة والشتين و ومن ثم فائه بمجرد مؤلاء العاملين سنة فسنة حتى الخامسة والشتين و ومن ثم فائه بمجرد بدوغ العامل سن الستين تنتهي علاقة المعلى القائمة بهنه فيهن المؤسسة الصحفية العام فلا تستمير على سن بعده سنة المستون على الخامسة والستين الى سن بعده سنة المحلفة به والأمر في شأنه المجلس في المناسسة والستين ، وذلك بدوجب قرار يصسدره المجلس ألاعلى للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية ، والأمر في شأنه المؤرد اداري مركب يصدد عن أكثر من مشيئة واحدة ، يفيد ذحرحة سن التقاعد سنة في نطاق العد الأعلى المصار اليه ، وبصدور هذا

القرار تبقى علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذي جرت عليه عند بلوغ سن الستين حتى تنتهي ببلوغ نهاية مد سن التقاعد ، فين تهد سن تقاعده يستصحب مركزه القانوني، الأمر الذي لا يتحقق بمجرد الاستمرار في العمل بعد انتهام السن القانونية م اذرأن هذا الاستمرار لا يفيد بقاء ولا استموادا لركز قانوني يمكن أن يرتب القانون عليه آثارا شرعية بالنظر الى أن سن التقاعد يشكل ، كما تقدم ، قاعدة آمرة لا يجوز مخالفتها بارادة مفردة ولا باتفاق طرفي العلاقة • فالمركز القانوني لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه العلاقة في الاطار الآمر من الأحسكام القانونيــة بما ضربته من سن معينة للتقاعد لا يتزحزح الا في حدود معينة ، وبقرار من سلطة بعينها بعد اجراءات مرسومة ، وهو قرار مركب ، ولا يفترض، اذ الركر القانوني لا ينشئه قرار يفترض لم ينشأ نشأة فعلية بأداة قانونية سليمة بعد أتباع الاجراءات المرسومة قانونا ، والا جاز القول بنشوء المركز القانوني بغير مشيئة ثابت صدورها من صاحب الولاية ، والا شكل فعل المخالفة في ذاته سماحا قانونيا أو أجازة قانونية تستفاد من سكوت الجهة المختصة على واقع غير شرعي لا يظاهره سنه صحيح من القانون ، وهو ما لا يسوغ القول به •

والحاصل في الموضوع الماثل ، ازاء ما حظرته الفقرة الثالثة من المادة (٢٨) سالفة البيان من بقياء رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية في مناصبهم متى بلغوا سن الستين ، انه يستحيل قانونا القول بصدور قرار مد سن التقاعد بسكوت يستفاد من ترك ذي منصب في منصبه بعد فقدانه صلاحيته للبقاء فيه ، لأن القرار حتى ان كان صدر صريحا فصيحا في حينه لكان صدوره باطلا لمخالفته الحظر الصريح الوارد ينص تلك الفقرة ، قبل الغائها ، وانحسار نطاق الإستثناء الوارد بالفقرة الأولى من المادة ذاتها عن هؤلاء • ولو اجيز الأثر الرجعي لقرار الله الذي عساه أن يصدر اعتبارا من ١٩٩٥/١/١٩٩٥ لمن استمر في العمل فعلا من رؤساء مجالس الإدارة على الرغم من بلوغ سن الستين قبل ذلك ، لكان من شأن ذلك القرار بما يبغيه من انشاء مركز قانوني الاخلال الصريح بقواعد الأختصاص الزماني ، ولكان من مؤداه في الوقت ذاته تقرير جواز المخالفة اللاحقة للتشريع السابق ، في الاطار الزماني لهذا التشريع السابق ، وما ينجم عن هذا من خلل لا يخفى في سير العمل ، مها لا يحدره قانون ولا فقه ولا قضاء ، ولكل ذلك ورد النص بالدستور على قصر تقرير الأثر الرجعي على القانون .

والحاصل ايضا أن المشرع بغية مد نطاق الاستثناء المقرر بالفقرة الأولى من المادة (٢٨) سالغه الذكر الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية ، أصدر القانون رقم (٢) أسنة 1900 قاضيا بالفاء المفقرة الثالث أو المائم المائمة الثانية دام المستخب حظر استمرارهم بعد بلوغ سن الستين • ولما كان هذا القانون ، نزولا على صريع حكم المادة الثانية منه، يسرى باثر مباشر اعتبارا من ١٩٥٨/١/٩٣٩، وبالتالى فان مقتضى ما نص عليه من الغاء الحظر المساد اليه لا يستظل به الا من أدركه القانون في التاريخ المذكور قبل أن يبلغ سن الستين به لأن من بلغها قبل تاريخ المعلى به تكون عائقته القانونية مع المؤسسة والصحفية قد انتهت قانونا وبات منصبه شاغرا ولا يفيد الاستمراد الفعل في العمل شعلا قانونيا له ، ولا يصح بالنسبة له أن يكون كذلك لان بلوغ سن الستين يفيد بمقتضى حكم التقاعد الذي استظل به مانعا من بلوغ سن السعر يومن باب أولى ، يحول دون التعيين أو اعادة التعيين، ولا ربب في انه لا يصح تعيين الا بتوافر شروطه وانتفاء موانعه •

كما استظهرت الجمعية العمومية أن ما تقضى به المادة (٣٦) من القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٨٠ ، من أن مدة عضوية مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية أربع سنوات قابلة للتجديد ، لا يرتب مدا لسن التقاعد لمن ادركه سن الستين خلال مدة المجلس ، اذ تجد مدة العضوية حدها الاقصى قانونا في مده السن • فالعضوية تنتهى حتما ، في مده الحالة ، بيلوغ أقرب الأجابين ، انتهاء مدة مجلس الادارة أو بلوغ سن الستين الذي يقيد بلوغه انتفاء واحد من شروط العضوية حسب المستفاد من الدارة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى: الا يجوز المد لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية الذين سبق أن بلغوا سن الستين قبل العمل بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ ولو كانوا استمروا في عملهم بعد سن السبتين حتى أدركهسم

التعديل الحاصل بهذا القانون : النبي : لا يجوز التعيين المسدأ بعيد سن السين في المؤسسات الصحفية •

(فتوی رقم ۱۶۵ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۸ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۱۸)

حِلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٩٥

انتخابات _ انتخابات الثقابات الهنية _ انتخابات نقابة الصحفين .

القانون رقم ٧٦ أسبنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة المسجفيين ـ تلادة التفسعة من الكفانون. رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشان ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية •

الفت المادة الناسعة في فقرتها الأول الانتخابات التكميلية في جميع القوانين السارية للنقابات المتهيلية للتشكيلات المتكيلية للتشكيلات المتكيلية للتشكيلات المتكيلية للتشكيلات المتكيلية للتشكيلات المتكيلية المتكيلات المتكيلة والمن أدم الوصف التكميل هنا أنه تكميل للتشكيلات القائمة وليس تكميل فقف من عضوية فردية ثم اتت الفقرة الرابعة من المادة داتها بحكم انتجاء المضوية الناتجة عن هذه الانتخابات التكميلية تنتجى بانتجاء مضوية من ينفيم اليهم مما يفيد أن الوصف التكميل الوادد بالنس الما ينتجا بانتجاء مند صلى ولكنها يتمثل بانتجاء المضوية المتبدد الجزئي المسوية المتبدد الجزئي المودد بالمتبدد الجزئي المودي من فائم الله المتعاربة المجلسة عن فائم الناتجديد الجزئي المودي من الحرى المودي من المتبدد الجزئي المودي من المتبدد الجزئي المودي من المحمد المتبدد المجلس المتبدد المجزئي المتبدد المجلس المتبدد المبدد الم

تبين للجمعية العبومية من استعراض نصوص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء زقابة الصحفين انه قد جرى نص المادة ٣٤ منه على ان و منة العضوية بمجلس النقابة اربع سنوات وتنتهى كل سنتين عضوية نصف اعضاء المجلس ويقترع بعد نهاية السنة الثانية بين الأعضاء المجاس ويقترع بعد نهاية السنة الثانية بين الأعضاء أكثر من مرتين متواليتين ع • في حين تنص المادة ٥٥ من ذات القانون على أنه • اذا خلا مركز النقيب اختار مجلس النقابة أحيد الوكيلين ليقوم مقامه اذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة فاذا زادت على ذلك دعيت الجمعية العبومية خلال خيسة عشر يوما من تاريخ خلو المركز الاختياب المجمعية العبومية خلال خيسة عشر يوما من تاريخ خلو المركز الاختياب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلى » • وتنص المادة (٢٦) على المدة الباقية من المضوية المد اعضاء المجلس أو خلا مكانه حل محله للمدة الباقية من العضوية النقابة •

 واذا كان عدد الأماكن الشاغرة في المجلس ثلاثة فاكثر دعيت الجيمية العبومية خلال خيسة عشر يوما من تاريخ خلوما لانتجاب أعضاء للبراكز الشاغرة يكملون مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم »

كما استعرضت الجمعية الصومية احكام القانون وقم ١٠٠ لسنة المهنية ، ١٩٩٣ و بشات ديبوقواطيعة التنظيمات النقابية المهنية ، وما انطوت عليه من اعادة تنظيم اجراءات انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة وتحديد الشروط اللازمة لصحة هذه الانتخابات ، ونصت المادة التاسعة منه على أن و تلغى الإحكام المتعلقة بالانتخابات التكميلية في جميم القوانين السارية في شأن النقابات المهنية .

د واستثناء من أحكام الفقرة السابقة تجرى الابتخابات التكميلية
 للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ العمل بهذا القانون وفقا
 لأحكامه ،

• فاذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون ، يتولى الأعضاء الباقون اختصاصات المجلس ، وتدعى الجمعية العجومية بذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال ستة أشهر لانتخاب من يحل محل الأعضاء الذين انتهت عضويتهم ، وتكرر الدين انتهى عمدة المضوية .

وتنتهى مدة من يفوز فى الانتخابات التكميلية بانتهاء مدة من
 ينضم اليهم فى سائر المستويات النقابية جميعها > *

وقد تبن للجمعية المعومية من استعراضها الأحكام التشريعية المتعلقة بتشكيل المجالس المنتخبة ، صواء المجالس الثيابية أو النقابية أو النقابية والنقابية على دلالتها اللغوية وفي عادات استخدامها التشريعي ، اتما تسع معيين أو تتودد بينهما مجتمعين أو منفردين ، وأحد المعيين يتعلق بانتخابات التجديد الجزئي الدوري للمجالس ، نصيفيا كان هذا التجديد أو تلئيا حسب النظام الذي يتبناه التشريع ، وثاني هذه المعاني تتعلق بالانتخابات التي تمري لاحلال عضو جديد محل عضو سابق نقد عضويته ابتسارا قبل

اثنها مدتها القانونية بسبب وفاة أو استقالة أو لفوات أحد شروط السلاحية ، وفي المسنى الأول يجرى الانتخاب التكييل بالتجديد الجزئي لجماعة تبدل الشغية من العضوية باللجلس تختار بالقرعة ، أو بايتها مع المسبة الاخرى ، ووصف و التكييل ، يشير الى تكملة عدد المضوية عن هذه النسبة ، بطريق التبادل والتداول الدورى بالمجلس بدل من انتهت عضويتهم بالقرعة أو بانتها مدتها ، بحسبان أن المجلس يتكون من أكثر من مجموعة واحدة من حيث تاريخ الانتخاب أن المجلس يتكون من أكثر من مجموعة واحدة من حيث تاريخ الانتخاب مدة المجموعات ، وفي المعنى الثاني يجرى الانتخاب التكييل لحالات فرية تخلو فيها العضوية لا بطريق الدورية ولا بانتهاء مدتها القانونية ومنا تجرى الانتخاب التكييل لحالات مخصوصة ، والمتعابات لتسفل العضوية الشساغرة ، ويلحقها وصف ومنا تجرى الانتخابات لتسفل العضوية الشساغرة ، ويلحقها وصف والمتحرية القانونية لهذا السلف ، فهي تكميلية من حيث مدة العضوية والعانونية لهذا السلف ، فهي تكميلية من حيث مدة العضوية والبائة التي خلت .

وتين للجمعية العمومية أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ سالف الاشسارة ، الغيت في فقرتها الأولى الانتخابات التكميلية في جميع القوانين السارية للنقابات المهنية ، واستثنت في فقر تها الثانية من هذا الإلغاء « الانتخابات التكميلية للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ العمل بهذا القانون ٠٠٠ ، مما يشير الى المعنى الأول من معنيي الوصيف التكميلي ، لانه تكميل ، للتشسكيلات القائمة ، وليس تكميل خلف لمدة سلف في عضوية فردية • ثم أتت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها بحكم انتهاء العضوية الناتجة عن هذه الانتخابات التكميلية و بانتها مدة من ينضم اليهم ٠٠٠ ، فهي عضوية لاتنتهى عند خلف بانتهاء مدة سلف ، ولكنها تنتهى بانتهاء عضوية من ينضم اليهم ، مما يفيد أن الوصف التكميلي الوارد بالنص انما يتعلق يتكميل تشكيلات المجالس لا يتكميل مدد الأسلاف من فاقدى العضوية والمبتسرة واذا كان الاستثناء يتعلق بتكميل تشيكل المجالس مما يفيد كونه انتخابات للتجديد الجزئي الدورى ، فقد وجب القول بأن المستثنى منه هو من جنس المستثنى ذاته بما يفيد أن حكم الفقرة الأولى من المادة التاسعة قضت بالغاء التجديد الجزئي الدوري في تشكيلات مجالس النقايات المهنية

وقد تأكد للجبعية العبومية هذا الفهم من استعراضها للأعال التحضيرية للمادة التاسعة من القانون وقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ، عندما نوقشت بمجلس الشعب في ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٣ وكان مرفقا بها المنكرة الإيضاحية للمشروع وتقرير اللجنة المشتركة على المشروع ومخسر اجتماع رئيس مجلس الشعب بنقباء وأعضاء مجالس عدد من النقابات المهنية، وفيه يظهر من المناقشات على لسان رئيس المجلس ويمض النقباء أن لم يتر لديهم جميعا أي خلاف حول فهمهم ، للانتخابات التكميلية ، التي يلغيها المشروع ، فلم يشر خلاف في انها تتملق بالغاء والتجديد النصفي ، للبجالس ، ولم يشر الخلاف حول هذا المفاد المقصود من حكم المشروع ، سواء بالنسبة لمن يؤيد الفاء التجديد النصسفي أو يعارضه أو يتمخط بشائه .

ومن كل ذلك تنتهى الجمعية العبومية الى أن الماده التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ تقرر الفاء انتخابات التجديد النصفى لمجلس نقابة الصحفيين بعد تحقق الاستثناء الخاص بجريان انتخابات التجديد النصفى لتشكيل مجلس النقابة الذي كان قائما عند العبل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ في تاريخ نشره في ١٨ فبراير سنة له في سنة ١٩٩٣ تم جرت انتخابات التجديد النصفى له بعد القانون وقبها كانت جرت آخر انتخابات التجديد النصفى له بعد القانون وتطبيقا للاستثناء الوحيد الوارد بالمادة التاسعة في ٢٩ مارس سنة الموجد و بدلك استثناء الوحيد الوارد بالمادة التاسعة في ٢٩ مارس سنة المقدرة الأخيرة من لمادة التاسعة توجب انتها مدة من انتخب في سنة تنتهى مدة المجلس كله ويتمين اجراء انتخاب جديد يشعيل جميع أعضاء المجلس ٠٠

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اجراء انتخابات مجلس نقابة الصحفيين لجميع أعضاء مجلس النقابة ، طبقـــا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ٠

ز فتوی رقم ۱٤٦ بتاریخ ۱۹۲۰/۲/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۰ ملف رقم ۱۸۹۰/۲/۱ ، ۰

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ علاوة خاصة _ المقصود بالتعيين في مجال منح العلاوات الخاصة •

(إن القوانين القام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤١٩ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٣٣ و ١٩٨٨ سنة ١٩٨٩ السنة ١٩٨٩ و ١٩٨ لسنة ١٩٨٠ و التعاون والتطاع العام وتد العمل باحكامها ، كما مضحها بين بعد حمل التاريخ والتعين المقبود التعين التعاون التع

استعرضت الجمعية العمومية نصوص القوانين الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام حيث تنص المادة (١) من القانون رقم ١٠١ لسسنة ١٩٨٧ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٧٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون أو في تاريخ التعيين بالنسسية لمن يعين بعد عذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » •

كما تنص المادة (١) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ على أن • يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الإساسى لكل منهم في ١٩٨٠/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد مذا التاريخ ولا تعتبر هذه العالاوة جزءا من الأجر الإساسى للعامل. •

وتنص المادة (١) من القانون رقسم ١٢٣ لسسنة ١٩٩٩ على أن « يمنع جميع العاماين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الإساسي لكل منهم في ١٩٨٩/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للساطر ، ونصت المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسمة ١٩٩٠ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى لكل منهم في ١٩٩٠/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأسماسي اللمامل ، *

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ على أن * يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى لكل منهم في ١٩٩١/٥/٣١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد عذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسى

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية ٢٠٪ من الأجر الاساسي لكل منهم في ١٩٩٢/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا. التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الاساسي للعامل » •

وعلى مذا جرى نص المادة (١) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بتقرير علاوة خاصة للتاملين بالدولة حيث قضت بمنح العاملين الرجودين بالخدمة في ١٩٩٣/٦/٣٠ علاوة خاصة بفئة ١٠٪ من الأجر الأساسي للموجودين بالخدمة في هذا التاريخ أو في تاريخ التميين بالنسبة لمن يمين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للمامل ، ٠

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم والسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام والتي تنص على أن « يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الجكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة العكومية الني لها موازنة خاصة وهيئات القطاع الهام وشركاته والمؤسسات العامة وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة لا تجاوز ثلات سموات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقا لأحكام مذا القانون وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط الملازمة لشغل الوظائف المذكورة ويقصد بهذه الوظائف المذكورة ويقصد بهذه الخلصات التي يتعلق باقيامة الانتاج أو المؤلفة الانتاج أو المؤلفة الانتاج أو المنابخة المالية أو الدرجة المعالية أو الدرجة العالية عام يعادلها والمدونة المعالية العالية أو الدرجة العالية والمدونة المعالية العالية أو الدرجة العالية العالية

واستظهرت اللجمعية العمومية مما تقسهم أن القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٩٨ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٩ لسنة ١٩٩٠ فيما قررته من منح علاوة شهرية خاصة ، تضت بمنح هذه العلاوة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقت العمل بأحكامها ، كما منحتها لمن يعن بعد هذا التاريخ ، والتعيين المقصود في هذا الشأن حسب صريح النص هو التعيين المبتدأ الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة عمله .

ولاحظت الجمعية العمومية أنه في مجال التعيين كاداة لشسغل الوطائف القيادية ونفا لاحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سابق الاشارة اليه ، يتعين التفرقة بين التعيين المبتدأ الذي تنفتج به علاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل ، أو تدخل به في سياق وظيفي جديد منبت الصلة عن الوضع الوظيفي السابق ، وبين التعيين المتضمن ترقية ٠ لانه يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة فأنه وان كان يدفعها في طور جديد ، أو ينشئ الها مركزا قانونيا جديدا فأن ذلك كله أنها يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتعين اخراجه من المقصود بالتعيين وفقا لاحكام القوانين سابق الاشارة اليها ٠

وذلك مصداق ما تجرى به التفرقة فيمن يعين في احدى الوطائف المقصائية أو مجلس الدولة أو هيئة التدريس باحدى الجامعات طبقا للقوانين ٢٤ و ١٤ و ١٩٤ لسنة ١٩٧٧، اذ عبر المشرع عن شغل الوظيفة بمبارة « التعيين » وشرط لشغلها شروطا تسع شغل الوظيفة من الوظيفة السابقة مباشرة كما تسع الشغل من خارج السياق الوظيفى كله ، وأن الرأى مستقر على أن الشغل من الوظيفة السابقة يعتبر ترقية وأن كان عبر عنه بلفظ التعيين ، وأن الشغل من خارج السياق الوظيفى هو وحده ما يصدق بشان مفهوم التعيين المبتدأ الذي تنفتح به الملاقة الوظيفى هو وحده ما يصدق بشانه مفهوم التعيين المبتدأ الذي تنفتح به الملاقة الوظيفية .

ومن حيث أن المعروضة حالته كان في تاريخ العمل بأحكام القوانين المقررة لهذه العلاوات من المخاطبين بأحكامها ، ومن ثم منحت له العلاوتان الخاصتان وبالتالى لا يجوز قانونا في مناسبة تعيينه على وظيفة من الدرجة المتازة بالهيئة تعديل قيمة هذه العلاوة ، لأن تعيينه على هذه الوظيفة لا يعتبر تعيينا جديدا تنفتص به علاقت الوظيفية المساهو تعيين يتضمن ترقية وهو امتداد لعلاقته الوظيفية القائمة فعلا .

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عدم أحقية المعروضة حالته في تعديل قيمة العلاوة الخاصة ·

(فتوی رقم ۱۹۲ بتاریخ ۲/۲/۵۹۰ چلسة ۱۹۹۰/۲/۱۰ ملف رقم ۱۳۰۷/٤/۸۹) -

جلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٩٥

ادارة معلية _ وحدات الادارة المعلية _ انشاء وادارة الرافق العامة _ انشاء المجازر .

المادة (۲) من فانون الاطارة المحلية المصادر بالقانون رقم ۲۳ اسنة ۱۹۷۹ ـ المادة ﴿ ۱۰) من اللائمة التغييرية له المصادرة يقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۲۰۷ لسنة ۱۹۷۹ ـ الحاود ۱ و ۳ من قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۸۶ بانشاء الهيئة العامة للخمادات البيطرية .

(استد المشرع الى وحدات الادارة المحلية انشاء وادارة جميع المرافق العامة الوافقة في
دائرتها ولا كانت المجازر في الخار ما تفطلع به من دور تقوم على أداء خدمة عامة الجمهور
المؤطنين انها تندرج في عدد المرافق العامة ومن ثم فان انشاء وادارة ما يقع منها في دائر
وحدات الادارة المحلية بقع على عابق تلك الوحدات كما يقع على عاقبها الأعمال الانقية الخاصة
وحدات الإدارة المحلية ويدخل في اختصاصها دون غيرها _ ينحصر دور الهيئة العامة للخدمات
البيطرية بالنسبة الى المجازر في المتابعة والاحراف اللني على المجازر وتقد الديج دون أن
يتجاوز ذلك الى تولى اية اختصاصات تنظيرية معا ينعقد لوحدات الادارة المحلية اعلالا لولايتها
في انشاء، وادارة المجازر الواقعة في دائرتها وضها وضع التصميم الازم المحلية الانشاء
مؤدى ذلك انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية أن تنشىء، المجازر وفقا للنموذج الذي
اعدد الهيئة المسلمة للخدمات الإدارة المحلية أن تنشىء، المجازر وفقا للنموذج الذي
اعدد الهيئة المسلمة للخدمات الإدارة المحلية أن تنشىء، المجازر وفقا للنموذج الذي
اعدد الهيئة المسلمة للخدمات الإدارة المحلية أن تنشىء، المجازر وفقا للنموذج الذي المدد الهيئة المامة للخدمات الإدارة المحلية أن المناس، المهارة المحلية أن المناس، المهارة المحلية أن المدد الهيئة المهارة المحلية المدد المهارة المحلية أن المدد الهيئة المعامة المخدمات الإدارة المحلية أن المدد الهيئة المعامة المناسة المخدمات المهارة المحلية أن المهارة المحلية أن المحلمة المخدمات المحادرة المحلمة المحد المحدد الم

تبين للجمعية العيومية أن المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل بالقانون رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تنولي وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة الهامة والخطة السامة لللولة انساء وادارة جميع المرافق الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تنولاها الوزارات بمقتضى الطراني واللوائع المحول بها ، وذلك فيما عدا المرافق القومية وذات الملائحة الناماها وادارتها والمرافق اللائحة الناماها وادارتها والمرافق التي تتولى المحافظة انشاءها وادارتها الوحدات الاخرى للادارة المحلية » .

وتنص المادة (۱۰) من اللائمة التنفيذية لقانون الادارة المحليسة المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رثم ۷۰۷ لسنة ۱۹۷۹ على أن « تتولى الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها طبقا للسياسة الزراعية الحملة العامة للمولة والتركيب المحسولي والشئون الزراعية

التالية : (١) تنظيم الخدمات الزراعية والبيطرية وانشساء خدمات جديدة وبوجه خاص ١٠٠٠ الاعمال الفنية الخاصه بالجازر والكشف على اللحوم عن المجمورية والمساء على المجمورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بانشاء المهنة العامة للخدمات البيطرية تنص على أن و تنشا هيئة عامة و الهيئة العامة للخدمات البيطرية وتنص على أن و تنشا هيئة عامة و الهيئة العامة للخدمات البيطرية ، تكون للزراعة والأمن الغذائي ، وأن المادة (١٪) منه تنص على أن « تهدف الهيئة الماحت الأمراض المدينة الثورة الحيوانية ووقايتها من الأمراض المدينة والوبائية وعلام العالات المراشقة وعلام حالات العقم التي تؤدى الى قلة الانتاج ، أحكام البابين الثاني والثالث من الكتاب الثاني من قانون الزراعة المصادر ووقايتها من الأمراض المدينة بتنفيذ ووقايتها من الأمراض المدينة والوبائية ، ولها في سبيل تحيقق أهدافها القيام بها تراه الإمراض المعيدة والوبائية ، ولها في سبيل تحيقق أهدافها الفنيم على المجازر ونقط الذبيح والرقابة عليها ، ٢ متابعة الإشراف

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع أسند الى وحدات الادارة المجلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة ، انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ولما كانت المجازر في اطار مما تضطلع به من دور تقوم على أداء خدمة عامة لجمهور المواطنين تهدف الى المحافظة على صححتهم بكفالة توافي الاشتراطات الصحية فيما ذلك من حيوانات ، وما يعرض من لحوم للاستهلاك بالاضافة الى غير المرافق التي يقتضيها الصالح العام ، أنما تندرج في عداد المرافق المامة المشار اليها ، ومن نم فان انشاء وادارة ما يقع منها في دائرة وجدات الادارة المحلية يقع على عاتق تلك الوحدات كما يقع على عاتق اللك الوحدات كما يقع على عاتق اللك أوحدات كما يقع على المثنية المامية المائية المحديد التصميم وبالنظر الى أن من المقتضيات الانشاء وفقا لها ، وبالتالي فان تحديد تصميم بعينه يلتزم به فني الانشاء تقوم عليه كل من وحدات الادارة المحلية ، ويسئل في اختصاصها دون

يدعم ذلك ويؤيده أن طبيعة الموقع المتاح لانشاء المجزر لدى كل وحدة تلقى بظلالها على نوعية التصديم الذي يقع عليه الاختيار ، وذلك أمر تقدره كل وحدة محلية ، وكذلك الحال بالنسبة الى الاعتماد المالى المتاح لتمويل عملية الانشاء فلا ريب فى أن لها صداها فى هذا الخصوص بالاضافة الى غير ذلك من الاعتبارات الحاكمة التي يبعثها طبيعة البيشة المبطة يكل مجزر • والوحدة المجلية بها خولها القانون من اختصاص حى صاحبة الارادة القانونية المعول عليها فيها تصدره من قرارات او تهرمه من عقود •

كما استظهرت الجمعية الصوعية أن دور الهيئة العامة للخسات البيطرية بالنسبة إلى المجازر ينحصر ، طبقا لقرار انشائها ، في المتابعة والرقابة والاشراف الغني على المجازر ونقط الذبيح دون أن يتجاوز ذلك للي تولى أية اختصاصات تنفيذية مما ينعقد لوحدات الادارة المحلية ، اعمالا لولايتها في انشاء وادارة المجازر الواقعة في دائرتها ، ومنها ، وضع التصميم اللازم لعملية الإنشاء ، فأن مارست الهبئة شبيئا من ذلك فليس ثمة الزام قانون يفرض على وحدات الادارة المحلية الالتزام بما خصت اليه تلك المهارسة من وضع نعوذج تصميم للمجازر ، كما جرى في الحالة المائلة - ويكون لها كامل سلطاتها التقديرية في تقرير ما يتبع ومن ذلك ، امكان النظر في مدى ملاحة الاخز بالتصميم للموضوع بعموفة الهيئة او الاسترشاد به لدى اشاء مجازر اذا تبين مناسبة ذلك *

والحاصل بناء على ما سبق أن النساؤل النسائي المطروح المتعلق بعدى جواز قيام غير صاحب النصحيم الذي اختارته الهيئة المشار اليها بمبل الرسومات التنفيذية بات غير ذي موضوع بعلما توضيح من أن التصميم ذاته غير مازم الوحات الادارة المحلية .

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية أن تنشى، المجازر وفقا للنموذج الذى اعدته الهيئة العامة للخدمات السطرية ·

د فتوی رقم ۱۹۳ بتاریخ ۲/۱/۵۰ جلسة ۱/۲/۵۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۸۸ . ٠

(۲۳) جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنیون بالدولة _ مرکب _ اعالة التهجير _ مناط استحقاقها _ مناط ضمهة الى الرتب والعاش .

المادة (۲) من القانون رقم ۹۸ السنة ۱۹۷٦ بشان منح اعانات للماملين الدنيين بسينا، والمكاع غزة ومحافظات القناة ٠

المادة (۱) والمادة (۲) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شال ضم اعانة التهجير الى المرتب والماش ·

(أن استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى مطافقات القناة حتى (١٦/٣١ لا كانا المحمد وذلك لا يكاتي الا لا كانا المحمد وذلك لا يكتابي الا لا كانا المحمد وذلك لا يكتابي الا المحمد عبد المحمد المحمد المحمد المحمد عبد المحمد في المجمد المحمد المحمد الاحتمام المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد عبد المحمدة الواجد المحمد المحمد عبد المحمدة الواجد المحمد الاحتمام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧١ المحمد المحمد عبد المحمدة الواجد المحمد المحمد عبد المحمدة الواجد المحمد الاسباب المتقد تبا وصف المخمد عليهم القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧١ ولم يعد من المخاصد في مطهوم القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧١ ولم يعد من المخاصد في مطهوم القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧١ ولم يعد من المخاصد في مطهوم القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧١ ولم يعد من تطبيق .

تبين للجمعية العجومية أن المادة (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة المحالة بشأن منع اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غرة ومحافظات اللغاة للخاضعين الاحكامه تنص على أن «تعنع اعانة شهرية بواقع ٧٥/١٢/١٣ من الراتب الاصسلى الشهرى لمن كانوا يعملون حتى ٣٥/١٢/١٢ بعمافظات القناة والذين عادوا اليها والذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين الاحكام نظام العاملين المدنيين الخاضعين الاحكام نظام العاملين المدنيين العاملين في منشآت خاضعة الإحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بصائع بعض الاحكام الخاصة وشركات التوصية بالاسهم بعض الاحكات الدوصية بالاسهم وذلك بعد اقصى قدره عدوه خيبهات التعاونية وذكك بعد اقصى قدرون جنيها وبحد ادلى قدره خسسة جنيهات التعاونية

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن استحقاق اعانة التهجير منوط بالمصل في احدى معافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ والخضوع لأحد النظم المشار اليها في النص على سبيل الحصر وذلك لا يتأتى الا لمن كان معنيا وقائما باحدى الوظائف فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومن ثم يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في الحدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٢١ ، أذ أن تحديد المشرع هذا التحاريخ يسستتبع في ذات الوقت تعين المخاطبين باحكامه بالموجودين بالخدمة في يأتخدمة فيه و وبناء عليه لاتستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة في تاريخ لاحق حتى وان ردت أقدميته اعتبارا الى تاريخ سابق على تاريخ لاحق حتى وان ردت أقدميته اعتبارا الى تاريخ سابق على المناحة في الخدمة في الخدمة في الخدمة في الخدمة في الخدمة المناحة بالمتحقاق

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شدن ضم أعانة التهجير ألى المرتب والمعاش تنص على أن و يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح أعانات للعاملين المدنيين يسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين لأحكامه، على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ ٠٠٠ ووتص المادة التانية على أن • تضم الاعانة المسار اليها في المادة السابقة الى الأجر الاساسى للعامل اعتبارا من ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ حتى وأن تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة ٠٠٠ ٠٠

ومفاد ما تقدم أن الخاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المحمول به اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١٨ هو عين الخاضع الأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ ، فأن انحسرت عنه هذه الصفة أو زايلته لسبب من الأسباب افتقد تبعا وصف الخضوع الحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المخاطبين الخاضعين الحكامة في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ عين العمل به الخاضعين الحكامة في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به المخاضعين الحكامة في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به المخاضعين الحكامة في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به المخاضعين الحكامة في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به المخاضعين العمل المخاصعين المخاصين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصعين المخاصين المخاصعين المخاصين المخاصعين المخاصع

وما حيث أن النابت من الوقائع أن كلا من عائشية عبد الحميد وعاس احمد حسن وفاطية حسن دكروني عبنوا. بالقرار رقم ١٤٢همادد في ١٩٧٦/١/٢٧ بمحكمة الاسماعيلية الابتدائية وتسلموا العمل فعلا الأولى في ١٩٧٦/١/٢٨ والنائق في ١٩٧٦/١/٢٨ والنائق ١٩٧٦/١/٢٨ كما عبت فاطمة محمد عرض بالقرار رقم ٢١٦ الصادر في ١٩٧٦/١/٢٨ وتسلمت العمل في ١٩٧٦/١/١٧ وعينت مارسيل رشدى فرج بالقرار رقد ١٩٧٦/١/١٨ الصادر في ١٩٧٦/١/١٧ وتسلمت العمل في ١٩٧٦/١/١٧ وتسلمت العمل في ١٩٧٦/١/١٧

فمن ثم لا يكون لهم أصل حق استحقاق اعانة التهجير لكونهم من غير المخاطبين بأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه اذ أنهم لم يكونوا بالخدمة فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ وان ردت أقدميتهم اعتبارا الى ١٩٧٥/٩/١ و وتبما لذلك لا يقيدون من أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ الصادر بضم هذه الاعانة الى المرتب ١٩٨٨ الصادر بضم هذه الاعانة الى المرتب

4 11

انتهت الجمعية العبرمية لقسمى الفتوى والتشريسي الى علم السبحقاق المعروضية حالاتهم لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقسم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وعدم جواز ضمها لأجورهم الاساسية وفقا لأحكام القانون ترقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش ٠ ردتوى رقم ١٩٨٤ مناريخ ١٩٩٥/٢/٠٠ ١٩٠٥ لا ١٩٩٥/٢٠٠ ١٩٠٥ ١٩٥٠ ١٩٥٠ لا المرتب

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

حكم _ تنفيذه _ ارجاع اقدمية .

المادة ١٠٠ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة الاستثمار المسادرة بقرار ثاثيب رئيس مجلس الوزراء المسئون الاقتصادية والخلاية ووزير الاقتصاد رقم ١٠٥ السنة ١٩٨٠ تتم عل انه لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من المقوبات المبيئة فيها يل الا بعد انقضاء القترات الآنية

(٣) سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما •

(أن المنع من الترقية بسبب توقيع جزاء تاديبى على الموقف خلال المدد المتصوص عليها في المادة ساللة الدكر لا يعد سليا لحق الماسل في الترقية ولا يعدو أن يكون أدجاء للترقية حاوتديل المجزاء الذي يوقع على العامل هو في حقيقته سحب للججزاء السابق توقيعه عليه ومن ثم يرتب أثر هذا التصديل باثر رجمى يرتد أل تاريخ صدور قرار الججزاء الأول سعدور حكم المحكمة الادارية العليا بتعديل حكم المحكمة التاريبية وتعديل المقوية المحكوم بها ألى الوقف عن العمل لمدة سنة أشهر _ الاثر المائع للترقية وفقا للمادة السائلة يرتد ألى تاريخ صدور حكم المحكمة التاريبية في ١٨٨٧/١/٣ وأوى ذلك احقية المحكوم عليه في الترقية فرعة الترقية الجاء الترقية المحكوم بها من المحكمة التاريبية قد الفيت بالحكم المائد ولانا عقوبة أدجاء الترقية المحكوم بها من المحكمة التاريبية قد الفيت بالحكم المائد و تالمحكمة الادارية الليا) .

تبين للجمعية العمومية أن جوهر الأمر في شأن طلب الرأى المأثل انصا يتعلق بعدى أحقية السحيه / · · · · · في ارجاع أقدميت في الدرجة الثانية وكيفية تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا بوقفه عن العمل لمدة ستة أشهر ، واستظهرت الجمعية العمومية أن المادة ١٠٥ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه و لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات المبينة فيها يلى الا بعد انقضاء الفترات الآلية :

 ٣ ـ سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمدة تزيد عن خمسة عشر بوما ٠

ومفاد ما تقدم أن المنع من الترقية بسبب توقيق جزاء تأديبي علمي الموظف خلال المدد المنصوص عليها في المادة سابقة الذكر لا يعد سلبة لحق العامل في الترقية ولا يعدو أن يكون ارجاء للترقية ٠ ومن حيث ان تعديل الجزاء الذي يوقع على العامل هو في حقيقته سمحب للجزاء السابق توقيعه عليه ومن ثم يرتب أثر هذا التعديل بأثر رجعي يرتد الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول ٠

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين ان حكم المحكمة الادارية العليا قضى بتعديل حكم المحكمة التاديبية وتعديل العقوبة المحكمة الراوية عن العمل لمدة ستة أشهر ، ومن ثم فان الأثر المانع للترقية وفقا لنص المادة ١٠٥ سابق الإشارة اليها انها يرتد الى تاريخ صدور حكم المحكمة التاديبية في ١٩٨٧/١/٢٠ ، وعلى هذا فانه يكون من حق المحسكوم عليه الترقية في حسركة الترقيسات التي تمت في المادة ١٠٥ المشار اليها ولان عقوبة ارجاء الترقية المحكوم بها من المحكمة التاديبية قد المشار اليها ولان عقوبة ارجاء الترقية الحكوم بها من المحكمة التاديبية قد المختب بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا .

ા છ

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

ارتداد العقوبة المحكوم بها من المحكمة الادارية العليا الى تاريخ صدور حكم المحكمة التاديبية في ١٩٨٧/١١/٣٠ وما يترتب على ذلك من آثار ٠

(فتوی رقم ۱۸۰ بتاریخ ۲۰/۳/۹۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۹/۱۰ ملف رقم ۲۸/۲/۲۰) ۰

(****\ \)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم جعركية .. التعريفة الجعركية .. تعديد التعريفة الجعركية الواجبة. التطبيق على البان الأطفال العلاجية •

المادتين (٥) و (٦) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفة الجمركية ٠

(وضع الشرع اصلا عاما يتقى بغضوع الواردات للفرائب الجعركية وفيها من الفرائب الإسرائية وفيها من الفرائب الإسرائية الأبيرة وغيف منها الإبدان الإسائية الأخرىة بعيث لا يعلى منها الابتمى صريح وتحصل هذه الفريية عند ورود البقاعة وناط الشرع برئيس الجمهورية الابتمون الجمهورية الجموركية وتعديلها وتفادا الله صدر القرار الشائد اليه بالتمريقة الجمركية موان تكون بنوده المفاضعة له تقوم في اساسها على واددات تتكون من التجبوب القريق أو النشا أو المفائل الأمر الذي يتحسر معه سريان فتاته الجمركية على المناسبة على واددات التي تتكون من اللبن سواء كان عناصر طبيعية أو صناعية وازادات التي تتكون من اللبن سواء كان عناصر طبيعية أو صناعية وازاد المفائد يسوع القول بأن البئد ١٩/١/ب مسلسل (٣) أو (٤) ينطبق على الآلبان الملكورة المسائح وأشعل المالاج أو التقدية المسائحية النيان مناسبات المناصر الأخرى مع تلك المسائحية النيان المائحية المناصر الأخرى مع تلك المسائحية النياة المائورة والمناصر الأخرى مع تلك المناسبات المهائعة المهائعة المهائعة عنها ضريبة جمرئية بنقة ١٪) ثار صناعيا حرقوي ذلك البائل المائهال الماكورة سيتحق عنها ضريبة جمرئية بنقة ١٪) ث

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراض الجمهورية الشرائب الراردات المقررة في التعريفة الجمركية على الشرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ١٠٠٠ وتحصل الشرائب الجموركية وغيرها من الشرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للتوانين والقرارات المنظمة لها ١٠٠٠ وتنص المدة (٦) على أن « يكون تحديد التعريفة الجمركية وتعديلها بقرار من من قرار رئيس الجمهورية ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفة الجمركية تمتص على أن « تحصل الشرائب الجمركية طبقاً للفئات الواردة بجداول التعريفة الجمركية الموقعية الجمركية الموقعة ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاماً في قانون الجمارك يقضي بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات فى التعريفة الجمركية بحيث لا يعفى منها الا بنص صريح ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البشياعة • وناط المشرع برئيس الجمهورية اصدار التعريفة الجمركية وتعديلها ، ونفاذا لذلك صدر قراد رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦ بالتعريفة الجمركية وأوجبت المادة (١) منه تحصيل الضرائب الجمركية طبقا للفئات الواردة بجداول التعريفة الجمركية المرفقة بها •

كما تبين للجمعية العمومية أن التعريفة الجمركية أفردت الفصل التاسع عشر لمحضرات أساسها الحبوب والدقيق أو النشاء ، فطائر وخصت البند ٢/١٩/أ لصنف محضرات تفذية أطفال بفئة جمركية ١٠٪ بينما أفردت التعريفة الجمركية الفصل الحادى والعشرين لمحضرات غذائية منوعة ، وخصت البند ١٩/١/ب لصنف منتجات البان متحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال عنصر أو أكثر من عناصره الطبيعية بعنصر آخر وورد تحت مسلسل (٣) ألبان الرضع الشبيهه بلبن الأم مهيأة للبيع التجزئة والسلسل رقم (٤) ألبان الأطفال نصف الدسم أو الحمضية أو العلاجية المهيأة للبيع بالتجزئة والملسطين ١٨٪

ومن حيث ان مناط انطباق الفصل التاسع عشر هو أن تكون بنوده الخاصة له تقرم في أساسها على واردات تتكون من الحبوب والدقيق أو النشأ أو الفطائر ، الأمر الذي ينحسر معه سريان فئاته الجمركية على الواردات التي تتكون من اللبن سواء كانت عناصر طبيعية أو صناعية • بيد أنه وازاء خلو التعريفة الجمركية من بند ينطبق على الألبان الصناعية التي توصف للعلاج أو التغذية ، فانه يسوغ القول بأن البند ٢٠/١/١/ مسلسل (٣) أو (٤) ينطبق في خصوص الحالة المعروضة ولو شمل الاستبدال كل العناصر الطبيعية للبن مادامت العناصر الأخرى مع تلك الصناعية المفافة اليها تخلع عليه وصف اللبن ولو كان صناعيا • الأم الذي تخضع ممه البان الطفال « نورسوى – نيونروسوى – سيميلاك يزوميل » لهذا البند ويستحق عليها ضريبة جمركية بفتة ١/٤ .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع البان الأطفال « نورسوى ــ نيوتروسوى ــ سيميلاك يزوميل » للبند الجمركى ١٧/٢١/ب مسلسل (٣) أو (٤) من التعريفة الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ .

⁽ فتوى رقم ۱۸۸ بتاریخ ۲۰/۳/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۲/۰۹ ملف رقم ۱۹۳۷/۲/۳۷) ٠

(79)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

١) مسئولية _ مسئولية حارس الأشياء _ مناظها •

المادة ١٧٨ من القانون المدنى •

(أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفع ، فاذا أخل بهذا الالتزام الحترض الفطا في جانبه والتزم بتعويض اللبر عما يلطقه من ضرر بسبب الثيء الفاضي تحراسته ، ولا يعليه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الشرر وقع بسبب الجبيي رغم ما بذلك من عناية في الحراسة وبذلك فان المسئولية تتعقق بتول شخص حراسة شيء تقنفي حراسته عناية خاصة أو حراسة الات ميمانيكية ، ووقوع الشرر بقبل الثيء فعند ذلك يكون حارس الثي، مسئولا عن الضرد ويلتزم من لم بالتمويض - تطبيق) .

(ب) مصاریف _ مصاریف اداریة _ مناط الطالبة بها •

المادة ١٧٥ من اللائحة المائية للميزانية والحسابات •

(لا محل للمطالبة بالمصاريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبعضها البعض
 ١لا حيث يتملق الوضع بتقديم خدمات فعلية) •

(چ) الجمعية العمومية لقسمى الثنوى والتشريح ـ ما يغرج عن اختصاصها
 (فوائد قانوئية) •

(من المستقر عليه أن مناط القضاء بالقوائد التأخيرية أن يكون محل الالتوام مبلغا من النقود معلوم القدار تتم المطالبة القضائية به – المشرع ثم يسبغ على الجمعية المعومية ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التغييدية وهياتها واتما عهد اليها مهمة الاختاء فيها بابداء الرأي مسببا – ولا يقدح في ذلك ما أصفاه المشرع على رابها من صفة الاطالبة بالقوائد القانونية أمام الجمعية المعومية مطالبة قضائية بطهومها المحتى في كل سر فانون الرافعات والقانون المدنى ومن ثم يكون قد تخلف مناط القضاء بها •

تبين للجمعية العمومية أن الخادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن و كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه »

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسسبب ضررا للغير ، فاذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر يسبب الشيء الخاضع لحراسته ، ولا يعنيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة ·

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن السئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصـــة أو حراســـة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الضرر ويلتزم من ثم بالتعويض .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجندي / على محمد سليمان أخطأ أثناء قيادته وحدة السلام التابعة للقوات المسلحة فأحدث تلفيات بهويس فم النوبارية على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المحرر في حينه وأكده الحكم الجنائي العيابي الصادر ضده ، ومن ثم تغدو مسئولية وزارة الدفاع مفترضة ، وتلتزم بتعويض الهيئة العامة للنقل النهري عن الضرر الذي لحق بالهويس والذي قدرت تكاليف اصلاحه ثلاث آلاف جنيه دون ما زاد على ذلك كمصاريف ادارية ، ذلك أن افتاء الجمعية العمومية حرى على انه لا محل للمطالبة بالمساريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبعضها البعض الاحيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية ، نزولا على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، الأمر غير الماثل في الحالة المعروضة ، كما انه ولا وجه لما تطالب به الهيئة من فوائد قانونية ذلك أنه من المستقر عليه أن مناط القضاء بالفوائد التأخرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية يه في حين أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وهيئاتها وانما عهد اليها مهمة الافتاء فيها بايداء الرأي مسببا ، ولا يقدح في ذلك ما أضفاه المسرع على رآيها من صفة الالزام للجانبين ، لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا ينزل منزل الأحكام ، ولا تتبع عند طرح المنازعة على الجمعية العمومية الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها اجراءات التقاضي وعلاماته ، الأمر الذي لا تعد معه تلك المطالبات مطالبة قضائية بمفهومها المعنى في كل من قانون المرافعات والقسانون المدنى ، ومن ثم يكون قد تخلف مناط القضاء بها .

4 11

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وذارة الدفاع أداء مبلغ ثلاثة آلاف جنيه الى الهيئة العامة للنقل النهرى عوضا عن المتليات التي لحقت بهويس فم النوبارية

^{· (} فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۳/۳/۱۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۳/۱۹۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۴۰) ٠

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم جعركية _ مناط الاعقاء منها _ الترخيص باستيراد الأدوات والأجهزة العلمية معقاة من الرسوم •

المادتان (٥) و (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

بروتوكول الاتفساق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية الموقع فى نيوبى بتاريخ ٢٩٨٦/١١٢٣٦ المصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ ٠

(وضع المشرع اصلا عاما مؤداء خضوع جعيع الواددات للفرائب الجعركية وغيرها من المشافية الآررة على الراددات بعيث لا يعقد منها لا بنص خاص مع استحقاق الشرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - كاما ان ترخيص السلطات المختصة باستيدا للادوات والاجهزة العلمية أو معاهد تعليم عامة معفاة من الرسوم مو شرط لازم لتمتع تلك الادوات والاجهزة بالاعقاء من الرسوم الجعركية والرسوم الأخرى المؤرضة على استيرادما أو فيها يتصل بهذا الاستيراد طبقا للانفائية المشاد اليها وذلك استئناء من الأصل العام المنار اليها معفاة من القرائب والرسوم الجعركية عمالا لاحكام الروتوكول المشاد اليها معفاة من القرائب والرسوم الجعركية اعمالا لاحكام الروتوكول المشاد اليه منفرة من التجركية عمالا لاحكام البروتوكول المشاد اليه مؤدي ذلك المناد الميار كية يحسب الاصل ،

تبين للجمعية البدومية أن المادة « ٥ » من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التى تدخل أراضى الجمهورية لشرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية عسلاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ١٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الشرائب والرسسوم التى تستحق بعناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات المجركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » • وتنص المادة (١٠٠) من القانون ذاته على انه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحدها وزير الخزانة لائمة خاصة تنضمن تيسير الافراج عن البضائح التي ترد برسم الوزاوات والمسالح الحكومية والمسالح الحكومية والمساسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي حسدها •

كمـــا تبين للجمعية العمومية أن البند أولا من بروتوكول الاتفاق. الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية والملاحق المرفقة الموقع فى نيروبى بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٦ ، الصادر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم 20 كلسنة ١٩٩٨ ينص على أن ١ - تتعهد الدول المتعاقدة. بأن تشمل المواد الواردة فى الملاحق ١ ، ب ، د ، ها بالاعفاء من الرسوم اللحمركية والرسوم الأخرى التى تفرض على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد ، ولقد تضمن الملحق د د ، الأدوات والأجهزة الملمية شريطة د ١ - أن تكون مخصصة لماهد علمية أو معاهد تعليم عامة أو خاصة رخصت لها السلطات المختصة فى البلد المستورد باستيراد هذه السلح معفاة من الرسوم ، على أن تستعمل فى أغراض غير تجارية تحت اشراف تلك المعاهد وعلى مسئولياتها ،

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات ، بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وان أجاز المشرع الافرائب والرسوم الجمركية اذا المشرع الافرائب والرسوم الجمركية اذا المسالح الحكومية أو المؤسسات المامة أو المشركات التي تتبعها ، وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية . كما استظهرت الجمعية العمومية أن توخيص السلطات المختصة باستيراد الادوات والإجهزة العلمية المخصصة توخيص السلطات المختصة باستيراد الادوات والإجهزة العلمية المخصصة تنك الأدوات والأجهزة العلمية المخصصة تنك الأدوات والأجهزة العلمية المخصصة المنافرة علمية أو المساح المنافرة المستيراد طبقا للاتفاقية. المشار اليها ، وذلك استثناء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المشار اليها ، وذلك استثناء من الأصل العام المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه لم يجر الترخيص لأكاديمية المبحث العلمي والتكنولوجيا في استيراد الإصناف المشار اليها معفاه من الضرائب والرسوم الجعركية ، كأحد الشروط اللازم توافرها لتمتع تلك الاصناف بالاعفاء اعمالا لأحكام بروتوكول الاتفاقية الحاص باستيراد المواد التربرية والعلمية والثقافية والملاحق المرفقة به آنف البيان ، ومن تم فأن هذه الاصناف الواردة ضمن مشمول البيان الجمركي رقم ١٣٦٨/١٩٥٩ ما انفكت خاضمة للاصل العام سالف الذكر الذي يقضي بخضــوعها للضرائب والرسوم الجعركية ، ومن ثم تفدو الأكاديمية ملزمة باداء مبلغ ق جنيــه

٩٢ر٧٧٨٧ كضرائب جمركية مستحقة عن تلك الأصناف ٠

لذلسك

انتهت الجمهية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام آكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أداء مبلغ ٩٩٧٥٧٥٣ (سبعة وخمسين الفا وسبعمائة وسبعة وثمانين جنيها وثلاثة وتسمين قرشا) الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية على الأصناف المشار اليها الواردة بمشمول البيان الجمركي رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٩٥٠

(فتسوی رقسم ۱۹۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۳/۲۳ جلسسسة ۱۹۹۰/۳/۱۰ ملف رقسم ۲۰۱۸/۲/۳۲) ۰

يجلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥ -

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع _ افتاء سابق لها _ تنفيذه .
(طلب مصلحة الجمادك الزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اداء مبلغ ضراف ورسوم چبركية عن بيع سيادات ليموزين تم استيرادها لاستخدامها في مشروع ليموزين مصر للنقل السياحي _ انتهت الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨١/١/١٨ الحلية مصلحة الجمادك في استئداء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيادات التي قام البنك بيمها للقر _ تنفيذا والمناء يقع عاقق الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي الانتزاع بأداء المللة المقالب به في هذا النزاع والذي يمثل فرق الرسوم الجمركية المستحقة على تلك السيادات)

تبين للجمعية العمومية أن الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي سبق لها أن طلبت بكتابها المؤرخ ١٩٩٣/٨/٣١ عرض النزاع القائم بين البنك ومصلحة الجمارك حول سداد قيمة الرسوم الجمركية السستحقة عن سيارات مرسيدس ٢٠٠ موديل ١٩٧٨ التي باعها البنك بالمزاد العلني ٠ فاستعرضت المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ » وأن المادة (١١) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم بنك ياصر الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسبة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والربسوم التني يقع عليها وجدها عبء أدائها بما فني ذلك الزسنوم القضائية ورسوم التوثيق والشيسهر وكذلك الرسسوم الحمركية وملحقاتها ٠٠٠ » في حن تنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغبرها من الضرائب والرببوم الملحقة بها ويشبرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتجديدها قرار من وزير المالية بتاء على توصية الوزير المختص : ٠٠٠٠

١٧ – الآلات والمعدات التي يستوردها بنك ناصر الاجتماعي اللازمة لإنشاء المشروعات التي يملكها بالكامل ، وتنص المادة (١١) منه على أن « مع عدم الاخلال بما نص عليه هذا القانون من احكام خاصة تخضع الإعقادات الجمر كية للاحكام الآتية :

 ١ – (1) يعظر التصرف في الأشياء المعاه في غير الأغراض المعاه من الحلها باي نوع من أنواع النصرفات ما أثم تسلق عنها الضرائب بنا باين إلى المحالم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة قانونا تهربا جمركيا....

(ب) يحظر التصرف في كافة الآلات والأدوات والمعدات والأجهزة برسائل النقل المفاه بعوجب هذا القانون قبل مرور خمس سنوات من الربخ الافراج عنها من الجمارك والا حصــلت عليها الضرائب الجمركية ونجع ما من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها وفي حالة التصرف في حدة الأشياء بعد مضى المدة المذكورة يتم الحصول على موافقة مصلحة الجمارك وسعاد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وفقا لحالة هذه الأســياء وقيعتهـا وفق التعريفة الجمركيـة الســارية في تاريخ الســداد ٠٠٠٠ .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون ذاته تنص على أن د مع عدم الاخلال بالإعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الاجتبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من المرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية : القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بانساء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي ، وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٨ باصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية على أن

٢ ــ النصوص المقررة لإعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، سواء كان الإعفاء من الضرائب الجمركية كليا أو جزئيا أو تضمينت تلك النصوص تأجيل سداد الضريبة الجمركية أو تقسيطها ، أو كان الإعفاء المقرر بها لسلم بذاتها أو لجهة ممينة أو لفرض معدد ، بينما تنص المادة (٩) من قانون تظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم المملة 1947 على أنه * مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية :

 (أ) يحظر التصرف في الأشياء المفاة من الأغراض المفاة من أجلها باى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الإغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيب يصاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الحسارك .

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضـوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة • واستثناء من ذلك أعفى المشرع الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر الى الأهداف الاجتماعية التي تضطلع بها ، من الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريح في قانونها ، ومن ثم فان ما استوردته الهيئة ، في النطاق الزمني للممل بهذا النص ، تسسيير مشروعاتها يتصع بالاعفاء من تلك الرسسوم وملحقاتها ، وهو ما سبق أن خلص اليه افتاء الجمعية العمومية بجلستيها المنعقدتين في ١٩٨٠/١/١/١ و ١٩٨٥/١٠

كما استظهرت الجمعية العمومية انه ولئن كان الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر قبل الغائه بالقانون رقم ٩١ لسمة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ، جاء مطلقا فلم يقيد بحظر التصرف في الأشياء المعفاه خلال أجل معين ، الا انه بصدور القانون الأخير ، الذي أعاد . تنظيم الإعفاءات الجمركية مستحدثا حكما جديدا بالبند (أ) من المادة. (١/١١) منه قيد بموجبه من نطاق الاعفاءات الجمركية المقررة بوجه عام ، ومن بينها بطبيعة الحال الاغفاءات التي تقررت نفاذًا الأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وبصدور ذلك القانون ، بات نطاق تلك الاعفاءات مقيدًا ، وبات تبعا لذلك محظورًا على الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اعتبارا من تاريخ العمل بهذا الحكم التصرف في الأشياء المعفاه في غير الأغراض المعفاه من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغبرها من الضرائب والرسيسوم المقررة وفقا لحالاتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد، واذكان تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار البه ـ الذي حل محل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ • الملغي ، حرص على ترديد الحكم ذاته الذي يقيد من نطاق الاعفاءات الجمركية سالفة البيان . ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي تصرفت بالبيم في السيارات السابق تمتعها بالاعفاء طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وذلك في المجال الزمني للعمل بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 143 لسنة 1947 ، ومن ثم فانه يقع على عاتها الالتزام بالوفاء بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المتصرف فيها، وتحدد تلك القيمة وفقا لحالة تلك السيارات وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ،

ولا ينال مما تقدم بأن الآلات والمعدات التي تستوردها الهيئة العامه لبنك ناصر الاجتماعي اللازمة لانشاء المشروعات التي تملكها الهيئة بالكامل معفاه من الضرائب الجعركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها أعلام لحكم المادة (١٧/٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبان أن الإعقاء القرر بمرجب هذا النص أيا ما أكان الرأى في مدى شموله للسحيوات، لا يتبسط على الحالة المورضة لتحقق وإقعة استراد المسروض أمرها في تاريخ سابق على العمل بالنص المشار اليه ومن المقرر أن القاعدة القانوية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانها ، أي خلال المقترة من تاريخ العمل بها حتى الغائها ، والتي التقانوية التي تقم أو تتم بعد نفاذها ولا تنسحب على الماضى الا إذا وجد نص صريح يقرر لها أثرا رجعيا .

وخلصت الجمعية المومية مما تقدم جميعه الى « احقية مصلحة الجمارك في استثناء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيمها للغير في الحالة المعروضة ، • وقد جرى تبليغ الفتوى الى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي برقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٠ .

وتنفيذا لهذا الافتاء فانه بالنسبة الى الحالة المعروضة يقع على عانق الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي الالتزام بأداء مبلغ ٢٠٦١ جنبها قيمة تروق الرسوم الجمركية المستحقة على السيارات موضوع النزاع الماثل

لالسك

التهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي أداء مبلغ 2010 جنيها قيمة فزوق الرسوم الجموكية المستحقة على السيارات موضوع النزاع وذلك تنفيذا للافتاء الصادر بجلسة 9 من نوفمبر سنة 1992 المسار اليه

· وَيُوى رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣٣ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم ١٩٩٠/٣/٣٢) -

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

عقد _ عقد اداری _ تنفیده _ غرامة التاخیر .

المادة ١٤٨ من القانون المدنى .

﴿ جَرى النّاء الجمعية العهومية على ان ميدا تنفيذ العقد بحسن فية هو اصل من الاصوارية على حد سواء بعثضاء يلتزم الاصوارية على حد سواء بعثضاء يلتزم تل في القد النارية على حد سواء بعثضاء يلتزم تل في العقد فان حاد احدها عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلال بالتزامه القلسي ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحميله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحميله على الوفاء بقدا الالتزام وصار تحميله على الوفاء بقدا الالتزام القلسي ووجب حمله على الوفاء بقدا الالتزام وصار تحميله على الوفاء بقدا الالتزام المقدى ووجب حمله على الوفاء بقدا الالتزام المقدى ووجب حمله على الوفاء بقدا الالتزام وصار تحميله

تبين للجمعية العمومية أن المادة « ١٤٨ » من القانون المدنى تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفقُّ مع ما يوحبه حسن النية ، • وهذا المبدأ ـ وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية _ هو أصل من أصول القانون التَّي تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حله سواء ، بمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفي العقد بتنفيذ ما اتفقًا عليه في العقد ، قان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقدي ، ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بِمَا رَبُّهِ الْعَقْدُ مِنْ جُزَّاءَاتُ ، كَغَرَامَةُ التَّأْخِيرُ ، أَمْرًا وَاحِبًا قَانُونًا ﴿ كَمَا نَبِسُ للجمعية العمومية أن أمري التوريد رقمي ٢/١٩٢/١ و ٢/٩٢/١ الصَّادرين في الخالة الماثلة ، بعد أن حددًا مدة توريد المطبوعات محل على منهما ، وهي خلال أربعة أشهر من تاريخ استلام أمر التوريد على دفعات متبياوية شهريا بالنبيبة للأمر الأول، وخلال شهرين من استلام أمر التوريد بالنسبة الثاني "، نص كل منهما على أنه « يجب مراعاة مدة التوريد بكل دقة تلافيا من توقيع غرامة التأخير التي توقع في حالة التأخير بواقع ١٪ عن كل أسبوع أو جزء منه وبحد أقصى ٤٪ » · ومفاد ذلك أن أى أخلال بالتوريد بالكيفية وخلال الميعاد المضروب من شأنه أن يؤدي الى توقيع غرامة تأخير على المورد ٠

ولما كان النتابت من استعراض كتاب رئيس الأدارة المركزية للشنون التجارية بالهيئة العامة لشــــئون الطابع الاميرية رقم ٢١/١٧٨ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦ الذي تضمن بيانا لبرياميج التوريد الذي تم وفقا له توريد المطبوعات محل أمر التوريد رقم ٢٩/٩٢/١ ، النابت ، أن الهيئة العامة لشــــئون المطابع الاميرية لم تلتزم بهد التوريد في موعدم، أذ كان عليها توريد أول دفعة فور اكتمال الشهر الأول الذي يبدأ اعتبارا من المرام المناسبارا من الموجود فعلا الا اعتبارا من الموجود فعلا الا اعتبارا من الموجود وعقد اشتراك التليفون » ، الموجود عقد اشتراك التليفون » ، المناسبار من الموجود الموجود واعتبارا من الموجود الموجود المناسبة لمحل الأمر من مطبوع نموذج تفاطركم الأحزان » بالإضافة الى أن أول دفعة جرى توريدها من المطبوعين تقل كثيرا عن الكمية الواجب توريدها طبقا لأمر التوريد الذي يوجب المناسبات المسلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تأخير على الهيئة المورده ، المحالف محجود مناسبات الموبية المورده ، المالكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تأخير على الهيئة المورده ، ما تطالب به الهيئة الإخيرة من استرداد غرامة التأخير الموقعة عليها في منا الشال ، وبلغ المحبود بنظامره ، مناسبودة شهريا ، في مناسبودة في موعده وأن يتم على دفعات متساوية شهريا ،

ومن حيث أنه عن غرامة التأخير الموقعة على المطبوع و دفتر ٢٧٥ - م محل أمر التوريد رقم ٢٩٦/١ ، فلما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية قد تقاعست عن دفع ما استعسكت به الهيئة العامة لشئون المطابع الأمرية من أن تأخيرها في التوريد عن المياد المحدد بأمن التوريد مرجعه الى تأخر الهيئة الأولى في اعتماد بروفة المطبوع وردها للهيئة الموردة في حينه ، وكذا تقاعسها عن اقامة الدليل على أن المدة التي تأخرتها في الاعتماد لا تضاف الى مدة التوريد المتفق على المدة التوريد المجودة المحتماد لا تضاف الى مدة التوريد المتفق

وكان النابت أيضا أن مدة التأخير في توريد المطبوع محل ذلك الأمر تقل عن المدة التي تأخرتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في اعتماد البروفة ، ومن ثم يعد التوريد ، طبقا للقواعد الحاكمة للعلاقة بين الطرفين ، والحالة هذه ، قد تم في الميماد ولا تأخير فيه ، الأمر الذي تنتفى معه دواعى وأسباب توقيع غرامة تأخير ، مما يلزم معه الزام الهيئة قرش جنيسه

الأخيرة برد مبلغ ٥٠ر٧٥ قيمة غرامة التاخير الموقعة في شان أمر التوريد. رقم ١٩٩٩٢/

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

أولا: رفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لشنون المطابع الأميرية باسترداد مبلغ غرامة التاخير عن أمر التوريد رقم (٣٩/٩٢/١ ومقداره ٣٧٧٠ جنيه « ثلاثة آلاف وسبعمائة وسبعون جنيها من الهيئة القومية للاتصالات السلكمة واللاسلكمة ·

ثانيا: الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية برد مبلغ غرامة التأخير ومقداره ١٩٥٠ و تسمة وسبعون جنيها وخمسون قرشا ، عن أمر التوريد رقم ٤٩/٩٢/١ الى الهيئة العامة لشائون المطابع الأصدية .

﴿ فتوى رقم ١٩٨ بتاريخ ٢/٣/٥٣/٣ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم ٢٩٨٠/٢/٣٣) ٠

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

الجمعية العمودية لقسمي الفتوى والتشريع .. ما يدخل في اختصاصها .. ابدأ، الراي... الملزم في الأنزعة التي تنشب بن الجهات الادارية .. الالتزام بتنفيله .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ٠

(اختص المشرع الجمعية العمومية بابدا، الراي مسببا في الأنزعة التي تنشب بين البعبات الادارية يضعها البغض وذلك بديلا عن استعبال الدعوى كوسيلة لعجاية العقوق. ونفض المنازعات وأضفى الشرع على رابها صفة الازام للجانين حسما لاوجه النزاع وفقط الدولة لا يتجد النزاع الله ولم يعط لجهة ما حق التقييب عليه أو معاودة النظل فيه حتى لا يتجد النزاع الى لا نهاية واذ تستوى الجمعية المهومة على قمة أجهزة الفتيا داخل الدولة لا يسرغ أن يكون الرأى الصادر عنها محلا لجدل او مساومة أو امتناع عن تطبيقه اذا لم يصادف فيولا ويتغين على الجمعة الاحدادية الا تتقاصى عن تنظيده عن أي وجه من الوجوه وأن تتجرد عن مثل هذا التصرف المنائع المسئولة عنه وعلى الجهة الادارية التي صدر الرأى المسائحة منا المنازع الجهات الرئاسية وتحريك ولايتها في عدا الأمرى منائلة الجهات الرئاسية والجادرية الى تنظيد الأمراء بنائيا على الجهات المناسع عن المنازع الجهات المناسع الإنجراف عنه حرصا على أن يسود القادون وتفلف الشرعية تصرفاتها التزاما بصحيح تلك المتجمية حسنات المجمعية حسائلة القائمة، وتنفيذ ما انتهت المناجعية على المعومية من رأى ملزم بجلستها المنقد، بتاريخ غ/١٩٣٤ .

استعرضت الجمعية المجومية افتاءها الصادر بجلستها المنعقدة في
ع من ابريل سسنة ١٩٩٣ الذي خلصت فيه الى أحقية الهيئة العسامة
للخدمات البيطرية في التصرف في أرض محجر زين العسابدين وإيداع
تمنها في الحساب المخصص لفرض اقامة محاجر بيطرية بديلة ، وذلك
بسسند من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٨ الذي
بسسند من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٨ الذي
الكتلة السكنية التي لم تعد صالحة لتحقيق المحاجر الواقعة داخل
وذلك لاستخدامها في اقامة محاجر بيطرية بديلة ، ومنح الهيئة العامة
للخدمات البيطرية سلطة التصرف في هذه الأراضي التي انتهى تخصيصها
المنفية العامة ، وقد ورد بهذا الافتاء في عبارة واضحة قاطمة الدلالة
انه لا اختصاص لمحافظة القامرة في هذه اللشأن ، وانه لا محل للاحتجاج
بالمادة ٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة
بأملاك الدولة الخاصة والتي تنص على أن • تتولى وحدات الادارة المحلية.

كل في نطاق اختصاصها ادارة واستغلال والتصرف في الأراشي المهدة المبناء المهلوكة لها أو للدولة ، أذ ينحسر تطبيقها عن الحالة التي ترصد فيها حصيلة بيع الأراشي التي تنتهي تخصيصها للهنفعة العامة لاستخدام محدد والتي تتولى الجهة التي يتقرر لها هذا الحق سلطة التصرف فيها على مثل الحالة المعروضة .

ولاحظت الجمعية المعومية من استعراض عناصر الموضوع الماثل واستظهاره أن الأمر انما ينطوى على نزاع بين الهيئة ةالعامة للخدمات البيطرية ومحافظة القاعرة حول ارض محجر زين العابدين البيطرى وأن الجمعية سبق لها حسم هذا النزاع برأى ملزم وان طلب طرح الموضوع المائل على الجمعية باستنهاض ولايتها لنظره انما يرتبط ارتباطا وتيقا بهذا النزاع ومن توابعه في ضحوء ما جرى من تصرف في أرض محجر زين العابدين وعدم أداء ثمنها للهيئة و

واستظهرت الجمعية العمومية من نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ـ وعلى نحو ما استقرت عليه .. أن المشرع اختص الجمعية العمومية بابداء الرأى مسيببا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها البعض وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، وأضفى المشرع على رأيها صفة الالزام للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ، وأن الجمعية العمومية اذ تستوى على القمة بين أجهزةً الفتيا داخل الدولة بحكم تشكيلها العالى وما يرتبط به من أمانات لا يسوغ أن يكون الرأى الصادر عنها والذي تكشف به عن صعيع حكم القانون محلا لجدل أو مساومة أو امتناع عن تطبيقه اذا لم يصادف قبولا، ويتعين على الجهة الادارية ألا تتقاعس عن تنفيذه على أي وجه من الوجوه وأن تتجرد عن مثل هذا التصرف الذي قر يستثير وجه المسئولية عنه ، وعلى الجهة الادارية الذي صدر الرأى لصالحها حال استمرار امتناع الجهة الادارية الأخرى عن تنفيذه ألا تقعد عن ابلاغ الجهات الرئاسسية وتحريك ولايتها في هذا الأمر وضعا له في نصابه ، وليس ثم من مندوحة في وجوب انصياع الجهات الادارية الى تنفيذ افتاء الجمعيسة العمومية وعدم مخالفته أو الامتناع عن تنفيذه أو الانحراف عنه حرصا على أن يسود القانون وتغلف الشرعية تصرفاتها التزاما بصحيح تلك المقتضيات ٠

وخلصت الجمعية العبومية مبا تقدم جميعه انه نزولا عند مقتضى الرأى الملزم الصادر من الجمعية العبومية في هذا السان ، فان سلطة التصرف في الأراض التي انتهى تخصيصها انها تنققد للهيئة وحدها ، ولا اختصاص لمحافظة القاهرة في ذلك ، بيد أنه ازاء ما جرى من تعرف في ارض محجر زين العابدين باجراء انفردت به المحافظة بمناى عن الهيئة صاحبة التصرف في تلك الارض وارتضاء الهيئة قبول أرض بديلة بمنطقة البساتين ، فلا مندوحة والحال كذلك من تقدير ثمن من العلمتين باتفاق كل من الهيئة والمحافظة سواء بواسطة لجنة مشتركة من العلوفين أو اللجنة الهائيا لتنمين أراضي الدولة ، ويقع من ثم على المحافظة تبا لذلك الالتزام باداء ما عسى أن يسفر عنه التقدير من فروق مالية في ثمن قطعتي الارض

لالــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتشريع الى التزام معافظة القاهرة بتنفيذ ما انتهت اليه الجمعية العمومية من رأى ملزم في هذا الخصوص ، واحقية الهيئة في استئداء ما عسى أن يكون هناك من فروق مالية في قيمة قطعتي الأرض في الحالة المروضة .

(فتنسوی رقسم ۱۹۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۳/۲۰ جلسسسة ۱۹۹۰/۳/۱۰ ملف رقسم ۲۰۰۷/۲/۳۲) ۰

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

جمعيات _ جمعيات تعاونية استهلاكية _ القصود بالجمعيات التي يجوز لها انشاء معاهد عالبة خاصة •

المادة (ه) من القانون رقم ٥٣ السيسنة ١٩٧٠ • في شأن تنظيم العاهد العالية الخاصة •

(أن الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون تندرج في عداد الجهات التي اجاز المشرع أن يكرن لها دمهد عال خاص ودغاف حكم الجواز في شائها أن تكون مشكلة وفقا لأحكام القانون ودهاد عبارة الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون الواددة بالمادة السافة يقتصر على الجمعيات التي يحم تنظيمها كانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ دون غيرها من الجمعيات التعاونية استهلائية كانت أو التعاونية الاستهلائية المنافقة الاستهلائية ومنها الجمعية التعاونية الاستهلائية التخاصات الاجتماعية انشاء معهد عال خاص) .

تبين للجيمية العمومية أن المادة (٥) من القانون رقم ٥٢ استة ١٩٧٠ المشار اليه تنص على أن « يشترط في صحاحب المهد العمال الخاص : ١ ـ أن يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ، أو من النقابات ، أو من الجمعيات المستكلة وفقا لأحكام القانون ، المنتمتة بجنسية الجمهورية العربيسة المتحدة أو جنسية احدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل ، الأمر الذي من مقاده أن الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون تندرج في عداد الجهات التي أبا أن يكون لها مجهد عال خاص • ومناط حكم الجواز في شأنها أن تكون مشكلة وفقا لأحكام القانون ، وفي اطار من ذلك يفدو جليا أن بيان وجه الرأى في المؤضوع المائل منوط بتحديد. المتصود بعبارة « الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون ، آنفة البيان •

والحاصل أن المستفاد من استعراض اوضاع النظام القانوني المصرى في شان الجمعيات عموما بما فيها الجمعيات التعاونية ، ان لكل من تعبيرى • الجمعيات » في هذا النظام مفهومه ودلالته الخاصة ، التي تستقل عن دلالة ومفهوم التعبير الآخر ولاتتداخل معه ، على نحو يأتي معه ذكر أحدهما مقصورا عليه لا ينبسط الى شمول كل أو جزء أو أحد عناصره • وآية ذلك أن المشرع أفرد لكل كيان قانوني من الكيانات التي يدل عليها كل تعبير منهما قانونا خاصا ينظم شئونه

انساء واستبرارا وانتهاء • فالجعيات يحكمها قانون الجعيات والمؤسسات الخاصة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ • في حين يحكم الجعيات التعاونية وينظم شمونها قانون الجعيات التعاونية وقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٠ • تم صعر قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٧٥ منظها لشئون الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وقانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ منظها لشئون الجعيات التعاونية الانتاجية • ولكل نظام قانوني من تلك الانظمة نطاقه الذي يحكم سريانه ، فلا ينبسط الى الطاقة التي يحكمها النظام الآخر الإ بنص يقصد الى ذلك ، وهو ما لجأ اليا المشرع فعلا في المادة (١) من قانون الجعيات التعاونية المشار اليه التي تنص على أن « تخص من قانون الجعيات التعاونية لأحكام قانون الجعيات فيما لم يرد به نص خاص في صدا القانون » اذ لولا هدا النص ما كان من سبيل الى اسستنعاء الاحكام التي يرصدها قانون الجعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن من شيون الجميات التعاونية •

ومن حيث أن المشرع ما انفك عاكفا على مراعاة التفرقة المشار اليها فير العبديد من التشريعيات، نذكر منها المادة (١/٨٩) من قيانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن د على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على ٠٠٠٠ : _ ١ _ وزارات الحكومة ومصالحها ٠٠٠ والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية ٠٠٠ والجمعيات والمكاتب المهنية ٠٠٠ » والمادة (١/٣٧) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعمديل أحكام قانون الضرائب على اللخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص عل أن « على الحهات المبيئة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ ٠٠٠ : ١ _ وزارات الحكومة ٠٠٠ والجمعيات التعاونيسة والمؤسسات الصحفية ٠٠٠ ودور النشر بالقطاع الخاص والجمعيات على اختلاف أغراضها ٠٠٠ ، وكذا المادة (٢١) من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أن « يتعين على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشسعبية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الانديئة والهيشات أو الشركات السامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بمأ فيها الجمعيات التعاونية وُ الروا بط اخِطَار المدعى الاشتراكي بأسماء المرشحين ٠٠٠ ، لذلك حرص المُشرِّعُ عَلَى استَخدام التعبرين جنبا ألى جنب كلما أزاد الحديث عن ألجَمْعَيَاتُ وَالجَمْعَيَاتُ التَّعْاوِتِيَّةُ مَعَادُهُ

ومن حيث أن المشرع على هدى من تلك التفرقة أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ ، ومن ثم فان مفاد عبارة « الجمعيات المسكلة وفقا لاحكام القانون » ، الواردة بالمادة (٥) منه يقتصر على الجمعيات التي يحكم تنظيمها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، دون غيرها من الجمعيات التعاونية استهلاكية كانت أو انتاجية و وبالتالي فانه لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلاكية . وبالتالي فانه لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلاكية . وما بينها الجمعية المروضة حالتها ، أن يكون لها معهد عال خاص .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تيام الجمعية التعاونية الاستهلاكية المصرية للثقافة والخدمات الاجتماعية ـ في الحالة المعروضة _ بانشاء معهد عال خاص .

(فتسوی رقم ۲۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۳/۲۰ جلسسسة ۱۹۹۰/۳/۱۸ ملف رفس ٤٠١/٢/٤٧) ٠

جلسة ۲۲ من مادس سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة ـ جزاء تاديبي ـ اللائحة المالية للميزانية والحسابات ــ تدابر .

لكادة (٧٩) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات _ مناط اعمالها أن تكون له من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الاجمال ، يترتب عليها الحاق خسارة بالغزائة المحتمة ، فلاتر المحتمة و الذي يحدد مدى اندراجها في نطاق المحوادث المحتمة بها مناط المحكم بعيث أذا النفي تحقق الفلسارة أصلا لتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المسلم المها فقط أنتفي وجه اتخاذ تلك التدابير _ فاذا ما تحقق ذلك المناط صاد أتخاذ التدابير المعددة بملك المادة أمرا الازما بمجرد العلم بالمحادثة وبحسب مناشد عنه هذه التدابير أو يتم التوصل إليه كائر الانخاذها عتم تحديد مسئولية المتهم مناشدة عنه التحديد مسئولية المناس المناس مناشدة المناس المناس المسئولية الادارية للمتهم . في ضوء المناس المسئولية الادارية للمتهم . فان كانت تلك المسئولية قد تحددت فحاد ، وبات القراد المسادد بتوقيع الجزاء حصينا خطبة ، وواعد المؤاد المناس مسائلة الذكر _ بانتشاء وعايد الطعن لم يعد من ثم موجب قانون للمطالبة باتخاذ التدابير سائلة الذكر _ بانتشاء .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسادة (٧٩) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات تنص على أن « بمجرد علم رئيس المصلحة بحادثة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الاهمال ١٠٠ التي تترتب عليها خسارة على الخزانة ، حتى في الأحوال التي تكون المصلحة قد استردت المبالغ المختلسة أو المسروقة أو المفقودة يتخذ رئيس المصلحة التدابير الآتية بلا ابطاء : _ أولا : تأليف لجنة من أعضاء من غير العاملين المسئولين عن مراجعة أو مراقبة أعمال المتهم ولا ممن يمتون اليه صلحة ما ١٠٠٠ ، وتكلف هذه اللحنة مالآتي :

١ ـ فحص أعمال المتهم فى جميع سنى خدمته بالتسلسل من تاريخ وقفه عن السل حتى التاريخ الذى يثبت أنه بدأ فيه التلاعب أو الاختلاس سواء آكان ذلك فى المسلحة التى ظهر فيها الحادث أم فر, غيرها من المسالح التى يكون قد سبق له العمل فيها على أن بطل الى تلك المسالح تشكيل لجان ادارية من قبلها لتتولى فحص. أعمال المتهم أثناء علمه مكل منها .

٢ - هراسية الحطرق التي البعت في ارتكاب الحادث -

 تحرى الاسباب التي سهلت وقوع الحادث وعلى الأخص ما يتعلق منها ينقص أن وجد في أنظمة العمل .

٤ - حصر جميع للبالغ المختلسة أو المفقودة وأنواعها •

.

ثانيا: وقف من تقسع عليه التهية من العاملين ووضعه تحت. المراقبة •

ثاثثاً : ارسال اخطار ابتدائي لوزارة المالية ، الادارة السامة المتقيش ، عن طريق مكتب المدير المالي أو المراقب المالي مشغوعا بالبيانات الآتــة :

١ _ اسم المتهم ووظيفته ٠

٢ ــ تاريخ ظهور الحادث وتأليف الملجنة الادارية ٠

٣ ــ تاريخ وقف المتهم عن عمله ٠

٤ - ظروف الحادث وكيفية اكتشافه .

٥ - قيمة الخسارة التي ظهرت مبدئيا ونوعها ٠

هذا ولا يبلغ لوزارة المالية من حوادث الاهمال المنوه عنها بصدر هذه المادة الا الحوادث التى تنتج عنها خساره للخزينة بمعنى أن تكون المبالغ التى وقع فيها الخطأ قد تم صرفها فعلا ولو كانت هذه المبالغ قد استردت فيما بعد ألما الحوادث التى تكشف قبل الصرف

رابعا : ابلاغ النتيجة الأولية التي تصل اليها اللجنة الى النيابة . الممومية .

خامسه : ابلاغ المؤسسة المصرية العامة للتامين ٠٠٠

وبمجرد الانتهاء من التحقيقات الادارية يرسل الى المؤسسة العامة. المذكورة صورة من تقرير لجنة الفحص مشفوعة بصور محاضر التحقيق الذي عمل عن المجادث معمد م

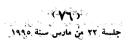
واستظهرت الجمعية العمومية ، مما تقدم ، أن مناط أعمال حكم المادة « ۷۹ ، المشار اليها ، بما يفرضه من وجوب اتخاذ تداير بعينها أن تكون ثمة حادثة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الاهمال ۰۰۰ . يترتب عليها الحاق خسارة بالخزانة العامة ، فالأثر المترتب على الحادثة هو الذي يحدد مدى اندراجها في نطاق الحوادث التي يتحقق بها مناط أغنال هذا الحكم ، بعيث اذا انتفى تحقق الخسارة أصلا نتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المسار اليها فقد انتفى وجه اتخاذ تلك التذاير كما استظهرت أنه إذا ما تحقق ذلك المادنة ، وبحسب ما تكشف عنه بتك المادة أمرا الإما برجرد العلم بالحادثة ، وبحسب ما تكشف عنه التحقيق الذي يجرى في هذا الخصوص المتهم على ضوء ما يسفر عنه التحقيق الذي يجرى في هذا الخصوص الأمر الذي من منا المسئولية تداكما تقرير المسئولية الادارية للمتهم ، فإن كانت تلك المسئولية قد دائما تقرير المسئولية الادارية المتاراد الصادر بتوقيع الجزاء حصيبنا باتخفرت مواعيد الطفن عليه لم يعد ثم من موجب قانونا للمطالبة باتخاذ باتذابر سالقة الذكر ،

ولما كان الثابت على ما سبق انه لم يترتب على الخطا المنسوب للمعروضة حالته الحاق خسارة بالخزانة ، اذ المبلغ الذى اختص به نفسه ، ثم عاد ورده ، انما هو مخصص فعلا للعاملين بالادارة كحوافز وكان يتعين توزيعه بالكامل عليهم دون أن يستبقى منه شيئا للخزانة ، وبالتالى فان ما تردى فيه يغدو غير مندمج في نطاق الحوادث التي يتحقق بها مناط أعمال حكم المادة « ٧٩ » آنفة البيان ، بالاضافة الى انه وقد تقررت المسئولية الادارية للمعروضة حالته فعلا ، وذلك بمجازاته بعقوبة التنبيه ، وصديورة قرار الجزاء حصينا ، مما يحول قانونا دون سمحيه الولنائة لماودة ممالته ، ومن ثم فقد فات أوان النظر في أعمال حكم تلك المادة في المحالة المائلة ،

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا وجه لأعبال حكم المادة « ٧٩ ، من اللائعة الماليــة للموازنة والحسابات فى الحالة المعروضــة .

⁽ فتوى رقم ۲۳۰ في ۲۹۱۹/۱۹۹۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۷ ملف رقم ۲۸۰٤/٤/۸۱ ، ٠



صناديق _ صناديق خاصة _ صناديق تحسين الغدمات بالستشفيات والوحدات الطبية الماحقة باللجالس الحلية .

حساباتها _ رقابة مالية .

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاسبة العكومية _ خضوع صناديق تعسين الخدمة بالستشفيات والوحدات الطبية الملعقة بوحدات الادارة العلية الى رقابة ممثلي وزارة المالية بما يشمل اختصامتهم بالتوقيع ثانيا على الشبيكات الصادرة عن هذه الصناديق ٠٠٠ المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل المعرف ، واحتمام الرقابة على المنال العام ايرادا ومصروفا ، بالإضافة الى غير ذلك من الأهداف والاعتبارات ، استد الى وزارة المالية القوامة عَلَى شَنُونَ الْخُزَانَةُ العامة ولاية الرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة بعض الجهات ، ومن بينها ، وحدات الادارة المعلية بجميع التشكيلات التي يتكون منها هيكلها الاداري وما يتبعها من تنظيمات تقوم على تحقيق أغراض معينة مما تقوم عليه تلك الوحدات وترتبط بها ارتباط القرع بالأصل ، وتؤدى الوزارة هذا الدور من خلال ممثليها بتلك الوحدات الذين عقد لهم الشرع دون غيرهم الاختصاص بالتوقيع الثاني على الشبيكات وأذون الصرف كأحد الادوات التي قدر الشرع لزومها حتى تحقق الرقاية أثرها ، أذ من غر هذا التوقيع يمكن للجهات الخاضعة للرقابة أن تتفلت منها أو أن تلتفت حولها . وسعيا من الشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة لما لها من أثر ايجابي فعال في حماية أموال الدولة وترشيد انفاقها في الأوجه القررة لذلك ، على جهات لم تكن تخضع اصلا لقانون الحاسية الحكومية قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه الصناديق والحسابات الخاصة خاضعة ايضا لتلك الرقابة ، طبقا للقواعد الطبقة بها ، وبما لا يخل بمضمون الرقابة التي عينها المشرع في قانون المحاسبة الحكومية الذي يجتل مرتبة أعل في سلم تدرج القواعد القانونية ـ تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة « ١٠ م من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ـ بشأن المحاسبة الحكومية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الادارى ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الاخرى التي تشميلها الموافقة السادة السادة ، كما تسرى أحكامه على الجهات التي تتضمن القوانين والمواقع المذكورة ويطلق على الوحدات والهيئات في خاص في القوانين والمواقع المذكورة ويطلق على الوحدات والهيئات والأجهزة المني تسرى عليها احكام هذا القانون « الجهات إلادارية » هذا القانون القواحد التي تلتزم بها الجهابة التحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون القواحد التي تلتزم بها الجهاب الإدارية ، منظمة المؤانون « منطبة المؤانية في تطبيق أحكام هذا القانون القواحد التي تلتزم بها الجهاب الإدارية ، منظمة المؤانون منظمة المؤانية في تطبيق أحكام هذا القانون القواحد التي تلتزم بها الجهاب الإدارية في تنفيذ المؤانية في تنفيذ المؤان

العامة لللولة وتأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف وتظم الضبط الداخلي واظهار وتحليل النتائج · · · ، و وتنص المادة « ٣ » على أن « تهدف المحاسبة الحكومية بصفة أساسية الى تحقيق الأغراض الآتية : - الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسبة لأموال الجهات الادارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت ايرادات أو أصولا أو حقوقاً ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (١٩) من القانون ذاته _ الواردة بالباب الثاني الخاص بالرقابة المالية والضبط الداخل ــ على أن « تختص وزارة المالية بالرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ الموازنة الجهات الادارية وتتم الرقابة عن طريق ممثلي هذه الوزارة، ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على جميع المستندات ولو كانت سرية ٠٠٠ ، • وتنص المادة (٢٠) على أن • يتبع وزارة المالية مراقبو غبوم ومديرو الخسسابات ووكلائسهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالجهات الادارية ويكون لهم حق التوقيع الثاني على الشيكات واذون الصرف وذلك وفق النظام المحاسبي المتبع في تلك الجهات ، وتنص المادة (٣) من القمانون المسمار اليه معدلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ على أن د تقوم وزارة المالية باجراء الرقابة قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة ، طبقا لللقواعد المطبقة في هذه الجهات » ·

كما تبين للجمعية العموميسة أن المادة الأولى من قراد رئيس الجمعورية وقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية تنص على أن * يكون للمستشفيات رالوحدات الملحقة بالمجالس المحلية والتي يصدر بها قرار من وزير بالادارة المحلية ووزير الصحة استقلال مالى وادارى على النحو المبين بالمواد الآتية، وتنص المادة الالواد الآتية، يصدر بها قرار من وزير الادارة المحلية ووزير الصحة تنضمن قواعد ادارتها والقواعد المائية والمائية ووزير الصحة تنضمن قواعد ادارتها والقواعد المحكومية ، وتنص المادة الثالثة من القرار ذاته على أن و يكون لكل مستشفى أو وحدة من المستشفيات أو الوحدات المشار اليها في المادة المؤلى ميزانية خاصة فرعية وحساب مالى منفصل ، ، ، ، وبجانب الميزانية خاصة فرعية وحساب مالى منفصل ، ، ، ، وبجانب الميزانية السخوية يكون لكل مستشفى أو وحدة صخوق تخصص عليدة المتنفيات المتنافذات والمتنافذات المتنافذات والمتنافذات المتنافذات والمتنافذات المتنافذات والمتنافذات المتنافذات والمتنافذات والمتنافذات المتنافذات المتنافذات والمتنافذات وا

الانفاق من هذه الايرادات طبقا للقواعد التي تتضمنها اللائحة الاساسية المسار اليها في المادة الثانية ، • وتنص المادة الأولى من قرار وزير الصحة ووزير الدولة للادارة المحلية رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن انشهاء صندوق لتحسين الحدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس المحلية وايراداته على أن « ينشأ بكل من المستشفيات والوحدات الطبية التمي تطبق عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ المسار اليه صندوق لتحسين الخدمة ، • وتنص المادة (١) من اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالادارة المحلية ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ على أن « يشكل مجلس ادارة المستشفى بقرار من المحافظ المختص أو من يفوضه ٠٠٠ ، وتنص المادة (١٥) منها على أن « يتولى مجلس ادارة كل مستشــفي تنظـيم الصرف من حصيلة صندوق تحسين الخدمة في حدود النسبة الموضحة بالمادة (١٤) من هذه اللائحة وطبقا للقواعد الآتية ٠٠٠ ، بينما تنص المادة (١٦) من تلك اللائحة على أن " يختار مجلس الادارة من بين الأعضاء من يكون له حق التوقيع على السيكات توقيعا ثانيا اما التوقيم الأول فيكون لرئيس المجلس ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ومن سابق افتائها الصادر بجلسة ۲۰/۲/۱۹۹۳ (فتوی رقم ۹۹۰ بتاریخ ۱۹۹۳/۷/۳۱ _ ملف دقم ١٢٣٦/٤/٨٦) ، أن المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل الصرف ، وأحكام الرقابة على المال العام ايرادا ومصروفا ، بالاضافة الى غير ذلك من الأهداف والاعتبارات ، أسند الى وزارة المالية القوامة على شنئون الخزانة العامة ولاية الرقابة الماللية قبل الصرف على تنفيذ موازئة بعض الجهات ، ومن بينها ، وحدات الادارة المحلية بجميع التشكيلات التي يتكون منها هبكلها الاداري ، وما يتبعها من تنظيمات . تقوم على تحقيق أغراض معينة مما تقوم عليه الوحدات ، وترتبط بها ارتباط الفرع بالأصل • وتؤدى الوزارة هذا الدور من خلال ممثليها بتلك الوحدات الذين عقد لهم المسرع ، دون غيرهم الاختصاص بالتوقيع الثاني على الشيكات واذون الصرف ، كاحد الأدوات التي قدر الشرع الرومها حتى تحقق الرقابة أثرها إذ من غير هذا التوقيع يمكن للجهات الخاضعة للرقابة أن تتفلت منها أو تلتف حولها • كما استظهرت الجمعية العمومية انه سعيا من المشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة ، لما لها من أثر البجابي فعال في حماية أموال الدولة وترشيد الفاقها في الاوجه المفررة الفلك من معمال المجتمعاض وزارة المالية في الرقابة المالية قبل الصحابة المحكومية الصحابة المحكومية الصحابات جهات لم تكن تعضم أصلا القانون المحاسبة المحكومية أنف البيان قبل تعديله بالقانون رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٩٢ مع المحاديق والحسابات الخاصة خاصة أيضا لتلك الرقابة من طبقا للقواعد المطبقة بها ، وبما لا يحل بمضمون الرقابة وبأدواتها التي عينها المشرع في قانون المحاسبة المحكومة الذي ويحتل مرتبة أعلى في سلم تدرج القواعد القانونية ا

والحاصل أن صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية بحسبانها ملحقة بوحدات الادارة المحلية ، انما تندرج في عداد الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ومن ثم تخضع للرقابة قبل الصرف في الأطار والحدود المرسومة قانونا، والتي من مقتضياتها أن الاحتصاص بالتوقيع توقيعا (ثانيا) على الشبكات وأذون الصرف الصادرة عن تلك _ الصناديق والوحدات معقود لممثل وزارة المالية • ولا شبهة في ذلك بمقولة أن اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الادارة المحلية جعلت لمجلس ادارة المستشفى ولاية الاختيار من له حق التوقيع على الشبيكات توقيعا (ثانيا) ، لا تقوم شبهة في ذلك اذ ما تضمنته تلك اللائحة في هذا المحال ، والصادرة نفاذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٩٥ سالف البين يجه مداه في الحدود التي لا تتعارض مع نص قانوني يحتسل مرتبة أعلى في سسلم تدرج القواعد القانونية ، ولما كانت المادة (٢٠) من قانون المحاسمة الحكومية حجزت ذلك الاختصاص لممثلي وزارة المالية، وبالتالي يكون حكمها واجب الأعمال دون غيرها من الاوائح، وهو ما ينسحب أيضا على الصناديق والحسابات الخاصة المسار اليه بالمادة (٢٣) من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ·

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح تأكيدا الافتائها السابق ، الى خضوع صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات المحتقة بوحدات الادارة المحلية الى رقابة ممثلي وزارة المالية قبل الصرف, بما يشمل المجتمعة بالتوقيع توقيعاً ثانيا على الشبكات المسحوبة على مده الجهات :

^{. (} فتوى رقم ۲۴۱ في ۱۹۹۵/٤/۱ ـ جُلسة ۲۲/۳/۱۹۹۷ ـ ملف رقم ۲۸/۱/۸۸) ١

، جلسنة ۲۲ من مارس حسنة ١٩٩٥

ضريبة مد شريبة عامة على البيعات مدمات التشغيل للغير ما مفهومها ما يدخل
يها حدمات النقل الشرع م في قانون الضريبة على الميمات عرف المفاهم والمسللحات
الواددة بالغدة () عنه تعريفا عاما ، وضعى مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالبعدول
رقم (٢) الرافق للقانون بها يعنى انه عرف عن تعريف الخدمة العام المجحر » وشا
ان يضم كلل خدمة يرى شمول الفريبة لها اسما تشرد به على سبيل الحصر والتعيين
وى الجدول الرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الإضافة اليه وتعديله ،
يبد ان هذه المكنة يتمين أن تكون في اطار ما رصحه الشرع بأن يعرفن بيان الخدمة المها
إلينني لها وليس بالتعريف العام المجرد الذي لم يشا للشرع أن يسلك سبيله فيما يتعلق
إلينين لها وليس بالتعريف العام المجرد الذي لم يشا للشرع أن يسلك سبيله فيما يتعلق
للنفي المضافة أن الجدول رقم (٣) المرافق لقانون الشرية العامة للميمات بقراد رئيس
الجدورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ تضبيل بالسياق وتجعل في اطاره ولوجا من باب المعوم
بما مؤداه أن عبارة خدمات التشغيل تتحد في خصوص الخدمات الواردة في القراد المشاق
بما مؤداه أن عبارة خدمات الشغيل تنحد في خصوص الخدمات الواردة في القراد المشاق
الدي تخاطب خدمات التشافيل تنحد في خصوص الخدمات الواردة في القراد المشاق
الدي وتخاطب خدمات التشافية عن

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١٠) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على انه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها: ١٠٠٠ المكلف إنه الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعبا أو تاجرا أو مؤديا لحدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا في و الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ « وتنص المادة (٢) علم أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم الصنعة المحليبة والمستوردة الاما يستثنى بنص خاص وتفرض الضريبة على اللحدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ، كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سنعر الضريبة على السلم ١٠٪، وذلك عدا السبلم المبينة في الجذول رقم (١٠) المرافق فيكون سبعر الضريبة على النحو المصادر قرين كل منها ١٠ ويعلد الجدول رقم (٢٠) المرافق سعر الضرايبة على الخالمات م أويجوز بقرار امن رئيس الجمهورية اعَفَاءُ أَبِعُضُ الشَّلَطُ مِنْ الضَّرِيبَةِ وتعديلُ سبعرُ الضَّرْبِيَّةُ عِلَى بعض السَّلَعِ ﴿ كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجعلولين رقمى (١) و (٢) ـ المافقين ، وتنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة يمع السلعة أو أداء اللخصة بعمرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا الفانون ، كما تبين للجمهورية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية وقم ٧٧ لسنة 1997 بتعديل الجلولين المرافقين للقانون آنف الذكر نص في المادة (٢) منه على أن تضاف الى الجعول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (س) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بغثة ضربيبة ١٠٪ ،

كما استعرضت الجمعية الصومية افتاءها السابق الصادر بجلستها المنقدة يتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ ، واستظهرت مما تقدم جيبعا أن المشرع قورة قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم بمنقيما ما المسنة والمبيعات المساع والخدامات الخاصة الشريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة للضريبة وكذلك الخدامات التي أورد بيانها بالجدول المرافق أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ، وحدد المشرع معر الضريبة المعامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما على المعربة المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما على النحو المحد قرين كل سلمة مدرجة به ، بينما أفرد الجدول رقم على النحو المحد قرين كل سلمة مدرجة به ، بينما أفرد الجدول رقم (٢) للخدمات المخاصة المشرع برقيس المجهورية اعفاء بعض السلم من الضريبة أو تعديل سعرها • كما أجاز الجدول (١) و (٢) المشار اليها حذفا واضافة •

ولما كان المشرع في قانون الضريبة الصامة على المبيصات عرف المفاهم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بانها كل خدمة واردة باللجدول رقم (٢) المرافق للقدانون با يعنى أن المشرع قد عرف عن تعريفا الخدمة بالفهوم العام المجود ، وشاء أن يضع لكل خدمة برى شمول الضريبة لها اسما تنفود به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون ، والذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله ، بيد أن هاده المكلة يتعين أن تكون بيان المخدمة بالتقرير العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشا المشرع أن يسلك سبيلها ينطق بتعلق بتعليق العام المجرد التي لم يشا المشرع أن يسلك سبيلها فيها يتعلق بمحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون ، وفي ضوه فيا ينهني فهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بعا

يخطه على الصعبة ويبعده عن الليس والفنوض والتعريفات العامة إبنا مؤداه أن عبارة د خدمات التشغيل للغير ، المسافة الى الجعول رقيم ﴿ ٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتختتل في اطاره ولوجا من باب العموم اللذى قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقل لحكم النص الذي ليس أمراً خارجا عنه • ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في البجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخنمات التي تنخل في عموم التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي والنقل الميكف بين المحافظات ، صمر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بأضافة خدمات التليفون والتلغراف المحل وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم أورد عبارة خدمات التشغيل للغر بفئة ضريبية ١٠٪ ٠ وهي عبارة تنحصر في خصوص الخدمات الواردة في القرار رقم ٧٧ المذكور آنفا وبما مفاده انه قصد بها الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل وهي الاتصالات المحلية والدولية وتركيباتها وتوصيلاتها ومن ثم لا تخاطب الضريبة المفروضة بالقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ سالف الذكر خدمات النقل محل النزاع الماثل .

والحاصل انه لم يخضع من خدمات النقل لهذه الضريبة بموجب القانون وقرارات رئيس الجمهورية التي صدرت حتى الآن الا ما أورده الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر من اخضاع لخدمات شركات النقل السياحي والنقل المكيف بين المحافظات ، دون غير ذلك من خدمات النقل • والحاصل أيضا كما سبقت الاشارة أن القرار رقيم ٧٧ لسبسنة ١٩٩٢ فيما أورده من خسهمات التشسغيل للغير هو قرار مخصوص الافادة بما يتعلق بمجال الاتصالات وتركيباتها ، ولو قصد المشرع اخضاع الخدمات كلها نقلا ومقاولات وحرفا ومهنا وأعمالا وأنشطة وغير ذلك مما ينفسح له هذا العبوم بالغ السعة والشمول للدلالة اللغوية للفظ (التشمينيل للغبر) لما أعوز صماحب القرار التشريعي رئيس الجمهورية أن يؤكد هذا المفاد الضخم بعبارة تحمل على اليقين في ادراك هذا المفاد ، ولما احتاج صاحب القرار من بعد أن يصدر القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات أخرى الى ما يخضع للضريبة والتي تتعلق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (۷۷) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشغيل للغير ال احتاج الى اصدار القرار الأخر وبناء عليه لا تخضم الأعمال محل

النزاع المطروح للضريبة العامة على المبيعات بموجب كونها من خدمات

كذلسك

انتهت الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام الهيئة العامة للسلع التووينية باداء الشريبة العامة على المبيعات عن عمليات نقل القمع في المحالة محل النزاع المعروض وذلك تأكيدا للافتاء الصادر بجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤،

د فتوی رقم ۲۴۲ فی ۱۹۹۰/۶/۱ _ جلسة ۱۹۹۰/۳/۹۱ _ ملف رقم ۲۳۲/۲/۳۲) ·

(VA)

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۵

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - اعفاء من الضريبة - مسجات المطاحن •

المشرع في فانون الضريبة العامة على البيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١.
وضع تشييا ساملا للضريبة العامة على المبيعات عبن يعتضاه السليع والقطعات المقاضعة
للضريبة - تستحق الفريبة بتحقق وافقة بيع السلعة أو اداء الخدمة بعمولة المكلفين
للضريبة - ناف المشرع برئيس الجمهورية اعقاد بعضي السليع من الفريبة أو تعديل
سعرها ـ صدور قرار من رئيس الجمهورية باعقاء منتجات المطاحن من الفريبة المامة
على المبعات فيما عدا الدليق الفاض و المغمن المستوده من الفارج ـ تتيجة ذلك أن الدليق
الماضة لمناسخ على اعقاد المقرر على مقضى قرار دئيس الجمهورية بعا لا يسوع اخضاعه
المفارية المامة على المبيات الا بنص صريح ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع المادة (٢) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحليـة والمستوردة الا ما اســتثنى بنص خــاص ٠ وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ٠٠ ، وأن المادة (٣) تنص على أن « يكون سعر الضريبـة على السلم ١٠٪ ، وذلك عدا السلم المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها • ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلم • كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين ٢٠٠ ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تعفى من الضريبة العامة على المبيعات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار اليه السلم المنصوص عليها بالجدول رقم (أ) المرافق * وورد قرين البند (٣) من الملحق آنف الاشارة اليه ، ٣ _ منتجات مطاحن فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج ، • ا

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة الصامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيماً شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والتخدمات الخاضعة للضريبة فاخضع لهذه الضريبة السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى اورد يبانها بالجدول المرافق للقانون ، يحوث تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو اداء الخدمة بععرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ، وحدد الشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات غلة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق بالقانون فجعل سعر تضريبة على النحو المحدوقرين كل سلعة مدرجة به ، بينما افرد المجدول رقم (٢) المرافق بالقانون فجعل المجدول رقم (٢) المجدول بيع المبيعة المجدولية أو تعديل المسلع من الضريبة أو تعديل المحدورية اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل المبيعات رقم و (١) و (٢) المشار اليهما حفانا وأضافة - وبسبند من ذلك صدر قرار رئيس الجيهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ راعفاء البيعات للقروزة بالقانون رقم (١ المرافق المبيعات للقروزة بالقانون رقم (١ المرافق المبيعات المبيعات القروزة بالقانون رقم (١ المرافق المبيعات المبيعا

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية آنف البيان أعفى منتجات المطاحن من الضريبة العامة على المبيعات بصامة ، بحيث يفدو ما تنتجه هذه المطاحن من دقيق مشمولا بالاعفاء سواء كان محليا أو مستوردا ، فاخرا كان أو مخمرا ، بيد أنه أورد استثناء على هذا العموم قاطع الدلالة بعدم شمول الاعفاء لله أغز أو المخمر المستورد من الخارج على نبع يعيد علما الاستثناء من الاعفاء ألى القاعدة العامة في الحضوع للضريبة دلك أن أخراج أمن من الاستثناء يرده الى عموم الأصل في الحكم وإذا كان محل الاستثناء المردود إلى الأصل في الخضوع للضريبة هو الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد إلى الأصل في الخضوع للضريبة هو الدقيق الفاخر وصف يلحق المجورة وقم مما للحيل يظل على اعفيا على البيوية بينهما ، فين ثم فان المجهورية وقع مما ليينة المحمولة بو بما لا يسوغ الخميرية والمبارية إيامة على المبيعات الذكر ومشمولا بو بما لا يسوغ اختياع للخورية وقع مما ليينة على المبيعات للإسرية بيام لا يسوغ .

لاليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تبتع. الدقيق الفاخر المحل بالإعفاء من الضريبة العامة على المبيعات وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ ليسينة ١٩٩٨ .

(لتوف دقم ۱۳۵ في ۱/۱۹۵۵ جلسة ۱۳۹۲موم ملك دقم ۱۳۸۲/۸۰۶ ي ب

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥

خدمة عسكرية ووطنية - الاعقاء النهائي من التجنيد - حالاته ٠

القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بشان الخدمة العسكرية والوطنية _ صدور قرار بالاعاء النهائي لاكبر السنة ١٩٨٠ بشان الخدمة العسيد _ التعاقد بعد ذلك بالكلية الحربية وتخرجه منها _ عدم الحقية شقيقه الثاني في الاعقداء من التجنيد _ ان عبارة _ اكبر المستحتين للتجنيد الواردة في مجال الاعقاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية في المبتدين (ح) و (د) من المادة (٧) أنها يقتصر مجال اعمالها على أول من توافرت في هذه العسقة من الاخوة أو الأبناء في العالمين الشاد اليهما عند جلول الدور عليه للتجنيد بعيث لا يتماه الى غيره من بافي الاخوة أو الإبناء أذا ما طرا عليه بعد ذلك التجنيد بعيث لا يتماه الى غيره من عداد المخاطين بقانون التجنيد لوفاة أو استثناء _ تطبيق .

استبان للجمعية العجومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالعانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨ على أن « تفرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور أتم الشانية عشرة من عمره ٠٠٠ على حين تنص المادة (١) من ذات الشانية عشرة من عمره ١٩٠٠ على أن « تستثنى من طبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ على أن « تستثنى من طبيق ضباط اللادة (١) : أولا : ٠٠٠ ثانيا : طلبة الكليات والماهد المعدة تتخريج ضباط القوات المسلمة أو ضباط الشرطة والمصالح والهيئات العامة ذات تعزيج • وأخيرا تنص المادة (٧) من القانون ذاته على أنه « أولا : يعنى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا : (١) ٠٠٠ (ج) أكبر المستحقين للتجنيد من الخوة أو أبناء المواطن الذي يستشهد أو يصاب بالصابة تعجزه عن الكسب نهائيا بسبب العمليات الحربية ٠٠٠ ؛ المرطوع الذي توفى بسبب الخدمة أو النياء المواط أو المجند أو المعنة أو الذي أصبب بعرض أو عاهمة الطحوع الذي توفى بسبب الخدمة وكان من شانها أن تجعله عاجزا نهائيا عن الكسب

واستظه ت الحمعة العمومية مما تقدم أن المشرع في قانون الخدمة السبك به والدطنية المشار الله بعد أن على الخاطش باحكامه بأنهم كل ما أتم الثانية على مما أتم الثانية على مما أن المثانية على مما أن أخرج من هذا النطاق، فتات مما أن الكان المسلحة التخريج ضياط القال المسلحة وغرهم ضين شيطهم نص البند ثانيا من المادة (٣) من القانون المسلحة المحمد ضين شيطهم نص البند ثانيا من المادة (٣) من القانون المسلحة

اليه ، وبهذه المثابة أصحوا من غير المخاطبين باحكامه كلية ، كما أعفى المشرع من بين المخاطبين بهذه الأحكام حالات معينة ورد النص عليها فى المادة (٧) من ذات القانون من الخدمة العسكرية والوطنية من بينها حالة أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء المواطن الذي يستشهد أو يصاب باصابة تعجزه عن الكسب نهائيا سبب العمليات الحربية وكذلك أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء الضابط أو المجند أو المنطوع الذي توفى بسبب الخدمة وكان من شائها أن تجعله عاجزا أنائيا عن الكسب .

ومن حيث أن عبارة (أكبر المستحقين للتجنيد) الواردة في مجال الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية في البندين (ج) و (د) من المادة ٧ انما يقتصر مجال أعبالها على أول من تواقّرت فيه منه الصفة من الأنوة أو الآبناء في الحالتين المسار اليما عند حلول الدور عليه للتجنيد بحيث لا يتعداه الى غيره من باقى الأخوة أو الأبناء اما طرأ عليه بعد ذلك من الأحداث ما يخرجه من عداد المخاطبين بقانون التجنيد لبناة أو استثناء ٠

لا كان ذلك وكان آكبر المستحقين من اخوة الشهيد عادل أحمد رفاعي هو شقيقه جمال ومن ثم فانه هو وحده الذي يستظل بالإعفاء النهائي وقد استظل به فعلا اذ أدركه التجنيد وكان وقتها أكبر أخوة الشهيد المنصوص عليه في المادة (٧) من قانون الخدمة العسكرية والوطلية المسار اليه ، ولا يغير من ذلك أو ينال من صحة القرار الصادر له في مذا الشأن أنه التحق فور تخرجه في كلية الحقوق بالكلية الحربية التي استثنى المشرع طلابها من الخضوع لأحكام هذا القانون ، ذلك أن الإعفاء النهائي الذي قرره المشرع لاكبر المستحقين استنفد أثره بتطبيقه عليه ومن ثم فلا يسوغ أن يتعداء الى شقيقه التالي مجدى والقول بغير دون غيره من باقي إشقاء الشهيد .

للإلسك

انتهت الجمعية الغيومية لقشمى الفتوى والتشريع الى عام الاعقاء
 أن الخالة المروضية •

٠٠. (فتوى عقم ٢٣٧، في ٢/٤/ ١٩٩٥ جلسة، ٢٢/٣/ ١٩٩٥ ملف دقم ٨٨/١/١٤٠) :

(A+)

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۵

ضريبة _ ضريبة عامة على المبيعات _ عقد توريد ابراج حديد .

الشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ وضع تنظيها شاملا للفريبة العامة على المسعادة عن بمقضاء السلع والخدمات الغاضمة للفريبة فاخضع السلع المعلية والمستوددة ، وإخف التحديث المستوددة ، وجمل التحديث المستودة به وجمل المستحقاقها مجرد بيح السلعة أو تلاية الخدمة بلكائل بها – اورد الشرع في عدا القانون مقهوما خاصا بالبيع فهو أما بيح حقيقي يكون بانقال ملكية السلعة ويتم في المنتقل بالتسليم ، أو بيح حكيم له صور نشق ويكون بابها يقع أولا : أصدار القانون – أدا نمن السلعة أو مقابل الخدمة سوا، كان كله أو بعضه ، أو دفعه تحت الحساب أو تصفية الحساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة تحقيق كي من هده المور في النطاق الزمني لقانون الفريبة العامة على الميمات مؤداء استحقاق الفريبة ومنظل ذم المستوى المناسبة على الميمات الفرائب على المبيات نفاذا لاحكام القانون – نتيجة ذلك استحقاق الفريبة على الهيئة .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها ، ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المهنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاصة للضريبة ٠٠٠ البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردا الى المسترى ، ويعد بيعا في حكم هذا القانون ما يل أيهما أسبق : اصدار الفاتورة _ تسليم السلعة أو تأدية الخدمة _ أداء ثمن السلمة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه أو دفعة تحت الحساب أو تصسفية حسباب أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة ، وتنص المادة (٢) على أن ﴿ تَفْرَضَ الضَّرِيَّةِ العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص و تفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقسم (٢) الرَّافق لهذا القانون • • وتنص المادة (٥) منه على أن • يلتزم الكلفون بتحسيل الضريبة وبالاقرار عنها وتوريدها للمصلحة في الواعيد المصدوض عليهما في هدا القانون به ، كما تنص المادة (٦) على ال

تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ٠٠٠ ، وتنص المادة (١٣٠) على أن
 تضاف قيمة الضريبة الى سعر السلع أو الخدمات بما فى ذلك السلع أو الخدمات المسعرة جبريا والمحددة الربع ٠٠٠ ،

وأستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم بهند 1991 وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمتضاء السبلع والخدمات الخاضعة للضريبة فاخضع السلع المحلية والسلع المستوردة والخدمات التى أورد بيانها بالبعدول رقم (٢) المرافق بلعدون لهذه الضريبة و وجعل مناظ استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تأدية المخدمة من المكلف بها وأورد المشرع في مذا القانون مفهوما بالبيع فهو اما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلمة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكمى له صور شتى ويكون بأيها يقع أولا : اصدار الفاتورة ـ أداء ثمن السلمة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير نشكال أداء الشين ونقا لشروط المفع المخينة ألمامة على المبيعات الضريبة والمامة على المبيعات المشرية والمكلف بتحصيلها وتوريدها إلى مصلحة الفرائب على المبيعات نفاذا لاحكام القانون وتوريدها إلى مصلحة الفرائب على المبيعات نفاذا لاحكام القانون و

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن هيئة كهربة الريف تعاقدت في المعارف مركة الشروعات الهندسية لأعمال الصلب (ستيلكو) على توريد مهم مركة الشروعات الهندسية لأعمال الصلب (ستيلكو) على توريد مية أضافية جهد ٦٦ ك ف كما تم الاتفاق في ١٩٩١/٥/٢٧ على توريد كبية أضافية للكبية المتعاقد عليها • وقامت الشركة بتوريد الكبيتين اعتبارا من ١٩٩١/٣/٤ بمعدل ١٥٠ طنا شهريا • واذ صلح قانون الضريبة العامة على المبيات في المبيات في ١٩٩١/٤/٢٨ وعمل به من ١٩٥/١٩٩٧ ، فمن ثم تستحق الضريبة على كيات حديد الأبراج التي تم توريدها وتسليمها للهيئة اعتبارا من ١٩٩٥/١٩٩١ لوقوعها في نطاق السريان الزمني للقانون وتلتزم بادائها الهيئة بذر منزلة الأميان المريبة مروجيه من صحيح التزامها بأداء الضريبة من ولا تضيين القانون حكما ينزل الهيئة غير منزلة الأمياض.

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية للقسمي الفتوى والتشريع الى التزام هيئة كهربة الريف باداء الضريبة العامة على المبيعات المقررة على كميات حديد الابراج التي سلمت اليها في الحالة المعروضة ـ بعد العمل بأحكام. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ •

(فتوی رقم ۲۳۷ فی ۲۹۹۰/٤/۲ _ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۳ _ ملف رقم ۲۳۷/۳۸) -

(A1)

جلسة ۲۲ من مارس سنه ۱۹۹۵

ضريبة _ ضريبة عامة على المبيعات _ الجهات الخاضعة للضريبة _ خدمات النظاف

الشرع في قانون الفريبة العامة على البيمات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للفريبة العامة على المبيعات عين بهتشاه السلم والغنمات الغفاصمة للفريبة - اجاز الرس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين للقانون حدادا واضافة صعدور قراد بسند من ذلك بتعديل الجدول رقم (٢) مضيفا البه خدمات شركات النظافة المحلوب بلغة طريبة ١٨٠ – ١١ الجهات الادارية واشخاص القانون العام انها منزلة الأفراد والأشخاص الخاصة في خضوعهم للفريبة العامة على المبيعات ، ما دام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعلى ايا من هذه الجهات من الغضوع لهذه الفريبة ـ ان على ما مدام لم يتعقق على المسلمة أو أداه الخدمة ما يتعقق في اصل شرعتها بواضة التصرف في السلمة أو أداه الخدمة ما يتعقق في انشطة الأسخاص الحامة في غيرها دون ميز يرد من طبيعة الشخصية المامة في هذه الشان ـ نتيجة ذلك : خضوع خدمات النظافة التي تؤدى الى الجهات الادارية واشخاص هلما الشانون النما للفريبة على المبيعات الادارية واشخاص

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : ٠٠٠ كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) ٠ المرافق ٠٠٠ البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ، ولو كان مستوردا الى المسترى ، ويعد بيعا في حكم هذا القانون ما يلي أيها أسبق : اصدار الفاتورة ـ تسليم السلعة أو تأدية الخدمة _ أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب ، أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة ، • وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ، • وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلم ١٠٪، وذلك عدا السلم المبيئة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها • ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع • كما يعض السلع • كما يجوز رئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين • • • • كما تنص المادة (٥) على أن « يلتزم الكلفون بتحصيل الضريبة وبالاقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المراعبد المنصوص عليها والقريبة ويندها للمصلحة في المراعبد المنصوص عليها واقت بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا الأحكام هذا القانون • كما تبين للجمعية العدمية المنادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم • ٩ كا لسنة ١٩٩٦ تنص على أن « تضاف الى الجدول رقم (٢) الرافق للقانون رقم ١ ١ المرافق المخدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة بفئة ضريبية • ١٪ » • خدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة بفئة ضريبية • ١٪ » • .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في القانون رقير ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فاخضع السلم المحلية والسلع المستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة • وجعل مناط استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تأدية الخدمة من المكلف • وأورد المشرع في هذا القانون مفهوما خاصا بالبيع : فهو اما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكمى له صور شتى ويكون بأيها يقع أولا : اصدار الفاتورة _ أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب ، أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة • فان تحقق أي من هذه الصور في النطاق الزماني لقانون الضريبة العامة على المبيعات استحقت الضريبة وشغلت بها ذمة المسترى ، والتزم المكلف بتحصيلها وتوريدها الى مصلحة الضرائب على المبيعات نفاذا لأحكام القانون • كما حدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما عدا السلم المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجعل سعر الضرسة على النحو المحدد قرين كل سلعة مدرجة به ، بينما أفرد الجدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضريبة وبيان سعرها • وناط برثيس الجمهورية أعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها ، كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المشار اليهما حذفا واضافة • ويستد من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ أسنة ١٩٩٣ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات مضيفا اليه خدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة بفئة ضريبية ١٠٪ .

ومن حيث أن الجمعية العبومية قد انتهت إلى أن الجهات الادارية والشخاص القانون العام انما تنزل منزلة الأفراد والأشخاص الخاصة في خضوعهم للضريبة العامة على المبيعات ، مادام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعفى أيا من هذه الجهات من الخضوع لهذه الضريبة ، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تستحق في أصل شرعتها بواقعة التصرف في السلمة أو أداء الخدمة ، مما يتحقق في أنسطة الإشخاص العامة تحققه في غيرها ، دون مميز يرد من طبيعة الشخصية العامة في هذا الشأن وآية بعنها أن تانون الضريبة العامة على المبيعات عندما أراد أن يعفى سلما بعينها نص على ذلك صراحة في المادة (٢٩) من القانون ، وناط الإعفاء لا بطبيعة الشخصية العامة ولكن ما يعرض في الاستعمال في أغراض التسليم للدفاع والأمن القومي ، وما يدخل من الخامات في ذلك ، فنصت طذا القانون اللازمة الإغراء التسليح والدفاع والأمن القومي ، وكذلك حد تصنيعها » .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن وزارة الأشغال العامة والموارد المائية أسندت في ١٩٩١/١/٢١ الى شركة ادارة العقارات القيام بأعمال النظافة والصيانة ومجال الاستقبال لمبنى محمع الوزارة الكائن كورنيش النيل بامبابة مقابل مبلغ اجمالي قدره مائة وثمانية واربعون الفا وستمائة جنيه ، وذلك لمدة سنة واحدة تم تجديدها للعـــامين الماليين ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ بذات الأسعار المحددة لبندى الصيانة والاستقبال مع زيادة أسعار بند أعمال النظافة بنسبة ١٥٪ • واذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باخضاع خدمات النظافة والحراسة الخاصة للضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ وعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٧/٢٩ فمن ثم واعتبارا من هذا التاريخ تستحق على قيمة أعمال النظافة موضوع العقد المشار اليه ضريبة عامة على المبيعات قدرها ١٠٪ ولا يعتبر استحقاق الضريبة من هذا التاريخ زيادة في قيمة العقد التي تم الاتفاق على كونها أجمالية وثابتة طوال مدة التنفيذ نفاذا لحكم البند الرابع عشر منه لأن تكليف الشركة بتحصيل الضريبة من متلقى الخدمة لا يعتبر انها هي المستحقة للضريبة ولا أنها هي المدين بها والضريبة تستحق لوزارة المالية ويلزم بها متلقى الخدمة وينحصر دور مؤدى الخدمة في تحصيلها من الأخر وسيدادها للأول على سبيل الوساطة الملزمة له • إ

لدليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع خدمات النظافة التى اديت الى وزارة الأشغال العامة والموارد المائية فى الحالة المعروضة للضريبة العامة على المبيعات من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣

(فتوی رقم ۲۳۹ فی ۲/۹/۰/۱۹ یـ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۷ ملف رقم ۲۳/۲/۸۷۷) .

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۰

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - اعقاء من الضريبة - اجهزة طبية ٠

اخضع الشرع للفريبة كل شخص طبيعي او معنوى يقوم باستيراد سلم سناعية او خدمات من الخادج خاضعة للفريبة عتى كان استيراده لها بغرض الانجاد فيها ايا كان حجم معاملاته _ اتفاقية خلصة للفريبة على استيراده بقابات بالانجهورية ركم ١٩٠٤ لوضعت اسسا عامة للمعونة الاقتصادية الوائنة ١٩٧٨ وضعت اسسا عامة للمعونة الاقتصادية الوائنة في شان كل مشروع على التحدة الالاريكية لل وجمهورية معيم العربية على أن يتم الانفاق في شان كل مشروع على حدم مع الالتزام بالاسس الواردة بهلمه الإنفاقية التي اعفت الاستيراد والتصدير أو شراء واستعمال أو التصرف في أي من الواد والمهات التعلقة بهذه البرامج والشروعات من جميع الفرائب والرسوم الجعرابة ساء ورد من منتج مشروع العائل على حياة المطلل يؤكد هذا الشرائب والرسوم الجعرابة تمويل من هيئة المائة المنافة المن المريكية فان الشركة تعد مقاولا وتتمتع الاجهزاة بالاعلام من الفريبة المائة على المهيئات المائة على المهيئات من الفريبة المائة على المهيئات من الفريبة المائة على المهيئات المائة على المهربة المائة على المهربة المائة على المهدينة المائة على المائة على المائة المهدينة المائة المائة على المائة المائة على المائة المائة المائة المائة على المائة المائة على المائة ا

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على انه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ. والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مسعاته حد التسيحيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته ١ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الاتجار ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص ٠٠٠ ، كما تنص الادة (٦) على أن و ٠٠٠ تستحق الضريبة بالنسبة الى السلم المستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمسارك بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للاجراءات المقررة في شأنها ، • كما تبين للجمعية العمومية أن البند خامسا من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المبرمة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على انه « لضمان حصول

شهم حمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بموجب هــذه الانفساقية : (أ) تعفى المواد والمعسسات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أي مقاول أمريكي يمول من قبلها لأغراض تتعلق بأي برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الاتفاقية ، وذلك أثناء استخدام هذه المعدات أو المهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة في جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أي ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها ٠ كما تعفى عمليات الاستيراد والتصدير والشراء أو استعمال أو التصرف في أي من المسواد والمهمات والعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركبة أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو الشراء أو التصرف أو أي ضرائب أو أعباء أخرى مماثلة لذلك في جمهورية مصر العربية ، ولا يخضع أى مقاول أمريكي وفقا لهذه الانفاقية لأية ضرائب آخرى أو رسوم أيا كانت طبيعتها ، وينص البند ب/٤ الضرائب من ملحق الشروط النمطية لمنحة مشروع الحفاظ على حيساة الطفل الموافق عليهسا بقرار رئيس الحمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٦ على أن « (أ) تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أي ضريبة أو رسم مفروض طبقاً للقوانين السارية في اقليم المنوح • (ب) اذا حدث أن :

اى متعاقد شـــاملا أى هيئة استشارية وأى أفراد تابعين
 للمتعاقد سيمولون من المنحة وأى ممتلكات أو عمليـــات مرتبطة بهذه
 التعاقدات •

٢ _ أى عملية شراء للسلع تبول من المنحة لا تعفى من الضرائب المفروضة فى ظل التعويفة أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السيارية فى اقليم المقترض فيقوم المقترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو اعادة سداد نفس المبالغ التى دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هذه المنحة » .

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن الشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شياملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات النخاضعة للضريبة ، فاخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ، أما بالنسبة إلى السلع المستوردة فجعل استحقاق

تلك الضريبة منوطا بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية • وأخضم المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته · بيد أنه ولئن كان ذلك كذلك الا أن اتفاقيةً المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية • وذلك دون ما اخلال بما تضمنته الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشان منحة مشروع الحفاظ على حياة الطفل في البند ب/٤ من ملحق الشروط النمطية من أن أي عملية شراء للسلع تمول من المنحة لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية في اقليم المقترض فسيبقوم المقترض بسداد المبالغ التي دفعت بخلاف تلك المتاحة من المنحة • ذلك أن الأسس المحددة في الاتفاقية الأولى واجبة الاعمال دائماً • وتسرى ولو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع الحفاظ على حياة الطفل المشار اليها حكما خاصا في هذا الشأن طالما لم تتضمن خروجا على هذه الأسس • فضلا عن أن ما قررته الاتفاقية الثانية في هذا الشأن لا يخرج في صياغته عن أن يكون نصاً احتماطيا يؤكد الاعفاء ولا يدحضه بل ينم عن تأكيد الاعفاء المقرر في الاتفاقية الأولى •

ومن حيث أن مشروع الحفاظ على حياة الطفل تعاقد مع شركة المرابح ببت على توريد ثمانين جهاز دفع المحاليل بالسرنجة وثمانين الف سرنجة بتمويل من هيئة المعسونة الامريكية ، وأفادت الوكالة الأمريكية المتنبية الدولية بأن الشركة تعد مقاولا يعمل بالمشروع ، فمن ثم تضحى وارداتها من أجهزة المحاليل والسرنجات معفاه من الضرائب والرسوم وفقا كلبند ه/أ من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المسار اليها بما في ذلك ألصريبة العامة على المبيعات المقررة على السلع المستوردة دون المحاجة في الاقتصادية والفنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم لا يشمل الاعفاء الاقتصادية والفنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم لا يشمل الاعفاء الإعفاء المقررات والرسوم المقررة بها الضربية العامة على المبيعات - ذلك أن الإعفاء المقررات والرسوم المقررة بها الضربية العامة على المبيعات - ذلك أن وشراة اي من المؤراد والمهات والمعات المتفاقة بالبرامج والمشروعات ورد

- 100

بصيغة العموم شاملا جميع الفرائب المقررة على عمايات الاستيراد أو الشراء التي عمليات الاستيراد أو الشراء التي تعد بذاتها الواقعة المنشئة للضريبة العامة على المبيعات فضلا عن أن قانون الضريبة العامة على المبيعات تص في المادة الرابعة من مواد اصداره على ألا تخل أحكامه بالإعقادات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحسكومة المصرية والسدول الإجنبية والمنظمسات الدولية أو الاقليمية واللاجمية بالمسلمة المسروبة المسلمة المسلمية ال

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تعتم اجهزة حدة المحاليل بالسرنجة والسرنجات المتعاقد عليها بين مشروع الحفاظ على حياة الطفل وشركة امارا يحيبت بالاعفاء من الضريبة العامة على المبيعات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١،

(فتوی رقم ۲۲۲ فی ۱۹۹۰/٤/۱ - جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۱ - ملف رقم ۲۲۲/۲/۳۷) .

()

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۵

جامعات ـ معيدون ومدرسون مساعدون ـ تاديب ـ جزاءات تاديبية ـ محو الجزاءات. التاديبية •

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ـ سريان احكام معو الجزاءات التاديبية للتصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ على المهيين والدرسين المساعدين الواحدات موضى قانون تنظيم الجامعات ، سواء بالنسبة والمدرسين المساعدين الواحدات التاديبية التدريس من بيان احكام عمو الجزاءات التاديبية التي حرص المشرع في قوانين العاملين بالدولة المتعاقبة على مراجعة سلوكه على النص عليها بقصد فتح باب الأوابة امام الموظف القصر لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظيفي وعلى تدارك ما فرط من امره ، فيقدو متينا الرجوع في هذا المشان الى الأحكام التي نظمها قانون نظام العاملين المدنين بالدولة ، وذلك بعقشفي عمومة الاحالة المصوص عليها في الملاتين (١٠٠) و (١٠٥) من قانون تنظيم الجامعات من ناصية ولتوافر ذات. عليها في الملاتين (١٠٠) و (١٠٥) من قانون تنظيم الجامعة بنا، على طلب مجلس الكلية الحرى وينعقد الاختصاص بهدا الاجراء لرئيس الجامعة بنا، على طلب مجلس الكلية بعد اخذ راى مجلس القسم الذي يتبعه المديد او الدرس المساعد _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع ان المادة ١٩٣ من اللائحة التنفيسذية لقانون اعادة ننظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن مسرى على الملاسين المساعدين والميدين أحكام المواد ٢٠٠٠ كما تسرى عليهم سائر الأحكام الخاصة بالمدرسين المساعدين والميدين الواردة في التنافن رقم ١٠٣ والسنة ١٩٦١ وأحكام هذه اللائحة ، وباستقراء نصوص قانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، تبين الأور و وباستقراء نصوص قانون تنظيم المجامعات ، المشار اليه ، تبين افرد الباب الثالث منه وفي المواد من المساعدين حيث نظيم الأحكام خمتهم واقتصر المشرع عنى مجال التاديب على بيان تشكيل المجلس المختص بذلك ونص في المادة ١٩٠٠ منه على أن « ١٠٠٠ تسرى عليهم (المسلميدين والمدرسين المساعدين) أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة المتدرس فيها للم يرد في هنائه نص خاص بهم » *

كما تبين من الرجوع الى الأحكام الخاصة بالعاملين من غير أعضاء حيثة التدريس والتي استقل بها الباب الرابع من ذات القانون في. المواد من ١٥٧ حتى ١٦٦ أنها لم تنظم ... هي الأخرى في مجال تأديب ... سوى ما كان متعلقا منها ببيان السلطات التأديبية بالنسبة الى هذه الفئة وتشكيل مجلس تأديبهم وكذلك منطة الإحالة الى التبحقيق ، ثم نصبت المادة ١٥٧ على أن « تسرى احكام العاملين المدنيين في التولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير اعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية ، في علم لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية ،

واذ خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات ، المسار اليه ، سواء بالنسبة الى المعيدين والمدرسين المساعدين او العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس – من بيان أحكام محو الجزاءات التاديبية التي حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين بالدولة المتناقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوابة أمام الموظف المقصر لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظفي وعلى تداوك ما فرط من أمره ، فمن ثم يغدو متعينا الرجوع في مغذا الشمان الى الأحكام التي نظيها قانون العاملين المدنيين بالدولة ، المشار إليه ، وذلك بمقتضى عيومية الإحالة المنصوص عليها في المادتين المشار عند الأخذ بنظام محو الجزاءات التاديبية فيما العلمة التي يتعص بهم من ناحية أخرى ،

ومن حيث أن المادة ٩٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المساد اليه تنص على أن * تمحى الجزاءات التأديبية التي توقسع على العاملين بانقضاء الفترات الآتية : ١ ـ ستة أشهر في حالة التنبيه واللوم والانذار والخصــم من الأجر مدة لا تتجاوز خمسـة إيـام * ٢ ـ • • • • ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغير شاغل الوظائف العليا أذا تبين لها آن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبديه الرؤساء عنه • • • •

واستظهرت الجمعية من النص المتقدم أن المسرع بعد أن بين المدد التى تسعى بانقضائها الجزاءات التاديبية التى توقع على العاملين ، اذا ما ثبت أن سلوك العامل وعبله منذ توقيع الجزاء مرضى ، عين السلطة المحتصة بالمحو بالنسبة الى العاملين من غير شساغل الوطائف العليا سيان المعدين والمدرسين المساعدين في العالة المروضة - فساطها جبجنة شعون العاملين واذا كان قانون تنظيم الجامعات لم ينظم ليما

يتعلق بالميسدين والمدرسين المساعدين مثل هذه اللجنة الا أن ذلك. لا ينهض سندا لاسستهماد اختصاصات هذه اللجنة بالنسسية الى محو المجزاءات التأديبية وانما يتعين اسناد هذا الاختصاص الى الهيئة أو المهتات الجامعية التى ينعقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شئون العاملين •

ولما كانت هذه الاختصاصات ناطها المشرع في قانون تنظيم البجامعات ، للمشار اليه ، برئيس الجامعة ومجلس الكلية ومجلس القسم اذ يختص رئيس الجامعة بمئون تعيينهم ونقلهم وايفادهم في بعثات. الى المخارج والترخيص لهم بأجازات دراسية بعرتب أو بدون مرتب بناء على طلب مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم ومن ثم فانه وقد انتهى الرأى الى سريان أحكام محو الجزاءات التأديبية عليهم ينعقد الاختصاص بهذا الإجراء لرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس الكلية لهذا ذرى مجلس القسم الدي يتبعه المعيد أو المدرس المساعد ،

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سرياند. أحكام محو الجزاءات التأديبية على المعيدين والمدرسين المساعدين بالحامسات •

⁽ فتوى رقم ٢٤٣ في ٤/٤/٥٩٥ _ جلسة ٢٣/٣/٥٩٥ _ ملف رقم ٢٨/٢/٠٠٠) ...

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥

جامعات .. اعضاله هيئة التدريش .. تاديب .. جزءات تاديبية .. معو الجزاءات التاديبية .

قانون تنظيم الجامعات رقم ؟ لسنة ١٩٧٦ ـ سريان معو الجزاءات التاذيبية على اعضاء
هيئة التدريس بالجامعات ـ ولتن خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات من بيان احكام
معو الجزاءات التاذيبية التي توقع على اعضاء هيئة التدريس ، وهي التي حرص الشرع
في قوانين العلمين المدنين المتافية على النص عليها بقصد فتح باب الأوابة امام الموقف
في قوانين العلمين المدنين التعاقبة على النص عليها بقصد فتح بالا ان ذلك لا يحول دون
تشميعه على مراجعة سلوكه الوظيلي وعلى تدارك ما فرط منه ، الا ان ذلك لا يحول دون
استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العاملة في هلما الشان خاصة وانها لا تتابي
ولا تتمادم مع قانون تنظيم الجامعات ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها ، اضافة
ال توافر العلة التي ابتفاها المشرع في القانون العسام للتوظف عند الأخذ بنظام محو
الجزءات التاذيبية في اعضاء هيئة التدريس ـ اسئلا اختصاص المعو الى الهيئة او الهيئات
الجزءات التاذيبية في اعضاء هيئة التدريس ـ اسئلا اختصاص المعو الى الهيئة او الهيئات
الجامعات التي ينعقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شئون العاملين ـ
تطبيق .

استبان للجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يصل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على : ١ - ٠٠٠ ٢ - ٠٠٠ ولا تسرى هذه الإحكام على العساملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصـة فيما نصت عليــه هذه القوانين والقرارات ، ٠٠ والا تسرى هذه التوانين والقرارات ، ٠٠

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقدم أن أحكام نظام العاملين المدنين بالدولة المسار اليه لا تسرى على العاملين الذين تنظم شعونا توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليسه هذه القوانين أو القرارات الما فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات فلا مناص من استدعاء الإحكام التي ترصيحا الشريعة اليامة للتوظف مادامت هذه الإحكام سوعل ما جرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة سراح تنايي مع المحام سوعل ما جرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة سراح تتعارض مع حليمة المحام التي تحكمها و تتعارض مع حليمة المعام المن تحكمها التي تحكمها المدينة المعام المدينة العالم الدولة عليها المدينة المعارض مع حليمة المعام المدينة المعارض مع حليمة المدينة المعارض الدولة المدينة المعارض المعارض

ومن حيث انه باستقراء أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، يهن أنه أفرد البند أولا من الباب الثاني منه لأعضاء هيئة التدريس وهم _ ينص المادة ٦٤ _ الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون ، حيث تناول الأحكام المتعلقة بشئونهم الوظيفية من تعيين ونقل وندب واعارة وبيان بالأجازات المقررة لهم وتحديد الواجبات الوظيفية الواجب مراعاتها من قبلهم ثم تناول في المواد من ١٠٥ منه الى ١١٢ مكررا الأحكام الخاصة بتأديبهم بدءا من التحقيق معهم والسلطة المختصة باجرائه وما قد يقتضيه صابح التحقيق من وقف عضو هيئة التدريس عن العمل ومدى ذلك وآثاره ، ثم تعيين للسلطات التأديبية سيواء كان مجلس التأديب أو رئيس الجامعة وضمانات المساءلة التأديبية وانتهاء بمعالجة أحكام انقضاء الدعوى التأديبية ، وذلك بعد أن بين في المادة ١١٠ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على هذه الفئة وهي على النحو الآتي : « ١ ـ التنبيه ٢ ـ اللوم ٣ ـ اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر ٠ العزل مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة · ٥ _ العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع ، •

ومن حيث أنه ولئن خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات من بيان أحكام معو الجزاءات التأديبية التي توقع على أعضاء هيئة التدريس ، وهي التي حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوابة أمام الموظف لتشجيعه على مراجعة سلوكه الموظيفي وعلى تدارك ما فرط منه ، الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الاحكام التي تدارك ما قرضه السامة في هدا الشأن خاصة وانها لا تتأبى ولا تتصادم مع قانون تنظيم الجامعات ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها ، اضافة الى توافر العلة التي ابتفاها المشرع في القانون العام للتوظف عند الاخذ بنظام معو الجزاءات التاديبية في أعضاء هيئة التدريب.

ولا ينتقص من ذلك ما قد يقال من أن المشرع في قانون الجامعات ان شمل نصوصه كل ما يتعلق بتاديب أعضاء هيئة التدريس دون محو الجزاءات التاديبية فان ذلك يكشف عن قصده في عدم الأخذ به بالنسبة الى هذه الفئة لسبب أو لآخر وبعبارة أخرى أن المنظام المتكامل الذي أتي به قانون الجامعات في شأن التأديب يعنع من تطبيق النظام العام ألعام فيما خلت منه تصوصه لا وجه لهذا لائه مردود عليه بأن فكرة المنظام المتكامل

الذي يمنع من تطبيق أحكام نظام عام من جادجه لما لم يتعرض له من الحكام فرعية لا تضلق اللا في حالة العلاقة بين القانون اللاحق والقانون السابق الشابق الا يفيد في هذه الحالة نسخا كليا ضمنيا للقانون السابق الحالة المنافقة بين الخاص والصام من القوانين والمنظم بانها علاقة تقوم بين نظامين قالمين معا ، والتنظيم الخاص يورد ما يناسب الخصوص من أحكام تاركا غيرها محكوما بالتنظيمات العامة ، والقول بغير ذلك يقطع تماما أية أمكانية لتطبيق أحكام قوانين العاملين على اي من النظم الخاصة بالقضاء أو الجامعات أو الجيش أو الشرطة أو السلك المدبلومامي

ومن حيث ان المادة ٩٢ من قانون نظام العاملين المدنيين ، المسار اليه ، تنص على أن « تهجى الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين بانقضاء الفترات الآتية :

١ ـ ستة أشهر في حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الأجر
 مدة لا تتجاوز خمسة أيام •

٣ ــ سنة في حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام •

٣ _ سنتان في حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها ٠

 غ ـ ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الأخرى عدا جزاءى الفصل والاحالة الى المعاش بحكم أو قرار تأديبي

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين لغير شاغل الوظائف العليا اذا تبين لها أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع المجزاء مرضيا ، وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبديه الرؤساء عنه ، ويتم المحو بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا بقرار من السلطة المختصة ، • • • • •

ومن حيث انه تبين للجمعية العمومية أن بعضا من الجزاءات المنصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه اذ تتماثل مع تلك التي يجوز توقيعها على اعضاء هيئة التدويس بالجامعات شأن التنبيه واللوم، فين تم تأخذ حكيها فيما يتعلق بالمنة الواجب انقضاءها للمحمو ، أما الجزاءات الاخرى في قانون الجامعة التي تتغاير مع تلك الواردة في القانون العام فانها تندرج في عموم ما نص عليه البند ٤ من المادة ٩٦ منه من جزاءات اخرى وما عينه لها من وجوب انقضاء مدة ثلاث صنوات لمحوها .

ومن حيث انه بالنسبة لسلطة معو الجزاء نقد غاير المشرع بالنسبة اليها بين العاملين من غير شاغل منه العيا والعاملين من شاغل منه الوظائف اذ ناط الأمل بلجنة شئون العياملين وعقد النانية للسلطة المختصة بمفهومها الوارد في المادة (٢) ينه (٢) (الوزير المختص - المحافظ المختص - وليس مجلس ادارة الهيئة العامة المختصة) •

ومن حيث أنه ولئن كان قانون تنظيم اللجامعات لم ينظم فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس لجنة شئون العاملين الا أن ذلك لا ينهض سببا لاستبعاد اختصاص هذه اللجنة بالنسسبة الى طلبات المحو وانها يتعيد استاد هذا الاختصاص الى الهيئة أو الهيئات الجامعية التى ينعقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شئون العاملين .

ولما كانت هذه الاختصاصات ناطها المشرع في قانون تنظيم الجامعات برئيس الجامعة ومجلس الجامعة ومجلس الكلية اذ يختص مجلس الكلية اذ يختص مجلس الكلية الم يتختص مع مجلس الكلية بامور زديم واعارتهم ونقلهم من قسم لآخر في ذات الكلية أو من جامعة الى اشرى وذلك بهد أخذ رأى القسم في جميع الأحوال الأمر الذي يغدو مهم متعينا القول بأن الرأى وقد انتهى الى سريان احكام المحو على أعضاه هيئة التدريس بالجامعات فان الاختصاص بهذا الاجراء بالنسبة الى المتام مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس المجامعة بناء على التراح مجلس الكلية وأخذ رأى مجلس القسم *

تتلسك

انتهت الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان أحكام. محو البزاءًات التاديبية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات *

﴿ فتوى رقم ٢٤٤ في ٤/٤/٥٩٨ _ جلسة ١٩٩٥/٣/٢٧ ملف رقم ٢٤٧/٢/٨٦ ﴾ ٠

· (A0)

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية المعومية السمى الفتوى والتشريع ... اختصاص ... صاحب الصفة في طلب الراي -

الخادة 1/17 من فانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 1/17 _ مختصاصر الجمية المهومية لقسمي الغنوي والتشريع بابداء الراي في المسائل الدولية والمستورية والتشريعية دون المسائلة على المجمية مون حديم النص على مبيل العسر ، وهم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو رئيس مجلس الوزراء أو احد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة _ طلب الراي ورد من مجلس مجلس الدولة _ طلب الراي ورد من مجلس مجلس الدولة _ طلب الراي ورب منظل النبا _ أن ذلك عدم أول طلب الراي _ تطبيق .

واستظهرت الجمعية الصومية من ذلك أن اختصاصها بابداء الرأى في المسائل الدولية والنسستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسائلة على الجمعية الصومية ممن حديم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ولم يخول النص غير مؤلاء احالة هذه المسائل أو بعضها الى الجمعية الصومية. ومن ثم فلا يسرخ للجمعية الصومية نزولا عند صريح تص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة اليه أن تخوض فيما طلب فيه المراى اذا ورد عن غير السبيل الذي ومسه القانون و

لالسك

انتهت الجمعية العمومية فقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول. طلب الرأى الماثل •

(فتوی دقو ۲۷۰ فی ۱۹۹۶/۲/۸۰ ـ چلسة ه/ع/۱۹۹۵ ملف دقو ۲۲/۲/۸۲۰۲). م

(AZ)

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٩٥

جامعات _ اعضاء هيئة التدريس _ استاذ متفرغ _ ربط مالى .

خانون تنظيم الجامعات وقم 20 لسنة 1977 _ اجاز المشرع لعضو هيئة التدريس بالجامعات الاستمراد في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقا، جعل مثل قصد المشرع في بهان طريقة تحديده الا نقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ في بهان طريقة تحديده الا نقل ما يتقاضاه الأستاذ التشريخ على الالالتقا التنفيذية المساواة بين الاستاذ المتفرغ وبلق الاقصاء أي الحقوق والواجبات وقاف فيما عما المناصب الادارية الشيخ لا يجوز له أن يتقلمها مودى ذلك الا يعتل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش الذي بعد سن الستين عما يتقاضاه قريته ومتيله الذي لم يعمل الى تلك السن طبقا للزيادة التي تقرأ على المرتب والماش ، نتيجة ذلك _ احقية عضو هيئة المدرس اللي المشرى على المناسف على المسافاة المناسف على المناسف على المناسف في تاريخ سابق المناسف في تاريخ سابق على نقاذ هذا الحكم بها يستتبعه ذلك من زيادة الكافاة المنوحة له بهذار الزيادة التي طرت على مرتب فريته - تطبيق .

استيان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن د سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية • ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلالُ العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصمه الإدارية ٢٠٠٠ وأن المادة ١٢١ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الحدمة ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتاقضون مكافأة مالية اجمالية توازى القرق بن المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وس المساش ، • كما تس للجمعية العمومية أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الحامعات ، المشار الله ، الصادرة بقرار وثيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه وأجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية الممومية مما تقدم أن المُشرَّع أَجَّازُ لَمُضُوَّ مُنِيَّة التَسْرِيسُ بِالجَامِة الاستثمرار في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتها: الخدمة ، وذلك لقاء بجعل عالى قصيد المشيرع في بيان طريقية تحديده ألا يقل بها يتقاضاه الإستالة المتفرغ عيا يتقاضاه مثيله الذي لها يصل الى سن المعاش ، ولذلك يجرى هذا التحديد باجمال العناصر المالية للوظيفة التي كانت تشغل عند بلوغ سن التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلاتُ أخرى لا ثم يستنزل مَن الناتج مبلغ المفاش ويمتح الفرق: وأكد المُسرع في اللائحة التَّنفيذية المساواة بين الاستاذ المتفرغ وباقي الاعضاء في الحقوق والوجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له تقلدها ، وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده في ألا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذي لم يصل الى تلك السن ، وهو ما جرى عليه وأكده افتاء الجمعية العمومية من أن « المشرع انما اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات المقررة للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد، وهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينها تقل كلما زاد المعاش اذ لايسوغ الاعتداد بما يطرأ على المعاش من زيادة واغفال هذه الزيادة اذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوي عليه ذلك من انتقاص من الحقوق المائية للأستاذ المتفرغ عما هو مقرر لمثيله الأحدث منه ، مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهما مى جميع الحقوق عسما تقلد المناصب الادارية ، كما لا يجوز القول بتجميد المكافأة عند القدر الذي تحددت به في تاريخ بلوغ العضو سن الستين لان في ذلك اهدار للنص الذي يوجب حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة للوظيفة ٠٠

وخلصت الجمعية المبومية مما تقدم الى أن المشرع اذ استحدث حكما جديدا يمنع بمقتضاه عضو هيئة التدريس الذي أهضى مدة عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط المالى لنائب رئيس الجامعة ، وكان الاساتذة المتفرغون يندرجون في أعضاه هيئة التدريس ولهم كاصل عام ذات الحقوق والواجبات ومن ثم فان من أمضى منهم هذه المدة في وظيفة استاذ قبل سن احالته الى المعاش في تاريخ سابق على نفاذ الحكم

المستعمد يعق له الاستفادة من هذا العكم أبنا يستتبعه ذلك من لزيادة -المكافأة المنوسة بمقطر الزيادة التي طرأت عل مرتب تزييه و ي

4 11

ابتيت الجمعية المعروبية لقسمي الفتوى والتشريع ال أحقية الإساتفة المتفريع الى المعرفية في الساتفادة من حكم المادة ٧٠/ ثالثا من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ السنة ١٩٧٢ مقدلا بالقانون رقم ٤٩ السنة ١٩٩٢

(فتوى رقم ٩٧٣ في ٩/٤/٥٩٨ _ جلسة ٥/٤/٥ منف رقم ٨٩٦/٢/٨٦) ·

(۱۹۷) : چلنبة و من اپريل سنة ۱۹۹۰ :

عقد ادارى ... تثليذه ... شرط اولوية العطاء ... مجال اهمال افتاء الجمعية المبومية ، وفضاء المحكمة الادارية العليا .

استقر التسناء الجمعية العبومية لقسمي الفتوي والتشريع على اعمال شرط اولوية السطاء ، طبقا لنص المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ من اللائحة التثقيدية كالون فتكيم المائسات والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ والصادرة بقراد وزير المائية رقم ١٩٧٧ استة ١٩٨٧ ، بعد انتها، القاول من تنفيذ الأعمال التي كلف بها ، وهذا معا يقتفي الألتوام به في مقام بيان حقيقة مقصود عاتين المادتين - لا ينال من هذا الافتاء أو يتعارض معه ما قضت به العكمة الادارية العليا في الطمن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٤ الضائية بجلسة ١٩٩٣/٧/٢٧ من غدم اعمال شرط الأولوية الشار اليه ، مما يسوغ معه لجهة الاذارة أن تؤدىللمقاول قيعة الإيادة في الأعبال التي اقتفستها طبيعة العبلية ولم تكن ظاهرة في المايسسة الإبتدائية ، ولو تجاوز بها العطاء الذي يليه طالا ان حقوق والترامات المتعاقد مع جهة الإدارة انما يحددها العد البرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ـ المادتين ٧٦ مكرراً و ٨٠ ـ الا فيما سكت عند العقد بالتنظيم ، فاذا تفاول العقد تنظيم مسالة ما على نحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، بأن يكون الربط بين الشفات الوازدة بالمقد والكميات المنفذة فعلا أمرا واجبا كان أص العقد هو الواجب التطبيق ، احتراما لقاعدة ان العقد شريعة المتعاقدين بد مؤدى ذلك ان اعبال كل من افتاء الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليهما يجب أن يجرى في مجاله انفي لا يتداخل بمجال الآخر بحسبان أنه لا يوجد مبدأ منعزل عن العالة التي صدر بشانها . بظروفها وبالايساتها •

الستعرضت النجمية العومية لقسمي الفتوى والتشريع ما سبق النتقر عليه افتاؤها بجلستها في ٣ من هايو سبنة ١٩٩٢ ، والأول من بجلستها المنقلة النقلة المنقلة ١٩٩٦ ، والأول من نوفيسراسنة ١٩٩٦ ، والأول من المنظم من المناقضة المنقلة لقانون لنظيم المناقضات والزايدات المفة البيان ، بعد انتهاء المفاول من تنفيذ الأعمال التي كلف بجسبانه تطبيقاً واضيحا لعمريع حكم المادتين (٧٦ مكردا) و (٨٠) بعد مناقضات النقلة الإفتاء الناصد قاطا على معمليج سنده ، بحمد المناقضات النقلة الإفتاء الناصد قاطا على معمليج مناده ، بحمد النقلة المناقضات والمناقض والالترام به في مقام بيان حقيقة مقصود هاتين ممه ما قضد به المحكمة الادارية العليا في العمن رقم ٢١٨٠ لسنة ٢٤ التفائية آنف البيان ، اذ النابت من استعراض الجمعية العمومية المذالية آنف البيان ، اذ النابت من استعراض الجمعية العمومية المنائية آنف البيان ، اذ النابت من استعراض الجمعية العمومية المنائية

القضاء انه صدر في شان حالة بعينها لها عناصرها وواقعاتها الخاصة بها ، وفي اطار من هذه الهناصر والواقعات قدرت المحكمة بما لها من سلطة واسعة في التقدير ، واستخلاص الحكم الذي يناسبها تفريعا عن حقيقة مفاد المادتين المشار اليهما ، طبقا لما كشف عنه افتاء الجمعيسة والقواعد الخاكمة للملاقة المقدية بن الطرفين .

والعاصل انه ثبت للمحكمة أن الزيادة في كمية الحفر ، في الحالة الواقعية محل الحكم ، مرده طبيعة العملية وليست ارادة الجهة الإدارية أو المقاول، وبالتالي فلا شبهة مجاملة أو تواطأ بين الطرفين • كما أن تلك الزيادة جاءت محسوسة ، ولم يكن ثم من سبيل سوى الاستمراد في تنفيذ العملية ، ولما كان الأصل أن العقد شريعة المتعاقدين بحيث تقوم قواعده مقام قواعد القانون بالنسبة لطرفيه ، وأن العقود الإدارية شأنها شأن العقود المدنية يجب تنفيذها بما اشتملت عليه ، وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية في تفسير هذه العقود ، وبالتالي فان محاسبة المقاول ـ والحالة هذه ـ يجب أن تتم بالفئات المحدة بالعقد طبقاً لما أسفر عنه التنفيذ الفعلى ، ويتعين تبعاً لذلك منح المقاول جميع مستحقاته الناشئة عن هذه المحاسبة كاملة على أساس ختامي العملية المنفذ فعلا ، اذ لم يكن متاحا عند طرح تلك العملية حصر كميات الحفر ، بالإضافة الى أن حقوق والتزامات المتعاقد مع جهة الادارة انما يحدها العقبه المبرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيلية لقبانون تنظيم المناقصات والمزايدات ــ المادة (٧٦ مكررا) والمادة (٨٠) ــ الا فيما سكت عنه العقد بالتنظيم ، فاذا تناول العقد تنظيم مسالة ما على نحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، بأن يكون الربط بين الفئات الواردة بالمقد والكميات المنفذة فعلا أمرا واجبا كان نص العقد هو الواجب التطبيق ب احتراما لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين

وترتيبا على ما تقدم فإن إعمال كل من افتاء الجمعية العدومية وقضاء المحكمة الادارية العليا المسار اليهنآ يجب أن يجرى في مجاله الذي لا يتداخل بسجال الاخر ، بحسبان انه لا يرجد مبدأ متمول عن الخالة التي مسعد في شابها ، يظروفها وملاسساتها كيا مو الأمر في الخالة المروفية

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه في المر تطبيق حكم المائدة التنفيذية لقانونه تطبيق حكم المائدة التنفيذية لقانونه تنظيم المناقصات والمزايدات ينظر في كل حالة واقمية تعرض على حدم ، ويتحدد وجه الراى حسبها ينتهى اليه بحث الحالة الواقعية .

﴿ فَتُونَ رَقَّمُ ٢٧٤ فَيْ ٢/٤/٥/١ _ جِلْسَةً ٥/٤/٥١ مَلْفِ رَقَم ٤٥/١/١٣٠) .

CAA

چلسة ه من ابريل سنة ١٩٩٥

العيثة عامة .. شركات فطاع الأعمال العام .. طبيعتها القانونية .

القانون رقم ۸۷ لسنة ۱۹۲۰ في شان التعبئة العامة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ۲۰۵۲ لسنة ۱۹۲۰ با بنشاء لهان التعبئة العامة ولجهان الانتاج العربي المعدل بالقرار رقم ۲۰۵۲ لسنة ۱۹۲۳ من المنسات العامة ولجهان الانتاج العربي المعدل بالقرار رقم بنتسات العامة والمنسات العامة والمناطقة قرار رئيس الجمهورية الشار اليه جهات معددة هي الوزادات والأهسات العامة والمناطقة الدرات والأهسات العامة والمناطقة الدرات والأهسات العامة والمناطقة التحام التواد والمناطقة وتقبر بصريح النس شخصا من الشخاص القانون المفاص تقللت في المناسقة المناطقة والمنزات المني تشخصا من الشخاص والمنزات المني مؤسسات على شركات المناسقة ۱۹۵۰ المنار اليه على شركات عامة وما يقدرج غني اطارها من مؤسسات المناسة ۱۹۵۰ المنار اليه على شركات تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القايضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ • وتنص المادة الثانية على أن • تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المسار الله ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أي اجراء آخر ، • وتنص المادة السابعة على أن « لا يحوز حرمان الشركات الخاضعة الأحكام هذا القانون من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضمة الأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المسار اليه التي تعمل في ذأت النشاط ، ٠٠٠ ، وتبين للجمعية العمومية أيضًا أن المادة (١) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « بصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء

يناء على اقتراح الوزير المختص ، ويكون رأسنالها مبلوكا بالكامل للدولة لو للاضغاص الاعتبارية العامة ، وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السبعل التجاري وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهبة ، وتعتبر من أشبخاص القانون الخاص ويحدد القرار الصادر بتأسيسها أسمها ومركزها الرئيسي ومدتها والغرض الذي انشنت من أجله ورأس مالها ، وتنص المادة (٢) منه على أن « تبولي الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها • وتتولى الشركة القابضية في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعية لها المشاركة في تنميية الاقتصاد القومي في أطار السياسة العامة للمولة • وللشركة أيضا في سبيل تحقيق أغراضها القيام بالإعمال الآتية : ١ _ تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الحاصة أو الأفراد ٢٠ ـ شراء أسهم شركات الساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأسمالها ٣٠ ـ تكوين وادارة محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وأية أدوات أو أصول مالية أخرى ٠ ٤ - أجراه جبيع التصرفات التي من شانها أن سناعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها ، والمراجعة أأوام أألوام المراجعة

كما تبين للجمعية المبومية أن المادة (١) مَنْ الْغَانُونُ رَفِّم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التميئة العامة تنص على أن و تعلن التميئة العامة بقرار رئيس الجمهورية في حالة توتر العلاقات الدولية أو فيام خطر الحرب أو تشوب حرب ، • وتنص المادة (٢) على أنَّ ﴿ يَتَرَعَّبُ عَلَى أَعْلَانُهُ التعنبثة العامة : أولا: • • • ثانية : الزام عنال الرافق العامة التي يضدر بتعيينها قراز من مجلس الدقاع الوطني بالاستقرار في أذاء أعمالهم تعت اشراف الجهة الادارية المختصة • ثالثا : اخضاع المصاتع والورش والمعامل التي تعين بقرار من الجهة الادارية المختصة للسلطة التي تحددها وذلك في تشغيلها وأدارتها والتناجها ، ﴿ وَتَنْصَ اللَّادَةُ رُا ﴿ ٣٠٠) منه عَلَى اللَّهُ « لَلْجُهَةُ الأَدَارِيَةُ المُخْتَصَةُ أَنْ تُنْصَلُ عَلَى الْمُعْلُومَاتُ وَالْإِيضَاءَاتُ الْلَازُمَةُ ﴿ للتُعْبِئُة مِنْ الاقرأد والشركات والمؤسسات والهَيْتَاتَ في أي وقت ، هَلَا ا فيُ خَينَ كُنصَ اللَّادَةِ ﴿ ٢ ﴾ مَنْ قرارَ رُكِّيسَ الجُنْهَوْرِيةَ رقم ٢٠٥٣ أَلَسْتَنَةُ ﴿ ١٩٩٠ سالف الذكر على أن و تشكل في كل مؤسسة عامة بكل اقليم لجنة دالية للتعبيُّة على الوجه الآتي : ٠٠٠ ، وتنص المادة ﴿ ٢) منه على أن و تختص اللجان المنصوص عليها في المواد ٢ ٢٠٠ مكررًا بوطنع خطة "التصِّيَّة التِّي تُتعلُّق بَالُورَأُرة أَهِ ثَاللهُ سَسَة أَو بِالْمُعَاقِظَة وَالإشرَافَ على تنفيذهبا بهد اعتوادها من ادارة التهبئة العامة ومجلس الدفاع القومي أللجان مسيائرة إعوالها الحق في الاطلاع في أي وقد على حصم المعلومات والبيانات والاحساءات المتعلقة بالوزارة أو بالموسسة أو بالماطقة وأو كان معطورا الاطلاع عليها سواء أكانت هذه الإنساحات مطوية للجنة أو لادارة التعلقة العامة ،

واستظهرت الجعمية العامة مما تقدم ، ومن استعراض أحكام القانون وقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، أن بعض أحكام هذا القانون العالم تعطف المرافق العامة في حين يقتصر الخطاب في بعضها الآخر على الشركات والمنشات والأفراد ، هذا في حين أن قرار رئيس الجمهورية رفع ٢٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ سألف البيان إنها يخاطب جهات محددة ، هي الوزارات والمؤسسات العامة والمحافظات ،

وحيث أنه من المقرر أن المرفق العام هو كل مشروع تنشيئه الدولة أو تشرف على ادارته ويعمل بانتظام واضطراد ، مستعينا بسلطات الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها ، لا بقصد الربح بل بقصد المساهمة في صيانة النظام أو خسمة المصالح العامة في الدولة • وكان من المقرر أيضًا أن نظم المرافق العامة بدأت أصلًا في نطاق ضيق محدود، هو نطاق المرافق الادارية البحت ، ثم أخذت تنمو وتجاوز هذا النطاق المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت وقفا على الأفراد ، فنشأت مرافق اقتصادية في صورة أشكال مختلفة • واقترن هذا التطور في نظم المرافق العامة ونطاقها بتطور مماثل في أساليب ادارتها ، ذلك انها كانت تدار في عهدها الأول ادارة مباشرة. • فلما تطور الأمر على النحو المسار اليه ، ونشأت المرافق الاقتصادية اقتضت بطبيعتها أن تدار بوسسائل وأسساليب أكثر مرونة وأقل تعقيدا على غرار الوسائل والأساليب التي تداريها المشروعات القومية الخاصة ، واتخذ كثير منها شكل المؤسسات العامة • وعلى الرغم من ذلك فما انفكت العناصر المبيزة للمرافق العامة ، بما فيها المؤسسات العامة ، حسبما استقر عليه الرأى فقها وقضاء ، قائمة ، وتتمثل في الشخصية المعنوية المستقلة ، وفي مدى ما يضفيه الشرع على الرفق من حقوق وامتيازات وسلطات ، من نوع ما يخوله للمصالح العامة وجهات الادارة المختلفة ، تمكينا لها من تأدية رسالتها وتحقيق الأغراض التي انشئت من أجلها ، بالإضافة الي مدى . اشراف الدولة ورقابتها على هذا المرفق ، سواء باختيار القائمين على ادارتها، ويالتعقيب على ما تتخذه من قرارات أو غير ذلك من صور. الاشراف والرقبابة • فمتى كان نصيب الرفسق من تلك العقبوق والامتيازات ، ومن رقابة الدولة واشرافها نصيبا موفورا رجح وصف المرفق العام أو المؤسسة العامة • والعكس صحيح إن إلى المرابيل المدار والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٢٠٣٠ لسنة ١٩٩١ المشان اليه - حسيما استقر افتاء الجمعية العمومية - غاير من أسلوب ادارة الشركات القابضة الخاضعة لاحكامه ، وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبها يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيم قاعدة الملكية مستقبلا، على نحو تشكل معه تلك الشركات مرحلة جوهرية من مراحل التطور المرسومة وصولا الى افساح السبيل للملكية الخاصة للمشاركة القعالة والاضطلاع بأوجه النشاط الذى تقوم به هذه الشركات • والحاصل أيضا أن الشركات ذاتها لم تعد تتقيد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي قامت على أساسها شركات القطاع العام ، ولكن تسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادى والمضاربة في الأسواق، وهي في ذلك المسعى لا تختلف عن الشركات المملوكة للأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة ، وتتبع ذات الأسس التي تسير عليها • واذ كانت الشركات القابضة المسار اليها تتخذ شكل شركات المساهمة وتعتبر بصريح النص شخصا من أشخاص القانون الخاص . ولم يخولها المشرع سلطات مما تمتاز به حهات الادارة .

وترتيبا على ذلك فان العناصر والمقومات المساد اليها ، والتي تميز المرافق العامة وما يندرج في اطارها من مؤسسات عامة ، تكون قد تخلفت في شأن الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الإعمال العام سالف البيان ، وبناء عليه فحيشا كان المخاطب بحكم نص من النصوص، صواء في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ أم في القرار الجعبوري رقم ٢٣٥٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، مرفق عام او مؤسسة عامة ، فان الخطاب به لا يكون موجها الى شركات قطاع الأعمال العام ، قصرا للنص على صحيح نطاقه ، ونزولا على ذلك فان القدر من أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠ المنوه على ذلك فان القدر من أحكام القانون رقم تنبسط أحكامه على الشركات القابضة ، دون غيره من الأحكام الموجهة للمرافق والمؤسسات العام و وبالنسبة الى قرار رئيس الجمهورية وقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فان الشركات القابضة لا تندرج في عداد الجهات التي يخاطبها ،

لالسك

انتهت الجنعية المعزمية لتسمى الفتوى والتشريع الى انطباق احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على شركات قطاع الأعمال الغام حيثنا أشار الى شركات

﴿ فَتَوَى رَقِم ٢٧٥ فَي ٢/٩/٥/٤ .. جلسة ٥/٤/٥/١ ملك رقم ٢٧١/١/٤٧) →

چلسة ه من ابريل سنة ١٩٩٥

عاملون بالادارة القانونية بجامعة الازهر _ مستشفيات جامعية _ المبالغ التي تصرف لهم علاوة على مرتباتهم الاصلية _ الفريبة الموحدة .

مناط الغضوع لحكم المارة ٢/٥٣ من فانون الفريبة الموحدة دقم ١٨٧ اسنة ١٩٩٣ بأنسية للهالق
بتعديل يعضي أحكام الانون الفرائي على الدخل دقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ بالنسية للهالق
التي يحصل عليها العاملون في التهات التي حددتها عليه المادة – أن تكون جهات صرف
هذه المائة غير جهات عملهم الاصلية – يتعقق ذلك ما ياستقلال المتوافية المختصدة بكل منهما
لجهة ألمان الأصلية عن الجهة السادقة ، واما باستقلال الموافية المختصدة بكل منهما
مؤدى ذلك أن المستشفيات الملحق بالممل بها اعتباء الاجادة القانونية بجلسمة المتصودة تهلل
أحد التنظيمات الادادية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة المنموزة ولا تستقل عنها
استقلالا تاما – نتيجة ذلك – استعقاق الغربية على المبائغ التي يتفاضاها العاملون بالادادية
الشائونية للجامعة الملحقين بالنسون القانونية بالمستشفيات النابعة لها – بحسبانها مبائغ
تصرف لهم من جهة عملهم الاصل – تطبيق .

استعرضت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع افتهاهما الصادر بجلسة ١٩٩٤/١١/٩ والذي خلصت فيه الى عدم سريان نص المادة ٢/٥٢ من قانون الضريبة الموحدة على العاملين المنتدبين من ادارة جامعة الازهر للمستشفيات التابعة لكلية طب الازهر وتبين لها إن المادة (٥) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الغيريبة الموحلة تنص على أنه « تستحق الضريبة في أول يناير من كل سنة ٠٠٠ وتسرى على مجموع صافى الدخل الذي حققه المول خلال السينة السيايقة من الايرادات التالية طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الكتاب ٠٠٠٠ ٣ ـ المرتبات وما في خكمها ، • وتنص المادة (٢/٥٧) من ذات القانون على أنه « كما تسرى الضريبة على المبائغ التي يحسل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الادارى للدولة والإدلاة المحلية والهيئات العبامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العسام والعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من لمي وذارة أو هيئة عامة أو أي جهة ادارية أو وجهة من وحدات الادارة المجليسة أو شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصل وذلك بغير تخفيض سبواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية ، • كما تنص المادة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٧٥ على أنه • يجوز يقرار من مجلس الجامعة انشاء وحامات ذات طابع خاص لها استقلال فنى وادارى ومالى من الوحدات الآتية:: ١ ـــ مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها ٠٠٠ ،

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مساط الخضوع لمحكم المدة (٢/٥٢) من قانون الضريبة الموحدة بالنسبة للمبالغ التي يحصل عنيها العاملون في وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة وحدات القطاع المام وقطاع الأعمال العام والمساملون بكادرات خومة علاوة على مرتباتهم الإصلية ومناط خضوعها للشريحة الخاصة بها حون خصم لمصاريف المحصول على الايراد أو الأعباء العائلية هو أن تكون جهات صرف عند المبالغ وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من وحدات الادارة المحلية أو شركة من شركات القطاع العام أو قطاع الإعمال العام غير أبيات عملهم الأصلى ، أي أن يكون هناك مفايرة من جهة عمل العام الأصلية والجهة التي صرفت هذه المبالغ ، وهذه المفايرة أنا تتحقق إما باستقلال الميزانية الخاصة بكلا منها .

ومن حيث أن الثابت أن المستشفيات الملحق بالعمل بها أعضاء الإدارة القانونية بجامعة المنصورة وأن كانت تمثل وحدة مستقلة ماليا وداريا وفنيا طبقا لنص المادة ٢٠٠ من اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، الا أنها في حقيقة الأمر تمثل أحد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة لمنصورة ولا تستقل عنها استقلالا تما ، الأمر الذي يعد معه الحاق أعضاء الادارة القانونية للعمل بها من قبيل توزيع العمل داخل الجامعة ، يتم وفقا لنصوص القانون رقم ٤٧ مستقل علها المباهدة وهو توزيع لانه ليس في الجامعة مسوى ادارة واحدة للشغون القانونية ،

ومن حيث انه لم يتعقق بالنسبة الى المعروضة حالتهم مناط تطبيق حكم المادة (٢/٥٢) من قانون الضريبة الموحدة ، حيث ان هذه الستشفيات لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، كما أن ميزانيتها تعد جزءا من النب تقانيم ميزانيت العاممة الأمر الذي يتعين معه القول بان مستحقاتهم الما تصرف لهم من جهات عملهم الأصلية وتعامل ضرائبيا على هذا الاساس

لدلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريح الى استحقاق الشعرية على المبالغ التي يتقاضاها المعروضة حالتهم بحسبانها مبالغ تصرف الهم من جهة عملهم الأصلي .

(فتوی رقم ۲۸۰ فی ۱۹۹۰/٤/۱۳ ـ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱**۸ ملف رقم ۲۸**۰/۱۹۹۱) ۰

جلسة ه من ابریل سنة ١٩٩٥

بنوك ـ البنوك المشتركة في هيئة السويفت الدولية _ ضرائب .

أن الشرع فرض ضريبة سنوية على صافى أدباح شركات الأموال المستقلة في مصر أبا كان الغرض من مباشرتها النساطها ، وافضح لهذه الفريبة البنوى والشركات والمنشات الاجنبية التي تعمل في مصر سواء كان مركزها الرئيسي في الخارج او كانت فروها لهذه البنوك أو الشركات أو المنشات طالما تحققت أدباحها وتولدت من مباشرتها لتشاطها في مصر ـ حدد الشرع صافى الربح الخاضع للفريبة بتنبيجة عائد المعليات مخصوما عنها المحمول على الربح _ يقع عب، أداء هام الفريبة على المنتزع الرابحة وكو قام بادائها الشريبة على الملتزم بها وهو الشركات والبنوك والمنشأت الأجنبية الرابحة ولو قام بادائها شخص أخر غير الملتزم بها - مؤدى ذلك - أن اشتراك البنوك العاملة في مصر في عضوية السويت الدولية واطاقها مهما على أن تتحمل بها قد يقرض على نشاط الهيئة في هيئة السويدية على أدباح شركات الأموال المعرب الفريبي الملشية على على عائق الهيئة - نتيجة معمر من طريبة على الباخ لا في وعاء الفريبي الملشون الفريبي الملشون على عائق الهيئة - نتيجة ذلك – أن هذه المبالغ لا تدخل في وعاء الشريبة على ادباح شركات الأموال – تطبيق .

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع فرض ضريبة سنوية على صافى أرباح شركات الأموال المستغلة في مصر أيا كان الغرض من مباشرتها لنشماطها ، وأخضع لهذه الضريبة البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية التي تعمل في مصر سواء كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت فروعا لهذه البنوك أو الشركات أو المنسسات ، طالما تحققت أرباحها وتولدت من مباشرتها لنشاطها في مصر • وحدد المشرع صافي الربح الخاضم للضريبة ينتيجة عائد العمليات على اختبلاف أنواعها مخصوما منها جميع التكاليف التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول على الربح • وهذه الضريبة يقع عب أدائها قانونا على عانق الملتزم بها وهو الشركات والبنوك والمنشآت الأجنبية الرابحة ، ولو قام بأدائها شخص آخر غير شخص الملتزم بها ، مادامت الضريبة المقررة أديت كاملة للخزانة العامة تلمسا لأغراضها • ولذلك جاز الاتفاق على تحمل شخص آخر بقيمة الضريبة وأدائها غير شخص الملتزم بها قانونا ، وهذا الآداء للضريبة يسقط به حق الدولة في مطالبة الملتزم بها سيما وأن قانون الضريبة على اللخل آنف الذكر جاء خلوا من نص يحظر مثل هذا الاتفاق · ولا يعد أداء الضريبة في هذه الحالة ميزة اضافية تدخل ضمن عناصر الوعاء الضريبي عند ربط الضريبة المستحقة عني نشاط الملتزم بها أصلا · ذلك أن الضريبة المستحقة على نشاط الملتزم بها _ والتي أديت من غيره _ تحددت بمقدار ما حققه من أرباح صافية عن نشاطه الذي زاوله في مصر ، ومن ثم يدخل مقدار تلك الضريبة في صافي أرباحه ، اذ أن وعاء الضريبة تحدد أولا ثم قدرت الضريبة على أساس فسبق الوعاء في الضريبة في الوجود ، ولحقته هي استحقاقا ، فاذا أدى الضريبة عن المكلف بها شخص آخر بموجب اتفاق بينهما ، فلا يجوز بموجب هذا الأداء أن يعاد تقدير الوعاء من جديد ، ومن ثم ـ يخرج المبلغ المؤدى من وعاء الضريبة تحديدا •

ومن حيث ان البنوك العاملة في مصر اشتركت في عضوية حينة السويفت الدولية بغية الافادة من خدماتها المالية والمصرفية واتفقت ممها على أن تتحمل بما قد يفرض على نشاط الهيئة في مصر من ضريبة على أرباح شركات الأموال ، وهو ما يسوغ قانونا واذ لا يعتبر تحمل البنوك بقيمة هذه الشريبة زيادة في قيمة الاشتراك المقرر للعضوية ، كما لا يعد دخلا للهيئة تحصل عليه مقابل الخدمات التي تقدمها انما هو مقابل العبء الشريبي الملقى على عاتق الهيئة وهو سبب التزامها قانونا الذي لا ينفصل عنه ويوجد أو ينعدم تبعا لمدى توافره ، ومن ثم تبقى المبائغ التي ترديها تلك البنوك على وصفها كضريبة ولا تدخل تبعا في المالغ، الفريبي للهيئة و اذ لا ضريبة على الضريبة و مون ناحية أخرى الوعاء الفريبي للهيئة و اذ لا ضريبة على الضريبة و مون ناحية أخرى

فان هذا المبالغ تدخل ضمن تكاليف حصول البنوك على الربح ، وتعد قيمة الضريبة فضلا عن قيمة الاشتراك الذى تؤديه البنوك للهيئه سألفة الذكر لقاء الخدمات الني تقدمها تكاليفاً وتدخل بهذا الوصف ضمن تكاليف الحصول على الربح فيشمله عموم لفظ التكاليف الوارد بالمادة ١١٤ من قانون الضريبة على الدخل ويتسع له كأحد عناصر الحصول على الربح .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المبالغ التى تتحيلها البنوك العاملة في مصر عن الضريبة المستحقة على أدباح هيئة السويفت الدولية وفقا الأحكام قانون الضرائب على الدخل لا تعد دخلا للهيئة ولا تدخل تبعا في وعاء الضريبة على أدباح شركات الأموال في الحالة المروضية :

(فتوی رقم ۳۲۷ فی ۳۲/٤/۱۹۹۰ ـ جلسة ٥/٤/١٩٥ ـ ملف ۳۲/۳/۳۰) .

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٩٥

جامعات _ اعضاء هيئة التدريس _ بدلات _ بدل عدوى .

بدل المعدى القرر بقرار رئيس الجمهورية يقم ١٣٥٥ كسنة ١٩٦٠ للعمل بقرارى رئيس مجلس الوزراء (فمى ١٩٦٢ / و ١٣٥٥ كسنة ١٩٩٧ مـ مناط استفادة الأطباء البشريين واطباء الاستان بالزيادة التى اجريت على فالنات هذا البدل بالقرار (فم ١٩٦٤ كسنة ١٩٩٠ المشادر الجه ان يكون مؤلاء الاطباء من العاملين بقائون نظام العاملين المدني بالدولة المسافر بالقائون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٨ مـ مؤدى ذلك عدم احقية الاطباء اعشاء عينة التدريس بالجامعة غير العاملين بقانون نظام العاملين بالدةلة في استثداء بدل العدوى مـ تطبيق

استعرضت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع فى افتاؤها السابق بجلسة ١٩٥٨ من مايو سنة ١٩٩٤ الذى خلصت فيه الى عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب الاسنان والطب البيطرى بجامعة القاهرة فى استثناء بدل العدوى بالفتات المقردة بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقعى ١٩٦٤ من المنت ١٩٩٦ ، و ١٩٦٠ لسنة ١٩٩٦ ، و تبين للدولة الما الفقرة الثانية من المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن ، ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجبة شئون الخدمة المدنية منع البدلات وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التى به ينظمها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وبمراعاة ما يل :

۱ بدلات تقتضيها ظروف ومخاطر الوظيفة بحد اتصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرد للوظيفة ، كما تبين لها أن المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن زيادة فئات بدل الدوي للأطباء البشرين وأطباء الإسنان تنص على أن « تكون فئة بدل المدوى (بدل ظروف ومخاطر الوظيفة) للأطباء البشرين وأطباء الاسنان الماملين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بواقع ٣٦٠ ج سنويا وبما لا يجاوز ٤٠٪ من بداية الأجر المقرد للوظيفة »

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقام أن مناط استفادة الأطباء البشريين وأطباء الأسنان بالزيادة التي أجريت على فئات بدل المدوى بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ أن يكون مؤلاء الأطباء من المعاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون وقم 27 لسنة ١٩٧٨ ، وانتهت الجمعية العمومية الى عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب الأسنان في الحصول على بدل العدوى بالفئات القررة بقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر

ومن حيث ان البين من مطالعة ديباجة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ ــ بشأن تقرير بدل العدوى لجميع الطوائف المعرضة لمخطرها انه أشار الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي الدولة، ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وتضمنت المادة ٤٢ منه ما يكفل بأن تكون الأخطار الخاصة بالبدلات متفقة مع نظام ترتيب الوظائف مما يجعل تقريرها بالتالي قائما على أسس موضوعية لا شخصية ، فألغت بدلات طبيعة العمل وأحلت محلها نوعين من البدلات التي لها مبررها الموضوعي وهي بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة ، وهذه يمكن تحديدها بوضوح على أسس موضوعية بحتة وكذلك البدلات الوظيفية التي تقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها ، وبناء على المادة ٤٢٥ سابق الاشارة اليها صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ بأعادة تنظيم بدل العدوى تحت مسمى بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وقصرها على الأطباء المعاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مما ينطوى على الغاء ضمنى الأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فيما تضمنه من أحكام معايرة لهذا القرار

واذ كان الاطباء أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب جامعة الزقازيق المعروضة حالتهم ليسوا من المعاملين باحكام القانون رقم 22 لسنة 19۷۸، وانما يخضعون كاعضاء هيئة تدريس لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 29 لسسنة 19۷۲، الذي ينظم شئونهم الوظيفية وحقوقهم المالية، ومن ثم تنتفى وجه أحقيتهم في استثفاء بدل العدوى

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية الأطباء أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب بجامعة الزقازيق في استثماء بدل العدوى وذلك تأكيدا لافتائها السابق

(فتوی رقم ۳۳۰ فی ۳۲/٤/۹۰ ـ جلسة ٥/٤/٥١ ملف ۱۹۹۰/٤) ٠

(**٩٢**) جلسة ه من ابريل سنة ١٩٩٥

جامعات ـ طلاب ـ تحويل ـ حكم قضائي ـ تنفيذ ٠

أن الحكم الصادر بوقف التنفيذ وأن كان وقيا في أصل النزاع الا أنه حكم له أسب النزاع الا أنه حكم له أنت سأنه سأن سأن سأن الأحكام النفية، بيقل قائب ومنتجا لاالوء القانوية بهما طال الزم ال أن يصدر حكم في موضوع الدعوى مخالفا لم قضي به أو تفقي محكمة المطم لباقائه — صدور حكم بوقف تغييز القرار السلبي باستاج الجامعة بمتنفى في قبول تحويل الحالب لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله الى الجامعة بمتنفى في المرام الجامعة بالنقش في قبول تحويله لل الطالب واعتبار الحالية بالنقش في قبول تحويل الطالب - موافقة الجامعة على تحييه يكون بموجب قرار ادادى صدد في مسلمة تقدير الملاسات هذا التحويل – أن الجامعة حين تصدر قرارها باعلان النتيجة من فان قرارها أنها يستجد من سلطتها التقديرية – ثبوت نجاح الطالب واعتماد النتيجة من الجمول المجاموة النتيجة من ينبؤى عليه ذلك من مساس محظور بمركزه القانوني — نتيجة ذلك احقيته في الحصول كا ينطوي الدائلة المقيته في الحصول

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الحكم الصادر في خصوص الشق العاجل من الدعوى رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ القضائية والذي ارتكز في أسبابه على أن مناط تطبيق الحظر الوارد بالمادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩١ والذي لا يجوز بموجبه تحويل ونقل قيد الطلاب غر الحاصلين على الحد الأدنى للمجموع الذي قبلته الكلية المطلوب التحويل اليها ، هو أن تكون الجامعات غر خاضعة لقانون تنظيم الجامعات على ما يبين من عبارات النص الذي لم يستعمل عبارة الجامعات الأحنسة بالمقابلة للحامعات المصرية، وبالتالي لا بعد مناط اعمال الضوابط الواردة بالنص هو التحويل من كليات أجنبية بصفة عامة ، وانما الناط هُو أن تكون الكليات والمعاهد المشار اليها غير تابعة لجامعات خاضعة القانون تنظيم الجامعات ، وإذ كانت جامعة بروت مؤسسة لبنانية خاصة الأ أنه يبن من مطالعة نظامها الأساسي أن الدور الذي أسند إلى جامعة الاسكندرية ازاء جامعة بيروت من حيث منح الدرجات العلمية والدبلومات الخريجي جامعة بدوت واعتماد اللوائح الداخلية لكلياتها ومعاهدها والمحتوى العلمي لمقرراتها الدراسية والموافقة على انشاء كليات أو أقسام جديدة بتلك الجامعة والموافقة على الدرحات العلمية والدبلومات المؤهلة للالتحاق بتلك الجامعة أو للتعين في وظائفها بل وصدور النظام الأساسي لها بقرار من وزير التعليم العالى المصرى كل ذلك مصا تعتبر معه هذه الجامعة بمثابة جامعة خاصعة لقانون تنظيم الجامعات المصرى ومقتضى ذلك ولازمه عدم خضوع تحويل الطلاب ونقل قيدهم من كليات تابعة لجامعة بروت للأحوال والفسروابط المنصوص عليها في المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وانها يكون تحويل هؤلاء الطلاب ونقل قيدهم وفقا لأحكام المادة ٨٦ من ذات اللائحة التى تجيز تحويل الطالب من كلية الى نظيرتها في ذات الجامعة أو جامعة أخرى بعوافقة مجلس الكلتين المختصن و

وقد خلصت المحكمة من ذلك الى أن قرار جامعة طنطا برفض النظر فى قبول تحويل نجل المدعى على أساس أن جامعة بيروت العربية غير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات ويخضع التحويل من الكليات التابعة لها للشوابط والاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية قد صلد بالمخالفة لأحكام القانون يترجع القضاء بالغائه ما يتوفر معه ركن العجدية فى طلب وقف التنفيذ وركن الاستعجال ، اذ مقتضى الاستمراد فى تنفيذ المقارر المطعون فيه لا يحول دون حق الجامعة المدار المعمون فيه لا يحول دون حق الجامعة من النظر فى قبول التحويل وفق أحكام البندين (٢) و (٥) من المادة من اللائحة بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن فى حدود ما تسمح الصالح المسالح ا

ولاحظت الجمعية الممومية أن الحكم الصادر من محكمة القضساء الادارى في الشق العاجل من الدعوى وقد قضى بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جامعة طنطا عن النظر في قبول تحويل نجل المدعى ، وهو الإجراء الذي رفضت الجامعة اتخاذه ، وجاء رفضها على خلاف القواعد القانونية المقررة على نحو ما استظهره الحكم في أسبابه ، لاحظت الجمعية أن هبأه الحكم لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله الى الجامعة بمقتضى أن الزام الجامعة بالنظر في قبول تحويله اليها ، انما ينحصر مقتضاه في الزام الجامعة بالنظر في قبول تحويله اليها ، دون أن يتعدى الروف الاحكم الى ما تستقل الجامعة بالترخيص في تقديره من قبول تحويل الطالب . وون أن يتعدى الروف الأحوال ومقتضيات الصالح العام وقدرة الكلية على استيماب طلبة طروف الأحوال ومقتضيات الصالح العام وقدرة الكلية على استيماب طلبة وذك نا النظر في هلب الطالب بعد سبق رفض النظر فيه هو ما ترتب على تنفيذ حكم وقف التنفيذ فان اجراء تحويل الطالب الى جامعة طنطا

والموافقة على قيده بكلية الحقوق بها لا يعد من قبيل الأعمال المترتبة حتماً على حكم وقف التنفيذ الشار اليه وإنها جاءن الموافقة على تحويله للكلية بموجب قرار ادارى صدر عن سلطة تقدير لملامات هذا التحويل .

واستظهرت الجمعية المهومية على نحو ما هو مستقر عليه _ أن الداع الصادر بوقف التنفيذ وان كان وقتيا لا يفصل في أصل النزاع الا انه حكم له حجية شانه شان سائر الأحكام القطعية ، وأن الحكم يظل قائما ومنتجا لآثاره مهما طال الزمن الى أن يصدر حكم في موضوع الدعوى مخالفا لما قضى به أو تقضى محكمة الطعن بالفائه أو وقف تنفسية ،

وتبين للجمعية العبومية _ على نحو ما هو ثابت من الأوراق _ انه نزولا عند حجية الحكم سالف البيان جرى تنفيذه ، كما أعملت الجامعة سلطتها التقديرية في خصوص اجراء تحويل الطالب المذكور الى الجامعة وكذلك في اجراء قيده بالكلية التي تم تحويله اليها فتم قيد الطالب المؤقة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة طنطا واستمر في دراسته حتى نجج في امتحان الفرقة الثالثة وانتقل الى الفرقة النهائية بقرار ادارى صدر من سلطة تقديرية ، ونجح في الفرقة النهائية دور مايو سنة ١٩٩٤ وهو تقدير انبقق عن ادارة وتبلور في قرارات بقبول تحويله وقيده بالكلية العلان تتاثي امتحاناته بعد انتظامه في الدراسة واعتماد تلك النتائج م

كما تبني للجمعية الممومية أن المادة ١٧٢ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نصت على أن « تمنح مجالس الجامعات الخاضعة لهذا القانون بناء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات المبينة في اللائحة التنفيذية ،

وتتولى اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد ، كل فيما يخصها تفصيل الشروط اللازمة للحصول على هنف الدرجات والدبلومات ولا يمنح تلك الدرجات والدبلومات الا من أدى بنجاح جميع الامتحانات المقررة للحصول عليها وفق أحكام اللائحة المنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة » •

كما نصت المادة (٧٣) من اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن و تملق أسماء الطلاب الناجعين في الامتحان مرتبة بالحروف الهجائية بالنسبة لكل تقدير .

ويمنح الناجحون في الامتحان النهائي شهادة الدرجة العلمية أو الدبلوم مبينا بها التقدير الذي نالوه وذلك بعد تادية ما عليهم من رسوم مقرة ورد ما بهدتهم ويتم توقيع هذه الشهادة من عميد الكلية ورئيس الجامعة ويصدر بمنح الدرجات المعلمية والدبلومات قرار من رئيس الجامعة أبعد موافقة مجلس الجامعة والى حين حصول الطالب على الشهادة المذكورة يجوز أن يحصل على شهادة مؤقتة يوقعها العميد مبينا بها الدرجة العلمية الوالموم الذي حصل على والتقدير الذي نال فيه ، .

ولاحظت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه ـ انه لا مرية في أن الجامعة حن تصدر قرارها باعلان النتيجة فان قرارها انما يستمد من سلطتها التقديرية في وزن وتقدير كفاية الطالب في فهم وتحصيل المواد المقررة على أساس واقع اجاباته ودرجاته الفعلية التي حصل عليها في المواد المختلفة وأن الطالب انما يستجمع جميع الشروط التي حددها القانون لاعتباره ناجحا ، وأن مؤدى اعلان النتيجة وثبوت نجاح الطالب واعتماد تلك النتيجة من الجهات المختصة بالجامعة أن يصبح للطبالب حق مكتسب لا يجوز تعديله أو تغييره لما ينطوي عليه ذلك من مساس محظور بمركزه القانوني ، ومن ثم يغدو متعينا القول بأحقيته في الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه دون تحفظ ، ولا وجه للمحاجة بأن الطعن في الحكم الصادر لصالحه في الشق العاجل من الدعوى ما فتى، منظورا أمام المحكمة الادارية العليا ولم يقض فيه بعد ، كما لم تفصل المحكمة في الشق الموضوعي من الدعوى اذ أن ذلك لا يفضى بداته الى الحيلولة دون الطالب ومنحه الشهادة الدالة على نجاحه بعد أن انتظم في دراسته ونجم في الامتحان واعتمدت النتيجة مما لا يسوغ معه حجب تلك الشهادة عنه وحرمانه دون سند بين من القانون من جني ثمرة نجاحه ٠

والحاصل أن المروض حالته قد انتظم فى الدراسة بالفرقة الثالثة يكلية الحقوق بجامعة طنطا واجتاز امتحان الفرقتين الثالثة والرابعة وحصل على درجة الليسانس فى الحقوق واكتسب باعلان نجاحه مركزا قانونيا جديدا منبت الصلة عن المركز القانوني الذى اكتسبه بعوجب الحكم الصادر لصادحه ومن ثم لا يجوز المساس بهذا المركز الجديد ولا مناص والأمر كذاك من القول باحقيته فى الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه كأر للنجاح دون تعليق ذلك على صدور الحكم فى الشق الموضوعي من دعواه أو التنويه فى الشهادة على عدم صدور هذا الحكم حتى تاريخ تحرير تلك المشهادة وذلك نزولا عند صحيح تلك المقتضيات والتزاما بأحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والتي لا غنى عن وجوب با في هذا الضمار.

لذلسك

انتهت الجمعية المعومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى أحقية علمالب / وائل محمد صلاح الدين في الحصول على الشهادة الدالة على نحاحه بالفرقة النهائية بكلية الحقوق بجامعة طنطاً •

ر فتوی رقم ۳۲۳ فی ۲۹۹/۵/۹۱ .. جلسة ه/۱/۹۹۵ .. ملف رقم ۲۹۲/۲/۸۲ ، ۰

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٩٥

جامعات ... اعضاء هيئة التدريس ... اعارة ... منصب عام .

الشرع فى قانون تنظيم الجامعات الصادد بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المدل بالغانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المدل بالغانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ التي بنظيم متكامل اورد فيه الاحكام المتعلقة باعادة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات عاماً او اكثر في حكم الماد من وظيفته ما بقي شاخلا لهاد المناسب من عباد حكم الماد تؤكد أن المركز القانوني لمن تولى المنصب العام من اعضاء هيئة التدريس لا يتملق باعادة حقيقية ، وانها يتملق باعادة حكمية هيئة التدريس الذي يشغل المنصب باعد حاجة إلى اعادة تميين العام تميية بين معادة الى اعادة تميين دون أن يحتبر معاداً حقيقة في فترة تولية المنصب العام ودون أن تعرّب له في فترة التولى للخمس العام العام العام العام العام العام العام العادة المناسب العام أي من آثار الاعادة الصفيقية .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات الصــادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « مع مراعاة عدم الاخلال بحسن سر العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد يجوز اعارة هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الكليات أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة الدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها في الجامعة وتكون الاعارة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص _ وتقرر الاعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة المختص • ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الاعارة لمدة أخرى • ويجوز لرئيس مجلس الوزراء في الحالات التي تقتضيها مصلحة قومية تجديدها مرة أخرى فأكثر بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالى ٠٠٠ ، في حين تنص المادة ٨٦ من ذات القانون على أنه « يجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها متى كانت اعارته بدون مرتب تؤديه الجامعة ولمدة ثلاث سنوات على الأقل بالنسبة الأساتذة وسنة على الأقل بالنسبة لباقي أعضاء هيئة التدريس ٠٠٠ فاذا عاد العار الى عمله في الجامعة شغل الوظيفة الحالية من درجته أو شغل وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من درجته ، وأخرا تنص المادة ٨٦ مكررا من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه « يعتبر عضو هيئة التدريس الذي يتقلد منصبا عاما أو أكثر في حكم المعار من وظيفته في الجامعة طوال مدة شغله لهذه المناصب العامة ، فاذا ترك منصبه العام إلى شغل وظيفته الأصلية في هيئة التدريس اذا كانت شاغرة ، والا شغلها بصغة شخصية ، ويوضع على أول وظيفة تخلو أو تنشأ من فئة درجته فاذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقرة لترك الخدمة في الجامعة عاد استاذا متفرغاً في ذات الكلية أو المهد الذي كان يعمل به قبل شغله المنصب العام ويعامل في منده الحالة بمقتضي حكم المادة ١٢١ من هذا القانون ، ويسرى حكم هذه المادة على أصحاب المناصب العامة وقت العمل باحكام هذا القانون اذا كاز المصاء في صيئة التدريس قبل بداية تقلدهم للمناصب العامة . ويقصد بالمنصب العام في حكم هذه المادة من يعامل معاملة الوزير على الاقل وفي جميع الأحوال يستحق من يعود الى وظيفته مجموع ما كان يتقاضاء من مرتب وبدلات بصفة شخصية .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات ، الشمار اليه ، أني بتنظيم متكامل أورد فيه الاحكام المتعلقة باعارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات سواء ما تعلق منها بالجهات التى تجوز اعارتهم اليها أو مدة الاعارة أو أداتها وكذلك ما يتبع في شان وظيفة المار لدى قيامه بالاعارة وما ينبغي اتخاذه لدى عودته الا العمل بعد انتهائها ، هذا من ناحية أخرى استحدث المشرع بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، المشار اليه ، حكما جديدا اعتبر بمقتضاه عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصبا عاما أو أكثر في حكم الممار من وطيفته ما يقى شاغلا لهذه المناصب ، وكشف عن مقصوده من عبارة و في حكم المار ، حين اجتزأ من الأحكام التي تسرى على اعضاء هيئة التدريس المارين تلك الإحكام التي يجرى اعمالها لدى عودتهم بعد انتهاء الاعارة فحسب دون غيرها من الأحكام التي فصلتها المادتان ٥٨ و ٨٦ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه ،

وتستخلص الجمعية العمومية ، أن عبارة • في حكم المعار ، التي السخدمها المسرع في اضافته للمادة ٨٦ مكررا ، انها تؤكد ان المركز القانوني لمن تولى المنصب العام من أعضاء ميئة التدريس لا يتعلق باعارة حقيقية وانها يتعلق • باعارة حكمية ، وأن صيغة • في حكم المعار » كما تفيد تشبيه الخاصع للحكم بالمعار فيي تنفي عنه حقيقة وضع المعار في المعارة الحقيقية الا ما قصد المشرع صراحة ترتيبه عليها بموجب الوصف الاعبارى الذي الحقه بالحالة المحكومة • ومن ثم فلا يصدق على حالة من يتولى منصبا عاما من أعضاء هيئة التدريس أحكام الإعارة الحقيقية الواددة بالمقانون ، انها ينحصر ما يصدق علىه في وضعه الاعتباري بها رتبه القانون

صراحة على هذا الوضع • وهو ما عبر عنه نص المادة ٨٦ مكروا المضافه من حيث العودة الى وظيفته الأصلية شفلا للشاغر منها أو شغلا لها بصفة شخصية حتى تخلو أو عودة لوضع الأستاذ المتفرغ الأمر الذي يتاح معه للجامعة الاستعانة به في القيام بالتدريس أو المشاركة في أعمال الامتحانات طوال مدة شغله المنصب وذلك طبقا للأوضاع والنظم المنصوص عليها في قانون الجامعات ، المشار اليه •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم ان مفاد عبارة « في حكم المعار » مقصود به حتمية رجوع عضو هيئة التدريس الذي يشغل المنصب العام الى وظيفته الأصلية بالجامعة فور تجرده من هذا المنصب بغير حاجة الى اعادة تعين • دون أن يعتبر معارا حقيقة في فترة توليه المنصب العام ودون أن تترتب له في فترة التولى للمنصب العام أي من آثار الاعارة الحقيقية •

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مفاد عبارة « فى حكم المعار ، فى الحالة المعروضة ، حتمية رجوع عضو هيئة التدريس فور تجرده من المنصب العام الذى كان يشغله الى وظيفته بالجامعة بغير حاحة لاعادة التعين •

(فتوی رقم ۳۳۶ فی ۳۰/۱/۹۰ _ جلسة ٥/١/٩٥٥ _ ملف رقم ۲۸٦/٦/٨٦) ٠

جلسة ه من ابريل سنة 1990

عقد اداری .. عقد تورید .. تنفیذه .. تنفید علی الحساب •

من القواعد السلعة في العقود مداية كانت أو ادارية ، أن تتليل الالتزام يكون عينا فاذا استي المتعاقد مع الادارة عن تنفيذ ما تمهم به جاز لها أن تجيد على الواه مينا مع
تعويضها عن الضرر الذي ينشا عن اخلاله بتعهده بيد أنه ولئن كان الالتزام بالتنفيذ عينا مع
تعليف المنادات المداية لا يتم الا عن طريق القضاء فانه في الفهود الادارية يمكن أن يجرى
تنفيذ الالتزام عينا بواسسعة الادارة تقوم به بنفسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت
تنفيذ الالتزام على حساب المتعاقد القصر في تنفيذ تعهده والزامه بغرق السعر هو تعليق
لتعدة تنفيذ الالزامة العالم واطراده والخاد المتعاقد معها بتعده ضمانا
لتحدن سبر المرفق العام واطراده واخلاء الصالح العام على المساح الخاصة — اذا كان لجهد
للدوارة احلال شخص آخر محل المتعاقد الذي قصر في تنفيذ المتزامه تعديرا جبها لا ينجى
الموقد المبرم معه فلا يسوغ لها قانونا أن تنجا الى التنفيذ على الحساب وانهاء المقد ما
الموقد المبرم معه فلا يسوغ لها قانونا أن تنجا الى التنفيذ على الحساب وانهاء المقد ما
الموقد عليه في استغلاص ارادة الادارة لتديين أى اجراء استهدفت به تقين سبر المرفق
عن قضدها وما انظرى عليه مسلكها في ضوء مبدأ تنفيذ العند طبقا لما اشتمل عليه
عن حسن اللية حقده عليه الما تعلية المعاد طبقا لما اشتمل عليه
عن حسن اللية ح تعليق م

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه « اذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له جاز للسلطة. المختصة إذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء المتعاقد مهلة إضافية لإتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخر بالنسب وطبقا للأسس وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وينص عليها في العقد بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لعقود المقاولات و ٤٪ بالنسبة لعقدو التوريد وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية اجراءات ادارية أو قضائية أخرى ولا يخل توقيم الغرامة بحق جهة الادارة في مطالبة المتعاقد بتعويض كامل عما أصابها من اضرار نتجت عن تأخيره في الوفاء بالتزامه ، وتنص المادة (٢٨) على الله « اذا أخل المتعاقد بأي شرط من شروط العقد كان للجهة المتعاقدة الحق في فسنخ العقد أو في تنفيذه على حسابه • ويتقرر الفسخ أو تنفيذ العقد على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يعلن للمتعاقد بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبن في العقد ، • وتنص المادة ٢٩ من ذات القانون على ان « يكون للجهة المتعاقدة في حالة فسخ العقد أو تنفيذه

على حساب المتعاقد الحق في مصادرة التأمين النهائي والحصول على جميع ما تستحقه من غرامات مما يكون مستحقا للمتعاقد لديها أو لدى أية جهةً ادارية أخرى من مبالغ وذلك دون حاجة الى اتخاذ أى اجراءات قضائية ، ٠ كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٨) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يلتزم المتعهد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في الميعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد وللمواصفات أو العينات المعتمدة ٠٠٠ وعلى أمين مخزن الاستقبال فور تسلمه الأصناف الموردة اخطار رئيس لجنة الفحص بذلك لاتخاذ اللازم ٠ ويعتبر قرار اللجنة بقبول أو رفض الأصناف نهائيا وذلك بمجرد اعتماده من السلطة المختصة بالاعتماد ، وتنص المادة (٩٠) على انه « اذا رفضت لحنة الفحص صنفا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة يخطر المتعهد بذلك كتابة بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول بأسباب الرفض وبوجوب سحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدلها ويجب ان يتم ذلك الاخطار فور صدور قرار اللجنة في ذات اليوم أو اليوم التالي على الأكثر ، ويلتزم المتعهد بسحب الأصناف الم فوضة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالي لاخطاره فاذا تأخر في سحبها فيكون لجهة الادارة الحق في تحصيل مصروفات تخزين بواقع ٢٪ من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها أربعة أسابيع · · · ، كما تنص المادة (٩٢) من اللائحة على انه « اذ تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد ... ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة ... فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المسلحة العامة اعطاءه مهلة اضافية للتوريد على أن توقع علمه غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بحد أقصى ٤٪ من قيمة الأصناف المذكورة • وفي حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية يكون لجهة الادارة أن تتخذ أحد الاجراءين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل (أ) شراء الأصناف التي لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالممارسة أو بمناقصات محلمة أو عامة أو محدودة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها • ويخصم من التأمين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى الجهة أو أي جهة أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضافا اليها مصروفات ادارية بواقع ١٠٪ من قيمة الأصناف المستراه على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة في مصادرة التأمين المودع بما يوازي ١٠٪ من قيمة هذه الأصناف والحصول على جميم ما تستحقه من غرامات وتعويضات واسترداد جميم ما تكبدته من

مصروفات وخسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب التعهد ١٠٠ (ب) انهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازى ١٠٪ من قيمتها والحصول على جميع ما تستحقه الجهة الادارية من غرامات أو تعويضات عما يلحق بها من أشرار دون حاجة للالتجاء الى القضاء مع اخطار المتعهد بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصاول ٢٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه من القواعد المسلمة في العقود ، مدنية كانت أو ادارية ، أن تنفيذ الالتزام يكون عينا ، فاذا امتنع المتعاقد مع الادارة عن تنفيذ ما تعهد به جاز لها أن تجبره على الوفاء عينا مع تعويضها عن الضرر الذي ينشأ عن اخلاله بتعهده • بيد انه ولئن كان الالزام بالتنفيذ عينا في المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق القضاء، فانه في العقود الادارية يمكن أن يجرى تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تقوم به بنفسها وعلى حساب الجهة المتعاقد معها وتحت مسئولية هذه الجهة ، فالشراء على حساب المتعاقد المقصر في تنفيذ تعهده والزامه بفرق السعر هو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتعهده ضمانا لحسن سعر المرفق العام واطراده واعلاء للصالح العام على الصالح الخاصة . بيد انه ولئن كان لجهة الادارة احلال شخص آخر محل المتعاقد الذي قصر في تنفيذ التزاماته تقصيرا جسيما لا ينهي العقد المبرم معه ، فمن ثم فلا يسوغ للادارة قانونا أن تلجأ الى التنفيذ على الحساب وانهاء العقد معا • ويعول على استخلاص ارادة الادارة في هذا الصدد لتعيين أي اجراء استهدفت به تأمين سير المرفق • واستخلاص ارادة الادارة لا يقف عند مبانى الألفاظ وانما يتعدى ذلك الى الآثار التي رتبتها الادارة على تصرفها للكشف عن حقيقة مقصدها وما انطوى عليه مسلكها في ضوء من أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية هو أصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذ العقد طبقا لما اشتملت عليه نصوصه وتضمنته أحكامه وجرى به تنفيذه ، وهذا الأصل يطبق في العقود المدنية والادارية سواء بسواء ٠

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، فانه لما كان الثابت آن مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية قد تعاقدت مع جهاز الحدمات الصامة المقوات المسلحة على توريد زى التربية المسكرية لطلبة المدارس الثانوية المسامة فى العام المالى ١٩٣٣/٩٢ ، على أن تكون الإصناف الموردة طبقا للعينات التى تقدم بها فى المناقصة وتم قبول عطائه على أساس منها ، بيد انه قام بتوريد الإصناف غير مطابقة للمواصفات ومختلفة عن العينة المتيرية برفض استلامها ، وطالبته بتوريد اصناف

مطابقة للمواصفات بدلا منها ، واذ نكل عن ذلك فاخطرته المديرية بفسخ اللغد وضراء الإصناف التى تعاقدت عليها على حسابه من الجمعية التعاونية الانتاجية لصناعة الملابس الجاهزة بالقاهرة • واذ لا تخرج مفردات المبالغ محل المطالبة عن الآثار التى تترتب على التنفيذ على الحساب من فوق وغرامة تأخير وغرامة تخزين ومصروفات ادارية ، وهى تختلف عن الآثار التى تترتب على الفصاء على الخساء والتعليم بمائة الغربية قلد سلكت حقيقة وفعلا طريق التنفيذ على الحساب »

ومن حيث ان جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة قد أخل بالتزامه بتوريد الأصناف التى تعاقد عليها مطابقة للعينات التى تقدم بها فى المناقصة وتم قبول عطائه على أساس منها ، فمن ثم يغدو ملزما بأن يؤدى ق جنيب

الى مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفربية مبلغ ٧١٧٥٥١٦ جملة فرق الاسمار وغرامة التأخير وغرامة التخزين دون المصروفات الادارية التي لا تستحق على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ـ الا حيث يتملق الوضع بتقديم خدمات فعلية بين الجهات الادارية نزولا على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات الأمر غير المائل في الحالة المعروضة ودون مبلغ التأمين النهائي باعتبار أن الجهاز المسار اليه جهة حكومية معفاه من أداء التأمين الابتدائي والتهائي طبقاً لحكم المادة ٢٦ جمة حكومية معفاه من أداء التأمين الابتدائي والتهائي طبقاً لحكم المادة ٢٦ من قانون المناقصات والمزايدات آنف البيان ٠

لالسك

الخدمات العامة للقوات المسلحة أداء مبلغ ١٦ر٥٥٧١٥ الى مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية ·

(فتوی رقم ۳۳۹ فی ۲/٥/٥/١ _ جلسة ٥/٤/٥١٩ _ ملف ۲۳۲/۲/۳۲) ٠

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

اصلاح زراعي _ ملكية طارئة _ احكام قضائية _ حجية ٠

صدور حكم من المحكمة الادارية العليا بتاييد قرار الاستيلاء على أرض ... ازاء همه العكم البات والنهاني يكون الاستيلاء حصينا يتابى على الساس به سجبا أو الفاء اذ يندعج الحكم في قرار الاستيلاء ذاته ويؤول الأمر ألى النظر في القرار ذاته ومفاده بحسيان أن الحكم رتب حتا صار له قرة الحقيقة القصائية لا يتنازل عنه الا من كان يصلك التنازل الصيلا عن نفسه ... التنازل عن أملاك الدولة لا يكون الا وفقا للنظام القانوني العاكم لذلك ... تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن للمادة (١٠١) من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فان « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها ، ولما كان الشابت أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥ ـ في الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ القضائية _ برفض الطعن على قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي في الاعتراض رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٧ المنتهي الى قبول الاعتراض على قرار الاستيلاء على مساحة ٦ س/٢ ط/٦٠ ف شكلا ورفضه موضوعاً ، ومن ثم فقد بات الاستيلاء على تلك المساحة ، ازاء هذا الحكم البات والنهائي ، حصينا ، يتأبى على المساس به سحبا أو الغاء ، اذ يندمج الحكم في قرار الاستيلاء ذاته ، ويؤول الأمر الى النظر في القرار ذاته ومفاده • واعمالا لذلك فانه لا وحه لعدم الآخذ بقرار الاستيلاء على المساحة المشار اليها ، والحالة هذه ، بحسبان أن ذلك الحكم رتب حقا صار له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصلا عن نفسه ولا يرد ذلك في الحالة المعروضية الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة ، ووفقا للنظام القانوني الحاكم لذلك • أخذا بعن الاعتبار انه ثمة طعنا قضائها ما انفك منظورا أمام المحكمة الادارية العليا « الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٣٨ القضائمة ، متضمن في جوهر الأمر نعيا على القرار الصادر بالاستيلاء على الساحة المستطلع الرأى في شانها •

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع الى انه لا وجه لهم الآخذ بحجية حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ القضائية ، وذلك لان الحكم رتب حقا صارت له قوة المحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصيلا عن نفسه ، ولا يرد ذلك الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة وفقا للقواعد المقررة .

ر فتوی رقم ۳۲۶ فی ۳۲۱/۱/۱۰ _ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ _ ملف رقم ۳۲۰/۱/۱۰ ·

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

عقد اداری .. تنفیده .. غرامة تاخیر ٠

المادة ١٤٨ من القانون المدنى – ان تنفيذ المقد طبقا لما استمل عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النبية هو اصل من اصول القانون التي تحكم العقود المدنية والادارية عل حد سواء ، بعتضفاء يلتزم كل طرف من طرفى العقد تنفيذ ما اتفقا عليه في العقد ، فأن حاد احدها عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاف بالتزاما العقدى ، ووجب حمله عل الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحييك بما رتبه المقد من جزادت كفرامة تأخير امرا واجها .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٤٨) من القانون المدنى تنص على انه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما شتمل عليه وبطريقة تتصل مع ما يوجبه حسن النية « وهذا المبدا – وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية – هو اصل من أصول القانون التي تحكم العقود المدنية والمقود الادارية على حد سواء ، بمقتضاه يلتزم لاطرف من طرفى العقد المتنيذ ما اتفقا عليه في المقد ، فإن حاد أحدمما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه المقدى ، ووجب خدمه على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بمارتبه العقد من جزاءات، كذرامة التأخير ، أهرا واجبا * كما تبين للجمعية المهرمية أن أمر التوريد رقم / ١٩/١/١/ الصادر في الحالة المائلة ، بعد أن حدد مدة توريد المطبوعات محله ، وهي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام أمر التوريد ، من في المبند السابع على أنه * عليكم بواقع منة التوريد بكل دقة تلافيا أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيم » .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بتوريد بعض المطبوعات المتعاقد عليها بتاريخ ١٢ ، ١٥ ، ١٨/٢/٨/ ١٩٩٣/ ١٩٩٣ ، وذلك بعد انتهاء مدة التوريد المتعاقد عليها في ١٩٩٣/١٢/٩ ومن ثم فأن قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تلخير على الهيئة الموردة ، والحالة هذه ، تكون قد صادف صحيح سنده ، ولا تشريب عليه ، ويكون ما تطالب به الهيئة الأخيرة من استرداد

غرامة التأخير الموقعة عليها في هذا الشأن ، وتبلغ ٨٦٣٢٨ غير قائم على

سند صحيح يظاهره ، اذ كان جديرا بها أن تلتزم بالتوريد خلال المدة المتفق عليها •

ولا يشفع للهيئة الطالبة أن مرد تاخرها في التوريد راجع الى عدم المسافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد ، لذلك طلبت الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اضافة الضريبة الى قيمة التوريد، وذكرت في كتابها الصادر في هذا الشان بتاريخ ۱۹۹۳/۹/۸ ان مدة التوريد تبدأ من تاريخ مورد الرد باضافة ضريبة المبيعات ، واى تأخير في الرد يقابله تأخير مماثل في التوريد ، لا يشفع لها ذلك ، بالنظر الى اشتراط اضافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد أو وورد الرد بالاضافة هو محض تعديل لشروط التعاقد من جانب واحد بلا سنند يتيح بالاضافة الى انه من المقرر أن الدفع بعدم التنفيذ ، كأصل عام ، أمر غير جائز في العقود الادارية ، لما تنفرد به من خصائص تميزها عن أمره عن المقود د

لالسك

انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة بالزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية باداء مبلغ ق ج
٢٨٥٨ « واحد وثمانين جنيها وثلانين قرشا ، للهيئة العامة لشئون للطام الأمرية .

(فتوی رقم ۳۲۸ فی ۳۲۸ ۱۹۹۰/٤/۳۳ _ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ _ ملف رقم ۳۲/۲/۳۰۰۰) .

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

ضريبة - ضريبة على ادباح شركات الأموال ـ وعاء الضريبة ـ شركات قطاع اعمال عام ـ تقويم اصولها ٠

وعاء الفريبة على أدباح شركات الادوال ، ومنها شركات قطاع الأعمال العام هو معافى الربح اللى تحققته الشركة خلال فترة معينة هى السنة ألسابقة أو فترة الاننى عشر شهوا التى اعتبرت نتيجتها اساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال _ يعدد مسافى الربح على اساس نتيجة العمليات التى تباشرها الشركة على اختلاف انواعها بعد خسم جميع التخليف _ انه ولان كان يسوغ زيادة راس مال شركة المساهمة بإصداد اسهم جديدة يجوز أن يكون مقابلها الديون التقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة رفالك حكم ينبسط أن شركات قطاع الأعمال العام الا أن تقويم راس مال شركة المساهمة توظئة للوقوف على القيمة الحقيقية للسهم التى ستجرى ذيادة راس المال على ضوء منها لا يندرج في نظاق العمليات التى يغضم صافى الربح الناتج عنها للضرية على ارباح شركات الأموال _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القيانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شيكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وتنص المادة (١٨) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسينة ١٩٩١ على أن يقسم رأس مال الشركة الى أسهم أسمية متساوية القيمة • ويحدد النظام الأساسي القيمة الأسمية للسهم ٠٠٠ ، كما تنص المادة (١٩) منه على أن « اذا دخل في تكوين رأس مال الشركة عند تأسيسها أو عند زيادة رأس مالها حصص عينية أو معنوية وجب على المؤسسين أو مجلس الادارة بحسب الأحوال أن يطلبوا الى الوزير المختص التحقيق مما اذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا ، في حين تنص المادة (٣٢) من القانون ذاته على أن • الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف

اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حسباب وتجنيب كافة الاهملاكات والمخصصات التي تقضى الأصمول المعاسبية بحسابها وتجنيبها قبل اجراء أي توزيع بأية صورة من الصور للأرباح ، • وتنص المادة (٣٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن • يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، كما يجوز _ بقرار من مجلس الادارة _ زيادة رأس المال المصدر ، في حدود رأس المال المرخص به ، بشرط تمام سداد رأس المال المصدر ـ قبل الزيادة ـ بالكامل ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال ٠٠٠ ، وتنص المادة (٩٠) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المصودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ على أن « طرق أداء مقابل أسهم الزيادة . تتم زيادة رأس المال المصدر باصدار أسهم جديدة بذات قيمة الأسهم من الاصدار الأول وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٩٤) من هذه اللائحة. ويجوز أن يكون مقابل أسهم الزيادة ما يأتي : (أ) ٠٠٠ (ج) ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة ، •

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقيم ١٨٧ لسينة ١٩٩٣ ـ الواردة ضمن الباب الأول من الكتاب الشانه. المتعلق بنطاق الضريبة على أرباح شركات الأموال وسعرها ـ وتنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركاتِ الأموالِ. المستغلة في مصر أيا كان الغرض منها بما في ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذا شكل منشأة مستقلة ، وتسرى الضريبة على : ١ ــ شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقسم ١٥٩ لسينة ١٩٨١ أو الخاضعة لأية قوانين أخرى وغيرهما من الأشخاص الاعتبارية الأخرى ، فيما عدا الخاضعين لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون ، • في حين تنص المادة (١١٣) منه - الواردة ضمن الباب الثاني من الكتاب ذاته في شأن وعاء الضريبة المذكورة ـ على أن « تحدد الضريبة سنويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتبجتها أساسا لوضع آخر ميزانية يحسب الأحوال ، • وتنص المادة (١١٤) على أن ﴿ يَجَلُّدُ صَافَى الرَّبِعِينَ

الخاضع الضريبة على اساس نتيجة العبليات على اختلاف أنواعها طبقة -لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جديع التكاليف وعلى الأخص ٠٠٠.

واستظهرت الجمعية العبومية ما تقدم ، أن وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال المفروضة بموجب قانون الضرائب على الدخسل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على شركات الساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو الخاضعة لأية قوانين الخرى ، منها قانون شركات قطاع الأعمال العام ، وعاء هذه الضريبة ، هو صافى الربح الذي تحققه الشركة خلال فترة معينة ، هي السينة السابقة أو فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضم آخر ميزانية ، بحسب الأحوال • ويحدد صافى الربع على أساس نتيجة العمليات التي تباشرها الشركة ، على اختلاف أنواعها وذلك بعد خصم جميع التكاليف • وتلاحظ للجمعية انه واثن كان يسوغ زيادة رأس مال الشركة المساهمة باصدار أسهم جديدة يجوز أن يكون مقابلها الدبون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة ، وذلك حكم ينبسط الى شركات قطاع الأعمال العام أعمالا لحكم المادة الأولى من القانون رقسم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف البيان ، الا أن تقويم رأس مال شركة المساهمة توطئة للوقوف على القيمة الحقيقية للسهم التي ستجرى زيادة رأس المال على ضوء منها ، لايندرج في نطاق العمليات التي يخضع صافى الربح الناتج عنها للضريبة على أرباح شركات الأموال ، في تطبيق المادة (١١٤) من قانون الضرائب على اللخل المشار اليه ٠ اذ لا يخرج تقويم رأس المال عن انه محض رصد لموجودات الشركة وليس عملية من تلك العمليات ، كما لا يعمد ما يكشف عنه التقويم ربحا يخضع للضريبة المذكورة وانما أخبارا عما تساويه أصول الشركة وموجوداتها في تاديخ التقويم ، لا يقطع في جميع الأحوال بارتفاع قيمة هذه الأصول والموجودات ، بل قد يكون الزيادة في قيمتها النقدية محض زيادة عددية فرضتها الظروف الاقتصادية السائدة .

ولا محاجة فى القول بالخضوع للضريبة على أرباح شركات الأموال فى الحالة المباثلة على سند من أن الاعفاء المقرر بموجب المادة (٢/١٢٠) من قانون الضرائب على الدخل التى تنص على أن « يعفى من الضريبة : ٢ _ الأرباح الناتجة من اندماج الشركة فى شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الانعاج فى شركات المساهمة » لا يعتد الى الاعفاء من الخضوع فى حالة الانعاج فى شركات المساهمة » لا يعتد الى الاعفاء من الخضوع فى حالة ...

اعادة التقويم توطئة لزيادة رأس الحال ، لا محاية في ذلك لأن ذلك التقويم وما يكشف عنه لا يخضع أصلا للشريبة على أرباح شركات الأموال وكذلك الحال بالنسبة الى الإعضاء المقرر للشركات المنتبجة ومساهبوها والشركة المنتبج فيها أو الشركة الناتجة من جبيع الضرائب والرسوم التى تستحق بسبب الاندماج المقرر يبوجب المادة (١٣٤) من قانون شركات المساهبة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة سالف الذكر ، فلا محل للحديث عن الاعفاء الا في مناسبة الخضوع أصلا

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم خضوع اعادة تقويم أصول شركة أسمنت أسيوط _ في الحالة المعروضة _ للضريبة على أرباح شركات الأموال وفقاً لأحكام قانون الضرائب على المنذل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ر فتوی رقم ۳۲۹ فی ۱۹۲/۱/۶۲ جلسة ۱۹۹۵/٤/۱۹ ملف رقم ۳۲۹ ۱۹۲/۱ · ·

(44)

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

بنوك _ شركات استثمار _ شركات الساهمة _ عضوية مجلس الادارة •

المشرع حظر على الشخص الواحد ، سوا، بصفته الشخصية او بسفته نالبًا عن الفع البجع بين عضوية مجالس ادارة اكثر من شركتين من شركات المساهمة ، ومن بينها شركات التعين حيا حظر المشرع على عضو مجلس ادارة البوك العاملة في مصر ان يجمع ال عضويته عضوية مجلس ادارة بنك اخر او عضوية لمركز من شركات الاتمان التي يون لها نشاط في مصر او القيام بلى عمل من اعبال الادارة الواستشاره في ايهها – استثناء من هذا العظر اجاز المشرع لرؤسا. وأعضاء مجالس ادارة بنوك تو فقوية بوكل المشروعات التي تشا وفقا لاحكام هذا المشرع لرؤسات التي تشا وفقا لاحكام هذا المتقر في شكل شركات المساهمة – ان قاعدة حظر الجمع هزدوجة التطبيق تقوم على وحدة الشخص الجامع وتعدد صفاته ، ويكفى خضوعه لهذاء القاعدة بمقتضى احدى صفاته ،

استمان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٩٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أن و ٠٠٠ لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بن عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون ٠ وتبطل عضوية من يخالف هــذا الحكم في المجالس التي تزيد على النصاب المقرر وفقا لحداثة تعيينه ، • وأن المادة (٩٤) منه تنص على أن « مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لمثلي بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الاثتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما ، • كما تبين لها أن المادة (٢٨) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصرى والجهاز المصرفي تنص على أنه « استثناء من حكم المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشسان بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، يجوز الرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التى

يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المستركة وفقا المسكام القانون رقسم ٤٣ لسينة ١٩٧٤ باصدار نظام اسستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس أدارة البنك المركزي . ولا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة الاستشارية في أيهما ، • في حين تنص المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على أن « لا تخضع المشروعات التي تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة أو التوصية بالأسهم أو ذات المسئولية المحدودة الأحكام المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٧٧ البندين ١ ، ٤ والمواد ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٣ من قــانون شركات المسـاهمة وشركات التوصــية بالأســهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ٠٠٠ ، وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ياصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القيانون المرافق ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بموجب المادتين (٩٣) و (٩٤) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بينان بعض الأحكام الخاصة بالأسركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة — عطر على الشخص الواحد، مسالس ادارة آكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عضوية مجالس ادارة آكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها مخالفة المحلو جزاء يتمثل في بطلان العضاء أو ورتب على مخالفة المحلو جزاء يتمثل في بطلان العضوية في المجالس التي تزيد على ذلك النصاب وفقا لمحالة العمين • كما حظر المشرع ، ترديدا المات

110 لسنة 1900 المسار اليه ، على عضو مجلس ادارة أحد البنواد العاملة في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر ، أو عضوية شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيها واستثناء من هذا الحظر أجاز المشرع لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التي يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المشتركة وفقا لاحكام قانون الاستشان شركات المساعمة منا القانون في شكل شركات المساعمة من قاعدة حظر الجمع بني مجلس ادارة اكثر من شركتين من شركات المساعمة آنفة البيان ، بيد أن هذا الاستثناء يجد مداه في حدود هذا النبوع من المشروعات دون أن يتعداه الى غيرها من الشركات أو البنوك .

واستظهرت الجمعية المعومية أيضا ما استقر عليه افتاؤها من أن قاعدة حظر الجمع ، المنصوص عليها بالمادة (٩٣) سالفة الذكر ، شانها شأن أية قاعدة آخرى تحظر الجمع بين صفيتين ، هي قاعدة مزدوجية التطبيق ، بمعنى انها تقوم على وحده الشخص الجامع وتعدد صفاته بباقي الصفات التي تحظرها القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة مجلس ادارة شركتين من شركات المساهية وكان خاضمعا في احدى ملك الشركين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة آكثر من شركة الشاعدة في الشركة الأخرى ، فانه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة الأخرى ، فانه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة الأخرى ، فانه يتوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة الأخرى ، فانه يتوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة الأخرى ، وانما يتوز ما كون معنا ، أي أن يكون معنيا من الخضوع لتلك القاعدة ،

ولما كان الثابت على ما سبق أن السيد / ٠٠٠٠٠٠ بصفته عضوا بمجلس ادارة البنك الأهل المصرى مخاطبا بقاعدة الحظر المنوه عنها ، وهى قاعدة مزدوجة التطبيق كما توضح ، وكان من المقرر أن الاستثناء المقرر بموجب المادة (٢٠) من قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسينة ١٩٨٩ ينحصر نطاقيه في الجمع بين عضوية مجالس ادارة المشروعات المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون في شكل شركات المساهمة ، دون أن يتجاوزه الى شمول شركات المساهمة أو البنوك المنشأة طبقا لنظام قانوني آخر ، وبناء عليه فانه بجمعه بين عضوية مجلس ادارة البنك

الأهلى المصرى وتمثيله لشركة التمساح للمشروعات السياحية في عضوية مجلس ادارة شركة الأقصر للقرى السسياحية يكون قد استوفى الحد الاقصى للجمع ، ومن ثم لا يسوغ له التزاما بقاعدة الحظر أن يمثل البنك الأهل المصرى في عضوية مجلس ادارة بنك سوستيه جزال ، وكذلك حطر الحيالة بالنسسية للدكتور / فانه خاضم لهاعدة مخرس المسامحة بصفته عضويا لمجلس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة بي تعفو لمجلس ادارة البنك الأهل ، وهو من شركات المساهمة في نهاية الأهر ، وبصفته رئيسا غير متفرغ لمجلس ادارة شركة مطابع محرم المساعية ، وبالتالي يجد في الجمع بينهما الحد الأقصى مطابع محرم المساعية ، وبالتالي يجد في الجمع بينهما الحد الأقصى ترتد قاعدة الحظر ، ومن ثم لا يجوز له أن يجمع بالإضافة اليهما لتحدارية للما المسرى في عضوية مجلس ادارة بنك الاسكندرية لتحدي البحرى البحرى المسحدي المستعدر المسحدي المسحدي المسحدية المسحدي ال

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

۱ عدم جواز جمع السيد / ۰۰۰۰۰ بين « عضوية مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى ، وتبثيبله لشركة التمساح للمشروعات السياحية في عضوية مجلس ادارة شركة الاقصر للقرى السياحية، وبين تمثيله للبنك الاهلى المصرى في عضوية مجلس ادراة بنك سوستله حنرال .

٢ _ عدم جواز جمع الدكتور / ٠٠٠٠٠٠ بين « عمله رئيسا غير متغرغ لجلس ادارة شركة مطابع محرم الصناعية ، وعضوية مجلس ادارة البنك الأهلى المصرى ، وبين تمثيله للبنك الأهلى في عضوية مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى .

(فتوى رقم ۲۳۲ في ۲۹/۵/۶/۲۱ جلسة ۱۹۹۵/٤/۱۹ ملف رقم ۲۷/۲/۱۲) ٠

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

جامعات _ اعضاء هيئة التدريس _ استاذ متفرغ _ اعادة التعيين •

اوجب الشرع فى قانون تنظيم الجامعات تميين الاساتلة عند يلوغهم السن القانونية المفرحة المستقدة متفرقين _ منتفى ذلك استصحاب مراتوه القانوني "مستقد مدلا من جهة أنه يصبح منفرغا الاستاذية وحدها دون تقلد المراتز الادارية _ عدم النص معلا من جهة أنه يصبح المقادة التحيين ضمن طرق شغل وطاقف اعضاء هيئة التدريس لا يحول دون الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة واستنماء السكامه ما دامت لا تتابي مع احتام القانون الخاص ولا تتصادم مع تصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوطاقف التى تحكمها لله يتبعة ذلك جواز اعادة تميين الاستلذا للذي بلغ سن التفاعد استلذا مترف عليه.

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ المعدل ١٩٧٦ من هذا القانون يعني بصفة شخصية في ذات الكلية أو المههد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة مي الماش ، ويقاضون مكافأة مالية اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المحاس مع الجمع بين المكافأة الجامعات ، وتنص المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المحامات ، المشار اليه ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ على أن « يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجب انه وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم ومجلس الكلية والاشتراك في اختيار

واستظهرت الجمعية العمومية من مجمل ما تقدم أن المشرع رغبة منه في الا تجرم الجامعات من خبرات أساتدتها الذين عملوا في محرابها ما يربو على الثلاثين عاما أوجب تعيينهم عند بلوغهم السن القانونيسة المقررة الانتهاء الحدمة كاساتذة متفرغين قاصدا بذلك بقاءهم واستمرارهم في المخلمة دونها حاجة الى اتخاذ اجراء معين ومن ثم فان تعيين الاستاذ المتفرغ بموجب النص المسار اليه لاتقرره السلطة المختصسة

بالتعيين بموجب ما تترخص فيه من تقدير ملاسمات انشاه المركز القانوني، انما هو تعيين يجرى حتما مستمدا من أمر الايجاب الوارد بالقانون ، وهو يعتبر باللزوم ابقاء للاستاذ في عمله الجامعي واستمراره مؤديا له بعد بلوغه سن التقاعد وذلك الا أن يطلب الأستاذ عدم استمراره في المحتاذ المستبقى في عمله أسستاذا المستبقى في عمله أسستاذا ومتفرغا ، يكون في مكنة وحده ـ دون جهة الادارة ـ فصم العلاقة الوظيفية وأنها خدمته بحسبانه قد بلغ سن التقاعد ، لا بوصفه مستقيلا من الخدمة ، بما يترتب على ذلك من آثار متعلقة بحساب الماش وغيره .

وان استبقاء الاستاذ استاذا متفرغا بعد بلوغه سن التقاعد ، أنها يغيد في اطار أحكام القانون ولائحته التنفيذية استصحاب مركزه القانوني كاستاذ ، معدلا من جهة أنه يصير متفرغا للاستاذية وحدها دون ما عسى أن يلتحق بها لدى الاستاذ العادى من تقلد للمراكز الادارية كالعمادة والوكالة وغيرهما ، ومن جهة أن راتب يحسب براتب الاستاذ العادى المثيل مع انقاص ما استحقه بالتقاعد من معاش يتقاضاه فعلا * وفي غير مذين الجانبين ببقى الاستاذ المندى من غير مدين المخضوع لما تفرضه حيث طبيعة الوظيفة العامة التي يتقلدها ومن حيث الخضوع لما تفرضه عليه أحكام القانون واللوائح والاعراف الجامعية من واجبات ولما تعيطه به من مسئوليات .

ومن حيث أن الجمعية العمومية تخلص من ذلك جميعه الى أن واقعة بلوغ سن أنتها الخدمة للأستاذ هي ذاتها واقعة أندراجه في عداد الإسائنة المتفرغين وتعوله الى هذا المركز القانوني المعدل ، ويجرى حكم الاستبقاء معدلا على هذا الوجه بعكم القانون مستعدا منه مباشرة ، بعيث أن طلب الاستئد عمم الاستبرار في العمل لا يرد بموجب هذا التصور لا وتكون زايلته عمم الاستمرار أن العمل قبل بلوغ المتفرغ ، وحتى لو كان قدم طلب عدم الاستمرار في العمل قبل بلوغ السن فهو يكون طلبا هضافا لى أجل هو بلوغ سن التقاعد ، فلا يرتب السن ، فهو يكون طلبا هضافا لى أجل هو بلوغ سن التقاعد ، فلا يرتب المطلب أثره الا بعد بلوغ السن الذي يجرى تلقائيا وحتما هذا التحول الى مركز الاستاذ المتفرغ فلا يصادف الطلب المقدم اعمالا الا بعد أن يكون الطالب قد انتقل الى الاستاذية المتفرغة .

ومن حيث انه ولئن كان الشرع في قانون تنظيم الجامعات لم ينص على اعادة التعيين ضمن طرق شغل وظائف إعضاء هيئة التدويس الا ان ذلك لا يحول دون الرجوع الى قانون نظام الساملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة واستدعاء أحكامه مادامت هذه الأحكام وعلى ما جرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة لا تتأبى مع أحكام القانون الحاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها •

والحاصل أن المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات ، قبل تعديلها بالقانون الأخير رقسم ١٤٢ لسسنة ١٩٩٤ ، كانت تورد حكم اسستبقاء الاستاذ أستاذا متفرغا بعد بلوغه سن التقاعد ، وذلك لحين بلوغه سن المستة والستين فقط ، ثم يجرى المد له بعد ذلك عند الاقتضاء وبهوجب السلطة التقديرية لسنتين قابلة للتجديد وكان النص يجيز في آخره لمن طلب عدم الاستمرار في عمله في بداية التقاعد أن يطلب التعيين اذا كان م يبلغ المخاصة والستين بعد ، فلما عدل النص بالقانون الأخير رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بأن جعل لاستبقاء أستاذا متفرغا غير محدد بسن ولا يدة لم تقم حاجة لدى واضع التشريع بأن يحتفظ بأى من الأحكام ولا يدة لم تقم حاجة لدى واضع التشريع بأن يحتفظ بأى من الأحكام التعلقة بوضع الاستزاد والمستين ولا بعدها .

والحاصل طبقا لما سلفت الاشارة اليه ، أن قانون الجامعة لم يأت بنص ينظم اعادة التعيين لعضو هيئة التدريس من الأساتذة العاديين ، وأن المادة ١٢١ سالفة البيان لم تعد تتضمن حكما خاصا في هذا الاشمان ، وأن العبرة هنا عند عدم وجود النص بالأحكام العامة التي تتضمنها التشريعات العامة للعاملين بالدولة فيما لا يتعارض مع أحكام النصوص الخاصة بقانون الجامعات ولا مع مقتضيات هذه الإحكام وذلك سوا، بالنسبة للأساتذة الماديين أو الإساتذة المتفرغين .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة ، المشار اليه ، تنص على أنه د • • يجوز اعادة العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة معائلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وطيفته السابقة في الاقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الأخبر المقدم عنه في وظيفته السابقة بعرتبة ضعيف »

ومن حيث انه بأعبال الحكم المتقدم وبها يتفق مع النظم الجامعية وبالنظر الى الوظيفة المطلوب التعيين عليها (وظيفة أستاذ متفرغ) يسوغ القول بجواز اعادة تعيين المعروضية حالت على وظيفة أسستاذ متغرغ وما يستتبعه ذلك من معاملته معاملة الأستاذ المثيل وذلك بعد العرض على مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية وأثخذ رأى مجلس القسم *

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى جواز تعيين الاستاذ الدكتور / موسى شاهين لاشين أستاذا متفرغا

(فتوی رقم ۳۳۰ فی ۲/٥/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۵/۱۹۹۱ ملف رقم ۲۸۲/۱/۱۸٤) م

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

ازهر _ مدينة البعوث الاسلامية _ الادارة القانونية _ تبعيتها •

القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٩٠ باعادة تنظيم الأزهر المدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة
١٩٨٨ ـ ان مدينة البعوت الإسلامية عي احدى البعهات التابعة لجمع البعوت الاسلامية
والذي يعتبر أحد هيئات الأزهر ـ سريان قانون الادارات القانونية على الأزهر الشريف
وسفته السنحس العام وان مدينة البعوت الاسلامية لا تعتبر بذاتها هيئة علمة في تطبيق
احكام قانون الادارات القانونية فهي تعتبر أحد التنظيمات التي يتكون منها الأزهر الشريف ـ
مؤدى ذلك : عدم استقلال الأعمال القانونية بعدينة البعوث الاسلامية بادارة قانونية خاصة
بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الادارة القانونية المركزية للأزهر الشريف وتعد احد
ودوعا ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أنه « يشمل الأزهر الهيئات الآتية : ١ ـ المجلس. الأعلى للأزهر ٢٠ ـ مجمع البحوث الاسلامية ٠٠٠ ٠ ٠

وتنص المادة ٢٠ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٣ لسنة المهدلة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ على أن « هيئسات المجمع هي (أ) ٠٠٠ (د) مدينة البعوث الاسلامية ، • كما تبين لها أن المادة ١٦ من قانون الادارات القانونية. الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على ن « تعتبر وظائف مديرى وأعضاء الادارات القانونية في المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مع الوظائف الفنية بالادارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التميين والترقية ، •

واستظهرت الجمعية العمومية ميا تقدم أن مدينة البعوت الاسلامية ما حدى الجهات التابعة لمجمع البحوث الاسلامية والذي يعتبر أحد هيئات الأزهر الشريف ، ومن حيث أن قانون الادارات القانونية يسرى على الأزهر الشريف بوصفه الشخص العام وتتوافر فيه خصائص الهيئات العامة في مفهوم أحكام هذا القانون ، باعتبار أن الهيئة العامة هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نعط ميزانية الدولة وتحدق بميزانية الدولة .

وخلصت الجمعية المعومية من هذا الى أن مدينة البعوت الاسلامية لا تعتبر بذاتها هيئة عامة فى تطبيق أحكام قانون الادارات القانونية ، فهي تعتبر أحد التنظيمات التي يتكون منها الازهر الشريف وذلك وفقا لنص الملادة ٢٠ سابق الاشارة اليها ، كما أن ميزانيتها تدخل كجزء من ميزانيته ، وكان قانون الادارات القانونية لا يسرى عليها الا بوصفها أحد الجهات التابعة للأزهر الشريف ، فلا تستقل أعمائها القانونية بادارة قانونية خاصة بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الادارة القانونية المركزية للأزهر الشريف طبقا لنص المادة ١٦ من قانون الادارات في مجال التعيين والترقية ومن ثم فان الادارة القانونية بعدينة المبعوث في مجال التعيين والترقية ومن ثم فان الادارة القانونية بعدينة المبعوث التمريف عاد فروع الادارة القانونية بعدينة المعرف الشرف .

4 11

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى شمول الادارة المركزية للشئون القانونية للأزهر الشريف الادارة القانونيـة بمدينة البعوث الاسلامية -

(فتوی رقم ۳٤٠ في ٤/٥/٥/١٩ جلسة ١٩٥/٤/١٩ ملف رقم ٣٨/٦/٨٦) ٠

جلسة ٢٩ من ابريل ٢٩٩٥

عقد اداري _ عقد القاولة _ تنفيذه _ فروق اسعار _ مفهوم القرارات السيادية •

ان الشرع حرصا منه على تجنب رفع اسعاد المنتجات الصناعية المحلية دفعا باهظا
لا يتناسب مع تكاليف الانتجاج وسع الى وزير الصناعة الاختصاص بتعديد الخص الاسعاد
للمنتجات المحلية - قراد التحديد باعتباده يهنل افضياحا عن الإرادة المثارة وزير الصناعة
بعا له من سلطة بمتضفي القانون بقصد احداث اثر قانوني ابتقاء تحقيق مصلحة عامه
سعة الاتزام على نعو يجب معه أن يسود على الكافة بعا لا سييل لى المكافة عا قرده
والا تعرف المخافف للمقاب الجنائي لما له من صفة السيادية - ودى ذلك أن القراد المصادر
من شركات قطاع الأعمال العام بتحديد أسعار مواد البناء لا تتوافر له ذات عناصر قراد
التحديد أو التسعيد المجبري ، ولا يعدو أن يكون تحديدا لسعر البيع تجربه الجهة البائمة
في اطار معيلات السورة والبائه ، ولا يندرج في عداد ما يعرف بالقرادات السيادية
أو الراسعية أتى يسموغ لشركات المقاولات وفقا لنص الفقد استقداء
وروا الأسعاد الناجية عن تطبيقها - تطبيق .

واستظهرت الجمعية السومية من ذلك أن المسرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات الصناعية المحلية رفعا باعظا لايتناسب مع تكاليف الانتج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الاسعار للمنتجات الصناعية المحلية ، ومن بينها الاسمنت والحديد وتحوما من

مواد البناء • وأضفى المشرع على قرار التحديد باعتباره يمثل افصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بماله من سلطة بمقتضى المرسوم بقانون المشار اليه بقصد احداث أثر قانونى معنى ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، أضفى عليه صفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بمالا سبيل الى الفكاك معا قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائى ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير « بالسيادية »

والحال أن القرار الصادر من شركات قطاع الإعبال المام القابضة يتحديد أسعار مواد البناء لاتتوافر له ذات عناصر قرار التحديد أو انتسمير الجبرى على النحو المشار اليه ' سواء من حيث السلطة المختصة باصداره، أو سند مذا الإصدار وأسبابه وغاياته أو خاصة الالزام فيه • ولا يعدو أن يكون تحديدا لسعر البيع تجريه الجهة البائمة في اطار معطيات السوق وآلياته ، وبالتالي لايندرج في عداد ما يعرف بالقرارات و السسيادية ، أو « الجبرية ، أو « الرسمية ، التي يسوغ لشركات المقاولات وفقا لنصوص المقد استثداء فروق الاسعار الناجمة عن تطبيقها .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الهيئة العسامة للطرق والكبارى تَعَاقَدَتُ فَي ٢/٤/٤/٢ مَعَ شَرَكَةُ النَّيْلِ العَامَةُ لِلْطِرِقَ وَالْكِبَارِي لَانْشَاءُ كويرى المنصورة العلوى واحال البند أولا من ألعقد الى المواصيفات والشروط المدونة في دفتر شروط المناقصة وملحقاته التي تضمنت ملحقا عِقَائِمَةُ الأَثْمَانُ والاشتراطات ، ونص البند (٥) منها على أنه في حالة زيادة الاسعار الرسمية بقرارات حكومية للمواد المتداخلة في جسم الكوبري وبالتجديد الأسمنت _ حديد التسليح _ القطاعات المعدنيـــة _ خشب الواقى _ البيثومين _ تحاسب الشركة على الزيادة في الاسعار الرسمية فقط ، كما تعاقدته الهيئة في ٢/١٤/١٤ _ مع شركة النصر العامة للمقاولات لانشاء كوبرى الأقصر على النيل ومداخله وأحال العقد في البند أولا منه الى دفتر شروط المناقصة وملحقاته وأوردت الشركة على ذلك تحفظا مبناه أن أسعارها وضعت على أساس الأسعار الرسمية لحديد التسليم والأسمنت والبيتثومين والأخشاب الداخلة في جسم الكوبري بتاريخ يوم فتح المظاريف ، وأي زيادة تطرأ على أسعار هذه المواد بقرارات سيادية تصرف الفروق المشركة • فمن ثم فان هاتين الشركتين لاتستحقان أية زيادة في الأسعار طرأت على المواد المشار اليها بمقتضى قرارات صدرت عن شركات قطاع الأعمال العام القابضة • ذلك أن هذه القرارات لاتعه من قبيل القزارات السيادية أو الجبرية أو الرسمية التي يسوغ بسند منها

امتبحقاق الزيادة في الاسعار ، على السوية في ذلك بني العقود التي تتضمن مثل هذا الشرط وابرمت قبل تاريخ العمل بقانون شركات قطاع الإعمال العام واستطالت منة تنفيذها لفترة الاحقة على تاريخ العمل به أو أبرمت بعد هذا التاريخ • أذ لا تأثير لصدور القانون المسسار اليه على مفهــوم د قرار التسمير السيادى ، على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية المعومية ، ودون أخلال بحق الشركات المتعاقدة في الاستفاد الى أحكام نظرية الظروف الطارئة أذا قامت موجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتعويضها عما يكون قد أصابها من خسارة فادحة تجاوز الخسارة المادية على نحو تختل به المتعادات العقد اختلالا حسبها •

أما عن العقد المبرم في ١٩٥/ ١٩٨٨ بين الهيئة المسامة للطرق والكبارى وشركة النيل العامة لانشاء الطرق عن عملية ترميم وتغطية توميم وتغطية تتمهد وازدواج طريق الفيوم / القامرة فقد نص البند أولا منه على أن تتمهد الشركة بأن تقوم بجميع الأعمال اللازمة لتنفيذ العملية حسبب المواصفات والشروط المدونة في دفتر شروط المناقصة وملحقاته ، وتضمنت الشروط التي أحال البها البند أولا أن مواد البيتومين والحديد والاسممنت مى السلع الوحيدة التي تسرى عليها فروق أسعار في حالة صدور قرارات سيادية بذلك ، وهذه الشروط ورد عليها تحفظ الشركة باحقيتها في أي سيادية بذلك ، وهذه الشروط ورد عليها تحفظ الشركة باحقيتها في أي تحفظات الشركة الأمر الذي يقوم به حقها في استثماء الزيادة التي طرأت تحفظات الشركة الأمر الذي يقوم به حقها في استثماء الزيادة التي طرأت على أسعار المواد المشار البها بقرارات من شركات قطاع الأعبال العام القابضة انفاذا للارادة المشتركة للمتعاقدين ، اذ لم تقرن الشركة تحفظها بأن تكون الزيادة مرجعها صدور قرارات سيادية وانها قصدت مطلق بأن دقر الأسمار ووافقتها الهيئة على ذلك .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

 ٢ ــ أسقية شوكة الخليل العلمة للطرق والكبارى في استنداء الزيادة التي طرأت على آسيمار المعميد والإسبنت والبيتومين بقرارات من تتركات قطاع الإصال المعلم حال تنفيذها مقدوع ترميع وتنطية وتعديل وازدواج طريق المقامرة / الكيوم *

﴿ كَتُوَى رَقِمَ ٢٤٣ : فِي ٤٢٥/٥/٤٥ جِلْسَةَ ١٩٩٠/٤/٩٩ مَكُلُكُ رَقِمَ ٢٩٤١/١/١٥٧) ١٠٠

(1+4)

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

هيئات عامة _ هيئة كهرياء مص _ فتح حساب خاصة بالبنواد - موافقة وثادة المالية .

اخضع الشرع بعلتفي القانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض احكام قانون المحاسبة العكومية رقم ١٩٩٧ لسنة ١٩٨٨ الهيئات العامة الاقتصادية والعسنايات المخاصة لقانون المحاسبة المحكومية دعما للرقابة الثالية عليها قبل العرف المصرف المجاسبة المحكومية ومخاطبة بعا ورد به من نصوص آمرة لا معيص عن التقيد بها واتباع احكامها .. وفعى ذلك انه لا يجوز لهذه الهيئات تحت حسابات خاصة بالبئك المركزى او غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية تغييق .

استيان للجيمية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون وقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان المحاسسية الحكومية تنص على آن القانون وقم ١٩٨١ بشان المحاسسية الحكومية تنص على آن المحل والهيئات العامة النفسية وكافة الأجهزة الأخسري التي تشملها الموازة العامة للدولة ، كما تسري احكامه على المجهزات التي تنضين القوائين أو القرارات الصادرة بشانه قواعد خاصة فيما لم يود بشأنة تض خاص في التوانين واللوائح ويطلق على الوحدات والهيئات والأجهزة التي تسرى عليها أحكام هذا المقانون والجهزة التي تسرى عليها أحكام هذا المقانون والجهزة التي تسرى عليها أحكام هذا المقانون والجهزة التي تسرى عليها أحكام هذا المقانون بصفة اساسية الى تحقيق الأعراض الآتية : " يتهدف المحاسبة الى تحقيق الأعراض الآتية : "

الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط المحاخل بالنسبة الأموال
 الجهات الادارية أو الأموال التي تديرها مسواء كانت ابرادا أو أصسولا
 أو حقوقا ٠٠

ــ الرقابة على التزامات الجهات الادارية ومتابعة الوقاء بها ٠٠

_ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكن الماليـــة ورسم السياسة واتخاذ القراوات و وتلص المادة (۱۸۰) من ذات الثانون على آلة ، يجوز للجهات الاذارية وبموافقة وزارة المالية فقع حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع الفسام لم تفلقاه من تبرعات أو اعانات أو هبات أو منح أو أية موارد آخرى خارج الموازنة العامة ويفرد لكل منها حساب خاص ، ويتم الصرف منه في الفرض الذي قامت من أجـــله . وتخضع هذه الحسابات جميعها لاحـــكام الرفاية اللازمة لفسيطها . وبهالا يتعارض مع الشروط والقرارات المسادرة بقبول الاموال المناصة بها ووفقا لما تنظيه اللائحة التنفيذية من اجراءات للرقابة عليها ايرادا أو مصروفا ٠٠٠ ه كما تنص المادة (٣٣) من القانون المستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٩٦ على أن « تقوم وزارة المالية باجراء الرقابة الملية قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العسامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة وذلك طبقا للقواعد المطبقة في عدم المجهات ، وتنف المادة (٣٠) على أن « مع عدم الاخلال باحكام المادة من القانون رقم ١٠٠ السسسة ١٩٧٥ بانفساء البنك المركزي الا بموافقة ولازاة الماسية ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أصدر قانون المحاسبة الحكومية بغية بسط الرقابة المالية على العمليات المالية والمحاسسة ألتي تجريها وحدات الجهاز الاداري للدولة ووحسدات الادارة المحليسة والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشملها الموازنة العامة للدولة والجهات التي تتضمن الفوانين والقرارات الصادرة بشأنها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في تلك القوانين والقرارات • وأخضم المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون المحاسبة الحكومية وفضلا عن الجهات الشسسار اليها ، الهيئات العسامة الاقتصادية والصناديق والجسايات الخاصة لقانون المحاسبة الحكومية دعما للرقابة المالية عليها قبل الصرف ومن ثم أضحت هذه الهيئات يصريح نص المادة ٢٣ المشار اليها ملتزمة بالقواعد المالية المقررة بقانون المحاسبة الحكومية ومخاطبة بمسا ورد به من نصوص آمرة لا محيص عن وجوب التقيد بها واتباع أحكامها ، ومن بينها الأحسكام الواردة بالمادتين ١٨ و ٣٠ من قانون المحاسبة الحكومية التي لاتجيز للجهات الخاضعة لأحكامه فتح حسابات خاصة بالبنك المركزي أو غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية ، اذ أن الموافقة على انشهاء هذه الحسابات هي احدى سبلها في الرقابة المالية عليها ولا بشب عن هذه الرقابة الهيئات العامة الاقتصادية التي أخضعها المشرع لقانون المحاسبة الحكومية ارتغاء ذلك وكي تكون الدولة على بصيرة من أموالها دون أخلال بحق الهيئة في التصرف فيها بما يحقق الغرض من انشائها ٠

ومن حيث ان مناط سريان قانون المحاسبة الحكومية على هيئة كهرباء مصر هو بنا أذا كان يلحقها وصف جهة من الجهبات التي تخضيح الهذا المتانون • واذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٥ ياعتبار مينة كهرباء مصر من الهيئات العامة الاقتصادية في تطبيق أحكام المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ يشان الموازنة المامة للدولة ، ومى وان نصت على استقلال موازنة الهيئة المامة الاقتصادية عن الموازنة المستقلة الموادة المائية للدولة الا أنها استلزمت تقديم وزير المالية لهذه الموازنة المستقلة ألى مجلس القسمي الاعتمادها ثم يدرج فائشها على موازنة المدولة • ومن ثم لايسوغ لهيئة كهرباء مصر فتح حسابات لها بالمملة المحلية أو الاجنبية لدى البنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع والموضاع الحكومية طبقا لقانون انشائها لايفيد تحللها ما خضمت له بعوجب القوانين سالفة الذكر بعقضي الوصف العالق بهيا كهيئة عامة بعوجب القوانين سالفة الذكر بعقضي الوصف العالق بهيا كهيئة عامة إنتصادية بدوجب قانون المحاسبة الحكومية •

لذئيك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لايجوز لهيئة كهرباء مصر فتح حسابات لهسا خسارج البنك المركزى المصرى لا بموافقة وزارة المالية •

ر فتوی رقم ۳۲۳ فی ۱۹۹۰/۵/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۱ ملف رقم ۳۲/۲/۱۳) ·

جلسبة 11 من ابريل 1990.

جامعات به بعثات به الحادة به جزي جواز حسلي مبدة الاعادة ضمن المدة ملازم بقضائها عصو البعثة في خدمة الجامعة به تبهد به تمويض • المواد ١ ، ٣٣ ، ٣٣ من القانون وهم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم ششون البعثات والاجازات الدراسية والمنح •

الشرع دتب على عضو البحثة بقابل تحمل الدولة للققات البحثة التؤاما محلة خفيمة المجرى توافق عليها البحكية المخرى توافق عليها المجتوبة المحرى توافق عليها المتحدد المحرى المجتوبة المحرى توافق عليها المتحدد المحدد الم

استبان الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح نصت على أن و الغرض من البعثة _ سواه كانت داخل الحمهــورية العربية المتحدة أم خارجها _ هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عملي وذلك لسهد النقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة ، كما تبين أن المادة ٣١ من ذات القانون تنص على أن و بلتزم عضو البعثة أو الأحازة الدراسية أو المنحة بخدمة الحهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سينة قضاها في البعثة أو الأجازة الدراسية وبحد أقصى قدره ٧ سنوات لعضو المعثة ٠٠ ويجوز للجنة العليا للبعثات اعفاء عضـــو البعثة أو الأجازة الدراسية أو المنحة من التزامه المسار اليه أذا اقتضت ضرورة قوميسة أو مصلحة وطنية إلى الافادة منه في جهة غير حكومية ، وتنص المادة ٣٣ عل أن « اللجنة التنفيذية العلما للبعثات أن تقرر مطالبـــة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الأجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادة ٥٥٥ و ٣١ ٠٠٠ و ٠

واستظهرت الجمعية منا تقدم أن الشرع بعد أن حدد أغراض البعثة الداخلية أو الخارجية والتي تتمثل في القيام بدراسات علمية أو فنيسة أو الحصول على مؤهل علمي أو كسبه مران أو خبرة عملية ، أجاز أيفاد المعاملين المخاطبين بأحكامه في بعثات داخلية أو خارجية تسد النقص في أحد البوانب الفنية أو تحقيق مصلحة عامة على أن تتحق ألتكون أنقات المبعثة مقابل أن يلتزم عضو البعثة بخدمة البعة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة حددت بعقدار مستين عن كل سنة تقضاءها في البعثة ، وذلك بعد أقصى سبع سنوات مع التعهد برد نقاتها أن لم يوف بهذا الالتزام ، وناط المشرع باللجنسة التنفيذية للبعثات سلطة أعفاء عضو البعثة من هذا الالتزام بناء على دواعي قومية أو مصلحة حكومية ،

ومن حيث انه تبين مما تقدم أن المشرع قد رتب على عضمو البعثة مقابل تحمل الدولة لنفقات البعثة التزاما محله خدمة الحكومة المصرية ممثلة في الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات فاذا لم يوف بهذا الالتزام وجب عليه أن يؤدى التزاما يديلا محله أداء ما تكبدته الحكومة من مصروفات على عضو البعثة ، ومن حيث ان الوفاء بالالتزام الأصلي لا يتحقق الا اذا عمــل المبعوث بخدمة الحكومة خدمة فعلية ، فلا يكفى مجرد استمرار صلته الوظيفية بها ، بل تعن أن يكون خلال هذه المدة تحت تصرفها لتستفيد منه مقابل ما أنفقته من أموال في بعثته وبهذا وحده يتحقق الهدف من البعثة والمتمشل في الاستفادة من عمل المبعوث بما اكتسب من علم وخبرة مدة بعثته ، وعلى ذلك فان المدة التي يقضيها المبعوث معارا أو مأذونا له بالعمل في غير الجهة الحكومية ، لا تعتبر من المدد التي التزم بالعمل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحملته الدولة من نفقات في بعثته ، كما أن موافقة جهة عمله الحكومي على اعارته وان أفادت ارجاء تنفيذه تعهده بالعمل مها ، فهي لا تفيد تنازل تلك الجهة عن حقها في استعماله المدة الملتزم بها الأمر الذي لا تملكه الا اللجنة التنفيذية للبعثات وبشروط خاصة أوضحها القانون •

 سنوات ، ويلتزم بعوجب هذا الاخلال أن يؤدى الى الحكومة مقابل ما تكبدته الدولة من نفقات في بعثته *

تدييك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام المعروضة حالته أن يعوض جهة الادارة عن عدم اشتغاله لديها المدة التى تعهد بها •

ر فتوی رقم ۳۵۲ فی ۷/ه/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ ملف رقم ۳۸۱/۳/۸۲) ٠

ضرائب جمركية _ هيئات عامة _ تحديد فئة الضريبة _ واردات •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ المشرع وضع اصلا عاما في قانون الجمارك يتفنى بغضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الاخرى المقردة على الواردات في التعريفة الجمركية بحيث لا يعفى منها الا بنص ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة وفقا للتعريفة الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ مندة ١٩٥٦ ـ تطبق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسينة ١٩٦٣ تنص على أنه و تخضع البضائع التي تعفل أراضى الجمهورية لضرائب الواردات المفررة وذلك لل التعريفة الجمركيسة علاوة على الضرائب الأخسرى المقسررة وذلك الما يستثنى بنص خاص و وتحصل الضرائب الجمركيسة وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصسيرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لهسا ٥٠٠ وتنص المادة الأولى من قرار رئيس المحمورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفة الجمركية على أن و تحصل الضرائب الجمركية طبقا للفئات الواردة بجدول التعريفة الحديثة المحدورية ألحد كنة الم فقة ٤٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات في التعريفة الجمركية بعيث لا يعفى منها الا بنص صريح ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة وفقا للتعريفة الجمركية الصادرة بقرار الجمهورية رقــم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٦ ، وتبين للجمعية أن التعريفة الجمركية وفقا للبند ٢٨/ ٢٧ والحاص بمنشآت واجراء منشآت (حديد صلب أو حديد ١٥ صلب زوايا وأشكال خاصة ، مهيأة للاستعمال في المنشآت ، بفئة ضريبة وارد ٥٠٪ ووميئاتها وشركاتها من أبراج كهرباء صلب ٢٥ للخطوط جهده ٢٦/ ٢٢٠/

ومن حيث أن النابت من الأوراق وما ورد يكشف المواصفات الفنية المرفقة بالمقد وتذلك فواتير الشحن الصادر للشركة الموردة أن المهمات الموردة عبارة عبدة الراج صلب قوة شد ٥٢ لمحطات جهد ٢٦ (١٣٣ ف فوهم أقرت به مصلحة الجمارك ، ومن ثم فان هذه المهمات تخضع للننزيل الخاص بالمبند ٢١ /٢٧ بفئة ضريبة وارد قدرها ١٠٪ واذ تطالب مصلحة المجمارك المهمئة بسداد مبلغ م٠٠ و١٧٤ جنيه وذلك بناء على تطبيق نقة ضريبة قدرها ٥٠٪ على هذه المهمات فان هذه المطالبة لا تكون لهالس من الصحة ويتمين وفضها .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة بالزام هيئة كهرباه الريف أداء مبلغ ٥٩٤٧٩،٥٠٠ جنيه فرق رسمـــوم جمركيـــة ٠

رقي ٧٥٧ في ٧/٥/٥٩٥ جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ ملف رقم ٣٧٣/٢/٣٢) ٠

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

الركز القومي للبحوث _ اعضاء هبئة البحوث _ اجازة خاصة _ اسقاطها من منذ الحصول على الدكتوراه

المركز القومى للبحوث احد الهيئات العلمية الخاضعة للقانون رقم 14 اسنة 1947 أبسان نظام الماحوث العلمين في الأسسسات العلمية - تسرى على شساغلي وظائف المصاونة به (احكام قانون تنظيم الجامعات - خلو حدا القانون من احكام تنظيم الإجامعات - خلو حدا القانون من احكام تنظيم الإجامات الخاصة صود المرافقة المؤرج أو لرعاية الطقل بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين واداء الرجوع الى قانون المصامين الدين بالدولة الذي حرص المشرع فيه على بيان احكام هذه الاجازات وتنظيمها - جهة الادارة لا تعلك الا الموافقة على دين هذا المنوع بالجهة التي يعمل بها لا تنظيم خلال فترة الإجازة المصوحة له ولكنه لا يكلف بالتزامات وظيفية تهدد ما رخص المد به من اجازة دنيجة ذلك - عدم حساب مدة الإجازة الفاصلة لرعاية المطلل او مرافقة الدوج في مدة الخخص سنوات المحدول على الدكوراه .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شان نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية تنص على أن وتسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق ، كما تنص المادة ١٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن د تسرى أحكام المواد التالية على المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون كما تسرى عليهم أحكام العاملين من غبر أعضاء هيئة التدريس كما لم يرد في شأنه لنص خاص بهم ، وتنص المادة ١٤٨ على أن « على المعيدين والمدرسين المساعدين بذل أقصى الجهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية في سبيل الحصول على الماجستير أو الدكتوراه ٠٠٠ » وتنص المادة ١٥٦ من ذات القانون على أن « ينقل المدرس المساعد ألى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ بعثته مدرسا مساعدا ، وتنص المادة ١٥٧ من ذات القانون أنضا على أن « تسرى أحكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضياء هيئة التدريس وذلك فيما لم د د في شانه نص خاص بهم في القوانين واللوائم الجامعية ، •

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن المركز القومي للبحوث هو أحد الهيئات العلمية الخاضمة الإحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في للؤميسات العلمية ، وتسرى على شاغل وطائف اعضاء هيئة البحوث والوطائف (لمباونة به أحكام قانون تنظيم الجامعات ، وان خلت تصوص قانون تنظيم الجامعات المشار اليه بالنسبة تنظيم الإجازات المخاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل تعين الرجوع الى قانون العاملين المعانيين بيان احكام الى قانون العاملين المعانيين بيان أحكام هذه الأجازات وتنظيمها وذاك لقيامها على اعتبارات خاصة وهي حماية الطفل والحضاطة على تماسيك الاسرة ووحدتها ، وهي اعتبارات لا تتحمل الاعاقة أو التأخير ، والا فات الغرض من تقرير هذا الحق وانفتح الباب للعنت ما يتعارض مع ما تعليه المسلحة العامة ، ومن ثم فان جهة الادارة لا تعلك الا الموافقة على منح عذا النوع من الاعازات للمعيدين وللدوسين المساعدين

ومن حيث أن علاقة المعيد أو المدرس المساعد بالجهة التي يعمل بها لا تنقطع خلال فترة الإجازة المهنوحة له ، الا أن هذه العلاقة تبدد حدها في أن لا يكلف المعيد أو المدرس المساعد بالتزامات وظيفية تهدد ما رخص له به من أجازة فهو في فترة الأجازة يكون متخففا من أعباء الوظيفة ومتحللا من غالب التزاماتها ومن بين هذه الالتزاماته ما هو منصوص عليه في بيدل أقمى جهد للحصول على الدكتوراه وذلك خلال خدس سنوات من تاريخ تعبينه في هذه الوظيفة أذ يتعين عند حسساب هذه الملة أن يسقط منها ما حصل عليه المدرس المساعد من أجازات خاصة سواء لرعاية الطفل أو المؤتلة الزوجة أو الزوجة ، على ألا يخل هذا بحق الجامعة القدلد لديها المدرس المساعد تطالب بالدراسات العليا في أعمال شئونها فيما يتعلق بأحكام التسجيل لنيل درجة الدكتوراه والمدة التي يسقط بعضيها وذلك بأسكام التسجيل لنيل درجة الدكتوراه والمدة التي يسقط بعضيها وذلك.

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حساب مدة الإجازات الخاصة لرعاية الطفل أو لمرافقة الزوج ضمن المدة المنصوص عليها في المارة ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات .

ر فتوی رقم ۳۰۸ فی ۷/٥/٥/١٩ جلسة ۱۹۹٥/٤/١٩ ملف رقم ۲۸۸ (٤٧٥) ٠٠٠

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٥

ا المجمعة المعرية لتأمن السئولية المدنية على اعمال البناء ـ عاملون بالمجمعة ــ اختصاص النباية الادارية بالتحقيق معهم .

القانون وقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۵۸ باعادة تنظيم النيابة الادارية ــ الشرع بن ولاية النيابة الادارية ــ الشرع بن ولاية النيابة الادارية ــ وسط عام الولاية على طائلة العاملين بشركات النقاع الدام ، ونانيها طائلة العاملين بالشركات التى تسامم فيها الحكومة أو الهيئات النقاعة بينسبة لانتقال عن ۱۹۷۸ من واسمالها - الماس ذلك ترافعاتها التى يقوم بها الشخص الاداري عن ۱۹۷۹ من واسمالها - مؤدى ذلك ــ اختصاص النيابة الادارية الادارية على المعملة المدينة المسؤلية المدنية على اعمال النيابة الادارية المدنية على اعمال النيابة الادارية المسؤلية المدنية على اعمال النيابة الادارية الادارية المدنية على اعمال النيابة الادارية المدنية على اعمال النيابة الادارية الدانية على اعمال النيابة الدانية على اعمالية المدنية على المدانية الدانية على المدنية على اعمال الدانية الدانية على اعمالية الدانية على الدانية على الدانية على المدنية على المدانية على اعمالية الدانية على الدانية على الدانية على المدنية على الدانية على المدنية على المدنية على المدانية على المدنية ع

(ب) مدى خضوع العاملين بالمجمعة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ اسئة
 ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور ٠

المجمعة المصرية كامن المسئولية الدنية على اعمال البناء تعد من فيبل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات الكونة لها .. مؤدى ذلك خضوع العاملين بها للحد الأعلى للأجور ... تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على انه ه مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أخكام المواد من ٣ الى ١٤ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٥٨ على :

· · · · · · _ /

٣ ـ العاملين في شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح » • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢ من قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يتكون قطاع التأمين من :.

...... _ 3

٣ _ المنشآت التي تزاول التأميل واعادة التأميل وهي :

···· (†)

(ه) مجمعات التأمين ، في حين تنص المادة ٢٥ من ذات القانون على انه و يجوز لشركات التأمين أو اعادة التأمين الخاضعة لاحكام هذا القانون أن تنشى، فيما بينها اتحادا أو جهازا معاونا أو أكثر بقصد الاتفاق على تحديد الاسعار أو على اصدار وثائق موحدة أو ١٠٠٠ أو غير ذلك من الأعمال التى تهم الأعضا، ١٠٠ وينشر قرار الانشاء والنظام الأساسى في الوقائع المصرية ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية من تاريخ هذا النشر ، وأعمالا لحكم هذه المادة صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ بانشاء المجمعة المصرية لتمين المناسل البناء والتصديق على نظامها و وبالاطلاع على النظام الأساسى للمجمعة تبين أن المجمعة تكونت من شركات التأمين الآنية :

- ١ _ شركة مصر للتأمين ٠
- ٢ _ شركة الشرق للتأمين ٠
- ٣ _ شركة التأمين الأهلية المصرية ٠
 - ٤ _ شركة قناة السويس للتأمين .
 - مركة الهندس للتأمين
 - ٦ _ شركة الدلتا الدولية للتأمين ٠

واستظهرت الجمعية المعرمية مما تقدم أن المشرع بين ولاية النيابة الادارية بالتحقيق والرقابة والفحص والاحالة الى المحاكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة اذا أسغر التحقيق عن وجود جريبة جنائية من الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة المنصوص عليها بالمواد ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة الولاية الى طائفتين من العاملين الادارية والمحاكمات التاديبية وبسط هذه الولاية الى المنافقة العاملين بشركات القطاع العام الذين تنبت لهم هذه الصفة وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من راسمالها حتى ولو لم تكن هذه الشركات من شركات القطاع العام _ أو تضمن لها حدا ادنى من الارباح .

وتبين للجمعية العمومية أن مناط مد ولاية النيابة الادارية بالنسبة الى العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بعا لا يقل عن ٢٥٪ من راسمالها لا يتوقي على الطبيعة اللعامة للشسخص

القانوني الاعتباري ، كما لا يتوقف على عمومية أو خصوصية المال الذي يتملكه هذا الشسخص وانما العبرة بالمسلحة التي يقوم عليها أذ ينعقد الاختصاص للنيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين فيه مادامت المسلحة التي يضطلع بها الشخص الاعتباري من قبيل المسلحة العامة حتى ولو كان الشخص من أشخاص القانون الخاص سواء أكان من شركات القطاع العام أو من عدمه • فالعبرة بامتلاك الجهة العامة المال أو نصيبا فيه حتى ولو كان الشخص من الأسسخاص الخاصة بل حتى ولو كان المال من الأمسخاص الغاصة بل حتى ولو كان المال من الامرال الخاصة ، فليست العبرة بما لا يكون مملوكا مباشرة لجهة عامة من خلال مساهماتها مع أشخاص وامنا يكفى أن تؤول ملكيته لجهة عامة من خلال مساهماتها مع أشخاص خوكد ذلك أن الدولة تضمين لها حدا من الربح •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم انه ولئن كانت المجمعة مكونة من مساهمات مجموعة من شركات القطاع العام ولها شخصية مستقلة عن شخصية المكونين لها الا انه وبالنظر الى انها تقوم على مصلحة عامة • فمن ثم ينعقد الاختصاص بالتحقيق مع العاملين فيها للنيابة الادارية طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه •

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى خضوع العاملين بالمجمعة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها فإن المادة الأولى من هذا القرار نصت على أنه و لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو باية صفة أخرى سواه صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ء واذ انتهت الجمعية العمومية سلفا الى أن المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء تعد، من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات المكونة لها ومن ثم يخضع العاملون لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمه سال

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

١ - اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالمجمعة الصرية لتامين المسئولية المدنية على أعمال البناء .

٢ أـ خضوع العاملين بهذه اللجئفة الذرار رئيس مجلس الوزراء رقم
 ١٩٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شبان الحد الإنجلي للأجور وما في حكمها

ر فتوی رقم ۱۹۹۷ فی ۲۸/٥/٥/٥ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ ملف ۱۲۸۲/٤/۸۲) ·

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

ال من الشركات ما شركات الطّاع الأعمال المستمام من عالملون بالقركات التسابعة من العقيق ما المختماض ال

"الشرع في قانون شركات فكاح الانفال الفام وقوم سهرة السناء المساع اللم وشركاته واغضم المنطقات اللم وشركاته واغضم المنطقات الفام وشركاته واغضم المنطقات الفام وشركاته واغضم المنطقات الفام وهذا المنطقات الفام وهذا المنطقات المنطقات

استنبان التجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الرابعة من مواد اصدار قانون شركات قطاع الأعمال الغام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتص على أن " فينقل العاملون بكل من هيئات القطيساع الغام وشركاته الموجودون اللحدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات القابضية أو الشركات الثابعة لها بدأت أوضاعهم الوظئفنة ٠٠٠٠ وتستمر مغاملة عَوْلاء العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوطيفية الي أن تصدر لوائح وأنظمة العاملان بالشركات المنقولان النها طبقا لأحكام القانون المرافق ٢٠٠٠ ، وتنص المادة الخامسة من مواد اصدار القانون ، المسار *اليَّه ، على أأنه الا مع عدم الأنخلال أبما ورد في شأنه نص حاص في تعذا القَّانون أو في القانون الرافق لا يسرى نظام العامليُّن بالقطاع العام الصنادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاصعة الأخكام القانون المرافق وذلك اعتبارا من تلايخ العمل باللوائح المسار اليها ، وأخبرا تنص المادة. ٤٤ من القانون ذاته على أنه « تمبرى في شأن واجبات العاملين بالشركات القابضة والتجقيق معهم وتأديبهم أحكام المواد ٧٨ و ٧٩ و ۸۰ و ۸۱ و ۸۲ و ۸۳ و ۵۰ و ۸۸ و ۸۷ و ۹۲ و ۹۲ و ۹۳ مين قانون ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ يعمان تنظيم النيابة الادادية والمحاكمات التاديبية وأحكام فانون مُحَلِّس البُولَة رقع 20 لسنَّة ٧٧ السنَّة ١٩٧٧ الشيار اليها •

وتختص المحاكم التأديبية بمجلس النولة دون غيرها بالنسبة للعاملين في الشركات المسار اليها في الفقرة السابقة بعا يلمي د

 (١) توقيع جزاء الاخالة الى المساش أو الفصل من الشركة بعد اللعرض على اللجنة الثلاثية *

وتسرى فى شان واجبات العاملين بالشركات التنابعة والتحقيق نعهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ ،

وباستعراض أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل ، المشار آليه والخاص بواجبات العاملين وتأديبيهم يبين أن المسرع عدد في المادة ٥٨ منه الواجبات التي يُلتزم بها العامل أثم أوجب في المادة ٥٩ على صاحب العمل أن يضع في مكان ظاهر الأئحة اتنظيم وحدد توقيع حِزَائِي الخصم من المرتب والوقّف عن العمل ، ثم عين في المواد من ١٦ ألى ٦٥ الحالات التي تعتبر خطأ جسيما تجيز فصل العامل والاجراءات الواجب اتباعها قبل انزال هذا العقاب به ، ثم نظم في المادة ٦٦ أجراءات التظلم من الفصل والجهات المختصة بذلك وواجباتها ، وعالم في المادتين ٦٧ ، ٦٨ حالتي اذا ما نسب الى العامل ارتكاب جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامَّة أو جنحة داخل دائرة العمل ، أو اذا تسبيب العامل في فقد أو اقلاف أو تدمير مهمات أو اللك أو سنتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهدته وكان ذلك عائمها عن خطأ العامل ، وما يستبع ذلك في الحالة الأخرة من اقتطاع المبلغ اللازم لذلك • وأخرا أوجب المشرع في المادة ٧٠ على صاحب العمل قيد الجزاءات المالية التي التي توقع على العمال في سجل خاص ويفرد لها حساب خاص ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره وزير الدولة للقوى العاملة بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمل .

واستظهرت الجمعية المهومية من مجمل ما تقدم أن المشرع في قانون شركات قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ اصطحب الى حين الأنظمة الوظيفية التي كانت تطبق على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لأحكامها العاملين بالشركات القابضية والتابعة وذلك إلى أن تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة وحينلذ أوجب

ياشيرع، وقف المسل بهذه الانظمة قالوظيفية وكذلك الاحكام التي تظهها قانون نظام العاملين بالقطاع الهمام الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٨ الا ما نص المشرع على استعراره وابقى العمل به سواء ورد النص عليها في مواد قانون الاصدار أو مواد القانون نفسه ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة 25 من قانون قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون المشار إليه من مرون أحكام المواد التي أوردت ذكرها من قانون نظام العاملين بالقطاع العاملين بالتركات القابضة فيما يتعلق بواجبات هؤلاء العاملين أو التحقيق معهم أو تأديبهم أما بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة فقد أحال المشرع في شأن واجباتهم والتحقيق معهم وتأديبهم الى احكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل المشار الله .

لما كان ذلك وكان قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، المسار اليه ، مما يدخل في عداد الأنظمة الوظيفية التي اصطحبها المسرع وقضى بسريانها على العاملين بالمسركات التابعة والقابضة على السوية بينهم الى حين صدور اللوائح الخاصة بهذه المسركات وكان من بين أحكامه ما نصت عليه المادة ٨٣ منه في فقرتها التسائلة من أنه « ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالتسبية لمساغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة » ومن ثم يغدو متعينا القول باختصاص النيابة الإدارية بالمعرفة على طلب الدارية المعرفة عن العالم المعرفة في الحالة المعرفة عن العالم المعرفة عن العالم المعرفضة ،

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية القسسجى الفتوى والتشريع الى احتصاص النياة الادارية بالتحقيق مع شساغل وطائف الادارة العليا في الحالة المروضية .

ر فتوی رقم ۲۰۰ فی ۲۸/٥/٥٥/۸ جلسة ۱۹۹٥/٤/۱۹ ملف رقم ۱۸۹/۱/٤۷) →

(1+X)x'.

جلسة ۴ من مايـو سنة ١٩٩٥

مسئولية _ مسئولية تقصيرية _ اركانها •

تقوم المسئولية التقصيرية على اركان ثلاثة هي الخطا والفرر وعلاقة السببية بينهما __
الفطا لا يفترض وانها على الفرود البانة وبيان الفرر الذي حاق به من جرائه __ تعقيق
مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشرودة متى صدرت هذه الانعال عنه اثناء قيامه
باعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة قوامها خضوج
الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيها يقوم به لعسابه من عمل
معدد خلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم
بها مند الرجوع على المتبوع __ تطبيق ...

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦٣ من القانون المدنى تنص على أن و كل خطأ سبب ضررا للغير يلتزم من ارتكبه بالتعويض ، فى حين تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن و يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بخطئه غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها ،

واستظهرت الجمعية العمومية مها تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والفرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لايفترض وانما يجب على المشرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه ، ومن ناحية آخرى فان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع وابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة التاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي المتبوع ومسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع •

ولما كان عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى قد أخطاوا أثناء قيامهم باعمال الحفر اللازمة لاصلاح ماسورة المياه الفرعية على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المحرر في حينه ولم يدحضه المرفق رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة ، وترتب على الخطا المشار البه الاضرار بمنشآت الهيئة ، وقامت علاقة السببية بين الخطأ والفدد الذي نتج عنه فان المسئولية تفدو قد تحققت وبالتالى تتوافر مسئولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولا عن خطأ عاله التابعين له ، ومن ثم يلتزم يتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذي لحق منشأتها نتيجة لهذا الخطأ والذي قدر بمبلغ (٢٤٢٨٩ جنيها) .

لذلسك

أنتهت الجمعية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مرفق ساه القاهرة الكبرى اداء مبلغ ٢٤٢٨٩ جنيها (أربعة وعشرين الغا وعالنبن وتشفة وثنائين جنيها) إلى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية غوضًا عن التلفيات التي لحقت منشاتها *

ر فتوی رقم ۲۵۹ فی ۱۹۹۰/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۳ ملف رقم ۲۳/۲/۴۲) ،

\$ 16.76 C

جلسة ٣ من مايـو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لقسيمي الفتوى والتشريع _ اختصاص _ طلب ١/٢ ع. صفة

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابدا، الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل الافائرنية لا يضعد الا اذا الحيلت المسائة على الجمعية العمومية معن حددهم النصى عل سبيل الحسر ، وهم دليس الجمهورية ووليس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزدا، والوزدا، ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص غير عزلاء احالة تمد المسائل او بعضها الى الجمعية المهومية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب الراى في حالة تقديمه من غير ذي صفة تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن المختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية: (1) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب اهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب) ۲۰۰۰ و ۰

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن اختصاصها بابداء الرأى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسائل على الجمعية العموميسة ممن حددهم النص على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئسة التشريعية ورئيس مجلس الوزاء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص غير هؤلاء احالة هذه المسائل أو بعضسها الى الجمعية العمومية ، ومن ثم فلا يسوغ للجمعية العمومية نزولا عند صريح نص المادة (٦٦) من قانون

مجلس الدولة المشار اليه ان تخوض، فيما طلب فيه الرأى اذا ورد عن غير. السبيل الذي رسمه القانون ·

لالسك

أبتهت الجبعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول الرأى الماثل •

. ﴿ وَقَتِهِي رَقِمَ ١٩٩٠ فِي ١٩٩٥/٥/٥ جِلْسَة ١٩٩٥/٥/١٠ مَلْفُ رَقَمَ ٢٥٤/٢/٨٦) ٠

(114)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مسئولية _ مسئولية تقصيرية _ مناطها •

تقوم المسئولية التقصيرية على اركان ثلاثة هي الفطا والفرر وعلاقة السببية بينهما . الفطا لا يطرض وانها يجب على المسرور الباته وبيان الفرر الذي حالق به من جراته . مؤدى ذلك ـ ان اخلاق المفرور في اقامة الدليل على ثبوت الفطأ في جانب المسئول متنصد رفض المطالبة ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن • كل خطأ سبب ضروا للفير يلزم من ارتكبه بالتمويض » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لا يفترض وانما يجب على المضرور أثباته وبيان الفرر الذي حاق به من حرائه .

وخاصت الجمعية المعومية مما تقدم الى أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اذ أخفقت في اقامة العليال على تبوت خطأ في جانب مرفق مياه الاسكندرة يرتب مسئوليته عن الافترار التي ليعت منشباتها فين ثم تفدو مطالبتها بالزام المرفق بقيمة اصسلاح التلفيات عارية من سندها حرية بالالتفات عنها ووفضها •

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق الاسكندرية بمبلغ ٨٣٦٥ جنيها (ثبائية الآف وثلاثمائة وخمسة وعشرين جنيها) قيمة اصلاح التلفيات التي لحقت منشأتها الم

(فتوی رقم ۳٦۱ فی ۱۹۹۰/۰/۷ جلسة ۱۹۹۰/۰/۷ جلسة ۳۱۸/۲/۲۷) ·

citio

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ب الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .. دعوى قضائية .. عدم ملاءمة ابداء الرأي • لا يكون من الملائم ابداء الرأى في مسالة من المسائل اذا كانت هذه السالة بداتها مثار دعوى قضائية تقديرا للاجراءات القضائية التي اتخدت بشانها .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسألة القانونية المطروحة عليها انما تتعلق برأى خلصت اليه الجمعية في اعتساء سابق لها وباحكام مضائية أنطوت على ما يفاير هذا الراي . والحظت الجمعية العمومية لدى النظر في تطبيق القواعد الراجحة في خصوصية الحالة المعروضة أن الأمر في شأن المسالة القانونية المثارة محل دعه ي قضائية مقامة بمجلس الدولة أمام محكمة القضاء الاداري برقم ٢٧٠٦ لسنة ٩٩ القضائية وهو الأمر الذي يقدو معه من غير الملائم أن تخسوض الجمعية العمومية فيما طلب فيه الرأى تقديرا للاجراءات القضائية التي اتخذت بشأنه .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملاعمة ابداء الرأى في الموضوع الماثل .

(فتوى ٣٦٢ في ٧/٥/٥/٧ جلسة ٣/٥/٥/٧ ملف رقم ٧/٢/٢/٧) .

(117)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع ... اختصاصها ... حكم قضائي ... حجز اداري .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رفيه ٧٧ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة ٥٧ من القانون رتم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري • والمادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ،

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصاح العامة أو بين الهيئات الحامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهات بعشوا البعض بنفط المبرع - نافط المشرع ختصاص الفصل في المنازعات الخاصة بطلب رفع العجز التي يجوز للمججوز عليه وفها بقاضي التنظيف الذي يتبعه العجوز عليه دون سواه ما لا ينفيج معه مجالي لسطب هذا الاختصاص الدة أو شماركته فيه ب أثر ذلك اختصاص القصل في تلك المنازعات يتجسر عن الجمعية العمومية وينحك الذاتي التنفيذ أيا كان أطرف الزاع بـ تطبيق .

استبان للجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريس ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريسع بابداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المسالح العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات لمزماً للجانبين .

كيا تبين للجمعية العمومية أن المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ من أن الحجز الاداري تنص على أنه « يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الاداري المبيئة بهذا القانون عند عيم الوغاء بالمستحقات في مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفي الاماكن وللاشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون:

...... (1)

· الغرامات المستحقة غانونا . في حين تنيص المادة م٧ من

ذات التانون على انه « غيها عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى احكام هانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع احكام هذا القانون » وبالرجوع الى قانون البرافعات المدنية والتجاريسة الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يبين انه افرد الفصل الثاني نائباب الثاني من الكتاب الثاني لأحكام حجز ما للمدنين لعلم الغير ونص في المادة ٣٣٥ ينه على أنه « يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الدعوى المادة الدي برفع هذه الدعوى الا أذا المفت اليه ، ويترتب على المحجوز لديه برفع هذه الدعوى الا أذا المفت اليه ، ويترتب على المحجوز لديه بالدعوى منعه من الوفاء للحاجز الا بعد الفصل غيها » .

واستظرت الجمعية العمومية من مجبل ما تقدم انه وان كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع يالفصل في المنازعات التي نتشا بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية الوبين هذه الجمهات بعضها البعض الا أن المشرع في المادة ٢٥٥ سات عليها بمتنضى المادة ٢٥٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن عليها بمتنضى المادة ٢٥٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة تعلق بالمنازعات الحكام هذا القانون . . خرج على هذا الأصل غيها يتعلق بالمنازعات الخاصاص الفصل غيها لقائمي النعبة بالمنازعات الخاخصاص الفصل غيها لقائمي التنفيذ الذي يتبعه المحجوز عليه رفعها اذ مشاركته فيه ، ومن ثم فان اختصاص الفصل في تلك المنازغة ينحسر عن الجمعية وينعقد لقائمي النتفيذ وذلك أياً كان اطراف النزاع .

لما كان ذلك وكانت المصلحة تبغى استصدار قرار من الجمعية العمومية برفع الحجز الموقع على ما لها لدى الغير (البنك الاهسلى الرئيسي وفروعه) بعموفة المحافظة وفاء للببالغ المحكوم بها كفرامة في الدعوى المشار اليها وذلك في ضوء الاعتبارات التي الشارت البها قائن الاختصاص بالفصل في هذا النزاع ينعقد بنص المادة ١٣٥ من تقانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليها لقاضي التنفيذ الذي يتبعه المحجوز عليه إلى كان اطراف النزاع ومن ثم تفدو الجمعيسة غير مختصة .

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل .

 ⁽ فتوی رقم ۳۹۶ فی ۱۹۹۰/۰/۸۹ جلسة ۱۹۹۰/۰/۹۳ ملف رقم ۳۹۲/۲/۳۲) .

(114)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع _ اختصاص _ طلب الراي • ِ

اختصاص الجدمية المورمية لتسمى اللتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل الدولية والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية ، لا ينعقد الا الخا احيلت المسائة على الجدمية العمومية من حدوم النص على سبيل العصر ، وهم وليس الجمهورية ووليس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزداء والوزداء ووليس مجلس الدولة ، ولم يخول التص غير طرلاء احالة هذه المسائل او بعضها الى الجمعية المهومية ـ مؤدى ذلك ـ عدم قبول طلب الراى في حالة تقديم من عر ذى صفة ـ تطبيق ،

استبان للجمعية العبومية لقسمى النتوى والتشريع ان المادة ٢٦ من متانون مجلس الدولة الصادر بالتانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ننص على ان « تختص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية :

(1) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب اهبيتها من رئيس الجمهورية او من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من احد الوزراء أو من رئيس مجلس ترئيس مجلس الدولة ...»

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن اختصاصها باسداء الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقه الا اذا احيلت المسائة على الجمعية الممومية من القانونية لا ينعقه الا اذا احيلت المسائة على الجمعيورية ورئيس المهوورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ؛ ولم يخول النمن غير هؤلاء احالة هذه المسائل او بعضها الى الجمعية العمومية ، ومن ثم غلا يسوغ للجمعية نزولا عند صريح نص المادة 17 من قانون مجلس الدولة الشار اليه أن تخوض غيما طلب هيه الراى اذا ورد عن غير السبيل الذي رسمه القانون .

لذلــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبول طلب الراى الماثل .

﴿ فَتُوى رَقِّم ٢٠٣ فَي ٢٩٥/٥/٢٤ جِلْسَة ٣/٥/٥/١٩ مِلْفَ رَقِم ٢٠٩/١/٥٥٠). .

(112)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

ادارات قانونية _ ندب _ مدد القيد بجدول المعامن •

المشرع في قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تعقيقا منه لاستقلال اغضاء الادارات القانونية بالبيئات والمؤسسات المامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في أداء اعمالهم افرد تنظيما قانونيا خاصا بالمامة الوقيقية لهذه الملقة ، ومين هذه الموقاتية على سبيل العصر واسترط فيمن يتقانوني العاملين المسيون المستفين بقانوني العاملين المدين بالدولة أو النظاع العام أن يكون مقيدا بجدول المحامين المستفين طبقا للقانواء المبينة ولي من الوقائف المستفين طبقا للقانواء المبينة وقران والمنافزة المستوطة هي من الوقائف المسار المياه في المادة (١٣) من قانون الادارات القانونية _ المدينة المستوطة هي من قبيل اشتراطات شغل الوظيفة يتمين توافرها فيمن يشغل الوظيفة أيا تعينا أو ترقية أو ندبا - تعليق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة 17 من التاتون رقم 47 لسنة 147 بشأن الادارات القانونية تنص على أن شيئترط فيبن يمين في أحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية أو تتوفر فيه الشروط المتررة في نظام العالمين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الأحوال أن يكون مقيدا بجدول المحامين المستغلين طبقا للقواعد الواردة بالمادة الثانية . . » وتبين لها أيضا أن المادة ١٣ من ذات القانون تنص على أن « يشترط فيبن يشغل الوظائف الفنيسة بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة قرين كل وظيفة منها .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع تحقيقاً منسه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها وضماناً لحيدتهم في اداء أعمالهم أفرد تنظيما تانونياً خاصاً بالمعالمة الوظيفية لهذه الفئة ، وعين هذه الوظائف على سبيل الحصر والمسترط غيمن يشغلها غضلا عن الشروط المتررة المتعين بتانوني العالمين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، أن يكون متيداً بجدول المحامين المستغلين طبقاً للتواعد المبيئة ترين كل وظيفة من الوظائف المالمات المسارة اليها في المادة 17 من تانون الادارات القانونية ، وعلى هذا عان المدد المسترطة ونقاً لنص المادة 17 سابق الاصارة اليها هي من تبيل المسراطات شغل الوظيفة يتمين توافرها غيين بشغل الوظيفة إلا كانت

الأداة التي يشغلها بها أو الصغة التي يشغل الوظيفة طبقا لها ، وسواء كانت تعييناً أو ترقية أو ندباً ، ومن ثم كان الندب الى وظيفة أعلى مما يفترض توافر اشتراطات شفل الوظيفة المنتدب اليها في العامل المنتدب لها باعتبار أن الندب احدى وسائل شفل الوظيفة الإعلى .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / وحيث انه تبين انه لم يستوف الدة اللازمة لشخل وظيفة بدير ادارة تانونية وهي حسبما جاء بالجدول المرفق بالمادة ١٦ سابق الاشارة اليها القيد المم محكمة النقض لدة سنتين أو القيد المم محاكم الاستثناف وانتضاء ١٢ سنة على الاشتغال بالمحاماة ومن ثم غانه لا يجوز ندبه لشغل هذه الطيفة .

اذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشريع الى وجسوب استيفاء مدد القيد الواردة بجدول المحامين لشمغل وظائف الادارة القانونية بطريق الندب.

(فتوی رقم ۱۱٤ فی ۲۸/٥/٥/۲۸ جاسة ۳/٥/٥/۹۱ ملف رقم ۹۱۷/۳/۸٦) ٠

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

ضريبة - ضريبة عامة على البيعات ـ البعثات الدبلوماسية ـ السفارات ـ شراء السلع واستيرادها .

المشرع في قانون الفريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وفسع تنظيما شاهلا للفريبة الخضع المشاهد للفريبة فاخضع المسلح اللفريبة الخضع المسلح المسلح المسلح المسلح والمسلح المسلح المسلحة والمسلحة والمسلحة والمسلحة والمسلحة أو اداء المفدية بمعوفة المكلفين بتحقق القلامية بمسلحة المسلحة أو اداء المفدية بمعوفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها حالسلح المستودة حاستحقاق الفريبة عنها منوط بتحقق الواقعة المشاملة المفريبة المجموعة سواء فلم باستبرادها شخص طبيعي أو معتوى متى كان استبراده المغرض الاسبحراد فيها أيا كان حجم معاملاته ،

قتن الخشرع العرف الدول باعقاء ما يشترى او يسمستورد للسفارات والملاوضسيات والقنصليات غير الملائرية للاستعمال الرسمى وشرط هذا الاعقاء بالعرين : الاول : ان يتم شراء السلع او استيراده! من الخارج بمعرفة وسسيط لحساب السفارة او الملوضية او لتصلياتها في الخارج باللل - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنسة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالالفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها ...

الكلف : الشخص الطبيعى أو المعنوى الكلف بتحصيل وتوريسد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجاً صناعياً أو تاجراً أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل النصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلمة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محلياً أو مستورداً ...

المنتج الصناعى : كل شخص طبيعى أن معنوى يمارس بصسورة اعتبادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية .

المستورد : كل شخص طبيعى او معنوى يقوم باستسيراد سلسع صناعية او خدمات من الخارج خاضعة للضربية بغرض الاتجار . . ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تغرض الضربية العامة على المبيعات على السلع الصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص . وتغرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون كما نتص المادة (٦) على أن « ستحتق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلمة أو اداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لاحكام هذا القانون . . . كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السسلع المستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقاً للاجراءات المقررة في شانها « . وتنص المالدة (٤٢) من ذات القانون على أن « يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة ووفقاً لبينات وزارة الخارجية : . . .

 ٢ ــ ما يشترى او يستورد المسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمى ٠٠٠ » .

ومناد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على البيسات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 وضع تنظيماً شاملا المضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة المضريبة ، ماخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واتعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها .

اما بالنسبة الى السلم المسترردة فجعل استحقاق تلك الضريسة منوطاً بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وأخصم المشرع للضريبة كل شخص طبيعى او معنوى يقوم باستيراد سلم صناعية أو خدمات من الخارج خاصعة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار غيها أياً كان حجم معاملاته .

بيد أن العرف جرى في نطاق القانون الدولى على منح البعثات الدولماسية والوكالات السياسية امتيازات مختلفة ليبكن لها مسن اداء عملها والقيام بمهام تمثيل دولها أو المنظمات الدولية . ومن ثم فقد تنن المشرع ذلك في المادة (٢٢) من قانون الضريبة العامة على المبيعات واعنى ما يشترى أو يستورد للمخارات والمفوضيات والقنصليات غسير الفخرية للاستعمال الرسمى وشرط هذا الاعفاء بامرين :

الأمر الأول: ان يتم شراء السلع او استيرادها من الخسارج بمعرفة وسيط لحساب السفارة او المفوضية او القنصلية ، بدلالة ان المشرع بنى عمل الشراء او الاستيراد من الخارج في الفقرة (٢) من المادة (؟٢) المشار اليها للمجهول بها مفاده أن يتم الشراء أو الاستيراد عن غير طريق السفارة أو المغوضية أو القنصلية ولحسابها ؛ فأذا تم لخب بمعرفتها مباشرة فأن السلع لا تخضع للضربية العامسة على المبيعات بحسب الأصل ، أذ أنها ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها وإنها جرى استيرادها للزومها للاستمهال الرسمى بها لا يخضع بهم الضربية العامة على المبيعات لفوات غرض الاتجار فيها بسن استيرادها ، على حين أنه أذا تم الشراء أو الاستيراد عن غير طريقها مناه المناط في حقيقته هو نشاط الوسيط المكلف بحسب الأصل بتحصيل الضربية من المسترى وتوريدها لمصلحة الضرائب على المبيعات ، ومن ثم يرد عليه الاعفاء الوارد بالفترة (٢) من المادة (٢٤)

الأور الثانى: أن يتم معالمة سفاراتنا أو بفوضياتنا أو تنصلياتنا فى مصر فى الخارج بالثل ، بحيث تقرر دولة السفارة التى تمثلها فى مصر لبمئاتنا لديها اعفاء بثيلا بن الضريبة العابة على البيعات أو ألا يكون مثيل النشاط الخاضع للضريبة فى مصر خاضع للضريبة هناك أيا كان سبب عدم الخضوع . أذ حيث يتسع نطاق اعفاء النشاط أو عدم خضوعه للضريبة فى هذه الدولة يقوم ببدأ المعالمة بالمثل ويتوافر .

ومن حيث ان سفارة انفانستان في مصر استوردت من الخارج جهازى تليفون دولى وتلكس للاستممال الرسمى لها ، وافادت وزارة الخارجية المصرية بأن الدولة التي تبتلها هذه السفارة لا تفرض ضريبة مبيعات على الواردات ، فمن ثم فاذا كان قد تم استيراد الجهازين المشار اليهها عن طريق وسيط لحساب السفارة فانهها يعفيان من الشريبة العامة على المبيعات نفاذا لحكم الفترة (٢) من المادة (٢٤) من تانون الضريبة العامة على المبيعات . اما أذا تم استيراد الجهازين بعموقة السفارة ذاتها فان وارداتها من الفارج لا تخضح بحسب الامل للفريبة طبقاً للهادة (١) من ذات القانون اذ انها ليست واردة بغرض البيع و الاتجار فيها ، وفي الحالتين لا تستحق الشريبة على الواردات المشار اليها .

لذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم استحقاق الضريبة العامة على المبيعات على جهازى التليفون الدولى والنكس الذين استوردتهما سفارة المفانستان لاستعمالها الرسمى (فتوى رقم ١٥٥ في ١٩٩٥/٥/٢٨ ملف رقم ١٩٥٠/٥/٢٠) .

CMM

جلســة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

اصلاح زداعی ... حظر تملك الأجانب الأراضى الزراعية ... اختصاص هيئة الإصلاح الزراعی بتسلم الأراضی وادارتها ... تنفيذ شروع ذی نفع عام عليها ... تقدير ثمنها .

الرسوم بنانون دو ۱۸۸ لسنة ۱۹۵۲ بشان الاصلاح الزراعي - الشرع حقل على الإساس من بنانون دو المسعودية - التخصيص الدين الارامية او الارامي الوراعية او الارامي الوراعية او الارامي البدوية وساسة المسلم الدين المسلم الدين المسلم الدين المسلم الدين المسلم الدين المسلم المسلم المسلم المسلم الدين المسلم الدارة الهيئة المائة للاصلاح الزراعي أن يقرد الاحتفاظ بجز، من الارامي المسلمين عليها لتنفيذ مشروعات ذات مشعمة عامة بناء على طلب المسالم المتكومية او غيرها من الهيئات المائة على او زدن هذه الجهات ثمن ما تسلمه من ادامل للهيئة وفقا لما يجرى به تقدير اللجنة المليا العلى الوطني الدولة على يجرى به تقدير اللجنة العليا لتنفين اراضي الدولة - ينييق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة (١٠ مكررا) من المرسوم بيانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ بشان الاصلاح الزراعي تنص على أنه « يجرز لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو لاقامة منشأت ذات منفعة عامة ، وذلك بناء على طلب المصالح الحكرمية أو غيرها من الهيئات العامة ٠٠٠ ، وتنص المادة (١٢ مكررا) على أن « لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراته في هذا الشأن تفسيرا تشريعيا ملزما وتنشره في الجريدة الرسمية ، • وتنص المادة (١) من قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي رقم ١ لسنة ١٩٦١ في شأن تفسير بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ على أنه « لا يجرز للمصالح الحكومية والهيئات العامة تنفيذ مشررعات او اقامة منشأت ذات منفعة عامة على أي جزء من الأراضي المستولى عليها تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي الا بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٠ مكررا) من هذا المرسسوم بقانون وأداء ثمن ما تتسلمه من هذه الأراضي ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أن « تؤول الى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للأحانب وقت العمل بهذا القانين ٠٠٠ ، و وتنص المادة (٤)

على أن « يؤدى الى ملاك الأراضى المسسار اليها فى المادة (٢) تعويض يقدر وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، ٠

واستظهرت الجامية العمراية مما تهدم أن المشرع حظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية أو الأراضى القابلة للزراعية أو الأراضى البور والصحراوية • وناط بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي تسام هذه الأراضي وادارتها نيابة عن الدولة ترطئة لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقسا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، على أن يؤدي لملاك هذه الأراضي الأجانب تعويضا يؤدر وفقا للأحكام المنصوص عليها في المرسوم يقانون أنف الذكر • كمــا أجــاز المشرع لمجلس ادارة الهيئة العــامة للاصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأراضي المستولى عليها تطبيقا لأحكام قوانين االصلاح الزراعى لتنفيذ مشروعات ذات منفعة عامة بناء على طلب المصالح الحكومية او غيرها من الهيئات العامة ، على أن تؤدى هذه الجهات ثمن ما تتسلمه من أراضي للهيئة وفقا لما يجرى به تقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة · ومن ثم تلتزم الهيئـة العامة لمرفق الصرف الصحى بأداء ثمن الأرض المقام عليها محطة الصرف الصحى بمنطئة منشاة البكارى بالهرم الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وفقا لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة . ولا بجرز الحجاج في هذا الشأن بأن هذه الأرض قد خصصت للمنفعة العامة بالفعل ، ذلك أنه ولئن كان النصل أن نقل الانتفاع بالأموال المملوكة للدولة بين أشخاص القانرن العام يتم بنقل الأشراف الادارى على هذه الأموال دون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولمة أو تصرفا فيها • بيد أن المشرع استثنى من هذا الأصل الأراضي المستولى عليها تنفيذا لقرانين الاصلاح الزراعي ، فالزم بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ الجهات الحكومية والهيئات العامة باداء ثمن ما تتسلمه من هذه الأراضي لاقامة مشروعات ذات نفع عام عليها •

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسرى والتشريع الى الحققة البيئة العسامة للاصلاح الزراعى فى قيمة الارض التي خصصت للهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى لاقامة محطة عليها للصرف الصحى بمنطقة البكارى بالهرم .

⁽ فتوی رقم ٤١٦ فی ۲۸/٥/٥/٢٨ جلسة ١٩٩٥/٥/٥٩ ملف رقم ٢٩٦/٢/٣٢) ٠

())

جنسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

ميزانية - الموازنة العامة للدولة - مبدأ عمومية الميزانية - تخصيص •

الثانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ بشسان الموازنة العامة للدولة تقفى بان يتم تقدير الابرادات دون أن تستثرل منها أية نقلات ولا يجوز تقصيص مورد معين لواجهة استخدام معدد الا في الأحوال المستقدرين التي يصدر بها قرار من رئيس الجههورية – الأصل المادي يرتكز اليه قانون الموازنة العامة للدولة هو مبدأ عهومية الميزانية بقاعدتيه عدم تقصيص الابرادات وعدم خصم النقات من الابرادات – استثناء من هذا الأصل أجزأ المدرع لرئيس الابرادات تقطيق .

استبان للجمعية العمومية لقسممي الفترى والتشريع أن المادة (٩) من القنون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموازنة العامة للدولة تنص على أن (يتم تقدير الإيرادات دون أن يستنزل منها أية نفقات ، كما أنه لا يجوز تخصيص مررد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الأحسوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، • وتنص المادة (۱۰) على أنه « يجوز بزرار من رئيس الجمهورية انشاء صناديق تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة ٠٠٠ ، ٢ كميا تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسمنة ١٩٧٨ بشمان صندوق تمويل مشروعات الأثار والمتاحف والصوت والضوء على أن « ينشأ حساب خاص لصندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بوزارة الثقافة · · · » وبتنص المادة الثالثة منه على أن « تتكون موارد الصندوق من ٠٠٠ (ب) رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية وعروض الصوت والضوء على أن تخصص نسبة ١٠٪ من رسوم زيارة المناطق الأثرية للمحليات » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣٥) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانين رقم ٤٣ لسبنة ١١٧٩ تنص على أن تشمل موارد المحافظات ما يأتي ٠٠ ثانيا : الموارد الخاصة بالمحافظات وتتضمن ما يأتي : ٠٠٠ (د) الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التي تفرض لصالح المحافظة · · · » ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن النانون رقم ٥٣ لسنة المهم ١٩٧٣ بشان المرازنة العامة للدولة يقضى بأن يتم تقدير الايرادات دون أن تستنزل منها أية نفقات ، كما لايجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الأحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس

الجمهورية • ومن دم فان الأصل الذي يرتكز اليه قانون الموازنة المعامة للدرله هو مبدآ عموميه الموازنه بفاعدتيه عدم تحصيص الايرادات وعدم خصم النوات من الايرادات . واستقدّه من هذا الاصل اجساز المشرع بربيس الجمهورية تحصيص مورد معين لاستحدام محدد • ويسند من دلك صدر فرار ربیس انجمهرریه رقم ۱۵ لسنه ۱۹۷۸ بشمان صندوق تمویل مشرى عات الانار والمناحف وانصوت والضوء ، وجعل من بين موارده رسوم زياره المناحف والمناطق الاخريه وعروض الصوت وألضوء على ان يخصص منها نسبة ١٠٪ للمحليات دون ان يحدد لحصيله هذه النسبه العرض الذي تنفق فيه ، ومن ثم توول هذه الحصيلة الى ميزانية المحافظة كمورد من مواردها باعتبارها رسوما ذات طابع محلى • ذلك أن الأصل هى عموم الموازنة والخروج على هذا الأصل بتخصيص الانفاق يقتضى نصا ينفي شبهه العمدم ويؤكد الخصوص ، وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لمبينة ١٩٧٨ وان الهاد تخصيص ١٠٪ من رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية للمحليات ، فانه لا يفيد بذاته تخصيص النسبة المشار البها لدى المحليات للانفاق منها على المشروعات السياحية والأثرية ، ولذلك كان استصحاب الأصل وهو عمريمية الموازنة اوجب دون نص يؤكده • ومن ثم تؤول نسبة ١٠٪ المخصصة للمحلياء من رسوم زيارة المناطق الأثرية الى ميزانية المحفظة •

لذلــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسيمى الفتارى والتشريع الى ال قبرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بانشاء صندوق تعريف مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء لا يفيد بذاته تجذب نسبة ١٠٠ المخصصة للمحليات من رسرم زيارة المناطق الآثرية للصرف منها على الخدمات المحلية الخاصة بالسياحة والآثار ٠

ر فتوی رقم ۱۹۹ فی ۲۸/٥/٥/۹۸ جلسة ۱۹٥/٥/۸ ملف رقم ۲۸۹/۲/۳۷) ·

(۱۹۸۸) جلسة ۳۱ من مايو سنة ۱۹۹۵

عقد .. عقد ادارى .. عقد توريد .. تنفيذ .. الاخلال بشروط العقد .. غرامة تاخي ... الداع بعدم التنفيذ ·

تنفيذ العقد طبقا لما استمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية ... هو اصل من اصول القانون التي تحكم العقود الدنية والعقود الادارية على حد سواء ... مقتفى ذلك النزام كل طرف من طرفي العقد بنتيد ما اتفقا عليه في العقد فان حاد احدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن الحلاله بالتزامه العقدي ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحميله بما رئية المقد من جزات كفرامة تاخير امرا واجبا ، ولا يحول دون ذلك الدام بعد التنفيد بالادارية ، لما تنفرد به من الدفع بعدم التنفيد و الادارية ، لما تنفرد به من شيرها من العقود .. تطبيق ...

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتسرى والتشريع أن المادة (١٤٨) من القانون المدنى تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النيسة » وهذا المبدا وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية – هو اصل من أصبول القانون التى تحكم العقود المدنية والمقود الادارية على حد سراء ، بمؤتضاه يلنزم كل طرف من طرفي المقد بتنفيذ ما اتفقا عليه في المقد ، فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئرلا عن الخلاله بالمتزامه العقدى ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رتب العقد من جزاءات ، كما تبين للجمعية العمرمية أن أمر التوريد رقم المارا وأجبا - كما تبين للجمعية العمرمية أن أمر التوريد توريد الطبوعات محله ، وهي خلال ثلاثة الشهر من تاريخ استلام توريد الطبوعات محله ، وهي خلال ثلاثة الشهر من تاريخ استلام بدن الخير ال جزء منه وبعد أقصي اربعة السابع على انه « عليكم مراعاة مدة التوريد بدة تاخير ال جزء منه وبعد أقصي اربعة السابع »

ولما كان الثابت من الاوراق ان الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية انتهت من توريد المطبوعات المتعاقد عليها بتاريخ ١٨ ، ١٩٩٣/١٢/٢٨ ، وذلك بعد انتهاء مدة التوريد المتعاقد عليها في ١٩٩٣/١٢/٨ ، ومن ثم غان تيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تأخير على الهيئة الموردة لتأخيرها عن توريد

المطبوعات محل البندين السادس والرابع عشر من المناقصة ، والحالة هذه ، يكون قد صادف صحيح سنده ، ولا تثريب عليه ، ويكون ما تطالب به الهيئة الأخيرة من استرداد غرامة التأخير الموقعة عليها في هذا الشأن ، وتبلغ ١٩٨٨ غير قائم على سند صحيح يظاهره ، اذ كان جدير بها أن تلتزم بالتوريد خلال المدة المتفق عليها .

ولا يشفع للهيئة الطالبة أن مرد تأخرها في التوريد راجع الى عدم الضافة ضربية المبيمات الى تهية أمر التوريد ، لذلك طلبت الى الهيئسة التومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اضافة الضربية الى تبعة أسر التوريد ، وذكرت في كتابها الموجه الى الهيئة الأخيرة أن بدة التوريد تبدأ من تاريخ ورود الرد باضافة ضربية المبيمات . وأى تأخير في الرد يقابله تأخير مماثل في التوريد ، لا يشفع لها ذلك ، بالنظر الى أن اشتراط اضافة ضربية المبيمات الى تبهة أمر التوريد أو ورود الرد بالاضافة من محض تعديل لشروط التعاقد من جانب واحد بلا سند يتيح ذلك . بالاضافة ألى أنه من المقرر أن الدفع بعدم التنفيذ ، كاصل عام ، أمر غير جائز في العقود الادارية ، لما تنفود به من خصائص تميزها عن غيرها من المعتود .

اذا ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفنسوى والتشريسع الى رفض المطالبة بالزام الهيئة التومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأداء مبلغ 77٨٩٨ جنيه .

(فتوی رقم ۵۳ فی ۱۹۹۸/۱۹۹۸ جلسة ۳۱/۵/۵۹۱ ملف رقم ۲۳/۳/۵۵۳) ۰

(114)

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ ادارات الفتوى _ اختصاصها _ مراجعة العقود _ هيئة خاصة .

قانون مجلس الدولة رقم 24 لسنة 197 - الشرع ناط بادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إبداء الرأى في المسائل التي بطأب الرأى فيها من رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء أو الوزارات أو الهيئات المعاقم أرائم الوزارات والهيئات العاقم والمسائل المحكومة الا تجرع عقدا أو تجر تحكيما أو قرار محكين في مادة تزيد فيمتها على خمسة آلاف جنيه الا بعد استثناء ادارة القتوى المختصة - أن المقود الادارية تختلف على خمسة الأف جنيه الا بعد استثناء ادارة القتوى المختصة من اشخاص القانون العام وتخصن احكاما استثنائية وفي مافوقة لا مشرل لها في عقود القانون الخاص بنتيجة ذلك - فروج مراجعة المقد الذي يكون أحد طرف شخص من اشخاص القانون العام عن الاختصاص المتانوة على من بمجلس الدولة في مراجعة المقدر حسليق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشمان مجلس الدولة تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرئاسة لجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزرات والهيئات العمامة ٠٠٠ وتختص الادارات المذكورة بابداء الرأى في المسائل التي يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة في الفقرة الأولى ٠٠٠ ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف حنب بغير استفتاء الادارة المختصـة ، • وتنص المادة (٦١) على أن « لرئيس ادارة الفتوى أن يحيل الى اللجنــة المختصـة ما يرى احالتــه اليها الأهميته من المسائل التي ترد اليه البداء الرأى فيها ، وعليه أن يحيل ألى اللجنة المسائل الآتية : ٠٠٠ (ب) عقود التوريد والأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العسامة أو عليهما اذا زادت قيمته على خمسىن ألف جنيه » · كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٥ من قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعتبر الهيئات الأهلية لرعاية الشسباب والرياضة من الهيئات الخاصة ذات الفع العام ٠٠٠ ٠ ٠ ومفاد ما تقسدم أن المسرع ناط بادارة القتوى المختصبة بمجلس الدولة ابداء الرأى في المسائل لتى يطلب الرأى فيها من رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء أو الوزارات أو الهيئات العامة ، كما أنزم الوزارات والهيئات العامة ومصالح الدولة الا تبرم عقدا أو تقبل صلحا أو تجيز تحكيما أو تنفذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة الوف جنيه الا بعد استفتاء ادارة الفتوى المختصة واستطلاع رأيها في الموضوع .

ومن حيث أن العقود الادارية تختلف اختلافا جوهريا عن عقود القانون الخاص ، فيتميز العقد الادارى بأن أحد طرفيه شخص من أشخاص القانون العام ويتضمن أحكاما استثنائية وغير مالوفة لا مثيل أشخاص القانون الخاص ، وإذ كان الثابت بالأوراق أن الناداد الاجتماعي بمحافظة سوهاج أنشى، طبقا لأحكام قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب الرياضة المشار اليه وتم شهره بقرار مديرية الشباب والرياضة رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٧ ، فمن ثم فلا يعدو أن يكون هيئة خاصبة والرياضة عام يخرج مراجعة عقودها عن الاختصاص الوجوبي لمجلس الدلة في مراجعة العقود .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خسروج مراجعة العقد في الحالة الممروضة عن الاختصاص الوجوبي لمجلس الدولة في مراجعة العقود ·

(فتوى رقم ٤٥٤ في ٦/٨/١٩٩٥ جلسة ٣١/٥/٥١٠ ملف رقم ٤٥٤/١/٢٩٤) ·

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - الريض درض مزمن - اجازة استثنائية - عودة الى العمل -. .

المادة ٦٦ مكردا من قانون نظام النداين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ .

ان المشرع إولى رعاية خاصسة للأيل الريض بحرض مزمن اذ قرر منحه اجازة استثنائية باجر كادل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استثرارا يمكنه من المودة إلى العمل أو يتبن عجزه عجزا كاملا وفي هذه العالة يظل في اجازة مرضية باجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة ألى المعاش من العرفة الله الأعلى من الاحالة ألى المعاش من العودة الله أن تعرف عالة العامل المستوادا يمكنه من العودة ألى أدات عمله الأصل لجهز المعاشرات يعتبرها التوامل على حسن تسبير المراقق اللي تقوم عليه أن تقور عودته ألى الوطئية التي تتقق والحالة المعجية للعامل في ضوء ما استقرت عليه حالته المعجية حسمال تقرم عليه أن المناس ذلك من النقل محكه للادارة في وضع الوظف في المكان الذي يستقده وفا المتفرسة العاملة عن المعلى بدعوى الاستمسال يستقده وفا المتفرسة العاملة عن المحل وتبها لما تشعر و وحدة لل الديل بالموقف ألم المكان الذي تقرد عودته ألى الديل بالمودة الى العمل في الوظيفة التي قدرت وحدة أللديل بالمودة الى العمل في الوظيفة التي قدرت وحدة المتاسعة و تقدية و تقدية .

واستظه بن الجمعية العيومية من هذا النص أن المشرع أولى دعارة خاصة المعامل المريض بعرض مزمن اذ قرر منحه أجازة استثنائية ماحر كامل الى أن يشغى أو تستقر حالته استقرارا بهكنه من العودة الى العمل أو يتمين عجزه عجزا كاملاً وفي هذه الحالة يظل العامل في أجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش . ولاحظت الجمعية العمومية أن عبارة « العودة الى العمل » وردت بصيغة العموم والاطلاق الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع قصد من ذلك ألا تكون جهة الادارة مقيدة اذا ما استقرت حالة العامل استقرارا يمكنه من العودة الى العمل بأن تكون هذه الأوبة الى ذات عمله الأصل الذي كان يشغله قبل منحه الأجازة الاستثنائية لمرضه بمرض مزمن وانما يسوغ لها باعتبارها القوامة على حسن تسيير المرفق الذي تقوم عليه أن تقرر عودته الى الوظيفة التي تتفق والحالة الصحية للعامل في ضوء ما استقرت علمه حالته حسيما تقررها الجهات الطبية المختصة ودون أن يكون للعامل أن يمتنع عن العمل الذي أسند اليه يدعوي الاستمساك بوظيفته الأصلية ذلك أن النقل _ وعلى ما جرى به قضاء وافتاء مجلس الدولة _ مكنـة للادارة في وضع الموظف في المكان الذي يستحقه وفقا لمقتضيات العمل وتبعا لما تقضى به المصلحة العامة ولا رقابة عليها في هذا الصدد ما دام قرارها بالنقل لا يتضمن تنزيلا للموظف الى وظيفة أقل من تلك التي كان يشغلها وراعت الادارة في اجرائه الأحكام العامة في النقل وأبرزها تلك التي تجعله مقصورا على وظائف المجموعة النوعية التي تنتمي اليها وظيفته الأصلية التي كان يشغلها وليس ذلك كله سوى ترديد لما هو مستقر عليه من أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وأن مركز الموظف مركز قانونبي عام يجوز تغييره في أي وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة وليس للموظف ازاءها حق مكتسب في البقاء في وظيفة بعينها .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن جهة الادارة بعد أن نفذت الحكم الصادر لصالح المعروضة حالته بالغاء القرار الصادر باحالته الى الاستبداع لعدم اللياقة الطبية لوظيفة قائد قطار راعادته الى شغل هذه الطفة ورد اليها من قومسيون طبى الهيئة تقرير يوصى بابعاده عن الخطوط بصفة دائمة على أن يعود الى العمل داخل الورش لما ثبت لديه من اصابته بانفصال شبكي مع تليف بالشبكية بالعين اليسرى ، وقامت جمهة الادارة على أثر ذلك – وبما لها من سملطة بمقتضى القوانسين واللوائح – من نقله من العمل كقائد قطار الى العمل داخل الورش فين ثم يكون قرارها هذا قد صادف صحيح حكم القانون متى التزمت في اصداره حدود اجسراءات النقل المتطلبة قانونا ، يتمين على العامل في هذه الحالة الانصياع لفرارها والمبادرة الى تسلم العمسل الذي اسندته هذه الحالة الانصياع لفرارها والمبادرة الى تسلم العمسل الذي اسندته في

ذلك سبواء ما كان متعلقا منها بحرمانه من أجرء للانقطاع أو مساطته عن هذا الانقطاع تأديبيا

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام السيد / ١٠٠٠٠٠ بالعودة الى عمله فى الوظيفة التى قدرت جهـــة الادارة اتفاقها مم حالته الصحية ٠

ر فتوی رقم ۲۵ فی ۱۹۲۰/۱۹۶۰ جلسة ۳۱/۵/۵۹۰ ملف رقم ۱۳۰۹/٤/۸۱) ·

(171)

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

جامعات ... جامعة الأزهر ... الستشفيات التابعة لها ... معاملة الحاصلين على درجة الدكتوراه بها .

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٣ في شان معاملة الأطبأ، والصيادلة وأخساني العلاج الطلاع ووتجه من ذوى التخصصات الأخرى العاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات التجافظات المعادلة من اعشاء هيئة التدريس بالجامعات المشرع حدد المعافل المؤتاف المعادلة من اعشاء هيئة التدريس بالجامعات المشرع حدد المعافل القانون رقم ١٩٠٤ بنظيم الجامعات كوحدات ذال طابح الجامعات الخاصة لاحكم القانون رقم ١٩٠٤ بنظيم الجامعات كوحدات ذال طابع خاص حقتضى ذلك – أن احكامه لا تعتد الى مستشفيات جامعة الأزهر بحسبانها احدى هيئات التزهر التي ينظم شئونها القانون رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة لجامعة الأزهر والأمر يقتضى اعمال المساواة بالإدارة التشريعية المناسبة - تطبيق عالية.

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوي أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية ، العاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تنص على أنه « تنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة الأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وظائف استشاري واستشاري مساعد وزميل ، يعين فيها الأطباء والصيادلة والخصائبو العلاج الطبيعي وأخصائيو التمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه ، • واستظهرت الحمعسة مها تقدم أن المشرع وفقا لهذه المادة أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة الأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وظائف استشاري واستشارى مساعد وزميل يعين فيها الأطباء والصيادلة واخصائيو العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها سواء الموجودين منسهم بالخدمة عنسه العمل بالقانون أو من يجرى تعيينهم بعد ذلك وذلك رغبة منه في تحقيق المساواة الكاملة بينهم وزملائهم أعضاء هيئة التدريس .

ومن حيث أن المادة سالفة الذكر قد حددت نطاق سريان احكام هذا القانون في المستشفيات التي تنشئها الجامعات الخاضعة لإحكام القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ كوجلات ذات طابع خاص وفقا لنص المادة ٢٠٠٧ من لاقحته التنفيذية وعلى هذا فان أحكامه لا تعتد الى مستشفيات جامعة الأزهر بحسبانها احدى هيئات الازهر التي ينظم شيئونها أحكام القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الإزهر والهيئات التابعة له وهو القانون الذي يستقل ببيان الأحكام الخاصة بتنظيم جامعة الأزهر وكلياتها ومن حيث أن القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٦ بشأن الجامعات الخرى و من حيث أن القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم الجامعات حدد في المادة الثانية منه الجامعات التي يسرى عليها أحكامه وليس منها جامعة الأزهر ومن ثم فان أحكام القانون رقم ١٧٥ شيئة بجامعة الأزهر و والإمر قتضى أعيال المساوأة القصودة الادادة التشريعة الخاصية الإذهر و والأمر

لللسك

انتهت الجمعية العمومية الى عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٥ نسنة ١٩٩٣ على المستشفيات التابعة لجامعة الأزهر •

(فتوی رقم ٤٦٧ في ١٩٩٥/٦/١٧ جلسة ١٩٩٥/٥/٣١ ملف ١٩٦٨/٤٧٤) ·

(177)

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ بدلات _ بدل سفر _ تحديده _ النزول في ضيافة
دولة إجنبية _ لائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقراد رئيس الجمهورية رقم
١٠ لسنة ١٩٥٨ _ بدل السفر يضع للموظف تويضا له عن المصروفات المعلية والسرورية
التي ينفقها في سبيل أداء مهمة يكلف بها عادية أو تدريبية _ يزيد هذا البدل بنسبة
محددة في حالة مدينة ، وفي القابل يخفض البدل في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان
أو الهيئات الاجنبية إلى الشات _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يستح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجه بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية: (أ) القيام بالإعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة * (ب) الانتقال لقر القومسيون الطبى ١٠٠٠ و وتنص المادة (١٠) من القرار ذاته معدلا بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٥ على أنه « أولا : (أ) الموظف مجلس الوزراء رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٥ على أنه « أولا : (أ) الموظف على الوجه الآتي : ويشمل هذا البدل أجاور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن عن كل ليلة المحلية داخل المدن عن صابعا « أذا نزل الموظف في ضيافة المدى المدل أو الهيئات الإجنبية خفضت فضات بدل السفر التي تصرف اليه الم اللغن » •

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن بدل السفر ، يمنح للموطف تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها ، في سبيل أدا مهمة يكلف بها ، ويستوى في ذلك أن يكون ايفاد العامل مامورية عادية أو تعريبية ، وهذا البدل يقدر بالنفقات الضرورية التي يتكبدها المؤطف في سبيل أداء هذه المهمة ، فيزيد بنسبة معددوة في حالة مينة « البنسة (ب) من المادة (١٠ / أولا) من الملاقحة المذكورة ، ، وفي المقابل يخفض البدل في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان أو الهيئات الأجنبية الى الثلث • واذا كان الثابت أن المروضة حتى حالته لدى سسفره الى إطاليا خلال الفترة من ٥١/٥/١٩٠١ حتى المعرف/ ١٩٩٤/ حتى ضيافة الجانب الإيطالى ، فان فئات

يدل السغر التي تصرف له تخفض الي الثلث ، اعمالا لحكم المادة (١٠/ سايعاً) المُسار اليها •

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراض افتائها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩٩٣/٤/٤ (ملف رقم ١٢٤٠/٤/٨٦) الذي خلص إلى أن فئات بدل السفر في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان الاجنبية تخفض يمقدار الثلث ، أن مثار التساول في الحالة التي صدرت في شأنها تلك الفتوى انصب أساسا على ما اذا كان تخفيض بدل السفر بسبب النزول في ضيافة الدولة أو الهيئة الأجنبية ، يقتصر على الفئة العادية لبدل السفر دون الزيادة التي تستحق بنسبة ٢٥٪ منها في حالة الندب لمؤتمر أو اجتماع أو معرض دولي ، ام يصيب أيضا هذه الزيادة الى جانب الفئة العادية لبدل السفر ومن هنا تحدد نطاق هذا الافتاء في ضوء هذا التساؤل قطعا له بأن يكون الخفض لفئة البدل بعد زيادته. هذا وان ما وردت الاشارة اليه من مقدار الخفض ليس الا اشارة عارضة وليس على سبيل الافتاء مها لا وجه معه للمطالبة باعادة النظر فيما ورد بها تزيدا ويتمحض الأمر في الموضوع المعروض عن تأكيد لما خلص اليه ذلك الافتاء ، قائما على صحيح سنده من شمول الخفض بدل السفر بفئته العادية مزيدة ، ثم تحديد هذا الخفض لا بنسبة الثلث وانما يخفض البدل الى الثلث ، بمعنى أن يخفض البدل بنسبة الثلثين أو يقتصر الحق فيه على ثلث فئته المقررة فقط .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد / صلاح عبد العزيز محمد صيام بدل السفر عن المأمورية المساد اليها بفئته المقررة، ويخفض هذا البدل الى الثلث لتمتعه بضيافة الجانب الإيطالي •

ر فتوی رقم ۲۹ فی ۱۹۸۵/۱/۱۹۹۸ جلسة ۳۱/۵/۱۹۹۸ ملف رقم ۱۳۱۵/۱۳۸۱) ·

(144)

جِنْسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع _ اختصاصها _ لرّاع _ منازعات حيازة •

المادة ١٩٦٦م من قانون مجلس الدولة رقم 20 لسنة ١٩٧٧ ـ قانون العقوبات رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ ـ قانون العقوبات رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ ـ اختساس الجمعية العومية بابداء الرأى المنزع ١٩٧١ ـ اختساس الجمعية العومية بابداء الرأى المؤتسات المادة هو الأصل ـ اذا عقد الشرع الاختساس بنوع من المنازعات لجهة الحرى بنص خاص صريح فيتمين الاعتماد بالنمى الفاص وحد _ انعقاد الاختساس بمنازعات الحيازة للنيابة العامة والقاضى الجزئي المختسى _ مؤده أن علم الاختساس يتحسر عن الجمعية العومية لقسمي القنوى والتشريع ، وأو كان النزاع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة ١٩٧٦ ـ من القانون ٤٧ لسسينة ١٩٧٧ ـ مستوية علمية علمية عقيق علمية علمية علمية عقيق علمية علمية علمية علمية علمية عقيق علمية علمية

استبان للجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسهبا غير المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • كما استعرضت الجمعية العموميه المادة ٣٧٣ مكرر من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقيانون رقم ٥٨ لسينة ١٩٣٧ وقانون الاحراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لســـنة ١٩٥٠ والتي تنص على انه « يَجُورُ لَلْنَيَابُةُ الْعَامَةُ مَتَى قامت دلائل كَافَيَةُ عَلَى جَدَيَّةُ الاتَّهَامُ فَي الجِّر ائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ احراء تحفظي لحماية الحيازة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئي المختص ، ـ لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغاثه ٠

ولما كان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى الملزم في المنازعات التي تنشئ بين الوزارات وبين المصالح العامة • • • هو الأصل ، الا انه أذا عقد المشرع الاختصاص بنوع من للنازعات لبهة آخرى بنص خاص صريع ويتمين الاعتداد بالنص الخاص وحده ، ولما كان القانون رقم أثا أنسنة ١٩٨٦ عند الاختصاص في المنازعات الحيازة للنيابة ألمامة وناط بها الأمر باتخاذ أجراء تحفظي ليماية البيازة على أن يعرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الآكثر بتأييده ، أو بتعديله أو بالغائه . فانه لا اختصاص للجمعية المجرعية لقسمي المقتوى والتشريع في هذا الشان ولو كان النزاع بين جهتين من الجهاب الواردة من المادة ٢٦/١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ سالغة الذكر .

لدئسك

انتهت الجمعيدة العموميدة لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل

ر فتوی رقم ۷۷۷ فی ۱۹۹۰/۹/۱۹۹۰ جلسة ۳۱/۵/۱۹۹۰ ملف رقم ۲۲۸۲/۲/۳۲) ·

(۲۲۶) جلسة ۷ من يونيه سنة ۱۹۹۵

مجلس الدولة ... الجمعية المومية لقسمى القتوى والتشريع ... اختصاصها ... شخص من اشغاص القانون الخاص

المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة رقم 20 لسنة 1427 ـ مناف اختصاص الجمعية العمودية في شأن الملازعات هو، بعا يشما بين الوزادات أو بين المسالح المامة أو بين الهيئات المامة أو بين المؤسسات المامة أو بين الهيئات الملحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض _ مؤدى ذلك _ أن النزاع بين جهة من الجهات الملاكورة وشخص من أشخاص القانون الكامل يتحسر عن اختصاص الجمهية العمودية - تطبيق .

واستظهرت الجهعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين المهنئات المحامة أو بين المهنئات المحلمية أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

ولاحظت الجمعية المهومية من استعراض عناصر الموضوع ان النزاع المثار في شاته يقوم في حقيقة الامر بين الازهر الشريف وجمعية الرعاية الدينية والتقانية التي تتبتع قانونا بالشخصية الاعتباريسة المستقلة عن كل من وزارة الشئون الاجتباعية ومحافظة كثر الشيخ . ولما كانت جمعية الرعاية الدينية والثقافية هي شخص من اشخصاص القانون الخاص ، ومن ثم خان النزاع الذي ينشب بينها وبين الازهر الشريف ينصر عن اختصاص الجمعية المهومية .

لنلك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم الختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوی رقم ۲۶٤ فی ۱۹۹۰/۹/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۹/۱۷ ملف رقم ۳۳/۲/۸۳۷) .

(370)

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

اراضي - اراضي طرح النهر ومسطاح النيل - استغلالها •

القانون دقم ۷ لسنة ۱۹۹۱ في شان بعض الأحكام المتعلقة باملاك الدولة الغاصة . اسناد الشرع ال الهيئة العامة لشروعات التمهي والتنمية الزراعية ادارة اراضي طرح النهر واستغلالها والتصرف لها بالتنسيق مع وزارة الاشغال العامة والموادرة المائية يكون في اطان السياسات العامة الرسومية سواء تضمنتها قرارات ام تعليمات او توجيهات من السلطات الأكل المنوط بها الشاركة في دسم تلك السياسة حاودي ذلك ـ الالتزام بتوصية اللجنة المليا المسياسات في شان اراضي طرح النهر وسسطاح البيل من أن تلك الاراضي تستغل للزراعة بالايجار من الجهة المائكة وهي وزارة الزراعة _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريس الاادة الثالثة من القانون رتم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقية بأملاك الدولة الخاصة تنص على أن « في جميع الأحوال تكون أراضي البحيرات والسياحات التي يتم تجفيفها مناطق استصلاح واستزراع ، وتتولى الهيئة العامة لمروعات التممير والتنيسة الزراعيسة ادارة واستغلال والمتمرف في هذه الأراضي وفي أراضي طرح النهر ، وتمارس سلطلت المالك في كل ما يتعلق بشئونها ، وبالتنسيق مع وزارة الأشفال العلمة والموارد المائية بالنسبة لأراضي طرح النهر » وتبين الجمعيسة الأمادة والموارد المائية بالنسبة لأراضي طرح النهر » وتبين الجمعيسة الاشتراكي في شأن التعدى على أراضي طرح النهر ، وأوصت بالآتي :

- « (أ) اسناد تبعية اراضى طرح النهر المتام عليها منشآت سياحية لوحدات الحكم المحلى لنتولى الاشراف على هذه الاراضى وادارتها وتحصيل مقابل الانتفاع بها لحساب المولة .
- (ب) عدم قيام وحدات الحكم المحلى باصدار تصاريح باقاسة منشآت سياحية جديدة مستقبلا على أراضي طرح النهر والجزر ...
- (ج) تتولى شرطة المسطحات المائية ازالة اى مبانى مخالفة . .
- (د) أراضى طرح النهر ومسطاح النيل تستغل للزراعة بالايجار من الجهة المالكة وهي وزارة الزراعة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، انه ولئن كان المشرع السند الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعيسة ادارة

اراضى طرح النهر واستغلالها والتصرف غيها ، بالتنسيق حسم وزارة الإشغال العامة والموارد المائية ، بيد أن ممارسة الهيئة لتلك الولاية با تتيحه من سلطات تقديرية ، بحسبان الهيئة أحد الاشخاص الاعتبارية التي يتكون منها الجهاز الادارى للدولة ، ينبغى أن يتسم في اطار السياسة العامة المرسومة سواء تضمنتها قرارات أم مجرد تعليمات أو توجيهات من السلطات الاعلى المنوط بها المشاركة في رسسم تلك السياسة .

والحاصل أن اللجنة العليا للسياسات ، بحكم تشكيلها من رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء ، انها تضطلع بدور هام في المساركة في رسم السياسة العامة للدولة ، ووضع التعليمات والتوجيهات التى يقتضى بالأجهزة والجهات المختلفة اتباعها لدى قيامها بمباشرة المهام المنوطة بها تنفيذا لتلك السياسة ، وصولا الى تحقيق الأهداف المرسومة . واذ كان ما أوصت به اللجنة العليا للسياسات بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ في شان أراضي طرح النهر من أن تلك الأراضي ومسطاح النيل تستفل للزراعة بالايجار من الجهة المالكة وهي وزارة الزراعة لم يلحقه تخصيص بأراضي طرح النهر في محافظة بعينها ، وانها ورد بصيغة العموم على نحو ينبسط الى اراضي طرح النهر ومسطاح النيل على مستوى الجمهورية . يؤكد ذلك ان تقرير المدعى العام الاشتراكي المنوه عنه الذي عرض بالجلسة ذاتها كان يتعلق بالتعدى على أراضي طسرح النهسر على مستسوى الجمهورية من اسوان الى دمياط . وبناء عليه مان تلك التوصية بما تضمنته من توجيه قصر استغلال اراضي طرح النهر ومسطاح النيسل للزراعة بطريق الايجار تنسحب الى المساحة المستطلسع السراى في شأنها .

لنلك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى النتوى والتشريع الى الالتزام بتوجيهات اللجنة العليا للسياسات المسار اليها بحكيها العسام الذي يشمل جميع اراضى طرح النهر ومسطاح النيل ، ويتعلق باستغلالها للزراعة بالابجار .

ر فتوی رقم ۲۹۱ فی ۲۹/۲/۱۹۹۱ جلسة ۲/۲/۱۹۹۱ ملف ۲/۲/۲/۷) .

(177)

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع _ اختصاص _ طلب راى _ صفة •

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ـ اختصاص الجعيد العهومية بابداء الرأى في السائل الدولية والدستورية والشريعية ولايرها من السائل القانونية ولا ينعقد الا اذا احبلت المسائة على الجمعية العهومية من حددهم النص على سبيل التصمر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة الشريعية ورئيس مجلس الوزواء والوزواء ورئيس مجلس الدولة ـ مؤدى ذلك _ عدم قبول طلب الرأى الوارد من غير هؤلاء _ تطبيق ،

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريس ان المادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الراى في المسائل والموضوعات الآلية :

(1) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل التانونية التي تحال اليها بسبب أهبيتها من رئيس الجمهورية أو سن رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من احد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب)

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن اختصاصها بابداء الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل التونية لا نذا أحيلت المسائل على الجمعية العمومية مسن التانونية لا ينعتد الا اذا أحيلت المسائل الجمهورية ورئيس الوليات التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة، في يخول النمس غير هؤلاء احالة هذه المسائل أو بعضها الى الجمعية العمومية ، ومن ثم غلا يسوغ للجمعية العمومية ، ومن ثم غلا يسوغ للجمعية العمومية نزولا عند صريح نص المائدة 17 من قانون مجلس الدولة المشائر اليه أن تخوض غيها طلب غيه الزاور عاذ ورد عن غير السبيل الذي وسمه القانون.

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبول طلب الرأى الماثل .

د فتوی رقم ۲۸۸ فی ۱۹۹۰/٦/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۹/۱۷ ملف رقم ۲۹/۳/۵۰۰ . .

(174)

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

جامعات _ جامعة الازهر _ اعضاء هيئة تدريس _ احالة الى المعاش ــ استقالة _ القابل النقدي لرصيد الأجازات الاعتبادية •

المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - القانون روم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٨ - القانون لا تسرى على العاملين المدنين اعادة تنظيم العاملين المدنين المؤلف المواقع فوانين او قرارات خاصسة فيها نصت عليه هذه القوانين او القرارات ، اما فيها لم تنظيم هذه القوانين وتلك القرارات الم المامين من استدعاء الإحكام المتني توصدها الشريعة العاملة للتوظف مادادت هذه الإحكام لا تتابى مع احكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكيها – أن التصوص المانفة للإجازات في القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٦١ ولالحته التشليلية لم تحدد الإجازات الاعتبادية لأخضاء هيئة ولا إجراءات القيام بهذه الاجازة فلا مناص من استدعاء الاحكام التى ترصدها الشريعة المائة للتوظف في هذا الصعدة خاصة وانها من التصادم ولا تتابي مع هذه التصوص – تطبيق .

استبان للجمعية العمومية القسسمى الفتسوى والتشريع أن المادة (1) من تانون نظام العالمين المدنيين بالدولة الصادر بالتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العالمين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احسكامه على :

..... 1

••••• – ٢

ولا تسرى هذه الأحكام على العالمين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم — وعلى ما جسرى بسه امتاؤها — أن أحكام نظام العالمين المدنيين بالدولة ، المسار اليه ، لا تسرى على العالمين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قسرارات خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين أو القرارات ، أما فيها لم تنظلت هذه القوانين وتلك القرارات غلا مناص من استدعاء الاحسكام التي ترصدها السريعة العامة للتوظف مادامت هذه الاحكام لا تتأبى مع أحكام التقانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائة التقون الذي تحكيما وهو ما حدا بالجمعية المعومية الى الانتهاء بجلستها المتعدة في ١٩٨٥/١٥ الى احقية أعضاء المهنئات القضائية وهيئة الشرطة

وهيئة التدريس بالجامعات في صرف مقابل رصيد اجازاتهم الاعتبادية بالتعليق لحكم المادة (1) من قانون نظام العاملين الدنين ، الشار اليه ازاء خلو التشريعات المنظمة الشؤونهم من نص مماثل او يناقض نص النقرة الاخبرة من المادة 10 الشار اليه فيما قرره من احقبة العالم في تقاضى هذا الرصيد بما لا يجاوز ثلاثة أشهر ، ثم زيد الحد الاتمى نيما المحد الى اربعة أشهر بمقتضى التعديل الذي استحدثه المشرع على هذه المادة بالقادن رقسم ٢١٩ السنة ١٩٩١ المعسول به اعتباراً من 1٩٩١/١٢/٨

ومن حيث أنه باستقراء القانون رقم ١٠.٣ لسنة ١٩٦١ بشأن أعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تبين للجمعية الععومية أنه نص في المادة ٥٦ منه على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم : وتحدد اللائحة التنيذية لهذا القانون شروط تعينهم وتطهم وندبهم واعاراتهم واجازاتهم العلمية والاعتيادية والمرضية وغيير ذلك من شيئهم الوظئية » ، وأنه نفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم . ٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنيذية للقانون) المشار البه ، ونصت المادة الا منها على أن « تبدأ الإجازة الاعتيادية السنوية لاعضاء هيئية التدريس بالكليات والمعاهد بعد انتهاء أعبال امتحانات السنة الجامعية وتنتهى قبل بدء الدراسة في السنة الجامعية الجديدة ويقاً لما مترره مجلس الجامعة ، وذلك غيبا عدا الكليات والمعاهد التي يستمر العمل نها خلال المدة الذكورة نتمين الإجازة بقرار من مدير الجامعة بعيد الخذراي عبيد الكلية المختص » .

وتبين للجمعية العبوبية ما تقدم أن النصوص المائحة للأحارات في القانون رقم ١٠٣٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية المشار البها أم تحدد مدد الإجازة الاعتبادية لاعضاء هيئة التدريس ولا إجراءات القبام بهذه الأحازة وبن ثم غلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظف في هذا الصدد خاصة وانها لا تتصاده ولا تتابي مع هذه النصوص ، ووفقا لهذه الأحكام يستحق العامل أجازة اعتبادية مع هذه النصوص ، ووفقا لهذه المحكلة المام عاملات الأعباد والمناسبات الرسمية فيها عدا العطلات الأسبوعية على الوجه الآتي : ١ - ١٥ الرسمية فيها عدا العطلات الأسبوعية على الوجه الآتي : ١ - ١٠ المعلقة المحل من تاريخ استلام العصل ٢ - ١٢ يوما لمن أمضي سنة كاملة ٢ - ٢ يوما لمن أمضي عشر سنوات في الخدمين عشر سنوات في الخدمين عالم المناسبة عام (مادون المناسبة الرئيس عام (مادون المناسبة الرئيس عام (مادون المناسبة الرئيس عام (مادون المناسبة المناسبة

الماشر بعد التأشير عليه من ادارة شئون العاملين بمدى استحقاقه للاجازة المطلوبة ثم يعرض الطلب على السلطة المرخص لها بالتصريح بالأجازة لتصدر قرارها بمنح الأجازة مع تحديد بدايتها ونهايتها ، وفي هذه الحالة يجب على العامل أن يحرر أقرار قيام بالأجازة مبيناً ميه مدتها وعنوانه خلال هذه الفترة . . . (م ٤٥ر٥٥ من اللائحة التنفيذية لقانون شئون العاملين) أما ما نصت عليه المادة ١٧١ من اللائدة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه من بدء للأحسارة الاعتبادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس في الكليات التي لا تستهر فيها العمل خلال العطلة الصيفية والتي تبدأ بعد انتهاء أعمال امتحانات السنة الجامعية حتى قبل بدء الدراسة في السنة الجامعية الجديدة ، فيجب حمله - حملا له على الصحة وطبقاً لمبدأ أعمال النص خبر من اهماله - على أنه محض تحديد للاطار الزمني الذي يسوغ فيه لعضو هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل على أجازته الاعتبادية خلاله وبحيث انه اذا معد عن استعمال هذا الحق خلاله ادخرته له الجامعة عندها كرصيد يستحق عنه ـ اذا ما انتهت حدمته المقابل النقدي المنصوص عليه في المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه .

لما كان ذلك وكان المعروضة حاليتهما قد طلبا صرف المقابسات للتعدى لرصيدى اجازايتهما الاعتيادية عقب انتهاء خدمتيهما بالاحالية الى المساش في ١٩٩١/٧/١ بالنسبية الى الدكتيور / وبالاستقيالة في ١٩٩٢/٧/١ بالنسبية الى الدكتور / الاحر الذي يغدو متعينا القول باحتيتهما في استئداء هذا المقابل متى توامر مناطه وبمراعاة أن الحد الاتمى لهذا المقابل ثلاثة الشهر بالنسبة للأول اذ لم يدركه التعديل الذي ادخليب المشرع على المادة 10 بجعل الحد الاقصى اربعة الشهر اعتبارا مين

لذاسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى أحقية الاستاذين الدكتور / في المقابل النتوى لرصيد أجازايتهما الاعتيادية السنوية ، في حدود ما توامر لكل منهما من هذا الرصيد وبهراعاة الحد الاقصى المترر قانونا .

﴿ قَتَوَى رِقْمِ ٤٧٨ فِي ١٩٩٥/٦/١٨ جِلْسَة ١٩٩٥/٦/١٨ مَلْفُ رَقْم ٤٧٨/٦/٨٦) ٠

(NYA)

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ عاملون بالتدريس _ احالة الى التقاعد _ اعادة تعيين •

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في شان اعادة تعين المحالين الى التقاعد من العاملين بالتدريس وبمهالات الاتراف والتوجيه بوزارة التربية والتعليم والماهد الفلية التابعة لوزارة التربية والتعليم بان نظام التعين طبقا لاحكام هذا القانون ، ونظام توظيف المخبراء الوظيين الدين يتم التعافد معهم طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يجوز الخلط ولا يتمام الان كلا من التقامين يدور في ذلك قائم بداته ولكل منهما مجال انظباق خاص به ولا يتمام عالاخر باساس ذلك بان ادادة التعين طبقا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٧٧ هي مصدور قرار من وزير التربية والتعليم متضمة ذلك في حين انوقيف المغير يكون بطريق التعافد وبعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادادة بـ تتيجة ذلك استمرار المعل بالكانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ظل المعل بالكانون دقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المسادة الأولى من القانون 17 لسنة ١٩٧٧ في شأن أعادة تميين المحالين الى التقاعد من العالمين بالتدريس وبمجالات الاشراف والتوجيب بوزارة التربية والتعليم والماهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالى تنص على الله يجوز بقرار من وزير التعليم اعادة تميين المحالين الى التقاعد بوزارة التربية والتعليم وبالماهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العسائى للموغهم سن السمين من العالمين بالتدريس وبهجالات الاشراف والتوجيه الفني وفي غير الوظائف الادارية وذلك وفقاً لما يقتضيه صالح العمل وبناء على موافقتهم ، على الا تزيد نسبة من يعاد تميينهم في مجالات الاشراف والتوجيه الفني على ١٠٪ سنوباً وتم اعادة التعيين بمكافأة المالمة تعادل المال تبل احالت الى التقاعد مضاغا اليه الرواتب والبدلات التي كان يتقاضاها وبين الماش المستحق له .

ويكون التميين لدة سنة قابلة للتجديد ، على الا تجاوز سن العامل الخامسة والستين » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع رغبة منه في ممالجسة النقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس والعالماين بمجسالات الاشراف والتوجيه الفنى وفي غير الوظائف الادارية بوزارة التربية والتعليم قرر مبدأ جواز أعادة تمين هؤلاء لمنذ العجز في المدرسين وذوى التخصصات النادرة في مجال الاشراف والتوجيه الفني بيد انه بالنسبة لهذه الوظائف قرر الا تزيد نسبة من يعاد تعيينهم في مجالات الاشراف والتوجيه الفني على ١٠٪ سنويا . ويكون من يعاد تعيينه من المذكورين غسير شاغسل لدرجة مالية وانما يعين على بند المكافآت الشاملة بحيث يستحق مكافأة توازى الفرق بين المرتب والمعاش . وعلى هذا فانه لا يجوز الخلط بين من يعين اعمالا لحكم المادة السابقة وبين الخبراء الوطنيين الذين يتم التعاقد معهم طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار وزير التنمية الادارية رقم السنة 1979 - المعدل بالقرار رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ لان كلا من النظامين مدور في غلك قائم بذاته ولكل منهما مجال انطباق خاص به ولا يتداخل مع الآخر اذ أن أداة التعيين طبقاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ هي صدور ترار من وزير التربية والتعليم متضمناً ذلك ، في حين أن توظيف الخبير يكون بطريق التعاقد وبعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة كما أن الأصل أنه يشترط في الخبير ألا يجاوز سنه الستين ويجوز تعيين الخبير بعد هذه السن لأداء مهمة محددة ، في حين أن الأصل فيمن يعساد تعيينه أن يكون قد بلغ سن التقاعد « (٦٠) » ويجوز أن يستمر في الخدمة حتى سن الخامسة والستين كما أن مكافأة الخبير يجوز زيادتها بما لا يجاوز ١٠٪ من مكافأته السابقة عند تجديد العقد في حين أن مكافأة المعاد تعيينه ثابته تعادل الفرق بين المرتب ... مضافاً اليه الرواتب والبدلات الأخرى والمعاش وازاء هذه الاختلافات فانه يتضح أن لكل من القانونين محال انطباق يختلف عن الآخر مها يعنى أن الأحكام العامة الواردة بالقانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٨ لم تتضمن ما ينسخ الأحكام الخاصسة الواردة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ مما يعنى استمسرار العمسل باحكامه وباعتبار أن القانون العام اللاحق لا ينسخ احكام القانون الخاص السابق لعدم اشتمال دائرة العموم لذلك المجال المخمس

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل باحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في ظل العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ .

د وتوي رقم ٤٧٩ في ١٩٩٥/٦/١٨ جلسة ١٩٩٥/٦/١٨ ملف رقم ٢٨٦/٦/٨٦) .

(174)

جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٩٥

املاك الدولة الخاصة .. تعرف .. تخميص .. نقل الاشراف عليها •

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشان نقل ملكية بعض الأراض الواقعة في أملاك الدولة الخاففات وصندوق أراض الاستصلاح – الشرع أضفى المشروعية على التصرفات التي اجرتها المتحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٨/١٨ في الأراضي الملكوتة للدولة علكية فعلمة للسروعات الملكوتة الجهة التي تصرفت فيها في نارية التصمير والتنمية أزراعية فاعتبر حلماء الأراضي ملوكة الجهة التي تصرفت فيها في نارية تصرفها ومن ثم أضحت التصرفات معن ليس له العق في التصرف كانها صعادة من له العق في ذلك التحرف كانها صعادة من له العقر في ذلك التصرف على المارة من المتصرف الله المتحرف على المارة من المارة من المارة من المارة من المارة المارة المارة المارة الدولة الفاصلة ولا يعدو أن يكون نقلا الانراف

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ السنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الأراضى الواقعة في الملك الدولة الخاصة الى المصافظات وصندوق اراضى الاستصلاح تنص على أن و تعتبر الأراضى الواقعة في المسلك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعى أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرفت فيها المحافظات أو صندوق اراضى الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/١ معلوكة لتلك المحافظات أو للصندوق في تاريخ التصرف فيها

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أضفاء للشروعية على التصرفات التى الجرتها المحافظات أو صندوق أراض الاستصلاح حتبي ١٩٨٢/١٠/٩ في الأراض الماركة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فاعتبر هذه الأراضي مملوكة للجهة التى تصرفت فيها في تاريخ تصرفها ، ومن مثم أضحت التصرفات الصادرة معن ليس له الحق في التصرف كانها صادرة معن له الحق في التصرف كانها

كما استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ بتحديد المقصود بالتصرف الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، وما انتبت اليه من أن التصرف هو تلاقي الارادتين على نقل ملكية الأرض من المتصرف الى المتصرف اليه أو من البائع الى المشترى ، وهو لا يقرم الا اذا تلاقت ارادتا الطرفين على احداث هذا الأثر القانوني وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدد وكانت ارادة كل منهما قاطعـة بانة وتلاقيا على ذلك • فاذا تخلفت الارادة الباتة في حق أحد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الاطلاق ، لأن العقد لا ينعقد ويبرم الا بتلاقي الرادتين قاطعتين باتتين متطابقتين ، ولا يلزم أن يكون التصرف مسجلا على ما انتهت اليه المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسية ٢/٢/ ١٩٨٥ في الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٩ القضائية · ومن ثم فان قرار مصافظة الاسماعيلية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٨٢ بتخصيص الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة على ساحل البحيرات المرة الكبيري بناحيتي سرابيوم وفايد شرق طريق القنال لجهاز تخطيط وتنمية البحيرات المرة التابع لمحافظة الاسماعيلية لا يتمخض عن تصرف حقيقي في أملاك الدولة الخاصة فلم ينقل ملكية الأرض الى شخص آخر غير المحافظة وانمارتم التخصيص لأحد اجهزتها ولا يعدو ذلك أن يكون نقلا للاشراف الأداري على هذه الأموال دون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها بما لا يسوغ قانونا الاعتداد به تصرفا في مفهوم القسانون رقسم ١٩ المسنة ١٩٨٤ المشار اليه ٠

انتهت الجمعية العمومية لقسيمى الفتدى والتشريع الى الحقة الهيئة العامة لملاصلاح الزراعى فى التصرف فى الأراضى الواقعة على ساحل البحيرات المرة الكبرى بناحية سرابيوم وفايد وشرق القناة من الاسماعيلية الى السويس •

 ⁽ فتوی رقم ٤٨٨ في ٢٤/٦/٥٩٥ جلسة ١٩٩٥/٦/٥ ملف رقم ٢٩٦٩/٢/٣٢) ٠

- جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٩٥-

هيئة كهرباء مصر - مرافق ذات طبيعة خاصة - املاكها - تقدى المحليات عليها ﴿

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بانشا، هيئة كهرباء مصر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ بنظاء الادارة المعلية انشاء وادارة المرافق العامة المعامة المعامة المعامة المعامة المعامة المعامة المعامة المعامة والمعامة والمعامة والمعامة والمعامة وحمايتها من الموافق المعامة والمعامة وحمايتها من المعاميات المعامة الم

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن السادة (١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى « هيئة كهرباء مصر تكون لها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠ » وتنص المادة (٣) على أن « يتكون رأس مال الهيئـة من ٠٠٠ ، و وتنص المادة (٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة المالية لهيئة كهرباء مصر على ان « يختص مجلس ادارة الهيئة بتمصيل المبالغ التي تحصل عليها الهيئة نتيجة للتصرف في أصل من أصولها أو التعويض عنه لاعادة أصول الهيئة الى ما كانت عليه أو نشراء اصول جديدة ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قانون نظام الادارة المحلية الصسادر بالقسانون رةم ٤٣ لسينة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العسامة والخطة العامة للدولة وادارة جميع المرافق العسامة الواقعة في دائرتها ، كما تتولى هده الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول يها وذلك قيما عدا المرافق القرمية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات انشاءها وادارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وادارتها الوحدات الأخرى للادارة المحلية ، •

واستظهرت الجعمية العمومية مما تقدم أن المشرع ناط برحدات الادارة المحلية انشاء وادارة المرافق العامة الواقعة في دائرتها ، وخولها في سبيل دلك الاختصاصات التي تتولاها الدرزارات بمقتضي القوانين واللواقع . كما ناط بها المحافظة على اموال الدولة الخاصة والسعامة وممايتها من التعديات التي قد تقع عليها ، وذلك دون الملاك المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة التي تخرج الملاكها برمتها وما تحوزة وما هو مخصص لها من أموال عن مجال اشراف وادارة الوحدات المحلية ولما كان ذلك وكانت هيئة كهرياء مصر تعد من المرافق ذات الطبيعة الخاصة بمقتضي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ اسمنة المحالية أن تدعى حقا على الأرض المعلومة لها بسند صحيح من القانون ، ويغدر تعديها على اراضي الهيئة تعديا على الملاك الغير لا تكسب به حقا ويتمين على اراضي الهيئة تعديا على الملاك الغير لا تكسب به حقا ويتمين مصح

لذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لمقسعى الفترى والتثريع الى الزام الرحـدة المحلية لمدينة الجمالية برد الأراضى التى استولت عليها من أملاك هيئـة كهرباء مصر وأقامت عليها موقفا للسليارات واكشاكا لبيع الخضر ·

(فتوی رقم ۹۱۱ فی ۲/۲/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۹۹۰ ملف رقم ۲۰۸٤/۲/۳۲) .

C1410

جلسة V من يونية سنة ١٩٩٥

دسوم .. دسوم مواني وارشاد .. مناط استحقالها .. الجهل ٠

قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ب١٩٠٠ ساقفانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ سافة الارتفاد والتعريضات ورسوم الموانى والمنائل والرسو والمكون ـ عجهل السلينة شخص يقوم باستان والرسو والمكون ـ عجهل السلينة شخص يقوم باستانينة لحسابه سواء كان مالكها او مستاجرها المثالي يعد مجهزا حتى يقوم دليل يثبت غير ذلك ـ ايجاد السلينة معددة او للقيام برحالة أو برحازه مهنية كاملة التجهيز تعت تعرف السناجر لمة معددة أو للقيام برحالة أو برحازه مهنية بعضل يعيث تقلل بيد المؤجر الادارة اللاحية _ تنتقل الى بد المستاجر دامة الادارة التجارية فيتعمل يعيث على بيد المؤجر الادارة اللاحية _ تنتقل الى بد المستاجر دامة الادارة التجارية فيتعمل لمنائد كرام مهاد المستاجر دامة الادارة التجارية فيتعمل لسنة ١٩٨٧ عن النافذ الاجتبى للثان رسوم الارشاد ويتحدد بالمناطبين باحكامه وهم ملاك ومجهزو السفن الاجنبية والسفن للصدية التي تعامل من الناحية التقدية

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتسرى والتشريع أن المادة

۸۷ من قانون التجارة البحرية الصادر بالقانون رقم ۸ لمسنة ١٩٩٠

تنص على أن « المجهز هو من يقوم باستغلال السخينة لحسابه بوصفه
مالكا أو مستأجرا لها ويعتبر المالك هجهزا حتى يثبت غير ذلك ، وأن
المادة ١٦٨ تنص على أن « أيجار السفينة مجهزة عقد يلتزم بمقتضاء
المؤجر بوضع سفينة معينة كاملة التجهيز تحت تصرف المستأجر وذلك
لمدة محددة أو القيام برحلة أو برحلات معينة « كما تنص المادة ١٧٤ من
لمنة محددة أو القيام برحلة أو برحلات مبينة ، كما تنص المادة ١٧٤ من

٢ – وتنقل الادارة التجارية الى المستأجر ويتحمل نفقاتها وعلى وجه
المفصوص ١٠٠٠ أداء وسيوم الموانى والارشساد وغير ذلك من
المصروفات ، »

ومقاد ما تقدم أن مجهز السفينة شخص يقوم باستغلال السفينة لحصابه سواء كان مالكها أو مستأجرا ، بين أن الملك يعد مجهزا حتى يقوم دليل يثبت غير ذلك · كما أن أيجار السمينية مجهزة عقد يلتزم يحققضاه المؤجر بوضع سفينة كاملة التجهيز تحت تصرف المستأجر الادارة مددة أو للقيام برحلة أو برحلات معينة بحيث تظل بيد الأجر الادارة الملاحية وتنتقل الى يد المستأجر دفة الادارة التجارية فيتحمل نفقاتها من رسوم موانى وارشماذ ووقود وتحوها

ولما كان ذلك وكان يبين من أحكام عقد المسارطة الزمنية المبرم بين شركة بيراميد للملاحة (ملاك السَّفيّنة) وشركة مارترانس بالنيابة عن الهيئة العامة للبترول المؤرخ في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٩٢ أن « ٠٠٠ ٤ _ يضمن الملاك أن السفينة محكمة وغير نافذة للماء وقوية ومتينة وفي حالة جيدة ونظام جيد ومناسبة وصالحة من كل ألوجوه للخدمة، وكاملة يتماما بهيئة الضباط والمهندسين ، وطاقم البحكسارة ورجسال المطسافي المناسبين لسنفينة لها مثل حمولتها ، ٢٠٠٠ يتعهد الملاك بالاحتفاظ جِمَاكُينَات وغلايات وجسم السفينة في حالة جيدة وكف تماما بحيث يمكن الخصول على أقضى تُشغيل وعمل اقتصادي ٠٠٠ ٨ ـ يتعهد الملاك يترفير طأقة الؤن ودفع الأجور ورسوم التحميل والتفريغ الضاصة بالقبطان والضباط والمهندسين ورجال المطافى وطاقم البحارة ، وكذلك يدفع قيمة التأمين على السفينة وكافة الرسوم الخاصة بظهر السفينة و ١٠٠٠ - يعتب الملاك مسئولون عن اي تاخير في الحجر الصحي الناجم عن اتصال البحارة بالشاطئ في أي مَيناً أَبُّهُ عَدُّوي بدون موافَّقة او تعليمات كتابية من المستأجرين أو وكالنهم ، وكذلك عن أى ضياع في الوقت نتيجة حجن السفينة من جانب السططات الجمركية بسبب تهريب أو أي انتهاك أو مخالفة أخسري القوانين البياد من جسائب الصباطة البحارة ١٠٠٠ وإذا كان المعول عليه في تفسير العقود هو المقاصيد والمساني لا الألفاظ والمياني فمن ثم فانه وفقا لأحكام عقد الشارطة المشار اليه ، لا يصدق على الهيئة العامة للبترول وصف الجهر ، أذ الجلي أن الهبئة استأجرت السفينة محل العقد مجهزة وما أنفك الملاك ضامنين لتقائهم كذلك خلال مدة العقد • Dr. Burgal, W.

ومن حيث أن المادة الأرامى من قرار وزير النقل والمؤاصلات والنقل البحرى رقم ٩٥ لمسنة ١٩٨٧ في شأن تمديد المسادل من النقد الأجنبئ المفساد مرسوم المراسساد والتعويضات ورسسوم المواني والمسائل المفساد والتعويضات ورسسوم المواني والمسائل المسرية التحديد والرسو والمكوث المتحلية السفان الإجنبية تنجي على أن «تحديد المعامل من النقد الأجنبي للمثات الواردة بقانون الارشاد والمتحويضات المادرة بالقانون وقم ٢٤ لسنة ورضوم المواني والمناز والراسو والمكوث الصادرة بالقانون وقم ٢٤ لسنة تعامل من الناحب مع ملاك ومجهزي السفن الإجنبية والسفن المصرية المن تعامل من الناحبة المقان المقاراة المنفئ المحديد بالمخاطبين بالحكامة وهم ملاك

ظلنقدية معاملة السفن الأجنبية ، بما لا يسوغ قانرنا سريانه على الهيئة ظلمامة للبترول بوصفها ليست مالكا أو مجهزا للسفينة في الصالة المعروضة .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى عدم مريان قرار وزيد النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٧ المسار اليه في الحالة المعروضة لعدم انطباق وصف الجهز على المهامة للمهتول .

ر فتوی ۶۹ه فی ۱۹۹۰/۷/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۰۸ ملف رقم ۲۳۳۰/۲/۳۳)

(ATT)

جِلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥°

معلس الدولة _ الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع _ اختصاص _ صاحب الصفة في عرض النزاع •

المادة 27/1 من قانون مجلس الدولة رقم 22 لسنة 1977 - اختصاص الجمعية المعومية بنقر المنازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المنصوص عليها في القائرة (د) من المادة (٢٦) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية المقوق وقض المنازعات عليم طلب النزاع أل الجمعية المعومية من صاحب المسلة في التقافي طلب المنازي وان يوجهة الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانون ذلك أن المسلة شرط لقبول الجنوى أو بديلها بعق وسائل حماية المجتوق - تنجيعة ذلك عدم قبول طلب النزاع معن لا سفة له في تشييل السهة قانونا - تشييل -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتثريع أن المادة ١٩٧٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : أ)

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العسامة أو بين الهيئات العسامة أو بين المؤسسات العسامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويحكن رأى الجمعيسة المعومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ،

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ـ وعلى ما جرى به افتاؤها ـ انختصاصها بنظر النسازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٢٦ هو بديل عن استعمال الدعوى كرسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاخ الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى ، طبقا للقانون ، وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجهة اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط للمول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقسدم الى أن طلب عرض النزاع الماثل أنا لم يقسدم من صاحب الصفة في التقاضي قانسونا عن معهد التخطيط القومي وهر مدير المعهد وفقا للمسادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١، لمسنة ١٩٦٠ بانشاء المهد ، فقد تعين عسدم قبوله التي أن يرد التي الجمعية طلب العرض من صاحبِم الصفة ·

انتهت الجمعية المعرمية لمقسمى الفقوى والتعريم الى عدم قبول طلب عرض النزاع الماثل

(فتوی ۴۸۱ فی ۲۵/۲/۱۹۶۱ جلسة ۲۱/۲/۱۹۶۱ ملف رقم ۲۴/۲/۸۸۸۲) .

جلسة ۲۱ من يونيه سنة ١٩٩٥

رأ (أ) رسوم إ رسم تنمية الموارد ، •

القانون دقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية الموادة المالية للمولة المصدل بالقانون دقم ١٩٨٥ - المشرع فرض عل البيب بالزاد رسم تنمية موادد مالية للمولة بواقع ٥٪ من قيمة البيع يلتزم به البائع - يستعق الرسم فود رسو المزاد - على البائع بالنسية في المزادات التي تجرى بمحافظتي القامرة والجيزة عن طريق خبير مشعن ، توريد الرسم الم مراقبة المصادف المتحاورة المنافقة المراقبة المام من تاريخ البيع - اذا تاخر البيام او تقامى عن توريد فيمة الرسم خلال عده المهاة استحق عليه مثل القيمة المررة - تطبق .

(ب) مجلس الدولة _ الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع _ اختصاصها _
 حجز ادارى •

القانون ٣٠٠ لسنة ١٩٥٥ في شان العجز الادادي _ القانون دقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يشان الرافعات المدنية والتجارية _ الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية بالقصل في المتازعات التى تنشأ بين الوزارات از بين المصالح العامة أو بين الويئات العامة أو بين طؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهنات بضمها البضي _ خروجا على مثلاً الأصل اناط المشرع الفصل في المتازعات الخاصة بدعاوي رفع العجز التي يجوز للمحجوز عليه دون سواه رفعها بقاضي التنايذ الذي يتبعه المججوز عليه _ تنبهة ذلك : يتحسر عن الجمعية العمومية الفصل في عده المنازعات ايا كان اطراف التزاع _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المسادة الأولى من القانون رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٨٨ بغرض رسم تنبية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ نفس على أن « يغرض رسم يسمى « رسم تنبية الموارد المالية للدولة » على ما ياتى :

.

١٣ - البيع بالزاد: ٥/ من تبعة البيع يلتزم بها البائسع ... ويصدر ترار من وزير المالية باجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه فى البنود الخمسة السابقة وفى حالة التظف عن توريد هذا الرسم فى الموعد المحدد لذلك يتم تحصيله بطريق الحجز الادارى ، ويستحق على الجهات المسئولة مثل المبالغ المتررة » كما تبين لها ان المادة (١٥) من الملائحة التنفيذية لتأنون غرض رسم تنهية الموارد المالية للمولة الصادر بقرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ على أن « ويكون الرسم بواقع ٥/ من ثمن البيع ، ويلتزم به البائع ويستحق الرسم غور

رَّسو الزاد ، ويتم تحصيل وتوزيد الرسم وقتا للتواعد الواردة في المؤاد الثالثة » . وتنص المادة (١٦) منها على أن « خالة البيع الاختياري بالزاد طبتا للتانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في ضان بعض البيوع التجارية إو طبتا لاي تانون آخر :

(1) اذا تم البيع من غير الخير أو غير صالة من صالات المزادات إلترم البائع غور رسو المزاد بسداد رسم التغيية وعلى البائع توريد الرسم خلال مهلة لا تجاوز أربعة ايام من تاريخ البيع الى مراقبة الماملات التجارية في حالة المزادات التي تتم بمحافظتي القاهرة والجيزة أو لخزائن مكاتب السجل التجاري المختصف في حالسة المزادات التي تتم بباتي المانظات .

. (ب) إذا تم البيع عن طريق الخبير الغن أو في صالة من صالات الإدات ، فعلى الخبير أو صاحب الصالة حسب الأحوال تحسيل رسم التنابق من البائع غور رسو المزاد ، وتوريد الرسم المخصل التي الجهات المنصوص عليها في البند السابق وخلال المهاة الواردة به .

(ج) على مراقبة المعاملات التجارية بحافظتي القاهرة والجيزة والمكاتب السجل التجارى بباقى المحافظات اصدار شبكات لصالح النك المركزى المحرى بقيمة رسوم التنمية الموردة اليها ونقبا للبندين ولله خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي لوروم الرسم اليها » .

واستظهرت الجمعية العهوبية) بها تقدم ، أن الأشرع عرض على المبتع بالزاد رسم تنبية بوأرد مالية للدولة ، بواقع هم، من قيمة البياع بالزاد رسم تنبية بوأرد مالية للدولة ، بواقع هم، من قيمة البياع بالزاد و رسم تنبية بوأرد مالية للدولة ، بواقع هم، من قيمة البياع بالنسبة التي المؤادات التي المواقع المعاملات التجارية خلال مبلية خين على البائع المعاملات التجارية خلال مبلية تلوز البائع التي ما تعامل على مسئلة المواقع المبلغة البيام المائة المبتدق عليه بثل التيام المبلغة المراقع أن المبلغة المراقع أن المبلغة المبلغة المبلغة المبتدق عليه بثل التيام المبلغة المبلغة المراقع المبلغة المبلغة

1908 منالف البيان ؛ وتكون مطالبة الادارة العابة للتجارة الداخلية بوزارة التمهين ما الادارة العابة المعاملات التجارية ما البيئة في الجالة المعروضة بميلغ مع 12 جيه قائمة على صحيح سندها .

هذا ونيما يتعلق بالمنازعة حول توتيع الحجرز الادارى عملي الهوال هيئة كبرياء مصر لدى البنك الاهلى وناء المبلغ محل المطالبة ، فقد لاحظت المجمعية العبوبية في هذا الشان ان المادة ٦٦ من تانسون مجلس الدولة المسلار بالقانون وتم ٧٧ لمسنة ١٩٧٢ نفسر عملي أن « تختص الجمعية المهومية القسمي النتوى والتشريع بلبداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية :

.....(1)

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلمة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العدومية المسلمي القتوى والتشريع في هذه المنازعات لمزما للجانبين ؟ .

كما تبين للجمعية المعبوبية أن المادة ٧٥ من التانون رقسم ٢٠٨ السنة ١٩٥٥ في شان الحجز الادارى تنمن على أنه « يجوز أن تنبسع الجزاءات الحجز الادارى البينة بهذا التانون عند عدم الوماء بالستحقات في مواعيدها المحددة بالقوانين والراسيم والقرارات الخاصة بهذا وفي الاماكن وللأسخاص الذين يعينهم الوزراء الختصون:

ing a district of

.....(1)

(د) الغرامات المستحقة قانوقا . في حين تنص المادة ٧٥ من ذات المتلقون على أنه هم عندا ما المتلقون على أنه هم عليه في هذا القانون تمنري أحكام عليه المتلقون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتبارض مع احسكام حيفا المتلقون وقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ يبين أنه أمرد الفصل الثاني من الباب الثاني لاحكام حجز ما المدنين لدى الغير ونص في الباب ٢٣٥ منه على أنه هر يجوز المحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفسع الحجز المام قاضي التنفيذ الذي يتبعه ولا يحتج على الحجوز لديه برفع هذه الدعوى الا أذا المفت اليه ، ويترتب على الملاغ المحجوز لديسه هذه الدعوى بنه المحجوز لديسه يالدعوى منه من الوفاء الحاجز الا بعد الفصل فيها » .

واستظهرت الجمعية المهوبية بن مجبل ما تقسدم انه وأن كسان الأصل هو اختصاص الجمعية المهوبية لتسمى النتوى والتشريع بالنصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العابسة أو بين الهيئات المطبة أو بين المهادة ٢٣٥ حسن قانسون المرافعات المدنية والتجارية ، المشار اليه ، والتي يسوغ الرجوع عليها بيتقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجسز الادارى عند عدم وجود نص فيه لانتفاء التعارض بينها وبين أحكام هذا المادة ٧٠ منها يتعلق بالمنازعات الخاصة يدعاوى طلب رفع الحجزز التي يجوز المحجوز عليه رفعها أذ ناط اختصاص الفصل فيها لقاضى التنفيذ الذي يتبعه المحجوز عليه دون سواه مما لا ينفسح معه مجال لطلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه ، ومن ثم فسأن المنتصاص الفصل المنازعة ينحسر عن الجمعية وينعقسد لقسائي

لما كان ذلك وكانت هيئة كهرباء مصر تبغى استصدار راى ملسرم الجمعية المعومية برفع الحجز الموقع على مالها لدى البنك الاهلى المصرى بعموفة الادارة العالمة للتجارة الداخلية بوزارة التبوين وفساء لبلغ ١٤٥٠ جنيه محل المطالبة ، كفرامة عن عدم توريد رسم تنييسة الموارد المللية في الميعاد ، وكان الاختصاص بالفصل في هذا النزاع ينعتد بنص المادة ١٤٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لمقاضى التنفيذ الذي يتمعه المحجوز عليه ، أيا كان اطراف النزاع ومن ثم تفدو الجمعية غير مختصة .

اذا___ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

 ا الزام هيئة كهرباء مصر باداء مبلغ ١٥٥٠ جنيه (الف واربعمائة وخمسون جنيها) الى الادارة العامة للنجارة الداخلية بوزارة النموين ،
 كغرامة عن توريد رسم تنبية الموارد المالية على المزاد المشار اليه خلال المهلة المحددة .

٢ سد عدم اختصاصها بنظر النزاع نيما يتعلق بالحجز الادارى على أموال الهيئة لدى البنك الاهلي المرى .

(فتوى دقم ۲۹۲ في ۲۶۱/۱/۹۶ جلسة ۲۹/۱/۹۶ ملك رقم ۲۹۲/۲/۲۷ ع .

(178) 6

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

عقد اداري _ عقد توريد _ التحفظات جزء لا يتجزا من العقد .

أميدا تنفيد المقد طبقاً لما استمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجيه حسن اللية أميل من الصول المثانون التي تنفي المشهر والدينة والادارية على حد سواء ، بهتشاها يلتزم ألل طرف من طرفي المقد المقدى ، ووجب حجله على الوقه بهذا الالتزام وصاد تصيله بعد الرقاء بهذا الالتزام وصاد تصيله بعد البعد من جزاءات كفراءة التاخير امرا واجبا قانونا _ مقتضى ذلك _ انه ولئن تما الشرف من عنود التوريد أن الايجاب يوجه على اساس الشروط العامة الملن عنها التي تستقل جهة الادارة روضعها ، دون أن يكون للطرف الأخر حتى الاشتراك في ذلك الا إنه النا كان لهذا المطرف الروط خاصة تنافض أو تحد من الشروط العامة المائن عنها ، دون أن تؤثر على الشروط الموجمية منها ، فيجهة الادارة أن تتفاوض مع ذلك المؤلف للنزول عن تلك المؤلف للنزول عن تسلك بها أو بيضيها وارتضت عن كلك الشروط فاذا المغرف النافوض عن تسلكه بها أو بيضيها وارتضت الجيوم يدن الدروط الالتزام بهسا _ الحيية الادارية ذلك باتت تلك الشروط جزا لا يتجزا من المقد يتمين الالتزام بهسا _ الحيية الادارية ذلك باتت تلك الشروط جزا لا يتجزا من المقد يتمين الالتزام بهسا _ الحيية الادارية ذلك باتت تلك الشروط جزا لا يتجزا من المقد يتمين الالتزام بهسا _ الحيية الادارية ذلك باتت تلك الشروط جزا لا يتجزا من المقد يتمين الالتزام بهسا _ الحيية الادارية ذلك باتت تلك الشروط خلياً علية الإدارية المؤلف عن تسبكه بها و بيضي علية علية علية علية الإدارية تلك الشروط خلية الإدارية تلك الشروط خلية المؤلف عن تسبك بها أو يبطنية الادارية ذلك باتت تلك الشروط خلية الإدارية المؤلف على المساس المؤلف علية الإدارية المؤلف علية المؤلف علية الإدارية المؤلف علية المؤلفة الإدارية المؤلفة المؤلفة الإدارية المؤلفة المؤلفة الإدارية المؤلفة المؤل

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
« ١٤٨ » من القانون المدنى تنص على أنه « يجب تنفيذ العدد طبقا لما
اشتبل عليه وبطريقة تتنق مع ما يوجبه حسن النية » وهذا المبدأ وعلى
ما جرى به اغتاء الجمعية العمومية هو اصل من أصول القانون التي
تحكم المقود المدنية ـ والعقود الادارية على حد سواء ، بمقتضاها
يلتزم كل طرف من طرف العقد بتنفيذ ما اتفق عليه في المقد ، غان حاد
تحدمها عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقد دى ،
ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تصيله بما رتبه المقد من
جزاءات ، كفرامة التأخير ، امرا واجبا قانونا .

والحاصل أنه ولمثن كان الأصل في عقبود الترريبد ، أن الإيجاب يوجه على اساس الشروط العامة الملن عنها ، التي تستقل جهة الادارة بوضعها ، دون أن يكون للطرف الآخر حق الاشتراك في للك ، الا أنه أذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض أن تحد من الشروط المامة المملن عنها ، دون أن تؤثر على الشروط الجوهرية منها ، علجهة الادارة أن تتفاوض مع ذلك الطرف المنزول عن كل أو بعض تلك الشروط . غاذا اسفر التفاوض عن تمسكه بها أو ببعضها ، وارتضت الجهة الادارية ذلك ، باتت تلك الشروط جزء لا يتجزءا من المتسد

يتمين الالتزام بها . واذ كان الثابت من الاوراق ان الهيئة العاسقة الشارسة المنون المطابع الامرية تحفظت في عرض الاسعار المقدم منها في المارسة النوه عنها على مدة التوريد ، بأن حددتها في عرضها بثمانية السهر ، المدونة للتوريد في الشروط العامة للمارسة · وكان الثابت ان الهيئة المحددة للتوريد في الشروط العامة للمارسة · وكان الثابت ان الهيئة الطالبة تتازلت في تلك المارسة عما اشترطته من مدة توريد في عرض الطالبة تتازلت في تلك المارسة عما اشترطته من مدة توريد في عرض أسعارها واقر مندربها في الالتزام بالشروط والمواصفات العامة للممارسة وقد تأيد بما ينبئء عنه تقاعسها – الهيئة العامة للتأمين الصحى – عن تقديم المستند الذي يساند ما تدعيه لدى طلبه منها بمعرفة ادارة المقدى – وبالتألى تكون مدة التوريد المحددة من قبل الهيئة الطالبة هي المعين عنيرها في عقد توريد المطبوعات للثالي مما يقع مصه قير الهيئة العالمة المتاري الصحى باستقطاع المبلغ مصل المنازعة قيار الهيئة العالمة محل المنازعة عير المنه على صحيح سنده ،

اذا ____ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة الهامة للتأمين الصحى بأداء مبلغ ٢ او١٦٧ (ثلاثة آلاف وستمائة وسبعة عشر جنيها واننى عشر قرشا) الى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. • (وتوى رقر ١٤٥ في ٢٥٣٢/٢/٣٤ جلسة ١٩٩٥/٦/٢١ ملك وقر ٣٥٣٢/٢٣٠) •

جلسة ٢١ من يونيه سنة م١٩٩٥

جواذات سفر _ جواز السفر الدبلوماسسية _ طلب موافقة الزوج على منع زوجته جواز سفر .

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ في شان جوازات السغر المدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ -

حظر الشرع - كاصل عام - على المديين مفادرة اراضي الجمهورية او المهودة اليها الا اذا كانوا يحملون جوازات سفر للقانون - انواع هذه الجوازات الدبلوماسية والفاصة وهمة والمدينة من سبن بقرار منه شكل وجهة والمدينة أن يعين بقرار منه شكل جواز السفر واجرات منحه ومنة مسلاحت، وطريقة تجديده والرسوم - قراد وزير الداخلية وقم ٦٢ لسنة ١٩٨٧ ليها تضمته من عدم جواز منح الروجة جواز سفر او اضافتها على جواز سفر الزوجة بواز منح او اضافتها على جواز سفر الزوج الا بموافقة كتابية منه يقتصر على جوازات الشفر المعادية دون غيرها من الجوازات الأخرى - تتبجة ذلك - عدم سريان هله الدكم على جوازات السفر الداخلية على الزوجية بموجب الدكم على جوازات النفرة الداخلية على الزوجية بموجب الدكم على جوازات السفر الداخلية على الزوجية بموجب احكان عند الزواج ولا ينتقص منها - تطبيق .

استبان للجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع أن المسادة (أ) من القانون رقم ٩٧ المسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٩٧ لمسنة ١٩٦٨ نفس على أنه « لا يجسوز لمن يتبتعسون بجنسية جمهورية مصر العربية مفادرة أراضي الجمهورية أو العردة اليا الا اذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا لهذا القانون ، كسا تنص المادة (٥) من ذات القانون على أن جوازات السفر الديلوماسية ، باسم جمهورية مصر العربية هي : (١) جوازات السفر الديلوماسية ، (٥) جوازات السفر المهمة ، (٥) خوازات السفر المهمة ، (٥) أخ ورازات السفر العادية ، في حين تنص المادة (٨) من ذات القانون على أن ، يعين بقراد من وزير الداخلية بعرافقة وزير الخارجية شكل جوازات السفر وهدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط واجراءات منصه من الرسم الأصلى والرسم الاضافي كليا أو جزئيا ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حظر - كأصل هام - على المصريين مفادرة أراضى الجمهورية أو العردة اليها الا أذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا للقانون ، وبين المشرع أنواع هذه

الجروازات وحصرها في اربعسة هي جروازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة والعادية ، وناط بوزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أن يعين - بقرار منه - شكل جواز السفر واجراءات منحه ومدة صلاحبته وطريقة تجديده وقيمة الرسوم التي تحصل عنه وحالات الاعفاء من الرسوم ، وتبين للجمعية العمومية أنه صدر نفاذا لذلك قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسينة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧ بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشمار اليه ، وتضمن هذا القرار نرعين من الأحكام الأول خاص بجوازات السفر الدبارماسية والخاصة ولمهة وذلك في المواد من ٢ حتى ١١ منه التي تضمنت حالات منح كل نوع منها ومدة صلاحيته واجراءات تجديده ، كما حرص القرار على النص على منحها وتجديدها لمستحقيها مجانا . أما النوع الثاني من الأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية ، المشار اليه فيتعلق بجوازات السفر العادية وذلك في ألمواد من ١٢ الى ٣١ منه ومن ثم فان ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢١ من أنه « لا يجوز منح الزوحة جواز سفر أو اضافتها على جدواز سدفر الزوج الا بموافقة كتابية منه ، انما يقتصر فحسب على جوازات السفر العادية دون غيرها من الجرازات الأخرى سواء فى ذلك الجوازات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة ١ذ لو أراد مصدر القرار اشتراطها بالنسبة لها لما أعوزه النص على ذلك ٠ ومن ثم يغدو متعينا القول بعسدم سريان حسكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية ، المشار اليه ، على جوازات السفر الدبلوماسية .

وترى الجمعية العمومية أن ذلك لا يخل بالحقسوق المترتبة على الزوجية بموجب أحكام عقد الزواج ولا ينتقص منها ، ومن بينها حق الزوج في الامتناع عن نفقة زوجته اذا ما تبين له ان استعمالها لحق المخروج للعمل الذي أجازه لها المشرع بمرجب نص المادة (١) من القانون وقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ المحلص بأحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية بشوب باساءة استعمال الحق أو مناف لمسلحة الاسرة وطلب بنها الابتناع عنه ، الا أن القول الفصل في تحقق ذلك بن عدم معقود للقاضى الختص ببسائل الاحوال

الشخصية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه دون جهة عصل الزوجة وبحسبان أن لكل من علاقة العمل وعلاقة الزوجية أحكامه ومجاله .

لذاــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ على جوازات السفر الدبلوماسية والجوازات الخاصة والجوازات الصادرة لمهمة .

(فتوی رقم ۵۶۲ فی ۱۹۹۰/۷/۱۸ جلسة ۲۱/۲/۱۹۹۹ ملف رقم ۲۸/۲/۹۸۹) +

: :(177)

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

بنوك _ بنك الاستثمار القومي _ عاملون بالبنك _ بطاقة وصف الوظيفة .

الثانون رقم 20 لسنة 2000 بشان الادارات القانونية مناط اطباق هذا الثانون هذا الثانون هذا الثانون مناط اطباق هذا الثانون و في المحمود قبل المحمود و في المحمود و المحمود

استبان للجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون الادارات القانونية تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى واعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ». كما تنص المادة الأولى من القانون سالف الذكر على ان « الادارات القانونية في المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية اجهسزة معوفة للجهات المنشأة فيها وتقوم باداء الاعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتاج » ومفاد ذلك أن مناط انطباق هذا القانونية وقت عبيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة اقتصاديسة والمتصود بالهيئات العامة في مفهوم هذا القانون كل شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لمه الشخصية الاعتبارية وله ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الدولة وتلحق بميزانية الدولة وتلحق بميزانية الدولية التابع لها .

كما نبين للجمعية العبومية من استعراض نصوص تانون انشاء بنك الاستثبار القومى رقم 119 لسنة ١٩٨٠ أن المشرع انشا بهذا القانون بنكا ذا شخصية اعتبارية واسند له تبويل مشروعات الخطة عن طريق الاقراض والمساهبة ومتابعة تنفيذها بوصفه جهة متخصصة فى هذا النوع من الاعمال المصرفية ، كما خوله ادارة ابواله وانشا له موازنة مستقلة والحقه بوزارة التخطيط ، ومن ثم يدخل في عداد الاشسخاص.

العامة بالمعنى الذى عناه قانون الادارات القانونية وفي خصوص انطباق أحكام ذلك القانون بالنسبة للبنك .

على هذا غانه يتعين الالتزام بشروط شغل وظيفة مدير عام الادارة القانونية كما وردت بقانون الادارات القانونية .

لذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان بنك الاستثمار القومى يندرج في عداد الجهات التي يسرى عليها احكام قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات التانونية .

فتوی (۵۶۳ فی ۱۹۹۰/۷/۱۸ جلسة ۲۹/۵/۰۹۱ ملف رقم ۲۸/۸/ ٤٨١) ٠

(\TV)

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

قانون ـ مشروع قانون ـ مشروع قانون بانشياء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية ان مشروع القانون يتضمن احكاما تتعلق بنقل صمامات وشرايين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم ميت ـ اختصـاص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة التشريعيه لشروعات القوانين انما تتضمن دراسة فانوئية فنية تتعلق بمدى عدم تعارض احكام الشروع المقترح مع أحكام القوانين الأعلى وعلى رأسها أحكام الدستور وما يحيل اليه من أصول «رجعية _ انه بالنسبة لبدا النقل فان الجمعية العمومية ترجع الأخذ بما انتهى اليه النظر من جواز نقل الأعضاء ـ انه اذا كان مشروع القانون المقترح يتعاق بنقل صمامات وشرايين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت فانه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الأمر الذي يقتضى أن يتضمن مشروع القانون تعريفا للموت وأن يكون الأطباء المقررين للموت مختلفن عن الأطباء الذين يعهد اليهم باجراء جراحة النقل من اليت أو الى المريض .. بتوافر الضرورة العامة التي تجيز نقل العضو من جسم آدمي مبت فان الأمر يقتضي مناسبة أن يتضمن مشروع القانون أحكاما أجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها وفقا لشدة الحاجة لدى المرضى زمانا وخطرا · الجسم الآدمي ليس محلا للتعامل فيه مها يقتضي الأمر استلزام الرضا بالنقل بالاذن والإجازة ـ انه ولئن كان اذن الشخص باستخدام أي من أعضاء جسمه بعد موته ليس حقا ماليا مما ينقل من بعده الى ورثته الا أنه يجوز الاذن بالنقل الصادر من الأقارب الأقريين للمبت ـ أنه يجب حظر الاتجار بأعضاء الجسم الآدمي الأمر الذي يستوجب معه تضمين مشروع القانون احكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتجار _ يلزم استبعاد حكم جواز انتزاع صمامات القلوب وشرايينها من أجسام الموتى مجهولي الشخصية - حال المحكوم عليه بالاعدام حال أي شخص فيما يجب أن يعامل به جسمه ـ وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا الشأن يستوجب الأمر أخذ رايها في مشروع القانون .. تطبيق •

استعرضت الجمعية المعومية مشروع القانون بانشاء بنوك للصماءات والشرايين الآدمية وما أثير في شأنه من مسائل قانونية وتبن لها أن مشروع القانون المطلوب مراجعته قد انطوى على احدى عشرة مادة ، نصت المادة الأولى منه على الترخيص لاقسام جراحة القلب بكليات الطب بجمهورية مصر العربية في انشاء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية للاستغادة منها في عمليات زراعة الصماحات والشرايين الآدمية ، وعلى جواز انشاء هذه البنوك في المستشفيات الأخرى فو المراكز أو المعاهد المتصمحة في جراحة القلب وذلك بتراكز من وزير الصحة ، وعينت المادة الثانية مصادر حصول هذه البنوك على الصماحات والشرايين الآدمية بها يشمل صماحات وشرايين تلوب على الموتى سواء في المستشفيات أو تنلى الحوادث الذين تشرح جنثهم أو

من ينفذ غيهم حكم الاعدام او من مجهولى الشخصية او الذين يوصون بها او يتبرع بها اولياؤهم ، واشترطت المادة الثاثة في الحالة الاخيرة ضرورة ان تكون الوصية حكتوبة وصادرة من كابل الاطلبة غاذا كان النوفي تاصرا او ناتص الاهلية غيلزم الحصول من وليه على اقسرار كتابى بذلك أما باتى الحالات الاخرى غلا يشترط لاجراء النتل الحصول على موافقتهم ، وحظرت المادة الرابعة اجراء استئصال الصماسات والشرايين الآمية الا اذا تم في احدى المستشفيات المسموح بها في انشاء هذه البنوك . كما نصت على جواز أن يتم استئصالها في أى مكان آخوال يجب أن تتم عمليات اللاحوال يجب أن تتم عمليات الاستئصال بمعرفة الاطباء المؤهساين والمرض لهم في ذلك .

وتضت المادة الخامسة بعدم جبواز التصرف في الصهاسات والشرايين الآدمية المحنوظة في بنوك الصهامات والشرايين الا للعمليات التي تجرى في المستشفيات المرخص لها وتجرى بها عمليات التسلب المتوح .

واوجبت المادة السادسة على المستشفيات المرخص لها في انشاء هذه البنوك أن تحتفظ بسجلات لتسجيل إيراد البنسوك سن الصهابات والشرابين الآدمية المستأصلة والطلبات التي يقدمها المرضى للاستفادة من هذه الصهابات والشرابين الآدمية والمنصرف منها ونتيجة المهلبات وغير ذلك من السجلات .

وعهدت المادة السابعة الى الاطباء الاخصائيين المرخص لهم في ذلك بتنظيم عمليات زراعة الصمامات والشرايين الآدمية .

وتضمنت المادة الثامنة تحديد عقوبة الحبس مع الشهفل وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين لكل من يتاجر في الصمامات والشرابين بغير طريق البنوك المرخص لها بذلك .

ونصت المادة التاسعة على أنه مع عدم الاخلال بما تنص عليه القرائين من عقوبة أخرى يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز سنة أشهر وبغرامة لا نزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين . وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

وناطت المادة العاشرة بوزير الصحة بالاتفاق مع وزارة التعليم العالى اصدار اللائحة التنفيذية لهذا التانون .

وتضهنت المادة الحادية عشرة نشر هذا التانون في الجريدة الرسمية والعمل به أعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وانصحت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المشار اليه عن الفاية من وراء اصداره فاوردت انه « نظراً لأن البلاد تحتاج الى انشاء بنوك للصماءات والشرايين الآدمية للاستفادة منها في عمليات زراعــة الصماءات والشرايين الآدمية حقد وافق المجلس الاعلى للجامعات ببطسته المنعقدة في ١٩٩٤/٤/٢١ على اقتراح جامعة القاهرة بانشاء بنك للصماءات والشرايين الآدمية بكلية الطب بها . بعد ان استعرض الموضوع في ضوء راى دار الانتاء ولجنة القتوى بعجم ع البحـوث الاسلامية بالازهر وراى لجنة قطاع الدراسات الطبية . وتحقيقاً لذلك غداء مشروع القانون المرفق . . . » .

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراضها لمشروع القانسون المائل ، وما انتظمه من أحكام ما يأتي :

اولا: ان مشروع القانون يتضمن احكاماً تنعلق بنقل صمامات وشرايين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت منقل اعضاء الجسم البشرى واحكامه يثير عدداً من المسائل القانونية التى يتصين حسمها والوصول نبها الى تقدير معتبر ، ثم يجرى اقتراح الاحكام وتتريرها فى ضوء هذه التقديرات . من ذلك مبدا نقل الاعضاء ومدى جوازه شرعاً ووضعاً ، من جسم حى او جسم ميت ، ثم ضوابط النقل فى اى من حالى الحياة والوماة بالنسبة للجسم المنقول منه ، وما يتمين تقريره من احكام هذه الضوابط ، وفى هذا الشان تثور مسائلة الرضحالى الحياة والموت ، ومسائلة المضرورة وعناصرها ، ومسائلة الرضال الشيرى بالنقل حال الحياة أو مضائا الى ما بعد الموت ، كما تقور مسائلة البشرى بالنقل حال الحياة أو مضائا الى ما بعد الموت ، كما تقور مسائلة جسم الانسان كمحل للتعالم القانونى ، ومسائلة الانساب ان كان لها وصع في نوعيات خاصة من نقل الإعضاء .

وفى تحرير هذه المسائل بالنسبة لمشروع القانون المعروض ، فان النقل من الجسم الحى لا يرد الا على ما يقبل التجدد أو التعويض من مواد الجسم البشرى كالدم ونحوه أو يرد على عضو من أعضاء الجسم ذى مثيل له باق ركاف لاداء وطائف العضو المنقول ، وأن مسائل هذه الحالة من تقرير ضرورات وترجيح مصالح لا تثور فى الموضوع المعروض ، لانها انتعال من جسم حى ينبنى الحرص على بقاء حياته بعد النقل . انها الحالة المعروضة تنعلق بنقل صهامات القلب وشرايينه وهى والقلب ليسوا مما يحتمل التجدد ولا التعويض وليسوا من الاعضاء ذات المثيل ومن ثم لا يرد فى الحالة المعروضة الا احتمال النقل من الجسم الميت . كا أن هذه الحالة عنها لا يرد شائها أمر يتعلق بالانساب وأثر النشل

فيها ٤ الأمر الذي يستوجب استبعاد هذه المسالة ايضاً من نطاق التعرض. للموضوع .

ثانية : أن اختصاص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة التشريعية اشروعات القوانين انما تتضمن دراسة قانونية فنية تتعلق بمدى عدم تعارض أحكام المشروع المقترح مع أحكام القوانين الأعلى وعلى راسها أحكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية فمراجعة الصياغية التشريعية لمشروعات القوانين واللوائح المنوطة بقسم التشريع بمجلس الدولة بموجب المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ ، والتي يمكن احالتها لأهميتها الى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالمجلس بموجب الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من ذلك القانون ، هذه المراجعة للصياغة التشريعية انما تتضمن دراسة قانونية منية تتعلق بمدى عدم تعمارض أحكام المشروع المقترح مع أحمكام القوانين الأعملي وعلى راسها احكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية وما يقرره من مدادىء وما يوجبه من توجيهات اساسية ، كما تتعلق بمدى الاتساق. والتجانس بين احكام المشروع المقترح وبين الهيكل التشريعي السائسد في المجتمع ، بحسبان تقدير ما يتوقع أن يفضى اليه تطبيق أحكام المشروع المقترح وتفاعله مع احكام التشريعات الجارية من اتساق في العمل ، أو ما يفضى اليه من تنافر وتخالف في تحقيق الآثار المرجوه بالنسبة للتشريع المقترح أو التشريعات السارية ، كما تتعلق بمدى ملاءمة الاحكام التفصيلية والاجرائية للمشروع المقترح لملأهداف الكلية المرجوة من سن التشريع ومدى صلاحيتها اتحقيق المصالح العامة المطلوب تقريرها ، وذلك كله فضلا عن ضبط المسطلحات وتدقيق العبارات وملاحظة الحوانب اللغوية وتصنيف الأحكام وترتيبها في اتساق ووضوح .

والحاصل أن الدستور منذ عدلت المادة الثانية منه في ٢٢ مايسو سنة .١٩٨ باعتبار « مبادىء الشريعة الاسلاميسة المصدر الرئيسى اللثثريع » ، قد قيد السلطة المختصة بالتثيريع بأن تلتـزم في وضـع التثيريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة الاسلامية لاستهداد الاحكام المنظهة للمجتمع ، وذلك حسبها أوضحت لجنة اعداد مشروع التعديسل بما وافق عليه مجلس الشعب في ٣٠ أبريل سنة .١٩٨ ، وحسبها أبانت المحكمة الدستورية العليا في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ من أساعتباراً من هذا التعديل الدستورى للبادة الثانية صارت سلطة التشريع متبدة فيها تسنه من تشريعات مستعدثة أو معدلة لتشريعات سابقة ، بان تراعى اتفاق هذه التشريعات مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وبحيث

لا تخرج في الوقت ذاته عن سائر الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى .

وفي اطار اعمال مبادىء الدستور كلها والتوفيق بين مفادها جميعا ، فان اصول التفسير توجب اعمال قواعد التخصيص والتقييد المتبادل بين نلك المبادىء الواردة بالدستور بها يجعلها يفسر بعضها بعضا ، وبن ثم فان المبديعة الاسلامية في تقرير الاحكام ، كما أنها تفيد الالتزام بها هو قطعى الدلالة بن احكامها ، فهي تفيد أيضاً أنه في اطار تنوعات الآراء الفقهية ظنية الدلالة ، وفي اطار ما تسمه النصوص بن دلالات الاحكام المرجوع فيها جميعها الى الشريعة الاسلامية ، انها يترجح في النظر الدستورى الرأى الشرعى من هذه الآراء الذي تتصقق بسه المبدىء الاحكام المبدى المنصوص عليها في الدستور ، بما يكفل التازر بين المبادىء والتنسيق بينها في هيكل تشريعي واحد ونظام قانوني متسق ، المبادىء والتنسيق بينها في هيكل تشريعي واحد ونظام قانوني متسق ،

ثلثة: انه بالنسبة لمبدأ النقل ومدى جوازه غان الجمعية العمومية ترجح الاكذ بما انتهى اليه النظر في جواز نقل الاعضاء .

غقد انتهت دار الافتاء المصرية في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ بعد دراسة رافية الى أنه « يجوز شق بطن الانسان الميت واخف عضو منه أو جزء من عضو لنقله الى جسم انسان حى آخر يفلب على ظنن الطبيب استفادة هذا الاخير بالجزء المتقول اليه رعاية للمسلحة الراجحة العبار التفهاء القائلون بشق بطن التي ماتت حاملا والجنين يتحرك في احشائها وترجى حياته بعد افراجه ، واعمالا لقاعدة المرورات تبيع المطورات وأن الضرر الأشد يزال بالضرر الأقف التي سندها الكتاب الكريم والسنة الشرد باعض مجلس ومجمع البحوث الكتاب الكريم والسنة الشرويفة » ووافق مجلس ومجمع البحوث الارهر بالجلسة رقم ا النظر وايده بها عرفهبر سنة ١٩٨٦ ، وتأكد هذا المغني في لجنة البحوث الفقية بالمجمع في ١٦ من يونيه سنة ١٩٩٢ المغني في لجنة البحوث الفقية بالمجمع في ١٦ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس المجمع في ٥٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ ألم المحمد ذلك

واستناداً الى ذلك غان الجمعية العهومية ترجح الأخذ بهذا النظر في جواز نقل عضو من اعضاء انسان حى أو من انسان ميت الى مريض يرجأ شفاؤه بهذا النقل ، وينظر في ذلك بالترجيح بين المصالح وفقاً لما تسفر عنه خبرة أولى الخبرة والرأى في تقدير مدى ما يحيق بالآدمى المعطى من ضرر حال حياته ومدى ما يترجح أن يكسبه المريض الآخذ

من فرص الشفاء ، وذلك ببراعاة أن التقدير في الحالين لا يقدر فقط بها يتوقع أن يكون عليه حجم الضرر للمعطى بعد الاعطاء ، مقارنا بعجم النقع للأخذ ، وانها يقدر أيضا بعدى ما يترجع من احتسالات الضر للمعطى ومدى ما يترجع من احتسالات الفريض وكل ذلك أن كان النقل من آدمى هي أنها أن كان من جسم آدمى ميت أنها أن كان من جسم آدمى ميت غائة في مجال الترجيع بين المسلحتين لا تنبئل مسلحة المنقسول منه فيها يحيق به من خطر على حياته الذاهبة ، وانها تتبئل في كراهة الجسم الآدمى ومدى الألم الذي يحيق بأقرباء الميت من شق جسسمه وقطع عضو بنه ، ولا يثور أمر كرامة الجسم الآدمى مادام يتعلق بحلة وقطع عضو بنه ، ولا يثور أمر كرامة الجسم الآدمى مادام يتعلق بحلة من حالات الضرورة ، ومادام أن القطع في هذه الحالة أنها يجرى لعسلاح آدمى مها يعبر عن معانى النضابن البشرى والرحمة والمودة .

رابعاً: انه اذا كان مشروع القانون المقترح يتعلق بنقل صهامات وشرابين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت فانسه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الامر الذي يقتضي معه وجوب أن يتضمن مشروع القانون تعريفاً للموت وان يكون الأطباء المترين للموت مختلفين عن الأطباء الذين يعهد اليهم باجراء جراحسة انقل من الميت أو الى المريض .

ما هم ما يثور بشأن اشكال النقل من جسم الآدمي الميت هو وجوب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه ، ووجه الأشكال يرد من ضيق الفرجة الزمنية بين وقت الوفاة والاستيثاق من تمام حدوثها وبين فساد العضو المطلوب نقله ، وهي من حيث وظائف الأعضاء مرجة ضيقة أبدا ، وتتراوح بين الزمان الضيق والزمان الأضيق والزمان الأشد ضيقا ، بما يهدد بعدم امكان الاستقادة من العضو المطلوب أن تراخى النقل لحظات . ولكن من جهسة أخسري فالأمر أمر نقل عضو فريد لا يمكن الاستعاضة عنه لحياة المنقول منه ، والمنقول منه آدمى حى حتى يموت ، وليس من وسط بين حياة وموت ، ولا تداخل بينهما ، وأن جاز لبعض نظرات علوم الأعضاء أن تقيم ل بالتداخل في هذا الأمر ، مان النظر القانوني يتنافي مع القــول بهــذا التداخل ، وأن النظر القـــانوني يهمش بجــــــــــــــــــ الفروق بين الظواهر والمراكز القانونية ، وبتبين الحدود بين الأمر وضده ، أو بين الأمسر ونقيضه ، لان النظر القانوني معنى بالظاهر المنصبط الذي تستقيم به المعاملات وتنجلى به الحقوق وينبرم به الصحيح وينتقض الباطل من التصرفات وتتبين به المراكز القانونية التي يحميها القانون ويدفع عنها الفوائل ويرتب عليها الآثار ، وهو معنى بتبين اللحظات الفارقة في كل من هذه الاحوال القانونية لبرتب على اسلس تنابعها اولويات الاستحقاق عند التزاحم واوضاع الولاية غيبا ينبرم من شئون واحوال نقل الحقوق وشرائطه اى يهتم بايضاح الفيصل والحد بين الأمر وغيره .

والحال أن الآدمى مادام حيا غهو معصوم الدم والحياة معصوم الجرح وأن عصبة دمه لا تفارقه ألا بتحقيق الموت يقينا ؛ سواء في ذلك أحكام الشريعة الاسلامية أو أحكام التانون الوضعى والتساوى بين معصومى الدم يبنع ترجيح حياة على حياة واختلاف نسبة الخطر على الحياة لا تسمح بترجيح حياة من كان أقل تعرضاً للخطر ، وطول الحياة قدر بقدر ألله تعالى والعلم لم يصل الى حد التوقع لا باليقين ولا برجحان الظن في هذا الشأن واستحقاق الحياة لا يترجح بعسدد

والحال أيضا أن نقل العصو الفريد يفيد حتما وبذاته موت المنقول منه ، حتى أن كان المنقول منه في سكرات الموت ، والعبرة في بيان سبب الموت هو بالحالة أو بالفعل الذي أفضى حتما ومباشرة الى حدوث الموت في لحظة حدوثه ، فالسبب الأحسم في احداث الموت هو السبب المبيت مناصرته أسباب أقل حسما ، والسبب المباشر هو المهيت وأن تكاثرت معه أسباب غير مباشرة ، وعلى هذا يجتمع الفكر القانوني شرعا ووضعا ، وفي مجال الترجيح بين مضرة المنقول منه الدي ومنفسة المنتقول اليه ، وفي الحالة المنتقب الليه ، فان دفع الضرر أون من جلب النفع ، وفي الحالة المنتقبة فالشرور قطعي ومتحقق وهو الموت ، والمنفعة طنية ومجتبلة ، وهي الشفاء ، ولا مناسبة بين الأمرين .

ومن ذلك تصل الجمعية المعومية الى أن أى تنظيم لنقل الإعضاء لابد أن يصدر به قانون يجيز النقل بالشروط والضوابط التى تمكن من اعماله بما لا يهدو عصمة دم أو حق وبسا يرعى حقوق الله والمباد وبما يتلام مع ما يقدره القانون من أوضاع اجتماعية في البيئة المحكومة بهذا القانون • كما أنه في مجال نقل الإعضاء القريدة غير ذات المثيل والتي لا يستعاض عن وظائفها في الجسم الآدمي ولا تحتمل نقصانا ، لابد أن يصرح القانون المنظم لذلك بالا يجرى نقل الا بعد تحقق موت الجسم الآدمي ، وأن يشير الى معنى الموت بما يوجه الخبرة الفنية والطبية الما ما يجرى مراعاته في هذا الشان •

ان الموت ليس واقعة طبية فقط ، وان كانت خبرة الطب بطبيعة الحال هي ما عليه المعول في التثبت من حدوثه ، ولكن الموت أيضا عو حقيقة دينية فلسفية وواقعة تانونية وحالة احتماضة ، وهو كحقيقة دينية فلسفية يتعلق بوجود الروح وخروجها من البحسم الحي فتتركه ميتا ،
وهو كواقعة قانونية يشكل آثارا بصعب حصرها من حيث انقضاء الحقوق.
وانتقالها ونشوؤها ، وهو كحالة اجتماعية تحدث في كل بيئة وكل صقع
يتوقف ادراكه على وسائل التبين الممكنة في البيئة التي يحدث فيها الموت.
فضسلا عن آثاره المتعلقة بعلاقات القرابة وعلاقات العمل والنشساط
الاجتماعي والقانون عندما يعالج الموت كواقعة قانونية أنها يضع في
حسابه كل الآثار التي يمكن أن يتصور ترتبها على حدوث هذه الواقعة ،
مسواء في مجال المسئوليات الجنائية ، أو مسائل الأحوال الشخصية .
أو علاقات المعاملات لهور في كل ذلك أنها يراعي الظاهر المنضبط الذي
يصلح مناطا للحكم بالوسائل المتاحة للتبين والتثبت المنبئة عن تحقق
واقعة الموت يقينا لا ظنا ، وبالوسائل المتاحة لتجقق هذه المعرفة في البيئة
الاجتماعية التي يضملها حكم القانون بسلطانه ، منظورا الى هذه المبيئة
وقعة الموت يقينا لا طنا ، وبالوسائل المتاحة لتحقق هذه المعرفة في البيئة
وقعة الموت وقفا للغالب على أحوالها من أساليب فنية ووسائل

والنظر القانوني في هذا الشأن ، يعتمد على خبرة الواقع التطبيقية ، ويراعى تنويعات الخبرات واختلاف مستوياتها الفنية والعلمية ، ويخبر ما يثور من اختلافات وجهات النظر الفنية وطرائق الممارسات العديدة ، ويقدر الحديث والجديد مما أسفر عنه تقدم العلوم ومخترعات الأجهزة والأدوات المستخدمة ، ولكنه في ذلك جميعه يستوعب المتفق عليه ويبتعد. عن النذر اليسير ويميل الى الغالب الأعم ، دون انكار ما يمكن الا يتصادم مع الغالب ودون تجميد يمنع من استخدام ما يستحدث مما لا يتنافي مع هذا الغالب • والنظر القانوني بمراعاة ذلك جميعه يرفع صياغاته إلى مستوى التجريد الذي يتلاءم مع هذه القدرة على الاستيعاب والملاءمة ، مع الاعتبار دائما بالغالب الأعم ان لم يمكن الأشمل • وبهذا يستبين اعتماد النظر القانوني دائما على الظاهر المنضبط ، الذي يمثــل القاسم المسترك لتنوع الحالات والأوضاع المحكومة ، فاذا شد ما شد من حالات أو استحدث ما لم يمكن استيعابه في صيغة العموم وما لا يصلح لأن يندرج. سهما في القاسم المشترك المعول عليه ، لم يجر الاعتداد به ولا التعويل على هذا النذر اليسير ، وفي صدر التنويعات والاختلافات القائمة اذا لم يمكن استيعابها في معنى كلي عام ، ولا أمكن ادراك المشترك من خصائصها ولا أمكن الترجيح بينها ، وجب استبقاء ما عليه العمل استصحابا للأمر الراهن الذي لم يثبت بعد ما ينفي قيامه ٠

واستنادا الى ما سبق فان الجمعية العمومية تنتهى الى أن تشريعاً : ينظم نقل الاعضاء التي لا تزال صائحة وغير فاسدة من جسم آدمي ميت ،. انما يثير بالضرورة اشكالا لا يمكن اغفاله ويتعين التصدى له في صلب التشريع ، وهو ماهية الموت ، لأن نقل العضو غير ذى المثيل لا يكون الا من ميت والا كان قتلا ، لأن انقل العضو غير ذى المثيل لا يكون الا من ميت والا كان قتلا ، لأن الفترة بين الموت وفساد العضو المطلوب نقله من الفتيق ومن الحرج بما يتعين معه بيان فيصل قانونى يحتكم اليه ويقوم فارقا بين الجواز والمنع ، ويشير الى معنى الموت في هذا المجال ، كما انتهت الى أن الضبط القانونى لهذا الامر انما يرد التثبت بشأنه يمكن الاضافة اليه من الوسائل والاساليب المستحداة ، وبشرط ألا تكون مذه الأساليب والوسائل المستحداة بديل عن الخبرات الأولى المتراكمة ما استفيد منه معنى الموت منذ وجدت الحياة ، ولا يكفى في ذلك ما تشير مما استفيد منه معنى الموت منذ وجدت الحياة ، ولا يكفى في ذلك ما تشير أو عقل بعض أدوات الجهاز ، وأن الدلالات المستفادة مما يستحدث أو عقل بعض أدوات الجهاز ، وأن الدلالات المستفادة مما يستحدث من أساليب وإجهزة من شأنه أن يضيف الى الخبرات السابقة ولا يستبدل بها غيرها ، كما لا قول بموت مادام جزء من الجسم حيا ،

ومن ثم انتهت الجمعية العمومية الى وجوب أن يتضمين مشروع القانون ما يعرف الموت أو ما يفصد بجئة الميت التي يجرى نقل العضو منها ، وأن يتضمن هذا التعريف أن الموت « هو التوقف الذاتي لجميع مظاهر الحياة وأجهزة الجسم واعضائه بالمدى الزمني الذي تقرره الخبرة الطبية الفنية » ، ومن الناحية الاجرائية ولضمان صحة التقدير الذي ينحصر في أمر المليت دون أن يدخل في اعتباره وضع من عسى أن ينقل المه العضو من المرضى ، حتى لا يقوم لدى الطبيب المقرر للموت أى احتمال لتقدير أو مقارنة أو موازنة بين مصلحتى المتقول منه والمتقول اليه ، انتهت الجمعية العمومية الى وجوب أن يكون الأطباء المقررين للموت المختلفين عن الأطباء الذين يعهد اليهم باجراء جواحة النقل من الميت أو الى

خامسا: أنه بتوافر الضرورة العامة التي تجيز نقل العضو من جسم آدمي ميت فان الأمر يقتضي مناسبة أن يتضمن مشروع القانون أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها وفقا الشدة الحاجة لدى المرضي زمانا وخطرا .

فنقل العضو من جسم آدمى ، حيا كان أو ميتا يثير حقين من الوجهة الفقهية الشرعية ، حق الله سبحانه وتعالى ، وخق العبد المنقول منه ، وهذ من الناجية القانونية الوضعية يثير عذين الامرين بحسبانهما حق الجماعة وحق الفرد • وحق الله سبحانه يرتفع في حالة الضرورة بموجب ما تبيحه الضرورات من محظورات ، وحق الفرد يرتفع بالرضا أو الاذن. بالأمر •

وبالنسبة للضرورة التي يرتفع بها العظر ، جرى غالب فقه القدماء على الاضارة اليها بأمثلة عنها وليس بالتعريف الشامل المانع ، وثمة من يقول انها الخوف على النفس أو بعض الإعضاء ، ومن يضرب المثل عليها بالذي خوف الضرر على النفس أو بعض الإعضاء ، ومن يضرب المثل عليها بالذي لا يجد ما يسد فورة جوعه أو ما يخاف منه المؤت أو المرض أو ضعف من يعرف الضرورة بأنها خوف الهلاك على النفس أو المال ، أو بأنها ما يعرف النفس أو المال ، أو بأنها أو المؤتى المعدوث الضررة أو المقتل أو بالمال ، مما يلجى الى الذي بالنفس أو المحدوث الضرر أو المؤتى المنافق أو المحلل ، أو برق واجب ، أو هو خوف الهلاك أو المضرر الشديد على النفس أو المهرر اقتديد على النفس أو المهرر واجب ، أو هو خوف الهلاك أو المضرر الشديد على النفس أو المهرر يقينا

ومن ذلك جميعه يبين أن الضرورة التي ترفع المحظور لا تكون فقط بالاشراف على الهلاك انما تقوم بخوف الهلاك ، ولا يشترط بلوغ درجة الخوف من الهلاك انما يكفى بلوغ درجة الخوف من الضرر أو الأدى ، ولا يشترط فيها اليقين بل يكفى الظن ، وهي تقترن بالمشقة ، والمشقة ليست درجة واحدة ، انما هي درجات حسب الظروف كالسفر ونحوه وأوضاع البيئة ، وحسب الأحوال كالمرض ونحوه وقدرة المكلف على التحمل ، وحسب نوع التكليف الذي ترفعه الضرورة وجوبا أو منعا ،. فخوف الهلاك يرفع التكليف بالصـــيام ولا يرفع التكليف بالجهـــاد ومع هذه التوسيعة في فهم الضرورة ترد الضوابط التي تلزم لأعسال حكمها في اباحـــة المحظور ، وهو أن تكون الضرورة ملجئـــة ومتفقة مع قصد الشارع غير مقصــود بها التيســير لذاته ، وهي تقوم اســتثناء تعبر عن خطر قائم وتنسب به طرق فصل الواجب أو تسوك المعطور ، الا بمشقة ترد بتحقق أو بظن قوى ، وألا تؤدى الى ضرورة أعظم وخوف ضرر أشد بأن تقدر بقدرها • والقدر أيضا أنه أذا كانت الحاجات تنزل منزلة الضرورة ، فان حاجة المجتمع العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة فيما تسوغه الضرورة للغرد أو الأفراد المعينين • ومن ثم لا ثثور مشكلة تتعلق بوجوب أن تكون الضرورة مفردة تصدق على حال فردي معن ، الأمر الذي لا يتحقق الا اذا توافرت حالة الاحتياج لنقل العضو لدي. مريض معين ينتظر النقل اليه أن صادف ومات في لحظتها من يمكن النقل.

منه ، لا تثور هذه المشكلة لأن النقل من جسم الميت ان جاز فهو يجرز بتوافر الضرورة العامة التي تقدر بما هو معروف من امكان النقل الي من يستحقون العلاج بالنقل من المرضى المنتظرين أو الطارئين · كما أن مشروع القانون ولوائحه يمكن أن يتضمن الأحكام الاجرائية التي يمكن بها الاستعانة بالخبرة الطبية وترتيب حالات المرضى وفقا لمدى الاحتياج الى النقل والولوية النقل زمانا وخطرا ·

واستنادا الى ما سبق اننهت الجمعية العمومية الى توافر الضروره العامة التي تجيز نقل العضو من جسم آدمي ميت بما يمكن من تنظيم عذا الأمر ، كما انتهت الى مناسبة أن يتضمن المشروع أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها ، وفقا لشدة الحاجة للنقل لدى المرضى زمانا وخطرا · وهذا ما يتكفل به توفير أوضاع الضرورة التي تمكن من قضاء حق الله سبحانه والمجتمع بالنسبة للنقل من جسم الآدمي ·

سادسا : أن الجسم الآدمي ليس محلا للتعامل فيه مما يقتضي الأمر استلزام الرضا بالنقل بالاذن والأجازة ·

فبالنسبة لحق الفرد المنقول منه أو أقاربه فهو يرتفع بالرضاء بالنقل منه والرضا في الحالة المعروضة لا يعتبر من التصرفات التي ترد على محل قابل للتعامل فيه ، لأن جسم الآدمي وأي شيء منه لا يرد عليه القابلية للتعامل والمادة ٨١ من القانون المدني تنص على أن و كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصمح أن يكون محملا للحقوق المالية ، وجسم الآدمي وعضوه خارج عن دارة التعامل ، ومن ثم فأن الرضا بشأن أي أمر فيه لا يقوم به تصرف ملزم من نوع ما يخضع لأحكام الالتزام في القانون المدني و والرضا في شأن الجسم الآدمي لا يقوم به تصرف في تقانون المدنى و والرضا في شأن الجسم الآدمي لا يقوم به تصرف قضاء ، لأنه لا يتعلق بحق من الحقوق اللصيقة بالشخص بموجب انسانيته وآدميته ، وليس بموجب شخصيته القانونية ولاحقه في المواطنة و وهو حقه في وليس بموجب شخصيته القانونية ولاحقه في المواطنة و وهو حقه في

وأن الرضا بنقل عضو من الجسم حال الحياة أو بعد الموت ، أنما هو اذن باستخدام هذا العضو لعلاج آدمي آخر حال ثبوت الضرورة المبحثة للنقل اليه ، وهو بحسبانه رضاء يتعين أن تتوافر فيه شروط الرضاء المعتبر ، من حيث التعبير عن اوادة حرة ورشيدة واعية يكتمون فيها شروط صحة التعبير الرشيد وتكون غير خاضعة لغلط ولا اكراء ولا مدخول عليها بغش أو تعليس · وهو باعتباره رضاء يتعلق بحق لصيق بآدمية الآدمى بموجب انسانيته ، لا تجوز النيابة فيه سواء ارادية كالوكالة أو فضائية كالوصاية أو قانونية كالولاية كما أنه لا ينقل بالتنازل أو بالميرات · وهو بحسبانه اذنا يصدر عن رضاء صاحب الجسم الآدمى رضاء غير لازم ، فانه يمكن المعدول عنه في أي وقت ، ولا ينفذ الاذن لا اذا بقي صاحبه مصرا عليه حتى موته أن كان العضو المنقول ينقل ميت أو يبقى مصرا عليه حتى يقتطع أن كان عضوا مما يمكن قطعه عنال الحداة ،

سابعاً: انه ولئن كان اذن الشخص باستخدام أي من أعضاً، جسمه بعد موته ليس حقا ماليا مما ينفل من بعده الى ورثته الا انه يجوز الاذن بالنقل الصادر من الاقارب الأقربين للميت

فاذن الشخص باستخدام أى من أعضاء جسمه بعد موته ، لبس حقا ماليا مما ينقل من بعده الى ورثته ، انما هو رخصة تنقضى بموت صاحبها ، الا انه لما يتعلق بجسم الميت من روابط الاسرة والعائلة ولما يحوطه من مشماعر قرابته الأقربين ، ولما يتوقع أن يحيق بهم من ألم المساس بجسمه لحظة فقده ، ولما قد يتوقع أن يشمستعل من انفعالات الغضب أن جرى تقطيع هذا الجسم ونزع الاشلاء منه ، فأن الفقه يتجه الى ألا يجرى نقل عضو من جسم آدمى ميت لم يأذن حال حياته بذلك ، الا أن يصدر الاذن به من قرابته الأقربين • وهو اذن لم يرد الى الأقرباء انتقالا من الميت كمورث لهم . لذلك فهو يصدر من الأقرباء لا بموجب كونهم ورثة ، وهو يصدر عنهم أصلاء عن أنفسهم وبموجب ما يمس مشاعرهم الآدمية من آلام وأضرار نفسية لما يصيب جثة عزيز لديهم ، وهو يصدر سيدا لذرائع ما قد يحدثه الغضب من اضطراب ومن ذلك فان اذن الأقارب يصدر منهم بصفاتهم المسماة بالتشريع وأن يكون اذنا منهم جميعًا بغير اكتفاء لأغلبية عن أقلية ، لأن الألم والغضب كلاهما غير قابل للتبعيض • ويجوز أن يكون الأقارب الأقربين هم في اطار الآباء والأخوة والأزواج والأبناء •

ثامنا: انه يجب حظر الاتجار باعضاء الجسم الآدمى الأمر الذي يستوجب معه تضمين مشروع القانون احسكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتحاد .

و فيتعين أن يتضمن مشروع القانون حكما أو أحكاما جهيرة الدلالة في عظر الاتجاز بالأعضاء من قبل بنوك هذه الأعضاء وجهيرة الدلالة أيضا فى حظر أى اتفاق بشأن الاذن بنقل العضو بمقابل يتعلق بهذا العضو. او أن يكون أجر الجواحة مما يستر مقابلا يؤدى للمنقول منه أو لورثته أو لاقاربه و وبحسن أن يتضمن مشروع القانون من الأحكام ما يكفل سد ذرائع البيع والاتجار من حيث شروط النقل وأحواله ، وأن يتضمن عقوبات عن البيع والاتجار بالنسبة للقريب الآذن أو الهيئة المساجرة أو الطبيب العارف بذلك ، كما يحسن أن يتضمن أحكاما أجرائية من أنا الطبيب العارف بذلك ، كما يحسن أن يتضمن أحكاما أجرائية من شأنها ضمان عدم جريان التعامل النقدى في الأعضاء بيما أو متاجرة ، تأسعا : أنه يلزم استبعاد حكم جواز انتزاع صمامات القلوب وشرايينها من أجساد الموتى مجهوني الشخصية ،

فقد لاحظت الجمعية العمومية أن مشروع القانون المعروض ، يجيز انتزاع صمامات القلوب وشرابينها من أجساد الموتى مجهولي الشخصية ، فانتهت الجمعية العمومية الى لزوم استبعاد هذا الحكم ، فالحق لا يسقط لمجرد أن صاحبه يوصف بكونه مجهول الشخصية ، سواء كان حقا ماليا أو حقا من حقوق الشخصية أو ما يثبت بموجب المواطنة أو الانسانية ، انما يرد أثر الجهل بالشخصية في صدد اثبات شخصية من له ممارسة الحق عندما يشرع في ممارسته • والحالة المعنية هنا لا تتعلق بممارسة شخص حقا له ، وانما تتعلق بجسم آدمي ميت وبممارسة الغير اقتطاع الأعضاء من هذا الجسم لاستفادة الآخرين من ذلك ، والمجهـول هنسا لا يمارس فعلا وانما يمارس عليه الفعل • وإذا كان جسم الميت لا يستباح النقل من أعضائه الا باذنه قبل الوفاة أو باذن أقاربه ، فلا يصم القول قانونا بأن هذا النقل يستباح بغير اذن لمجرد أن الناقل يجهل شخص المنقول منه • والجهل هو تعذر المعرفة ونقص المعرفة لا يكسب الجاهل مكنة الانتزاع من جسم يتعلق بالمجهول ولا يجرد المجهول وأقرباءه من حق لهم • ومن جهة أخرى فمن حيث الجانب الاجرائي ، لا تســتبين امكانية لاثبات جهل الجاهل التني تمكنه من ممارسة ما هو ممنوع عليه أصلا اذا كان بعرف شخصية الميت ، ولا تستبين امكانية التثبت من أن الجاهل أذال عدر نفسه عن جهله وسعى بالطرق المناسبة للتثبت من شخصية الميت، ولا يكاد يستبين امكان حدوث ذلك كله قبل فساد العضو المطلوب نقله لاستخدامه .

عاشرا: أن حال المحكوم عليه بالاعدام حال أي شخص آخر فيما يجب أن يعامل به جسمه •

قالرأى بالنسبة لمسالة امكان الاسستفادة من شرايين القلب والصمامات الخاصة بمن يتفذ فيه حكم الاعدام يتردد بين أمريين أولهما

أن المحكوم عليه بالاعدام لم يعد معصــوم الدم مما يجيز نقل الأعضاء من جسمه بعد تنفيذ حكم الاعدام دون اذن منه ولا اذن من ذويه ، ومادام حكم الاعدام أحالة الى مهدور الدم فقد أمكن استخدام أشلائه فيما يفيد الآخرين ولكن الجمعية العمومية رجحت الأمر الشاني ، وهو أن حال المحكوم عليه بالاعدام حال أي شخص آخر فيما يجب أن يعامل به جسمه حال حياته قبل تنفيذ حكم الاعدام أو حال موته بعد تنفيذ الحكم عليه ، لأن تنفيذ حكم الاعدام يفيد انهاء حياته بالطريقة التي رسمها القانون ، وأن قتل المحكوم عليه بالاعدام قبل تنفيذ الحكم عليه يعنى قيام جريمة قتل لا يخفف منها تعلق حكم الاعدام به ، لأن انهدار دمه بالحكم لا بفيد بذاته الترخيص في قتله من أي شخص وبأي طريق ، وكذلك فإن تنفيذ حكم الاعدام بشأنه يفيد أن القانون والمجتمع قد استوفيا قصاصهما منه بها لا مزيد عليه ، وشق جسمه واستخراج الأعضاء منه ليس عقوبة محكوما بها أصلية كانت أو تبعية وليست مما يفيده منطق القصاص شرعا ووضعاً • وحسم من نفذ فيه حكم الاعدام تسماوي مع غيره من أجسام الموتى من حيث كرامة الجسم وما يحوطه من حقوق عامة وخاصة • لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ترجيح أن يعامل المحكوم عليه بالاعدام معاملة أي شخص آخر من حدث نقل الأعضاء من حسمه ويتوقف الأمر على سبق ثبوت اذنه بذلك قبل موته أو اذن ذويه بذلك بعد الموت ٠

واخيراً: أن وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا الشــــأن يستوجب الأمر أخذ رأيها في مشروع القانون ·

فقد لاحظت الجمعية العمومية أن المشروع المقترح لم يكن عرض على وزارة الصحة لتبدى رأيها بشائه الأمر الذي يستوجب العرض عليها، سيما أن بشروع القانون ينص في مادته العاشرة على أن وزير الصحة هو من يصدر اللائحة التنفيذية بشأنه بالانفاق مع وزير التعليم العالى .

كذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعادة مشروع القانون الماثل الى الوزارة لتجرى فيه شئونها باعادة بعثه واعادة صياغته في ضوء الملاحظات العامة التى ابدتها الجمعية العمومية ، واحالته لوزارة الصحة لتبدى رأيها فيه ، ثم ادادة عرضه على قسم الشريع بمجلس الدولة لمراجعة صياغته التشريعية

[﴿] فَتُوى رَقِمَ ٨٥٨ فِي ٦/٩/٥١٩٠ جِلْسَةَ ٢١/٣/٥٩٩ رَمَلُفُ رُقَمَ ١٩/١/٨١ ٢ .

(NYA)

جلسة ٢٦ من يوليه سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لقسمي القتوى والتشريع _ طلب راي _ عدم ملامة ابداء الراي .

طلب وزارة. الزراعة الرائ من الجمعية المهومية في التماس مقدم من احد المحامين بالهيئة العامة الاصلاح الزراعي والذي يتظلم فيه من قرار تغطيه في الترقية ال درجة مدير عام سـ وجود نزاع يتماق بموضوع طاب الراي المطروح معروض امام معكمة النفاء. الاداري يحول بن الجمعية المهومية وبين نقص الموضوع لاستظهار الراي بشانه سـ تطبيق -

لذلسسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم ملاءمة ابداء الرأى في الموضوع المائل .

ر فتوى رقم ٧٧م في ٢٩/٧/٥٩٥ ولسة ٢٩/٧/٥٥٥ ملك رقم ٢٩٧/٦/٣٠ . ٠

(AYA)

جلسة ٢٦ من يوليه سنة ١٩٩٥

مستولية - مستولية حادس الأشياء -. تعويض ٠

الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضردا للفع فاذا آخل بهذا الالتزام افترض الخطا من جانبه والتزم بتعويض اللهي عبا يلحقه من ضرر بسبب النفي، الفاضع لحراسته ولا يعليه من هذا الالتزام الا ان يثبت أن المشرر وقع بسبب اجبى رغم ما بذله من عناية في العراسة ــ اساس ذلك ــ ان المسئولية تتعلق بتولى. شخص حراسة شيء تقضي حراسته عناية خاصة أو حراسة ، ووقوع القرر بقمل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن القرر ويلتزم من في بتعويض ــ تغليق ،

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن لا كل من تولى حراسك أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكاتيكية يكون مسئولا عملا تحدنه عنه الاسسياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبي لابد له فيه ،

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المهنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فاذا أخل بهذا الالزارام افترض الخطأ من جانبه والتزم بتعويض القير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعقيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن ااشرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المسئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات مكانيكية ووقوع الضرر بفعل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الضرر ويلتزم من ثم بتعويض •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السميارة رقم ١١٢٢٥٧ التابعة لوزارة الدفاع اصطلمت بسيارة الهيئة رقــم ٣٣٠ ق٠ع وتسبب تابع الوزارة بخطئه في احداث التلفيات التي لحقت بها وهو ما آكده الأمر الجنائي الصادر بتغريمه عشرة جنيهات ، فمن ثم تقوم مسئوليتها وتلتزم

بتعويض الهيئة عن الأضرار التي لحقت سيارتها والتي بلغت قيه...ة ق جنيه اصلاحها ١٣٤٥٠٥ .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة ق جنيه

الدفاع أداء مُبلغ ١٣٤٦/٥ لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء عوضاً عن الأمهزار المتى لحقت السيبارة رقم ٣٣٠ ق.م التابعة للهيئة •

(فتوى رقم ٢٩٥ في ٢٩٩٠/٧/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٧/١٩٩٠ ملف رقم ٢٢٢٩/٣/٣٧) .

أزهر - حملة الشهادة الأزهرية - مد الخدمة - (عاملون مدنيون) •

المادة ادول من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ في شان تحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الازهر ومن في حكمهم المعدل بالقانون رقم ١٩٧٧ في شان تحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الازهر ومن في حكمهم المعدلين بالدولة رقم ١٩٧٧ في المسلمين المشرع ، خريجي الازهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات والمستمن المشرع ، خريجي الازهر ومن في حكمهم من جملة المنس من احكام الواتين المي تحدد من المادة في المادة الى المسامين المدنين بالدولة حكما جود من الخاصية والسيين أستحدث المشرع في قانون نظام العاملين الدنين بالدولة حكما جود من المعدلة المنافزة وما في مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد المسامية المنافزة المسامية المسلمين من المسامية بالنبين حراء المدالكم بهيئة المدوم والاظافى المسامية على المسلمية على المسلمية على المسلمية على المسلمية على المسلمية على المسلمية المسامية على المسلمية على جميع الماملين بالجهات المذكورة بالنس من شاغل هذه المناصب ومن بينهم خريجي على مستودين من حكمهم - تطبيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الأول من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « استثناء من أحكام القوانين التي تحدد سن الاحالة إلى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحسكم المحل والهبئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والنبيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغرها من الجهات من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر وحامل العالمة المؤقتة أو العالمية على النظام التديم غير المسروقة بثانوية الأزهر ببلوغهم سن الخامسة والستين » في حين تنص المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنسن بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك به اعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمن الاحتماعي والقوانين المعدلة له • ومع ذلك يجوز عند الضرورة القصوى وبقرار من رئيس مجلس الوزراء مد خدمة أي من شاغلي الوظائف المايا من الدرجتين العالية الممتازة وما في مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان • ويسرى ذلك على شاغلي المناصب والوظائف التي تعلو الدرجة المتازة وما في مستواها على أن يكون مد خدمتهم بقرار من السلطة الختصة بالتعسر . واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع _ من ناحية _ وانصافا منه لخريجي جامعة الأزهر وتعويضا لهم عن طول مدة الدراسه في التعليم الأزهري عن تلك المقررة في التعليم العام قرر استثناء خريجي هده الجامعه والفئات الآخرى التي تضمنها النص العيس بالجهاز الاداري للدوله ووحدات الحكم المحلي وغيرها من الجهات المشار اليها من احدام الفوانين التي تحدد سن الاحالة الى المعاش وقرر انهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين • ومن ناحية أخرى فقد استحدث المشرع في فانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حكما جديدًا ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة ٩٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ خرج يه عن الأصل العام المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة الذي يقضى بانهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك حين أجاز _ مقتضى الحكم المستحدث _ لرئيس مجلس الوزراء مد خدمة أي من شَاعَلَى الوَظَّائُفِ العَلَيا مِنَ الدِرجِتِينِ العاليةِ والمِمْتَازَةُ وَمَا فَي مُستَوَاهَا لَمُهُ سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان متى اقتضت الضرورة القصوى ذلك ، كما مد نطاق الاستفادة من هذا الحكم الجديد الى شاغلي المناصب والوظائف التي تعلو الدرجة الممتازة وما في مستواها وناط تقرير ذلك الى السلطة المختصة بالتعيين وتلاحظ للجمعية العمومية أن المشرع اذ أستخدم صيغة العموم والاطلاق حين عبر عن المستفيدين من الحكم الجديد بأنهم شاغلو الوظائف العليا من الدرجتين العالية والممتازة وما في مستواها وكذلك بالنسبة الى شاغلي الوظائف التي تعلو الدرجة المتازة وما في مستواها دون تفرقة بين ما اذا كأنوا من الحاصلين على مؤهلات معينة دون غيرها فمن ثم يغدو متعينا القول بانطباق الحكم المستحدث في الفقرة الثانية من المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه على جميع العاملين بالجهات سالفة الذكر من شاغلي هذه المناصب ومن بينهم خريجي الأزهر ومن في حكمهم على السوية بينهـــم متى اقتضت الضرورة القصوي مد خدمة أي منهم للمدة أو المدد التي عينها النص ٠

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق حكم المادة ٢/٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ على العاملين من العلماء خريجي الازهر ومن في حكمهم .

ر فتوی زقم ١٩٩٠ في ١٩٩٠/٩/٩٠ حلية ١٩٩٠/٧/٥٢٩ ملف رقم ١٩٩٠/٣/٨٦ ٠ ٠

جلسة ٢٦ من يوليه، سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة... الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع ... اختصاصها ... نزاع ... شخص من اشخاص القانون الخاص .. مراكز الشباب •

المادة ١٩/١م من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ــ أن المشرع وضع أصلا عاما متقضاء اختصاص الجميد المصوية للسمى القنوى والشريع بون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الويانات العامة أو بين الميانات العامة الميانات المتحصدة الاعتبارية أم يعرف الميانات المتحصدة الاعتبارية أم يعرف الميانات المعامة في ميانات وعامة المعامة في ميانات وعامة المعامة في ميانات وعامة المعامة في ميانات وعامة المعامة الميانات المعامة في ميانات وعامة المعامة في ميانات وعامة المعامة الميانات المعامة في ميانات وعامة المعامة المعامة المعامة المعامة المعامة المعامة في ميانات وعامة المعامة ا

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) ٠٠٠٠ (.د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحليسة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » • وتنص المادة (١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنَّة ١٩٧٨ على أن « تعتبر هيئة أهلية عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذلت تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين واعتباريين لا تستهدف الكسب المادى ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشبباب واتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والترويحية في اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، • وتنص المادة (١٤) من القانون ذاته على أن « تثبت الشخصية الاعتبارية للهمئة بمجرد شهر نظامها طبقا لهذا القانون ، ويتم الشهر بالقيد في السبجل المفعد الذلك ، • وتنص الملادة (٩٨٠) من القانون ذاته على أن

« يعتبر مركز شباب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل هيئة مجهزة بالمبانى والامكانات تقيمها الدولة والمجالس المجلية أو الافراد منفردين أو متعاونين فى المدن أو القرى بقصب تنمية الشسباب فى مراحل العمر المختلفة واستثمار أوقات فراغهم فى ممارسة الانشسطة الروحية والاجتماعية والرياسية والقريبة والقريمة وها يتصل بها تحت اشراف قيادة متخصصة ، .

وتنص المادة (١٠٠) على أن « تختص مراكز الشباب بما يلي :

 ١ اعداد الشسباب اعدادا سليما من النواحي الخلقية والقومية والرياضية والاجتماعية والروحية وتدريبهم على تحمل المسئولية في المجتمع الذي نعيش فيه

٢ _ تدريب الشباب وتزويد بالمهارات ٠

تنظيم واستثمار وقت فراغ الشباب بالبرامج التى تنمى شخصيته
 وتستغل طاقاته وتساعد على تنشئته تنشئه صاليحة .

٤ _ ٠٠٠٠٠٠ _ ٤

واستطهرت الجمعية المعدومية مما تقدم ، أن اختصاص الجمعية العدومية لقسمى المفتوى والتشريع في شأن المنازعات هو بها ينشأ بين الورادات أو بين المهاسمات العامة أو بين المهاسمات العامة أو بين المهاسمات العامة أو بين المهاسمات العامة أو بين المهاسمات المحتمة أو بين عدوم المهاسمات المحتمة الإعتبارية المنات المساسم والرياضة المشار الله ، تتبتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتندرج في عداد الهيئات الأهلية العاملة في ميدان رعاية التسباب والرياضة ، وهي من أشخاص القانون الخاص ذات النفى العام المنات المنات المهنة العاملة لبنك ناصر الاجتماعي ومركز شباب مدينة الجيزة ، أنما ينحسر عن اختصاص الجمعية العبومية العمدين والتشريع .

لالستك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(قتوی رقم ۸۱ فی ۳۰/۷/۳۰ جلسة ۲۰/۷/۹۰ ملف رقم ۲/۱۲/۱۳۰۱) .

(124)

وليه سنة ١٩٩٥

مسئولية _ مسئولية تقصرية _ اركانها _ تعويض •

المسئولية التقصيرية تؤوم على اركان ثلاثة من الخطأ والقمرر وعلاقة السبيبة بينهما ...
الخطأ لا يقترض وانها يعب على الفعرور الباته وبيان الفعرر الذي حاق به عن جرائه ...
سمئولية المتبوع عن أعدال نابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأقعال عنه الناء
قيامه باعمال وظيفه أو رسبيها شريطة أن توافر بين النابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها
خضوع الأول لسلطة الثانى الذي يكون حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من
عمل محدد تنكك السلطة بشتيها عن التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطاً تابعه ويستقيم
بها سند الرجوع على المتبوع - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على انه «كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، • كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن ـ « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدث تأبعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلمية في رقابته وتوجيهه ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطا والخبرر وعلاقة السببية بينهما ، وان الخطأ لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه ومن ناحية اخرى فان مسئولية المنبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت فذه الأفعال عنه اتناجه باعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمنبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأرل لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وترجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فقالك السلطة الشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى أخطارا أثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لاصلاح ماسسورة المياه على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المصرد في حينه ولم يدخضه المرفق رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة وترتب على الخطأ

المشار اليه الاضرار بمنشأت الهيئة وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر الذى نتجج عنه فان المسئولية تفدو قد تحققت وبالتالى تتوافر مسئولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولا عن خطأ عماله التابعين له ومن ثم يلتزم بتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذى لحق منشأتها نتيجة لهذا الخطأ والذى قدر ق جنيه

بمبلغ ۱۰۵۱٫۱۰۰ .

لذلــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ق جنيه

الزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى أداء مبلغ ١٠٥١/١٠ (ألف وواحد وخمسون جنيها وعشرة قروش) عوضا عن التلفيات التى لحقت منشأت الهيئة القومية لملاتصالات الساكية واللاسلكية .

(فتوی رقم ۸۲ ه فی ۱۹۹۰/۷/۳۰ جلسة ۱۹۹۰/۷/۲۱ ملف رقم ۸۲ فی ۳۲۷٤/۲/۳۲) .

(124)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع _ اختصاصها _ شخص من أشخاص القانون الخاص •

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم 20 لسنة ١٩٧٣ ـ مناط اختصاص الجمعية المعومية في شأن المنزعات دو بعا ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح المامة أو بين الهيئات العامة أو بين الؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها ليفض - وقوى خلك أن النزاع بين أحدى الجهات الملاكورة وبين أحد أشخاص القانون المخاص يتحسر عن اختصاص الجمهية المعومية .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ المسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « تختص الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والمرضوعات
الآتية :

 (د) المنازعات التى تنشا بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ·

واستظهرت الجمعية العمومية أن مفاد نص المادة سالفة الذكر أن مناط اختصاص الجمعية العمومية اقسمى الفترى والتشريع في شأن المنازعات هو بعا ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة وبين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المصلية أو بين هذه الجهات بعضها البحض •

ولاحظت الجمعية العمرمية من استعراض عناصر الموضوع الماثل ان النزاع المشار يقوم في حقيقة الأسر بين صندرق تعويل المساكن وبين شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية (صيدناوى) وهي احد المخاص القبانون الخاص ومن ثم لا تندرج ضمن الجهات السابق تحديدها على سبيل الحصر معا ينحسر النزاع الماثل عن اختصاص الجمعية

العمومية لمقسمى التفوى والتشريع وفقا لمنص المادة سابق الاشارة اليها •

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســمى الفتـوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

ر فتوی رقم ۵۸۰ فی ۱/۹/۱۹۹۱ جاسته ۱۹۹۰/۷/۱۹ ملقه رقم ۳۲/۲/۳۲) ۰

(122)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

مسئولية _ مسئولية تقصيرية _ ادكانها _ تعويض ٠

ان السئولية التضيرية تتوم على اركان ثلاثة هى الخطا والضرد وعلاقة السببية ـ تقوم مسئولية التبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير الشروع وان يثبت ال وقوع المدل غير الشروع من التابع حال تادية وظياته او بسببها ـ تقوم دابطة التبعية ولو لم يكن التبوع حرا في اختياد تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في دقابته وتوجيهه ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتدى والتشريع أن المادة الامت من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، كما تنص المادة ١٧٤ من ذات – القانون على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها • وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلبة في رقابته وفي توجيهه •

ومقاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والشرر وعلاقة السببية طبقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى ، بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لحسكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على اساس مفاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه - سلطة فعلية في رقابته وتوجيه .

ومن حيث أن الثابت أن تابعى مرفق مياه القاهرة الكبرى تسببوا فى قطع الكابل التأفونى المنوه عنه سابقا مما كبد الهيئة القرمية الاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٥ (١٦٨٤ ج قيمة اصلاحه وقد اقر السيد مدير فرع مياه عين شمس فى المحضر رقم ٦٦٢٠ لسنة ١٩٨٦ -الذى حرر عن الواقعة أن عمال المرفق هم المتسببون فى هذه التلفيات ٠ ومن حيث أن الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى لم تقدم أى دفاع يدرا عنها هذه المسئولية الأمر الذى يتعين معه الزامها بقيمة التلفيات التى تكبدتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية والتي ق جنيه

بلغت ٥٠ر١٦٨٤ ٠

لذلـــــك

انتهات الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتوى والتشريع الى قديه

الزام الهيئة العامة لمرفق ميساه القاهرة الكبرى اداء مبسلغ ٥٠ ١٦٨٤٥ (الف وستمائة واربعة وثمانون جنيها وخمسون قرشا) عرضا عن التلفيات التى لحقت منشأت الهيئة القمية للاتصالات السلكية واللاسلكية ٠

(فتوى رقم ٨٦ه في ١/٨/١٩٩٥ جلسة ٢٦/٧/١٩٩٥ ملف رقم ٢٣/٢/٢٣٣) .

(150)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

بنولا ـ البنك المصرى لتنهية الصادرات ـ الشركات التي يساهم فيها ـ رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات •

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ فى شان هيئات القطاع العام وشركاته ـ مناف اعتبار شركة المساهمة. من شركات القطاع العام، أن يكون أسهام الشخص العام سواء كان منظردا أم متعددا أو امتلاكه جزءا من رأسهالها بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ ـ تحقق هذا المناط فى البناء المهرى انتهية العادرات يجعله متدرجا فى عداد شركات القطاع العام ـ ولاية الههاز المركزى للمحاسبات تهتد طبقا للقانون رقي ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ الى الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام التى يساهم فيها شخص. عام أو شركات من شركات القطاع العام أو بناه من بترك القطاع العام بعا لا يقل عن ٣٠٪ من رأسهالها ـ مؤدى ذلك ـ خضوع الشركات التى يساهم فيها البنك العمرى لتنهية الصادرات بعا لا يقل عن ٣٠٪ من رأسهالها الشركات التى يساهم فيها البنك العمرى لتنهية الصادرات بعا لا يقل عن ٣٠٪ من رأسهالها لرقابة الجهاز المركزي للجعاسات تعليق ٠

استبان للجمعية العمومية اقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العسام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تعتبر شركات قطاع عام : ١ ـ ٠٠٠ ٢ _ كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأسمالها شخص عام او اكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة ، وتدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال • ولا يترتب على ذلك أى اخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ٠٠٠ ، وإن المادة (١) من قانون انشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسينة ١٩٨٣ تنص على أن « ينشأ بنك يسمى « البنك المصرى لتنمية الصادرات » ويتضد شكل شركة مساهمة مصرية ، وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة » · في حين تنص المادة (٦) منه على أن « جميع أسهم البنك اسمية ، وغيد قابلة للتجزئة • ولا يجوز تملك اسهم البنك لغير الأشخاص الاعتبارية العامة ، وشركات وبنوك القطاع العسام والأشخاص الطبيعيين المصريين ، والأشخاص الاعتبارية الخاصة المملوكة بالكامل لأفراد مصريين • وفي جميم الأحوال يجب الا تقل مساهمة الأشخاص الاعتبارية العسامة وشركات وبنوك القطاع العام عن ٧٥٪ من رأس المال ، •

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (٣) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ يشان اصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات تتص على

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن مناط اعتبار شركة المساهمة من شركات القطاع العام أن يكون اسهام الشخص العسام ، سواء كان منفردا أم متعددا ، أو امتلاكه جزءا من رأسمالها بنسيدة لا تقل عن ٥١/ ويدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات وينوك القطاع العسام • وإذ كان الثابت أن نسبة اسهام الشخص أو الأشخاص العامة ، بالاضافة الى ما تساهم به شركات وينوك القطاع العام ، في راسمال البنك المصرى لتنمية الصادرات ، لا تقل طبقا لقانون انشاء البنك عن ٧٥٪ ، ومن ثم يتحقق في البنك المناط أنف البيان ، الأمر الذي يندرج معـ قانونا في عداد شركات القطاع العام . ومما يؤكد ذلك ويدعمه ، ايراد المشرع للمادة (١٥) في قانون انشاء البنك ، التي تتيح للبنك عدم التقيد بالنظم والقواعد الوظيفية والادارية والمالية المعمول بها في الحكومة والقطاع العمام أذ لمو كان البنك خارجا أصلا عن دائرة القطاع العمام ، لما كان هناك حاجة الى مثل هذا النص . ولا ينال من هذا المفاد القول بأن أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته أنفة البيان لا تسرى على هذا البنك ، ذلك أن عدم الخضوع لهذا القانون ، طبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمرمية ، لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العمام عن البنك أو يفقده ذلك الوصف ، ما بقيت ملكية رأس ماله في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور ، بحسبان أن الدستور ينظر إلى القطاع العمام باعتباره المفهوم القانوني والتنظيمي لملكية الشعب ، المعرفة بكونها الملكية العامة ، فيعتبد من القطاع العدام ما يعبر من الأشكال عن الملكية العمامة • هذا فضلا عن أن استعراض أوضاع التشريع المصرى ، يكشف عن أن القطاع العمام لا يختص به تنظيم وحدد ورد بقانون هيئات القطاع العمام وشركاته سالف الذكر ، وما سبقه من قوانين حل محلها ، بل عرف القطاع العدام العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط ، مثل قطاع البنوك وقسطاع البترول ، أو حسب المناسبات التاريخية مثل بعض الشركات التابعة ليعيض الهيئات العامة ، أو مثل بعض شركات المقاولات ، فعدم الخضوع لأحكام قانون همئات القطياع العام وشركاته لا يفيد بذاته انحسيار وصف القطاع العام عن تلك الشركات ، كما أن عدم انطباقه عليها لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (۲۹) من الدستور ٠

ولما كانت ولاية الجهاز المركزى للمحاسبات تمتد ، طبقا لقانونه المشار اليه ، الى الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العسام التي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من ينوك القطاع العمام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها . وكان الثمايت على ما تقدم ، أن البنك المصرى لتنمية الصادرات بحسبانه من شركات القطاع العمام يندرج في عموم عبارة « أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام » الواردة بالمادة (٣/٣) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ سالف البيان . وبالتالي فأن ما يساهم فيه البنك من شركات لا تعتبر من شركات القطاع العمام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال انما ينبسط اليه حكم المادة (٣/٣) من قانون الجهاز ، ومن ثم تخضع لولايته باعتباره مراقبا لحساباتها ومن جهة أخرى فان الجمعية العمومية في فهمها لتلك المادة لترى في المساهمة أمرا لا ينحصر في المساهمة المباشرة ، ولكن مفهوم المساهمة بماله من اطلاق في النص من شائه أن ينتقل في الشخوص الاعتبارية التي تنتقل اليها هذه المساهمة المالية على التوالى من شخص عام الى الشركة ثم من هذه الشركة الى غيرها وان نزلت ، لأن القصد من النص شحول رقابة الجهاز لما تملك الدولة من مال ، سراء شخوصها العمامة أو بما تتنقل فيه هذه المساهمات من شخوص تتوالد الواحدة عن الأخرى ، كل ذلك ما دامت نسبة المساهمة يمكن حسابها بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة المعنية • ويدعم ذلك ويؤيده أن الجهاز المركزى للمحاسبات اختصاص عام في الرقابة على أموال الجهات التي ينص القانون على اعتبار اموالها من الأموال المملوكة للدولة ، وهو ما يتحقق كأصل عام في شركات وبدرك القطاع العام ، ولا ريب في أن رقابة الجهاز على الموال هذه الجهات لا تؤتى أثرها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات التي تستثمر فيها تلك الجهات أموالها ، وبالتالي فلأبد من تتبع الموال الدولة واخضاعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، خاصة وأن نصوص القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لا تمنع من ممارسة هذه الرقابة بل وتحض عليها مادامت الأموال المستثمرة قد ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر .

لذلـــــك

انتهت الجمعيسة العمرميسة لمسسمى الفتسوى والتشريع الى خضوع الشركات التى يساهم فيها البنك المصرى لمتنمية الصادرات بما لا يقل عن ٢٥٪ من راسمالها لمرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات

⁽ فتوی رقم ۸۸ه فی ۱۹۹۰/۸/۱ جلسة ۱۹۹۰/۷/۳۱ ملف رقم ۹۸/۲/۳۷) ٠

(127)

جلسة ٢٦ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات ـ شركات قطاع أعمال عام ـ الجمعية العامة ـ التصرف في أصل من أصول الشركة ،

القانون رقم ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان شركات قطاع الأعمال العام ولاتعته التنفيذية _ داس مال الشركة القابضة معلوات جميد للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة _ للشركة جميسة عسامة تتكون من ممثلن للدولة أو للانسخاص العسامة المالكة للمسال المعمد العامة المسالة المسالة المسال م المهمية العامة للشركة صاحبة الولاية العامة في القيام على شؤول الشركة واستثمار راس مالها والهيمة على هذا المال سوه باشرت الشركة الاستثمار بشاسها أم جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها – التصرف في خطوف الانتاج الرئيسية يجب الا يتم بعيما عن ممثل متنفى ذلك وجوب موافقة الجمعية المامة غير العادية للشركة القابضة مجتمعه بهينتها غير العادية للمسالة من طوطول الانتاج الرئيسية لدى الشركة الثابنة في العادية للشركة القابضة على بعم أصمل من

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون شركات قطاع الأعمال العمام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « بصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، وبكون رأسمالها مملوكا بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العسامة ، ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢) على أن « تتولى الشركة القابضة من خسلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها ٠ وتتولى الشركة القابضة في محال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي في أطار السياسة العامة للدولة • وللشركة أيضا في سبيل تحقيق أغراضها القيام بالأعمال الآتية : ١ _ ٠٠٠ ٤ ـ اجراء جميع التصرفات التي من شأنها ان تساعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها ، * وتنص المادة (١٠) من القانون ذاته على أن « مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية العامة العادية بما ياتي : ١ . . ٠ . ٠ . ب - التصديق على الميزانية والحسابات الختامية للشركة ٠٠٠٠ هـ ـ كل ما يرى رئيس الجمعية العامة أو مجلس الادارة عرضه عليها ٠ ولا يجوز التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتساج الرئيسية الا بعيد موافقة الجمعية العيامة وطبقيا للقواعد التي تحددها اللائمة التنفيذية ، و في حين تنص المادة (١٦) منه على أن ، تعتبر شركة تابعة في تطبيق احكام هذا القانون الشركة التي يكون لاحسدي الشركات القابضة ٥١٪ من راس مالها على الأقل ٠٠٠ ، كما تنص المادة (٢٥) على أن « تتكون الجمعية العالمة للشركة التي تعلك الشركة القابضة راس مالها باكمله أو تشترك في ملكية مع شركات قابضة خذى أو مع اشخاص على النصو الآتي : ١ حرئيس مجلس ادارة الشركة القابضة ٠٠٠ ٢ - اعضاء من ذري الخبرة لا يزيد عددهم على أربعة تفتارهم الجمعية العامة للشركة القابضة وتحديد ما يتقاضونه من بدل الحضور ٢٠٠٠ ٠٠٠ من دبينما تتص المادة (٢٦) من ذلك القانون على أن « تتكون الجمعية العامة العامة المامة للشركة التي يساهم في رأس مالها مع الشركة القابضة القراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١ - ٠٠٠ و أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١ - ٠٠٠ و أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١ - ٠٠٠ و أو

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسينة ١٩٩١ « الفصل الثالث من البياب الأول « الجمعية العامة للشركة القابضة » تنص على أن « تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي : أولا : ٠٠٠٠ خامسا : بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدى الى خفض حصمة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأس مالها عن ٥١٪ ، • وتنص المادة (٢٦) على أن « لا يجوز للشركة التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية وطبقا لما يأتى : (١) أن تكون الشركة عاجزة عن تشعيل هذه الخطوط تشغيلا اقتصاديا أو أن يؤدي الاستمرار في تشغيلها الى تحمل الشركة خسائر مؤكدة ٠ (٢) ألا يقل سعر البيم عن القيمة الذي تقدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون « في حين تنص المادة (٦٣) من اللائحة ذاتها ، الفصل الثالث من الباب الثاني الجمعية العامة للشركة التابعة » على أن « تسرى في شائن اجراءات ومواعيد وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها واختصاصاتها أحكام المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هـذه اللائحة • وعلى رئيس الجمعية العامة دعوتها الى الانعقاد كلما طلب ذلك المساهمون الذين ٠٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن رأس مال الشركة القابضة مملوك جميعه للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، لذلك جعل المشرع للشركة جمعية عامة تتكون من ممثلين للدولة أو للأشخاص

العامة المالكة للمال • ولا ريب أنه في صدد أعمال أحكام قانرن قطاع الأعمال العام فان عضو الجمعية العامة في الشركة القابضة لا يملك ينفسه ، وانما يمثل المالك ويعبر عن ارادته وحرصا من المشرع على اتاحة السبيل للجمعية العامة أداء الدور المنوط بها كممثل للمالك ، عقد لها سلطات واسعة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة على هذا المال سواء باشرت الشركة الاستثمار بنفسها أم جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها ، من ذلك أنها صاحبة الولاية في التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة والنظر في أخلاء المجلس من المسئولية عن الفترة المقدم عنها التقرير ، وهي صاحبة القرار كأصل عام ، في كل ما يرى رئيس الجمعية العامة ال رئيس مجلس الادارة عرضه عليها ، بالاضافة الى أنه لا يجوز التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الا بعد موافقتها ، طبقا للقواعد الواردة بالمادة (٢٦) من اللائحة التنذيذية • هذا فضلا عما تنص عليه المادة (٢٥ / خامسا) من اللائحة التنفيذية من اختصاصها ببيم كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدى الى خفض حصية الشركة القايضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأس مالها عن ٥١٪ وكل ذلك يكشف برضوح عن أن ولاية الجمعية العامة للشركة القابضة تمتد الى متابعة الأموال التي تستثمر من خلال الشركة التابعة ، سواء من حيث ضمان تحقيق الاستثمار الأمثل لها أم من حيث استمرار استثمارها أصلا على ذمة مالكها الأصلي •

والحاصل أن الاختصاص الذي عقده المشرع للجمعية العامة للشركة القابضة بموجب الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون شركات للشركة القابضة بموجب الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون شركات قطاع الأعمال العام سالف الذكر، وأعادت المادة (٢٦) من اللاتصة التنفيذية لذلك القائرن ترديده في مقسام بيانها لقواعد مباشرته ، هذا الاختصاص ، ورد بصيغة الخصوص متعقة بعد طورى لم ينحصر مفاده غيرها من أصل الشركة المائكة ، ولكنه من جهة اخرى لم ينحصر مفاده فيما يوجد من هذه الخطوط بالشركة القابضة التي تستقصر أموالها بنفسها ولما كانت نسبة ٥٠٪ على الإقل من رأس مال الشركة القابضة ، وكانت خطوط الانتاج الرئيسية التي يتكرن منها رأس المال توجد في الغالب لدى الشركات التابعة ، ومن ثم فان تقرير رأس المال توجد في الغالب عني الممثل من اهمية ، يجب الايتم بعيدا عن ممثل المالك الأصيل لراس المال ، وهو الجمعية العامة للشركة القابضة مجتمعة المائلة غير العادية ويؤكد هذا المعني أيضا أن رجوب موافقة الجمعية المائمة للشركة القابضة مجتمعة المحمية عير العادية ويؤكد هذا المعني أيضا أن رجوب موافقة الجمعية المائمة للشركة القابضة الجمعية الجمعية العامة للشركة القابضة الجمعية الجمعية العامة للشركة القابضة الجمعية الجمعية المناء

العامة غير العادية على التصرف قد ورد متعلقا بالشركة القابضة في المادة (١٠) من القانون والمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية ولم يرد مثيل له في شأن الشركة التابعة لا بالقانون ولا بلائحته ، وفي اطار من ذلك يجدر تحديد مفاد الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من القانون المذكور ، والمادة (٢٦) من لائحته التنفيذية ،

والحاصل أن الاحالة الواردة بالمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الاعمال العام سالفة البيان ، في شمان بيان الجراءات ومواعيد وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة التابعة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها واختصاصاتها ، هذه الاحالة ، انحسرت عن شمول المادة (٢٦) من اللائحة ذاتها التى تناولت بيان قواعد التصرف في اصل من خطوط الانتاج الرئيسية مما يكشف عن أن الجمعية العامة للشركة التابعة سواء العادية أم غير العادية ، قاصرة عن مباشرة ذلك الاختصاص في اللهاية ، ويظل الأمر في شانه منوط بموافقة الجمعية العامة غير العادية المداحة المداحة المداحة غير العادية المداحة المداحة المداحة المداحة غير العادية المداحة المداحة

ولا يغير مما تقدم القول بأن الجمعية العامة للشركة التابعة تملك استنادا الى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصيدة بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التصرف في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الكائنية لديها ، نزولا على ما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من سريان احكام القسانون المذكور أولا على شركات قطاع الأعمال العام فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون الأخير ، لا يغير ذلك القول مما تقدم لأنه اذا كان قانون شركات المساهمة يعد هو الأصل الذي يتعين الرجوع اليه ، طبقا لما توضع الا أنه يجب امعان النظر في ملاحظة لصيقة غير مفارقة ترتبط بشركات قطاع الأعمال العام وتفرقها فروقا يؤيه لها بكل الاهتمام عن شركات المساهمة العادية ، هو أن الجمعيات العامة لشركات المساهمة المنظمة بالقانون رقم ١٥٩ لسسنة ١٩٨١ تتكرن من اصحاب الأسهم الملك الصقيقيين للشركة ، بينمسا تتكون الجمعيات العامة لشركات قطاع الأعمال العام رغم كرنهسا شركات مساهمة ، من ممثلين عن المالك الأصلى وهو الدولة ، وأثر هذا الفارق أن الجمعية العامة لشركة المساهمة في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تملك ما يملكه صاحب المال في شأن ماله عند عدم وجود النص ، بينما تكون الجمعية العامة لشركات قطاع الأعمال العام لا تملك عند عدم النص ما يملكه صاحب المال في خاصة ماله . والحاصل أن بيم خطوط الانتاج الرئيسية ، وان جازت بالاباحة الأصلية للجمعية العامة للشركة مالكة الأصول في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فهي في قانون قطاع الأعمال العسام لا تجوز الا بنص صريح يخول للجمعية العسامة للشركة بيع الأصول الموجردة لديها ، بحسبان أن الجمعية العامة لهذه الشركة انما تتصرف فيما لا تملكه ، رفى اطار ما هي مفوضة فيه بموجب صفتها التمثيلية عن الدولة المالك الحقيقي وذلك يجري الخلوص اليه باتباع أصول التفسير ، رمنها ، ادراك قواعد الاستصحاب واحدة التطبيق اذا لم يسعف النص في بيان حكم الحالة المعروضة ، أي ادراك الاطار المرجعى المحاكم للمسألة محل النظر وتبين الأصل المرجرع اليه حالة سكوت النص أو أشكاله • والمعروف أن الأصل في التصرف عند عدم النص الاباحة اذا كان الأمر لازما يتعلق بشأن التصرف نفسك في ذاته أن ماله أو خواصه ، وعلى العكس يكون الأصل في التصرفات عند عدم المنص هو المنع اذا كان الأمر متعديا يتعلق بغير المتصرف ذات أو خواصا أو مالا ، فلا يحق لامرىء أن يتصرف في شان لغيره الا بمسوغ شرعى يجيز له انفاذ قوله على غيره ٠

وهذا ما قدر المشرع مراعاته بما نص عليه في المادة (١٠) من قانون قطاع الأعمال العسام ، أو يؤدى أعماله في أطار ما تملكه كل شركة قابضة أو تابعة من سلطات في التصرف في مالمها واصولها بحسبان استقلال شخصيتها الاعتبارية عن غيرها ، واذ يمكن الركون الى منهج أحكام شركات المساهمة في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من ولاية الجمعية العامة للشركة مالكة الأصول في بيع أي من هذه الأصول • فان ذلك لا يتاتى في تطبيق قانون قطاع الأعمال العام ولا يتوافر شرط موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة على بيع أي أصل من خطوط الانتساج الدئسية لدى الشركة التابعة وذلك كشرط لصدور البيع ممن يملك اصداره من أجهزة الشركة التابعة باعتبارها شركة مساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم فان قانون قطاع الأعمال العام بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) منه من اشتراط موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة في بيع أي من خطوط الانتاج الرئيسية ، قد لاءم بين الصفة التمثيلية للجمعيات العامة باعتبارها ممثلة للدوالة ، وبين استقلال الشمخصية الاعتبارية للشمخص القانوني المتصرف ، وجعل اعمال الحكم الأخير من المادة (١٠) شرطا العمسال الارادة القانونيسة للشخص الاعتبارى مالك الأصول • رمن ثم يبقى لازما بيان أنه وأن وجبت موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في بيع أي أصل من خطوط الانتساج الرئيسية لذي الشركة التابعة ، فأن ذلك لا يخل بموجب أن يجرى البيع بعد توافر هذا الشرط بواسطة من يملك سلطة البيع من أجهجزة الشركة التابعة طبقاً لأحكام شركات المساهمة وقطاع الأعمال العام واللوائع المتنفذية والنظم الاساسية ومن الجلي، أن البيع في هذه المحالة لم يتم بعناي عن الجمعية العامة للشركة التابعة بما قد ينطوى عليه تشكيلها بمن مساهمين من الأفراد أو القطاع الخاص •

وينطبق كل ما تقدم على الحالة المعروضة ، يبين أنه لا يجوز بدع فندق شيراترن القاهرة الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للاسكان والسياحة ، مع مراعاة القواعد الواردة باللائحـة التنفذية في هذا الخصوص .

el ____131

لنتهت الجمعية العمومية لقسيمي الفتوى والتشريع الى الن الفندق الشار اليه باعتباره من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة التابعة ، يكون التصرف فيه مشروطا بموافقة الجمعية العسامة غدير العارية للشركة القايضة .

(فتوی رقم ٦٠٠ في ٥/٨/٥١٥ جلسة ٢٩/٥/٧/٤١ ملف رقم ٤٠٦/٢/٤٧) ·

(12V)

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

مسئولية .. مسئولية تقصيرية .. اركانها .. عقد المقاولة •

(1) المسئولية التنصيرية تقوم على اركان ثلاثة : الخطا والفرر وعلاقة السببية بينهما وأن الغطا لا يفتره وأنها يجب على القرور الباته وبيان وجه الفرر الذي حاق به من جراته _ مسئولية المتبوع عن اعبال تابعه غير المشروعة تتحقق من صدرت حلده الافعال عند اثناء فيامه باعبال وظيفته أو سببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمبتوع به لحسابة قوامها خضوع الاول لسلطة النائي الذي يكون له حق رفايته وتوجهه فيما يقوم به لحساب من عمل محدد ، فتلك السسلطة بشقيها عى التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطا تابعه ويستغيم بها سئد الرجوع على المتبوع – الأصل في عقد القاولة – أن المقاول لا يخضع لابادة رب العمل واشرائه ولا يكون مسئولا عن المقاولة المتبوغ عن اعمال تابعه –

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، في حين تنص المادة ١٧٤ من ذات ــ القانون على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بخطئه غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذي لحق به من جراثه ، ومن ناحية أخرى فان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت عده الإنعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامهما خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع .

ولما كان الأصل في عقد المقاولة .. أن المقاول لا يخضع لارادة رب العمل واشرافه ولا يكون مسئولا عن المقاول مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، ومن ثم فان الهيئة القومية لسكك حديد مصر وقد ارتبطت مع شركة الفتح للمقاولات بعقد مقاولة تصدو غير مسئولة عما أحدثه عمال الشركة من تلفيات لمنشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وهو الأمر الذي تغدو معه المطالبة المائلة على غير سند من القانون ، ويتعين من تم رفضها ، وللهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلاكية وشانها مع شركة الفتم للمقاولات على ما تأنسه حقا لها •

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفترى والتشريع الى رفض المطالبه المقعمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام الهيئة ق جنيسه

القومية لسكك حديد مصر اداء مبلغ ٥٣٧٧٣٤ (ستة آلاف واربعمائة وصبعة وثلاثين جنيها وخمسة وثلاثين قرشا) قيمة التلفيات التي لحقت بكابلات التليفونات بحوش عين شمس .

(فتوى رقم ٥٦٨ في ٢٩/٧/١٩٩٥ جلسة ٧٧/٧/١٩٩٥ ملف رقم ٥٩٨/١٤١٤) ٠

(12A)

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم جمركية _ افراج مؤقت _ وزارة

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ المشرع وضع اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواددات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الانشاقية والرسوم المقردة على الواددات بحيث لا يعفي منها الا بنص خاص مع استعقاق الضرائب والرسوم الدى ورود الفساعة حاجزا الشرع وقائد عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من المخارج برسم الوازدات والمسالم العكومية والؤسسات العامة والشركات التى تتبعها وذلك وفق للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية ـ نفاذا لذلك صدر قراد وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٦٦٨ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن الآلات والمهات للعمل في الشرعات الانشائية أو الاقتمادية والإجهزة اللازمة لاجراء التجارب أو الاختبارات العملية أو المسائية و والذك دون تحصيل الفرائب والرسوم الجمركية وأورد شروطا منها العمائة عادة تصدير تلك الانسية عنها مؤقتا خلال سنة أشهر من تاريخ اتنها، العرض او العمل المستورد من اجلب حقيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائم التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » · وتنص المادة (١٠٠) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها ، • كما تنص المادة الأولى من قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الافراج المؤقت على أن « يفرج مؤقتــا عن البضائع الواردة دون تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة في الحالات الآتية : أ ــ (١) الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم العمل في مشروعات انشائية أو اقتصادية ٠٠٠ (٣) الأجهزة اللازمة لاجراء التجارب أو الاختبارات العلمية أو الصناعية أو الله المنتقلة أو الزراعية ١٠٠ وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال سنة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من أجله ، وأن يقدم عنها المستورد ضمانا ماليا يوازى تجمة الضرائب والرسوم المستحقة أو تعهدا بأدائها طبقا لما يقرره المدير العام ، وتكون هذه الضرائب والرسوم وبجة التحصيل عند عدم اعادة التصيدير الى الخارج خلل تلك للمدة ١٠٠٠ ،

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية والرسوم المقررة على الواردات بعيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - وأجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجبركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ، ونفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الإفراج الجبركي المؤقت عن الآلات والمهمات للعمل في المشروعات الإنشائية أو الزراعية ، وذلك دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وأورد شروطا منها أن يتم اعادة تصدير تلك الإشياء المشورد من أجله .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجتاً لحت نظام الافراج الجحركي المؤقت عن معدات كهربية وعلمية مشمول البيانين الجمركين رقمسى ۱۷/٤٢٢٣ و ۲۲۲٤/ ۷۷ بساريغ البيانين الجمركين رقمسى ۱۷/٤٢٢٣ و ۲۲۲٤/ ۷۷ بساريغ في مسح خليج السويس مقابل تههه وزارة النقل والمواصلات أداء الشرائب والمواصلات أداء الشرائب والمواصلات وزارة الخارجية أن الإجهزة مشمول البيانين الجمركين سالفي الذكر قد تم نقلهما الي طهر السمينة (عاركتس) – احدى سفن البحرية الإمركية بدينة السويس ، واوضحت الأكركية بدينة السويس أن تلك السسفينة غادرت المياه الاتيمية المهريكية بعدينة السويس أن تلك السسفينة غادرت المياه الاتيمية المهريكية بعدينة السويس أن تلك السسفينة غادرت المياهات شهر ديسمبر سسنة ۱۹۷۷ الأمر الذي يقطع باعادة تصدير المهمات شهر ديسمبر سسنة ۱۹۷۷ الأمر الذي يقطع باعادة تصدير المهمات

موضوع النزاع الى الخارج بما لا تستحق معه الضرائب والرسسوم الجمركية المقررة وتغدو مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة الزام وزارة النقل والمواصلات بأدائها لا ظل لها من القانون متعينة الرفض •

اند ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقسمة من مصلحة الجمارك بالزام وزارة النقل والمواصلات أداء مبلغ ق جنيه و منافة آلاف ومائة واثنين وتسعين جنيها وخمسة واربعين قرضا) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانين الجمركيين رقمى VV/2۲۳۲ و ۷۷/2۲۳۲۶

(فتوی رقم ۷۱م فی ۲۹/۷/۱۹۹۹ جلسة ۷۲/۷/۱۹۹۸ ملف رقم ۳۲/۲/۳۲) ۰

(124)

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات _ شركات قطاع الأعمال العام _ شركة قابضة _ طبيعتها القانونية _ القيد بالبورصة •

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بشأن انشا، بورصة البضاعة العاضرة للاقطان « بورصة منيا باللبد بها ويشترط في طالب القيد الديل م ... اكتساب عضوية حدة البررمة رحيا باللبد بها ويشترط في طالب القيد ان يكون من المتعاملين في القطن عاقدا، لها أشرع بالشركات القابضة الجراء جميع التصرفات التي من شانها ان تساعد في تحقيق كل او بعض تلك الاغراض مها يخولها مباشرة جميع الوجه وصور الاستثماد ... ومن ينها الاتجار ... تتبحة ذلك أن الشركات القابضة المقافضة للقطافسة المتحال التي تتوافر فيها المسلم التي الاتجارة قيه ورصة البضاعة المحاضرة للاقطان « بورصة منيا البصل » المتاب القيرة قباب بالبروسة حنيا البصل »

استبان للجهعية العيومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (1) من قانون انشاء بورصة البضاعة الحاشرة للاتطان « بورصة منيا البصل » رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « يعد عضوا في بورصة البضاعة الحاضرة للاتطان بالاسكندرية كل من تيد اسهه في قائمة البورصة من المتعالمين في التطن سواء كانوا من الاشخاص الطبيعين أو الاعتباريين الذين تتوافر غيهم الشروط الآتية :

اولا ــ بالنسبة للآشخاص الطبيعيين :

ان يكون كامل الأهلية .

 ٢ — ان يكون مقيداً في السجل التجاري في مجال نشاط الاتجار في القطن .

٣ ــ الا يكون قد حكم عليه نهائياً باشهار الملاسعه في مصر أو في
 الخارج .

الا يكون قد شطب اسهه من قائمة الاعضاء بالبورصة بترار تاديبى ما لم يكن قد مضت سنة على صدور القرار والا يكون قد مضت سنة على صدور القرار والا يكون قد سبق الحكم عليه فى جناية أو بعتوبة مقيدة للحرية فى جريمة ماسة بالشرف أو الامانة أو فى أحدى الجرائم المنصوص عليها فى قوانسين التجارة أو الشركات أو حكم باشهار أغلاسه بتدليس ما لم يكن قد رد اليه أعتباره.

٥ - الا يقل راس ماله عن مائة الف جنيه مصرى .

٦ - ان يكون مقيماً في الاسكندرية أو متذذا له محلا مختاراً فيها.

٧ _ ان يقدم تأميناً قدره عشرة آلاف جنيه مصرى .

ثانياً ... بالنسبة للأشخاص الاعتباريين :

١ ـ أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى البنود ٢ ، ٣ ، ٥ ،
 ٢ ، ٧ من « أولا » من هذه المادة .

٢ _ ان تتوافر فى المثل القانونى له ان من يتولى ادارته الفعلية الشروط المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، من « اولا » من هذه المدة وتعد قوائم غرعية تضم كل طائنة من المتيدين فى قائمة البورصة». وتنص المادة (٢) منه على ان « يتدم طلب القيد فى قائمة البورصة الى رئيس لجنة البورصة مرفقاً به جميع المستندات المثبتة لتوافسر شروط القيد بها . . . » .

كما تبين للجمعية العبومية أن المادة (٢) من قانون شركات قطاع الأعبال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار الموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقدوم بالاستثمار بنفسها وتتولى الشركة القابضة في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المساركة في تنبية الاقتصاد التومى في اطار السياسة العاسة للدولة. وللشركة أيضاً في سبيل تحقيق اغراضها القيام بالإعمال الآتية:

إ ـ اجراء جبيع التصرفات التي من شانها أن تساعد في تحقيق
 كل أو بعض أغراضها » .

واستظهرت الجمعية العمومية ، مما نقدم ، أن المشرع انسا بموجب المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٩٤ « بورصة للبضاعة الحاضرة للاقطان تسمى بورصة منيا البصل ، تكون لها الشخصية الاعتبارية » ، ويتم عن طريقها تداول الاقطان الشعسر بالبيع والشراء ، طبقاً لاحكام قانون انشاء البورصة الصادر بالقانون المشار اليه والقرارات المنفذة له ، وقد جعل ذلك القانون اكتسساب عضوية البورصة رهينا بالقيد بها ، واشترط للقيد في قائمة البورصة ، سواء تعلق الأمر بشخص طبعسى ، تواضر مجموعة من الشروط في طالب القيد ، منها ، أن يكون الطالب من

التعالمين في القطن ، الأمر الذي يتضمن شاهدا عليه واقع الغرض الذي يقوم عليه الطالب ، ويسمى الى تحقيقه على نحو يتيسح لله ابتداء المكاتبة التعالمل في مجال هذا الغرض الذي يثبت للشخص الاعتباري بما يرد وجوباً في سند انشائه أو في نظامه الاسساسي ، محسب الاحوال ، ثم يخوله بعد ذلك القيد في السجل التجاري في مجال الاضطلاع بذلك الغرض ، وهو نشاط الاتجار في القطن/ .

والحاصل أن المشرع ناط بالشركات القابضة ـ وتأخذ شكل شركات المساهمة ، وتعتبر من اشخاص القانون الخاص - استثمار أموالها من خلال الشركات التابعة لها ، وخولها عند الاقتضاء ، في مجال نشاطها أن تقوم بالاستثمار بنفسها ، عاقدا لها في سبيل تحقيق اغراضها اجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض تلك الاغراض . ومقتضى ذلك ولازمه أمران : أولهما أن للشركات القابضة ، عند الاقتضاء ، أن تزاول بنفسها الاستثمار ، جنباً الى جنب ، مع الشركات التابعة لها ، في اطار الغرض المنوط مكل محموعة منها وطبقاً لنظامها الأساسي ، ومن ثم مان قيام التماثل والمشاركة في وجوه انشطة واحدة بين الشركات القابضة والتابعة ، في هذه الحدود ، امر وارد وقد تقتضيه طبائع الأمور ، وهو لا يأباه المنطق السليم ، ولا يحظره نص ولا يعتبر تنافساً بما لا بد يسيء الى الشركات التابعة ، وثانيهما أن استثمار أمرال الشركات القابضة ، بما لها من سلطة اجراء جميع التصرفات اللازمة لتحقيق اغراضها ، يخولها مباشرة جميع أوجه وصور الاستثمار ، ومن بينها الاتجار ، وصولا الى تحقيق غرضها في مجال نشاطها . ولا ريب في أن ماشرة معض الشركات التابعة للاتجار ، انها يجرى في مقام اضطلاعها بالدور المنوط بها في استثمار أموال الشركة القابضة ، فالاستثمار ينطوى على الاتجار وعلى غيره من صور مباشرة النشاط لتحقيق نماء رأس المال ٠

والحاصل ايضاً أن النهائل في الانشطة هو أحد مظاهر السسوق الحر الذي بانت شركات تطاع الأعمال العام تخضع له وتعبسل في الهاره ، ليس من شأنه في ذاته الاضرار بالشركات الجادة التي تواغر لها متومات في ظل توى السوق وما تغرضه الأوضاع الانتصادية ، ومن بينها بطبيعة الحال الشركات النابعة بل أن التنافس في الفالب يؤدي التي تحقيق أغراضها . هذا أضيف الى ذلك أن الشركات القابضة ، وهي المنوط بها ، طبقا للهادة 7/1 من قانون تطاع الأعمال العام سالف الذكر « القيام بكانة

الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومسار الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات ، وترشيد التكلفة » يمكن أن تتخذ من تماثل الانشطة القائم بينها وبين الشركات التابعة لها سبيلا ، من خلال سياسة مرسومة في مد يد العون للشركات التابعة ، والعمل على تصحيح هياكلها التمويلية وتصحيح مسار الشركات المتعثرة وتعظيم ربحيتها ، غاذا اضفنا ذلك ، غانه يبدو واضحا أن تجنب قيام المساركة ى النشاط بين الشركات القابضة والشركات النابعة لا يكون بالضرورة وفي كل الاحوال في صالح الشركات الأخيرة ، غضلا عن أن حرمان الشركات القابضة من العمل في ذات النشاط لاستثمار أموالها بنفسها يمثل قيداً على الرخصة التي منحها اياها المشرع ، ويشكل في ذات الوقت قيداً على حرية تلك الشركات التي تستقل شخصيتها المعنوبة ، وبالتالي ذمتها المالية عن الشركات التابعة . بالاضاغة الى ما في ذلك من وضع قيد على الشركات القابضة يخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وهو ما كسان المشرع حريصاً على ابرازه بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه .

وترتيباً على ما تقدم ، غان الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التي يتوافر فيها الشروط المقررة قانونا للقيد ببورصة البضاعة الحاضرة للإقطان « بورصة منيا البصل » لها أن تطلب القيد بالبورصة ، كما هو الحال بالنسبة الى الشركات التابعة الخاضعة لأحكام القانون ذاتها ، بغية أن يتاح لها تداول الإقطان الشعر بالبيع والشراء عن طريق البورصة ، طبقاً لأحكام قانون انشاء البورصة الصادر بالقانون رقسم 131 لسنة ١٩٩٤ والقرارات المنفذة له .

لذاــــك

انتهت الجبعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يوجد في وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضاعة الحاضرة الاقطان « بورصة منيا البصل » .

 ⁽ فتوی رقم ۹۷۹ فی ۷۹۹۰/۷/۳۰ جلسة ۱۹۹۰/۷/۹۰ ملف رقم ۹۷۹ ۲۰۸/۲/٤۷ . .

(10+)

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات ـ شركات قطاع الأعمال العام ـ طبيعتها القانونية ـ مدى سريان قانون التامين الاجتماعي على العاملين بها •

قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فنى يعلول الشركات القابضة معل
هيئات القطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فنى يعلول الشركات القابضة معل
ستبدلا بتشكيل وتنظيما بتخر دون أن يقر بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية
المامة قلاموال التي تقوم عليها هذه الشكيلات ولا نسبتها الملكية العامة عام من شركات
اسلوب أدارة الشركات التي تضمها لإحكامه الطبيعة القانونية لما فضع له من شركات
عى ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام علما بأن القطاع العام لا يغتص به تنظيم
وحيد اساس ذلك الملكية العامة الو الملكية العامة علما بأن القطاع
بعرى لاعتبارها من الوحدات الاقتصادية التابعة من شركة قطاع عام ، متعقيم
للوحدات الاقتصادية المنابي المنابية القانون القلمين الإجتماعي هي يذاتها شركات القطاع
العام التي المع اليها الدستور وتناوتها تشريعات مشلفة بالتنظيم ان شركات قطاع
العام التي المع اليها الدستور وتناوتها تشريعات مشلفة بالتنظيم ان شركات قطاع
العام التي المع الميانية المناب الاقتصادية المنابق المنابق

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢) من قادرن التآمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العساملين من الفئات الآتية : 1 ـ العاملون المدنيون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ب ـ العاملون الخاضعون الأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم
 الشروط الآتية :

١ _ أن يكبون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر ٠

ج - المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيصا عدا من
 يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتعديدهم قرار من وزير.

التأمينات » · كما تبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة. ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العسام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ويسري عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانرن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسبهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لمينة ١٩٨١ • لا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المشار اليها ، • وتنص المادة الثانية منه على أن « تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسينة ١٩٨٣ المشار اليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاحة الي آي اجراء آخر • وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة مالهيئات القطاع العام وشركاته الملغاه من حقوق. بما فيها حقوق الانتفاع والايجار ، كما تتحمل جميع التزاماته... وتسال مسئولية كاملة عنها ٠٠٠ ، ٠

ومن حيث أنه يبين من مطالعة هذه الأحكام ، أن استظهار وجه الراى في الموضوع الماثل منوط بتحديد ما أذا كانت الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الإعمال العام الصادر بالمقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ ، لا تزال تعتبر من الوحدات الاقتصادية المشار اليها بالمادة (١/٢) من قانون التامين الاجتماعي المشار اليه بالمفهرم القانوني السائد ، ولم يتحسر عنها هذا الوصف

ولما كان الثابت من استظهار سابق افتاء الجمعية العمومية الذي انطوى على استعراض لأحكام الدستور ، وقانون قطاع الأعمال العام الشمار اليه ، وقانون اصداره رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ان ذلك الافتاء قد استقر واضطرد على أن قانون قطاع الإعمال العام وأن أبعد في مادة أصداره الأولى الشركات الخاضسعة له من مجال تطبيق القانون رقم 4٧ لسنة ١٩٨٣ ، فقد قضت مادة أصداره الثانية بصلول الشركات القابضة التي انشاها قانون قطاع الإعمال العام محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ ، ويجلول الشركات العامة في القانون اللاحق محل شركات القسانون الأسبق ودل حكم

هاتين المادتين على أن القانون اللاحق استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بآخر ، دون أن يغر بذاته أوضياع الملكية العامة ولا صيفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ، ولا نسبتها الى الشعب طبقا للمفهوم الدستوري الوارد في المادتين ٢٩ و ٣٠ منه ٠ وأن قانون قطاع الأعمال العام المشار اليه وان غاير من أسلوب ادارة الشركات. التي أخضعها لأحكامه وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسبيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ويما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وإن كان القانون قد غير كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العسام بحسبان أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العمامة الأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانات نشاطهما ، ويحسميان ما ترتبيه الملكية العيامة من رجوب التعبير عنها في اطار الارادة العامة التي تمثل الشخص المعنوي العام المالك للمال . وأنه باستعراض أوضاع التشريع المصرى يكشف عن أن القطاع العسام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسمنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها • وأن القطاع العسام عرف العسديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات ، وإن انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقيانون قطياع الأعمال العام الصيادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لا يفيد بذاته انحسسار وصف القطاع العسام عن هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاتها ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور •

واذ كان الثابت من استعراض التطور التشريعي لنظام المؤسسات العسامة في النظام القانوني المصرى ، على النحو الذي فصلته نشوي الجمعية العمومية بجلسة ١٩٩٤/٨/٢٤ ، أن المبسسة العسام، وأموالها المؤسسة العسام، وأموالها مماء كل بالكامل للدولة ، وهو أسلوب من أساليب أدارة المرافق العامة بطريقة مباشرة ، والملكية العامة أو ملكية الدولة لكل الشركة أو جزء مذيا عموم شرط جوهري لاعتبارها من الوحدات الاقتصادية الثابعة و شركة

قطاع عام ، • وأن هيئات القطاع العام التي استحدثها المشرع مقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ اسنة ١٩٨٢ ، وذلك بعد الغاء المؤسسات العامة بموجب القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ ، تتوافر فيها ذات مقومات المؤسسة العسامة ، سواء من حيث التمتع بالشخصية الاعتبارية العامة وطبيعة أموالها ، وملكية الدولة لهذه الأموال ، أو من حيث الدور المنوط بكل منها في تنمية الاقتصاد القومي ، والعمل على تحقيق خطة التنمية بالاشراف كوحدة قابضة على مجموعة من شركات القطاع العام ، أو مباشرة نشاط معين بذاتها . فهيئات القطاع العام هي محض شكل جديد من اشكال ادارة المرفق العام بطريق المؤسسة العامة ، وان ما تشرف عليه هذه الهيئات من شركات استلزم المشرع في المادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته ملكية أموالها لشخص اعتبارى عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام أو ملكية هذه الأشخاص لجزء من رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة ، وبذا تتفق في طبيعتها القانونية وفي ضرورة مشاركة الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها مع الوحدات الاقتصادية التي كانت تتبع المؤسسات العامة قبل الغاء هذه المؤسسات • ويصدور قانون قطاع الأعمال العام سيالف الذكر استبدل المشرع تشكيلا وتنظيما بإخر دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العــــامة ، ولا صفة الملكمة العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات طبقا لما تقدم .

وترتيبا على ذلك فان الوحدات الاقتصادية المشار اليها بالمادة (7 / 1) من قانون التأمن الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، هي بذاتها شركات القطاع العام التي المع اليها الدستور رتناولتها تشريعات مختلفة بالتنظيم و واذ كانت شركات قطاع الأعمال العام تعد من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبد عنه المشرع في الدستور بالقادين العام ، ومن ثم فان تلك الشركات تعدداخلة في عموم الوحدات الاقتصادية المذكورة بالمادة (١/٢) من قانون التأمين الاجتماعي .

انتهت الجمعية العمومية القسيمي الفتيري والتشريع الى أن شركات قطاع الإعمال العيام تعد من الوحدات الاقتصادية الشيار اليها بالمادة (١/٢) من قادرن التأمين الاجتماعي الصادر بالقادري رقم ٧٩ لمسنة ١٩٧٥ .

ر فتوی رقم ۸۳°، فی ۱/۹/۰/۹۱ جلسة ۱۹۹۰/۷/۲۷ ملف رقم ۱۹۳/۱/٤۷ ، ·

جلسة 27 من يولية سنة 1990

شركات - شركات قطاع الأعمال إنعام - مثاقصات ومزايدات - تأمين ابتدائي ونهائي -

القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۹۳ بتنظيم المنافسات والمزايدات _ القانون رقم ۲۰۱۳ لسنة ۱۹۹۱ باسداد قانون تركات قطاع الإعمال العام وان مركات قطاع الإعمال العام وان محمد عينات القطاع العام وشركاته الا ان اسلوب ادارتها وبياشرة تساطها جعلها لا تختلف عن شركات المساهمة الملوكة للأفراد والإشخاص الاعتبارية الخاصة _ متضع ذلك المساواة بين تلك الشركات وشركات المساهمة الخافاسمة لاحكام القانون رقم ۱۹۹۹ لسنة المهمال المام بها دون شركات المساهمة الخلالا بعبدا المساواة _ تتبحة ذلك عدم تعتم شركات قطاع طاعال العام بها دون شركات المساهمة الخلالا بعبدا المساواة _ تتبحة ذلك عدم تعتم شركات تنظيم تعالم المام بالاعفاد من التامين المؤقت والنهائي المنصوص عليه في قانون تنظيم التالهات والمزايدات _ تطبيق م

استبان للجمعيسة العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٣١) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تعفى من التأمين المؤقت والنهائي الهيئات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهرة وفقا للقانون ، وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها ويشرط تنفيذها للعملية بنفسها ويجوز عند الضرورة للسلطة المختصة بعد موافقة لجنة البت اعفاء الشركات المحتكرة من ايداع التأمن المؤقت والنهائي ٠٠٠ ، وتنص المادة الأولى من القسانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لمها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات الساهمية ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشائه نص خاص في هذا القاذرن وبمسا لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لمسنة ١٩٨١ . ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العداء وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المسار البها » · وتنص المادة السابعة منه على أن « لا بجوز حرمان الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تخل بالسياواة ببنها وبين شركات الساهمة الخاضعة لأحكام القانين رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التي تعمل في ذات النشاط ٠٠٠٠ ، ٠ واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسدم ، أن المشرع نزولا على عدة اعتبارات ، تنحصر في الدور الذي تضطلع به شركات القطاع العام في تتميلة الاقتصاد القومي في خطة المتنمية ، وذلك في اطار فلسفة اقتصادية واجتماعية تلتزم بها هذه الشركات ، لا يستري وفقا لها ، حيث الأصل أن يكون الربح اكبرهما • بالاضافة الى أن تلك الشركات لدى قيامهسائه بذلك الدور تستظل كأصل عام ، باشراف مرافق عامة ، اقتصادية كانت تنعقد لها ولاية متابعة الشركات المذكورة وتوجيهها والتدخل لاعانتها أن لزم الأمر ، على نحو يكفل ضمان استمرار تلك الشركات في اداء درما والوفاء الكامل بالمتزاماتها ، على طريق الوصول الى تحقيق درما والوفاء الكامل بالمتزاماتها ، على طريق الوصول الى تحقيق والفسان في هذه الشركات ، المشرع نزولا على متلك الاعتبارات وما يتبلد والفسان في هذه الشركات ، المشرع نزولا على متلك الاعتبارات وما يتبلد عنها من أشار ، قدر اعفاء شركات القطاع العام من التأمين المؤقت والغهائي وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها المعماية ونفسها .

كما استظهرت الجمعية العمومية ، انه ولئن كانت شركات قطاع الأعمال العام التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته اعمالا للمادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لمسنة ١٩٩١ باصدار تانون شركات قطاع الأعمال العام تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبد عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العمام يتعلق بالملكية العمامة لأموالها ، طبقا لما استقر عليه سابق أفتاء الجمعية العمومية في هـذا الخصوص ، ولئن كان ذلك الا أن تلك الطبيعة وما تفرضه من مقتضيات تجد حدودها في النطاق الذي يصطدم بالتنظيم الذي استحدثه المشرع لتلك الشركات بموجب قانون شركات قطاع الأعمال العسام • والحاصل ان ذلك التنظيم ، وفقا لما أبرزه الافتاء المشار اليه ، كفل لشركات قطاع الأعمال العسام ، فيما يتعلق بالادارة وأساليب مباشرة النشاط ، قدرا أكبر من وسائل التسبير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية • بالاضافة إلى أنه كفيل تعبريض تلك الشركات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، على نحو بات معه من المتعين عليها ، في غيبة القيود الحاكمة لشركات القطاع العام ، السعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادى والمضاربة في الأسواق ، وهي في ذلك المسعى لا تختلف عن شركات المساهمة المملوكة للأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة ، بل تتبع ذات الأسس الاقتصادية التي تسير عليها • وفي اطار من ذلك وردت المادة السابعة من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ أنف البيان صريحة في ترسيخ مبدا المساواة أي هذا الشأن بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٩٥١ مينصها على أنه « لا يجوز حرمان الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من أية مزايا وتصيلها بأية أعباء تخل بالمساراة بينها وبين شركات المساهمة الخاضمة لأحكام القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ المسار اليه التي تعمل في ذات النشاط ٠٠٠ يولاريب في أن الاعقاء من المتامين المؤقت والنهائي المنوء عنه يعد مزيه يشكل انفواد شركات قطاع الأعمال العام بها دون شركات المساهمة لاحكام القانون رقم ١٩٥٩ لمسنة ١٩٩١ وذكام المبا بنبلك المبدأ •

ولما كانت شركات قطاع الأعمال العـام ، وتأخذ بنزعيها شكل شركات المساهمة لم تعد تابعة أو خاضـعة لإشراف مرفق عام ، كما هو العـال في الأصل بالنسبة الى شركات القطاع العـام ، وانما صـارت يدوجب قانون قطاع الأعمال العـام من اشخاص القانون الخاص ، شاتها في ذلك شأن شركات الساهمة المملوكة للأفـراد وللأشفـاص الاعتبارية الخاصة أ وتنبسـط اليها ذات الأنظمة القانون المذكور وبما لهند الشركات فيما لم يرد بشانه نص خاص في القانون المذكور وبما لا يتعارض مع أحكامه ، الأمر الذي يرتب انتفاء الضــاماة المتولدة عن التعبية و الخضوع لاشراف مرفق عام بالنسبة الى شركات قطاع الأعمال العام ، وبالتالي انحسار الاعتبارات الداعية الى تمتع تلـك الشركات

لذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى القتدى والتشريع الى عدم تمتع شركات قطاع الأعمال العام بالاعقاء من التامين المؤقت والنهاش المنصوص عليه بالمادة (٢١) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧، تاكيدا لما سبق ان خلص اليه افتاء الجمعية العمومية في ذات الخصوص بجلسة ١٩٩٢/١١/١

(فتوی رقم ۵۸۶ فی ۱/۸/۱۹۶۱ جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹۶۷ ملف رقم ۱۹۹۵/۱/۳۲۷) ←

· (10Y)

جلسة ٢٧ من يوليه لسنة ١٩٩٥

ضرائب جمركية _ افراج مؤقت _ هيئة عامة •

فانون الجعارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ الشرع وضع اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات بعيث الواردات للشرائب الجعركية وغيرها من الشرائب الإضافية المقردة على الواردات بعيث لا يغيض منها الا ينشى مع استحقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البشاعة ـ اجزا الافراع وقتل عنها دون تحصيل الشرائب والرسوم الجعركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات التي والمسالح والمؤسسات العامة والشركات التي تتبها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدد بها قراد من وزير المالية . نقاذا الدلك صدر قراد وزير المالية رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٨٣ لينظم الاثراج المؤافسة وون تحصيل الفرائب والرسسوم الجعركية ، واورد شروطا منها أن يتم اعادة تصدير السيارة الفرج عنها مؤقتا فود انتها، العرائح أو الفرض منه ابها أن يتم اعادة تصدير السيارة الفرج عنها مؤقتا فود انتها،

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان و تخصيم البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الاما يستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » · وتنص المادة ١٠١ من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخرانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها ، • كما تنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن سيارات الركوب. الخاصة على اأنه « يجوز الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضمانات الواردة به ، وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن • يقتصر نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية : ٠٠٠ ٠٠٠ (٤) السيارات الخاصية بالخبراء أو الأساتدة الأجانب الذين تستقدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات

القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل اللبلاد · · كما تنص المادة التالثة على أن • يكون ادخال السيارات المشار اليها في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية : · · · (ج) يتعين اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتاً فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء الغرض منه أي الأمرين أسبق حدوثا ·

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الاشرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفي منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسسوم لدى ورود البضاعة ، وأجاز الذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمسالح الحكومية والمؤسسات المقر كان التي تتبها وذك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية • ونفاذا للملك صدر قرار وزير المالية و ونفاذا للملك صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج المؤقت عن سسيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية (وأورد شروطا منها أن يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فود انتهاء مدة الافراج أو الغرض

ومن حيت أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت في المحمركي المؤقت عن سيارة ماركة بيجو شاسيه رقم ٢٩٢٨٤٦ مسمول البيان الجمركي رقم ١٠١٥٦ مسمول البيان الجمركي رقم ١٠١٥٦ الوارد من اللخارج برسسم دى لوريال مقابل تعهد الهيئة العامة للسلع المتوينية أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها في حالة عدم اعادة تصديرها المخارج و وأذ انتهت صلاحية تسير السيارة داخل البلاد في ١٩٨٤/٦/٢ ولم يتم اعادة تصديرها الى الحارج كما لم يتم اداد المضرائب والرسوم الجمركية المقررة و فمن ثم تلتزم الهيشة باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على السيارة محل النزاع وقدرها خمسة آلاف واثنا عشر جنبها نفاذا لصحيح التزامها قبل مصلحة خمسة الاف واثنا عشر جنبها نفاذا لصحيح التزامها قبل مصلحة

لائكك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العمامة للسلع التموينية أداء مبلغ ٢٠١٥ ج (خمسة آلاف واثنى عشر جنيها) الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسسوم جمركية مستحقة على سيارة ماركة بجو شاسيه رقم ٢٩٣٦٧٤٠

 ⁽ فتوی رقم ۸۷۰ فی ۱/۸/۸/۱ جلسة ۱۹۹۰/۷/۷۰ ملف رقم ۲۲/۳۲/۲۰۰۰) .

(104)

جلسة ٧٧ من يولية سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ الريض بمرض مزمن _ التعويض عن أجره خلال فترة - مرضه _ الحوافز -

قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ـ الشرع اول رعاية خاصة للعامل الريض بأحد الأمراض المزمنة فقرر منعه تعويضا يعادل اجره كاملا اثناء فترتمرضه الى ان يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا _ الأجر طبقا للتعريف المحدد بقانون التامين الاجتماعي هو مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصل ويشمل عنصرين هما : الأجر الأساسي وهو الأجر البين في الجداول المرفقة بنظم التوظف التي يخضع لها العامل وفقا للوظيفة التي يشغلها ، والأجر المتغير ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة العوافز والبدلات والأجور الاضافية ـ المشرع اعتبر الريض بمرض مزمن موجود فعلا في الخدمة ومشاركا في العمل فقرر احقيته في الحصول على اجره وفقا للوظيفة التي يشغلها كذلك عناصر الأجر المتغير من حوافز وبدلات واجور اضافية مما يتطلب العصول عليها الشاركة والاسهام الفعلى في الانتاج والقررة لشاغل وظيفته ... اخذا في الاعتباد ان الأساس الذي وضعه الشرع لتحديد عدا التعويض (متوسط ما كان يحصل عليه في السنة السابقة) إنما يمثل العد الأدنى لعقوق العامل المريض بمرض مزمن فاذا استعدلت زيادات لراتبه الأساسي او تقررت حقوق مالية لأجره المتغير سواء ما تحددت قيمته بقوانين أو لوائح أو قرارات كاعانة الغلاء الاجتماعية والبدلات أو تلك التي يرتبط تعديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء معين استحق العامل هذه الزيادة طالما كان مخاطبا بأحكامها وفقا لوضعه الوظيفي وباعتبارها داخله ضمن عناصر التعويض _ تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفقوى والتشريع ألدة ٢/٧٨ من تانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمقانون رقم ٧٩ المندة ٢/٧٨ من تانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمقانون رقم ٧٩ علمية المواه المنفق أو بمرض على أنه « يمنع المريض بالدرن أو بالحرة كاملا طوال مدة مرسمه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، في حين أن المادة ٨٨ من القانون ذاته تنص على أنه « لا تخل أحكام هذا التأمين (تأمين الرض) بما قد يكون المصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القرانين بما أو اللوائح أو النظم الخاصية ٤٠٠٠ فيصا يتعالق بتمويض الإجرم ومستويات المخدمة وذلك بالنسبة المقدر الزائد عن الصقوق المقررة في هذا التأمين ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع اولى رعاية خاصة للعامل المريض باحد الأمراض المزمنة فقرر منحه تعويضا يصادل

اجره كاملا أثناء فترة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالت استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا رتبين. للجمعية العمومية أن ألأجر طبقا للتعريف المحدد له بقسانون التسامين الاجتماعي هو مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلى ويشمل عنصرين هما : الأجر الأساسي وهو الأجر المبين في الجداول المرفقة بنظم التوظف التي يخضع لها العامل وفقا للوظيفة التي يشغلها والأجر المتغير ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجرر الاضافية ، فالمشرع اعتير أن العامل المريض بمرض مزمن موجود فعسلا في الخدمة ومشاركًا في العمل فقرر أحقيته في الحصول على أجره وفقا للوظيفة التي يشغلها كذلك عناص الأجر المتغير من حوافز وبدلات وأجور اضاعية مما يتطلب الحصول عليها المشاركة والاسهام الفعلي في الانتهاج والمقررة لشاغلى وظيفته وأخذا في الاعتبار أن الأساس الذي وضعه المشرع لتحديد هذا التعويض (متوسط ما كان يحصل عليه في السنة السابقة) انما يمثل الحد الأدنى لحقوق العسامل المريض بمدرض مزمن فاذا استحدثت زيادات لراتيب الأساسي أن تقررت حقوق مالية لأجره المتغير سواء ما تحدد قيمته بقوانين أو لوائح أو قرارات كاعانة الغلاء الاجتماعية والبدلات أو تلك التي يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أر مستوى اداء معين استحق العامل هذه الزيادات طالما كان مخاطبا بأحكامها وفقيا لوضعه الوظيفي وياعتبارها داخلة ضمن عناصر التعويض

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد المذكور والذي رقى الى درجة مدير عام اعتبارا من ١٩٨٨/٦/٤ فانه يكرن من حقه الحصول على حافز الانتاج المقرر لشاغلى درجة مدير عام بنسبة ٢٥٪ من راتب الاسلامي وذلك استنادا لقرار وزير التمير رقم ٢٥٨ لسلنة ١٩٨١ والذي يقضى في المادة ١١ منه على احقية شاغلى الوظائف العليا في صرف حوافز بحد اقصى ٢٥٪ من المرتب الأساسي لميظائفهم ٠

الذالل

انتهت الجمعية العبرمية لقسمى الفتسوى والتشريع الى المقية العسامل المدريض بمرض مزمن في الحالة المعروضة في تقاضى قيمة التعريض عن حافز الانتاج المقرد للوظيفة التى يشمغلها خلال فترة الاجازة المفتوحة له •

٠ فتوى رقم ٦٤٠ في ١٩٩٥/٨/١٢ جلسة ١٩٩٥/١/٥٩١ ملف رقم ١٨٦٦/٢/٢٤).

(102)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع _ اختصاصها _ طلب عرض الراي _ الصفة •

المادة ٢٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ _ اختصاص الجمعية المصوعية بنظر المنازعات بين جهتين أو آكثر من الجهات المتصوص عليها في المفترة (د) من المادة ٢٦ هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية العقوق وضى المنازعات بيجب أن يقدم طلب النزاع ألى الدعمية المعومية من صاحب الصفة في المتافى طبقا للقانون واب يوجه ألى من يمثل الجهة الموجه البها قانونا _ اساس ذلك أن الصفة شرط للبول المعوى أم يعتنى ذلك عدم قبول طلب عرض التزاع أذا لم يقدم من صاحب الصفة في التنافى قانونا _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة الصحادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل والمرضوعات الآتية : (1) (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الميئات المحلية أو بين الميئات المحلية أو بين الميئات المحلية أو بين الميئات المحلية أو بين المؤلفة و يبن المهنات ويعضها البعض ٠٠ ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك - وعلى ما جرى به افتاؤها - المنتصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المنصرص عليها في الفقرة (د) من المادة ٢٦ من قانون مجلس الدرلة ، المشار اللي ، هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية المقدوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية المعومية من صاحب الصفة في التقاضى طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة المرجبة اليها قانونا ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها المعارة الحقوق .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم أن طلب عرض النزاع الماثل أله لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانرنا عما يتعلق بشأن من من شئرن القوات المسلحة وهو وزير الدفاع ، فقد تعين _ من ثم _ عدم قبوله الى أن يرد الى الجمعية العمومية طلب العرض من الوزير ·

لذلسك

انتهت الجمعياة العمومياة لمسلسمى الفتسوى والتشريع الى عدم قبرل طلب علاض المرضليوع الماثل حتى يرد الطلب عن الوزير المختص •

ر فتوی رقم ۸۹ فی ۱۹۹۰/۸/۳ جلسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۳۵۷۷/۲/۳۲ ، ٠٠

(100)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع _ طلب عرض النزاع _ عدم قبول •

المادة 7.7 د من قانون مجلس الدولة رقم 9.3 لسنة 7.9 – اختصساص الجمعية بنظر المنزعات بين جهتين أو أكثر من أنجهات المنصوص عليها في الفقرة (c) من المادة 7.7 حو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية العقوق وفض المنازعات يجب تقديم طلب النزاع ال الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التفافى علمة لللقانون , وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ذلك أن السفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العقوق — تتبعة ذلك : عمم قبول طلب عرض النزاع اذ لم يقدم من صاحب الصفة في التفافى قانونا — تطبيق .

استبان للجمعية المحومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا في المسائل والمرضوعات الآتية : · · · (د) المنازعات التي تنشيا بين الوزارات والمصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانين ، •

واستظهرت الجمعية العموميسة من ذلك ـ وعلى ما اسستقر عليه افتاؤها ـ ان اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو آكثر من الجهات المصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (71) هو بديل عن اسستعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى ، طبقا للقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول المعوى أو بديلها من وسائل حماية المعقوق .

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن طلب عرض النزاع المائن اذ لم يقدم من صاحب الصفة في التقاشي قانونا عن صندوق اسكان أفراد القرات المسلحة « هيئة عامة » ، وهو رئيس مجلس ادارة الصندوق . وفقاً للمادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بانشاء الصندوق ، فقد تعين عدم قبوله ·

لالك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع الماثل •

فتوی رقم ۹۰ فی ۱۹۹۰/۸/۳ جلسة ۱۹۹۰/۸/۱ ملف رقم ۱۷۰/۲/۷) ۰

(۱۵۲) جلسة ۲ من اغسطس سنة ۱۹۹۰

شركات ــ شركات قطاع الأعمال العام ــ استخدام فائض الحصة الثقدية ــ السلطة النوط بها وضع قواعد استخدامها وتوزيعها •

المادة ٢٦ من الدستور _ القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ بشان هيئات القطاع العام وحركاته _ القانون لقطاع الإعمال العام _ احتراها من وحركاته _ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٩ باسداد قانون لقطاع الأعمال العام _ احتراها من الدستور التي جملت للعاملين نصبيا من ادباح المشروعات التي يعملون بها اختص بعوجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته العاملين بشركات الفطاع العام بشميب من الأدباح الصافحة التي يتقرد توزيعها _ السلقة المقتصة بتوجيه هذا العامل ونيات القطاع الإعمال التي عدل حيثات القطاع الإعمال التي عدل حيثات القطاع العام وشركاته متنفى ذلك تحمل تلك الشركات بالترامات الهيئات والشركات الأخرة ومنها نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأدباح _ تتبعة ذلك التعديد اوجه استخدام فالفي الحصة التقدية يتعقد قانونا لرئيس مجلس الوزراء _ تغييق خليق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من الدسمستور تنص على أن و للعاملين نصيب في ادارة المشروعات وفي أرباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون ٠٠٠٠ ، وتنص المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ولاتقل هذه النسسة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على الساهمين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة • ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص تصبب العاملان للأغراض الآثمة : ١٠ ـ ١٠/ لاغراض التوزيم النقدي على العاملين ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء الشار اليه في الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يخص العامل سنويا من هذا التوزيع . ويجوز بقرار من رئيس محلس الوزراء تخصيص جزء من تصيب العاملان في الأرماح لته زيمه على العاملان في بعض الشركات التي لاتحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة ٠٠٠٠ و٠ هذا في حين تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون قطاع الأعمال العمام على أن و تحل الشركات القائضة محل همئات القطاع العام الخاضعة الأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أى اجراء آخر ، وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاه من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والايجار ، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسال مسئولية كاملة عنها ٠٠٠ ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع احتراما منه. لحكم المادة (٢٦) من الدستور ، التي جعلت للعاملين نصيبا في أرباح المشروعات التي يعملون بها ، اختص بموجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشاد اليه العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها ، لايقل عن نسبة خمسة وعشرين في المائة . وذلك بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصية لشراء السيندات الحكومية • وخصص هذا النصيب لاغراض محسددة صراحة لافكاك من الالتزام بها لدى استخدامه ، فجعل ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين ، و ١٠٪ لاسكان العاملين بكل شركة أو مجمـــوعة من الشركات المتجاورة ، مع أيلولة ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي ، و ٥٪ تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام وقد واجه المشرع في المادة (٤٢) من ذلك القانون مسألة تحديد السلطة المختصة بتوجيه النصيب المشار اليه ، فناط برئيس مجلس الوزراء تحديد نسبة وقواعد استخدامه ، وكذلك تحديد الحد الأقصى لما يخص العامل سنويا من الحصة المخصصة للتوزيع النقدى ، والحاصـــل أن الشرع بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المسار اليه ألقى على عاتق شركات قطاع الأعمال العام ، التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته ، التحمل بحميم التزامات الهيئات والشركات الأخبرة التي لم يكن أمامها من سبيل لتغيير أوجه استخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح خارج نطاق الأغراض المحددة قانونا • وبالتالي تكون شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بدورها ، لدى أستخدامها للنسب المذكورة ، وكذا فوائضها الذات الإحكام ، سواء من حيث مجال الاستخدام أم السلطة المختصة ، في غُنية النص الذي يحررُ تلك النسب من الأحكام المشار اللها • دون ا أَنْ أَيْنَالَ مِنْ ذَٰلِكُ أَنْ قَانِهِنَ هَيِئَاتُ الْقَطَاعِ الْعَامِ وَشَرَكَاتُهُ مُ اللَّذِي تَضْمَن أحكام التخصيص والاستخدام الشال اليها ، لم يعد يسرى على شركات قطام الأعمال العام ، أو ليس من شاق الحسار احكامه عن تلك الشركات.

الاخلال بما علق بفوائض النسب المنوه عنها من وصف يوجب انفاقه على الغرض الذى جنبت له ، أو يعقد لسلطة بعينها ، دون غيرها ولاية تقربر أوجه الاستخدام ونسبه وقواعده ·

والحاصل أيضًا ، انه نفاذًا لحكم المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع. العام وشركاته ، أصدر رئيس مجلس الوزراء القسرار رقم ٣٦٠ لسنت ١٩٨٤ الذي نص _ في مادته الأولى _ على استمرار العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيم واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح فيما لايتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ أنف البيان • وطبقا للمادة (٤) من القرار الأخير « يتم توزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام وفقا للقواعد التي يقررها رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن من حصيلة العشرة في المائة المخصصة لأغراض التوزيع النقدى على العاملين فاذا أسفر التوزيع عن وجود فائض لدى هذه الشركات أودع في حساب خاص بالبنك المركزي ، ويكون التصرف فيه طبقاً لما يقرره رئيس مجلس الوزراء . • وبناء عليه فان الاختصاص بتحديد أوجه استخدام فائض الحصة النقدية ينعقد قانونا لرئيس مجلس الوزراء • ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ بانشاء بنك الاستثمار القومي ، المعمول به اعتبارا من ١٩٨٠/٦/٢٧ ، أوجب في المادة (٥/هر) منه آيداع حسابات البنك فوائض الحصص النقدية ، على أساس أن ذلك القانون اقتصر على اشتراط موافقة مجلس ادارة البنك قبل استثمار الجهات المتولد لديها تلك الفوائض ، دون أن يتعدى ذلك الى حجب الاختصاص المشار اليه ، المعقود . لرئيس مجلس الوزراء ، أو الحد منه •

وترتيبا على ما سبق يكون من غير الجائز قانونا تخصيص فائض الحصة النقدية للخدمات الاجتماعية للعاملين بالشركة ، كما انه لايحن للماملين تقاضى هذا الفائض وان الأمر مرده فى النهاية الى ما يقرره رئيس مجلس الوزراء اعمالا للاختصاص المقود له قانونا فى شأن تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام هذا الفائض •

لذلسك

انتهت الجمعية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن نسب وقواعد استخدام الفائض النقدى عن الفترة السابقة على الممل بقانون قطاع الأعبال المام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ منوط بصدور قرار من رئيس مجلس الوزراء •

ر فتوى رقم ٢٠٧ في ٥/٨/٥١٥ جلسة ٢/٨/٥١٥ ملف دقم ٢٩٤/٢/١٧) ٠

· · · · · · · (\0\)

جلسة ۲ من أغسطس سنة ۱۹۹۰

مجلس الدولة _ الجومية المهومية لقسمي الفتوي والتشريع _ اختصاميها _ شخص من أشخاص القانون الخاص ،

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مناط اختصاص الجمعية العومية في شأن المنازعات هو بعا ينشا بين الوزادات او بين المسالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين علم الجهات بعصها المحض _ مقتفى ذلك أن النزاع القائم بين احدى هذه الجهات وشركة قطاع عام ينحسر عن اختصاص الجمعية العومية _ تطبيق

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالفانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن وتخص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) ٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المهيئات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بني الوزارات أو بين المسسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض •

واذ كان النزاع المائل بحسبانه قائمها بين وزارة الدفاع وشركة المقاولون العرب (شركة قطاع عام) وهي من غير الجهات التي حصرها النص فين ثم ننحسر الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية •

تدلسك

انتهت الجمعية العمومياة القسمى الفترى والتشريع الى عامم اختصاصها بنظر النزاع المائل •

ر فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۰/۸/۳ جلسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۱۹٤/۱/٤٧) ·

جلسة ٢ من اغسطس سنة ١٩٩٥

ادارات كانونية بالهيئات والمؤسسات العامة _ عاملون بالناجم والعاجر _

القانون رقم 24 لسنة 1947 بشأن الادارات القانونية ـ القانون رقم 27 لسنة 1944 بشأن الادارات القانونية ـ القانون رقم 27 لسنة 1941 بشأن الشعر قد اختص القاملين بالمناجم والمحاجم عن المولت ذاته على اعمال احكام المناجم والمناجم والمناجم بالمنابق المنابق المناب

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١٠) من مواد اصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على العاملين بصناعات المناجم والمحاجر والتعدين ، • في حين تنص المادة (٣) من دات القانون على انه « تسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصـة بالعاملين بالحكومة والهيئات العامة على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة لها وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح أو أي نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء _ وتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين بالقطاع العام على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة له وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذا القوانين أو القرارات أو اللوائم أو أي نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء ٠٠ وتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل بالقطاع الخاص على العاملين بالناجم والمحاحر النابعة للقطاع الخاص وذلك فيما لم يرد بشانه نص خاص في هذا القانون : كما بعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللواثم وأي نص يصدر بتعديلها يكون آكثر سخاء • وتنص الفقرة الأولى من المادة (٨) من مواد قانون العاملين بالمناجم والمحاجر ، المشار اليه على أن « يطبق على العاملين. الخاضمين لأحكام هذا القانون جدول الأجور والعلاوات المرافق وتعتبر هذه الإجور والعلاوات الحد الادنى الذى لا يجوز النزول عنه ، • كما تنص المادة ٢/٢٩ من قانون الادارات القانونية فى المؤسسات المامة والهيئات العامة والهيئات المامة والهيئات المامة والهيئات المامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن منتحق من بلغ نهاية مربوط الفئة العلاوة المقررة بالفئة الأعلى مباشرة فى نظاق المستوى وان لم يرق الى الفئة الأعلى بشرط ألا يجساوز نهاية المستوى ، وأخيرا تنص المادة (١) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل يعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، المشار اليه ، على أن يستبدل البدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ بشاس الماملين المدنين يالقطاع المام على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١١٩٨٧ بشان نظام الماملين بالتقطاع المام على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ويستمر المعل بالقواعد الملحقة بهذا المعل ه.

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع ما تقدم أنه ولئن كان المشرع قد اختص العاملين بالمناجم والمحاجر بقانون ينظم شئونهم الوظيفية الا أنه حرص في الوقت ذاته على أعمال أحسكام القوانين والقرادات واللوائح المطبقة على العاملين المدنيين باللمولة أو تلك السارية على العاملين بالقطاع العام أو التي يخضع لها العاملون الخاضعون لاحكام قانون المحل بالقطاع الخاص بحسب الأحوال وذلك في حالتين : الأولى أذا خلا قانون المناجم والمحاجر من نصى ينظم مسالة ممينة بينما ورد _ تنظيمها في هذه التشريعات والثانية أذا كان المحكم الوارد بهذه التشريعات _ كل بحسب الأحوال _ آكثر سخاء من ذلك المقرد في قانون المناجم والمحاجر ، يستوى أدخل عليها - أدخل عليها .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه لما كان من بين الأحكام التي تضمنها قانون الادارات الغانونية ولم يتضمنها قانون المناجم والمحاجر المسار اليه تلك التي ورد النص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ والتي يمنح بموجبها عضو الادارة الغانوئية الملاوة المقردة للفئة الأعلى ولو أم يرق اليها متى بلغ نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها وذلك بالشروط والقيود المبينة بهذه المادة ، وكان هذا الحكم أكثر سخاه بالنسبة لأعضاء الادارات القانونية بالمناجم والمعاجر فهن ثم يفدو متعينا أعمال هذا الحكم على العاملين بالهيئة المصرية المساحة الجبولوجيسة والمشروعات التعديدة ،

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق حكم المدورة ٢٢/٢ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الادارات القانونية بالهيئة العامة للمساحة الجيولوجية .

ر فتوى رقم ٢٠٤ في ١٩٩٥/٨/٦ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ٥٩١/١٧٨) .

(104)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

اموال عامة .. تخصيص .. تغير التخصيص لوجه آخر للمنفعة العامة .. نقل الاشراف. الاداري ... عدم اداء مقابل او تعويض •

المادتان ۸۷ ، و ۸۸ من القانون المدنى _ انتقال الأموال العصامة التى لدى الدولة والأستغاص المتوية العامة الى احدى الجهات العامة الأخرى لا يتأتى عن طريق نزع الملكية بل سبيله تغيير التخصيص الموسود له المال الإصاب الإصل ان يكون تغيير التخصيص للعال العام وتغيير وجه الانتفاع به دون مقابل وبغير تعويض عن ذلك _ اساس ذلك _ ان الأصل. لى الانتفاع بالمال المام ان يكون بغير مقابل متى كان استعمال المال فيها احد له _ الأملاك الماله تخرج عن دائرة المعاملات بها نمى عليه من عدم جواز بيمها او التصرف فيها ، وذلك لله الان تقرر الجهة ذات الولاية في نفل التخصيص وتغيير المنهة المتمول الجهة المتول

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨٧ من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة العقارات والمنظولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسسوم أو قرار من الوزير المختص » •

وتنص المادة ٨٨ من ذات القانون على أن « تفقد الأموال العسامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة »

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن انتقال الأموال العامة التي لدى المولة أو الأسخاص المعنوية العامة الى احدى الجهات العامة الأخرى لا يتأتى عن طريق نزع الملكية ، بل سسببله تغيير التخصيص المرصود له المال العام ، والأصل أن يكون تغيير التخصيص للمال العام وتغيير وجه الانتفاع به دون مقابل وبغير تعويض عن ذلك لأن الأصل في الانتفاع بالمال السام أن يكون بغير مقابل متى كان اسستعمال المال فيما أعد له ، فالإملاك العامة تخرج من دائر قالماملات بعا نص عليه من عدم جواز بيمها أو التصرف فيها ، وذلك كله الا أن تقرر الجهة ذات الولاية في نقل التخصيص وتغيير المنفة تحميل الجهة المقول اليها التخصيصي عنا ماليا رأته لازما لما قدرته من ظروف ، ولما كان ذلك وكانت منشآت هيئة مرفق مياه الاسكندرية أموالا عامة ، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسسنة ١٩٨١ بتعديل تضميصها من المنفعة العامة ورصدها لاقامة محطات نووية لتوليد النهرياء ، فمن ثم فان تغير تخصيصها لوجه آخر للمنفعة العامة يكون دون مقابل أو تعريض لخروجها عن دائرة المعاملات بيما أو تصرفا فيها - بيد أنه ، وقد جاء قرار رئيس الجمهورية المشار الله خلوا من مقابل يستأديه مرفق الماية منابل المائة منابل المنابقة مقابل أزالة منشأته ورفعها من الأرض التي تقرر نقل الاحرادي عليها الهيئة العامة للمحطات النووية كما جاء القرار تسليمها الى عيئة المحطات النووية لمائلك فلا الزام على مرفق المياه بازالة تسليمها الى عيئة المحطات النووية المائل الزام على مرفق المياه بازالة عنداء مقابل أو تعويض منشأته ، كما لا الزام على مربقة المحطات النووية باداء مقابل أو تعويض عن هذه المنشآت اذ الأمر مرجعه الى ما قضى به قرار التخصيص الصادر في عندا الشان والذي جاء خلوا من أي من هذين الالزامين .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يوجه التزام قانونى على مرفق مياه الاسكندرية بازالة منشآته ، كما انه لا يوجد التزام قانونى على الهيئة العامة للمحطات النووية بأداء قيمة المنشآت المقامة على الارض أو تكاليف ازالتها .

ر فتوی رقم ۲۰۷ فی ۱۹۹۰/۸/۷ جلسة ۱۹۹۰/۸/۷ ملف رقم ۲۰۰ (۷۸/۱/۱۰۰) -

جلسة ٢ من اغسطس سنة ١٩٩٥

عقد مع عقد يم عقد الخلاف في شان السائل التفصيلية ما المحكمة المفتصة من سليم المدود من القانون الدني ما الشرع أسند الى المحكمة المفتصة ولاية اللمسل لما عساه أن يقود من خلاف في الراي بين طرفي المقد في السائل التفسيلية التي أرجاً الافقاق عليها حين ابرام المقد الى وقت لاحق ، مما عجز الطرفان عن حسمة اتفاقا بيتهما من تلك السائل بعد تهام الفند يقضى فيه المحكمة بما عقد لها القانون من أدوات ومكنات طبقا الخبية .

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٩٥) من التقنين المدنى تنص على أن د اذا اتفق الطرفان على جميع المسائل المجوهرية في العقد و واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يسترط أن المقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، اعتبر المقد قد تم واذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، فان المحكمة تقضى فيها طبقا لطبيعة الماملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة و وهاد ذلك أن المشرع أسند الى المحكمة المختصة ولاية الفصل لما عساه أن يثور من خلاف في الرأى بين طرف العقد في المسائل التفصيلية التي ارجنا الاتفاق عليها حن ابرام المقد الى وقت لاحق ، مما عجز الطرفان عن حسمه اتفاقا لتافوم من أدوات ومكنات ، طبقا لطبيعة الماملة ولاحكام القانون والعرف والعدالة

ولما كان الثابت من الأوراق أن مجلس الشعب تعاقد مع السفارة الروسية على بيع العقارات المشار اليها ، ومن بينها العقار رقم ٢٦ تنظيم شارع الجيزة المعروضة حالته ، وتضمن العقد الاتفاق على جميع المسائل الجومية ، واحتفظ الطرفان في العقد بمسالة تفصيلية تتعلق بتسليم العقار المشار الله ، يكون تحديدها محلا لاتفاق على تما بعد بينهها ، دون أن يشترطا في العقد عدم تمامه عند عدم الاتفاق على تلك المسالة • وكان التناب أيضا انه لم يجر الاتفاق رضاء بين طرفي العقد على حسم تلك المسائلة • ومن ثم فانه لا مكاك لحسمها والوقوف على الحكم واجب الاتباع في شمانها من اللجوء الى المحكمة المختصة لتقضى فيها فصلا بين البائم في شمانها من الملاوة بين مجلس الشعب والمسترى ، حسيما تقدره المحكمة ويستقر عليه وجدانها ، في اطار من التواعد آنفة البيان • وبهذا القضاء تنحسم العلاقة بين مجلس الشعب والسفارة ، ويتم وفقا له تسوية الأمر بينهما • بيد انه اذا ما ثارت بعض والسفارة ، ويتم وفقا له تسوية الأمر بينهما • بيد انه اذا ما ثارت بعض

المقبات في سبيل ذلك مردها الى وزارة الداخلية ، باعتبارها شاغلة للعقار بموجب ترخيص يشغله بصفة مؤقتة من المجلس ، فانه تقتضى ازالة تلك العقبات اتفاقا بين الوزارة ومجلس الشعب ، فان تعذر ذلك اتفاقا صار الاحتكام الى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع لاصدار رأى ملزم في هذا الخصوص أعمالا لحكم المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ، مع مراعاة ما تقرره أحكام قانون المرافعات في شأن منازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والحاد المرافعات في شأن منازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والمحاد المنازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والمحاد المنازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والحيازة والمحتصة والحيازة والمحيازة والحيازة والح

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تقرير الحكم واجب الاتباع فى شأن تسليم العقار المشار اليه منوط بالجهة القضائية المختصـــة ،

(فتوی رقم ۲۰۸ فی ۱۹۹۰/۸/۷ جلسة ۱۹۹۰/۸/۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۳۳۱) ٠

(171)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ المقابل النقدى لرصيد الأجازات _ خريبة _ ظادم • قانون الشرائب على الدخل رقم ١٩٧/ لسنة ١٩٨١ _ المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٧ من القانون ولدني •

المقابل النقدى لرصيد الإجازات الاعتيادية حق للعامل يستعده من القانون مباشرة ، ويثبت له من تاريخ انتهاء خدمته ويحق له تقاضيه دون خصم ضريبة الرئبات منه ... تلتزم جهة العمل بادائه اليه كاملا ولو اقتطنت جزءا منه سواء عن مقلنة فيه للاتها او لشيما ... ما جرى خصمه خطا بعمولتها على ظن من خضوعه لشريبة الرئبات ما زال عائما بلشتها في مواجهة من خصم منه بغير حق وليس عالمنا بذمة مصلحة الضرائب . نتيجة ذلك عدم خضوع هذا المقابل الذي جرى خصمه على النحو المشار اليه للنقادم الثلاثي المصوص عليه في القانون وفي ١٩٤٣ لسنة ١٩٧٣ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع في فتواها الصادرة بجلسة ٢٠٦ من فبراير سنة ١٩٩١ التي أنتهت فيها الى عدم خضوع المقابل النقدى لرصيد الأجازات التي تمنح للعاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام عند انتهاء خدمتهم للضريبة على المرتبات بركيزة من أن هذا المقابل « لا يعتبر مرتبا أو أجرا وانما هو لا يعدو أن يكون اضافة علما يستحقه العامل عند ترك الخدمة من معاش أو مكافأة ألزم القانون جهة علمه عنده دفعة واحدة ، وهو بذلك ليس الا راسمال يدفع اليه دفعة مما تناوله نص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون مما تناوله نص المادة ١٩٥٨ عما تناوله نص المادة ١٩٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٩٨ على أنه و يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية ، في حين تنص المادة ٧٣٧ من القانون ذاته على

٢ ـ ويتقادم بشلات سنوات الحق فى المطالبة برد الضرائب
 والرسوم التى دفعت بغير حق • ويبدأ سريان التقادم من يـوم دفعها •

٣ ـ ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في
 القوانين الخاصة ، • كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٦ لسنة
 ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم على أن « يبدأ تقادم الحق في

المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير وجه حق من يوم دفعها الا اذا ظهر الحق فى طلب الرد بعد اجراءات اتجدتها الجهة التى قامت بالتحصيل فيبدأ التقادم من تاريخ اخطار المهول بحقه فى الرد بكتاب موصى عليه » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وعلى ما جرى به افتاؤها بجلسة ١٩٩٤/٤/٢٠ أن الأصل العام في القانون المدنى أن الحق في المقانون المدنى أن الحق في المقانون المدنى أن الحق نفي تبدر حق يقادم بنلات سنوات تبدأ من يوم دفعها وذلك دون اخلال بالأحكام الواردة في القوانين الخاصة ومن بينها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ، المشار اليه ، الذي ردد في مادته الثانية الأصل العام المنصوص عليه في القانون المدنى من حيث بدخ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير أنها تعلق باجراء مباشر خاصا بالمحول يبادر بتقديم طلب للجهة المعنية المات تعلق باجراء مباشر خاصا بالمحول يبادر بتقديم طلب للجهة المعنية بالمتحصيل يفيد استمساكه بالحق الذي يراد اقتضالوه بعا يكفل له المحافظة على حقه ، ويعقب ذلك اتخاذ تلك الجبهة من الإجراءات ما ينكشف بها وجه الحق المطالب به ، حيث يجرى ابلاغ المول بحقه في الرد بكتاب موصى عليه فيبدا التقادم من تاريخ هذا الاخطار والذي يفيد الاعتراف فيه ، ويحد الطلب الحق المجهة التي تجلك التصوف فيه ،

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كان المقابل النقدى لرصيد الأجازات الاعتبادية حقا للعامل يستمده من القانون مباشرة ، ويثبت له من تاريخ انتهاء خدمته ويحق له تقاضيه دون خصم ضريبة المرتبات منه ، وتلتزم جهة العمل بأدائه اليه كاملا ولو اقتطعت منه جزءا سواء عن مظنة فيه لذاتها أو لغيرها ، ومن ثم فان ما جرى خصمه خطا بمعرفتها على ظن من خضوعه لضريبة المرتبات مازال عالقا بنمتها في مواجهة من خصم منه بغير حق ، وليس عالقا بنمة مصلحة الضرائب ومن ثم لا يمكن اخضاعه للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة الثانية من المقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية المعمومية بفتواها الصادرة بجلسة ٢٠/٤/٤/٤ ، وازاء صيرورة المبلغ المقانط بنما بعضاعه للتقادم الطويل من تاريخ استحقاقه ابتداء في ذمتها التزاها بحكم القانون وليس من تاريخ صدور افتاء بالكشف عن عدم جواز خصم ضريبة المرتبات منه .

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الحق فى المطالبة بها خصم من المقابل النقدى لرصيد الإجازات بالتقادم الطويل لدى جهة العمل •

(فتوی رقم ۲۰۹ فی ۸/۸/۱۹۹۷ ـ جلسة ۱۹۹۰/۸/۷ ملف رقم ۲۰۰/۲/۳۷) ·

(177)

جلسة ٢ من اغسطس سنة ١٩٩٥

(١) ترافيص - ترخيص بناء - ترخيص تعليه - السلطة المختصة - ارض زراعية المقانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٧ بشأن الادارة المعلية ولائحته التنفيذية - مناط اختصاص الادارة المعلية من مراكز وابن او احياء بهباشرة الإختصاصات التي تقليت لها بمتضى كانون الادارة المعلية ومن ضمتها سلطة اصعار ترافيص البناء والهمم ان تباشره في دائرة اختصاصها الاقليمي بعبت يمتنع عليها ان تصاد ترافيص لمواقع تخرج عن نطاق هذا الاختصاص الكاني - تطبيق .

(ب) مجلس الدولة والجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع ... اختصاصها ... طلب الراي من جهة ذات شان في طلبه .

استقر افتاء الجمعية المعومية ال وجوب ان يكون طلب الرأى صادرا من جهة ذات شان في طلبه سواء بان تكون جهة ذات ولاية واختصاص في امضاء ما يسغر عنه حكم القانون في السانة المستشى فيها ، او بان يكون الرأى المللوب مما يصب صلده البهية من حيث صلاحية التصرف والنشاط او من حيث مدى ما لها وما عليها من حقوق والترامات إم حيث تين اوضاع مرتوها القانوني وجوانيه فان كان طلب الرأى في مسالة لا تتعلق ، بها باى من وجود التعلق لم يكن لها آية تسال فيما ليس من شوتونها ــ تطبيق ،

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن د تتولى وحدات الحكم المحلى في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ٠٠٠ و تحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات انشاءها وادارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وادارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وادارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلى ، ٠

وتنص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ و ١٠٠٠ وتباشر الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها الأمور الآتية : ٢٠٠ تطبيق القوانين والأحكام واللوائح المتعلقة بأعمال التنظيم وتقسيم الأراضي والمباني وخاصة فيما يتعلق بمطابقة المباني للمواصدات والاستراطات اللازمة واصدار التراخيص الخاصة بذلك بما فيها تراخيص البناء والهدم ،

وتبين للجمعية العمومية أن مناط اختصاص وحدات الادارة المحلية من مراكز ومدن أو أحياء بمباشرة الاختصاصات التي نقلت بمقتضى قانون الادارة المحلية ومن ضمنها سلطة اصدار تراخيص البناء والهدم أن تباشره فى دائرة اختصاصها الاقليمى بحيث يمتنع عليها ان تصدر تراخيص لمواقع تخرج عن نطاق هذا الاختصاص المكاني ·

ومن حيث انه تبين من عرض وقائم الموضوع المائل أن أراضى البناء التى صدرت لها التراخيص أرقام ١٩٧٧ و ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ و ٢٢ لسنة ١٩٩٠ من حى شرق الاسكندرية هى أرض زراعية تقع خارج الحيز العمراني وتخرج عن نطاق الاختصاص الادارى الاقليمى لحى شرق الاسكندرية الذي يعتبر أحه تقسيمات مدينة الاسكندرية ومن ثم ينحسر عن هذا الحى الاختصاص بالترخيص بتعلية العقار موضوع طلب الرأى ٠

ومن حيث أن الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريخ تذهب في افتائها الى وجوب أن يكون طلب الرأى صادرا من جهة ذات شأن في طلبه سواء بأن تكون جهة ذات ولاية واختصاص في امضاء ما يسفر عنه حكم الفائون في المسألة المستقتى فيها ، أو بأن يكون الرأى المطلوب مما يسس هذه الجهة من حيث صلاحية التصرف والنشاط أو من حيث مدى ما لها أو ما عليها من حقوق والتزامات أو من حيث تبن أوضاع مركزها القانوني وجوانبه ، فأن كان طلب الرأى في مسألة لا تتعلق بها بأى من وجوه التعلق لم بكن لها أن تسأل فيها ليس من شئونها .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى الماثل باعتبار أن الجهة الطالبة تفتقد الصفة في طرح الوضوع •

(فتوی رقم ۲۰۷ فی ۱۹۹۰/۹/۲ جلسة ۱۹۹۰/۸/۱۹۹۰ ملف رقم ۱۹۲/۲/۷) ٠

(178) ··

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مستولية .. مستولية حارس الأشياء ٠

المادة ١٧٨ من القانون المدنى ... ان الشخص الطبيعى او المنوى الذى له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب فحروا للفير اذا أخل يهذا الالتزام الاترام التركيف المنافق على النافق المنافق المنافق على المنافق على المنافق المنا

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتري والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن «كل من تولى حراسة أسسياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم ينبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه » .

ومفاد هذا النص أن الشمصخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغبر ، فاذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغبر عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة •

واستظهرت الجمعية من ذلك أن المسسئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن هذا الضرر ، بيد أنه اذا أثبت المسئول أن الشيء لم يتدخل في احداث الضرر فقد انتفى بذلك افتراض الخطأ ، وأن القرينة القانونية لا تعفى المدعى من اثبات وجود الحالة القانونية التي يترتب عليها قيام المسئولية ،

ومن حيت ان ادعاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى الحقوا تلفيات بمنشآتها أثناء قيامهم بالحفر فى شسارع الهرم أمام مبنى محافظة الجيزة قام على محض ادعاء مدير سنترال العمرانية فى محضر الشرطة المحرر عن الواقعة محل النزاع الماثل ولم يشايعه فى ادعائه أى شهود ، بل لم تقم الشرطة باجراء معاينة لكان الواقعة لاثبات التلفيات التى لحقت منشات الهيئة التى اخفقت فى استظهار دليل يظاهر موقفها الأمر الذى لا يسوغ معه نسبة الخطأ الى جانب مرفق عياه القاهرة الكبرى أو جانب تابعيه على وجه البقين بها ينتفى معه المسئولية عن الإضرار التى لحقت بعنشات الهيئة التومية للاتصالات السكية واللاسلكية وتفدو مطالبتها المائلة عارية من

صحيح سندها حرية بالرفض .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة القدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق مياه ق حنســه

القاهرة الكبرى أداء مبلغ ٣٠٦/٥٣ (ثلاثة عشر الفا وسنة وخمسين جنيها وثلاثة وعشرين قرشا) قيمة اصلاح الاضرار التي لحقت بكابل الإلىاف الضوئية رقم ٤٠٦ ٠

(فتوی رقم ۹۳ فی ۱۹۹۰/۸/۰ جلسة ۱۹۹۰/۸/۰ ملف رقم ۲۴۰٦/۲/۳۲) ۰

(۱۹۶) جلسة ۳ من أغسطس سنة ۱۹۹۵

عاملون مدنيون بالدولة ... اصابة عمل

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشان النامين الاجتماعي ــ الشرع اعتبر الاصابة التي تقع للمامل في طريق ذهابه الى العمل او عودته منه دون توقف او انحراف اصابة عمل ــ المتصود من تلمين اصابات العمل حمينة المعامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرته للعمل الذي يسند اليه من رب الامل ــ الاصابة التي تقع للمامل خلال تاديته المهم التي يكلف بها من قبل رب العمل او اثناء ذهابه لأدائها او عودته بعد ادائها تدخل في نطاق اصابات العمل طالما ان اداء لها يتدرج فيها يقرضه نظام العمل الخاشم له خليق ه

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية: (١) ٠٠٠ (٢) تمين اصابات العمل (٣) ٠٠٠ وتنص المادة (٥) من ذات القانون على انه من تطبيق أحكام هذا القانون يقصد: (أ) ٠٠٠ (ه) باصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارمان من العمل أصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والتجهاد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفساق مع وزير الصحة ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذمابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الأياب دون ترقف أو تخلف أو انحر أن من الطرقي الطربيم.

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن المسرع اعتبر الاصبابة التي تقع للعامل في طريق ذهابه الى العمال أو عودته منه دون توقف أو انحراف اصابة عمل •

ولما كان المقصود بتامين اصابات العمل حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرته للعمل الذي يسمعند اليه من رب العمل فان الاصابة التي تقع للعامل خلال تأديته المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل أو اثناء ذهابه لادائها أو عودته بعد أدائها تدخل

فى نطاق اصابات العمل طالما أن أداءه لها يندرج فيما يفرضه نظام العمل الخاضع له ·

وخلصت الجمعية العدومية ما تقدم الى أن المعروضة حالته كلف يوم ١٩٨٢/١١/٧ بمأمورية الى شونة الأسمدة بكفر الشيخ لمتابعة عملية تليس سماد السوبرفوسفات بالشونة التي ينتهى العمل بها في الخامسة مساء ، ولدى عودته الى منزله صامعته سيارة نقل مملوكة اشركة الدلتيا للسكر نقل على أثرها الى المستشفى حيث وافته المنية في اليوم التالى فان الاصابة التي أودت بوفاته تعد _ وقد سلك في طريق عودته الى منزله بعد أنتهاء مواعيد العمل بعد والساعة تقريبا ذلك أن التهاء مواعيد الممل لا يعني أن العامل خرج حتما من الشركة ساعتها وأنها يفسر ذلك ببقائه لو يعنى أن العامل خرج حتما من الشركة ساعتها وأنها يفسر ذلك ببقائه المسيدة وليس من شأن ذلك أن ينفى عن أصابته مذه أنها أصابة عمل المسيدة وليس من شأن ذلك أن ينفى عن أصابته مذه أنها أصابة عمل من مكان همله الأمر الذي يوضح ومها لا مجال معه للشك أن الاصابة وقعت حال خروجه من مقسر عمله في طريقـــه الى منزله دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ومن ثم تعتبر أصابة عمل .

لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اصلابة السيد / ٠٠٠٠ التي أودت بحياته تعتبر اصلابة عبل في مفهوم حكم المادة ٥ من قانون التأمن الاجتماعي .

(فتوى رقم ۲۰۱ في ٥/٨/٥١٥٠ جلسة ٣/٨/٥١٥٠ ملف رقم ٢٠/٦/٨٦) ٠

(170)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

(أ) جامعات ... اعضاء هيئة التدريس ... الأحكام المنظمة لهم • (عاملون مدنيون بالدولة) •

احكام قانون نظام العاملين المدنين بالدولة المصادد بالقانون رقم 20 لسنة 1944 لا تسري على العاملين الدين تنظم شرون توظفهم قوانين او قرارات خاصة الا فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات ــ اذا تناولت القوانين الخاصة بالتنظيم مسالة معينة فلا وجه لاستدعاء الأحكام التى ترصدها الشريعة العامة للتوظف في هذا الشان قنوعا بهذا التنظيم الخاص - تطبيق الى

(ب) جامعات _ اعضاء هيئة التدريس _ المرتب _ العلاوة الدورية _

المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشيان تنظيم الجامعات •

ابان المشرع على نحو جامع مانع الآنار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عهد دون اذن في جبيع صورها واشكالها - اذا لم يتقدم العضو بعدر الانقطاع أو للام به ولكنه لم يقبل فان مدة الانقطاع لا تدخل ضمن المنة المحصوبة في المعاش كما لا تدخل في المدد المتخلبة قانونا لشمل وظاهتي استاذ مساعد واستاذ واخيرا عدم جواز المترخيص للعضو من بعد في اعارة أو مهمة علمية أو إجازة تموغ علمي أو إجازة مرافقة للزوج قبل انقضاء مضف المدة المصوص عليها في اللاتين ١٨٨مرا و ١٠٠ حتى الجهة الادارية كرجيع الاحوال في مساءلته تاديبيا - لا يجوز أضافة آثار اخرى للانطاع بدون عدر عمران العضو من العلاوة الدورية المقردة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على ١ ــ ٢٠٠٠ ـ ـ ٠٠٠ ولاتسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات و

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن أحكام قانون نظام العاملين المدولة الصادر بالقانون رقم 2۷ لسنة ۱۹۷۸ لاتسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة الافيما لم تنظمه هذه القرانين وتلك القرارات مادامت هذه الأحكام _ وعلى ما جرى به افتاء المجمعية العمومية _ لاتتأبى مع أحكام القانون الخاص ولاتتصادم مع المحيمة ولوظائف التي تحكيها ، أما اذا كانت عدد القوانين الخاصة أو تلك القرارات قد تناولت بالتنظيم مسالة معينة

فلا وجه لاستدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظف في هذا الشيان قنوعا بهذا التنظيم الخاص .

ولما كان ذلك فقد استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١١٧ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي جرى على انه و يعتبر عضو هيئة التدريس مستقيلا أذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون اذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من اعارة أو مهمة علمية أو أجسازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج أو أي أجازة أخرى ، ذلك مالم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ــ فاذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم عذرا قاهرا وقبله مجلس الجامعية بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم أعتبر غيابه أجازة حاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية • أما اذا عاد خلال الأشهر السنة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا لم يقبل فيعتبر غيابه انقطاعا لايدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ولا ضمن المدة المنصوص عليها في المادتين ٦٩/ أولا و ٧٠/ أولا وذلك دون اخلال بقواعد التأديب، ولايجوز الترخيص له من بعد في اعارة أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة المنصوص عليهـــا في المواد ١/٨٨ و ٩٠ ، وتلاحظ للجمعية العموميــة مما تقدم أن المشرع نظم على نحو جامع مانع الآثار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله مدة أكثر من شهر ولو كان ذلك عقب أجازة أو مهمة علمية أو أجازة من أي نوع مصرح له بها حيث فرق في هذا الصدد بين حالتين الأولى : أن تستمر حالة الانقطاع عن العمل سنة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العضـــو منتهية من هذا التاريخ الأخير ، أما الحالة الثانية وفيها يعود عضو هيئة التدريس الى عمله خلال الأشهر الستة المذكورة وهنا فرق المشرع بين أمرين الأول أن يقبل مجلس الجامعة العذر الذي أبداه العضو بعد أخذ رأى مجلس الكليـــة أو المعهد ومجلس القسم وقد اعتبر المشرع غيابه في هذه الحالة بمثابة أجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية • أما الأمر الثاني فيكون في حالة ما اذا لم يتقدم العضو بعذر أو تقدم به ولكنه لم يقبل من جهـات الاختصــاص وفي هذه الحالة حصر المشرع الآثار المترتبة على ذلك فيما يأتى : ١ ـ الا تدخل مدة الانقطاع هذه ضمن المدة المحسوبة في الماش ٢٠٠ ـ الا تلخل هذه المدة أيضا ــ في المدة المنصوص عليها في المادتين ٦٦ أولا و ٧٠ أولا الخاصتين بالمدة المنطلبة قانونا لشغل وظيفتي أستاذ مساعه وأستاذ ٠ ٣ ـ عدم جواز

الترخيص للمضو من بعد في اعارة أو مهمة علمية أو أجسازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة المنصوص عليها في المادتين ١/٨٨ و ٩٠٠٠ ـ حق جهة عمل العضو في مساءلته تأديبيا عن الانقطاع ٠

وخلصت الجمعية مما تقدم الى أن المشرع اذ أبان على نحدو جامع الآثار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله دون اذن في جميع صورها وأشكالها فلا يسوغ بعد ذلك اضافة آثار أخرى فوق ما قرره المسرع صراحة كحرمان العضو من العلاوة الدورية المقررة يحوى أن الملاوة المارة تتقرر عن السنة التي لايكون العضو فيها منقطا دون مسوغ قانوني ذلك أن هذا القول يفتقد السند القانوني الذي يوجب ذلك اضافة الى أن المشرع لو أراد ترتيب هذا الأثر في مثل هذه الحالة لما أعوزه النص على خدا لا من المرازة و ومن ثم واذ لم ينص قانون تنظيم الجامعات على هذا الحرمان ضمن الآثار المترتبة على الانقطاع غلا مناص من القول باحقية عضو هيئا انتدريس بالجامعة الذي ينقطع عن عمله مدة لاتجاوز تلك المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون نظام الماملين المدنين بالمولة الشار اليه ومقدارها خصبة عشر يوما متنالية الا وجه لتطبيق القانون الأخير في الحالة المعروضة أزاء التنظيم المتكامل الذي أورده قانون تنظيم الجامعات في هذا الشأن ا

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى أحقيسة عضو هيئة التدريس بالجامعة في العلاوة الدورية في الحالة المروضة · (فتوى وقم ٢٠٦٠/٥/١٠) · .

(177)

حلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

ضرائب جمركية _ افراج مؤقت _ عدم الاعفاء منها يوجب اداءها •

قانون الجمارك وفي ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ ان الشرع وضع اصلا عاما متنضاه خصوع جميع الواددات للضرائب الجمركية وغيرها من الفررائب الإضابق القررة على الواددات بعيث لا يشم خاص مع استختاق الفرائب والرسوم لذى ورود المضاعة - اجاز المشرع الافراج مؤقا عن البضاع دون تعصيل الفرائب والرسوم الجمركية وفقا للشروط الإجراءات التي يصدد بها قراد من وزير المالية كما خول رئيس الجمهورية سلطة اعفاء الواددات من الفرائب الجمركية ـ منتفى ذلك أن ورود بضائع برسم احمدى المسالح والافراج عنها مؤقتا مقابل التعهد بأدا الفرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها في الجمورية المستحقة عنها في الجمورية المستحقة عنها في الجمورية المستحقة عنها في الجمورية بن من دخول وارداتها ادامى الجمهورية ولا تبرا فمنها الابالاء او الاعفاء العبيق .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع وفقا للمبادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسبغة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضائب المستختى المستختى المستختى المسار اليه الإرام ووود البضاعة الا أنه اجاز طبقا للمادة ١٠١ من المتانون المسار اليه الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب من وزير المالية ، كما خول المسرع ورئيس الجمهورية سلطة اعفاء الواردات من وزير المالية ، كما خول المسرع رئيس الجمهورية سلطة اعفاء الواردات من الضرائب الجمركية ، وعلى هذا فان ورود بضائع برسم احدى المسالح والافراج عنيا مؤقتا مقابل التعهد بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة غنها في عدم صدور قرار يتاح معه اعفاؤها منها يقرر في ذمتها الزاضي بالداء الضرائب والرسوم الجمركية الواردات الجمورية ولا تبرأ ذمتها الابلاداء أو الاعفاء منها ،

وحيث أن جامعة عنن شمس لم تقدم ما يثبت صدور قرار من رئيس المرابية باعفائها من أداء الرسوم الجمركية المستحقة عن الطرد موضوع النزاع مما يتعين معه الزامها بأداء الرسوم المستحقة على مشمول البيان ق جنيه

الجمركي محل النزاع ومقدارها ١٦١٦٠٠

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جامعة عن شمس باداء مبلغ ١٦٦/٦٠ (مائة وواحه وستين جنيها وستين قرشا) لمسلحة الجمارك قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عن الطرد رقم ٢٧٩٨ •

ر فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۰/۸/۷ جلسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۱۹۲۲/۲/۳۳) ·

(۱۹۷) جلسة ۳ من اغسطس سنة ۱۹۹۵

أموال عامة .. نقل الانتفاع بها والاشراف الادارى عليها .. عدم اداء مقابل أو تعويض

المادة ٨٧ من القانون المدنى _ الحصانة التى اسبغها المشرع على الأموال العامة مناطها أن حكون هذه الأموال مخصصة للبغضة العامة ، طفاة الحصصة صادت تملك الحصانة لسيفة لهيفة . بها لا ترفع عنها الا بقانون او قرار او يناطع التخصيص باللهن وعلى وجه مستمو وبطريقة واصححة لا لبس فيها _ ان نقل الاختصاص بالأموال المولكة للدولة يتم بين اشخاص القانون المام بنقل الاشراف الادارى عن هذه الأموال بدون مقابل ، ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة او تصرفا فيها _ تطبيق .

استظهرت الجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع من استعراضها المدادة (٨٧) من التقنين المدنى ، أن الحصانة التى أسبغها المشرع على الأموال العامة اذ أخرجها من دائرة التعامل ، بما تنص عليه تلك المادة من آنه و لايجوز التصرف فيها ، مناطها أن تكون هذه الأموال مخصصة للمنفعة العامة ، فاذا خصصت صارت تلك الحصانة لصيقة بها ، لاترفع عنها الا يقانون أو قرار أو ينقطع التخصيص بالفعل وعلى وجه مستمر ، وبطريقة واضحة لا لبس فيها ، كما استظهرت الجمعية الممومية أنه من المام ينقل الأنتفاع بالأموال المملوكة للدولة يتم بين أشخاص القانون اللمام ينقل الأشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ، ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها ،

ويتطبيق ما تقدم على واقعات النزاع المائل ، فأن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، طالبة طرح النزاع ، ماخوذة بدعواها انه آل اليها جزء من الأرض الفضاء المتصلة والملحقة بعبنى الوحدات الادارية المشار اليه والمخصصة لمنفعته ، بعوجب العقود المبرمة مع الجعمية المذكورة في ١٩٨٢/٣/٣ و ١٩٨٢/٣/٣ و ١٩٨٤/٣/١ و ١٩٨٤/٣/١ و الأمر الذي يترتب عليه تبعا ، اعتبارا من تاريخ تلك الأيلولة ، صحيورة هذا الجزء من الأموال العامة المداخلة في المدمين العام مخصصا للوزارة ومن ثم فانه اذا ما قدر احتياج محافظة القاهرة له ، وهي من أشخاص القانون العام نزولا على مقتضيات التخطيط والتنظيم ، صار نقله اليها بنقل الإشراف الادارى عليه لها أو بتغير تخصيصه ، وهو ما يجرى دون مقابل أو تعريض ، كما سبق القول ، وذلك أيا ما كان الرأى في مدى استحقاق أصل التعويض عن الأرض أنفة البيان و وبناء عليه يغدو طلب الوزارة

الزام معافظة القاهرة تعويضــها عن الجزء الشـــار اليــه ، الذي ترى الوزارة أنه آل اليها ، غير قائم على سند صحيح جديرا بالرفض ·

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالزام محافظة القاعرة أداء تعويض عن الجزء المسار اليه •

(فتوی رقم ۲۱۱ فی ۸/۸/۱۹۹۸ جلسة ۳/۸/۱۹۹۸ ملف رقم ۲/۱/۷۲۷) .

جِلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

لجان ـ لجان قضائية بالاصلاح الزراعي ـ مدى صلاحية ممثل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي حال كون زوجته تعمل مدير لادارة قضايا اللجنة -

المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بشان الاصلاح الزراعي ــ ممثل الهيئة المامة للاصسلاح الزراعي في اللجنة القضــائية هو عفــو بها وصفة تمثيله للهيئة شرط الهــعة عضـوته باللجنة ــ هذه الصفة ذاتها لا يقوم بها عانم من عضـوته للجنة من باب اول لا يصحح ان يكون عذا مانها بعوجب توافرها في زوجته ــ اثارة عذا المؤضـوع لا يكون بشكوى توجه إلى الهيئة المامة الاصلاح الزراعي وانها يكون مجاله الطمن قضائيا في قرارات اللجنة والنجو، الى اتخاذ اجراءات رد الفضـو المعني متى قامت أسبابه ودواعيه ومبرراته قانونا ــ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي تنص على أن • تشكل لجان لفجى الحالات المستثناة طبقا للمادة ٢٠٠٠ تتن للجنة قضائية أو اكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير المدل تكون له الرئاسة ومن عضو من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس وثلاثة اعضاء يمثلون كلا من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومصلحة المشهر الهقاري ومصلحة المساحة وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند الملزعة بيا يأتر : ٠٠٠

وتبين اللائمة التنفيذية اجراءات التقاضى أمام اللجان القضائية ويتبع بما لم يرد بشانه فيها نص خاص أحكام قانون المرافعات المدنية والتحسارية ٠٠٠ ٠٠

وتبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من استعراض عناصر الموضوع أن مثار التساؤل المطروح يدور حول مدى صلاحية المعروضة حالته في تمثيل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي حال أن زوجته تعمل مديرا الادارة قضايا اللجنة القضائية ٠

ولاحظت الجمعية العبومية أن الأمر الذي يلحق صفة المعروضة حالته ولا يؤثر في صلاحيته لعضوية اللجنة القضائية لا يسوغ القول بأن عذا الأمر ذاته ان لبحق زوجته فقد أفقده عذه الصلاحية لعضوية اللجنة ذاتها ، والحاصل أن القانون رقم ١٧٨ لسسنة ١٩٥٦ قد انطوى نص المادة (١٣ مكررا) منه على عضوية ممثل للهيئة العامة للاصلاح الزراعى في اللجنة المشار اليها ولم يكتف القانون بتقرير أن الهيئة تختار أحد أعضاء اللجنة القضائية ، أنها وصف هذا العضو بأنه ممثل للهيئة في اللجنة القضائية ، وأن صفة تعنيله للهيئة التي قامت شرط لصة عضويته باللجنة القضائية ، هذه الصفة ذاتها لا يقوم بها مانع من عضويته للجنة في ناب أولى لا يصح أن يكون هذا مانها بموجب توافرها في زوجته ، بيد أنه تبقى الإشارة إلى أن مجال اثارة هذا الموضوع لا يكون بشكوى توجه إلى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وانما يكون مجاله الطعن قضائيا في قرارات اللجنة ، أو اللجوء إلى اتخاذ اجراءات رد العضو المعني مقر قارات اللجنة ، أو اللجوء إلى اتخاذ اجراءات رد العضو المعني مقر قارمة أسراءات ودواعه ومه راته قانونا .

لدئسك

انتهت الجمعية السمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يمس صحة تمثيل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في عضوية اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ، أن يكون ممثلها عضو بالشئون القانونية بالهيئة أو متزوجاً ممن تعمل عضوا بها

· (فتوى رقم ٦٤١ من ١٩٩٠/٨/١٢ تجلسة ٣/٨/١٩٩٥ ملف رقم ١٩٨٠/٦/٨٦) .

(179)

جلسة ٣ من اغسطس سنة ١٩٩٥

(أ) موظف ـ تاديب ـ مسئولية ٠

تضمن قانون العاملين المدنين بالدولة تعديدا واضعا لواجبات العاملين الخاضمين الإحكامة وما يعظر عليهم البانه من افعال وتمرنات ــ رتب الشرع على الإخلال بالواجب او مخالفة العظر مسئولية المامل التاديبية بالإضافة الى مسئوليته المدنية اذا مامل التاديبية الإضافة الى مسئولية المامل هو الإخلال بامسول المخلل أو المنظلة التنظيمية التى رسمها القانون والقواعد المنظة له ــ مدى مسئولية العامل يرتبط المجلسة المنافل على المسئولية العامل يرتبط المجلسة المنافل على المسئولية العامل يرتبط المجلسة المنافل على المسئولية العامل على المسئولية المسئولية المسئولية العامل على المسئولية العامل على المسئولية العامل على المسئولية العامل على المسئولية المسئولية المسئولية العامل على المسئولية المسئولية العامل على المسئولية المسئولية المسئولية المسئولية العامل على المسئولية المسئولية العامل على العامل على المسئولية العامل على العامل على العامل على المسئولية العامل على العامل على العامل على العامل على العامل على العامل على المسئولية العامل على ا

(ب) مسئولية _ خطا شخصى وخطا مرفقى (خطا شخصى وخطا مرفقى) العبرة في مقام التطرقة بين الخطا الشخصى والخطا الموفقي تكون بعرجة جسامة الغطا او بالقصد الذي ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفت _ ذا كان قصد الموظف التكاية أو الاضراد أو تغيا منفعة ذاتية خاصة كان خطؤه شخصيا يتحمل هو تنافيه _ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٦) من قانون نظام العاملين المدنس بالعولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ننص على أن الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا لللقوانين واللوائح والنظم المعمول بها . ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون ـ وتنفيذها وعليه : (١) أن يؤدى العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء وأحِبات وظيفته ، ويجوز تكليف العاماين بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعن اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ٠٠٠ (٥) _ المحافظـة على ممتلـكات وأموال الوحدة التي يعمل بها وم اعاة صبانتها » • وتنص المادة (٧٧) منه على أن « يحظر على العامل : (١) مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها والتعليمات والنشرات المنظمة التنفيذ القوانين واللوائم الخاصة بالعاملين التي تصدر عن الجهاز المركزي للتنظيم والادارة والامتناع عن تنفيذها ٠٠٠ (٤) الاهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضماع حق من الحقوق المالمة للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة الحهاز المركزي للمحاسبات ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٧٨) من القانون ذاته على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا • ولا يعقى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أنبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه اللحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر وحده • ولا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن قانون نظام الهاملين المدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بحسبانه الاطار العام الذي تناول بالتنظيم الملاقة بين العامل واحدى الجهات المحددة بالمادة (١) منه ، وهي في الأصل علاقة تنظيمية تنضمن تحديدا واضحا لواجبات المعاملين الخاضمين لأحكامه ، وما يعظر عليهم اتيانه من أفعال الوجبات المعاملية بالخامل المحافظة على ممتنكات وأموال الوحدة التي يعمل بها وحظر عليه الاهمال أو التقصير الذي يؤدى الى ضياع حتى من المحقوق المالية للدولة ورتب على الاخلال بالواجب أو مخالفة الحيظ ، في نطاق ذات التنظيم اللائحي ، مسئولية العامل التأديبية بالإضافة ألى مسئولية العامل التأديبية بأخص تردى فيه و فيناط المسئولية ، والحالة هذه ، هو الاخلال بأصول العلاقة التنظيمية التي رسمها القانون والقواعد المنفذة له بأمام المداها م تبط بطبيعة الخطأ المنسوب للعامل .

والحاصل أنه من المقرر في مقام التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرة تكون بدرجة جسامة الخطأ أو بالقصد الذي نطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته ، فكلما قصد النكاية أو الاضرار أو تفيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو تتألجه ،

واذا كان الشابت من استعراض عناصر الموضوع المعروض ، وطروف نشوب الحريق بالعائمة سالقة الذكر ، على ضوء مما تضمنته لتحقيقات النيابة المحامة والنيابة الادارية المشار اليها ، أن المخالفة تسعوبة للسيد / محمد محمد صالح، والمتمثلة في انه لم يتوخ الدقة في وضع مصابيح الانارة بالمائمة واحكامها وتركها عرضة للتيار الهوائي مما جعلها سببا في اشتمال الحريق بالعائمة ، مذه المخالفة لواجبات وطيفته ، بغرض ثبوتها في جانبه ، لا ترقى الى مستوى الخطأ الشخصى، والسواب ، ومن ثم فلا يسأل عنها مدنيا ، وعار ذلك لا يجوز قانونا تحديله بقيمة التلفيات سالفة الذكر ،

730

لللسك

انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ق جنيسه ق جنيسه تحميل السيه / محمد محمد صالح بمبلغ ٣٢٩٢/٨٨ قيمة التلفيات التي لحقت بالعائمة السكنية المشار اليها .

(فتوى رقم ٦٤٢ في ١٩٩٥/٨/١٣ جلسة ١٩٩٥/٨/٨٣ ملف رقم ٦٤٢/٦/٨٦) ·

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

ضربية - الضربية على المبيعات - مدى سربانها على عقود المقاولات • القانون رقم ١١ لمسقة ١٩٩١ بشأن الضربية على المبيعات - وضع المترع تنظيما شاحلا المشربية على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضربية كما حدد سعر الضربية - اتاما المشربية المجهورية اعقاء بعض السلع من الشربية أو تعديل سعوما أو تعديل الحدول بالمحددات الاحداث أو الإضافة الى الجدول رقم ٢ المرابقة المحامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لمستع ١٩٩٦ المرابقة التي تضمنها عقود الصديعة السنوية عم المرابون للضربية العلمة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لمستع ١٩٩٦ السنوية عم المرابقة العربية على المبيعات ـ تطبيق - تطبيق - تطبيق - تطبيق السنوية على المبيعات ـ تطبيق - تطبيق المساحدة على المبيعات ـ تطبيق - السنوية على المبيعات ـ تطبيق - السنوية على المبيعات ـ تطبيق - السنوية على المبيعات ـ تطبيق - المستحدد ال

استعرضت الجمعية العمومية اغتاءمسا الصادر بطساتها المنعقدة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ و ٢٢ من وأرس سنة ١٩٩٥ . كما استعرضت أحكام قانون الضربة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فتين ليا أن المادة (١) منه تنص على انه « يقصد في تطبيق احكام هدا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها . . . المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوى المكك بتحصيل وتوريد الضربية المصلحة سواء كنت منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضربسة طُغت مبيعاته حَد التسجيل المنصــوص عليــه في هذا القانون ٠٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ... المدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ... البيع: همو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردا الى المشترى ... المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصغة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع » . وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على البيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص . وتفرض الضريبة على انخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون » . وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكسون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها . ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع . كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (1) و (7) المرافقين . . . » كما تنص المادة (0) على ان « يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة وبالاترار عنها وتوريدها للمصحلة في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المبادة (٦) على ان « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو اداء المضحمة بمعرفة المكلفين وغتا لاحكام هذا القانون » . وبناء عليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آتف الذكر ونص في المادة (٢) على أن تضاف الى الجدول رقم (٢) المرفق به ومنها ديما التنسفيل الغير بغئة ضريبة . 1 . .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن افتاءها تواتر واستقر على أن المشرع في مانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاصعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) الرافق للتانون لهذه الضريبة ، وجعل مناط استحقاقها مجرد بيسم السلعة أو تأدية الخدمة من المكلف . كما حدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها وذلك فيما عدا السلم المبينة ى الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجعل سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كمل سلعة مدرجة به ، بينما أفرد الجمدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضريبة وبيان سعرها . وناط برئيس الجمهوريسة اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها . كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المسار اليهما حذفا واضافة • وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنـة ١٩٩٢ بتعـديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات وأضيفا اليه خدمات التشغيل للغير بفئة ضريبة ١٠٪ ٠

ولاحظت الجمعية العمومية أن مثار التساؤل في الموضوع المطروح الما ينصب اساسا حول مدى خضوع عقود المتاولة للضريبة العسامة على المبيعات ، وأنه سبق للجمعية أن خلصت في اغتاء سسابق بجلستها المنعدة في ١٩٩٤/١٢/٧ بخصوص طلب الراى الوارد اليها من وزيسر النتال الى عدم خضوع عقود المتاولات للضريبة العامة على المبيعات وقد تأيد هذا الافتاء بجلستها المنعقدة في ١٩٩٤/١٢/٢١ في طلب الراى الوارد اليها من وزير المالية كما جرى تأكيد هذا الافتاء بجلستها المنعقدة

في ١٩٩٥/٣/٢٢ واستند هذا الانتاء الى أن قانون الضريبة العامة على المبيعات قد عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (٦) منه تعريف عاما ، وخص منهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للتانون . بما يعنى ان المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد وشياء أن يضع لكل خدمة يرى شبهول الضريبة لها أسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانسون والذى يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله . بيد ان هذه المكنة يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العينى لها وليس بالتعريف العسام المجرد التي لم يشا المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون ، وفي ضوء من ذلك ينبغي مهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عسن اللبس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عدارة « خدمات التشيفال للغم » المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر لا تشمل عقود المقاولات . ودلالة ذلك ان المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغييل للغم مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النتل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقال المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لاقامة الحفلات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلفراف المحلى وخدمات الاتصالات الدولية وخسدمات التركيبات والترصيلات التليفونية ثم أورد عبارة « خدمات التشمغيل للفير » وهي عبارة تتسع اكل الخدمات المذكورة آنفا وبها مفاده انه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة اذ انها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد صاحب القرار اخضاعها للضربية على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة وآية ذلك أيضا أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك الترار رقم (٢٩٥) لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات اخرى الى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجير السبارات البريد السرمع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد مصدر القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشيفيل للفير لما احتاج الى اعدار القرار الأخير - وبناء عليه لا تخضع اعمال المقاولة التي تضمنتها عقود الصيانة السنوية التي ابرمتها جامعة القاهرة مع المقاولين المقيدين ادبها سبجل المقاولين للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتمال احكام اقرآر ردم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ على عقود المقاولة وذلك تأكيدا للاغتاء السابق الجمعية العمومية في هذا الشأن ، والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

اذا___ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع اعمال المقاولة ، التى تضمنتها عقسود الصيانة السنوية التى ابرمتها جامعة القاهرة مع المقاولين المقيدين لديها بسجل المقاولين ، للضريبة المامة على المبيعات تاكيدا للافتاء السابق للجمعية العمومية .

(فتوی رقم ۲۰۱ فی ۲/۹/۱۹۹۰ جلسة ۳/۸/۱۹۹۰ ملف رقم ۲۹/۲/۲۷) ·



فهسرس هجسائي

دنم دنم (أ) البسدا الصفع

(\(\)

الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي :

مدى جـواز اعـادة تعيين أحــد العاملين بالاتحاد ، ومدى جواز تسوية حالته طبقا للقانون رقـم ٤٢ لســـنة ١٩٧٨ الخاص بالاتحاد التعاوني •

الاتحاد العام للتعاونيات:

اعادة انتخاب رئيس مجلس ادارته تكون لم ة واحدة فقط :

★ المادة (۱) ، والمادة (۱) من القانون رقم ۲۸ السية ۱۹۸۴ بشسان النساء الاتحاد السام للتعاويات · ان الشرع جعل اختيار رئيس مجلس ادارة الاتحاد السام للتعاويات بطريق الانتخاب لمدة أربع سنوات ، وأجزا اعادة انتخابه مرة واحدة فقط ، يقع ما يجاوزها على تقيض هذا المحكم مخالفا له _ المذكرة الإيضاحية للقانون المسار اليه د المسرع جعل رئاسة الاتحاد بالانتخاب لمدة للان سنوات _ جعلها الغانون أربع سنوات _ تجدد مرة واحدة قنط » .

17 (0)

اتفاقية دولية :

راجع المسادى أرقسام: (٢٩) ، (٤١) · (٨٢) ·

مناط الاعفاء من الضرائب والرسسوم الجمركية فى اتفاقية الترابط بين الجامعات المصرية والامريكية وفى اتفاقية نيروبى :

- ★ المادة (٤) والمادة (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ٠
- ★ اتفاقية الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٨
 المادة (و) من ملاحق بروتوكول الإنفاق الخاص باستيراه ر.

وقم رقم المبدأ الصفحة

المواد التربوية والعلمية الموقع في نيروبي والموافق عليه بالقرار الجمهوري ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ ــ وضع المشرع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركيسة وغرها من الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج المؤقت عن الضائم دون تحصيل الضرائب والرسسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة _ الاتفاقية المشار اليها أعفت أي عملية شراء للسلم تمول من المنحة من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسسوم وغيرها من الضرائب المغروضة في ظل القوانين السارية والملحق المشار اليه نص على اعفاء الأدوات والأجهزة الملمية التي يتم استيرادها بواسطة الدولة الموقعة ، من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على الواردات شريطة أن تخصص لمعاهد علمية أو معاهد تعليم • كما شمل البروتوكول بالاعفاء قطع الغيار والمكونات والملحقات المصممة خصيصا لتناسب الأدوات والأجهزة العلمية شريطة أن تكون مسيتوردة في ذات الوقت مع تلك الأدرات أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال على أنها مخصصة لها أذا ما استوردت فيما بعد ... السانات الجمركية الواردة في اطار الاتفاقية أو البروتوكول المشار اليهما تتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسموم الجمركية المقررة في هاتين الاتفاقيتين _ مطالبة مصلحة الجماراك تفتقد سيبدما القانوني •

(13) 771

البات :

اثبات _ القرائن _ القرينة سواء كانت دليلا للائبات او طريقا معينا منه عمل الشيجة التي يستخلصها القانون القريبة نوعان : النجو الأول _ تضالية يستنبطها القاض من طروف الدعوى _ النوع الأول _ تضالية يستنبطها القاض الشيرع ويضعنها نص القسائون _ لقرينة التقائية عصدان : المنصر الأول : واقمة ثابتة يختارها القاضي وقسمي علامة أو أمارة ، والمنصر الشسائين : عملي استنباط يقوم بها القاضي لحصل من الواقعة المنابة المن الواقعة المراد البانها _ عنصرا القرينة القضائية من عمل القاضي الذي تضم حملية في هذا المنان على خلاف المحال في القرينة القانونية الا عمل فيها للقانون والمحل المحال في القرينة القانونية الا كا عمل فيها للقانون والمحل المحال في القرينة القانونية الا كا عمل فيها للقانون والمحل

(۲۶/پ) ۸۲۸

رقم المنفحة	رقم المبسدا	اجــازات :
VΑ	(70)	 مدى أحقيــة العمــال المؤقتين في الحصول على راحة أسبوعية ، وعلى اجازة مدفوعة الأجر عن أيام العطلات والأعيـاد الرسمية
771	(1.0)	 مدى جواز اسقاط مدة الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج ورعاية الطفل عند حساب مدة خيس السنوات المحددة للحصول على الدكتوراة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات •
401	(17+)	 مدى التزام العامل السائد الى عداد من الاجازة المرضية بالعسل فى الوظيفة التى قدرت جهة الادارة اتفاقها مع حالته الصحيـة .
717	(5/1)	اجنبى: الشرع حظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية أو القابلة للزراعة أو الأراضى البور والصحراوية
		ا الماث : الماث :

احالة الى المعاش:

راجع المبادئ : (۲) ، (۲۳) ، (۳۲) ، · (۱۲۸) ، (۱۲۷) ، (۳٦)

اختصاص:

ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وما ينحسر عنها الاختصاص به يراجع في باب الـ (م) بهذا الفهرس تحت عنوان رئيسي : مجلس الدولة ، وقرعى : الجمعية العموميسسة ﴿ لقسمي الفتوى والتشريع •

رقم المبغجة	رقم المبسدا	
. 5	al a	أما الاختصاصات الأخرى المتنوعة فتراجع
		بالمبسادي، الرقيصة: (٢١) ، (٦٥) ،
		((V)) · (((V)) · ((V1)) · ((V1)) · ((V1))
		. (114)
		ــ أسنه المشرع الى وحدات الادارة المحلية
		الاختصاص بانشاء وادارة المرافق العامة
194	(10)	الواقعة في دائرتها •
		ــ مدى اختصاص مبثلي وزارة الماليسة في
		الاشراف على حسابات صيناديق تحسين
		الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية
		الملحقة بالمجالس المحلية ، وتوقيعهم
		توقيعا ثانيا على الشيكات المسحوبة على
779	(V1)	هذه الصناديق .
	. (.,	عبده المساديق
		ــ مدى اختصاص القطاع القانوني بالشركة
		التابعة في التحقيق مع شساغلي الوظائف
777	(۱·۷)	العليا بالشركة ا
		س مدى اختصاص ادارة الفتوى بمجلس
	14. 1	الدولة بمراجعة عقود الهيئات الخاصــة
454	(119)	ذات النفع العام •
		, ,

ادارات قانونية بالمؤسسات والهيئات العامة :

★ متى وفيم تحتسب لأعضائها مدد الحدمة المسكرية والخدمة العامة :

مدد الخدمة العسكرية والخدمة الصامة تحسب في أقدمية عضو الادارة القانونية حيثها يكون لهذا الحساب مفاد يسمح به النظام القانوني لهؤلاء المحامين ولايتمازض ممه ، او يكون له أثر عبلي لايتناقض معه هذا النظام ، رقم رقم المبسدة المسفحة

غير أن هذه المدد لاتحسب في مدد القيد بالمحاماة التي تشمكل شروطا للتميين والترقية في وظائف رؤسساء وأعضاء الادارات القانونية ،

1.0 (70)

★ اقدمية أعضاء الادارات القانونية - تعيين :

- المواد أرقام (۱۱) و (۱۲) و (۱۳) و (۲۶) من قانون الادارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ٠
- ★ ان الشرع تحقيقا منه الستقلال أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات ألعامة والوحدات النابعة لها وضمانا لحيدتهم في اداء أعمالهم أفرد تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوطيفية لهذه الفثة أسا وأحال القانون فيما لم يرد فيه نص الى التشريعات السمارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ـ بحسب الأحوال .. باعتبارها الشريعة العامة للتوظف بيد أن ذلك مقيد _ بطبيعة الحال _ بالقدر الذي يتفق وطبيعة النظام الوظيمي الخاضمين له وبما لا يتعارض مع احسكامه ـ التعيين طبقا لنص المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من شانه فوق ما قرره للعامل من مزية مالية ان تحسب له أيضا أقدمية تعادل نصف المدة التي قضاها بالعمل الفنى أو الكتابى قبل التعيين بالحدود والقيود المنصوص عليها فيه وهو بهذه المثابة يتعارض مع الأحكام القانونية المنظمة لشبئون أعضساء الادارات القانونية فيما لو أجيز تطبيقه طبقا للمادة ٢٤ السالفة بحسبان ان الأقدمية التي قررها نص المادة ٢٥ مكررا لن تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين والتي تشكل شروطا للتعيين والترقية في وظائف رؤساء وأعضاء الادارات القانونية _ مؤدى ذلك عدم انطباق المادة ٢٥ مكررا المشار اليها على حالات التعيين طبقا لقانون الادارات القانونية المشار اليه .

\YY (0V)

★ المعاملة الضريبية للمنتدين منهم:

مناط الخضوع لحكم المادة ۲/۵۳ من قانون الفريسة الموحدة رقم ۱۲۸ لسسنة ۱۹۹۳ بتمديل بعض احكام قانون الفرائب على الدخل وقم ۱۸۷۷ لسنة ۱۹۸۱ بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في الجهات التي
 للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في الجهات التي

رقم رقم المبسدا المسفحة

(49)

حدتها منه المادة - أن تكون جهات مرف هنه المبالغ غير جهات عملهم الأصلية - يتحقق ذلك أما أبستقلال الشخصية الاعتبارية لهجة اللسل الأصلية عن المجهات المحادة، وأما باستقلال المبزانية الخاصة بكل منهمات بؤدى ذلك أن المستشعبات اللسعق بالسل بها أعضىا الادارة التانونية بجامعة المنصورة تعمل أحد التنظيمات ولا تستقل عنها المبتقلال تاما - نتيجة ذلك - استحقاق القريبة على المبالغ التي يتفاضساها العاملون بالادارة التانونية للجامعة الملحقين بالمستوى القانونية بالمستشعبات النائونية لها بحسيانها مبالغ تصرف لهم من جهة عملهم الأصل - تطبيق.

* شروط ندبهم للوظائف الأعل :

لايجوز ندب أعضاء الادارة القانونية بالشركة لوظائف أعلى دون استيفائهم مدد الفيد الواردة بجدول المحامين •

★ الشرع في قانون الادارات القانونية رقم 22 لسنة ١٩٧٧ تحقيقا منه لاستغلال أعضاء الادارات القانونية بالهيئات والتوسسات الدامة والوصدات التابعة لها وضمانا لعيدتهم الوظيفية لهذاء أعمالهم أقرد تنظيفا قانونيا خاصا بالمناملة اللغة ، وعن هذه الوظائف عل سبيل العصر واشترط فيمن يشعفها فضلا عن الشروط القرزة للعصبين يقانوني العاملية المدنيية بالدولة أو القطاع الدام اليينة قرين كل وطيفة من الوظائف الشار اليها في المائدة (١٣) من قانون الادارات القسانونية ـ المدد الشترطة عمى من قبيل اشتراطات شغل الوظيفة يصبن توفرها على أن توفرها في المنافرة المدنية بالمائدة اللها الوظيفة إلى كانت الأداة الشي يشغلها أو المنفذ التي يشغل الوظيفة المنافرة طبقا لهيا تعيينا أو ترقية أو العابق قبينا أو ترقية أو العابق قبينا أو الصفة التي يشغل الوظيفة عليا أو الصفة تعيين أو ترقية أو لغديا - تغيليق و تعيينا أو ترقية أو لغديا - تغيليق و .

(111)

* وجوب الالتزام بشروط شسفل الوظيفة :

★ بنوك _ بنك الاستثمار القومي _ عاملون بالبنك _ بطاقة
 وصف الوظيفة •

رقم رقم الميد! الصفح

الثانون رقم 27 لسنة 1977 بشأن الادارات الثانونية _
مناط انطباق هذا الثانون مو قيام تلك الادارة الثانونية
بهيئة عامة أو مؤسسة عامة أو رحدة اقتصادية _ القصود
بالهيئات العامة في مفهوم هذا الثانون كل شخص اداري
يدر مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة يكون له
الشخصية الاعتبارية وله ميزائية خاصة تعد على نصط
لها متتضية ذلك أن بنك الإستثمار التومي المنشأ بالثانون
لها متضية ذلك أن بنك الإستثمار التومي المنشأ بالثانون
بالمنى الذي عناء قانون الإدارات الثانونية وفي خصوص
انطباق احكام ذلك الخاصة القانون بالنسبة للبنك حاضية
الالزام بشروط شعل وظيفة مدير عام الادارة الثانونية
كما وردن عانون الإدارات الثانونية - تطبيق -

*** (177

★ تمتع العاملين بالمناجم والمحاجر من أعضاء الادارات القانونيسة بميزة تطبيق النص الإكثر سخاء:

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية ــ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل العساملين بالمناحم والمحاجر _ ولئن كان المشرع قد اختص العاملين بالمناجم والمحاجر بقانون ينظم شئونهم الوظيفية الاأنه حرص في الوقت ذاته على أعمال أحكام القوانين والقرارات واللوائح المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة أو تلك السارية على العاملين بالقطاع العام أو التي يخضع لها العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل بالقطاع الخاص بحسب الأحوال وذلك في حالتين : الأولى اذا خلا قانون المناجم والمحاجر من نص ينظم مسألة معينة بينما ورد تنظيمها في هذه التشريعات ، والثانية اذا كأن الحكم الوارد بهذه التشريعات _ كل بحسب الأحوال _ أكثر سيحاء من ذلك المقرر في قانون المناجم والمحاجر ، يستوى في ذلك أن يكون الحكم كذلك في هذه التشريعات بداءة أو بناء على تعديل أدخل عليها ... تطبيق •

(Ao1) 703

★ مدى اعتبار الادارة القانونية بهدينة البعوث الاسلامية ادارة فرعية تخضع للادارة المركزية للشئون القانونية للأزعر الشرف •

٠٠٧ -- ١٨٠٠

رقم رقم المبدا الصفحة

ادارة معلية :

_ وحدات الادارة المحليسة هى _ فى الأساس _ المحارسة وصاحبة السلطة على شبكات الانارة ، وبالتالى فهى المسئولة عن تعويض الأضرار الناشئة عنها الا اذا ٠٠:

المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ _ المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٩/٧٠٧ ــ بصدور قانون الادارة المحلية ولاثحته التنفيذية أضحى منوطا بالادارات للحلية تولى أعمال صيانة شبكات الانارة العامة في مختلف المدن والقرى ، كما أضحت هي الحارسة في مدلول المادة ١٧٨ من القسانون المدنى ذات الهيمئة والسيطرة على هذه الشبكات بما استد اليها قانونا من مهام انشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل باستهلاك الكهرباء _ وبذلك فان وحدات الادارة المحلية تكون مسئولة عما يقضى به عليها من تعويضات عن الأضرار الناشئة عن شبكات الانارة .. اذا مارست هذه الوحدات الحراسية المسندة اليها عن طريق شركات الكهرباء فان العبرة في الرجسوع على هذه الشركات بالتعويضات يكون بناء على اتفاق بينهما سواء كان مكتوبا أو مما يستفاد من تبادل الأوراق بشأنه بين الجهنئ أو مما يمكن استخلاصه من عادات للتعامل متملقة به من اثفاقیات سابقة جری بها هذا التعامل _ فالأمر مرجعه الى استخلاص حكم الارادة المشتركة بن أى وحدة محلية وبين الشركة حول ما اذا كانت الشركة تتحمل التبعة عن الوحدة ومدى هذا التحمل مها يبعث في كل حالة على حدة .

(۵۱) ۱۷۰

الوحدات المحلية هي المختصة بانشاء
 وادارة المرافق العامة الواقعة في دائرتها :

رقم رقم المبسدا الصفحة

(أسند المشرع الى وحدات الادارة المحلية أنشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ولما كانت المجازر في اطار ما تضطلم به من دور تقوم على أداء خدمة عامة الجمهور المواطنان انها تندرج في عداد المرافيق العامة ومن ثم قان انشاء وادارة ما يقع منها في دائرة وحدات الادارة المحلية يقع على عاتق تلك الوحدات كما يقع على عاتقها الأعمال الفنية الخاصة بتلك المجازر ... تحديد تصميم يعينه يلتزم به في الإنشاء تقوم علمه كل وحدة من وحدات الادأرة المحلية ويدخل في اختصاصها دون غيرها ـ ينحصر دور الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالنسبة الى المجازر في المتابعسة والاشراف الفني على المجازر ونقط الذبيع دون أن بحاوز ذلك الى تولى أمة اختصاصات تنفيذية مها ينعقد لوحدات الادارة المحلبة أعمالا لولايتها في أنشسماء وادارة المجازر الواقعة في دائرتها ومنها وضع التصميم اللازم لعملية الانشاء _ مؤدى ذلك انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية ان . تنشىء المجازر وفقا للنموذج الذى أعدته الهبئة العامة للخدمات البيطرية) •

194 (70)

- ما يخسرج عن مجال اشراف وادارة الوحدات المحلمة :

أملاك المرافق القوميسة أو المرافق ذات الطيعة الخاصسسة وما تحوزه وما مو مخصص لها من أموال تخرج عن مجال اشراف وادارة الوحدات المحلية ـ التمدى عليها من المحليات تمه على أموال الشريف

اراض :

46/ 15 " (J&.) .

- أراض زراعية : مدى جواز منح ترخيص
 بتعلية عقار مبنى على أرض زراعية :
- ★ الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ بشان الادارة المعلية ولائحته التنفيذية _ مناط اختصادي وحدات الادارة المحلية من مراكز ومدن او احياء بساشرة الاختصاصات التي تقلت لها بمتنفى قانون الادارة المعلية ومن ضمتها مسلطة اصدار تراخيص البناء والهدم أن تباشره في دائرة

زقم رقم الصفحة البدا اختصاصها الاقليمي يمتنع عليها أن تصيدر تراخيص لمواقع تخرج عن نطاق هذا الاختصاص المكاني .. تطبيق • 275 (1/171)

- أراض صحراوية : مدى ولاية هئة المجتمعات العمرانية الجديدة في التصرف نيهسا:
- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة .
- 🖈 أعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في ١٩٩١/٣/١٤ أصبيع محظورا على هيئة المجتمعات المعرائية الجديدة ادارة واستغلال أو التصرف في أية أراض صحرواية تقع خارج اطار مناطق اقامة المجتمعات الممرانية الجديدة ، ويبقى الحظر ملازما للهيئة مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المناطق باعتبار ان الهيئة تستمد ولايتها من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ وذلك دون اخلال بولاية الهيئة في ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية التي سبق أن خصصت لها بقرار من السلطة المختصة في ظل العمل باحكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أو سبق أن تصرفت فيها فملا خلال فترة العمل بتلك الأحكام قبل نفاذ القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۹۱ •

٣٤ (1.)

أراضى طرح النهر ومسطاح النيل -استغلالها:

★ القانون رقم ٧ لسمينة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام ... المتعلقة بأملاك الدولة الخاصية • اسيناد المشرع الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة اراضي طرح النهر واستغلالها والتصرف فيها بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والموارد الماثية يكون في اطار السياسسة العامة المرسومة سواء تضمنتها قرارات أم تعليمات أو توجيهات من السلطات الأعل المنوط بها المشاركة في رسم تلك السياسة .. مؤدى ذلك .. الالتزام بتوصية اللجنة العليا للسياسات في شأن أراضي طرح النهر ومسمطاح النيل من أن تلك الأراضي تستغل للزراعة بالايجار من الجهة المالكة وهي وزارة الزراعة ... تطبيق ٠

رقم وقم البسدا الصفحة

ازهـــر:

★ الماملة الضريبية المكافآت الامتحانات ولحوافز المنتدبين من ادارة جامعة الازهر الى مستشفيات كلية طب الازهر والمكس:

- ★ القانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ فى شأن الضريبة الموحدة •
- ★ ان مناط الخضوع لحكم المادة ٢/٥٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العساملون في وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلبة ومناط خضوعها للشريحة الخاصة بها دون خصم لمساريف الحصول على الإيراد أو للأعباء العائلية إن يكون هناك مغايرة بن جهة عمل العامل الأصلبة والحهة التي صرفت هذه المبالغ _ المستشفيات التعليمية المنتدب اليها أو منها العاملون بادارة جامعة الأزهر تمثل أحد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة الأزهر ولذلك لا يعد الندب من الجامعة الى المستشفيات ندبا خارج جهة العمل بل ندبا داخليا ، مكافآت الامتحانات والحوافز للمنتدبين تعامل ضريبيا على أساس انها صرفت للعاملين من جهات عملهم الأصلية • راجم أيضًا (٨٩) .

(Y)

★ معاملة الحاصيلين على الدكتوراة بالمستشفيات الجامعية الأزهرية :

★ القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٧ في شان معاملة الإطباء والصيادلة واخصائي العلاج الطبيعي والتعريض وفيرهم من ذوى التخصصات الإخرى الحاصليني على درجية الدكتوراه بالمستشفيات الجامية العاملة القررة الشاغل الوظائف المعادلة من اعضاء صيئة التدريس بالإطامات المستفيات التي تتشفها الجامات الخاضية الإسكام التنفيذي رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ بنظيم الجامات الإضاضية الإسكام التانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ بنظيم الجامات الاحتصاد الاحتصاد ذات طابع خاص _ متضفى ذلك _ ان أسكامه لا تبتد الى مستشفيات جامعة الازعر بحسبانها الحسامة الى مستشفيات باعمة الازعر بحسبانها الحسامة مينات الازهم التي ينظم شتونها القانون رقم ١٠٠٧

رقم رقم الميسدا لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له ... نتيجة ذلك .. أن أحكام القانون رقم ١١٥ لسينة ١٩٩٣ تنحسر عن المستشفيات التابعية لجامعة الأزهر والأمر يقتضى اعمال المساواة بالأداة التشريعية المناسبة _ تطسق٠ 405 (171)

★ المقابل النقدى لرصيد الاجازات:

مدى أحقية أستاذين بجامعة الأزهر انتهت خدمة أحدهما بالاستقالة والآخر بالاحالة الى المعاش في المقابل النقدي لرصيبيد احازاتهما الاعتمادية

(1TV)

471

★ سن الاحالة الى الماش _ مد الخدمة :

المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ ــ المادة ٩٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ _ استثنى المشرع خريجي ألازهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات التي تضمنها النص من أحكام القوانين التي تحدد سن الاحالة الى المعاش وقرر انهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستن ـ استحدث المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حكما جديدا ضمته نص الفقرة الثانية من المادة (٩٥) منه المعدلة بالقانون رقد ٢٤ لسنة ١٩٩٢ مقتضاء انه لرئيس محلس الوزراء مد خدمة أي من شاغل الوظائف العليا من الدرجتن العالية والمتازة وما في مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان متى اقتضبت الضرورة القصوى ذلك ... مد نطاق هذا الحكم الى شاغلي المناصب والوظائف التي تعلم الدرحة الممتازة وما في مستواها وناط تقرير ذاك الى السلطة المختصة بالتعيين _ جاء هذا الحكم بصيغة العموم والاطلاق _ نتيجة ذلك : انطباق هذا الحكم على جميم العاملين بالجهات المذكورة بالنص من شاغلي هذه المناصب ومن بينهم خريجي الأزهر ومن في حكمهم -تطبيق ٠

٤٠٦ (11.)

38

177

٠١٦

174

(٢١)

(00)

(V·)

(171)

دوم دوم البيدارة القانونيسة لمدينسة البعوث البيدا السلامية - تبعيتها: الاسلامية - تبعيتها: القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم الأثرم المدل الباتانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ ان مدية البعوث الاسلامية عن احدى البهات التابية لمجمع البحوث الاسلامية والذي يعتبر أحد ميات الأثمر - سريان التوارات التانونية على الأثرم الشريف بوصساء الشخص المام وان مدينة البعوث الاسلامية لا تعتبر بناتها مينة عامة في نظيين أحكام قانون الادارات

بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الادارة القمانونية . المركزية للازمر الشريف وتمد أحد فروعها ــ تطبيق · (١٠٠) ٢٠٧

استقالة:

راجع مبدأ (۱۲۷)

اسستراد :

ضريبة المبيعات على السلع المستوردة ... مناط استحقاقها ·

القانونية فهى تمتير أحد التنظيمات التى يتكون منها الأزهر الشريف .. مؤدى ذلك : عدم استقلال الأعمال القانونية بهدينة المهوث الإسلامية بادارة قانونية خاصة

الافراج عن السلم المستوردة مقابل

تعويض ٠

اصسابة عمل:

مدى اعتبار الوفاة اصابة عمل فى مفهوم حكم المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ · رقم رقم البندا الصفحة

اصلاح زراعي:

ـ اللجان القضائية _ حجية قراراتها :

الرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بشأن الامسلاح الزراعي •

★ (ان المشرع ناط باللجان القضائية للاصلاح الزراعي دون غيرها الغصل فيما يعترض الاستبلاء على القدر الزائد من الحد الأقصى المقرر قانونا من منازعات في شأن ملكية الأرض المستولى عليها • أو التي تكون محلا للاسستيلاء وفقا للاقرارات القدمة من الملاك الخاضمان لقانون الاصلاح الزراعي وذلك لتحديد ما بحب الاستبلاء عليه بحسب أحكام القانون واذخص المشرع تلك اللجان بالغصل دون سواها في منازعات بعيتها على الوجه المتقدم فلا ريب أن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوطيفي أذ تعتبر اللجان القضائية بذلك جهة قضاء مستقلة في شأن ما خصها المشرع بنظره من تلك المنازءات _ من المقرر طبقا للمادة ١٠١ من قانون الاثمات ان الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فتح الطريق للطعن على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ الا أنه لم يجز الطعن على ذلك القرار خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون في ۱۹۷۱/۹/۳۰ مؤدي ذلك بات القرار حائزا لقوة الأمر المقضى وبات تبعا لذلك قرار الاستيلاء الذي طعن عليه أمام اللجنة القضائية في الاعتراض المشار البه حصينا يتأبى على المساس به سحبا أو الغساء واعمالا لذلك لا وجه لعدم الأخذ بقرار الاستبلاء على مساحة تلك الأطمان .

(13)

ملكية طارئة _ حجية الأحكام القضائة:

♦ صدور حسكم من المحكمة الإدارية العليا بتاييد قرار الاستيلاء على أرض _ ازاء هذا المحكم البات والنهائي يكون الاستيلاء حسينا يتأبى على المسساس به صحيا أو الفاء أذ يندمج المحكم في قرار الاستيلاء ذاته ويؤول الأمر ال النظر في القرار ذاته ومغاده بحسيان أن المحكم وتب حقا بعار له قرة المحقيقة القضائية لا يتنازل عند النازل أصبلا عن نفسه _ الننازل أصبلا عن نفسه _ الننازل أصبلا عن نفسه _ الننازل أسبلا عن النساء للننازل الننازل الننازل

189

رقي رقم الصفحة المبدا

عن أملاك الدولة لا يكون الا وفقا للنظام القانوني ألحاكم

1 (90) لذلك ـ تطسق • 111

> ... مدى أحقية الهيئة العامة للاسسلام الزراعى في قيمة الأرض التي خصصت بالفعل للمنفعة العامة :

- ★ اصلاح زراعي _ حظر تملك الأجانب الأراضي الزراعية _ اختصماص هيئة الاصملاح الزراعي بتسلم الأراضي وادارتها _ تنفيذ مشروع دى نفع عام عليها _ تقدير ثمنعا ٠
- ★ المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۰۲ بشأن الاصلاح ... الزراعي _ المشرع حظر على الأجانب تملك الأراضي الزراعية أو الأراضي القابلة للزراعة أو الأراضي البور والصحراوية ــ اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعي متسلم الأراضي وادارتها نبابة عن الدولة توطئة لتوزيعها على صغار الفلاحين ـ تعويض ملاك هذه الأراضي الأجانب تعويضا يقدر وفقا الأحكام القانون _ لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصب لاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأراضي المستولى عليها لتنفيذ مشروعات ذات منفعة عامة بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة على أن تؤدى هذه الجهات ثمن ما تتسلمه من أراض للهيئة وفقا لما يجرى به تقدير اللجنة العليسا لتثمن أراضي الدولة _ تطبيق .

(1,17)

727

_ التمثيل في عضوية اللجنة القضائية _ مالا يؤثر في صحته:

🖈 لجان ـ لجان قضائية بالاصلاح الزراعي ـ مدى صلاحية ممثل الهيئة العامة الاصلاح الزراعي حال كون روجته تعمل مديرا لادارة قضايا اللجنة •

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بثان الاصلاح الزراعي .. ممثل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في اللجنة القضائية هو عضو بها وصفة تمثيله للهيئة شرط لصحة عضويته باللجنة ... هذه الصفة ذاتها لا يقوم بها مانع من عضويته للجنة فمن باب أولى لا يصسح أن يكون هذا مانعما بموجب توافرهما في

کون مجاله ۱ الی اتخاذ	زوجته اتارة مذا الموضوع لا يكون بشد الى المهنة المامة للاصلاح الزراعي واضا يا انظمن قضائيا في قرارات اللجيدة أو الليود الجرامات وبد المعضو المعني متى قامت اسباد ومبرراته قائرنا تطبيق .
	اعادة التعيين :
المدنيين تســوية سنة ۷۸	مدى جواز اعادة التعيين بالتطبير المعالمين الماملين دقم 27 لسنة ٧٨ ، ومدى جواز الحالة طبقاً للقانون رقــم ٢٢ لل بشأن الاتحاد التعاوني .
4.7 (y)	بدان الرعاد المبارعي
فوغ - (۹۹) ۳۰۳ (۱۲۸) ۲۱۲	اعادة التعيين على وظيفة استاذ مت اعادة تعيين العاملين بالتدريس

اعسارة :

عاملون بالجهاز المركزى للمحاسبات _ تحديد أقدمية المار _ ترقية العائد من الاعارة:

- ★ المادة ۲۹ والمادة ۳۱ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى
 للمحاسبات •
- ★ تتحدد أقدمية الدامل عند عودته من الاعارة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من الداملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لفنة الوطيقة عند عودته إقل حالاً للربح على ذلك مو مجرد أعادة ترتيب الأقدمية دون أن يستطيل هذا الأمر ال وجوب ترقية جميع العاملين الذين ممازوا يسبقون المعار أو المرخص له باجازة خاصة كل ما تناح له الترقية أذ أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تقويت فرص الترقي السريح للمائد من الاعارة فرر عودته دون أن يكون تخطيا وجوبيا في ترقية لاستة والشرع قصد تجديد وضمه قتل في في أرقية لاستراح قصد تجديد وضمه قتل في في المسرع أسد تجديد وضمه قتل في أن يكون تخطيا وجوبيا في المرتبع المساحدة المسرع قدم تجديد وضمه قتل في أن يكون تخطيا وجوبيا أن يكون تحليا وجوبيا أن يكون تحليد وضمه قتل في أن يكون تحليا وجوبيا أن يكون تحليا ويكون تحليا أن يكون تحليا أن يكون تحليا أن يكون تحليا المربع أن يكون تحليا أن يكون تح

رقم رقم البندا السفحة	
\ ^ \ (°\)	الحدود المشار اليها دون أن يقصد عقابه لأن الاعادة أو الإجازة الخاصة طالما تعت فانها تكون بناء على موافقة جهة الادارة مؤدى ذلك نعس المادة ٣١ المسار اليه لا يعد مانما من الترقية أذا ما توافرت شروطها
(1-1)	مدى سريان أحكام الاعارة على عضو هيئة التدريس الذى يشغل منصبا عاما والذى اعتبره قانون الجامعات فى حكم المعاد
(1+7)	مدى جواز حساب مدة الاعارة فى الخارج ضمن المدة التى يلتزم عضمو البعشة بقضائها فى العمل لدى الجهة الباعثة ·
	اعفساءات :
	_ خدمة عسكرية ووطنية _ حالات الاعفاء منها من عدمه :
₹• . (V)	حالات الاعفاء من أداء الخدمة المسكرية لا تشمل حالة الابن الثاني لأبيه الحي حتى لو كان الشقيق الأكبر له متخلفا عقليا واجمع كذلك في الاعفاء من التجنيب مبدا (٧٩) .
3	ـ ضرائب ورسوم ـ حالات الاعفاء منها من عدمه :
	راجع في ذلك المبادئ: : (٢٩) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٧٨) ·
VII (LL) (LL)	★ رسيوم التوثيق: الإعفاء منها بنص نى اتفاقية دولية ٠
- 1	★ ضريبة الدمغة :
	 ١ _ أعفى المشرع منها نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

رقم **رقم** المبدأ الص**فحة**

- بط المراد (۱) و (۲) و (۷۹) و (۸۰) من قانون ضريبة النمغة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ المادة (۹۱) من قانون التاون الاستهلاكي العسادر بالقانون رقم ۱۰۹ لسنة ۱۹۷۰
- ★ (أخضع الشرع لضريبة النمغة النسبية ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المملوكة لها سواء ثم الصرف منها مباشرة أو بطريق الانابة ويتحمل بعبء هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له .. قرر المشرع .. بموجب المادة ٢٨ من قانون ضريبة الدمغة أن أحكامه لا تخل بما ورد النص عليه في قوانين خاصة من حيث 🗑 الاعفاء من الضريبة على خلاف ما هو متصوص عليه في . أحكامه _ المشرع أعفى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من ضريبة الدمغة بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والحررات والأورأق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرهسا من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضمعة لضريبة الدمغة سواء كانت توعبة أو نسبية والاعفاء يتسم ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضعة لضريبة الدمغة المادية والإضافية هذه الاعفاءات مطلقة من كل قمد ... محاوزة الحمعية لنطاق نشاطها بالمخالفة للقانون وأن كان يقسم المسئولية الادارية الا أنه لا يهدر حق الجمعية في الاعقاء من ضريبة الدمغة المقرر بالمادة ٩١ المشار اليها بحسبان ان الاعفاء متعلق بالوصف التعاوني للنشاط الذي تقوم به الجمعية وليس بما قد يعلق بهذا النشاط من مخالفات

\£V (£9)

٢ - أعفى المشرع من ضريبة الدمغة كذلك
 نشاط الجمعيات التعاونيسة الانتاجية
 الأساسية راجم مبدأ: (٥٠) ص ١٥١

★ ضریبة المبیعات : أعفی المسرع منها منتجات المطاحن • داجع مبددا : (۷۸) ص ۲۳۷

۔ ضرائب ورسدوم « جمرکیة » ۔ مناط الاعفاء منها :

راجع المبسادي : (١١) ، (١٨) ، (٢٤) ، (٢٤) ، (٤١)

وقع غضما	رقم المسدا (۱۱)	- أجاز المشرع لرئيس الجمهورية اعفاء الآلات والمعات ووسسائل النقل اللازمة لانشاء المشروعات المدرجة بخطئة التنمية من الضرائب والرسسوم الجمركية شروط الاعفاء
		ـ لا استحقاق للضرائب والرسوم الجسركية مادامت الأشـــياء المغاة على ملك الجهة المتمتمة بالاعفــاء ـ شروط اســـتمرار الاعفـاء:
		لمئادة (٩) من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ·
1-1	(* £).	انه طالما يقيت الإنسيباء المضاء فانونا من الهرائب والرسيوم المبتركة على ملك البهة المتنعقة بالاعقاء ، تستخصها في ذات الفرض الذى تقرر الاعقاء من أجله ، قلا مبتال لاستخفاق اية ضرائب أو رسوم جسركية عن تلك الإشباء يسوخ المطالبة بها – اذا كانت المصدات المتابعة المنكسة مكك الهيئة العامة لرفق ميأه الفاهرة الكبرى داخلة ضمن أصولها ، ولم يلحقها التصرف للقير ولم يجر تكهينها فمن ثم ينتفي مناط استحقاق الفرائب والرسوم الجعركية محل المطالبة ،
		 الترخيص باستيراد الأدوات والأجهزة العلمية معفاة من الرسوم شرط لتمتهيا بالاعفاء:

- ★ المادتان (٥) و (۱۰۱) من قانون الجمارك رقم ٦٦ . لسنة ۱۹٦٣ ٠
- ★ بروتوكول الانفساق الخاص باستيراد المواد التربوية والمعلمية والتقافية الموقع في تيروبي بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٦ الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠ لسسنة . ١٩٨٨ ٠
- (وضع المشرع أصلا عاما مؤداه خضوع جميع الواردات
 للضرائب الجعركية وغيرما من الفرائب الإضافية القررة
 على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع

رقيم

استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة _ كما أن ترخيص السلطات المختصة باستُتَبِرَأُدُ الْأَدُواتِ وَٱلْأَجْهُزُةَ العلمية المخصصة لمعاهد علمية الو معاهد تعليم عامة معفاة من الرسوم هو شوط الازم التبتع تلك الأدوات والأجهزة بالاعفاء من الرسوم الجسركية والرسيوم الأخرى المفروضة على استبرادها أو فيما يتصل بهذا الاستبراد طبقا للاتفاقية المشار اليها وذلك استثناء من الأصل العام المساد اليه _ عدم الترخيص الكاديمية البحث العلمي في استبراد الأصناف المسسار اليها معقاة من الضرائب والرسوم الجمركية أعمالا لأحكام البروتوكول المشار اليه _ مؤدى ذلك خضوع هذه الأصد ف للضرائب والرسوم الجمركية بحسب الأصل .

(V·)

(TT) . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1

اعانة التهجر:

مناط استحقاقها ، ومناط ضمها الى المرتب والمعاش .

افراج مؤقت عن سلع مستوردة:

الأصل العام هو خصوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها مالم برد نص خاص باعفائها •

استثناء من الأصل العام ، أجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية · راجع المبادئ: (۲۰) ، (۲۷) ، (۲۸) · (177) · (101)

الافراج المؤقب عن سيسيارات الركوب الخاصة _ شروطه :

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسينة ١٩٦٣ _ قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن 🔅 مسارات الركوب الخاصة والمناه المناه المناه المناه

رقم رقم المسادا المساحدا

للقرائب الجيركية وغيرها من الفيرائب الإضافية للقردة للقراد العرب الجيركية وغيرها من الفيرائب الإضافية للقردة على الوادات بعيث لا يعلى بنها الا ينس خاص البال القرائب المشركة والرسوم البعركية أذا وردت من الكارج برسم الوارادات أو الشائح الحكومية أذا وردت من الكارج برسم الوارادات التركات الدائمة أو الشركات الدائمة أو الشركات المائمة أو الشركة المؤتمة أو الشركية بشرط اعادة تصدير السيارة الفرح عنها مؤتما فور انتهاء مدة الإفراج أو الفرض منه أيهما أسبق للإفراج المؤتمة على المعارة الى الخارج قبل انتهاء منه الفرائب والرسوم الجمركية المستوقب وفض المطالية باداء المائمة المستوردة ونفض المطالية باداء المائمة المستوردة ونفض المطالية والتصديد للأشياء المستوردة ونفض المطالية المستوردة ونقطاء مناطأة

الافرام المؤقت ـ أثره :

JE (7.)

قانون الجمارك رقم ٦٦ السنة ١٩٦٣ أند المشرع وضنع أصكلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية والرسوم المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مم استحقاء الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة _ أجاز المشرع الافراج مؤقتها عنها دون تحسسيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ـ نفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن الآلات والمهمات للعمل في الشروعات الانتسائية أو الاقتصــــادية والأجهزة اللازمة لاحراء التحارب أو الاختبارات العلمية أو الصناعية ، وذلك دون تحسيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروطا منها أن يتم اعادة تصدير تلك الأشياء المرج عنها مؤقتا خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من أجله _ تطبيق •

1 (\ 1 A)

العميسة :

راجع مبدئی : (۵۲) ، (۵۷) .

رقم الميدا

انتخابات :

.. انتخابات نقيابة الصحفيين .. اح الهسا:

- ★ القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة الصحفيين _ المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية .
- ★ الفت المادة التاسعة في فقرتهما الأولى الانتخابات التكميلية في جميع القوانين السسارية للنقابات المهنية . واستثنت في فقرتها الثانية من هذا الالغاء الانتخابات التكميلية للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ العمل بهذا القانون ، وبذلك فان معنى الوصف ي التكميل هنا أنه تكميل للتشكيلات القائمة وليس تكميل خلف لمدة سلف في عضوية فردية ثم أتت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها بحكم انتهاء النضوية الناتجة عن هُذُهُ الانتخابات التكميلية « بانتهاء مدة من ينضم اليهم ٠٠٠٠٠ ۽ فهي عضوية لا تنتهي عند خلف بانتياء مدة سلف ولكنها تنتهي بانتهاء عضوية من ينضم اليهم مما يفيد ان الوصف التكميلي الوارد بالنص انعا يتعلق تتكميل تشكيلات المجالس لا بتكميل مدد الأسلاف من فاقدى العضوية المبتسرة ... مؤدى ذلك أن حكم الفقرة الأولى من المادة التاسسيعة هو الغاء التجديد الجزئي . الدوري في تشكيلات مجالس النقابات المهنية ... والحاصل أن محلس نقابة الصحفيين كإن قد أجرى آخر انتخابات له في سنة ١٩٩٣ ثم جرت انتخابات التجديد النصفي له بعد القانون وتطبيقا للاستثناء الوحيد الوارد بالمادة التاسعة في ٢٩ مارس ١٩٩٣ وبذلك استنفد الاستثناء أثره ولم بعد قابلا للتكرار وأن حكم الفقرة الأخبرة من المادة التاسعة توجب انتهاء مدة من انتخب في سينة : ١٩٩٣ مع من الضموا إليهم أي من كانوا انتخبوا في -١٩٩١ وبذلك تنتهي مدة للجلس كلب ويتمن اجراء 19. انتخاب جديد يشمل جميع أعضاء المجلس •

- انتخابات الغرف السياحية - التعديل المقترح للاثعة الغرف السياحيــة بهدف ... (١٤١٠ - ١٤١١) المتارع ويثار تقييد الحق في الترشيع •

رقم رقم لبدا الصفحة

(پ)

ىسىدلات :

★ بدلا الحضور والانتقال:

مدى أحقية رئيس وأعضاء مجلس أدارة الشركة التابعة في تقاضي بدلي الحضور والانتقال المقررين عن حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة

🖈 بدل السفر :

بدل السفر يمنح للموظف تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سحبيل أداء مهمة أو مامورية يكلف بها ، عادية أو تدريبية _ يزيد البحدل بنسبة محددة في حالة معينة ، وفي المقابل يخفض الى الثلث في حسالة النزول في شحييافة احدى البلدان أو الهيئات

★ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل
 النقدى عن وحمة غذائمة :

- ★ القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ بنظام الماملين بالمجازى والصرف الصحى المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٩٥٩ لسسنة ١٩٨٨ بتقرير بدل طروف ومخاطر الوطية مترار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٩٨٦ بتقرير مقابل تقدى عن وجبة غذائية قرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل طروف ومخاطر الوطيقة والمقابل النقدى عن الوجبة الغذائية للماملين بمياه الشرب -
- لا « أن مناط استحقاق بدل طروف ومخاطر الوطيفة وكذلك المتاسل النقدى عن الوجبة الفذائية للماملين بالمجارى والصرف الصحى ومياه اللعرب الخاضعين الإحكام القانون المحار وقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المدل بالقانون رقم ١٦ لسنة

٣.

رقم **رهم** المبسدة الص**فحة**

١٩٨٨ مرهون فقط بصريح نص المادة (١) من رحدة إلى القانون بالاشتغال بالمجارى والصرف الصحى وحياه الشرب وحدث تم فلا يضترط لاستحفاق حدّ البدل او ذلك المقابل أن يكون المامل سنفلا لاحدى الوطائف الفتية في عدا المبال ستكليف بعض العاملين بالخدمات المعارثة الاستمثال بهذه الاعمال بحقق في شأنهم مناط استحقاق مقدا البدل حقق في شأنهم مناط استحقاق مقدا البدل

(11)

🖈 بدل العسدوى : .

ان مناط استقادة الأطباء البشريي وأطباء الاستان بالزيادة التي أجريت على فنسات بدل السدوي أن يكون على الأطباء من المعاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالعولة رقيم 24 لسنة 44 ، فلا أحقية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب إلاسنان في الحصول على بدل العددي *

YYY 42 - (91)

ىعثىات :

ان المدة التي يقضيها المبعوث معسارا أو ماذونا له بالعمل في غير الجهة المكومية ، لا تعتبر من المدد التي التزم بالعمل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحيلته الدولة من نفقات في بعثته .

(1.4)

بعثات دبلوماسسية مدى توافس شرط الماملة بالمثل للاعضاء من الضريبة على المبيعات في حالة عدم فرضها أصسلا في الدولة الاحتبية:

الشرع في قانون الفريبة الدامة على المبيعات رقم ١١ السنة على المبيعات رقم ١١ السنة على المبيعات عبن بمقتضساه السسلم والخدمات الخاضعة للفريبة فأغضم السلم المحلية والمستوددة والخدمات

TF.:

٣1.

رقم **رقع** ليسدا ا**لصف**ة

التي أورد بيانها بالبعدول رقم (. ?) المرافق المناوس لهذه الضريبة _ تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيسم المسلمة أو أداه الخدمة بعموقة الكلفين بتحسيلها وتوريدها _ السلم الستوردة _ استحقاق الضريبة عنها منوط بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجبركية سواه قام باسترادها شخص طبيعي أو معترى حتى كان مستراده لها بقرض الاتجار فيها آيا كان حجم معاملاته •

خ قنن الشرع الدول باعفاء ما يشترى أو يستورد للمسسفارات والمغوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستمعال الرسمى وشرط مقدا الإعفاء بأمرين : الأول : أن يتم شراء السلع أو استيراها من الخارج بميرفة وسيط لحسباب السفارة أو المغوضية أو القنصلية . الثاني : أن يتم معاملة سفاراتها أو مغوضياتنا أو قنصلياتنا في الخارج بالمثل حقليين .

بنسوك :

- ★ بنيك ناصر الاجتماعي ـ اعفاؤه من الرسوم الجمركية وملحقاتها :
- ★ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعقاءات الجمركية •
- لله وضب المشرع أصبلا عاما في قانون الجمارك يقفى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجبركية وغيرها من الفرائب الجبركية وغيرها من الفرائب الإضافية الإخرى المقررة على الواردات ما لم ورود البضاعة على المنطق المستثناء الهيئة المامة لبلك ناصر الإجتماعية التي يضطلع بها من الرسموم الجبركية وطبقتاتها بنص صريح في قانونها عام التسورده الهيئة في النطاق الزمش للمدا للمسل بهذا النص لتيسير مشروعاتها يتمتع بالإعفاء من تلك الرسوم وملحقاتها عضر على الهيئة البلهة لبلك تلمس ورود مشرعة على المساورة الهيئة في النطاق المؤمنة على المساورة الهيئة المهلة لبلك تلمس والمحدد الهيئة على المهلة لبلك تاسر الإجتماعي التصرف في الاقتساء المعالة في قبح

رقم **رقم** المبدأ الصفحة

الانحراض للمعاد من أجلها باى نوع من أنواع التصرفات ما لم تسدد عنها الفرائب الجسركية ونحرها من المفرائب والرسوم المتررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفقة المضريبة الجسركية المقررة في تاريخ السداد •

•A (\A)

- لا قانون البنوك والانتمان رقم 177 لسنة ١٩٥٧ ــ القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحسكام قانون البنوك والانتمان وقانون البنك المركزى المصرى ــ القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والانتمان ٠
- ★ (لما صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٣ معدلا لقانون البنوك والاقتمان ، وإجاز هذا التعديل مبدأ الترخيص لفروع البنولة الإجنبية التي يقتصر تعاملها عن العلات ووقواعد معينة منها أن تحفظ هذه الفروع شكل شركة مساحمة عصرية حيا أن تحفظ هذه الفروع شكل شركة والائتمان بالقانون رقم ١٩٠١ السنة ١٩٩٣ المسول به الفروع بالتمامل بالعملة المحلية دون استفزام اتخاذه الشرع بالتمامل بالعملة المحلية دون استفزام اتخاذها الشركة الساحمة وبيانك صاد المترخيص لشاح البنك الأجنبي بالتمامل بالعملة للحلية دون استفزام القرغي من الربا المنافق الواتمان قبل صدور جائزا قانونا أي ان الوضع عاد من جديد الى سابق القانون رقم ٣٧ السنة ١٩٩٧ و ولاكتمان قبل صدور القانون رقم ٣٧ السنة ١٩٩٧ و ولاكتمان قبل صدور القانون رقم ٣٧ السنة ١٩٩٤ و ولاكتمان قبل صدور الخذاذ الفرع الإسنية ١٩٠٤ ولاكتمان قبل صدور المناذ الغرام الإسنية ١٩٠٤ ولاكتمان قبل صدور المناذ الفرع الإسنين شكل شركة مساحمة) .

101 (07)

★ الجمع بين عضيوية أكثر من مجلس ادارة:

راجم: (۹۸) ٠

★ بنوك الصمامات والشرايين الآدمية : مشروع القانون بانشاء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية _ ملاحظات الجمعية

رقم الصفحة	وقم المبسدا	
۳۸۹	1. 1. (ULA) 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1.	العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عليسه وما أثير في شأنه من مسائل قانونية •
		بورصـــة :
٤٣٠	(154)	لايوجه في وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضــــاعة الحاضرة للأقطان و بورصة منيا البصل ،
		بيع بالزاد :
		رسم تنمية الموارد المالية للدولة المفروض على البيع بالمزاد ــ اسستحقاق منسل قيمة الرسم المقسررة كغرامة على البائع لعسلم توريده الرسسم خسلال المدة التي حددها القانون ،
444	(1/177)	0 5 w.
		(0)
		تاديب :
777	(Vo)	عاملون مدنيون بالدولة _ تاديب: ١ _ مناط اعمال التدابير المنصوص عليها بالمادة (٧٩) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات
		٢ ــ يسأل العامل تأديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخسلال أو المخالفة خطأ شخص
144	(1/74)	تردی فیه ۰
		حامعات تاديب :
		١ ــ مدى سريان أحكام محو الجزاءات
		التأديبيـــة عــلى المعيدين والمدرســــــين
404	(AT)	المساعدين بالجامعات •

رفم رقم البدا ا اصلحت ۲۰۹ (۸۱)	 ٢ ــ مدى سريان أحكام محو البزاءات التاديبية على أعضاء ميشة التدريس بالجامعات •
Mark 1994	تامين :
	۱ ـ تامين اجتماعی : راجع : (۲۱) ، (۲۲) ، (۲۲) ، (۲۲) ، (۲۲) ، (۲۲)
	أولا : عاملون بقطاع الأعمال :
*	سريان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
	لسنة ١٩٧٥ على العاملين بشركات قطاع
£4.5 (/o·)	الأعمال العام •
	ثانيا : عاملون مدنيون بالدولة :
(17 <i>17)</i>	(أ) اصابة عمل : مدى اعتبار وفاة أحد العاملين اصابة عمل فى مفهــوم حكم المادة (٥) مــن قانــون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ·
117 (107)	 (ب) تعویض المرضی بامراض مزمنـة : قیـة التعویض المستحق لهم خـلال فترة الاجـازة فی ضـوء أحـکام المادة ۲/۷۸ والمادة ۸۸ من قانـون التآمین الاجتماعی رقم ۷۹ لسـنة ۱۹۷۷
v 4 (es) (4.)	(ج.) مدة الاشتراك الفعلية والمضاعفة : الاعتداد بمدة اشتراك العامل الفعلية فى نظام التأمين الاجتماعى هو الأصل العام ب الاستثناء عليه باحتساب هذه المدة مضاعفة فى المعاش أو المكافأة لمن استبقى للمعل بمحافظات القناة وسيناء .

ئم رقع	داد
غدف المنفعة	٢ ـ تامين مؤقست وتأمين نهسيائي : عدم تمتع شركات قطاع الأعبال العسام بالاعفاء من تقديم التأمين المؤقت والنهائي المقرر بموجب المادة (٢١) من قانون تنظيم
(\)	المناقصات والمزايدات الصــــادر بالقانون رقم ۹ لسنة ۱۹۸۳ ۰
	تحفظـــات :
TAT (175	التحفظات جزء لايتجزأ من العقد ، يتعين على جهــة الادارة الالتزام بهـــــا مادامت ارتضتها ،
	تحقيق:
*** (1/1-	مدى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مسع العساملين بالمجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء •
(1.1)	مدى أحقية القطاع القانوني بالشركة التابعة في التعقيق مع شاغلي الوطانف العليا بالشركة •
	تحويل الطلاب :
	راجع مبدأ (۹۲) .

7.4

★ ان تخصيص الأراضى المبلوكة للنولة ملكية خاصة لا يتمخض عن تصرف حقيقى في آملاك الدولة الخاصة ، لأن التخصيص اذ صدر من المحافظ لأحد أجهزة المحافظة فلا يمدو ذلك أن يكون نقالا للاشراف الادارى على هذه الأموال ، لانزولا عنها ولا تصرفا فيها .

دئم	رقم	£.2
السفح	البدا	to the same and the same and
		★ أن الأصل في الانتفاع بالمال العسام
		أن يكون بغير مقابل أو تعويض متى كان
		استعمال المال فيما أعد له ، وذلك كله
		الا أن تقرر الجهة ذات الولاية في نقل
		التخصيص وتغيير المنفعة تحميل الجهسة
		المنقول اليها التخصيص عبئا ماليا رأته
107	(109)	لازما لما قدرته من ظروف ·
	(101)	23 6
		تعابير :
		راجع مبدأ (٧٥) ٠
		(,) . 4. 6.3
		تراخيص :
		_ وزارة الثقافة هي السلطة المختصية
		باصدار التراخيص والرقابة على المصنفات
		بحسار المراحيط والرقاب على المصلفات
		-
		★ القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون
		حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم
		الرقابة على الأشرطة السينمائية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .
		★ بصدور القانون المشار اليه عقد المشرع الاختصاص العام
		لوزارة الثقافة في أصدار الترخيص والرقابة على المستفات
		الفنية ، على نحو يتسع لشمول ما يعرض من هـذه
		المصنفات بالمحال العامة والملاهى الليلية الخاضعة لاشراف
		وزارة السياحة ، بصدور هذا القانون الذي قضى في المادة (٩) بالغاء كل نص يخالف أحكامه لم يعد لوزارة
	453	السياحة أختصاص في هذا الشأن .
14	(1)	ــ قواعد وشروط الترخيص لفروع البنوك
101	(°T)	الأجنبية بالتعامل بالعملة المحلية
		ترشسيح :
		الحق في الترشيح لايسوغ تقييده بنص
		في لائحة ، وانسأ يكون تنظيمه وتقييده
		بنص في قانون ٠
1 8 0	(£A) ,	-5 3 5

111

104

(10)

(TV)

(01)

ترقيـة:

راجع بشأنها المبادئ: (۱۲) ، (۱۵) ، (۳۷) ، (۰۲) ، (۱۲) ، (۱۲)

★ التفرقة بين التعيين المبتدأ والتعيين بمعنى الترقية في مجال منح العلاوات الخاصة · راجع مبدئى : (۱۲) ، (٦٤)

★ تحدید تاریخ الترقیة لضابط شرطة ٠

★ احقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقيم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ٠

• •

★ ترقية العائد من الاعارة •

★ الحكم الصادر بتأجيــــل الترقية عند
 استحقاقها ــ قبول الطعن فيه وتعديله ـــ نتيجة ذلك :

المادة ۱۰۰ من الائحة نظام العاملين بالهيئة العامة الاستثمار السادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء اللشنون الاقتصاد رقم ۱۰۵ اللشنون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ۱۰۵ السنة ۱۸۷۰ تنص مل انه لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من المقوبات اللبنة في الله القضاء المنترات الاتينة

(٣) سسنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمدة
 تزيد عن خمسة عشر يوما •

(أن المنع من الترقية بسبب توقيع جزاء تأديبي على الموقف خلال المد التصوص عليها في المادة صالفة الذكر لا يعد أن يكون الرباء للترقية ولا يعد أن يكون الرباء للترقية و وصديل الجزاء الذي يوقع على المام مو في حقيقته صحب للجزاء السابق توقيعه عليه ومن ترتب أثر هذا التعديل بأثر رجمي يرتد أل تأديغ صعدور قراد البزاء الأول صعدور قراد البزاء الأول.

رقم رقم البسدا المسفحة

العليا بتعديل حكم المحكمة التاديبية وتعديل العقوبة المحكوم بها أن الوقف عن العمل المدة صغة أشهر حالاتر الملكوم بنا أن المحكوم بها أن المحكوم عليه في التوقية في حركة الترويات التي أحقية المحكوم عليه في الترقية في حركة الترقيات التي تست في ١٩٨٧/١٧/٣ لانتها، فترة اللي وفقا للنص لتست في ١٩٨٧/١٧ النتها، فترة اللي وفقا للنص التسابقة ولان عقوبة أرجاء الترقية المحكمة الدارية قد الفيت بالمحكم الصادر من المحكمة الادارية

T-1 (7V)

تسمير جبرى :

🖈 تحديد الأسمار _ التسمير الجبرى _ مفهوم القرارات السيادية •

القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمر الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ حرص المشرع على تجنب رقم أسعار المنتجات الصناعية المحلبة رفعا باحظا لا يتناسب مع تكاليف الانتاج لذلك وسد لوزير الصناعة الاختصساص بتحديد أقصى الأسمار للمنتجات الصناعية المحلية ومن بينها الاسمنت ، وأضغى المشرع على قرار التحديد باعتباره يمثل افصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بقصد أحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة أضفى عليه صفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الغكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجناثي ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير بالسيادية _ قرار رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء رقير ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة أسعار الأسمنت لا تتوافر له ذات عناصر التحديد أو التسعير الجبرى على النحو المسار اليه وبالتالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية أو الجبرية التي يسوغ لشركات المقاولات بسند منها وفقا لنصوص العقد استئداء فروق الأسعار الناجمة عن تطبيقها دون الاستناد الى أحكام نظرية الظروف الطارئة اذا قامت موحماتها •

77 (11)

تســوية :

راجع مبدئی: (۸) ، (۲۲)

	رقم	رقم
بئة عامة :	البسدا	المبقطة
تنطبق أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشـــان التعبثة العامة على شركات قطــاع الاعمال العام حيثما أشار الى الشركات ·	(۸۸)	*11
ويض:		
راجع المبادی، : (۱۳) ، (۳۲) ، (۰۵) ، (۵۱) ، (۱۰۳) ، (۱۳۹) ، (۱۲۲) ، (۱۶۱) ، (۱۰۲) ،		
 مسئولية تقصيرية تعويض : د كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكب بالتعويض > راجع المبدئين : (١٤٢) ، (١٤٤) 		
 مسئولية حارس الأشياء - تعويض : 		
يفترض الخطأ في جانب حارس الأشــياء ويلتزم بالتعويض المدنـــى الا أن يثبت السبب الأجنبي للضرو ·		
راجع المبدئين : (١٣) ، (١٣٩) ·		
 ■ تعويض الدفعة الواحدة • 	(41)	49
● الافراج عن السلع مقابل تعويض	(00)	177
 ● التعويض عن الأضرار الناشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	· (•٦)	١٧٠
 التزام عضو البعثة أن يعوض جهـة الادارة عن عدم اشتغاله لديها المدة التى تمهد بها • 	(1-4)	*17
● قيمة التعويض المسمتحق للمرضى		
بامراض مزمنة خَلالُ فترة الاجازة •	(104)	117

رقع الصفحة	رقم البــدا	
		تعيين:
		ـ التعيين المبتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٠.	(77)	ـ التعيين في غير أدني الدرجات
747	an	ــ لايجوز التعيين المبدأ بعد سن الستين في المؤسسات الصحفية ·
		تفويض:
178	(01)	عدم جواز التغويض في أخد الرأى من الجمعية العمومية ·
		تقسادم :
٤٥٨	(۱۲۱)	الحق في المطالبة بما خصم من المقابل النقدى لرصيه الإجازات يخضع للتقادم الطويل لدى جهة العمل .
		تقرير كفاية :
۵٠	(10)	 الأثر المترتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بمرتبة ضعيف أو الحصول على تقريرين متتالين بتقدير دون المتوسط
••	(10)	ـ يعتد بالتقرير الأخير لن تعذر وضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		a _1. fet _ a m

توزيع الأدباح:

مدی جواز استخدام فائض توزیع الأرباح فی غیر ما خصص له ، راجے مبدئی : (۸۳) ، (۱۵٦) *

رقم رقم المبدا

(°)

ثروة سيمكية:

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية عي وحدها المختصة بالاشراف على استغلال المسطحات الماثية وتحصيل مقابل الاستغلال حتى مسافة ماثتي متر من الشاطيء

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة . 1944

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين · الصمد بها

أنشأ المشرع موفقا قوميا هو الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وعهد اليها العمل على تنمية الثروة السمكية وتنظم استغلال مناطق الصيد والمرابى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية وخصها وحدها بالاشراف على أستغلال المسطحات الماثية وتعصيل مقابل الاستغلال حتى مسافة ۲۰۰ متر من الشاطئ - اعتبارا من ۱۹۸۳/۱۱/۲۶ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ للهيئة المذكورة وحدها الاشراف على الأراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتي متر من شواطئها ـ مؤدى ذلك ان لها وحدها دون غيرها اعتبارا من هذا التاريخ استنداء مقابل الانتفاع بهذه الأراضى بغض النظر عن توعية استغلال هذه الأراضى سيواء كانت في مجال الثروة السمكية أو غيرها _ من حق الهيئة المذكورة تقاضى مُقَابِل انتفاع عن الأراضي المؤجرة لشركة الحديد والصلب وذلك في نطاق مسافة ماثتي متر من شاطيء بحيرة مريوط .

رقم وقم البيدا المسفحة

(5)

جامعات :

★ رؤساء الجامعات ونوابهــم ـ حوافر
 الساعات الكتبية :

بلا المادتان ۲۰ و ۲۹ من قانون تنظيم الجامعات رقم ۶۹ لسنة ۱۹۷۲ _ المادة ۲۸۰ مكررا من اللائمة التنفيذية له الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ۸۰۹ لسنة ۱۹۸۰ والمضافة بالقرار رقم ۹۳ لسنة ۱۹۹۱ .

قرار وزير التربية والتعليم والبحث العلمى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ بحوافز الساعات الكتبية ·

(المشرع رعاية منه لأعضاء هيئات التدريس والمدرسين المسماعدين والمعيدين ولما يبذلوه من جهود وأعمال يقتضبها التعليم الجامعي فقد قرر منحهم حوافز ومكافآت مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم ومناط استحقاق هذه الحوافز أن يكون المستحق من ضمن أعضاء هيئة التدريس أو أن يكون مدرسا مساعدا أو معيدا _ تعيين أحد أساتذة الجامعة في وظيفة رئيس الجامعة أو نائبا لرئيس الجامعة لا ينفى عنه عضويته لهيئة التدريس وعلى ذلك يجوز منح رؤسساء الجامعات ونوابهم حوافز مادية بوصفهم أعضاء بهيئة التدريس بالجامعة وهو ما يسرى على أمين المجلس الأعلى للجامعات الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا لوظيفة أستاذ قبل تعيينه في هذا المنصب .. مؤدى ذلك ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٠ لسمنة ١٩٩١ يكون متفقا وصحيح القانون فيما تضمنه من تقرير سريان قواعد الحوافز عن الساعات المكتبية لرؤسساء الجامعات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات) •

(۹۹)

★ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات :
 (1) الأحكام المنظمة لهم :

ا حكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا تسرى على المساملين

رقم رقم المبسلة الصفحة

الذين تنظم شنون توظهم قوانين أو قرارات خاصصة الا لا يسام تنظم مند التوانين وتلك القرارات ، يدرط الا تنابى أحكام التانون المناب أمام التانون المناب أو تتعارض مع طبيعة الفاص أو تتعارض مع طبيعة الوطائف التى تحكمها _ اذا تناولت القوانين المناصة بالتنظيم مسالة مسينة فلا وجه لاستعناء الأحكام التى ترصفها الشربية العامة للتوطف في هذا الشان قنوعا بهذا النظيم الخاص ح تطبيق .

171 (1/170)

(ب) المرتب:

۱ ـ مدى احقیتهم فى تقساضى بسدل المدوى :

بدل العدى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرارى رئيس مجلس الوزوا، وقص ١٩٦٤ ، و ٢٥٠٥ لسنة ١٩٦٦ ـ منامل استفادة الإطباء البشريين واطبياء الأسنان بالزيادة التي إجريت على قات هذا البدل بالقرار رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٩٨ المشار اليه أن يكون هؤلاء من للماطين بقانون نظام للماطين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ـ مؤدى ذلك عدم احقية الإطباء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة غير الماطين بقانون نظام الداملين المدنيين بالدولة

في استئداء بدل العدوى _ تطبيق •

44A · (41.

٢ ... مكافأة الريادة العلمية :

 المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٢ لسنة ۱۹۷۰ بانشاء الهيئة السامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية – المادة ٢٥ من لالحتها التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري ٧٧٤ لسنة ١٩٧١.

(1) (أحال المشرع الى اللائمة التنفيذية لقسانون الجامعات رقم 92 لسبة ١٩٩٧ للعمل بها فيما لم يرد بشائه نصى فى اللائمة التنفيذية للهيئة المذكرة ومن ثم يتمين سريان المكانات والجزايا المقررة الإعفساء ميئة التعدريس بالجامعات على الأعضاء العلميين بالهيئة المذكورة وولك وفقا لمسمياتها الصحيحة وبشرط عدم تعارضها وطبيعة العمل بهذه المستشابات والمساعد منساط استحقاق مكافأة الريادة وفقا لنص الماحة مراحم رقم رقم البسدا الصاحة

اللائعة التنفيذية للقانون رقم 28 لسنة ١٩٣٧ هو متميع طلاب الفرةة الواصدة ألى مجموعات يكون لكل متها والدمن مناه الدمين المناه الم

1/1/1)

٣ ــ الأحقية في العلاوة الدورية حــال
 الانقطاع عن العمل :

احقية عضو هيئة التدريس في المسلاوة الدورية ولو انقطع عن العبل لمنة تجاوز الد ١٥ يوما المتنالية المنصوص عليها في المادة (٩٨) من قانسون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ، أذ لا وجل لتطبيق هذا القانون عليه ازاه المنظيم الشمال الذي أورده قانون تنظيم الجامعات في هذا الشأن ٠

(۱٦٥/ب) ٢٦٩

(ج) الإعارة:

۱ ــ اعارة و حكميــــة ، ــ مدى سريان احكام الاعارة على عضــو هيئــة التدريس الذي يشغل منصــــبا عاما والذي اعتبره قانون الجامعات في و حكم المعار ، :

دقم دقم المبسا الصفحة

من اعشاء سَيِّة التدريس لا يتعلق باعارة حقيقية ،
وانما يتعلق باعارة حكية - نتيجة ذلك - حتية رجوح
عضو ميتة التدريس الذي يشغل المتعبب اللمام الى
وطيفته الإسلية بالجامعة قور تجرده من هذا المتعبب
هير حاجة الى اعادة تعين دون أن يعتبر معارا حقيقيا
في فترة تولية المتعبب العام ودون أن تترتب له في
فترة النول للعنصب العام ودون أن تترتب له في
فترة النول للعنصب العام إي من آثار الإعارة الحقيقية فترة النول للعنصب العام أي من آثار الإعارة الحقيقية -

4AE. (97)

٢ ــ اعارة الى الخارج ــ مدتها الاتحسب فسسمن الملة التي يلتزم عفسو البعثة بتضائها في خدمة الحامية :

- ★ المواد ۱ ، ۳۱ ، ۳۳ من القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۵۹ بتنظیم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنع .
- المشرع رتب على عضو البعثة مقابل تحمل الدولة لنفقات البعثة التزاما محله خدمة الحكومة المصرية ممثلة في الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات .. اذا لم يوف بهذا الالتزام وجب عليه أن يؤدي التزاما بديلا محله أداء ما تكبدته الحكومة من مصروفات على عضيو البعثة ... الالتزام الأصلى لا يتحقق الا اذا عمل المبعوث بخدمة الحكومة خدمة فعلية .. لا يكفى مجرد استمرار صلته الوظيفية بها بل يتمين أن يكون خلال هذه المدة تعت تصرفها لتستفيد منه مقابل ما أنفقته من أموال في بعثته ولهذا وحده يتحقق الهدف من البعثة المتمثل في الاستفادة من عمل المبعوث بما اكتسب من علم وخبرة مدة بعثته .. مؤدى ذلك ان المدة التي يقضيها المبعوث معارا أو ماذونا له بالعمل في غير الجهة الحكومية لا تعتبر من المدد التي التزم بالعمل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحملته الدولة من تفقات في بعثته _ تطبيق ٠

T17 . . (1.T)

(د) التأديب :

١ _ محو الجزاءات التأديبية :

★ قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ... سريان محو الجزاءات التأديبية على أعضياء هيئة التدريس

بق بق المشعة

بالجاهعات _ ولتن خلت تصوص قانون تنظيم الجاهعات من بيان أحكام معو الجزاءات الناديبية التي توقع على المتصاف المتحداء المدينية التدويس ، وهي التي حرص المترع في قوانين العاملية المائدينية المتنافقة على النص عليها بقصد سلوكه الوطيق وعلى تعادل عا فرط منه ، الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الإحكام التي ترصدها الشرية من فانون تنظيم المباعات ولا تعارض مع طبيعة الوطائف مع فانون تنظيم الجاهعات ولا تعارض مع طبيعة الوطائف مع فانون تنظيم المجاهدة التي ويخلما الشرع في القانون العام للتوطف عند الإغذ بنظام محو التراءات الناديبية في القانون العام للتوطف عند الإغذ بنظام محو البراءات الناديبية في القانون العام للتوطف عند الإغذ بنظام محو المتحدام المحو الى الهيئة أو الهيئات الجاهمية التي ينقد لها بالنسبة اليهم الانحساطات الموكولة الى لجنة شدون العاملية على ينقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شيئن العاملية على ينقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شيئن العاملية على ينقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شيئن العاملية عن عليه على العانون ما عليها المحافية على ينقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شيئن العاملية على عليه في المعانين ما عليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شيئن العاملية على المقانين ما عليها المهانية على المقانين ما عليها المهانية على المقانية على المهانية على المؤلفة الى المنافية على المقانية على المقانية على المهانية على المقانية على المقانية على المؤلفة المهانية على المقانية على المؤلفة المهانية على المؤلفة المؤل

(3A) 00Y

٢ _ الآثار المترتبة على انقطاع العضو عن المبدل دون اذن :

★ المادة ۱۱۷ من القانون رقم ٤٩ لسنة ۱۹۷۲ بشان تنظيم
 الحاممات ٠

ابان الشرع على نحو جامع مانع الآثار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله دون اذن في جميع صورها واشكالها - اذا لم يتقدم العضو بعدر الانتطاع او تقدم به ولكنه لم يقبل فان مدة الانقطاع لا تمخل ضمن المدة المحسوبة في الماش كما لا تدخل في المدد المتطلبة قانونا لتصفل وظيفتي استاذ مساعد واستاذ وأخيرا عدم جوالا الترخيص للخصو من بعد في اعارة او مهمة علمية أو اجازة تقرع علمي أو اجازة مرافقة للزوج قبل انقضاء ضعف المدة المصوص عليها في المادتين ١٨/٨ و ٣٠ - خي البهة الادارية في جميع الأحوال في مساملته تاديبيا - لا يجوز أضافة آثار اخرى للانقطاع بدون عفر كحرمان المضو من العلارة الدورية المقردة - تطبيق *

179 (4/170)

وقى وقل السيدا السيدا

★ اعضاء حيثة التدريس بجامعة الازحر: المسابل النقدى لرصيبيد الاجازات الاعتيادية:

المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الازهر ـ أحكام نظام العاملين المدنيين أ توظفهم قوانان أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين أو القرارات ، أما فيما لم تنظمه هذه القرائين وتلك القرارات فلا مناص من استدعاء الأحكام التي أ ترصدها الشريعة العامة للتوظف مادامت هذه الأحكام لا تتأبى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها ـ ان النصوص المانحة للأجازات في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية لم تحدد مدد الأجازات الاعتيادية لأعضاء هيئة ولا اجراءات القيام بهذه الأجازة فلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظف في هذا الصدد خاصة وانها لا تتصادم ولا تتابى مع هذه النصوص .. تطبيق ٠

478 (17V)

★ الأساتذة المتفرغون:

(1) اعادة التعيين ــ مدى جــواز اعــادة تعيين استاذ الجامعــة ــ الذى كان باعارة وقت احالته إلى المعاش ــ استاذا متفرغا :

اجب الشرع في قانون تنظيم الجامعات تعين الإسائلة عند بلوغهم السن القانونية المقررة لاتهاء الخدمة كاسائلة معرفين المسائلة كاستاذ، معدلا من جهة اله يصبح متفرغا للاستاذية وحدها كاستاذ، معدلا من جهة اله يصبح متفرغا للاستاذية وحدها الجامعات على اعادة العين خسن طرق شغل وطائف اعضاء حيثة التدريس لا يحول دون الرجوع إلى قانون نظام العاملين المدنين بالدولة باعتباره الشريعة العامة واستدعاء احكامه ما دامت لا تنابي مع احكام القانون الخاص ولا تتعادم مع نصوصه ولا تعارض مع طبيعة الوطائف التي تحكيها بـ تنبيخ ذلك جوز أعادة تعين الوطائف التي تحكيها بـ تنبيخة ذلك جوز أعادة تعين

رقم رقم البيدا الصفحة

(ب) أحقيتهم في الربط المالي لنائب رئيس الجامعة _ شرط ذلك :

★ قانون تنظیم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ـ اجاز المشرع لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جعل مالى قصد المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل الى سن المعاش . أكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المنفرغ وباقى الأعضاء في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له أن يتقلدما .. مؤدى ذلك ألا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذي لم يصل الى تلك المن طبقا للزيادة التي تطرأ على المرتب والمعاش . نتيجة ذلك ـ احقية عضو هيئة التدريس الذي أمضى عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط المالي لنائب رئيس الجامعة بما فيهم الأساتذة المتفرغون الذين امضوا هذه المدة في وظيفة أستاذ قبل احالتهم الى الماش في تاريخي سابق على نفاذ هذا الحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة المكافأة المنوحة له بمقدار الزيادة التي طرأت على مرتب قرينه _ تطبيق ٠

*T1. (A7)

★ المعيدون والمدرسون المساعدون ــ محو الجزاءات التأديبية :

♦ قانون تنظيم البامعات وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - سريان المالم بداحات التاديبية النسوس عليها في قانون نظام العاملين الدانيي بالدولة وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على المدين والدرسين المساعدين والبامعات - اذا خلت نصروس قانون تنظيم البامعات ، سواء بالنسبة الله المدين والمدرسين المساعدين أو العاملين من في اعضاء مينة التدريس من بيان احكام محو الجزاءات التاديبية مينة التدريس من بيان احكام محو الجزاءات التاديبية اللي المساعد على المراحدة من الوابة المام وعلى الدارك ما فرط من أمره ، فيقدد متمينا الرجوع في والمنا المساحدة المدارك الوطياني نظمها قانون نظام العاملة المسوس على الدارك الوطياني المدارك الم

رقع رقع المنفحة البطا عليها في المادتين (١٠٣) و (١٥٧) من قانون تنظيم الجامعات من ناحية ولتوافر ذات العلة التي ايتفاها المشرع عند الأخذ بنظام محو الجزاءات التاديبية فيما يحتص بهم من ناحية أخرى ــ وينعقد الاختصاص بهذا الاجراء لرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بعد أخلة رأى مجلس القسم الذي يتبعه المعيد أو المدرس 404 (AT) المساعد ... تطسق • 🖈 طــــلاب الجامعـــة ـــ تحويلهم ـــ حكم يوقف التنفيذ: ★ ان الحكم الصادر بوقف التنضيذ وان كان وقتيا في أصل ... النزاع الا أنه حكم له حجية شأنه شأن سأثر الأحكام القطمية ، يظل قائما ومنتجا لآثاره القانونية مهما طال . الزمن الى أن يصدر حكم في موضوع الدعوى مخالفا لما قضى به أو تقضى محكمة الطمن بالغائه ــ صدور حكم بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع الجامعة عن النظر في فبول تحويل الطالب لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله الى الجامعة بمقتضى الحسكم واعتماره مقيدا بالكلية المراد تحويله اليها انما ينحصر مقتضاه في الزام الجامعة بالنظر في قبول تحويل الطالب _ موافقة الجامعة على تحويله يكون بموجب قرار ادارى مسيدر عن سلطة تقدير للاءمات هذا التحويل ب أن الجامعة حين تصدر قرارها باعلان النتيجة فان قرارها انما يستمد من سلطتها التقديرية _ ثبوت نجاح الطالب واعتماد النتيجة من الجهات المختصة بالجامعة مؤداه أن يصبح حق الطالب مكتسبا لا يجوز تعديله أو تغيره للا ينطوى عليه ذلك من مساس معظور بمركزه القانوني ... نتبجة ذلك أحقيته في الحصول على الشهادة الدالة عل 249 (94) نحاحه _ تطسق ٠ جمعيات : الجمعيات التعاونية الاستهلاكية اعفاؤها من ضريبة الدمغة . 124 . . (11)

 الجمعية التعاونية الاستهلاكية المهرية للثقافة والخدمات الاجتماعية ـ عدم جواز قيامها بانشاء معهد عال خاص:

	فهرش مجسالی (ج)
رقع وقع المبطا المطقة	المادة (٥) من الثانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٠. • في
	ثان تنظيم المعامد العالمية الخاصة و (ان الجميات المشكلة ونقا لإسكام القانون تندرج في عداد الجهات التي أجاز المشرع أن يكون لها معهد عال خاص ومناط حكم الجواز في شأنها أن تكون نها معهد عال لاحكام القانون ومفاد عبارة الجمعيات المسلكلة وفقا الاحكام القانون الواردة بالمادة السائلة يقتصر على الجمعيات المادة المسائلة متشرع الجمعيات المادة السائلة يقتصر على الجمعيات المادن المتاون وقع ٣٢ لسنة ١٣٤٠ دون غيرما من الجمعيات التعاون وقع ٣٢ لسنة ١٣٤٠ دون غيرما من
777 (٧٤)	ذلك لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومنها الجمعية التعاونيسة الاستهلاكية للثقافة والخدمات الاجتماعية انشاء معهد عال خاص) •
101 (01)	- الجمعية التعاونية الانتاجية الأساسية - اعفاؤها من ضريبة الدمغة •
	م الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع:
	راجع ما يتعلق بها بباب الميم تحت عنوان ونيسى : دمجلس الدولة، ، بصفحة (١٠٧) من هذا الفهرس *
	سارك :
	راجع بشانها المبادئ ارقام : (۱۸) ، (۲۰) ، (۲۷) ، (۱۵) ، (۷۰) ، (۷۰) ، (۱۰٤) ، (۱۲۵) ، (۲۰۱)
	ــاز :

جهسار :

أجهزة (طبية : تتمتع بعض الإجهزة الطبيسة المستوردة بالاعفاء من ضريبة المبيعات في ظل وجود

بقی بقی خطما المبیدا

الجهاز المركزي للمحاسبات:

_ مناط رقابته على الشركات الاستثمارية ومدى هذه الرقاية :

★ المواد (١) و (٣) و (٦) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ . ناط المشرع بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقابة على أموال الدولة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصــه بالنسبة لها ، ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي تساهم فيها شركة من شركات القطاع العام بما لا بقال عن ٢٥٪ من وأسمالها _ شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بقانون قطاع الأعمال العام تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخله في عبوم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع. العام ومن ثم فان ما تساهم نيه تلك الشركات في شركات لا تعتبر من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ، انما ينبسط اليه حكم المادة ٣/٣ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، وبالتالي تخضع لولاية الجهاز باعتباره مراقبا لحساباتها _ خضوع الشركات الاستثمارية التي تساهم فيها شركات قطاع الأعمال المام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات ٠

(F7) /A

راجع أيضا مبدأ (١٤٥) .

_ رقابة الجهاز المركزى على الهيئات المامة:

- ★ المادة (۱) والمادة (۳) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ٠
- ★ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهةرية رقم ٦٦ لسنة
 ٨٩٨٨ بانشاء صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة .
- ★ الجهاز المركزى للمحاسبات نشأ كجهاز فنى متخصص ملحق بمجلس الشعب أوكل اليه الشرع طبقا لقانون انشائه اختصاص مراجعة الميزانيات والحسابات لتحقيق

رقم رقم المبط الصفحة

رقابة الدولة على اموالها واموال الاستخاص الاعتبارية
السامة رومن بينها الهيئات السامة) وغيرها من الانتخاص
الني قدر المشرع ملائمة بسط رقابة الجهاز عليها لتعلق
الحراضها بتحقيق نفي عام أو تكون أموالها أموالا عامة
مصندوق استكال افراد القوات المسلحة مو هيئة عامة
وفقا لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم
الحقاق المحامة من حيث صدور قرار النسائها استئاد
الخيات العامة من حيث صدور قرار النسائها استئاد
المتازع الهيئات العامة رقم 17 لسنة 1747 كما أن مجلس
الحارث بتشكل بقرار من وزير الدفاع يتكون من أعضاء
الحارث بتشكل بقرار من وزير الدفاع يتكون من أعضاء
مؤدى ذلك خوج صندوق اسكان المؤداد الغوات المسامة
لرقابة الجهاز المرتزي للمحاصبات بوصفه ميئة عامة
لرقابة الجهاز المرتزي للمحاصبات بوصفه ميئة عامة -

14. (5.)

ـ عاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات _ تحديد اقدمية المسار _ ترقية العائد من ا الاعبادة •

100 (07)

جــواذات :

جوازات السفر ـ عدم اشتراط موافقة """ الزوج لنح زوجتــه جـــواز الســـفر الديلوماسي :

- ★ القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹٦۸ ٠
- حظر المشرع كاصل عام على المصريين مغادرة اراضي الجمهورية أو العروة اليها الا أذا كانوا يحملون بوفراوات الجمهورية أو العروة اليها الا أذا كانوا يحملون بوفراوات المسابق علم سوازات المسابق من الراجع المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق من الراجع المسابق ال

(170)

347

رقم رقم المبسدا (2) حجز اداری : ينحسر اختصاص الجمعية العمومية عن نظر منازعاته راجع: (۱۱۲) ، (۱۳۳ / ب) ٠ حبيسة: حجية قرارات اللجان القضائية للاصلاح 149 (٤٦) الزراعي • حراسية: مدى أحقية من كانت فرضت عليه الحراسة في استرداد باقي أرضم المستولى عليها واعتبارها ملكية طارئة . 191 (90) : حوافز ــ الحوافز والجهود غير العادية والمكافآت هى بعض وجوه صرف حصيلة رسوم مرور السيارات على الطرق السريعة الميزة . (1) _ عدم أحقية رئيس الشركة القابضية والعضو المنتدب بالشركة التابعة في الافادة من نظام الحوافز المقسور للعاملين بتلك الشم كات ٠ 111 (44) _ حوافز الساعات المكتبلية للأعضاء العلمين بالمستشفيات والمعاهد التعليمية : * (انشئت الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليدية وفقا لنص المادة (٣) من قرار انشائها لاتاحة فرصة

التعليم والتدريب الطبى كاملة لجيل جديد من الأطباء والفتيين وتوفير الامكانيات للبحوث الطبية

رقم رقم ثلينا المطقطة

> وهي أغراض تنفق مع امكانية تطبيق حوافز الساعات الكتبية بالنسبة لها ولا تتأبى بحسب طبيعتها عنها - مؤدى فلك جواز منع الاعضاء العلميين بالستشليات والمعادد التعليمية حرافز الساعات الكتبية بشان اعضاء هيئة التدريس) •

التدريس) ٠ (١٦/ب) ١٨٢

حيازة:

منازعات الحيازة تخرج عن اختصــــاص البيابة المجمعية العمومية الى اختصــــاص البيابة العامة والقاضى الجزئي •

(j)

خبرة عملية :

راجع مبدأ (٢٢) .

خسدمة:

ـ خدمات التشغيل للغير : مفهومهـ ا ـ خدمات النقل ـ ضريبة المبيعات • ٧٧١

_ خدمة عسكرية ووطنية وخدمة عامة _ هذه المدد لاتحسب في مدد القيد بالمحاماة :

★ المادة ۱۲ من قانون الادارات القانونية بالمنسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعـــة لهـــا المسادر بالقانون رقم ۶۷ لســـنة ۱۹۷۲ ــــالمادة ٤٤ من قانون الشدمة العسكرية والوطنية المــــاد بالقانون رقم ۱۲۷ لمسنة ۱۹۸۰ ــ المادة ۲ من القانون رفم ۷۲ لســـنة ۱۹۷۰ في شـــان الخدمة المــامة للشباب •

★ ان قانون الخدمة العسكرية والوطنية والخدمة العامة هما من العموم بما يسمح بانطباق احكامها على المحامين اعضاء الادارات القانونية الا أن ذلك مقيد

.....

رقم رقم المنفحة،

بالقدر الذي يتاق وطبيعة النظام القانوني الخاضعين له ربا لا يتعارض مع احسكانه ومن ثم تحسب معن الخدمة المسكولية والوطنية أو مدة التكليف في اقدمية عضو الادارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب ولا يتعارض معه أو يكون له أثر عملي لا يتناقض معه هذا النظام والحاصل أن تلك المدد وأن حسبت في مدد عبداول تقسابة الحامن ولا تحسب في مدد النظام وتقامة الساب ولا تحسب في مدد للنية بقانون المحامة السادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ مؤدى ذلك : أنها لا تحسب في مدد النظية بقانون المحامة السادر به القانون رقم ١٧ التيذ بالماماة المتار به أنها لا تحسب في مدد النظية بقانون المحامة المسادر به القانون رقم ١٧ التيذ بالماماة التي تشسكل ثموطا للتعيين والترقي في طائف رؤساء وإعضاء الادارات القانونية في وظائف رؤساء وإعضاء الادارات القانونية في

100 ((()

خدمة عسكرية ووطنية - حالات الاعفاء
 منها - لايعفى من أدائها الابن الشانى
 لأبيه الحي ، حتى لو كان شقيقه الآكبر
 متخلفا عقلها :

★ المادة (٧) من تانون الخدمة العصدكرية والوطنية الصدادر بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٠ • أن التحرع عين على سعيل الحصر بنص معربح عى للفظه ، حالات الاعقاء المؤقت من الخدمة العسكرية والوطنية رمن بينها الابن الموحيد لابيه الحي * أي الذي الم يرزق والده سواه ، لا يعد ابنا وحيدا بالمقوم التقدم الابن الثاني إذا كان الاول فاقد الاهلية ومن شم غانب لا يستظل المام صراحة النص بالاعقاء من الخدمة العسكرية والوطنية •

Y0 (V)

_ خدمة عسكرية ووطنية _ حالات الاعفاء النهائر, من التجنيد :

★ القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ بشان الخدمة العسكرية والوطنية _ صدور قرار بالاعفاء النهائي لاكبر المستحقين التجنيد من اخوة الشهيد ب التحاقه بصد ذلك بالكلية الحربية وتقرجه منها _ عدم احقية شلية الثاني في الاعفاء من انتجنيد _ ان عبارة حكور المستحقين للتجنيد الواردة في مجال الاعضاء النهائي من الخدمة المستكرية والوطنية في

رقم رقم الميسدة الصفحة البندين (ج) و (د) من المادة (٧) انسا يقتصر مجال اعمالها على اول من توافرت فيه هـــده الصفة من الاخوة أو الابناء في الحالتين الشار اليهما عند حلول الدور عليه للتجنيد بحيث لا يتعداه الى غيره من باقى الاخوة أو الأبناء اذ! ما طرأ عليه بعد ذلك من الأحداث ما يخرجه من عداد المخاطبين بقانون التجنيد لوفاة او استثناء _ تطبيق . (Y9) _ خدمات النظافة _ خضوعها للضريب العامة على المبيعات: * المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات رتم 11 لسنة 1991 وضع تنظيما شاملا للضريبة العامه على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعه للضريبة - أجاز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقس (١) و (٢) المرافقين للقانون حسنا واضافة _ صدور قرار بسند من ذلك بتعديل الحدون رقم (٢) مضيفا اليه خدمات شركات النظافة والحراسة بفئة صريبة ١٠٪ .. نتيجة ذلك : خضوع خدمات النظافة للضريبة على البيعات ٠ 111 (٨١) خطـا: الخطا الشخصي ، والخطا الم فقي _ راجع مبدأ: (٦٩ / ب)

(2)

دعوى قضائية :

اذا كان الموضوع محل طلب الرأى من الجمعية العمومية قد رفعت بشأنه دعوى قضائية ،فانه لايكون من الملائم نظلوه ، تقديرا للاجراءات القضائية التى اتخذت شيأنه •

277

ain

رقم رقم المبلدا الصفحة

 $(\lambda \lambda)$

دقيق فاخر « مُحل » :

اعفاؤه من ضريبة المبيعات باعتباره أحد

منتجات المطاحن •

دكتسوراه:

🖈 المركز القومي للبحوث _ أعضاء هيئة البحوث _ - أجازة خاصة - اسقاطها من مدة الحصول على -الدكتوراه • الركز القومي للبصوث اهند الهيئسات العلمية الخاضعة للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية _ تسرى على شاغلى وظائف أعضاء البحوث والوظائف المعاونة به (احكام قانون تنظيم الجامعات ـ خلو " هذا القانون من أحكام تنظيم الأجازات الخاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين مؤداه الرجوع الى قانون العاملين المدنيين بالدولة الذى حرص المشرع فيه على بيان احكام هذه الاجازات وتنظيمها .. جهة الادارة لا تملك الا الموافقة على منح هذا النوع من الاجازات .. علاقة المعيد أو المدرس المساعد بالجهة التي يعمل بهما لا تنقطع خلال فترة الأجازة المنوصة لله ولكنه لا يكلف بالتزامات وظيفية تهدر ما رخص له به من اجازة _ نتيجة ذلك _ عدم حساب مدة الاجازة الخاصة لرعاية الطفل أو مرافقة الزوج في مدة الخمس سنوات المحددة للحصول على الدكتوراه .

TT,1 (1.0)

(111)

TOE

★ مدى سريان أحكام القائدون رقــم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ على الحاصلين على درجة الاكتــوراه مــن العاملين پستشفيات حامة الأذهر • رقم رقم الميسا الصفحة

(2)

رمسوم :

★ رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريمية الميزة ــ أوجه صرف حصيلتها :

المقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق المعامة ... قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ في شان نظام صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات عني الطرق السريعة الميزة ومن بينها تكلفة الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التي يقررها مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون على التحصيل وكذلك الذين يساهمون في صيانة الطريق أو أي أعمال أخرى ، ويهذه العبارة الأخيرة أضحى جليا أن صرف هذه المكافآت وتلك الحوافز ليس قاصرا على فئة من العاملين دون غيرها وانما يجوز لمجلس ادارة الهيئة تقريرها للقائمين بأعمال أخرى بالهيئة في هذا المجال - قرار الهيئة العامة للطرق والكباري بتقرير مكانأة لستشارها القانوني لقاء ما يؤديه من أعمال اضافية تخص الادارة العامة للطرق السريعة متفقا وصحيح حكم القانون وكذلك الحكم بالنسبة لما ارتأته من مكافأة العاملين بجهاز مباحث النقل والمواصلات لقاء ما يقومون به من أعمال أمنية أضافية للهيئة ·

(1)

★ رسم تنمية الموارد الماليــة للدولة المفروض على البيع بالمزاد :

القانون رقم ۱٤٧ لسنة ٨٤ يغرض رسوم تنسية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة الموارد المالية للدولة ولفي البيع بالمزاد رسم تنسية بعد الموارد مالية للدولة بواقع ٥٠٪ من قيمة البيع يلتزم بعد البائع _ يستحق الرسم فرر رسو المزاد _ على المبائع المالية المي المزادات التي تصوري بمحافظتي المي المزادات التي تصوري بمحافظتي وروية الرسم وروية الرسم المروية عن طويق خبير مضعن ، توريد الرسم المراح والهوزة عن طويق خبير مضعن ، توريد الرسم المرسم

وقي المنقطا	رقع الميسلا	**
TYA	(1/77)	اني مراقبة الماملات النجارية خصلال مهلة لا تجاوز اربحت أيام من تاريخ البيح لـ ادا قاضر المحالم او تقاعمي عن توريد قيمة الرسم خلال هذه المهلة استحق عليه مثل القيمة المقررة لـ تخبيق .
AT)		 ★ رسوم التوثيق ــ الاعفاء منها بنص في اتفاقية دولية :
		★ اتفاقية تأسيس المعرف العربي الدولي للتجسارة الشارجية التي تعت المرافقة عليها بمتتنى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٤ اسنة ١٩٧٤
	(79)	يموجب المادة ١١ من الاتفاقية المشار اليها تم اعفاء اموال المصرف وأرياحه وتوزيعاته وجميع أوجه نشاء وعملا المشافة وعملا الشرائب والرسوم والسفات - هذا المحرف وعملياته المشرائب والرسوم وهم وهم وهم أو المستفاة يقتبط بالشطة المصرف وعملياته المسرفة وعملياته المسرف ولا يعتد الى أوجه النشاط التى ينحسر عنها الوصف المصرف حتى لو كانت بمناسبته - الاعفاء ينحسر عند الرمن التجارى الرسمي الذي أدرم بيناسية في اعتداد مستندى لأنه لا تلازم بين فتح الاعتداد والرام عقد الرمن عنير الرمن الرسمي طبقا المبيدة والرام عقد الرمن عير الرمن الرسمي طبقا المبيدة والرام عقد الرمن باعتبار أن ضمان البناتة قد يتخد مسورة الحزى غير الرمن الرسمي طبقا المبيدة اللل المقدم كضمان وحسب ما تنجب اليب ارادة
		 ★ رســـوم توثيق التوكيــالات : راجع : (٤٣ /ج) ص ١٢٨ ★ رســوم جبركية _ الاعفاء منها _ الافراج المؤقت عن السلع _ الافراج مقابل توريض _ اعـــادة التصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		راجع في هذا أو في بعضه المبادئ أرقام : (۲۷) ، (۲۶) ، (۵۰) ، (۸۲) ، (۷۰) ، (۱۰٤) ، (۸۶) ، (۱۲۸) ، (۱۲۲)

رقم رقم المينا المسلحة

> ★ رسوم قضائية: تخرج المنازعات حول تقديرها عن اختصاص الجمعية العمومية راجم: (٣) ص ١١

★ رسوم موانی وارشاد _ مناط استحقاقها :

★ قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسانة ١٩٩٠ ـ القانون رقم ۲۶ لسنة ۱۹۸۳ بشان الارشاد والتعويضات ورسوم الموانى والمنائر والرسو والكوث .. مجهز السفينة شخص يقوم باستغلال السفينة لحسابه سواء كان مالكها أو مستأجرها _ المالك يعد مجهزا حتى يقوم دليل يثبت غير نلك ـ ايجار السفينة مجهزة عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بوضع سفينة كاملة التجهيز تحت تصرف الستاجر لدة محدودة أو للقيام برحلة او برحلات معينة بحيث تظل بيد المؤجر الادارة الملاحية _ تنتقل الى يد المستأجر دفة الادارة التجارية فيتحمل نفقاتها من رسوم موانى وارشاد ووقود ونصوها ـ نطاق سریان القرار الوزاری رقم ۹۰ ـ لسنة ١٩٨٧ في شان تحديد المسادل من النقد الاجنبى لفئات رسوم الارشاد يتصدد بالمضاطبين بالحكامه وهم ملاك ومجهزوا السفن الاجدبية والسفن المصرية التي تعامل من الناحية النقدية معاملة السفن الأجنبية .. تطبيق ·

TVY (173)

★ رســـوم وضرائب - الرسم بمعناه القانوني - مقابل تداول البترول كرسم -عدم دستورية فرضه:

★ المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بانشاء
 مدئة ميناء الاسكندرية •

ان الرسم لا يفرض الا بناء على قانون ويمكن ان يكتلى فيه بقترير مبنا الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعوه الى سلطة اخترى ــ فالرسم بعضاء مبلغ من المال يجبيه احد الاشخاص العامة كرما من المترد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، وهو كذلك يكون من عنصرين أولهما أن الرسم الرسمة

رقم رقم المسلحة المسلحة

> يدفع مقابل خدمة معينة والثاني انه لا يدفع اختيارا انما يؤدى كرها بطريق الالزام وتستاديه الدولة من الافراد مما لها عليهم من سلطة الجباية شأنه في ذلك شأن الضريبة وقد تقدم هذه الخدمة للغرد دون أن يطلبها وقد تقدم له ولو اظهر رغبة عنها ولا يتمثل عنصر الاكراه في التزام الغرد بدفع الرسسم مقابل الخدمة المؤداه له ولكنه يتمثل في حالة الضرورة القانونية التي تلجىء الغرد الى الرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من جزاء أو أثر قانوني ضار _ مقابل تداول البترول الذي فرضته الهبئة العسامة لمبناء الاسسكندرية يعتبر رسما من حيث الطبيعة القانونية ومن حيث وجوب تحصيله جبرا بمعرفة السلطة القائمة على الميناء - قانون انشاء هيئة ميناء الاسكندرية لم يتضمن أية اشارة الى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون تقريره مخالفا المحكام الدستور القيامه على غير سند من القانون •

177 (28)

رقيابة:

رقابة الجهاز المركزى للمحاسسبات على الشركات الاسستثمارية التي لاتعتبر من شركات القطاع العام ـ مناطهـ ، ومتى تقوم :

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته – مناط اعتبار شركة الساهمة من شركات القطاع العام أن يكون اسهام الشخص العام سواء كان منفردا لم متعدداً أو امتلاكه جزءا من راسمالها بنسبة لا تقل عن ١٠٠/ – تمتق هذا المناط في البنك المصرى انتمية الصادرات يجعله مندمجا معداد شركات القطاع العام – ولاية الجهاز المركزي المعالم المعتبد عليقا للقانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٨٨ التي يساهم لهيا شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام النقطاع العام أو بشركة من شركات القطاع العام النقطاع العام أو بشركة من شركات القطاع العام من بنول القطاع العام بما لا يقل عن من راسمالها – مؤدس على الممرى المتدية المعركات التي يساهم لهيها المبلك المعرى المتدية المعرى المتدية المعركات التي يساهم لهيها المبلك المعرى المتدية المعركات التي يساهم لهيها المبلك المعرى المتدية

رقم الصفحة	رقم الميسدا	- 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1
٤١٦	(180)	الصادرات بما لا يقل عن ٣٠٪ من راسمالها لرةابة الجهاز المركزي للمحاسبات ــ تطبيق
		راجع أيضا مبدأ : (٢٦) ٠
	1	السلطة المختصة بالرقابة على الصنفات
		الفنية ، راجع مبدأ (٤)
		(س)
		سلع مستوردة :
		تستحق الضريبة العامة للمبيعات على
		السلع المستوردة بتحقق الواقعة المنشئة
		للضريبة الجمركية ، ومتى كان الاستيراد
		بغرض الاتجار وبصرف النظر عن حجم
48	(٢١)	المعاملات •
		سسيارات :
		_ نظـــام الافراج الجمركي المؤقت عن
78	(1.)	سيارات الركوب الخاصة ٠
		_ تصرف بنــك ناصر الاجتماعي بالبيع
		لسيارات سيبق تمتعها بالاعفاء في ظل
		قانون لاحق قيد من نطاق الاعفاءات ــ
*17	(V1)	نتيجة ذلك ٠
		_ يتعين اعادة تصدير السنيارة المفرج
		عنها مؤقتـــا ٠٠ والا تعين الالتزام بأداء
		الضرائب والرسوم الجمركية المقررة
££\ ' ' '	(/04)	٠ لييا

وقي مقي المنطقة

(ش)

شبكات الإنارة:

ــ التعويض عن الأضرار الناشئة عنها بين مسئوليـــــة وحــدات الادارة المحليـــة أو شركات الكهرباء

37. (03)

شرط أولوية العطاء:

لاتعارض بين افتاء الجمعية المهومية باعسال هذا الشرط ، وقضياء المحكمة الادارية العليا بعدم اعماله ، لأن لكل مجاله وظروفه الواقعية الخاصية وملابساته •

(AY)

شركات :

_ شركات الاستثمار وشركات المساهمة _ مدى جواز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس ادارة :

★ المترع حظر على الشخص الواحد ، سواء بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير الجميع بين عضصية مثابا عن الغير الجميع بين شركات المسامة ، ومن بينها شركات قطاع الإعمال العام ورتب على مضافة الحظر جزاء يتشلل في الخمالس التي تزيد على ذلك النصاب وفقا لحداثة التعيين - كما حظر المشرع على عضو مجلس ادارة أحد البنوك العاملة في مصر أن يجمع الى عضوية مجلس ادارة بنك أشد أو عضوية مجلس ادارة بنك أشد نشاط في مصر أو القيام بأي عمل من أعمال الادارة المنظرة في مصر أو القيام بأي عمل من أعمال الادارة المنظرة في أيهما - استثناء من هذا الحظر أو الاستشارة في أيهما - استثناء من هذا الحظر أجاز المشرع لرؤساء وإعضاء مجالس ادارة بنبوك الميام العاملة علي عضوية المجالس ادارة بنبوك مجالس ادارة بنبوك مجالس ادارة المبدول التي يعملون بها في عضوية المجالس ادارة المبدول المتركة وفقا الاحكام عليان الدارة المجالس ادارة المبدول المتركة وفقا الاحكام المجالس ادارة المبدول المتركة وفقا الاحكام المجالس ادارة المبدول المتركة وفقا الاحكام المبدول المتركة وفقا الاحكام المبدول المتركة وفقا الاحكام المجالس ادارة البدول المتركة وفقا الاحكام المجالس الدارة البدول المتركة وفقا الاحكام المجالس الدارة البدول المتركة وفقا الاحكام المبدول المتركة وفقا الاحكام المبدول المتركة وفقا الاحكام المبدول المتركة وفقا الاحكام المبدول المتركة وفقا الحكام المبدول ا

رقن وقل البيدا السيدة

> الاستثمار ، وكذلك المشروعات التي تنشا وفقيا لاحكام منا القانون في شكل شركات الساهمة ... ان قاعدة حظر الهمع مزدوجة التطبيق تقوم على وحدة الشخص الهمام وتعدد صفاته ، ويكلي خضوعه لبذه القاعدة بمقضى احدى صفائه ... تطبيق .

T11 (1A)

 الشركات الاستثمارية التي ليست من شركات القطاع العمام _ تخصص لرقابة الجهاز المركزى للمحاسسبات اذا كانت مساهمة شركات قطاع الأعمال في رأسمالها لاتقل عن ٢٥٪

راجع مبدئی: (۲٦)، (۱٤٥) •

ــ شركات قطاع الأعمال العــام (قابضة وتابعة) :

 ١ ــ طبيعتها القانونية: هذه الشركات تدخل في عبوم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ·

راجــع هذا بالمبادئ : (٦) ، (٢١) ، (٢١) ، (٢٦) ، (٢٦) ، (١٤٠) .

٢ ــ مدى سريان قانــون التعبئة العامة ،
 والقرار الجمهورى بانشاء لجانها ولجان الانتاج الحربى على الشركات القابضة :

القانون رقم 47 لسنة -171 في شأن التعبئة العامة وتراد رئيس الجمهورية رقم 1737 لسسسة -171 لسسلة المجمورية رقم 1737 لسسسة المحتاب العربي المعلق المحتاب المنافق المحتاب المنافق المحتاب المرافق العامة ، في حين منافقت من الشخطاب في بعضهما الاغرب على الشركات المتنشات والأقراد ، هذا في حين يخاطب قراد رئيس المجمهورية المشار اليه جهات محددة على الوزارات والمنسسات العامة والمحافظات حالترات القابضة المخاصعة لأحكام قانون قطاع الاعسال العام رقم

رقع رقع الميسنا ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتخذ شكل شركات المساهمة وتعتبن يصريح النص شخصا من أشخاص القانون الخاص تخلفت في شانها العناص والمديزات التي تميز الرافق العامة وما يندرج في اطارها من مؤسسات عامة _ مؤدى ذلك _ انطباق احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على شركات قطاع الاعمال (AA) (AA) العام حيثما أشار الى الشركات - تطبيق • ٣ _ قيد الشركة القابضة بالبورصية: لايوجه في وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضاعة الحاضرة للأقطان و يورصة منها البصل ، : 🖈 القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن انشاء يورصية البضاعة الحاضرة للأقطان د بورصة منيا البصل ، - اكتساب عضوية هذه البورصة رهين بالقيد بها ويشترط في طالب القيد أن يكون من المتعاملين في القطن _ ناط المشرع بالشركات القابضة استثمار أموالها ينفسها أو من خلال الشركات التابعة لها عاقدا لها في سبيل تحقيق أغراضها اجراء جميع التصرفات التي من شانها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض تلك

(184).

٤ ـ مدى خضوع اعادة تقويم أصولها توطئة لزيادة رأسمالها للضريبة على أرباح شركات الأموال •

بالبورسة _ تطبيق ٠

الاغراض مما يفولها مباشرة جميع أوجه وصسور الاستثمار _ ومن بينها الانجار _ نتيجة ذلك أن الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة 1991 التي تتوافر فيها الشروط المسررة قانونا للاقطان ، بورصة منيا البصل ، لها أن تطلب القيد

(4Y)

: 4.

- التصرف في أصل من أصول الشركة .. التابعة _ صاحب الحق فيه :
- القانون رقم ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان شركات قطاع الأعمال العام ولاثحته التنفينية - رأس مال الشركة -والقايضة مملوك جميعه للدولة أو للأشخاص الاعتبارية الم

رةم رقم الميندا الصفحة

العامة – للشركة جمعية عامة تتكون من معشلين للدولة أن للاشخاص العامة المالكة المجمعة العامة الملاولة أل الجمعية شائد الشركة صاحبة الولاية العامة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة على هذا لللل سواء باشرت الشركة الاستثمار بنسسها أم جرى خطوط الانتاج الرئيسية يجب الا يتم بعيدا عن ممثل المالك الأحسيل لرأس المال وهو الجمعية العامة المشركة المنابضة مجتمعة بهيئتها غير العادية – متضى ذلك وجوب موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة المتابضة على بيع أصل من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة المتابضة على بيع أصل من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة الدى الشركة المنابعة للمنابعة الشركة المتابعة على المتابعة على الشركة المتابعة على المتابعة على المتابعة على الشركة المتابعة على المتابعة على المتابعة على المتابعة على الشركة المتابعة على ا

(737) 113

٦ ـ شركات قطاع الأعمال العام الاتعفى
 من تقديم التأمين المؤقت والنهائى:

★ القانون رقم ٩ اسـنة ١٩٨٢ بتنظيم المناقصات والمزايدات _ القانون رقم ٢٠٨٢ اسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات تطاع الاعمال العـام _ ان شركات قطاع الاعمال العـام ومركاته الا أن أسلوب ادارتها ومباشرة نشاطها جعلها لا تختلف عن شركات الساهمة المملوكة للانران والاشخاص الاعتبارية الخاصة _ مقتضى ذلك الساواة بين تلك الشركات وشركات الساهمة الخاشمة لاحكام القانون رقم ٩٠ اسسنة ١٩٨١ _ أن الاعقاء من التأمين المؤامل عد مزية تشكل اغفراد شركات تطاع الإعمال العـام بها دون شركات الساهمة مثلا لتقمن المعال العمال العام بها دون شركات الساهمة تقطاع الإعمال العام بها دون شركات الساهمة تقطاع المعال العام بالاعقاء من التأمين المؤتف والنهائي عد من النون تنظيم المنات قطاع النصوص عليه في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات حضييق .

(101)

شيهادة النجاح:

مدى أحقية طالب الجامعة في الحصول على المسادة الدالة على نجاحه *

179 (17)

يقي وقع المينا المسقطة

شهر عقاری:

عقد الوكالة _ تعريفه _ التوثيق :

★ الوكالة هي في الاصل من العقود الرضائية الني تتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن ارادنين متطابقتين ما لم يكن التصرف القانوني محل الوكالة شكليا – اذا كان محل الوكالة هو البيع وهو عقد رضائي ، تنعقد بين طرفيها فور تلاتي ادامتهما ا الطرفي عقد الوكالة أن يطلبا إلى مصلحة الشمس العقاري توثيق منا العقد لقاء اداء الرسم القرر – يجب على مصلحة الشهر القيام بتلك الخدمة بصد التثبت من أهلية المتعاقبين ورضائهم مون البحث وراء الارادة المظامرة لطرفي العقد وصولا الى الارادة الكوادة المظامرة لطرفي العقد وصولا الى الارادة المحقيقة لهما التي قصدا سترما - تطبيق .

174 (1/27)

عقد بيع _ عقد وكالة _ رسوم التوثيق :

★ منشور الشهر العقارى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ منشور الشهر التوكيل عن أليوع لمن البوع لمنسة وبمعقه الحق في البيع لنفسه دون الرجوع للمحكل ودون أن يكون للأخير الحق في الفاء المتقاضيه الشمن تعتبر عقود بيع عرفية يستلزم تحصيل الرسوم المقررة عنها مصلحة الشهر العتارى جملت قيض الثمن بمثابة قريئة قانونية ورتبت عليها الثرها وهو لما لا يتأتى الا بنص في القانون – قريئة قبض الموكل للثمن في عقد الوكالة يقدرها القاض المختص وقفا للشروة كل حالة وملاساتها والاعتبارات الحاكمة لها حديثه.

147 (2/54)

(1.3)

راجع أيضا مبدأ (٢٩) .

(ص)

مسندوق:

★ صـــندوق اسكان أفراد القوات السلحة: خضوعه لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره هيئة عامة •

رقم رقم الصفحة المبسعا

> ★ صناديق تحسين الخدمة بالستشفيات والوحدات الطبيسة الملحقة بالمحالس المحلية ــ رقابة ممثلي وزارة الماليـــة على حساماتها:

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشمان المحماسية الحكومية - أولا خضوع صناديق تحسين الضدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملخقة بوحدات الادارة المحلية الى رقاية معثلى وزارة المالية بما يشمل اختصاصهم بالتوقيع ثانيا على الشيكات الصادرة عن هذه الصناديق - المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل الصرف وأحكام الرقابة على المال العمام ايرادا ومصروفا ، بالاضاغة الى غير ذلك من الأهداف والاعتبارات ، اسند الى وزارة المالية القوامة على شئون الخزانة العامة ولاية الرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة بعض الجهات ، ومن بينها ، وحدات الادارة المحلية بحميم التشبكيلات التي يتكون منها هيكلها الادارى وما يتبعها من تنظيمات تقوم على تحقيق اغراض معينة مما تقموم عليه تلك الوحدات وترتبط بها ارتباط الفرع بالأصل ، وتؤدى الوزارة هذا الدور من خلال ممثليها بتلك الوحسدات الذين عقد لمهم المشرع دون غيرهم الاختصاص بالتوقيع الشاني على الشميكات وأذون الصرف كاحد الادوات التي قدر المشرع لزومها حتى تحقق الرقابة أثرها ، أذ من غير هذا الترقيع يمكن للجهات الخاضعة للرقابة أن تتفلت منها أو أن تلتف حولها ، وسعيا من المشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة لما لها من اثر ايجابي فعال في حماية اموال الدولة وترشيد انفاقها في الأوجه المقررة لذلك على جهات لم تكن تغضع اصلا لقانون المحاسبة الحكومية قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه الصناديق والحسابات الخاصة خاضعة ايضا لتلك الرقاية ، طبقا للقواعد المطبقة بها وبما لا يضل ممضمون الرقابة التي عينها المشرع في قانون المحاسبة الحكومية الذي يحتل مرتبة أعلى في سلم تدرج القواعد القانونية _ تطبيق .

رقم رقم المسعدة الصفحة

★ صندوق التصنيع : عائد اسسيتغلاله ر محاجر السجون أصبح من غسمن موارد ا الصندوق ، ولم يعد للمحافظات حق فيه ، وذلك من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٩١ ، ١٩٩٨

108 (01)

صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية
 للماملين بوزارة التعاون الدولي ــ مكافأة
 نيانة الخدمة :

★ لانصة النظام الأساسي لمسندوق الرعاية المسحية والاجتماعية للعاملين بوزارة التعاون الدولي المسادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٩١

وقا للائمة المشار اليها والتي عمل بها اعتبارا من / 1949/ ومرف لحضر المسندوق الذي تنتهي خدمته لاسباب منها بلوغه السن القانونية مكاغاة تعادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة قانونا ، شريطة أن تكون هذه الخدمة تضيت في الجهاز الاداري للدولة أن القطاع العام والمشتراة طبقا لنظام الماتمين الاجتماعي حرفري نلك أن المدد التي تقضى في غير الجهاز الاداري للدولة أن اللقطاع العام لا يجوز حسابها ضمن مدد الخدمة المتلاف المتلاف لا تستجاع منهائة فياية الخدمة خدما المدد الانتخام الايجوز حسابها فمن مدد الخدمة المتلافحة لا تستجاع مخالفته بحالته الراهنة رضم ما به من قصور قد يقتضى النظر في تعديله .

AY (YA)

(ض)

ضابط الشرطة :

★ هيئة الشرطة _ تقدير كفاية ضابط الشرطة _ الأثر المترتب على تقدير الكفاية بعرتبة ضعيف أو الحصول على تقريرين متتاليين بتقدير دون المتوسط · (ترقية) (علارة دورية) (حكم) ·

المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ·

رقم رقع المسلحة المسلحة

المشرع رتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بعربية ضعیف او حصوله علی تقریرین متتالیین بتقدیر دون المتوسط اثرين : أولهما : تأجيل العالوة الدوريا المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير • وثانيهما : عدم جواز ترقيت خلال تلك السنة ، فاذا قدرت كفاية الضابط في السنة التالية مباشرة بجيد منحت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أثر رجعى ، أما اذا قدرت بأقل من ذلك فانه يحسرم _ أيضا _ من العلاوة الدورية المستحقة له في السينة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لاتجوز ترقيته خلال تلك السنة ـ متى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف فانه يأخذ بأخر تقرير كفاية قدم عنه وتترتب اثاره بالتبعية اليه سواء ما تعلق منها بالعلاوات الدورية المقررة أو الترقية الى الرتبة التالية وذلك بحرمانه منها جميعا ، وينظر في مدى احقيته للترقدة في ضوء ما يسفر عنه التقرير المقدم بشأنه خلال السنة التالية لعويته •

(۱۰)

ضرائب ورسوم :

(أ) ضريبة الدخل: جعل المشرع الطعن في المنازعات التي تثور بشانها أمام لجنة الطعن التي يطعن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، فأخرج هذه المنازعات بذلك من اختصاص الجمعية العمومة لقسمي الفتوى والتشريع .

(17)

 (ب) ضريبة الدمغة : أعفى المشرع منها اعفاء مطلقا الجمعيات التعاونية الانتاجية الإساسية :

★ قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ السنة ١٩٨٠ ٠

قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ٠

(الخضع المشرع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من الموالها الملوكة لها سواء تم الصرف

بقى بقى البيدا السيدا

منها مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتحمل بعبء هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له ٠ اذ الأصل في فرض ضريبة الدمغة هو الالتزام بادائها ويخضع لها كل من تعسامل مع جهة حكومية واثمر هذا التعامل عن استحقاقه لمبائغ من الأموال الملوكة للجهة الحكومية فيخضع عبرفها له لضريبة الدمغية النسبية عادية أو اضافية ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجب هـ دا الاعفاء .. المشرع قرر أن أحكامه لا تخل بما ورد النص عليه في قوانين خاصة من حيث الاعفاء من الضريبة على خلاف ما هو منصوص عليمه في احممكامه م المشرع اعفى الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من ضريبة الدمغة بالنسبة الى ما ينعلق بنشاطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والدفائر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها من الاوعية الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة الدمغة نوعية او تسبية _ الاعفاء ورد مطلق من غير قيد مما يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الضاضع لضريبة الدمغلة العادية والاضافية المنصوص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من القانون - الاعفاء المشار اليه المتعلق بنشاط الجمعية مطلق وغير مقيد _ مؤدى ذلك لا تخضع المبالغ المنصرفة للجمعية التعاونية الانتاجية للمقاولات وتوريد مواد البناء والطرق بالسعديين لضريبة الدمغة النسبية العادية والاضافية .

101 (0.)

(ج) ضريبة الدمغة النسبية والنوعية :
 أعفى المشرع منها ما يتعلق بنشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

127 (29)

(د) الضريبة على أرباح شركات الأموال:
 مدى خضوع اعادة تقويم أصـــول شركة
 تطاع أعمال عام توطئة لزيادة رأســمالها
 ليذه الفرية:

★ وعاء الضربية على أرياح شركات الأموال ومنها شركات قطاع الإعمال العام هو صافى الربح الذي تحققه الشركة خلال فترة معينة هى المسئة المسابقة رقم رقم المبدة الصفحة

أو فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها اساسا للرحم أخر ميزانية بحسب الاحوال ــ يحدد صافى البرح على الماس نتيجة العليات التى تبتائرها الدرت على الدرج على الدرج التراك الترا

(VP) 0PT

(ه) الضريبة على أرباح هيئة السويفت الدولية : مدى جواز تحمل البنوك العاماة في مصر بها :

* أَنْ المشرع فرض ضريبة سنوية على صافى أرباح شركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض من مباشرتها لنشاطها ، وأخضع لهذه الضريبة البنوت والشركات والمنشأت الاجنبية التي تعمل في مصر سواء كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت فروعا لهذه البنوك أو الشركات أو المنشآت طالما تحققت ارباحها وتولدت من مباشرتها لنشاطها في مصر _ حدد المشرع صافى الربح الخاضع للضريبة بنتيجة عائد العمليات مخصوما منها جميع التكاليف التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول على الربح _ يقع عبء أداء هذه الضريبة على الملتزم بها وهو الشركات والبنوك والمنشأت الأجنبية الرابحة ولو قام بادائها شخص أخر غير الملتزم بها _ مؤدى ذلك _ أن اشتراك البنوك العاملة في مصر في عضوية هيئة السويفت الدوليسة واتفاقها معها على أن تتحمل بما قد يفرض على نشاط الهبئة في مصر من ضريبة على أرباح شركات الأموال لا يعتبر زيادة في قيمة الاشتراك المقسرر للعضوية ولا يعد دخلا الهيئة ، انما هو مقابل العبء الضريبي الملقى على عاتق الهيئة .. نتيجة ذلك .. أن هذه المسالغ لا تدخل في وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال - تطبيق •

رقم رقم المينا الصفنة

(و) الضريبة العسامة على المبيصات : تراجع بالميادئ : (٣١) ، (٧٧) ، (٨٨) ... (٨٠) ، (٨١) ، (٨٢) ، (١١٥) ، (١٧٠)

 ا ستحقاقها على السسلم المستوردة بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، ومتى كان الاسستيراد بغرض الاتجار ، وبغض النظر عن حجم المعاملات :

* القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات - وضع الشرع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة حضوع السلم المحلية والمستوردة والخدمات التي ورد بيانها بالجدول المرافق للقانون -تستحق الضريبة بتحقق واقعمة بيع السلعة او أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها _ مناط استحقاق الضريبة على السلع المستوردة هو تحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية متى كان أستيرادها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم المعاملات _ معدات الهيئة القومية للانفاق الستوردة من الخارج وفقا للعقود البرمة بشائها ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها وانما جرى استيرادها للزوم الرفق _ نتيجة ذلك _ معدات وقطع الغيار مصل العقود المستوردة للزوم المرفق لا تخضع للضريبة العامة على البيعات القوات غرض الاتجار فيها من استيرادها _ تطبيق ٠

47 (71)

٢ ... الحهات الخاضعة لها :

★ ان الههات الادارية واشخاص القانون العام انما تنزل منزلة الافراد والاشخاص الخاصة في خضرعهم الأضربية العامة على المهيعات ، ما دام لم يرد نحن صريح في هذا القانون يعني أيا من هذه الجهات من الفضوع لهذه الغربية _ ان هذه الضربية تستحة في أصل شرعتها بواقعة التصرف في السلعة أو رقن وقع الميلان الميلان

(A1)

Y12 E

اداء الخدمة معا يتحقق غي انشطة الانخاص السامة تحققه في غيرها دون معيز يرد من طبيعة الشخصية الطامة في هذا الشان ـ نتيجة ذلك خضوع انشـطة خدمات النظافة التي تزدي الى البهات الادارية واشخاص القانون العام للضريبة على المبهمات ـ تطبيق .

٣ - خدمات التشغيل للغير - مــدى
 خضوعها لضريبة المبيعات :

* المشرع في قانون الضريبة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢٠) المرافق للقانون بما يعني أنه عزف عن تعريف الخدمة العامة المجرد ، وشاء أن يضم لكل خدمة يرى شعول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون والذى يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله ، بيد أن هذه المكنة يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتقرير العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد الذي لم يشا المشرع أن يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون _ نتيجة ذلك أن عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة للمبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ تضبط بالسياق وتحمل في اطاره ولوجها من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم النص الذي ليس امرا خارجا عنه بما مؤداه ان عبارة خدمات التشغيل في خصوص الخدمات الواردة في القرار الشار اليه ولا تخاطب خدمات النقل _ تطبيق .

٤ _ تمتم منتجات المطاحن بالاعفاء منها :

★ الشرع في قانون الضربية العامة على البيعسات المسادر بالقانون رقم ١١ لمسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا الضربية العامة على البيعات عين بمقتضاه السلم والضدمات الخاضعة للضربية • تستحق الضربية

(VV)

رهم رقم الصنقحة لليسدا

> يتحقق واقعة بيع السلعة أو اداء الضدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها - ناط الشرع برئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها ... صدور قرار من رئيس الجمهورية باعساء منتجسات المطاحن من الضريبة العامة على المبيعات فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الضارج ... نتيجة ذلك أن الدقيق الفاخر المحلى يظل على اعفائه المقرر على مقتضى قرار رئيس الجمهورية بما لا يسوغ اخضاعه للضريبة العامة على المبيعات الا بنص

(YA)

ه _ أجهزة طبية _ اعفاؤها من الضريبة باتفاقية دولية :

صريح ـ تطبيق ٠

 أخضم المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متىكان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته .. اتفاقية المعربة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت اسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي أعفت الاستيراد والتصدير أو شراء واستعمسال أو التسمرف في أي من السواد والمهمات المتعلقة مهذه البرامج والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية .. ما ورد من منحة مشروع المفاظ على حياة الطفل يؤكد هذا الاعفاء - نتيجة ذلك _ تعاقد شركة مع هذا المشروع على توريد أجهزة بتمويل من هيئة المعونة الامريكية فان الشركة تعد مقاولا وتتمتع الاجهزة بالاعفاء من الضريبة العامة على السعات ٠

454 -{AY}

> ٦ ـ تعفى الدولة الأجنبية منها معاملة بالمثل اذا لم تكن مفروضة بها أصلا

25. (110) رقم رقم الميسنا الصفحة

٧ ـ علم خضوع أعمال المقاولة لها :

★ القانون رقم ١١ السنة ١٩٩١ بشأن الفرية على
المبيعات ـ وضع المثرع تنظينا شاملا المفريية على
المبيعات عين بمغتضاه السلع والقدمات الفاضعة
المفريية كما حدد سعر الممرية _ اناط المشرع بريئيس
الجمهورية اعقاء بعض السلع من الممرية أو تعديل
سعوها أو تعديل المجدول بالمحذف أو الانضافة _
خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقب
لا المرافق لقانون الفعربية العامة على البيعات بقرار
رئيس الجمهورية رقبم ٧٧ السنة ١٩٩٦ لا تشعل
اعمال المقاولة التي تضمنتها عقود الصيانة الساوية
مع المقاولة التي تضمنتها عقود الصيانة الساوية
عمد المقاولة للتي تضمنتها عقود المسانة الساوية
علمية.

£A1 (1V·)

(ى) الضريبة الموصدة على الدخسل · راجع مبدئي: (١٧) ، (٨٩)

ضرائب ورسوم « جمر كلية »:

الأصل العام: هو خضوع جبيع الوازدات للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب الإصافية المقررة على الوازدات ، بحيث لايعفى منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة .

ولايجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجمراءات الجمركيسة وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ، مالم ينص على خلاف ذلك في القانون •

مذا الأصل العام يتضينه نص المادة (ه).
من قانون الجبارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣٠ راجع مذا بالمبادئ : (١١) ، (١٨) ، (٢٠) ، (٢٧) ، (١٤١) ، (١٠٥) ، (١٠٢) ، (١٠٤) ، (١٣٢) ، (١٣٢) ، (١٣٢) ، (١٣٢) ، (١٣٢) ، (١٣٢) ، (١٣٢) ، (١٣٢)

رقم **رقم** المبندا الصقحة

الاسمستثناء الأول: ويتمثل في بعض الاعتساءات من الضرائب التي انتظمتها الصوص خاصسة .

راجع فی مناط هذه الاعفادات المبـادی ارقام : (۱۱) ، (۱۸) ، (۳٤) ، (۱۱) ، (۷۰) •

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ٠

وضع المشرع أصلا عاما مقتضاه خصوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص - قرر الشرع بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٤ بعض الاعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة في اطار خطة التنمية ، أجاز لرئيس الجمهورية اعفاء الآلات والمعدات والوسائل اللازمة لانشاء المشروعات المدرجة بخطة التنمية من الضرائب والرسوم الجمركية - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بالتفويض من رئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته باعفاء المعدات والمهمات الواردة لمشروع فوسفات الوادى الجديد (أبو طرطور) اللازمة أمارسة نشاطه من الضرائب والرسوم الجمركية شريطة الايتم التصرف فيها لجهة لا تتمتع بالأعفاء الا بعدد أداء الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها عند التصرف وطبقا للتعريفة الجمركية السائدة وقتئذ _ عدم اتمام اجراءات التصرف بالبيع في احد الأوناش يجعله على ملك الحهة المعفاة بما يؤدي الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليه ٠

TA (11)

الاستثناء الثانى: ويتمثل فى نظام الافراج الجمركى المؤقت دون تحصيل الضرائب والرسوم الحمركية

راجع المبادئ: (۲۰) ، (۲۷) ﴿ (۱۹۸) ِ. ر... (۱۹۲) ، (۱۹۱) رقم رقم الميسا المطمقة

> ★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ الشرع وضع اميلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفي منها الا بنص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - أجاز الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجعركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمسالح والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .. نفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركيسة ، وأورد شروط منها أن يتم اعادة تصدير السيارة المغرج عنها مؤقتما فور انتهماء مدة الافراج أو الغرض منه أيهما أسبق - تطبيق . الاستثناء الثالث: ويتمثل في جنواذ

> > الافراج عن السلع مقابل تعويض:

££1 . . . (YoY)

لله المواد (١) و (٥) من القانون رقس ١١٨ لسنة ١٩٧٠ في شان الاستيراد والتمدير أن أحكام المقانون المشار الله لا تخاطب سرى القطاعين العام حين تستورد احتياجاتها من الخارج – مؤدى ذلك أن المحكام المادة ١٥ من القانون الشار الله التي تجيز بالخافة لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دخيا بالخافة لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دخيا المشارات المسكومة المشامة الجمارات لا تخاطب وزارات المسكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ولا تسرى احكامها على ما تستوردة تلك الجهات – مطالبة الهيئة العامة المستوى بالخفف د

رقم رقم المبنا المنفحة

- التصرف فى السسيادات المفساة من الفرائب والرسوم الجمركية فى النطاق الزمنى لقانون جديد قيد نطاق الاعفاءات - أثره: الالتزام بالوفساء بقيمة الفرائب والرسوم المستحقة عليها ونقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركيسة المقررة فى تاريخ السداد

¥17 (Y.1).

ـ التعريفة الجمركية المستحقة على بعض ا السلم ـ راجع : (٦٨) ، (١٠٤)

البان الأطفال تنطبق عليها التعريفة الجمركية المخفضة بنسبة ١/ ولو شمل الإستبدال كل العناصر الطبيعية للبن مادامت العناصر الأخرى مع تلك العناصر الصناعية المضافة اليها تخلع عليه وصف اللنز ولو كان صناعيا .

*** (\/\)

(4)

طرق عامة :

اوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيادات على الطرق السريعة المميزة • راجع : (١)

طــالاب:

تعويل الطلاب ، ومدى أحقية الطالب فى الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه ، راجح (٩٢)

رقم رقم المسابا المساحة

(ع)

عقسد:

اولا: العقد الاداري

١ _ ابرام العقد الادارى :

_ التحفظات جزء لا يتجزا من العقه ، يتمين على جهة الادارة الالتزام بها ، مادامت التضميا :

🖈 مبدأ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجيه حسن النية الصل من الصول القانون التى تصكم العقود المدنية والادارية على حد سواء ، بمقتضاها يئتزم كُل طَرف من طرفي العقد يتنفيذ ما اتفق عليه في العقد فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العفدى ، ووجب حمله على الوفاء بالالتزام وصار تحميله بما رتيه المتعاقد من جزاءات كغرامة التأخير امرا واجب قانونا .. مقتضى ذلك .. أنه ولئن كان الأصل في عقود المتوريد أن الإيجاب يوجه على أساس الشروط العامة المعلن عنها التي تستقل جهة الادارة بوضعها دون أن يكون للطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك الا أنه اذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض أو تحد من الشروط العامة المعلن عنها ، دون أن تؤثر على الشروط الجوهرية منها ، فلجهة الادارة أن تتفاوض مع ذلك المطرف للنزول عن كل أو بعض تلك الشروط فاذا أسفر للتفاوض عن تمسكه بها أو ببعضها وارتضت الجهة الادارية ذلك باتت تلك الشروط جزءا لا يتجسن أمن المناه والمراه العقد يتعين الالتزام بها _ تطبيق •

TAY (17E)

تنفید العقد الاداری _ المبادی المامة فی تنفید العقد الاداری :

_ التنفيذ العيني للالتزام:

★ من القواعد المسلمة في العقود مدنية كانت أو ادارية ، ان تنفيذ الالتزام يكون عينا فاذا امتنع وقع وقع المسطا الصفحا

المتعاقد - عن تنفيذ ما تعهد به جاز لها أن تجيره على الوفاء عينا مع تعويضها عن الضرر الذي ينسب عن اخلاله بتعهده بيد انه ولئن دان الانتزام بالنسيد عينا في المعاملات المدنية لا يتم إلا عن طريق انقضاء عانه في العقود الادارية يمكن أن يجرى تبنيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تقوم به بنفسها وعلى حسباب المتعاقد معها وتحت مسئوليته - الشراء على حسباب التعاقد. المقصى في تنفيذ تعهده والزامة بفرق السعر هو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتعهده ضمانا لحسن سير المرفق العام واطراده واعلاء الصالح العمام على المصالح الخاصة - اذا كان لجهة الإدارة احالال. شخص آخر محل المتعاقد الذي قصر في تنفيذ التزامه . تقصيرا جسيما لا ينهى العقد المبرم معه فلا يسوغ لها قانونا أن تلجأ الى التنفيذ على الحساب وانهاء العقد معا ـ المعول عليه في استخلاص ارادة الادارة لتعسن أى اجراء استهدفت به تأمين سير المرفق لا يقف عند مبانى الألفاظ وانما يتعدى ذلك الى الآثار التي رتبتها على تصرفها للكشف عن حقيقة مقصدها وما انطوى عليه مسلكها في ضوء مبدأ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية ... تطبيق .

(3.6) - YAY

_ ضرورة توافر حسن النية في التنفيذ :

★ تنفیذ العتد طبقا لما اشتمل علیه وبطریقة تنفق م ما پرچبه حسن النیة _ هن احسل من اصول القانون التی تحکم العقود الدنیة والعقود الاداریة علی حد سواء _ مقتض ذلك النزام كل طرف من طرفی العقد بتنفیذ ما انتفا علیه فی العقد فان حاد احدمما عن هذا السبیل كان مسئولا عن اخلاله بالنزامه العقدی ووجب حمله علی الرفاء بهذا الالتزام وصار تحمیله یما رتبه العقد من جزاءات كفرامة تأخیر آمرا واجبا ، لا یحول دون ذلك الدفع بعدم التنفیذ لانه كاصل عام آمر غیر جائز فی العقود الاداریة لما تنفود به من خمسائص تمیزها عن غیرها من العقود _ تطبیق .

7EV (11A)

راجع أيضًا في هذا المعنى المسادى: : (٧٢) ، (٩٦) .

رقم رقم البيدا المطحة

- فروق آسمار مفهوم القرارات السيادية :

🖈 أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع اسمعار المنتجات الصناعية المطية رفعا باهظا لا يتناسب مع تكاليف الانتاج وسد لوزير الصناعة الاغتصاص بتحديد أقصى الأسعار للمنتجات المحلية سقرار التحديد باعتباره يعثل افصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بما له من سلطة بمقتضى القيانون يقصد احداث اثر قانوني ابتغاء نحقيق مصلحة عامة له صفة الالتزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ومن ثم نعت قرار التحديد او التسعير بالسيادية _ مؤدى ذلك أن القرار الصادر من شركات قطاع الأعمال العام بتحديد أسعار مواد البنساء لا تتوافر له ذات عناصر قرار التحديد أو التسعير الجبرى ولا يعدو أن يكون تحديدا لسعر البيع تجريه الجهة البائعة في اطار معطيات السوق وآلياته ، ولا يندرج في سداد ما يعرف بالقرارات السيادية أو الجبرية أو الرسمية التي يسوغ لشركات المقاورات وفقا لنص العقد استثداء فروق الاسعار الناجمة عن تطبيقها _ تطبيق •

T-1 ()-1)

_ شرط أولوية العطاء :

★ استقر افتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتري والتشريع على اعمال شرط أولوية العطاء ، طبقاً لنس المائتين ٢١ مكررا و ٨٠ من الالثمة النشائية القانون تنظيم المناقمات والمزايدات وم ١٩٨٨ المناة ١٩٨٢ ألمائية والممادر بقرار وزير المائية وتم ١٩٨٧ أسنة ١٩٨٦ وهذا مما يقتضى الالتزام به في مقام بيمان حقيقة مقصود هاتين المائتين - لا ينال من هذا الانتاء أو يتمارض معه ما قضت به المحكة الادارية العليا في المطاوعة رقم ١٩٨٠ من عدم اعمال شرط الاولوية المشار الملية مما الانتها الملية من رقم ١٩٨٣ من عدم اعمال شرط الاولوية المشار المهادية المشار الهيء مما يسرع معه لبهة الادارة أن تؤدي للمقاول الهيء مما يسرع معه لبهة الادارة أن تؤدي للمقاول

رقم رقم المنطقة

فيمة الزيادة في الأعمال التي اقتضتها طبيعة العملية ولم تكن ظاهرة في المقايسة الابتدائية ولو تجاوز بها العطاء الذي يليه طالما أن حقوق والتزامات المتعاقب مع جهة الادارة انما يحددها العقد الميرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيذية لمقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ... المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ ... الا فيما سكت عنه العقد بالتنظيم ، فاذا تداول العقد تنظيم مسالة ما على نحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، بأن يكون الريط بين الفئات الواردة بالعقد والكميات المنفذة فعلا أمرا واجبا كان نص العقد هو الواجب التطبيق ، احتراما لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين _ مؤدى ذلك أن أعمال كل من افتاء الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليهما يجب أن يجرى في مجاله الذي لا يتداخل بمجال الآخر بحسبان أنه لا يوجد ميدا منعزل عن الحالة التي صدر بشأنها ، بظروفها وملابساتها •

TT (AV)

٣ ـ الجزاءات التي توقيها الادارة على التعاقد المقصر:

_ غرامة التأخير:

راجع المبادي: (۷۲) ، (۹٦) ، (۱۱۸)

٤ ـ انواع من العقود الادارية :

(أ) عقود التوريد :

راجع فيها المبادئ: (۷۲) ، (۸۰) ، (۹۶) ، (۹۲) ، (۱۱۸) ، (۱۳٤) .

عقد تورید أبراج حدید :

★ المشرع في القانون رقـم ۱۱ لسـنة ۱۹۹۱ وضــع تنظيما شاملا المضريبة العــامة على البيعــات عين بمتنشاه السلع والخدمات الخاشعة المضريبة فاخضح السلع المحلية والمستردة ، والخدمات التي اورد بيانها بالجدول رقم (۲) المائق للقانون لهــنه الفــريبة وجعل مناط استحقاقها مجرد بيــع الســلحة الفــريبة وجعل مناط استحقاقها مجرد بيــع الســلحة رقم رقم المسلا الصفت

الو تادية الخدمة من المكاف بها – اورد المشرع في
هذا المقانون مفهما خاصا بإلبيني فهو اما بين حقيقيا
يكون بانتقال ملكية السلجة ويتم في النقول بالتسليم ،
او بجع حكم له صور شبق روكون بإيها بين أولا
اصدار الفاتورة – ادام ثمن السلحة او مقابل الخدمة
سواء كان كله أو بعضه ، أن دفعة تحت الحساب او
تصفية الحساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من الشكال
ادام الثمن وفقا لشرط النقي المقالمة تحقق أي من
هذه الصور في النطاق الزعمي المقالمة تحقق أي من
على المبيعات مؤداه استحقاق الضربية وشخل ذمــ

الشتري بها والنزام المكلف بتحصيلها وتوريدها الى
مصلحة الضرائب على المبيعات نفاذا لأمكام القانون
مناسخة - نتيجة ذلك استحقاق الضربية على الهيئة المشترية
المسلعة - تطبيق .

(ب) عقود المقاولة:

تراجیع بالمبادئ: : (۸۷) ، (۱۰۱) ، (۱٤۷) ، (۱۷۰)

المسئولية التقصيرية تقدوم على اركان ثلاثة :
المفطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وان الضطا
لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيسان وجه
الضرر الذى حاق به من جرائه مسئولية المتبور
عن اعمال تابعه غير المشروعة تتحلق متى صدرت هذه
الانعال عنه اثناء تيامه بأعمال وظيفته أر بسببها
شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع وابطة تبعية
قوامها خضوع الأول لسلطة الثناني الذي يكون له حق
رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ،
فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا
عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع
الاسل في عقد المقاولة – أن المقاول لا يخذى
الارادة رب العمل وأشرائه ولا يكون مسئولا عن المقاول
مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه - تطبيق .

(187)

721

(A.)

رقم رقم المينا الصفحة

ثانيا : العقد المدني

 ١ ـ عقد بيع عقار ـ الخلاف في المسائل التفصيلية ـ المحكمــة المختصـــة تسليم :

★ المادة ٩٠ من القمانون المدنى – المشرع اسند الى المحكمة المختصة ولاية الفصل لما عساه أن يكون من خلاف في الرأي بين طرفي العقد في السائل النعصيلية التي أرجا الاتفاق عليها حين أبرام العقد الى وقت لاحق مما عجز الطرفان عن حسمه اتفاقا بينهما من تلك المسائل بعد تمام العقد تقضى فيه المحكمة بما عقده لها القانون من أدوات ومكنات طبقا لطبيعة المعاملة ولاحكام القانون والعرف والعدالة – تطبيق .

۲ ـ عقد الرهن التجارى الرسمى كضمان
 لفتح اعتماد مستندى •

راجع: (۲۹) .

 ٣ ـ عقد الوكالة ـ بيع الوكيل لنفسه _
 مدى اعتباره عقد بيع ، ومدى التزام الشهر العقارى بتوثيقه ، والرسسوم المستحقة عند التوثيق -

راجع : (٤٣/جـ) ٠

عمال مؤقتون :

 ★ اجازات _ اجازة اسبرعیة _ اجازة العطلات والاعیاد الرسمیة •

_ قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ـ قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ ٠

ناط ااشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية وضع نظام توظيف الخبراء الوطنيين والاجانب والعاملين للتدرجين •

(۱۲۰) ۸۰۶

رقم رقم المسقطة

ونفاذا لذلك أصدر قراره رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف العاملين النين يقومون بأعمال مؤقته ، لم ينظم هذا القرار الأجازات المقررة للعاملين المؤقتين الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الأحسكام التي يرصدها قانون نظام العاملين المدنيين بالدواسة باعتبارها الشريعة العامة في هذا الصدد واعمالها على العاملين المؤقتين بالقدر الذي يتفق مع طبيعة العمل العرضي أو المؤقت من حيث مدته ونوعه - الغالب الأعم من الاجازات المقررة بقانون العاملين المسار اليه يناى بطبيعته عن أن ينطبق على العاملين المؤقتين ، الا أن ثمة اجازات اخرى لا تتنافى مع طبيعة العمل العرضى أو المؤقت منها الاجازات الاسبوعية مما يتخلل مدد عمل العامل العرضى أو المؤقت وكذا الاجازات الرسمية المشار اليها في المادة ٦٢ مما يتعلق بالمناسبات الدينية والوطنية _ مؤدى ذلك : أحقية العمال المؤقتين في الحصول على راحة السبوعية وعلى اجازة مدفوعة الأجر عن أيام العطلات والأعياد الرسمية •

YA (Yo)

عاملون بقطاع الأعمال العام:

(1) التعين

القصود بالتعيين في مجال منح العلاوات الخاصة ، هو التعيين المبتدأ وليس التعيين المتضمن ترقية •

راجع : (۱۲) ، (۱۶) .

(ب) الرتب وما يلحق به

★ مكافآت ومرتبات ممثلى شركات قطاع الأعمال العام ، يتعين رد ما يجاوز منها الحد الأقصى :

★ القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۸۳ _ القانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ •

رقم رقم البندا المطحة

ان شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخله في عموم ما عبر عند المشرع في الدستور بالقطاع العام - المبالغ التي تؤدى بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثلى شركات القطاع العام مقابل تمثيلها باية صورة في مجالس ادارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات التي تساهم شركات القطاع العمام في رأسمالها ، هذه الميالغ ، تخضع لحكم الأيلولة المقرر بالمادة الأولى من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ الذي يسرى على كل ما يصدق عليه وصف القطاع العمام مؤدى ذلك أن ما يستحق لمشلى شركات قطاع الأعمال العام في مجال ادارة البنوك المشتركة وشركات الاسبتثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك شركات قطاع الأعمال العام في راسمالها انما يؤول اليها على أن تتولى كل منها صرف ما تحدده من مكافاة لمثلها في اطار الحد الأقصى الذي يصدر بتحديده قرار من رئيس مجلس الوزراء نفاذا للقانون على نحو يقع معمه صرف أية مبالغ لقاء ذلك التمثيل بما يجاوز الحد الأقصى مخالفا للقانون متعينا ردها

14 (7)

★ مدى جسواز وقف صرف مستحقات العامل اذا بلغت الحد الأقصى للأجسور خلال جزء من السنة :

★ القانون رقم ۱۰۰ اسنة ۱۹۸۰ بشان الصد الأعلى للأجور وما في حكمها ، وقران رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۰ اسنة ۱۹۸۰ في شان الحد الأعلى الأجور وما في حكمها - المالغ المار اليها فيهما انما تستحق للعاملين بسبب اداء عمل معين وفي تستحق بموجب المعدر التشريعي المقرر الها ، ولا يرجد ما يحول بين قيام السبب وفي اداء العمل وتحقيق نتائهم وهو

رقم رقم المبدا الصفحة

استعقاق الاجر ، ولم يتضعن أى من القانون أو للقرار سالفي الذكر حكما يصول بين أداء العصل القرار سالفي الذكر حكما يصول بين أداء العصل والاجر الستحق عنه يموجب أى من الاحكام التثريعية أجر يقابله أنما يتصل مناط تطبيق احكامها بمجموع ما يتقاضاه العامل لمدى الحكومة والتطاع العام خلال منة كملة حساب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على سمنة كاملة وهي نهاية شهر ديسمبر من كل عام اساس سنة كاملة وفي نهاية شهر ديسمبر من كل عام بلغت خلال جوزه من اللسنة الحد الاقصى المناس العامل الد

Yo (YE)

★ مدى خضوع العاملين بالمجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء لقرار رئيس الوزراء رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور :

المجمعة المذكورة تعهد من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات المكونة لها حرودى ذلك خضوع العاملين بها للحد الأعلى للأجور •

(۲۰۱/ب)

- ★ الحوافز ـ عدم أحقية رئيس الشركة القابضة والعضو المنتدب بالشركة التابعة في الإفادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين نتلك الشركات:
- ★ المواد (۲) و (۲) و (۲) م (۶) من قانرن قطاع الاعطال العدام 'السادر بالقانون ۲۳ لسنة المدرع المشرع تصديد! جامعا مانعا عداصر ۱۹۹۱ البدل الذي يقافساه دئيس مجلس ادارة الشركة القابضة وعضو مجلس الادارة النتدب بالشركة التابعة لقاء ما يضطلع به كل عنهما من مهام وما يقع على عابته من واجبات ، وتتمثل مذه العناصر في مكانة عضوية مجلس الادارة وبسنل حضور الجلسسات والرائد المنظوم ، بالاضافة الى الكاناة السنوية التي

رقم رقم المبندا المبغدة

يحددها النظام الاساس للشركتين وعي حصة من الاياح التي تحققها الشركة اثابة للمشار اليهما عما حقاة من تحققه الشركة اثابة المللية الامر الذي يتلام مع طريقة الحصاب بالتائج المتيعة معهما - تلك الكفائة العما تستخرق ما حساء أن يكون مقررا للعاملين بالشركة من حوافز مناط استحاقها الجد الميدول من هؤلاء العاملين الامر الذي يتلامم مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل المبدول بغض النظر عن النظرا التياج حسب حجم العمل المبدول بغض النظر القار القار القار القار القار القار القاركات و الما المحوافز المفررات و المعالية بقال الشركات و الشاعرات بقال المدالية بقال المسراعة الشركات و التعالية المساعد المساعدة المناح المسراعة المساعدة المس

(11) . (11)

★ البدلات ــ مدى آحقية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة في تقاضى بدل الحضـــور والانتقال المقررين عن حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة :

* قرار وزير قطاع الأعمال العمام رئيس الجمعية العمومية للشركة القابضة رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ القمار المشار اليه جعل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة هي مناط الأحقية في تقاضي بدل الحضور والانتقال المقررين لاجتماعات الجمعية العامة ، ويالتالى فان رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة الذين يحضرون هذه الاجتماعات لا يحق لهم قانونا تقاضي هذين البدلين لانتفاء المناط .. قانون قطاع الاعمال العام رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ قضي بمضور رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة التابعية اجتمياعات الجمعيية العامة في الشركة ، وقد أوجب قانون الشركات المساهمة أن يكون هذا الحضور بما لا يقل عن النصاب المقرر قانونا لصحة انعقاد جلسات مجلس الادارة ، ومن ثم فان مجلس الادارة انما ينعقد كهيئة وليس كأعضاء غاية الامر انه ينعتد امام الجمعية وبالنظر الى أن المشرع عقد للجمعية العامة للشركة التابعة تحديد بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه اعضاء مجلس ادارة الشركة ويناء عليه يكون لن يعضر

بقی بقی قطعا اسیدا ۲۰ (۱)

اجتماع الجمعية العامة الشركة من رئيس واعضاء مجلس الادارة تقاض هذا البدل ·

★ الأرباح ــ مدى أحقية العاملين بقطاع الأعمال العام في استخدام فائض الحصة النقدية في غير ما خصص له قانونا : راجم كذلك مبدأ : (١٥٦) .

 للادة الأولى والثانية من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام . المادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ اختص المشرع العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرياح الصافية التي يتقرر توزيعها لا يقل عن نسبة ٢٠٪ وخصص هذا النصيب لأغراض محددة صراحة لا فكاك من الالتزام بها لدى استخدامه - وقد القي المشرع على عائق شركات قطاع الأعمال العام التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته التحمل بجميع التزامات الهيئات والشركات الأخيرة التي لم يكن المامها من سبيل لتغيير أوجه استخدام النصيب خارج نطاق الأغراض الحددة قانوما .. ولما كانت شركات قطاع الأعمال العمام يحسيانها مخاطية بذاتها بإحكام القانون ، ملتزمة قانونا في استخدام النسبة المذكورة فيما خصصت له طالما أن حكم التخصيص لم ينفك قائما ... مؤدى ذلك أنه لا يسوغ قانونا استضدام حصيلة غائض الأرباح الصافية في تعويل شراء أسهم حصة الشركة القايضة المعروضة للبيع في راس مال الشركة القابضة لحساب العاملين •

117 (YA)

★ العلاوات الخاصة :

راجع مبدئی : (۱۲) ، (۱٤) .

(ج) التاديب

 مدى أحقية القطاع القانونى بالشركة التابعة في التحقيق مع شماغلى الوظائف العلما بها : رقم رقم المبدا الصفحة

> 🖈 المشرع في قانون شركات قطاع الاعمال العام رفم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ اصطحب الى حين الانظمة الوظيعيه التى كانت تطبق على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لاحكامه العاملين بالشركات القايضة والتابعة وذلك الى أن تصدر هذه الشركات لوانحها الخاصة وحينئذ اوجب وقف العمل يهذه الأنطمة الا ما نص المشرع على استمراره وأبقى العمل به سواء ورد النص عليها في مواد قانون الاصدار أو مواد القانون نفسه ـ ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون قطاع الأعمال العمام مقانون نظام العاملين بالقطاع العام يدخل في عداد الأنظمة التي اصطحبها المشرع وقضى بسريانها على العاملين بالشركات التابعة والقابضة على السوية بينهم الى حين صدور اللوائح الخاصة بهذه الشركات ومن بين احكامه ما نصت عليه المادة ٨٣ منه في فقرتها الثالثة من أنه ٠٠ يكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا _ مؤدى ذلك اختصاص النيابة الادارية بالتمقيق مع العاملين بالشركات التابعة _ تطبيق •

117 (1·V)

(د) التامين الاجتماعي

ــ تسرى على العاملين بقطاع الأعمال العام أحكام قانون التأمين الاجتماعي :

تلا قانون قطاع الاعمال العسام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ قضي يحلول الشركات القايضة محل هيئات القطاع العام ويحلول الشركات القايضة محل شركات القطاع العسام يعين بدانته نوضاع الملكية إلعامة ولا صحفة الملكية العامة للاحوال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها اللى الشعب ولكنه غاير من اسلوب ادارة الشركات التي المضمعها لاحكامه – الطبيعة القانونية للاحركات التي شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية للحركات التي العام علما بأن القطاع العام لا يختص به تنظيم لامرة - الماس ذلك أن الملكية العامة أو لحيكة الدؤلة لكل شركة أو جزء منها هن شرط جوهري لاعتبارها من الوحدات الالتصادية التابعة «شركة قطاع عام» - رقم رقم البينا الصفحة

£TE

مقتضى ذلك أن الوحدات الاقتصادية المشار اليها في قائرن التأمين الاجتماعي هي بذاتها شركات القطاع السمار التيها تشريعات السمام التي المحالية بالتنظيم ما شركات قطاع الاعمال السام من حيث المطبيعة القانونية داخلة عن عموم ما عبر عند المستور بالقطاع العمام من يتية ذلك أن تلك الشكرة بالمادة ١/٣ من قانون التأمين الاجتماعي ما تطبيق .

عاملون مدنيون بالدولة:

١ _ التعيين

_ التعيين في غير أدنى الدرجات _ حساب مدة الخبرة العملية :

★ قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ •

المشرع استن اصلا عاما من مقتضاه أن يكون التعيين في الذي وظائف المجموعة النوعية وأجاز التعيين رقع رقم الميدا

> في غير أدنى هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها ، ووضعت اجنة شئون الخدمة المدنية الشروط والقواعد لذلك ومنها الانتقل مدة الضيرة -العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية الازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدني من الوظيف المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين - أوجب المشرع حساب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يضاف إلى بداية أجر التعيين علاوة اورية من علاوات الدرجه المعين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة وبحد اتمى خمس علاوات ... التعيين في غير أدنى درجات التعيين يوجب حساب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشخل الوظيفة ومن ثم اضافة العلاوات الدورية .

(77)

ـ المقصود بالتعيين في مجال منح العلاوات الخاصة:

(ان القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ۱۹۸۸ و ۱۲۳ لسنة ۱۹۸۹ و ۱۲ نسنة ۱۹۹۰ . و ۱۱ لسنة ۱۹۹۱ و ۲۹ لسنة ۱۹۹۲ و ۱۷۶ لسينة ١٩٩٣ فيما قررته من منح علاوة شهرية خاصة ، قضت بمنح هذه العلاوة لجميع العساملين بالدولة والقطاع العمام وقت العمل بأحكامها ، كما منحتها لن يعين بعد هذا التاريخ والتعيين القصود هو التعيين: المبتدأ الذي تفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة عمله .. في مجال التعيين كاداة لشغل الوظائف القيادية وفقا المحكام القانون ٥ لسنة ١٩٩١ يتعين التفرقة بين التعيين المبتدأ وبين التعيين المتضمن ترقية اذ الأخير يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة وان كان يدفعها في طور جديد او ينشىء لها مركزا قانونيا جديدا الا أنه يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتعين اخراجه من المقصود بالتعيين وفقا لأحكام القوانين سابق الاشارة اليها) •

118

رقم رقم المبعدا الصقحة

٢ _ اعادة التعين

★ عاملون بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي _ اعادة تعيين _ تسمية حالة (عاملون مدنيون بالدولة _ اعادة تعيين) القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين القانوني رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعليمية بوزارة الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعي الدورعي او اي جهة وتسوية أوضاعهم .

ان المشرع في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ أوجب على جهة الادارة تعيين العاملين الموجودين في تاريخ نفاذه في ١٩٧٨/١/١ بخدمة الاتصاد التعاوني الزراعي المركسزى وفروعه بالأقاليم والاتصادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة ، ولم يخولها القانون سلطب تقديرية في هذا الشأن الا بالنسبة لتقدير مدى استيفائهم ما يلزم توافره من الشروط العامة للتوظف المنصوص عليها في أي من القانونين رقمي ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ بحسب الأحوال ، كما أوجب عليها في ذات الوقت تسوية اوضاعهم وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة الثانية منها أو التي استعار في الكثير منها احكام القانون رقم ١٠ لسينة ١٩٧٥ بشان الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي وقسانون تصحيح اوضاع العساملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة 1970 - حق العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ في تعيينهم بالجهات الشار اليها وفي تسوية حالتهم مستمدة من حكم هذا القانون بما لا يجوز معه لجهة الادارة أن تمتنع عن تعيينهم ولا أن تمتنع عن أجراء التسوية لهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون ، وأن ترك المروضة حالته شاغلا لوظيفة مؤقتة بدعوى عدم استيفاء مسوغات التعيين يصم مسلك حهة الادارة بمخالفة أحكام القانون .

★ عاملون مدنيون بالدولة _ عاملون بالتدريس _
 احالة الى الثقاعد _ اعادة نعيين

Y1 (A)

رقم رقم المسلمة المسلمة

> القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٧ في شان اعادة تعيين المالين الى التقاعد من العاملين بالتدريس وبمجالات الاشراف والتوجيه بوزارة التربية والتعليم والمعاهد الفنية التابعة لوزارة التربية والتعليم _ ان نظام التعيين طبقا الحكام هذا القانون ، ونظام توظيف الخبراء الوطنيين الذين يتم التعاقد معهم طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يجوز الخلط بينهما ، لأن كلا من النظامين يدور في فلك قائم بذاته ولكل منها مجال انطباق خاص به ولا يتداخل مع الآخر - أساس ذلك - أن أداة التعيين طبقا للقانون ٦٢ لسنة ١٩٧٧ هي صدور قرار من وزير التربية والتعليم متضمنا ذلك ، في حين أن توظيف الخبير يكون بطريق التعاقد ويعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة - نتيجة ذلك : استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة • 11YA

*** (\\XX)

٣ ـ الرتب وما يلحق به

ــ الحد الأعلى للأجور ســنويا : مدى جواز صرف مستحقات العامل اذا بلغت هذا الحد خلال حزم من السنة •

Yo (YE)

 العالاوات التشجيعية : لايجوز أن يتمدى مرتب العامل بها نهاية ربط الدرجة الأعلى لوظيفته مباشرة :

★ المسادة ٥٢ من قانون نظام العساملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(اجاز المشرع بشروط خاصة عينها منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلارة الدورية المغررة ولو تجاوز بها الأبر المقرر لدرجة الوظيقة التي يشغلها وقت حصوله على العلارة - حصول العامل على العلارة على الرغم من وحمول مرتبة نهاية ربط الوظيقة التي يشغلها يعد استثناء بجد حدده عند القدر المسحر به للتدرج بالعلارة الدورية وهو نهاية ربط المسحر به للتدرج بالعلارة الدورية وهو نهاية ربط رقم وفع السدا الصفحة

الوظيفة الأعلى مباشرة بحسبانها الوظيفة التي آجاز المشرع للجبة الادارية منع العامل علاوة تشجيعية ولو المتنق بالمتابقة والاعلى مباشرة مكان منطقيا أن يجد ذلك حده عند نباية زبط هذه الوظيفة الأعلى مباشرة – مؤدى ذلك أنه لا يجوز أن يتعدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نباية ربط الدرجة الأعلى لوظيفته مباشرة) •

140 (04)

علاوة الحصول على مؤهل أعلى أثناء
 الخدمة :

★ المادة ۲۰ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانونين رقمي ١١٥ لسنة ١٩٨٧ و ٢٤ لسنة ١٩٩٢ ٠

(قرر المشرع منع العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة من شاغلى الدرجتين الاولى والثانية من مجموعة الرفائلف اللغنية أو الكتبية واللغني لم يميزا وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا قرر منحه علاوتين لم المصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية درجة الوظيفة تك قرر منح العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا قبل ١٩٣٢/١/٣ وظلوا بالجموعة النفية أن الكتابية عليا قبل ١٩٣٢/١/٣ وظلوا بالجموعة النفية أن الكتابية اعتبارا من ١٩٧٢/١/٣ وظلوا على مؤهل عال تبل ١٩٣٢/١/٣ المحاصلين على عالم المحاصلين على مؤهل على مؤهل عال تبل ١٩٣٢/١/١٩١٤ واستدراره بالجموعة الغنية أن الكتابية أيا كانت درجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل الماله واستدراره بالجموعة الغنية أن الكتابية أيا كانت درجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل الماله – تطبيق بالمؤهل الماله

1A. (1.)

_ علاوة الترقية : _ راجع (٣٧) ص ١١١

_ العلاوات الخاصة الشهرية المنوحة للعاملين بالدولة: _ راجع (١٢) ، (٢٤) .

_ بدل السفر:

★ عاملون مدنیون بالدولة _ مرتب _ بدلات _ بدل
 سفر _ تحدیده _ النزول فی ضیافة دولة اجنبیة _

رقم رقم البسدا الصفحة

لائمة بدل السغر ومصاميف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسخة ١٩٥٨ ـ بدل السحة و يعند على المدوظة تعريضا له عن المحروفات الفعلية والفرورية التي ينفقها في سبيل اداء مهمة يكك بها عادية أن ندريبية ـ بزيد مذا البدل بنسبة محددة في حالة معينة ، وفي المضابل يخفض البدل في حالة النزول في ضبانة احدى البلدان أن الهيئات الاجنبية الى اللثات حاطبية .

To7 (111)

- اعانة التهجير - مناط اســـتحقاقها ومناط ضمها الى المرتب والمعاش :

★ المادة (۲) من القانون رقم ۹۸ لمسنة ۱۹۷٦ بشأن منح اعانات للعاملين المنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة •

المادة (۱) والمادة (۲) من القانون رقم ۹۵ لسنة ۱۹۸۸ في شان ضم اعانة التهجير الى الرتب والماش ٠

(ان استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٦٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحد النظم المشار اليها في النص على سبيل الحصر وذلك لا يتأتى الا لمن كان معينا وفائما باحدى الوظائف لمعلا في ١٩٧٥/١٢/٢١ ومن ثم يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ اذ أن تحديد المشرع هذا التاريخ يستستبع في ذات الوقت تعيين المخاطبين بأحكامه بالموجودين بالمدمة فيه وبناء عليه لا تستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة في تاريخ لاحق حتى وان ردت أقدميته الى تاريخ سابق على ١٦/٢١/ ١٩٧٥ اذ لا شأن للوجود الاعتباري في الخدمة باستحقاق العبلاوة _ الضاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١٨ هو عين الخاضع الحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ فان انحسرت عند هذه الصفة وزايلته لسبب من الأسباب افتقد تبعا وصف الخضوع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المخاطبين الخاضعين

رقع المطعة	م ق ل المسيلاا	لأحكامه في مفهوم القانون رقم ٥٨ لـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y• 1,	(ייז)	- المقابل النقدى لرصييد الاجازات : - الحق في المطالبة بما خصم منه يخضع للتقادم الطويل لدى جهة العمل :
		قانون الشرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسينة ١٩٨١ ــ المادتان ٣٧٤ و ٣٧٧ من القانون المدنى •
£1.	(171)	للقابل النقدى لرصيد الأجازات الاعتيادية حق للمامل يستمده من القانون مباشرة ، ويثبت له من تاريخ التهاء خدمت ويحق له تقاميه دون خصم ضريبة المرتبات جزها منه سرواء عق الملك بادائه اليه كالما ولو اقتطمت جزها منه سرواء عن فعله فيه للناتها أو لغيرها - ما جرى خدمه خطا بعمرفتها على طن عن خضوعه لقريبة المرتبات ما زال عالما بلمتها في مواجهة من خصم فيه بغير حق وليس عاقا بلمتها في مواجهة من خصمه على المحو المشار وليس عاقا بله منه مصلحة القرائب _ تديجة ذلك عمم اليه للتقادم الثلاثي المشموس عليه في القانون رقم اليه للتقادم الثلاثي المشموس عليه في القانون رقم حدا لله منه على المحافقة تهاية الخدمة للماملين بوزارة العاون الدولى : _ المدد التي تحسيب على السامليا
۸¥	(۲۸)	•
		٤ _ تقارير الكفاية
•	(10)	يعتد بالتقرير الأخير لمن تعذر وضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		ه _ الترقيــة
		احقية المرقى فى زيادة أجسره بمناسسة الترقية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها مضسافا اليها الزيادة التى

★ المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المعادين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ ، المادة (١) والمادة (٣) من الفانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والتطاع العام والكادوات الخاصة •

تقررت بالقانون ٥٣ لسنة ٨٤ :

دقم رقم البسدا الصفحة

★ ان عبارة م علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٣٨ الشمار الها انساء تشير صراحة الى علاوة من العلاوات المورية للوطيقة الرقى الها » و تقيد استحتاق مند العلاوة الدورية استحقاقا معجلا بعوجب الترقية وطيقا للقانون اذا كان دن أن يحل اسستحقاقها المعجل بالمواعيد الدورية دن أن يحل اسستحقاقها المعجل بالمواعيد الدورية في الحالة المعروضة في زيادة أجر كل منهم بعناسية الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوطيقة المرقى اليها النبوائر نهاية الأجر للوطيقة الرقى اليها مضافا أنيه الزيادة النصوص عايها في القانون رقم ٣٧ مستاسة مقدانا أنيه الزيادة النصوص عايها في القانون رقم ٣٣ مستاسة المستة ١٩٨٤ المتدارة متدارها ستون جنيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد مندارها مستون جنيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد المتدارها ستون جنيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد المتدارها ستون جنيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد المتدارها استون وخيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد المتدارها المتدارة المتدارها المتدارة المتدارها المتدارة المتدارها استون جنيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد المتدارها استون وخيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد المتدارها استون وخيها ٠ لسنة ١٩٨٤ أحمد المتدارها المتدارها المتدارة المتدارة

111 (77)

(11.)

401

٦ _ النقسل

- ★ عاملون مدنيون بالدولة ــ المريض مرضا مزمنا ــ اجازة
 استثنائية ــ عودة الى العمل ــ نقل •
- ★ المادة ٦٦ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ٠
- ★ ان المشرع أولى رعاية خاصة للعامل المريض بمرض مزمن اذ قرر منحه أجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشغى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة يظل في أجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المساش _ مقتضى ذلك ان جهـة الادارة غير مقيدة اذا ما استقرت حالة العامل استقرارا يمكنه من العودة إلى العمل بأن تكون هذه العودة الى ذات عمله الأصلى ... لجهة ألادارة باعتبارها القوامه على حسن تسيير المرافق الذى تقوم عليه أن تقرر عودته الى الوظيفة التي تتفق والحالة الصحية للعامل في ضوء ما استقرت عليه حالته الصحبة حسيما تقررها الجهات الطبية المختصة دون أن يكون للمسامل الامتناع عن العمل بدعوى الاستمساك بوظيفته الأصلية _ أساس ذلك _ أن النقل مكنه للادارة في وضع الموظف في المكان الذي يستحقه وفقا لمقتضيات العمل وتبعا لما تقضى به المصلحة العامة _ نشيحة ذلك _ التزام الموظف المريض الذي تقرر عودته الى العمل بالعودة الى العمل في الوظيفة التي قدرت جهة الادارة اتفاقها مع حالته الصحية ... تطبيق .

رقم زقم الصفحة الميسدا

٧ ـ التأديب

مناط اعمال التدابير المنصوص عليها بالمادة ٧٩ من اللائحة الماليسة للموازنة والحسابات:

المادة (٧٩) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ... مناط أعمالها ، أن تكون ثمة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الاهمال ، يترتب عليها الحاق خسارة بالخزانة العامة ، فالأثر المترتب على الحادثة هو الذي يحدد مدى اندراجها في نطاق الحوادث ألتي يتحقق بهما مناط أعمال هذا الحكم ، بحيث اذا انتفى تحقيق الخسسارة أصلا نتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المشار اليها فقط انتفى وجه اتخاذ تلك التداير _ فاذأ ما تحقق ذلك المناط صار اتخاذ التدابير المحددة بتلك المادة أمرا لازما بمجرد العملم بالحادثة وبحسب ما تكشف عنه همذه التدابعر أو يتم التوصل اليه فاثر لاتخاذها يتم تحديد مسئولية المتهم على ضوء ما يسفر عنه التحقيق الذي يجرى في هذا الخصوص .. الأمر الذي من مقتضاه أن أعمال حكم المادة المشار اليه يجب أن يسبق دائما تقرير المساولية الادارية للمتهم ، فإن كانت تلك المساولية قد تحددت فعلا ، وبات القرار الصادر بتوقيع الجزاء حصينا بانقضاء مواعيد الطعن لم يعد من ثم موجب قانونا للمطالبة باتخاذ التدابير سالفة الذكر _ تطبيق .

277 (Y0)

> يسأل العامل تأديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخلال أو المخالفة خطأ شخصي تردي فيه:

★ تضمن قانون العاملين المدنيين بالدولة تعديدا واضعا لواجبات العاملين الخاضعين لأحكامه وما يحظر عليهم اتمانه من أفعال وتصرفات ... رتب المشرع على الاخلال بالواجب أو مخالفة الحظر مسئولية العسامل التأديبية بالإضافة إلى مسئوليته المدنية إذا كان مرد الإخلال أو المخالفة خطأ شخصي تردى فيه _ مناط مستولية العامل هو الاخلال بأصول العلاقة التنظيمية التي رسمها القانين والقواعد المنقذة له _ مدى مساولية العامل برتبط بطبيعة الخطأ المنسوب للعامل _ تطبيق .

رقم رقم المِسدا الصفحة

٨ ـ التأمين الاجتماعي

★ اصابة العمل:

بلا القدائون ٧٩ اسنة ١٩٧٥ بنسان النامن الإجتماع ...
الشرع اعتبر الاصابة التى تتم للعامل فى طريق ذهابه
الله العمل أو عودته منه ودن ترقف أو العراف اصابة
عمل المقصود من تاميز اصابات العمل حماية العامل
من المخاطر التى يتعرض لها بسبب يتعلق ببياشرته
للعمل الذى يسند اليه من رب العمل ... الاصابة التى
تتم للعامل غلال تأديته الهام التي يكلف بها من قبل
رب العمل أو الناء ذهابه الإدائها أو عودته بعد أدائها
تدخل فى نطاق اصابات العمل طالما أن أداءه لها متدرج
فيما يغرضه نظام العمل العامل الغاضع له ... تطبيق .

£7V (\7£)

خ فى شأن تحديد مفهوم الأجسر الذى تحسب على أسسساسه المكافأة المستحقة بمناسبة الاحالة الى الماش طبقا للبادة ٩٠ مكرر (١) من قانسون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ٨٨٠٠

۱۰۸ (۳۱)

★ تعویض المرضی بامراض مزمنة خلال فترة المرض :

★ قانون التامين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٠ – الشرع أول رعاية خاصة للعامل المريض بأحد الامراض المزمنة فقر منحه تمويضا بعادل أجرء كاملا أثناء فنرة مرضم الله أثناء فنرة مرضم الله أن يشغى أو تستقر حالته استقرادا يمكنه من المودة طبقا للتمريف المحدد بقانون التأمين الاجتماعي مو مجموع عليه المؤمل ويشمل عنصها تقدى من جهمة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمد بالمناسلة المناسلة المناس

رقم وقم المسدا الصفحة

> ونقا للوظيفة التى يشغلها كذلك عناصر الأجر المنعز من حوافز ويدات وأجرد الصافح معا يتطلب الحصول وطيفته _ أخذاً فى الاعتبار أن الأساس الذى وضعر المرجم التحديد هذا التعويش (متوسط ما كان يحصيل عليه فى السنة السابقة) انبا يمثل الحد الادنى لحترى السامل المريش بعرض مزمن فاذا استحدث زيادات لراتبه الأساسي أو تقررت حقوق مالية لأجره المتغير سوا ما تحددت فيمته بتوانين أو لوائع أو قرارات كاعانة إنشا بعمدلات أو مستوى أداء معين استحق اللماط فيستها بعمدلات أو مستوى أداء معين استحق الماطر فيستها بعمدلات أو مستوى أداء معين استحق الماطر الوطبق وباغتبارها داخله ضهرين عناصر التعويض _ تطبيق .

٩ _ انتهاء الخدمة

الاحالة الى المعاش :

سن الاحالة الى المعاش ، ومدى الاحقية فى البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين:

- ★ المادة (۹۰) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة الثانية والمادة السادسة ن مو اصدار قانون الثامن الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمادة ١٢٤ من قانون الثامين الاجتماعي المسادر آيه *
- ب ان تحدید سن الاحالة ال للمسائی مو جزء من نظام الرطیقة الدامة الذی یخضصے له الموقف لدی دخوله الخدمة ومو نظام قابل للتعدیل باعتبار ان علاقة الموقف بمن سبیل بحیث لاسباب التی تنتیبی بها خسته ومن ببنها تحدید سن الاحالة الی المائی الشرع فی القانونین رقمی ۳۲ و ۳۷ لسنة ۱۹۲۰ قرر اصلا عاما یسری علی المعاملین المخاطبین باحکام القانون ۳۲ لسنة ۱۹۹۰ بانهاء خدمتم لم دی بلوغهم سن البستین ، یستشنی من ذلک الوظین الموجودین بالخدمة فی عاریخ العمل باحسکام القانون الذین تجییز قوانین توظیم منادیم می مالخدمة القانون الذین تجیز قوانین توظیم بقادم می الخدمة القانون الذین تجیز قوانین توظیم بقادم می الخدمة بعد بلوغهم مذه الدین ، کها مد مذا الاستنباء ایسری بعد بلوغهم مذه الدین ، کها مد مذا الاستنباء ایسری بعد بلوغهم مذه الدین ، کها مد مذا الاستنباء ایسری

±17 (10T)

رقم رقم المبسدأ الصفحة

(1)

على مستخدمي الدولة وعبالها الدائمين وذلك بعقضي حكم الاساقة المستوص عليه بالمادة (١٠٠) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٠٠ ، من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٠٠ ، من المستفادة في الاستفادة من الاستفادة الاستشناء من بالمراكز القانونية الحابة في ١٩٦٠/٢/١ ان كان الاسر يتعلق بسامل أو مستخدم من مسحد القانون رقم ١٠٠٠ ميدود اذات المحكم نم سدر القانون رقم ١٠٠٠ ميدود اذات المحكم نجمل الاسل في انتهاء ضعة المناطبين بالمحكمة بالموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالعقدة بالى من هذه الصفات في ١٩٩٧/٦/١٨ من المرابع المسلم المحكمة من المستفد المسلم المحكمة الموظفين والمستخدمين والعمال المربودين بالعقدة بالى من هذه الصفات في ١٩٩٧/٦/١٨ المربودين بالعقدة بالى من هذه الصفات في ١٩٩٧/٦/١٨ المربودين بالعقدة بالى من هذه الصفات في ١٩٩٧/٦/١٨ المربودين بالعقدة بالى من هذه الصفات في ١٩٩٨/١٨ المربودين بالعقدة بالى من هذه الصفات المربودين بالعقدة بالى من هديرة المربودين بالعقدة بالى من هذه المربودين بالعقدة بالى من هديرة المربودين بالعقدة بالى من هديرة المربودين بالعقدة بالى من هديرة المربودين بالعقدة بالى من من المستون العقدة بالى من من المربودين بالعقدة بالمربودين العقدة بالى من من المربودين بالعقدة بالمربودين العقدة بالمرب

الاحالة قبل بلوغ ســـن المعاش ــ صرف مكافأة توازى أجر سنة ــ مفهوم الأجر :

★ المادة ٩٠ مكررا (١) من قانون نظام العاملين المدنين . بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ لم يبين المشرع في المادة ٩٥ مكررا المقصود بالأجر الذي تصرف على أسساسه المكافأة المشار اليها بهذه المادة ـ والأصل في الأجر انه يتقاضاه العامل من رب العمل نظير ما ببذله من جهد ومن ثم فان ما يتقاضاه العدامل الذي انتهت خدمته لا يعتبر أجرا يدور مداره واذا نص القانون على حسابه وفقا لمقدار الأجر الذي كان يستحقه العامل أثناء الخدمة فأن مفهوم الأجر في هذه الحالة أنما يشكل وحدة قياس نعطى لما يستحقه العامل عند انتهاء خدمته من معاش دوري أو مكافأة ـ ولذلك فانه توحيدا لأداة القياس وضبطا للمفاهيم وتسكينا للحكم في سياقه الموضوعي يغدو متعينا لتحديد المكافأة المنصوص عليها في المادة ٩٥ مكرر (١) المشار اليها الرجوع الى مفهوم الأجر ... الوارد بالمادة (٥) من قانون النامين الاجتماعي الصادر : ﴿ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي أضجى ينصرفه به الى كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلى بعنصريه الأساسي يه والمتغير · المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٩٥ مكرر (١) تتحدد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعي .

رقم رقم المسدأ الصفحة

> معاش _ تعويض الدفعة الواحدة _ مدة الاشتراك الفعليــة والمضاعفة في نظام التأمن الاجتماعي :

- المادة ٣٦ من قانون التامين الاجتماعي الصادر بالتانون رقم ٧٩ السنة ١٩٧٧ والمدل بالقانون رقم ٤٧ لسسينة ١٩٩٤ - المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ بحساب مدة خمعة العاملين المدنيين المستيقين في محافظات التناة وسيناء مضاعفة عمد تقدير المائل إذ المكافأة ٠
- لا اللهامل او تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق المسامل طبقا لإحكام الفائون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ أنه المحافظ الفائق المنافزة المتنافزة المرافزة المتنافزة المحافظة المتنافزة المحافظة المتنافزة المحافظة المتنافزة من هذا الأصل قرر المسرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ حساب هدة اشتراك العامل في نظام التامين الاجتماعي التي قضاما في محافظات الفناف المنافزة في المائن أو المكافأة فاعمال هذه المرافزة وليس في حالة أي من البديلين المائن أو المكافأة وليس في حالة أي من البديلين المائن لا يجزز حساب هدد الاستيقاء بمسافظة سيناه للمعروضة الايجم مضاعة عند تقدير تعريض الدفعة الواحدة لمن يحصل منهم على معاش و

19 (٣٢)

معاش الأجر الأســـاسى ــ معاش الأجـر المتغر :

- ★ القانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۷ بزيادة الماشات ٠

رقم رقم اكيسدا الصفحة

مذا المساس اعتبارا من //۱۹۸۱ بسند من احكام التانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۷ بعديل بعضي احكام التانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۷ بعديل بعضي احكام منها وقت صرف الزيادة في معاش الاجر الاسساسي المستحق للموظف وفقا للقانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۷ خلال فترة تغيد المحكم تربعا بها يسفي عن الملفي فيه بها مؤداء البحم بن الزيادة بن نقادا للمحكم وتطبيقا للقانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۷ في الوقت عينه ،

(44)

١٠ _ مد الخدمة

تجيز المادة ٢/٩٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بفسان الماملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ من تبيز بقرار من رئيس الوزراء مد خدمة أى من شاغل الوظائف العليا من الدرجتين العالمية و المعازة وما في مستواهما لمدة المصاحا سسنتان ، متى اقتضت الضرورة القصوى ذلك ٠

1.7 (11.)

١١ ـ طوائف خاصة من العاملين

قد أشير الى كل من هذه الطوائف بمكانه المناسب بالفهرس حسب موضـــوعه ، واجمالا فانها تنتظمها المبادئ، أرقام : (١٤) ، (١٣) ، (١٣) ، (١٠٥) .

(¿)

غرف سياحية :

التعديل المقترح للائحة الأساسية للغرف بهدف تقييد الحق في الترشيع غير

رقم رقم البسدأ الصفحة

مشروع ، لأن هذا الحق لايجـــور تقييده الا بنص في قانون :

- ★ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ بانشياء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل (انتخابات) .
- لا بالغانون رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٨١ .. قرار وزير السياحة رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٠ لائمة أنفرى السياحية .. (المادة رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٠ بيمان الائمة الأساسية بيمان السياحية تنص على الائمة الأساسية المستركة للغرف السياحية تنص على ان تكون منذ العضوية في سبوان الدونة للائمة تتالينين ، وقد اقترح تعديلها لتصبيح منذ العضوية في محالس ادارة المؤفة ثلات سينوات على أنه لا يجوز الترضيح المنظما، دورة انتخابية واحدة على الأقل التماييل لا بعد التخابين متنالينين متنالينين متنالينين متنالينين متنالينين متنالينين متنالينين متنالينين متنالين المنظم المن

غرامة التأخر:

تراجع في شأنها المبادئ: (٧٢)، (٩٦)، (١١٨)، (١٣٣).

- ★ عقد __ عقد ادارى __ تنفيذه __ غرامة التأخير
 - ★ المادة ١٤٨ من القانون المدنى •
- ★ (جرى افتاء الجمعية المعومية على ان مبدأ تنفيذ المقد بحسن نبة هو أصل من الأصول القانونية التي تحكم المقود المدنية والمقود الادارية على حد سواء بعتشاء يلترم كل طرف من طرفي المقد بتنفيذ ما انفقا عليه في المقد فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن أخلاله بالتزامه المقدى ورجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحميله بما رتبه المقد من جزاءات كفرامة التأخير امرا واجيا قانونا _ تطبيق)

١٤٥

(£A)

رقم رقم البندا الصفحة

(**i**)

فائض الحصة النقدية:

- ★ شركات _ شركات قطاع الإعمال العام _ استخدام قائض الحصة النقدية _ السلطة المتوط بها وضع قواعـــد استخدامها وتوزيعها .
- ★ الادة ٢٦ من الدستور _ القانون دقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشان ميئات القطاع العام وشركاته _ القانون دقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٩ باصداد قانون قطاع الإعمال الحسام _ احتراما من المستور التي يعملون بها اختص بموجب قانون ميئات القطاع العام وشركاته الصامنية بشريعة المسامنية بشركات القطاع العام بنصيب من الأوباح المسامنية التي يعقر توزيها _ السلطة المنتصة بنوجية منا التصيب ديس مجلس الوزراء فيحدد نسبته وواعد استفدامه _ شركات تقطاع العام وشركاته متضى ذلك تحمل تلك الشركات القطاع العام وشركاته متضى ذلك تحمل تلك الشركات المنامنية بشرابية والمنا نسيب المنامنية بشركات المنامنية بشركات المنامنية بشركات المنامنية والمنا نسيب فالقدام وشركاته متضى ذلك تحمل تلك الشركات المنامنية بشركات المنامنية بشركات المنامنية المنامنية المنامنية المناهن المنامنية المناهن المناهن المناهن المناهن المناهن المناهن المناهن المناهنة المنا

(101) 933

فروق أسسمار :

أحقية صرف هذه الفسروق متى كانت زيادة الأسعار بمقتضى قرارات سسيادية وقد نص فى العقد على ذلك • (١٠١)

··· · · · .

(5)

قرائين :

القرائن نوعان : قضائيـــة وقانونية ، وللقرينة القضائية عنصران · · (1/17) .

رقم رقم الميسدا الصفحة

قرار سسیادی :

مفهوم القرارات السيادية أو « الجبرية » ... راجع : (١٩) ، (١٠١) •

قطاع الأعمال العام:

یراجع ما یتعلق به بالمبادی : (۱) ، (۹) ، (۲۶) ، (۲۲) ، (۸۸) ، (۳۹) ، (۸۸) ، (۷) ، (۸۹) ، (۷۱) ، (۱۵۵) ، (۲۵۱) ، (۲۹) ، (۱۵۰) ، (۱۰۱) ، (۲۵۱)

(3)

لائحــة:

اللائحة الأساسسية المستركة للغسرف السياحية وراجع: (٤٨)

لبن _ البان الأطفال الغذائية والعلاجية :

تحديد التعريفة الجمركية الواجبة التطبيق عليها · راجع (٦٨) ·

لجان قضائية:

اللجان القضائية للاصلاح الزراعي :

(أ) حجية قراراتها ــ راجع (٤٦) ٠

(ب) ما يمس صحة تمثيل الهيئة العامة

للاصـــــــلاح الزراعى فى عضويتهــــــا ـــ

راجع (۱٦۸) .

رقم رقم اليسدا الصفحا

(6)

مؤسسات صحفية :

رؤساء مجالس اداراتها ــ مدى جواز البقاء في الخدمة بعد الستين :

- للادة (۲۸) من القانون رقم ۱۹۵۸ لسنة ۱۹۸۰ بشأن سلطة الصحافة ـ المادة الأولى والمادة التائية من القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۹ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ۱۹۵۸ لسنة ۱۹۸۰ ٠
- ★ (1) ان المشرع في النطاق الزمني للعمل بعكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ جعل سن التقاعد للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستن سنة واختص هؤلاء العاملين دون غبرهم من رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية وأعضساء مجالس ادارتها بحكم استثنائي يجوز وفقا له مد سن هؤلاء العاملين سنة فسنة حتى الخامسة والستين ومن ثم فانه بمجرد بلوغ العامل الستين تنتهي علاقة العمل القائمة بينه وبين المؤسسة السحفية بموجب حكم قانوني أمر يعتبر من النظام العام فلا تستمر العلاقة الا اذا زحزح سن التقاعد من سن الستين الى سن بعده سنة فسنة حتى الخامسة والستن وذلك بقرار يصدره المجلس الأعل للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية وبصدور هذا القرار تبقى علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذي جرت عليه عند بلوغ سن الستين حتى تنتهى ببلوغ نهاية مد سن النقاعد فمن تحد سن تقاعده يستصحب مركزه القانوني الأمر الذي لا يتحقق بمجرد الاستمرار في العمل بعد أنتهاء السن القانونية ، اذ المركز القانوني لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه العلاقة في الاطار الآمر من الأحكام القانونية بما ضربته من سين معينة للتقاعد لا يتزحزح الا في حدود معينة وبقرار من سلطة بعينها بعد اجراءات مرسومة _ المشرع بغية مد نطاق الاستثناء المقرر بالفقرة الأولى من المادة (٢٨) سالفة الذكر الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسة الصحفية القومية اصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ قاضيا بالغاء الغقرة الثالثة من المادة ذاتها والتي كانت

رقم رقم المبدأ الصفحة

تضمن حقل استعرارهم بمناصبهم بعد بلوغ سن الديني أ ولما كان هذا القسانون يسرى باتر مباشر اعتبارا من قالتاريخ المذكور قبل أن يبلغ سن الستين لأن من بلغها قبل تاريخ العمل به تكون علاقته الوظيفية من المؤسسة الصحفية قد انهت قانونا وبات منسبه شاغرا ولا يعيد الاستعرار الفعل في العمل شغلا قانونيا له مؤدى ذلك : أنه لا يجوز مد السن لوفساء مجالس ادارات المؤسسات السحفية الذين صبق أن بلغوا سن استعروا في العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ ولو كانوا العاصل بهذا القانون

- (ب) المادة (٢٦) من المقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار رئيس
 المجنس الأعلى للصحافة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٠ ٠
- ★ كون مدة عفسـوية مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية اربع سنوات قابلة للتجديد لا يرتب عدا السن التخاف خلال مدة الجلس ، الا تبعد مدة المضوية حدما الإنمى قانونا في هذه السن فالمفسوية تنهى حتما في هذه الحالة بلوغ أقرب الأجلى ، انتها مدة مجلس الادارة أو بلوغ سن السنوية الذي يقيد بلوغة انتفاء وحدد من شروط المفسوية) .

(77)

مجلس الدولة :

ادارات الفتوى ــ مدى اختصاصـــها
 بسراجعة عقود الهيئات الخاصة ذات النفع
 العام :

★ قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ - المشرع ناط بادارة الفترى المختصة بمجلس الدولة ابداء الرأى في السائل التي بطلب الراى فيها من رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء أو الوزارات أو الهيئات المامة -الزام الوزارات والهيئات السامة والمسائح الحكومية الا تيم عقدا أو تقبل صلحاً أو تجيز تحكيما أو قرار محكين في مادة تزيد قبياً على خسمة الاف جنيه الا بعد استغذاء ادار: الفترى المختسبة - أن المقود الادارية رقم **رقم** المبدا الصفحة

> تختلف احتلانا جوهريا عن عقود الفاتون النخاس بان المنظم طرفيها شخص من اشخاص الفاتون العام وتنفسن المكاما استثنائية وغير مالوفة لا مثيل لها في عقود الفاتون الخاس - نتيجة ذلك - خروج مراجعة الفقد الذي لا يكون احد طرفيه شخص من اشخاص القاتون العام عن الاختصاص الوجوبي بمجلس الدولة في مواجدة القود - تطبيق حقيبية

TE9 (119)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع:

مدى جواز اعمال فتواها على الحالات الماثلة :

- المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
 رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ٠
- (غتوى الجمعية العمومية يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها ، تثير مشكلة معينة رغم فيها الرأى القانوني على جهة الادارة • ذلك الأصل العام ليس طليقا من كل قيد ، حيث يسوغ قانونا استصحاب ذات الرأى على حالات أخرى ، لم يصدر في شانهسيا تحديدا بشرط تماثلها في الظروف والملابسات وغيرما من الاعتبارات والأنظمة القانونية الحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تقوم عليه جهة الادارة في نطاق مسئوليتها الادارية بما تفرضه من وجوب السمعي الذي لا إنقطاع له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة فان ضم عليها الأمر كان لها اللجوء الى الجهة صاحبة الولاية لاستظهاره ـ الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قدرت في نطاق مسمئوليتها الادارية أن ثمة حالات بعنها تتماثل والحالة التي صدرت فيها فتوي الجمعية العمومية . رقم ۲۰۰ بتاریخ ۱۹۹۳/۷/۳۱ _ مؤدی ذلك لیس ثمة ما يحول قانونا دون استصحاب ذات المبدأ الذي استظهر ته تلك الفتوى) •

187 (50)

لله و طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي أداء مبلغ ضرائب ورسوم حد كمة عد دم

رقم رقم البسدا الصفحة.

> سيارات للهوزين تم استيرادها لاستخدامها في مشروع يهوزين حسر للنقل السياحي ـ انتهت الجحمية العومية بجلسة (۱۹۹۲/۱/۹ ال احقية مصلحة البحارك في استئداء الرسوم البحركية الستحقة عن السيارات التي قام البعك ببيعها للغير ـ تغيدا لهذا الافتاء يقع على عائق الهيئة المامة لبيك ناصر الإيضاعي الالوام باداء المسلخ للطالب به في مذا النزاع والذي يعتل فرق الرسوم الجوركية المستحقة على تلك السيارات) .

(VI) 717¢

عدم جواز التفويض في طلب الرأى من الجمعية:

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمدل بالقـــانون رقم ١٣٦ لســنة ١٩٨٤ ٠

(جعل المشرع استنهاض ولاية الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع لاستظهار رأيها القانوني وفقا لبنود ا و ب و ج من المادة ٦٦ المشار اليها لا يتأتى الا عن طريقين : الأول : ما يرد اليها بناء على تقدير من أجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا • والثاني : ما يحال اليها من مسائل دولية أو دستورية أو تشريعية أو غيرها من السائل القانونية من رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء اذا ما قدر أى منهم طرحها على الجمعية العمومية ، وفي هذه الحالة فإن اعمال السلطة التقديرية قاصر على من حصرهم النص ومن بينهم الوزير بغير امكان التفويض فيه اذ أن التفويض يتحدد نطهاقه بما لا يمس صلاحية الوزير ومسئوليته الدسستورية والسياسية وان شيوع المسئولية الدستورية والسياسية في مسئوليته الادارية والتنفيذية وتداخل هذه المسئوليات أمر لا يمكن تقديره وتمييزه الا بواسطة الوزير نفسه وتقديره للآثار الممكن ترتبها على ما يتخذه من قرار ــ مودى ذلك عدم جواز تغويض الوزير غيره في طلب الرأى من الجمعية العمومية) •

171 (01)

 لا وجه لنظر الموضوع بعد التدخل التشريعي الذي أجاب على السؤال المطروح أمام الجمعية : رقم رقم المبدأ الصفحة

★ المادة 93 من القانون رقم 9.1 لسنة 1917 باتشاد الاتعاد الصرى المقاول التشييد والبناء • كانت المادة المساد (الهاء تقديل المسعيات والاتحادات والمتحاد المسادة بانشطة المقاولات عدا الجمعية التعاولية القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٣١ المسول به اعتبارا من القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٣١ المسول به اعتبارا من الانتاجية للانشاء والتعبير والبناء المسجلة طبقا لاحكام الأقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٥ من النضوح لحكم الطلق المقرة عينها حالشرة بها اجراء من تعديل لهده المادة قد اجب عن السؤال المطرح امام الجمعية بما لا يظهر المورجة لنظر المرضوح بحالته الراحة وفي اطار المسائلة المسائلة وفي المورضة وجدة الما المضوح بحالته المادة قد المادة حد المورجة لنظر المؤضوح بحالته المادة قد المدروضة وحدة المادة المدروحة وحدة المادة الما

127 (11)

عدم ملاءة نظر الجمعية للموضوع
 أذا كان قد رفعت بشأنه دعوى قضائية :

★ مجلس الدولة _ الجمعية المعربية لقسسمي القسوى والتشريع _ دعوى قضائية _ عدم ملاحة إبداء الراق • لا يكون من الملام إبداء الراق في مسالة من المسائل اذا كانت هذه المسائلة بذاتها مناز دعوى قضائية تقديراً للاجراءات القضائية الني انخفات يصائها •

TTE (111)

راجع كذلك مبدأ: (١٣٨) .

ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع :

۱ ــ المنازعات التي تنحسر فيها الصفة
 عن طالب الرأى :

راجع المبادی• : (۸۰) ، (۱۰۹) ، (۱۱۳) ، (۱۲۱) ، (۱۲۲) ، (۱۵۶) ، (۱۰۰) . (۱۲۲/ب) •

اختصاص الجعية العبومية اقسمى الفترى والتشريع بابداء الرأى فى المسائل الدولية والعستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانوئية ، لا يتعقد الا اذا احيلت المسائة على الجعية العبومية من حدوهم النص على سبيل رقم رقم المسدا الصفحة-

> الحصر ، وهم دليس الوجهورية ورئيس الهيئة الشهرينية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص غير مؤلاء اجالة عند المسائل أو يشها، الل الجحمية العمومية بـ مؤدى وذلك ـ عدم قبول طلب الرأى في حالة تقديمة من غير ذي رصةة ـ تطبيق ،

777 (117)

★ المادة 17/د من قانون مجلس الدولة رقم 24 السنة 1947 _ اختصاص الجمعية العبوبية بنظر المنازعات بين جهتب أو اكثر من الجهات المصوص عليها في الفقرة كوسيلة لحصاية الحقوق وفض المنازعات _ يجب أن يتجب أن المنازع المنازعات ألموسية من صحاحب السنة في النقاض طبقا للقانون وأن يوجهه أل من يمثل للبوا الدوية المرجه اليها فانوا _ اساس ذلك أن السفة شرط للبوا الدوي أو بديلها من وسائل حماية الحقوق _ منتشى ذلك عدم قبول طلب عرض النزاع إذا لم يقام من صحاحب متسفى ذلك عدم قبول طلب عرض النزاع إذا لم يقام من صحاحب الصفة في اللقائص قانونا _ تطبيق .

(101)

210

يجب أن يصدر طلب الرأي من جهة ذات شأن في طلبه :

★ استقر افتاء الجمعية العمومية ألى وجوب أن يكون طلب الرأي مسادراً من جهة ذات شاق في طلبه سواء بأن تكون جهة ذات ولاية واختصاص في اطساء ما يسغي عنه حكم القانون في المسائة المستغفى وبها أو بأن يكون الرأى المطلوب ما يسمى هذه الجهة بن حيث صلاحية التصرف والنشاط أو من حيث تبني أوضاع مركزها القانوني وجوالبه قان كان طلب الرأى في مسائة لا تتعلق بها باي من وجوه التعلق لم يكن لها أن تسأل فيها ليس من سنونها مركزها قاساً لبين أن يكان لها أن تسأل فيها ليس من سنونها مركزها فيها ليس من سنونها حرابه قال كان طلبي الرأى في مسائة فيها ليس من سنونها حرابية قال يكن لها أن تسأل فيها ليس من سنونها حرابية قال عراب كان طبية .

(۱۶۲ /پ) ۲۲۶:

 ۲ - اذا كان طرفا النزاع أو أجدهما شخصا من أشخاص القانون الخاص دراجع في هذا المبادئ (۳۳) ، (٤٤) ،
 (۲۲) ، (۱٤١) ، (۱٤٤) ، (۱۷٥)

المادة ٦٦ من قانون مجلس اللولة الشنادر بالقانون رقم الاحداد من قانون مجلس الله الشخفية لا تعلو الاحكون المتحقية لا تعلو الاحكون المحلول المحلول

11

رقم الصفحة	رقم الميستا	
1.7	(77)	مؤسسات خاصة تباشر نشاطها كاصل عام في نطاق احكام القصائون الخاص _ نتيجة ذلك : النزاع بن مسلحة الجمارك واحد أشخاص القانون الخاص يخرج من اختصاص الجمعية المهومية لقسمي الختوى والتشريع _ تطبيق .
477	(££)	ــ عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر النزاع لكونه بني هيئة عامة وشركة قطاع عام ــ والأخيرة شخص من أشخاص القانون الخاص
		٣ ــ المنازعات التي تشــور حــول تقدير

- الرسوم القضائية : ۱۱ المادة 17 من قانون مجلس الدولة رفم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ·
- ★ المادة ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤
 . في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد
- ★ الأصل مو اختصاص الجمعية المعومية لقسمي ألفتوى والتقريع بالفسل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين مفا الجمعات البعض مـ خرج المشرع على مغذا الأصل في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فاستن طريقة عامل للطمن في تعدير المسوم القضائية أذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر الفقدير أو ال القامي حسب الاحوال ومن تم يمحمر هذا الاختصاص عن الجمعية المعومية إيا كان أطراق النزاع ولا يجوز الحجاج في مذا السان بنص المادة ١٠١ من قابون المراجعية المعومية المنازية والتجارية لان الجمعية المعومية المعاني عناء المشرع في المادة

٤ ــ المنازعات التي تثور حول الضريب .
 على الدخل:

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

رقم وقم البسدا الصفحة

- ★ القانون رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۸۱ باصدار قانون الضرائب
 على الدخل •
- الإسلام مو اختصاص البديية المبوعية العسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات ال بين المسالح المامة أو بين الهيئات المحلية أو بين الميئات المحلية أو بين مام البيئات المحلية أو بين مام البيئات المحلية أو بين مام البيئات المحلية أو بين مام الميئات المحلية أو بين مام على المشرية على الدغل استحقاق بالمنازعات التي تتور حول الفرية على الدغل استحقاق ومقدارا فاست طالح ومقدارا المحرية على الدغل المبتحقاة والمبتدانية بين المام ليخت المعنى قراراتها بعموى أمام المحكمة الإبتدائية ولا كان الدخم الخاص يصل به في خصيصه فان الإحراءات والمواعيد التي عينها التمس ، ولا كان الدخم الخاص يصل به في خصيصه فان المحتمدة وبنعقد للجنة الملمن ومن بنحسر عن الجمعية المعنوية وبنعقد للجنة الملمن ومن بنحسا المحكمة الإبتدائية المحتمدة والمتحدة على المحكمة المتوافقة المتحدة على المحكمة المتحدة المتحدة المحتمدة المتحدة المتحد

٥٢ (١٦)

ه _ منازعات تنفيذ الأحكام:

- ★ المادة ۲۷٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ٠
- ★ متنفى عدد المادة التي تسرى امام محاكم مجلس الدولة أن الشرع ناط بقاضي النتفيد دون سواه أمر الفصل في المنازعات الادارية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه في عائها مما لا يفتح معه المجال بأى حال السلب مدة الاختصاص منه أو مساركته فيه على أى والمنتربح تكون غير مختصة بنظر منازعات تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة والأمر معقود بوجه عام لقاضي النفيذ دون غيره النزاع حول كيفية حساب الموائد المانواتين المسكوم بها على جهاذ المدعى المسام الاستراكي بصفته المسئل القانوني لأحد الخاضيين في المسلمة المنازي صداب المدولة والأمر معقود بوجه الاستراكي بصفته المسئل القانوني لأحد الخاضيين في المسكمة الني المعدونة ويخرج عن اختصاص الجمعية العمومية العمومية العمومية العمومية العمومية معاليه المنازي والمحكمة المعرفة ويخرج عن اختصاص الجمعية العمومية العمومية معالية المعدونة ويخرج عن اختصاص الجمعية العمومية المعرفية العمومية العمومي

11 (**)

٦ ــ المنازعات الخاصة بطلب رفع الحجز الادارى:

رقم رقم المبدأ الصفحة

- ★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٠ . والمادة ٥٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجر الادارى و والمادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .
- ★ الأصل هو اختصاص الجمعية المعومية التسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين الميئات المحلمة أو بين هذه المؤسسات المامة أو بين الهيئات المحلمة أو بين هذه البجات بعضها البعض لل المشرع اختصاص الفصل في المنازعات الخاصصة بطلب رفع الحجز التي يتبعه المحجوز عليه دونه سراه مما لا ينفسح ممه مجال لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه أثر ذلك اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجمعية المحوس وينعقد لقلني التنفية إلى كان المرازعات يتحسر عن الجمعية المحوس وينعقد لقلني التنفية إلى كان المرازة المرازة علية و. تطبيق و

راجع أيضا مبدأ: (١٣٣/ب)

٧ ــ منازعات الحيازة :

★ المادة ١٩٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٧ المدال المدال ١٩٣٧ - قانون المقويات رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٧ المدال بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٧ - اختصاص الجعمية يض المنازعات التى تنشأ يض المنازعات والمصالح الما عقد المنزع الاختصاص بعوع من المنازعات لحية آخرى بنص خاص صريح فيتمين الاعتداد بالنص الخاص وحده ـ انعذاد الاختصاص بعنازعات الحيازة لشيابة السامة والنافي المجتمع المختص من الجيات الحيازة للسامة يتحدم عن الجيمية المعومية لقسمى المقدوى والنشريع من يتحدم عن الجيمية المعومية لقسمى المقدوى والنشريع من الجيات الواردة في المادة ١٩٤٦ دمن القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق ٠

(777) ٨٥٧

(111)

**0

٨ ... القضاء بالفوائد القانونية :

★ (من المستقر عليه أن مناط القضاء بالفوائد التأخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من التقود معلوم القدار تتم الطالبة القضائية به ــ المشرع لم يشبغ على الجمعية العبومية ولاية القضاحة في المنازعات التي تقوم بين

رقم رقم المبدا الصفحة

السنطة التنفيذية وهيئاتها وانما عهد اليها مهمة الافتاء قيها بابداء الرأى مسببا _ ولا يقدح في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالزام للجانبين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولاينزل منزل الأحكام ... لا تعد المطالبة بالفوائد القانونية أمام الجمعية العمومية مطالبة قضائية بمفهومها المعنى في كل من قانون المرافعات والقانون المدنى ومن ثم يكون قد تخلف مناط القضاء

۱۰۸ (٦٩/ج)

> يدخل في اختصاص الجمعية ابداء الرأى الملزم في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الإدارية:

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ •

★ (اختص المشرع الجماية العمومية بأبداء الرأى مسببا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها المعض وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات وأضغى المشرع على رأيها صفة الالزام للحانين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب علميه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية واذ تستوى الجمعية العمومة على قمة أجهزة الفتما داحل الدولة لا يسوغ ان بكان الرأى الهسسادر عنها محلا لجدل أو مساومة أو امتناع عن تطبيقه اذا لم يصادف قبولا ويتعين على الجهة الادارية الا تتقاعس عن تنغيذه على أي وجه من الوجوء وان تتجرد عن مثل هذا التصرف الذي قد يستشر وجه المسئولية عنه وعلى الجهة الادارية التي صدار الرأى لصالحيا حال استمرار امتناع الجهة الادارية الأخرى عن تنفيذه الا تقعد عن أبلاغ الجهات الرئاسية وتحريك ولايتها في هذا الأمر وضعا له في تصابه وليس ثم من مندوحة في وجرب الصباع الجهات الادارية الي تنفيذ افتاء الجمعية العمومية وعدم مخالفته أو الامتناع عن تنفيذه أو الانحراف عنه حرصا على أن يسود القانون وتغلف الشرعبة تصرفاتها التزاما بصمحيح تلك المقتضيات _ تطبيق : انتهت الجمعية العمومية الى التزام محافظة القاعرة بتنفيذ ما انتهت اليه الجمعية العمومية من رأي ملزم بجلستها المبعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٤ .

رقم رفم المبدأ الصفعة

المجمعة الصرية لتأمين المسئوليسة المدنيسة على أعمال البناء :

(أ) اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بها :

★ القانون رقم ۱۹۷۷ لسسته ۱۹۵۸ باعادة تنظيم النيابة الادارية ، وبسط مند الولاية فيابهة الادارية ، وبسط مند الولاية على طالفتين من المسلملين اولامما طالقة العاملين بشركات التعظاع المام ، وتانيما طالقة العاملين بالشركات التى تسامم فيها المحكومة أو الهيئات المامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها _ أساس ذلك : المسلحة التي يقوم بها الشنخص الاعتبارى ما دامت من قبيل المسلحة العامة _ مؤدى ذلك : اختصاص النيابة قبيل المسلحة العامة _ مؤدى ذلك : اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين في المجمعة المصرية لتامين المسلحة العامة _ مؤدى ذلك : اختصاص النيابة المسلحة للعامين على المبلغة في المجمعة المصرية لتامين المسئولية الدينة على أعمال البياء .

(7/1) 777

(ب) مدى خضـــوع العاملين بها للحد الأعلى للأجور :

المجمعة المصرية لتأمن المستولية المدنية على أعمال البناء تعد من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات المكونة لها – مؤدى ذلك خضوع العاملين بها لقرار ونيس مجلس الوزراء رم 170 لسنة 1947 بشأن الحد الأعلى الأحور •

(۲۰۱۱) ۲۲۳

محال « عامة وملاه لبلية » :

14 (5)

محليات :

راجع : (۱۳۰) .

مد الخسدمة :

راجع : (۱٤٠) ٠

رقي رقم الصفحة المسدا

مدد القيد تحدول المحامن:

ضرورة استيفاء هذه المدد لجواز ندب أعضاء الادارات القانونية لوظائف أعل

مرتبات ومكافآت:

راجع ما يتعلق منها بالعاملين المدنيين بالدولة بهذا الفهرس في باب ال (ع) تحت عنوان رئيسي : « عاملون مدنون بالدولة، وفرعى : «المرتب وما يلحق به ، ، وما يتعلق بقطاع الأعمال العام يراجع في الباب نفســـ تحت عنــوان رئيسي : « عاملون بقطاع الأعمال العام » وفرعى : « المرتب وما يلحق به ، ·

مرض مزمن:

راجعمبدئی : (۱۲۰) ، (۱۵۳) ۰

مرافق عامة :

أسيند المشرع إلى وحدات الادارة المحلمة انشاء وادارة جميع أارافق العامة الواقعة في دائرتها ٠

مسئولية:

★ مسئولية تأديبية : _ الخطأ الشخدي والخطأ المرفقي :

_ يسال العامل تأديبيا ومدنيا اذا كان· مرد الاخسلال أو المخالفة خطأ شخصيا تردی فیه ۰

راجع: (١٦٩/ أ) ٠

_ الخطأ الشخصي ، والخطأ المرفقي -التفرقة بينهما:

227 (111)

(70)

194

رقم رقي المبدأ الصفحة

> ★ العبرة في مثام الفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي تكون بدرجة جسامة الخطأ أو بالنصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وطيقته ... أذ قصد الوطف التكاية أو الاضرار أو تقيا منعمة ذاتية خاصة كان خطؤه شخصيا يحجل هو نتائجه ... تطبيق .

(۱۲۹/پ) ۸۷٤

★ مسئولية تقصيرية _ أركانها :

راجع بشأنها : (۱۰۸) ، (۱۱۰) ، (۱٤٢)، (۱٤٤) ، (۱٤۷) •

ب تنوم المسئولية التقصيرية على أركان ثلاث مى الخطا واضرر وعلاقة السببية بينها ... أخطأ لا يفترس وانها على المفرود البساته وبيسان الضرر الذي حاق به من المشروعة متى مصدرت عده الأهاما عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبرع رابعة قوامها خضوع الأول لسلطة أنائي الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد قتلك السلطة بشقيها هى التى تجعل المتبوع على مسئولا عن خطيا تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع - تطبيق -

(1.4)

★ مسئولية حارس الأشياء :

راجع : (۱۳) ، (۱۹ [†]) ، (۱۳۹) ، (۱۱۳) •

اللاد ۱۷۸ من القانون اللدني - أن النسخس الطبيعير أو المدنوي الذي له مكنة المسسيطرة على شيء يلتزه بحراسبت حتى لا يسبب أهي اللغير أذا أخلل بهذا الإثرام أفترض الخط عن جانب والترام بتعويض الفير برا يسبب ألدي، الخطاعة لحراسب برا يسبة من مذا الالتزام إلا أن يتبت أن الفحرة وقع سبب أجنبي رغم ما يذله من عناية في الحراسة الساس ذلك أن المسئولية تدنقن بحول شخص حواسات عناية خاصسة أو حراساسة آلان مكن تكنف دوقوع الفرر في الفراسة ورووع الفرو في الفراسة والراساسة لكن تنفض حواسات المناية في الفراسة لكن تكنف دوقوع الفرر في الفراسة ذلك يكون

رقم رقم المبدأ الصفحة

حارس التيء مسسخولا عن الفرر بيد انه اذا أثبت السنول أن التيء أم يتدخل في احداث الفرر قند انتفى بذلك انتراض الخطأ أذا الفرينة القانونية لا تعفى المدعى من أثبات وجود الحالة القانونية التي يترتب عليها قيام المسئولية ... تطبيق .

(۱٦٢) د داع

مشروع قانون:

مشروع قانون بانشـــا، بنوك للصمامات والشرايين الآدميــة ــ ملاحظات الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم عليه :

★ ان مشروع القانون يتضمن أحكاما تتعلق بنقل صمامات وشرايين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسيم ميت - أختصاص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة التشريعية لمشروعات القوآنين انما تتضمن دراسة قانونية فنية تتعلق بمدى عدم تعارض أحكام المشروع المقترح مع أحكام القوانين الأعلى وعلى رأسها أحكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية - انه بالنسبة لمبدأ النقل فان الجمعية السومية ترجح الأخذ بما انتهى اليه النظر من جواز نقل الأعضـــاء ... انه اذا كان مشروع القانون المقترح يتعلق بنقل صمامات وشرايين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت فانه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الأمر الذي يقتضي أن يتضمن مشروع القانون تعريفا للموت وأن يكون الأطباء المقررون للموت مختلفين عن الأطباء الذين يعهمه اليهم باجراء جراحسة النقل من الميت أو الى المريض ـ بتوافر الضرورة العامة التي تجيز نقل العضو من حسم آدمی میت فان الأمر يقتضي مناسبة أن يتضمن مشروع القانون أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء للطلوب تقلها وفقا لشدة الحاجة لدى المرضى زمانا وخطرا • الجسم الآدمى ليس محلا للتعامل فيه مما يقتضى الأمر استلزام الرضا بالنقل. بالاذن والاجازة _ انه ولئن كان اذن الشخص باستخدام أى من أعضاء جسمه بعد موته ليس حقا ماليا مما ينقل من بعده ألى ورثته الا أنه يجوز الاذن بالنقل الصادر من الأقارب الأقربين للميت _ انه يجب حظر الاتجار بأعضاء البسم الأدمى الأمر الذي يستوجب معه تضمن

رقم رقم المبسدا الصفعة

مشروع التنانون احكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتجار _ يلزم استبعاد حسكم جواز انتزاع حسماحات القلوب مشرايينها من أجسام المرتى مجهولى الشخصية حال المحكوم عليه بالاعدام حال أى شخص فيما يجب أن يمامل به جسمه _ وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا الشأن يستوجب الأمر أخذ رايها في مشروع القانون _ تطبيق .

(٧٣٧) 6٨7

مصاريف ادارية:

مناط المطالبة بها:

★ المادة ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ٠

★ (لا محل للمطالبة بالمساريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبعضها البعض الاحيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية) .

مصنفات فنية :

وزارة الثقافة هي السلطة المختصصة باصدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليليسة الخاضصصعة لاشراف وزارة السياحة •

معاش:

راجعه بباب ال (ع) تحت عنــوان رئيسى: « عاملون مدنيـــون بالدولة » وفرعى: « انتهاء الخدمة ــ الاحـالة الى المعاش » •

مقاسل:

_ مقابل انتفــاع ·

راجع : (٤٢)

_ المقابل النقدى عن الوجبة الغذائية •

(۱۹۰/ب)

17 (2)

رقم وقم المبدأ الصفحة

راجع: (١٤)

_ المقابل النقدى لرصييد الاجازات · راجع : (۱۲۷) ، (۱۲۱) ·

مكافأة الريادة العلمية:

عدم جواز منحها للأعضاء العلميين بالستشفيات والمساهد التعليميسة · راجع: (٦١/ أ) ·

ملاءمة:

عدم ملاءمة ابداء الجمعية العموميـــة رأيها اذا كان موضوع|لنزاع معروضا على القضاء راجع: (١١١) ، (١٣٨)

مال عسام:

انتقال الأموال العامة بين الأشخاص العامة يكون بلا مقابل أو تعويض :

★ الادة ۸۷ من الفاتون المدنى _ الحسسانة التى أسيفها الشرع على الأمرال المامة مناطها أن تكون هذه الأمرال مخصصة المدنفة العامة , فاذا خصصت صارت تلك الحصانة لصيقة بها لا ترفع عنها الا بقانون أو قرا أو يقتلع التخصيص بالفعل وعلى وجه مستعر وبطرينة واضحة لا لبس فيها _ أن نقل الاختصساص بالأمراك النمازكة للمولة يتم بين أشخاص القانون العام بتقل الاحراف الادارى على مذه الإموال بدون مقابل ، ودون أن يحتبر ذلك نزولا عن أموال المدولة أو تصرفا فيها _ تطسق على.

لا المادتان ٨٧ و ٨٨ من القانون المدني ... ادخال الأموال الموال المامة التي يدي المولة والأشخاص المعنوية المعام الل المدني الحيات المامة الأخرى لا يتأتى عن طريق ترخ الملكمة بل صبيله تغيير التخصيص المرصود له المال ... الأمال أن يكون تغيير التخصيص للمال المام وتغيير

وجه الانتفاع به دون مقابل وبغير تعويض عن ذاك _

٤٧٤

(177)

207

72

رقم رقم المبسدا الصفعة

(109)

(1.)

ملك:

أملاك الدولة الخاصة :

ـ مدى ولاية هيئة المجتمعات العمرانيـــة فى التصرف فى الأراضى الصحراوية ·

مدى أحقية كل من الهيئة العسامة .. للاصلاح الزراعي ومعافظة الإسماعيلية .. في التصرف في أراض من أملك الدولة الخاصية :

★ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الأراضى الواقعة في أملاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح _ المشرع أضغى المشروعية على النصرنات التي أجرتهما المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي أو الهيئة العسامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فاعتبر هذه الأراضي مملوكة للجهة التي تصرفت فيها في تاريخ تصرفها ومن ثم أضحت التصرفات ممن ليس له الحق في التصرف كأنها صادرة مين له الحق في ذلك _ التصرف هو تلاقي الارادتين على نقل ملكية الأرض من المتصرف الى المتصرف اليه أو من البائم الى المسترى _ نتيجة ذلك أن تخصيص الأراضي الملوكة ملكية خاصة لا يتمخض عن تصرف حقيقي في أملاك الدواة الخاصة ولا يعدو أن يكون نقلا للاشراف الادارى على هذه الأموال ـ تطبيق .

(171)

رقم رقم المسدا الصفحة

> - عدم جواز تعدى المحليات على أملاك الرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة :

القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صيئة كهرباء مصر _ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ بنظم الادارة المحلية المسامة الطابودات الادارة المحلية انشاء وادارة المحلية السمامة الواقعة في دائرتها وخولها في سبيل ذلك الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بهنشها القرائين واللوائح _ ناط بها المحافظة على أموال الدولة المحاصة واللمة وحمايتها من التعديات التي قد تقع عليها _ الهلك المراتق القومية أو المراتق ذات الطبيعة المخاصة وما تحرزه وما مو مخصص لها من أموال تخرج عن مبال العراق وادارة الوحدات المحلية _ التحدي عليها مبال العراق وادارة الوحدات المحلية _ التحدي عليها من المحليات تعدى عليها المعرف حين من المحليات تعدى على الملاك الغير _ نطبية .

۲۷۱ (۱۳۰)

مناجم ومحاجر:

راجع : (۱۵) ، (۱۵۸) .

عائد استغلال محاجر السجون أصبح من ضمن موارد صندوق التصنيع ولم يعد للمحافظات حق فه:

★ القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر — قرار تالبر دئيس الجمهورية للخدات رقم ٨٦ لسنة قرار كيس ١٩٦١ ــ اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الساماد بالفانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ بانشاء صندوق الجمهورية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٨ بالقرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٩١ (أن تنظيم استغلال المناجم والمحاجر كن معقودا في ظل العمل بالقراون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ لوزارة الصناعة ثم انتقل الى المحافظات بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٦١ كنا ١٩٦٢ كنا ١٩٦٤ كنا ١٩٨١ كنا ١١٨١ كنا ١٩٨١ كنائب المحمورية رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨١ كنا التصديرية رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨١ كنا التصديرية ورقم ١٩٨٥ لسنة ب١٩٨١ جاءا التصديرية ورقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ كنا المحمورية رقم ١٨٠٠ لسنة المحمورية ورقم ١٩٨٠ لسنة المحمورية ورقم ١٩٨١ كنائب موجود التصديرية ورقم ١٩٨١ لسنة المحمورية ورقم ١٩٨١ كنائب المحمورية ورقم ١٩٨١ كنائب المحمورية ورقم ١٩٨١ كنائب المحمورية ورقم ١٩٨١ لسنة المحمورية ورقم ١٩٨١ كنائب عالمحمورية ورقم ١٩٨١ كنائب المحمورية ورقم ١٩٨١ كنائب عالمحمورية ورقم كنائب عالمحمورية ورقم كنائب عالمحمورية ورقم كنائب عالمحمورية ورقم

11. 11: 000 00

		(SOLVE CONT.
رقم المبفحة	رقم المبسدا	١٩٩١/٩/١٩ ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ لم يعد للمحافظات حق في عائد استغلال المحاجر الخاصسة
100	7 7 5 3 (01)	بالسجون أما قبل منذ التاريخ فأن العائد محكوم بالنظم السارية في ذلك الوقت والتي تعطي هذا المحق للمحافظات. دون غيرما مؤدى ذلك : أحقية مشروع استغلال المحاجر بمحافظة القليوبية في مقابل استغلال السجن للمعجر عن الدّرة من ١/٦/ ١٩٨٤ - عن ١/٨/١/٨٤٨ .
		منفعة عامة :
		راجع : (۱۱۹) ، (۱۵۹) ۰
		ميزانية عامة :
		الموازنة العامة للدولة _ مبدأ عموميــة الميزانية _ قاعدتاه _ الاستثناء على المبدأ :
63 %	·	★ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموازنة السيامة للدولة تنظى بأن يتم تقدير الايرادات دون أن تستنزل منها أية نقلات ولا يجوز تخصيص مورد معنى لواجهة استخدام محدد الا في الأحوال الفرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية - الأمل الذي يرتقر اليه قانون الموازنة المامة للدولة هو مبدأ عمومية الميرانية بقاعدتيه عدم تخصيص الايرادات وعدم خصم النفات من الايرادات - استثناء من هذا الأصل أجاز المشرخ تعليق ،
		(3)
		نىپ :
		لايجوز ندب أعضساء الادارة القانونيسة
		بالشركة لوظائف أعلى دون استيفائهم مدد
777	(118)	القيد الواردة بجدول المحامين

نقابات مهنية :

نقابة الصحفيين ــ كيفية اجراء انتخاباتها في ظل أحكام القانون رقـــم ١٠٠ ليسينة ١٩٩٣ .

رقم المبسدا	رقم العبثنثة
نقسل: التزام العامل بالعودة الى عمله في الوظيمه التى قدرت جهة الادارة اتفاقا مع حالت الصحية (١٢٠)	T01
(4)	
هيئات: المجاهدة ذات النفع الدام: مدى اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بمراجعة عقودها • (١١٩٠)	۳٤٩
هيئة الشرطة : الأشر المترتب على تقدير كفاية ضما بط الشرطة بمرتبسة ضعيف أو الحصول على تقرير من متتاليين بتقدير دون المترسط •	۰۰
الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعی : راجع : (۱۸) ، (۷۱) ·	
الهيئة العمامة لتنمية الثروة السمكية: هى وحدها المختصة بالاشراف على استغلال المسطحات المائيية ، وتحصيل مقابل الانتفاع بالأراضى المحيطة بالبحرات حتى مسافة ٢٠٠ متر من الشاطئ •	177
الهيئة العامة للاستثمار : حكم ـ الطعن فيه ـ تعديله ـ ارجاع اقدمية ـ ترقية · (٧٠)	4.5
الهيئة العامة للاصب الح الزراعي: _ اختصاصها بتسلم الأراضي وادارتها نيابة عن الدولة _ مدى أحقيتها في قيمة الأرض التي خصصت بالفعل للمنفعة العامة • (١١٦) التي خصصت بالفعل للمنفعة العامة •	454 73

717

(1.1)

رقم المنفحة	دقم المبسدا	
		 لايمس صحة تعثيل الهيئة في عضوية اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي أن يكون ممثلها عضوا بالشئون القانونيسة بالهيئة ، أو متزوجا ممن تهمل عضوا بها
	(1)	الهيئة العامة للطرق والكبارى : رســـوم استعمال مرور الســـيارات على الطــرق السريعة المميزة ــ أوجه صرف حصيلتها ·
		الهيئة العسامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية : عدم جواز منع مكافأة الريادة العلمية للاعضاء العلمين بها
155	(££)	الهيئة العامة اليناء الاسكندرية : مقابل تداول البترول الذي فرضته الهيئة يعتبر رسما ، لكن تقريره مخالف للمستور ، لأن قانون انشاء الهيئة لم يتضسمن أية اشارة الى مبدأ تقريره .

هيئة كهرباء مصر: ـ عدم أحتيتها فى فتح حسابات لها بالبنوك دون موافقة وزارة الماليــــة:

★ اخشم الشرع بهتشى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بيض احكام قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٩٨ الهيئات اللمامة الاقتصادية والصنادش والحسابات الخاصية لقانون المحاسبة الحكومية دعما للرقابة المالية عليها قبل الصرف _ اضحت هذه المهجاء ملارضة بالقراعه المالية للجرزة بقانون المحاسبة الحكومية ومخاطبة بما ورد به من نصوص آمرة لا محيص عن النقيد بها واتباع أحكامها _ وثوى ذلك أنه لا يجوز لهذه الهيئات فتع حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع الصام دون موافقة وزارة المالية _ تطبيق . ر^بم **رق**م المبسدا الصفحة

> عدم جواز تعسدى المحليات على أملاك الرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة ، راجع : (۱۳۰)

فئسة الضريبة المستحقة على بعض
 واردات عيئسة كهرباء مصر من المهمات
 الكهربائية و راجع : (١٠٤)

هيشة المجتدعات العمرائيسة المجديدة: بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ٩١ لم تعد للهيشسة ولايسة في التصرف في الأراضي الصحراوية الا في حسدود معينسة . راجع (١٠) .

(9)

وظائف قيادية :

العلاوات الخاصة المقررة للعاملين بالدولة...
لا يجوز تعديل فنتها لمن يعين بوطيفة من الوطائف العليب بعد المسلل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، وكانت مدة خدمت...
متصلة ، راجع : (٦٤) ،
راجع أيضا مبدأ : (٦٤)

فهرس التشريعات

اولا : الدسساتير والقوانين والمراسيم بقوانين والتفسيرات التشريعية

۱ ـ قانون اساسی (دسستور)

	(دستور ۱۱ سبتمبر سبنة ۱۹۷۱)
المبسدا	المادة
۱۲۷	۲
107	Y1
7 , 17 , 77 , 031 , 031 , 001 ,	Pf
7 , .01	7.
11	111
ε 	151

٢ _ التقنين المدنى (ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨)

lame.	المادة
	٨١
Pot , VII.	AV
109	AA
٤٣	۸۱
17.	90
£ \(\cdot \))·A
. 23	160
	184
. 17 . VY . ET	184
18Y , 11+ , 1+A 18Y , 18E	177
18E , 18Y , 1+A	178

الميسدا	
-	المسادة
. 14 . 07 . 17)YA
177 , 179	
V()	377
717	***************************************
٤٣	744
73	٧٠٠
	V-1
ق ۱۵۰ لسنة ۱۹۵۰)	٣ _ قانون الاجسراءات الجنائيسة (
الميسدا	المادة
١٢٢	777
الادارية والمحاكمات التاديبية	 ع انون اعسادة تنظيم النيابة (ق ۱۱۷ لسنة ۱۹۵۸)
الميسدا	المبادة
. 17 , 11	7 3,0 7,7,8,7,1
1.1	١٧ ، ١٤
والتجارية (ق ١٣ لسنة ١٩٦٨)	ه _ قانون المرافمـــات الدنيــة
الميسلا	المادة
۳	11.
YTT	١٢٠
F1.	\VA
	740
() 177 × 117	770
	قانون الاثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨)
الميطا	المسادة
10 , 27	1:1
	قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢
الميسا	المادة
(111)	٥٨
(111)	**
, ,	***

البدا	المادة
117	75
1 1 77 . 33 .	, "
. A YY . OE . E.	
. 117 . 117 . 1.4	
177 . 371 . 171	
121 . 177 . 177	
131 , 301 , 00/ ,	
. 17· · 10Y	
	وانين العاملين الدنيين بالدولة
	1) قانون رقم (۲۱۰ لسنة ۱۹۵۱)
اليسدا	المسادة
1)	t •
	E . 144
	(ب) قاتون رقم (٤٧ لسنة ١٩٧٨)
المهندا	المادة
3A , YY , AE	3
17A . Yo	11
44	10
A . Y!	14
15 A	41
٧٠ . ٧٠	Ť0
	17
41	17
- Y 77 -	1A
۸۰	70
Yo:	77
Y0	16
144 . 40	70
14 40	"
Ya	71
70	γ.
γ•	٧١
171	• •

المبسدا	المادة
171	VA.
171	A1
74 . 34	* AA
18 27 . 7	**40
170	** ***
۸ لسنة ۱۹۹۰)	قانون التجادة الجرية الصادر بالقانون رقم (
المبسدا	7.37 × 47.84 EP 7.3
171	AAS - 1884 AY
373	1714
្សា	NYE
May 2 men	القوانين والمراسيم بقوانين الأخرى
المسيدا	شنسين القسائون
	القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن اهكام النفقة وبعض
, 2,3 70	مسائل الأحوال الشخصية
	ــ معدلا بالقانون رقم ١٠٠ نسنة ١٩٨٥ ٠
	الفانون رقم ١١٤ لمسنة ١٩٤٦ بشان تنظيم الشهور
57	العقاري وم ١١٠ المنبية ١١٠ بسان تنظيم السنبيور
	*
	القانون رقم ٦٨ لسينة ١٩٤٧ بشان التوثيق •
27	ـ معدلا بالقانون رقم 779 لسسنة 1900
	- معدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ٠
	القانون رقم ١٧٨٨ لمسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي
	ـ معدلا بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ٠
	ــ والقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥
	_ والقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦
	ــ والقانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۹۱
23	_ القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١
	القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشان تقادم الضرائب
171	والرسوم • ١٩٠٠
	القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشان بعض الأحكام الخاصة
	القانون رقم ١١ لسلم، ١٩٥٤ بشان بعض المحام الحاصة بالأسلم
4.4	بالشركات الساهمية وشركات التوصية بالسنهم الشركات ذات المسؤولية المحدودة •
	**
117 117	القانون رقم ٣٠٨ لمنتقة ١٩٥٥ بشان الحجز الادارى ٠

المبسدا	القسانون
	القانون رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشان تنظيم الثرقابة المُتاتي
٤	الاشرطة؛ السيتمائية •
٥١	القانون رقم ٨٣ لسنَة ١٩٥٦ بشان المناجم والمحاجر .
٧٤	القائونُ رقم ٢١٧ السُّنة ١٩٥٦ بشان الجمعيات التعاونية .
	الما الما الما المسلم ١٩٥٧ بشياد الدياد الدوري
	القانون رقم ١٦٢ لمسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء .
	العالون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن سرمان أحكاء قان
	النيابة الادارية والمماكمات التاديبية على موظفى المؤسسات
1000 10	والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة
140	القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۹۹ بشان جوازات السفر - معدلا بالقانون رقم ۱۹۸۶ بسان جوازات السفر -
,	القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۰۹ بشأن تنظيم شئون البعثات
, > 3	والأجازات الدراسية والمنع .
*	المان المندار قانون التأمين
	والمعاشات لموظفي الدولة
Facility St.	القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشان التامين الاجتماعي والمعاشات استخدمي الدولة وعمالها المدنيين .
. _{46.} Y,	
* * * * * * * * * *	القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة الغَّامة عُسَمَ
- 77	القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ بشان النظيم الأزهر الم
	ـ معدلا بالقانون وقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ ·
والمناف المساولات	القانون رقم ٢٤٤ أسنة ١٩٦٠ بشان الأندياع في شركات
tel kyi	الساهمة • "
144 2 141 1 A	التانون رقم ١٠٣ لسنَّنْهُ ١٩٦١ بشان أعادة تنظيم الازهر.
	، كالعلالا بالقانون كرقم ٢١٩ لسنة ١٩٩٨ - بها عنه ياده و
	الْتَانُونَ وَقُولُ ٥٠ لَهُمُنَة ١٩٦٣ بشان حَطْرَ أَتَمَكُ الْأَجَانَبُ
٤٦	﴿ إِلْكِرْأَهُمُ ۚ إِلَّادِهِ عَيْدًا *
	القانون رقم ٥٠ لمسنة ١٩٦٣ بشان اصدار قانون التامين
11 Suit 197	الاجتماعي المساشات الوظيفي الدولة ومستخدمها
	وعمالها الدنيين •
	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشان قانون الهيئائة المعاتبة

المبدا	القنتون
Y+	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشان اليمارك -
, 00 E1 . TY	
1-E . Y TA	
137 107 , 164	
Yŧ	القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشان تنظيم الجمعيات والمؤسسات الفاصة ·
	القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشسان رسسوم التوثيق والشهر •
77	القانون رقم ۷۱ لسنة ۱۹۹۵ بشان منح معاشات ومكافات استثنائية
٦.	القانون رقم ٥٢ أسنة ١٩٦٧ بشان الزراعة ٠
	القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بطان انشاء هيئة ميناء الاسكندرية •
•£	القانون رقام ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشان التفويض في الاغتصاص •
۱ .	اللانون رقم 46 لسنة ۱۹۲۸ بشان الطرق المامة · القانون رقم 40 لسنة ۱۹۲۸ بشان انشاء غرف سياهيسة وتنظيم اتصاد ·
••	ح محدلا بالقانون رقم ۱۲۴ لسنة ۱۹۸۱ ·
	• • • • •
,	القانون رام ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشان تنظيم العاهد العاليـة الفانيـة .
37 37	القانون رقم ٧٦ اسنة ١٩٧٠ بشان انشاء نقابة المسمنيين
١٠	القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشان هيئة الشرطة •
71	القانون رقم ٤٦ لمسئة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية ٠
74 , 77 , 37 , 74 , 34 , 74 ,	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات · _ معدلا بالقانون رقم ١٤٢ أسسنة ١٩٩٤ ·
. 17 . 15 . 11 .	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
170 . 171 . 171 .	
	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تصديد سن التقاعد
16.	للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم •
	ــ معدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

المهندا	للقبانون
171 . 1/6 . 1 171 . 1/6 . 1	القانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٣ بشان الادارات القانونية • ــ معدلا بالقانون رقم ١ لمسنة ١٩٨٦ •
114 · 1·ř	القانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٧٣ يشان الموازنـة العسامة للدولة •
1.0 , 31	القانون رقم 11 لسنة ۱۹۷۲ بشان نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية •
T 0	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ يشان الخدمة العنامة للشباب • - معدلا بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ •
W	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشان أمدار نشام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة
	القانون رقم A7 لمسـنة ١٩٧٤ بشأن الإعفاءات الغريبية للمشروعات •
۸۰۰۸	القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ بشان المؤسسات العامة · القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۰ بشان الهيئات الخاصة للشباب
	والرياضة • - معدلا بالقانون رقم ٥١ لسينة ١٩٧٨ •
77 . 77 . 77 . 77 . 77 . 77 . 37/ . 37/ . 37/	القانون رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۰ بشأن التأمين الاجتماعي •
	ــ معدلا بالقانون رقم ۱۱۰ اسنة ۱۹۸۲ · ــ ومعدلا بالقانون رقم ۶۷ اسنة ۱۹۸۶ ·
	ــ ومعدلا بالقانون رقم ۱۰۷ اسنة ۱۹۸۷ · ــ ومعدلا بالقانون رقم ۱۷ اسـنة ۱۹۹۵ ·
At ' 17	القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية •
YE EY	القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشان الجمعيات التعاونية الانتاجية •
1+Ye4 \$4	القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۰ بشأن الاستيراد والتصدير - القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۷۰ بشأن انشــاء البئسـك المركزي المصرى والجهاز المصراني -

الميسدا	القسانون
e vertine La v alu ation	الْقَانِونُ رَقِمْ ١٢ لِسنة ١٩٧٦ بُشَانُ انطَاءُ مِيلَةٌ كَهُرِيّاءً
	مصبي . القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۷۱ بشأن حساب مدة خدمة العاملين
. 77	المدنيين ٠
W.	القانون وقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ·
in the Pro	القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ يشان أعادة تعيين المجالين الى التقاعد من العاملين بالتدريس بوزارة التربية والتعليم والعاهد المنية
ا الدين الله يق	النانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وزازة الزراعة
	القانون رقم ٤٨ لُلْسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطّاع
~\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	العبام •
, 10 , 01 ; 01 14 1/4 1/2 (110 ···	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشان الادارات المطلية -
	. معدلا بالقانون رقم ١٩٨١ -
	_ ومُعْذُلًا بِالْقَائِرُن رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ٠
	القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشان حمالية القيم من
, ., Y.ξ	عول العيب. • • •
٤٩	أنقائون رقم ١١١ السنة ١٩٨٠ بشأن قانون سريبة السمغة ٠
	الْقَانُونُ رُقْم ١١٩ لُسنة ١٩٨٠ بشان انشاء بنك الاستثمار
4 8 MAY 6	القومي
į, s	القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكريّة
2/ F.Y1.	والوطنية •
	ا ـ معدلا بالقانون رقم ٩٧ لسنة ، ١٩٨٦: •
	القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بشان علاج الأثار المترتب
Syl ∧.	على تطبيقِ القِانِون رقم "٨٨ لسنة "١٩٧٧ •
. Y. 1. 1.	القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشان سلطة الصحافة ودير
*** ***	القائون رقم ٩٠ فسنة ١٩٨١ بشان الأشراف والرقابة على
El Win 101	القانون رقم ٧٧ لسنة ١ <u>٩٨١ بشان تشييل العاملين بالمناجم</u> والمعاجد ؟؛

المبسدا	القانون
1.y . Ye.	القانون رقم ١٣٧ إلىسنة ١٩٩١ بشان العِيل على الم
	ــ معدلا بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ٠
with the same of t	القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ يَشَانُ النَّمِرِثُ فِي الْإِراهُيِ اللَّهِرِيْ . الْإِراهُيِ السنة المحراوية -
17. 18. 17	المحراوية - القانون رثم ۱۹۷ إسنة ۱۸۸۱ بشان الضرائب على الدخل
	ــ معدلا بالقانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ ·
10 mg 2 mg	
. 07 . 77 . 70 .	وشركات التومية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
. 14., ₁ , 17, 17, 1 , 18.	Hacker : tan Mar
731 . 121 167	2 • 31
,,101,	* v · ·
101 a. 48 a AV	القانون رقم المنتة ١٩٨٢ بشان تنظيم المناقصات
2 × 4	القانون رقم ١٧ السنة ١٩٨٢ يشان المعاملة والمراج
13 0/2 3	القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بشان العاملين بالمجارى
1, 1,	والصرف الضحى ومياه الشرب
	- معدلا بالقانون رقم 17 لسنة ١٩٨٥ ·
	القَانُونُ رَقَمُ ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافات ومرتبسات
	ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك
	وغيزُهُا ٠٠٠
VYY1 1X	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بشان الأعفاءات الجمركية
160	العادون ربم ١٦ لسمة ١٩٨٢ يشان الاعتلادات الجمرية القانون ربم و 5 لسنة ١٩٨٣ يشان إنشاء البنك الممري لتنمية المادرات
. 17 . 14 . 34 . 17 .	القانون رقم (١٩٨٧ تسنة ١٩٨٧ بشان هيئات القطاع العام إي
10. , 20 , 44	
101 . 101	
والإدائمية	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشائ نقل ملكيت بعض الأراضي
i pict i	*** الوَّاقَعة هُنَ الملاك الدولة الفاصة الى المعافظات
,111	ومندوق أراغى الإستصلاح :
	القائون رقم ٢٨ كسنة ١٩٨٤ بشان الاتصاد العسام التعاليات أ-

المسيدا	الظبائون
44 - 27, 12 YV 12 3	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ يشان زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الفاصة ·
in the second se	القانون رقم ۱۹۲ لسينة ۱۹۸۵ بشان اضافة المادة ۹ مكروا الى القانون رقم ۸۶ لسنة ۱۹۲۸ ·
177	القانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۸۶ بشأن غرض رسيم تنعية الموارد المالية للدولة
نني وربع فالمنفاس	ـ معدلا بالقانون رقم ° لسنة ١٩٨١
**************************************	القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشان الحد الأعلى للأجور وما في حكمها
YE . 1A	القانون رقم ١٨٦ لسسنة ١٩٨٦ بشسبان تنظيم الإعقاءات الجمركية
, , Meany,	القانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۸۷ بشان منح العلاوة الخاصة للماملين المدنين بالدولة •
100 mg - 100	القانون رتم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بشمان زيادة المعاشممسات
1	القانون رقم ٥٨ لمنة ١٩٨٨ بشأن خدم أعانة التهجير الى ا المرتب والماش
110 . 1 57	القيانون رقم ١٤٤ لسينة ١٩٨٨ يشيسان الجهاز المركزي للمحاميات *
, <u>1</u> ξ, 17	القانون رقم 159 لسنة 1944 بشان منع العلاوة الخاصــة للعاملين الدنين بالدولة •
78 . NY	القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بشان منح العلاوة الخامسة للماماين المدنين بالدولة ·
4 AA	القانون رقم ٢٣٠ لسيسنة ١٩٨٩ بشسسان الامسسعثمار -
71 . 35	الفانرن رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠ بشان منح العلاوة الفاصية . للعاملين الدنيين بالدولة •
71 . 17	القانون رقم o لسنة 1991 بشأن الوطائف القيادية في الجهاز الاداري لملدولة والقطاع العام ·
140 . AL 1.	القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن يعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة -
. A A VV . Y	التانون وقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة السسامة مل المهمات

المبيدا	القائون (1955 - 1955)
	القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ بشان منع علاوة خاصة للعاملين
78	المدنيين بالدولة -
79	القانون رقم ٣٣ فسنة ١٩٩١ بشان قطاع الاعمال العبام -
17 (1) (5 (7	القسانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن اصدار قانون قطاع الإعبال العام -
A7 . A7 . 7A . AA	1
1.4 . 44 . 44	
100 . 121 . 127	
101 . 701	
	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن منع العلاوة الخامسية
** TEF 14 **	للعاملين المدنيين بالدولة •
70	القانون رئم ٣٧ لسينة ١٩٩٢ بشيسان البنوك والائتمان •
	القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن انشاء الاتحاد المصرى
£ Y	لمقاولى التشييد والبناء .
	ــ معدلا بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣
. 1.4	القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بشان المحاسبة الحكومية ٠
	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية
717	التنظيمات النقابية المهنية •
•٣	القانون رقم ١٠١ لسينة ١٩٩٣ بشيسان البنواء والائتمان
	القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ بشان معاملة الأطياء والعسيادلة
171	وأخسائي العلاج الطبيعي والتعريض وغيرهم
	القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بشان منع علاوة خاصة للعاملين
75.114	المدنيين بالدوّلة ٠
/ //	القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشان الضريبة الموحدة ٠
	القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ بشان الرسسوم القضائيسة
, T	ورسوم للتوثيق في المواد المدنية -
	القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بشان انشاء يورصة البضاعة
111	الحاضرة للأقطان •
74	القانون رقم ٢ ليبيئة ١٩٩٥ يشيأن سيبلطة الصحافة

القسىرازات

اولا : قرارات : رئيس الجمهورية

	**
14-40	القبران
12 13 144 -	هرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لِسِنة ١٩٥٨ بِشَانِ اصِدَار لائعة بدّل السفر ومصاريف الانتقال •
	بِ مِعَدُلًا بِغَوْرِارَ رِثْيِسَ مَجَلَسَ الْوِرْرَاءَ رَقِمَ ١٣٧٢ لَسَنَةَ ١٩٨٥.
	قرّار رئيسَ الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب منذ العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب بالنسبة
	ائل من يمين •
188	قرار رئيس: إلجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بشأن انشاع . معهد التخطيط القومي • معهد التخطيط القومي •
141 AA	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشان انشاء لجان التمبئة العامة وللجان الانتأج العربي
	ے معدلا بالقرار رَقُم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ ·
	ـ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٢٠
1117	قراد رئيس الجمهورية رقم ٥٠ أرفينة ١٩٦٣ بشأن بعظر تملك الإجانب للأراض الزراعية وما في حكمها
7 9	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يشأن رسبوم التوثيق والشهر •
vi	قرار رئيس الجبهورية رقم ٣٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشان تنظيم وادارة المستشفيات والرخدات اللمنة بالخالس المخلية •
	هرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٣ بَشَانَ نَقَلَ بَعَقَنَ اختصاصات وزارة القافة النصوض عليها في القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٥ ال وزارة السياحة ،
3 5 vav "	قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨١ رئيسية ١٩٨٨ يشراني تجديد. تسبة وقواعد توزيع واستخدام تصبيب العاملين بشركات التطاع المام في الأرباح احداد
#: 	قرار وئيس الجمهورية دقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ يُسَأَنُ الْلَاسُةَ التنفيذية لقسانون اتجادة: يمنظيم. الأزهر والهيئاتِ التي و يشملها رقم، ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ·
١٧-	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ يشأن اصدار الملائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزمر •

القبران يأريها البدا

قرار دئيس الجمهورية وقع ١٩٥٥ لينية ١٩٧٥ يشياني الهيدارية، اليهيديين يهيدين ويهيدية العالمين المهيدية العالمين اللائمة والتنفيذية القانون تنظيم الجاميات روتم وي. المسينة بن الروتي والامين 44 ، ٩٢٠ ا ١٩٧٢ - يتان الارتجاب ما المارة الم

قرار وليشن العمهورية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٥٧ بشان انشاء أَ أَمُو يُسَجِعُهُ اللهِ اللهُ اللهُ

قرار رئيسن ۱۹۷۳جيهورية رقم ۲۸۰ لسنة ۱۹۷۱ بشان-ميخة سود، به يخ سطحت کريان در در در ۱۹۷۰

کهریاء مصر ۱۰ دریا

قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۹۵ لسنة ۱۹۳۸، بشان، صنديوق ما 1970، بهيرة كهيمت تعويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والهنهينة ودارسيد، مام، المهرمة يوزارة النقافة • إلى المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة

قراد وليس الجمهورية رقم ١٩٧٦ السبة ١٩٧٨ يشتان النساي منا فيماضك والانتاج السبة و ١٩٥٠ مناورة المتعددي الاستعادي السبهون • منادوق للتحديد والانتاج السبهون • مناورة الله • ١٥٠٠ مناورة الله والانتاج السبهون • مناورة الله الله والانتاج الله والانتاج الله والانتاج الله والانتقاد الله والتقاد الله والانتقاد التقاد التنقاد الله والانتقاد ال

ــ معدلا يألقرار رقم ٣٥٥ ليينة ١٩٩٨ . 🔗

قرار وثيس الحَقْلُورية وقم 400 لسنة 4447 بَشَنَانُ الْتَقَاقِيدُ *** خُلَامُونَ المعونة الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية منها في 45 مين

قرارًا ۚ رَئْيِسَ ۗ ٱلجَمهُوۡزَية رقم ٤٨٩ السَّنَّة ١٩٧٨ اِبشَانَ ﴿ هُوَ يَضَ ۗ الْأَ

رئيس مجلس الوزراء في مهائمرة بعقن اختصاصتهات الله المرابي المرابي المرابية المرابية

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٨٩١، يتبان القائمة ويدري من المراه الترابط بن الجامعات المسرية الأمريكية ١٠ ١

قرار دئيس اَلْجَمَهُورية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨١ بشاط أَتَمَدُّ يَثَلَ

الخصيص للمنطقة العامة بالى جهية الحرى " ير بر برا مريد الهجيد في بي قول، بي قول المختلفة العامة المنطقة المؤلفة المنطقة المؤلفة والمنطقة المؤلفة والمنطقة المؤلفة المنطقة المؤلفة المنطقة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المنطقة المؤلفة المنطقة المؤلفة المنطقة المؤلفة المنطقة الم

الانتفاع بالأراض للمنطقة بالتيموات من المنطقة والتيموات من المنطقة والتيموات من المنطقة والتيموات من المنطقة المنطقة

قرام رئيس الجيهورية رقم ١٨٧ أسنة ١٩٨٤ بَشَانَ النَّمَاعُ وَالْمَانِ النَّالِيَّةِ وَالْمَانِ النَّالِيَّةِ الْ الهيئة النامة للخدمات البيطرية •

قرار رئيس الجمهورية رقم عكا كسينة ١٩٨٦ يشان أنشاء الشارية المسابق من من من من الجمهورية وقم على المنافقة المنافقة

المبسدا	الك سوان
\`\\A	قواد رئيس الجمهورية رقم ۱۸٦ لسنة ۱۹۸۲ بشان اصدار اللائحة التنفيذية لتأنول تنظيم الاعفاءات الجمركية
1-1-7.	قرار رئیس الهجموریة رقم ۲۰۱ لسنة ۱۹۸۳ پشان النریفة الهجمرکیة ، قرام دئیس الهجموریة رقم ۲۲ لسنة ۱۹۸۸ پشان صندوی
** , {·	لمبكان افراد القوات للسلمة -
VT	قرار رئيس الجمهورية رتم ١٠٠ لسنة ١٩٨١ بنان تفصيص حصيفة بيج اراضي المحاجر الواقعة داخل الكتلة السكنية للهيئة العامة للفتحات البيطرية .
	قرار رئيس الهمهورية رفع ٩٣ لسغة ١٩٩١ بَسْأَن اصدار الملاكمة التغيذية لهانون تعظيم الجامعات رفع ٤٩ لسنة ١٩٧٢ -
YA	قواد وثيس الجمهورية دقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ بشان بعض الاعمادات على القريبة العامة على المبيمات ·
14. , 44 , 41	قرآر دلهم الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ بشان تعديل الجعادل المرفقة لقانون الفعريبة العامة على المبيعات •
17. (&)	قراد رئيس البيمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن اضافة خفعات أخرى الى ما يعتضع للضريبة . هذه د
	تانیا : قرارات رئیس مجلس الوزرا،
المبسدا	للقبران
1-1	قراد دئیس مجلس الوزراء رقم ۱۰۳۹ لسنة ۱۹۷۵ بشان اعتبار میثة کهرباه مصر من الهیئات العامة الاقتصادیة -
70 , or , 7 <i>F</i> /	قرار دئيس مجلس الوزراء رقم ۲۰۷ لسنة ۱۹۷۹ يشان. اصدار اللائمة التنفيذية لقانون الادارات المحلية رقم ۲۲ لسنة ۱۹۷۹ -
111710701	قراد رئيس مجلس الوزراء رفم ۱۱۸۳ لسنة ۱۹۷۹ بشان الاطاء من الهرائب والرسوم الجبركية ،
	قرار دلیس مجلس الوزراء رقم ۹۰۰ لسنة ۱۹۸۲ بشسان تقریر بدل هروف ومغاطر الوطیقة
12.	قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۲۰۱ لسنة ۱۹۸۳ بشان بخریر مقابل تقدی عن الوجبة الفلائية .
701	قراد وتهمى مجلس الوزداء وقع ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ بشان تصديد لسبة توزيع واستخدام تصبيب العاملين بشركان التعاع العام -

المبط	للقبران				
1.1 . 16	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن العد الأعلى للأجور ٠				
	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير بدل طروف ومغاطر الوطيفة والمقابل النقدى عن الوجبة الفذائية للعاملين بعياء الشرب ·				
	قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٨ بشان اللائمة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الإدارة المحلية				
VES	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٩١ بشـــان اصدار اللائمة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام -				
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بشال پيان الستخفات المالية عن بدل حضور اجتماعات الجمعية المعومة للشركة الفايضة ٠				
t .	قرار رئیس مجلس الوزراه رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۳ بشنان تحدید شروط واوضاح ۱۵۱۱ العام • همده در ۱۹۳۰ میسر ۱۹۹۰ م				
	الله : القرارات الوزارية				
المبسعا	القرار				
.,***	قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بشس ان جوازات السفر •				
	معدلا بالقرار رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۸۷ •				
'n	قرار وزير المولة للادارة المحلية رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ بشان انشاء صندوق لتحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية لللحقة بالمجالس المحلية وايراداته •				
	قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشسان نظام الافراج				
YEA	الجبركي -				
NYA"	قرار وزير التنمية الادارية رقم \ كسنة ١٩٧٩ يُفسسان توظيف الغبراء الوطنين •				
4 · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	_ معدلا بالقرار رقم 3379 لسنة 1984				
	قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن توطيف الهاملين اللاين يقومون بأعبال مؤقنة •				

المبسدا		القسواو
 ./19	ئان اصدار اد •	قرار وزير الاقتصاد رقم ١٥٤٪ لسنية ١٩٨٠٪ بش لائحة ^{مر} نگام القاملين بالهيئة العامة للاستش
	ىي ۲۵٪ من بهر بسند	قرار وزير التعمير رقم ٦٥٨ لسينة ١٩٨٨؛ بشأن ا الوظائف العليا في صرف جيوًافن وجيد أقت المرتب الأساسي ٤٠٠
9.10	ون شركان	قرار وزير شئون الاستثمار والبتهاون الدولي رة ۱۹۸۲ بشان اسدار اللائحة التنفيذية لقانا المساعمة وشركلام الترصيية بالاسهم والد المسئولية المحدودة ا
,	٩ لسينة	قرار وزير المالية رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۳ بشيان أم التنفيذية لقانونوسالناقصات والمزايدات رقم
15 . 40	ظام الإفراج	۱۹۸۳ - قرار وزير المالية رقم ۳۱٦ لسننة ۱۹۸۳ يَشَانُ وَ عن سيارات الركوب الخاصَة -
44.6	نظام صرف عُلی الطرق م م با انداز ا	قرار وزير النقل رقم ۲۰ لسنة ۱۹۸۸ بفسان حصيلة رسسوم استعمال مُرَوَّرَهُ الْقَسَارَاتَ السريعة المميزة أ
144	بة للدولة •	قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن اص التنفيذية لقانون قرض رسم تنمية الموارد المال تمهم ٤٤
,	ىنىن لفلسات انى والمناثر	قرار وزير النقل والمؤاصلات والنقل البحرى رقد ۱۹۸۷ بشأن تحديد المعاولية من النقد الإج رسوم الارششاد والتعويضات ورسوم الم
6,4.F		والرسو والمكوث • قرار وزير التأمينات الاجتماعية: كرقم ٧٤: المستة. ١
20 VO		التأمين على عمال المقاولات في العبليات الذي تق شركات قطاع الأعمال العام . في المركز السياحة رقم ٢٦٦ لسبة ١٩٩٤ بشيان الغرف السياحة .
iy.	ى دار ئىيت دارى ئىيتى	قرار وزير التربية والتعليم والبحث العلمين بـق ١٩٩١ بشان جوافز الساعات الكتبية ٠
	دنية .	رابعا : قرارات لجنة شئون الخدمة الم
البيدا	1.5%	القبراولي: الم
***	194.	قرار لجنة شئون النَّيْهمة المدنية رقم ١ أس





مطابع الهيئة الصرية العامة للكتاب